باكستان

دراسة

في نشأة الدولة وتطور التجربة الديمقراطية

د. ستار جبار علاوي



باكستان

دراسة في نشأة الدولة

وتطور التجربة الديمقراطية

باكستان

دراسة في نشأة الدولة

وتطور التجربة الديمقراطية

الدكتور: ستار جبار علاي

أستاذ النظم السياسية المساعد

رئيس قسم الدراسات الآسيوية

مركز الدراسات الدولية

رقم الايداعة لدى دائرة المكتبة الوطنية

ISBN

الطبعة العربية الأولى ٢٠١٢م

دارالجنان للنشر والتوزيع

المركز الرئيسي(التوزيع – المكتبة)

٠٠٩٦٢٧٩٥٧٤٧٤٦٠ – ٠٠٩٦٢٧٩٦٢٩٥٤٥٧

ص. ب ٩٢٧٤٨٦ الرمز البريدي ١١١٩٠ عمان

مكتب السودان . الخرطوم

٠٠٢٤٩٩١٨٠٦٤٩٨٤

E-maildar_jenan@yahoo.com

الاهداء....

الى.... روح والديَ رحمهُ الله
منً ادينً له بالفضل في حياتي

الى.... أخي نايف محبة ووفاء
الى.... نصفي الآخر زوجتي الحبيبة

ستار

المقدمة

ظهرت باكستان الى حيز الوجود في ١٤اب (اغسطس)١٩٤٧، بعد الاتفاق بين الاطراف السياسية الفاعلة في شبه القارة الهندية على قيامها الى جانب دولة الهند، لقد قامت الدولة الجديدة بعد صراع طويل مع الاستعمار البريطاني والاغلبية الهندوسية التي قادت حركة المقاومة الوطنية في شبه القارة الهندية.

كان ظهور باكستان بداية لمرحلة جديدة في حياة شبه القارة الهندية، اذ اصبح هناك دولتين جديدتين سرعان ما بدأ الصراع بينهما حول ماتركه التقسيم من مشاكل عديدة، بقي العديد منها قائما حتى يومنا هذا. ان حالة الصراع المستمر مع الهند ترك اثارا واضحة على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في باكستان اكثر من الهند حيث فقدت باكستان في هذا الصراع المستمر الكثير اذ خاضت ثلاث حروب مع الهند في الاعوام ١٩٤٨ و١٩٦٥ و١٩٧١، وفي الحرب الاخيرة هزمت باكستان عسكريا وفقدت شطرها الشرقي (بنغلاديش) الذي اصبح دولة مستقلة بدعم سياسي وعسكري هندي.

كما عانت باكستان من الحكم العسكري اذ شهدت البلاد صراعا واضحا بين النخبة المدنية والنخبة العسكرية حيث تفوق العسكر فيه،وحكمت باكستان لسنوات طويلة من قبل الجيش ومنذ العام ١٩٥٨ عندما قاد الجنرال محمد ايوب خان انقلابا عسكريا على الحكم المدني، وصولا الى انقلاب الجنرال برويز مشرف على الحكم المدني في تشرين الاول (اكتوبر) العام١٩٩٩.

ولاتزال باكستان بلد غير مستقر على الصعيد السياسي،وتواجه مشاكل اقتصادية،اضافة الى سلسلة من الازمات مع الهند حمل بعضها الطابع النووي،وبالرغم من تخلي الجنرال برويز مشرف عن السلطة ،وعودة الحكم المدني،فلاتزال البلاد تعيش تحت تأثير حكم الجنرالات الذين يبدون عازمين على الاستمرار في التحكم بالسلطة برغم كل انواع المعارضة في ارجاء البلاد المختلفة،وياتي هذا الكتاب في محاولة من كاتبه لتناول الظروف التي قادت الى ظهور باكستان الى حيز الوجود، وما تبع ذلك من تطورات مهمة في البلاد. وتناول شكل وطبيعة النظام السياسي ومسار التجربة الديمقراطية وايضا الاحزاب السياسية الباكستانية المهمة وتجربة الانتخابات في البلاد، اضافة الى تاثير القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مسيرة البلاد. ولم يغفل الكتاب التطرق الى

مستقبل النظام السياسي في باكستان مع تزايد الضغوط الداخلية والخارجية. لقد تم قسم الكتاب الى خمسة فصول تناول الفصل الاول التكوين السياسي لشبه القارة الهندية وكيفية ظهور باكستان الى حيز الوجود والاوضاع العامة في المنطقة.وتناول الفصل الثاني النظام السياسي في باكستان وبيان تطور النظام السياسي وما يميزه من خصائص.اما الفصل الثالث فقد تناول الاحزاب السياسية في باكستان وتجربة الانتخابات العامة فيها.فيما ركز الفصل الرابع على العوامل والقوى المؤثرة في النظام السياسي في باكستان سواء كانت سياسية او اقتصادية اواجتماعية. وتناول الفصل الخامس مستقبل النظام السياسي الباكستاني من خلال تجربة الانتخابات العامة التي جرت في العام ٢٠٠٨،وطبيعة الاوضاع العامة قبل اجراء الانتخابات ومن ثم نتائج هذه الانتخابات والرؤية المستقبلية التي قسمت على محورين داخلي وخارجي، وبيان ابرز ملامح هذا المستقبل .

وأخيرا، وفي ختام هذه المقدمة لهذا الجهد اتوجه بوافر الشكر والتقدير الى استاذي الاستاذ الدكتور رياض عزيز هادي عميد كلية العلوم السياسية جامعة بغداد سابقا ومعاون رئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية،الذي تفضل برعاية هذا الموضوع وتوجيهي الى دراسة شبه القارة الهندية منذ كنت طالبا في مرحلة الماجستير في كلية العلوم السياسية،لقد شرفني بقبوله الاشراف على رسالة الماجستير التي كانت عن النظام السياسي في باكستان واطروحة الدكتوراه عن الهند وباكستان،ولا انسى مواقفه الكريمة معي،اذ كان ابا واستاذا فاضلا ترك في نفسي عظيم الاثر،فله في قلبي ووجداني كل محبة واحترام وتقدير بالقدر الذي لاتفيه الكلمات حقه.كما اتوجه بالشكر الى الاستاذ الدكتور عبد السلام بغدادي الذي لم يبخل عليَّ بالمشورة العلمية ولاانسى ما جادت به يده الكريمة من مصادر عن موضوع الدراسة فله جزيل الشكر والتقدير،والشكر موصول الى اخي العزيز الدكتور ياسين محمد حمد العيثاوي الذي امدني بالعديد من المصادر التي اغنت الدراسة وسدت بعض جوانبها فله مني كل الشكر والتقدير،وكذلك الشكر الى اخي العزيز عمار عباس الذي امدني بالمصادر العديدة من القاهرة وتحمل مشقة الطريق لأجل ايصالها لي فله كل الشكر والتقدير، وختاما شكري وتقديري الى كل الزملاء والزميلات الذين امدوني بالكلمة الطيبة والمعلومة المفيدة فلهم مني كل الشكر والتقدير.

الفصل الاول

التكوين السياسي لشبه القارة الهندية

كانت الهند معروفة لدى اوربا منذ القدم، فقد خدم الجنود الهنود تحت الراية الفارسية على الاراضي الاغريقية في ٤٨٠ ق.م، وقبل ان يصل الاسكندر الى حدود الهند بوقت طويل.

لقد تزايد اهتمام اوربا بآسيا بعد الحروب الصليبية الاولى تزايداً عظيماً، وكانت لمدينتي البندقية وجنوة معلومات تفصيلية عن احوال الهند وتجارتها.

ومثّل وصول فاسكودي جاما الى ميناء كاليكوت على الشاطيء الجنوبي الغربي للهند في ٢٧ أيار(مايو) ١٤٩٨ نقطة تحول مهمة في تاريخ بلاد الهند وأوربا، وجاء ايضاً تحقيقاً لحلم دام مئتي عام ولجهود دائبة متواصلة استمرت خمساً وسبعين عاماً، وقد تقاسم ذلك الحلم جميع الشعوب التجارية المطلة على البحر المتوسط عدا البنادقة.

وفي المراحل اللاحقة تمكن التجار الانكليز منذ عام ١٦٠٠ من تأسيس شركة الهند الشرقية الانكليزية، ومثّل عام ١٨٥٧ بداية الحكم البريطاني الفعلي للهند التي أصبحت تحت ادارة التاج البريطاني مباشرة، واستمر الوضع حتى ١٤ آب(اغسطس) ١٩٤٧، عندما انتهى الاستعمار البريطاني وإعلن قيام دولتي الهند وباكستان.

وفي ضوء ما تقدم سوف نتناول هذا الفصل في مبحثين هما:

المبحث الاول: الاستعمار البريطاني لشبه القارة الهندية.

المبحث الثاني: التكوين السياسي للباكستان.

المبحث الاول

الاستعمار البريطاني لشبه القارة الهندية*

ان التطلع الأوربي إلى الشرق تطلع قديم، فقد كانت بلاد الهند معروفة للعالم الأوربي منذ اقدم عصور التاريخ، وظل الاتصال بين أوربا والهند قائماً حتى في العصور المظلمة التي شهدتها أوربا، ثم ازداد اهتمام أوربا بلاد الشرق وعلى رأسها الهند بعد حقبة الحروب الصليبية، وجمع المعلومات عن الهند وتجارتها، وقد توافر قدر كبير من هذه المعلومات لدى كل من جنوه والبندقية.

ومنذ مطلع القرن الخامس عشر نشط الأوربيون في البحث عن طريق يوصلهم الى الهند دون المرور ببلدان الشرق العربي الإسلامي، ومن هنا كانت حركة الكشف الجغرافي التي كان للبرتغاليون النصيب في هذا المجال.(١) فالتعصب الديني والرغبة القوية في مطاردة المسلمين في شمال غرب أفريقيا وتحويلهم إلى المسيحية، وتطويق العالم الإسلامي والحد من انتشار الإسلام من جهة، والطمع في الاستحواذ على تجارة التوابل من أيدي التجار العرب والبندقيين من جهة أخرى، هما العاملان الأساسيان في دفع الأسبان والبرتغاليين في طريق الكشوف الجغرافية والتي ولد على اثرها الاستعمار بمعناه الحديث، حيث بدأ الاستعمار الاوربي لأسيا وافريقيا منذ بدأ القرن السادس عشر.(٢)

ويعدّ وصول فاسكو دي جاما الى ميناء كاليكوت على الشاطئ الجنوبي الغربي للهند في ٢٧ آيار(مايو) العام ١٤٩٨، نقطة تحول مهمة في تاريخ بلاد الهند واوربا(٣)، فوصوله كان بداية مرحلة دخول الاوربيين الى شبه القارة الهندية ومحاولة الاستفادة من

---

* تبلغ مساحة شبه القارة الهندية نحو ٤٢٣٥٤٣١ كم٢ ، وتضم الآن كل من الهند وباكستان وبنغلاديش للمزيد انظر: جودة حسنين جودة. جغرافية أوراسيا الاقليمية. منشأة المعارف بالاسكندرية. مصر . ٢٠٠٠ . ص٥٨١.

[1] -عادل غنيم وعبد الرحيم عبد الرحمن. تاريخ الهند الحديث. مكتبة الخانجي بمصر. الطبعة الاولى.١٩٨٠ ص٢٣–٢٥.

[2] -خليل ابراهيم احمد وعوني عبد الرحمن. تاريخ العالم الثالث. وزرة التعليم العالي والبحث العلمي. جامعة الموصل. ١٩٨٩. ص٨٩. ايضاً: عادل غنيم. مصدر سابق. ص٢٥ – ٢٧.

[3] -ك. م. بانيكار. آسيا والسيطرة الغربية. ترجمة عبد العزيز توفيق. دار المعارف بمصر. ١٩٦٢. ص١٩.

ثروات الهند، وهو ما لفت انظار الدول الاوربية الاخرى الى اهمية الجانب الاقتصادي للاستعمار، الى جانب الاعتبارات الاخرى.

كانت شبه القارة الهندية تحت حكم دول متعددة ومتباينة في قوتها، برز منها امبراطورية فيجايا ناجار وخصوصاً في عهد ديفاريا الثاني (١٤٢٢-١٤٤٦) كاقوى دولة في الهند، وقد جمعهم العداء للاسلام مع البرتغاليين، ولهذا كان الاسلام هو العدو المشترك لكل منهما، وهو عامل له اهمية كبيرة في توطيد اقدام البرتغاليين وخصوصاً الاستيلاء على مدينة جوا في العام ١٥١٠، وجعلها المركز الرئيس للبرتغاليين في الشرق واصبحت منذ العام ١٥٣٠ عاصمة للهند البرتغالية.[1]

وبالرغم من ذلك لم تنقطع الحروب البحرية بين اساطيل البرتغاليين والزاموريين حكام كاليكوت حتى تم توقيع معاهدة العام ١٥٩٩ بينهما، الا ان النفوذ البرتغالي في الهند ظل يتسع ويتضاءل طوال القرن السادس عشر تبعاً لاعتبارات عدة ابرزها: نوعية العلاقة القائمة بين الحكام البرتغاليين في الهند وبين الامراء الهنود وتطور المد الإسلامي في شبه القارة على يد الدولة المغولية، وقدرة البرتغال على استمرار تقديم الدعم اللازم لنفوذها في الهند، ثم المنافسة القائمة بين الدول الاستعمارية المختلفة، وقد ترتب على كل ذلك تضاؤل النفوذ البرتغالي في الهند خلال الربع الأخير من القرن السادس عشر، وبحلول القرن السابع عشر سقطت القواعد البرتغالية في الهند تباعاً على يد الهولنديين والفرنسيين والإنكليز، واحتفظ البرتغاليين بمدينتي جوا ودامان وجزيرة ديو.[2] الا ان انحسار النفوذ البرتغالي كان مؤشراً مهماً لقوة التنافس الاستعماري على مناطق العالم عموماً وشبه القارة الهندية خصوصاً.

وكانت نهاية القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر هي مثال واضح للتنافس والصراع بين الدول الاستعمارية، وكان الصراع والتنافس شديداً بين الفرنسيين والبريطانيين والذي انتهى بطرد الفرنسيين من معظم المناطق التي كانوا يحتلونها في الهند، ويعود ذلك الى تفوق البريطانيين البحري من جهة، وانشغال فرنسا باوضاعها الداخلية وتطوراتها من جهة اخرى حيث تنازلت عن الهند لبريطانية بموجب معاهدة العام

---

1 -عادل غنيم. مصدر سابق. ص٣٤- ٤٠.

2 -المصدر نفسه. ص٤٣- ٤٤.

١٧٦٣.(١) حيث أشرت هذه الاتفاقية نهاية مرحلة التنافس والصراع على شبه القارة الهندية من جانب وبروز بريطانية كدولة استعمارية انفردت بأدارة شؤون الهند في كل الجوانب عن طريق شركة الهند الشرقية.وسوف نتناول هذا المبحث في ثلاث مطالب هي:-

المطلب الاول،مراحل الاستعمار البريطاني وتطوره.

المطلب الثاني،الهند والحرب العالمية الاولى.

المطلب الثالث،الهند والحرب العالمية الثانية.

[1] -خليل ابراهيم احمد. مصدر سابق. ص٩٥.

المطلب الاول

مراحل الاستعمار البريطاني وتطوره

حققت انكلترا أمنها القومي بانتصارها على اسطول الارمادا الاسباني في العام ١٨٥٥، واصبحت اعظم دولة بروتستانتية في اوربا،([1]) وفي ٣١ كانون الاول(ديسمبر) ١٦٠٠،صدر مرسوم ملكي بتأسيس شركة تجارية هي "شركة الهند الشرقية الانكليزية"([2])وقد تلقت الشركة في المرسوم حق احتكار التجارة مع الشرق، ولهذا ابحرت اول سفينة تابعة للشركة في ٤ كانون الثاني(يناير) ١٦٠١، حيث وصلت الى سومطرة وعادت في العام ١٦٠٣، وبعد عدة رحلات انشأت الشركة مركز تجاري لها في الهند بهدف شراء المنسوجات في سورات العام ١٦١٢.([3])

أخذ اهتمام الانكليز يتركز على الهند منذ العام ١٦١٥، وبدأت الشركة تعمل بحذر على زيادة عدد مراكزها التجارية في الهند، وعندما سمح للشركة بتحصين كلكتا في العام ١٦٩٠، اصبح للشركة ثلاثة مراكز رئيسية هي بومباي ومدراس وكلكتا . ومن خلال هذه المراكز استطاع الانكليز النفوذ الى داخل الهند، وبحلول العام ١٧٥٠، كان الانكليز قد فتحوا ثلث الهند تقريباً، ولم يعد للبرتغاليين من نفوذ سوى في جوا ومكاو وتيمور، اما الهولنديون فلم يكن لهم من نفوذ سوى في كوشين ونجاباتام.([4]) وفي ضوء كل ذلك يمكن ان نميز مرحلتين من الحكم الانكليزي للهند هما:

اولاً: مرحلة حكم شركة الهند الشرقية الانكليزية (١٧٤٠ – ١٨٥٨)

فقد استطاع الانكليز في العام ١٨٤٨ ، هزيمة مملكة السيخ وبذلك ضمت آخر الممالك الهندية المستقلة في البنجاب الى نفوذهم ، فأصبح يمتد من السند الى البراهما بوترا ومن الهملايا الى رأس قومورين، اما الممالك التي سمح لها بالبقاء مثل كشمير

---

[1] –عادل غنيم . مصدر سابق . ص٥١.

[2] –لقد صدر المرسوم الملكي بأسم "رئيس واعضاء شركة لندن للتجار المتاجرين في جزر الهند الشرقية وكان عدد المساهمين ٢١٧ مساهماً برأس مال قدره ٦٨،٨٧٣ جنيهاً انكليزياً". انظر : عادل غنيم. مصدر سابق. ص٥١. ايضاً: عبد المنعم النمر. تاريخ الاسلام في الهند. دار العهد الجديدة للطباعة. مصر، ١٩٥٩. ص٣٤٢.

[3] –بانيكار. مصدر سابق. ص٦٠. ايضاً: جواهر لال نهرو. لمحات من تاريخ العالم. نقله للعربية لجنة من الاساتذة الجامعيين. المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر. بيروت. ١٩٥٧. ص ٢٠ – ٢١.

[4] –بانيكار. مصدر سابق. ص٥٢–٥٣.

وغيرها، فقد حولت جميعها الى اقاليم تابعة ومعزولة احداها عن الآخرى، وبدأت الشركة بعد ان اصبحت سيدة الهند بلا منازع في بناء نظام اداري عصري موحد.([1]) حيث تميز نظام الحكم بهيمنة مدراء الشركة على الاوضاع العامة في البلاد ويقف الى جانبهم الامراء المحليين.([2]) وهي بداية لمرحلة من التغييرات المهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في حياة المجتمع الهندي.

بدأ الانكليز يغيرون القوانين الاسلامية في الهند وعزل القضاة المسلمين وابدالهم بقضاة منهم يحكمون على اساس القوانين الجديدة، ورافق ذلك الضعف والانحلال في امبراطورية المغول (١٠٣٠-١٨٥٧) وجعلت موقعتا* بلاسي ١٧٥٧، وبكسار ١٧٦٤، من الامبراطورية المغولية شبحاً اجوف بالرغم من السيادة المغولية ظلت حتى العام ١٨٥٧، وبرز ذلك واضحاً في خضوع الاباطرة الثلاثة الاخيرين للحكم البريطاني واعتمادهم على معونته المادية.([3])

استغلت الشركة الهند ابشع استغلال حيث نجد "ان جلب المال من الهند لانكلترة جعل الهند جسماً بلا روح، لان استنزاف الدم من رجل مريض بفقر الدم يقضي عليه" وبهذا الصدد يكتب مستر لدلو في كتابه الهند البريطانية: "ان الانكليز لو فتحوا جميع الهند، وقبضوا عليها، فستكون النتيجة ان يصير اهلها اذل الناس"،([4]) وهذا ما حدث فعلاً بعد تسلط الانكليز على الهند واستغلال مواردها وثرواتها الاقتصادية.

اصبح مدراء الشركة بعد العام ١٧٨٩، هم من يعين الحاكم الانكليزي العام، ويختار المدراء من يعمل وفق مشيئتهم وكثيراً ما كان عامل الصداقة والعلاقات مع مدراء الشركة يلعب الدور الرئيس في اختيار الحاكم العام، الذي يقف الى جانبه موظفين انكليز وجيش

---

[1] – بانيكار. مصدر سابق . ص ١٠٧.

[2] –عبد الرزاق مطلك الفهد. تاريخ العالم الثالث. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. جامعة بغداد. ١٩٨٩ . ص٤٣٨.

*سبق معركة بلاسي مفاوضات بين جاجات سيث احد الاغنياء الكبار في البنغال وشركة الهند الشرقية وبصفة تجارية تولى بها وسطاء التجارة الهنود في البنغال بيع النواب سراج الدولة حاكم البنغال الى الشركة ولم يحدث أي قتال، وتلقى القائد مير جعفر رفادة البنغال ثمناً لخيانته وتخليه عن مولاه . الا انها جعلت الشركة مالكة (زامندار) للحي المعروف باسم البارجنات الاربع والعشرين، ووضع الحاكم تحت اصبع الشركة. واضطر الامبراطور المغولي عام ١٧٦٤ ، في بكسار بعد اشتباك هزمت فيه جيوشه الى منح الشركة الحق الديواني في التصرف في ايرادات مناطق البنغال وبيهار واوديسا الواسعة الثراء. انظر: بانيكار. مصدر سابق. ص ١٠٣.

[3] –محمد حسن الاعظمي. حقائق عن باكستان. الدار القومية للطباعة والنشر. مصر. ص ١٨.

[4] – نقلا عن عبد المنعم النمر. مصدر سابق. ص٣٩٤ – ٣٩٥.

انكليزي اغلبيته الساحقة من الهنود، حيث كان جيش الشركة مهيئاً لخوض الحروب لادفاعاً عن تجارتها فقط، بل دفاعاً عن المصالح السياسية البريطانية ايضاً وكانت الشركة تستعين بقوات حكومية.([1])

لقد تمكنت معرفة الانكليزية لدى بعض الزعماء الهنود من المطالبة بالاصلاح السياسي والاجتماعي وتوضيح طموحاتهم ومظالمهم الى الحكومة البريطانية. وكان من الرواد الاوائل الذين اتخذوا من الثقافة مرتكزاً للتحرك الوطني (رام موهان روي) (١٧٧٢-١٨٣٣) الذي يعد احد رواد الاصلاح الحديث في الهند ويوصف بأنه "ابو القومية" وايضاً "ابو الهند الحديثة".([2])

قام روي بتأسيس صحيفة بنغالية في العام ١٨٢١، وسافر الى انكلترا في العام ١٨٣٠ اذ عينه امبرطور دلهي سفيرا في انكلترا،وتسنى له حضور مناقشات مجلس العموم وتحدث امام البرلمان البريطاني في العام ١٨٣٢، وتحدث عن وسائل تحسين الوضع في الهند ، الا ان روي لم يطالب بالاصلاح السياسي فقط بل والاصلاح الاقتصادي حيث كان ضد الاقطاع وطالب بأنصاف ابناء الريف من تعسف الملاك الا انه لم يكن اشتراكياً، اضافة لذلك وجه روي انتقادات لاذعة للحكم البريطاني وقال: "لقد جمعت بريطانية من الهند في حقبة (١٧٦٥ - ١٨٢٠) ما قيمته ١١٠ مليون باون استرليني".([3]) وفي هذا كان روي اول هندي يكشف حقيقة الحكم البريطاني للهند.

وتوصف جمعية "الرب" التي نظمها روي في العام ١٨١٨، بأنها رائدة الحركة الوطنية حيث مارست نفوذاً كبيراً في الحياة الثقافية والاجتماعية والدينية في الهند.([4])

اتبع الانكليز سياسة دمج للولايات الهندية في محاولة لتخفيض عددها، وهي ما عرفت بسياسة الالحاق وكانت سبباً في اشاعة الاضطراب السياسي واثارة قلق المسلمين والهندوس من جراء تطبيق هذه السياسة، وكذلك عملت الشركة على القضاء على الصناعة الوطنية من ناحية واستغلال خيرات البلاد من ناحية اخرى، وقد ترتب على ذلك

---

1 -عبد الرزاق مطلك الفهد. مصدر سابق. ص٤٣٧- ٤٤٠.

2 -المصدر نفسه. ص٤٤٣. ايضاً: نورمان د. بالمر. النظام السياسي في الهند. ترجمة محمد فتح الله الخطيب.مكتبة الانجلو مصرية. مصر. ١٩٦٥. ص١٠٣.

3 - نقلا عن المصدر نفسه. ص٤٤٣.

4 -بالمر. مصدر سابق. ص١٠٣.

سوء الاوضاع الاقتصادية الداخلية وانتشار البطالة بين الموظفين الهنود ولم تعد الزراعة تتحمل عبء الملايين من ملاك الأراضي والمنتمين الى الطبقات الحاكمة، وحدثت مجاعات في العامين ١٧٦٦ و ١٧٧٠ في البنغال وبيهار اضافة الى انتشار أوبئة وأمراض متعددة كالكوليرا والملاريا، فامتلئت نفوس الهنود إزاء هذه الحالة بروح الثورة وكانت هذه الاوضاع السيئة أحد أسباب ثورة العام ١٨٥٧.([1])

بدأت الثورة بإندلاع تمرد مسلح في احدى ثكنات الجيش الهندي في "ميرت" (٤٠ ميلاً شمال دلهي) في ١٠ أيار(مايو) ١٨٥٧، حيث زحفت وحدات من الجيش الى دلهي فاستولى الثوار عليها وأعلنوا الامبراطور (بهادور شاه) قائداً لهم، وامتدت الثورة لتشمل مناطق واسعة بما فيها أواسط الهند، وقام البريطانيون بمجابهتها فنشبت معارك ضارية امتدت على مدى أكثر من عام اقترفت خلالها المجازر والفضائع من الطرفين.([2])

وتمكنت القوة الانكليزية التي وجدت في عدم استجابة الزعامات المحلية للثوار حجة ضد الثائرين، اذ اعتبرتهم متمردين ضد الحكم الشرعي، وبما تملكه هذه القوة من أسلحة متطورة وما تتمتع به من حسن تدريب استطاعت أن تسحق الثورة.([3]) وتنهي التحرك العسكري الهندي.

كانت ثورة ١٨٥٧، آخر محاولة مقترنة بالعزم الأكيد بذلتها الطبقات الحاكمة القديمة من المارثا والمغول لطرد البريطانيين من البلاد.([4]) وقد تراجعت أهمية هذه الطبقات في الحقبة التي أعقبت فشل هذه الثورة. وظهرت طبقات جديدة أخذت حيزاً مهماً في السياسة البريطانية كان من أبرزها السيخ.

كان هناك العديد من الأسباب وراء فشل الثورة ، يقف في مقدمتها عدم تعاون معظم الأمراء معها، فلو انهم تعاونوا مع الثوار لتغير الموقف وهو ما عبر عنه الحاكم العام الانكليزي اللورد (كاننك Canning) بقوله "لو ان امراء الحصون تعاونوا مع الثوار

---

[1] – عادل غنيم. مصدر سابق ص١٤٠-١٤١. أيضاً: جواهر لال نهرو. من السجن الى الرئاسة. دار العلم للملايين. بيروت. الطبعة الاولى ١٩٥٩. ص٣٧٣-٣٧٤.

[2] – عبد الوهاب الكيالي. موسوعة السياسة. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. الجزء الأول ١٩٨٦. ص٧٨٥.

[3] – عبد الرزاق مطلك الفهد. مصدر سابق. ص٤٤٥.

[4] – بانيكار. مصدر سابق. ص١٠٧.

لحزمت حقائبي".([1]) كما ان التنسيق بين الهندوس والمسلمين لم يكن تاماً، كذلك بقاء المثقفين بمعزل عن الثورة معتبرين هذه الثورة عبارة عن مغامرة عسكرية.

كما أن الطبقة الوسطى أيضاً لم تؤيد الثائرين عموما في شمال الهند، ومساعدة بعض الطبقات في البنجاب والبنغال وبيهار للانكليز رغم أن الثائرين حصلوا على العون من عامة الشعب ويرى بعض المؤرخين ان الفقر كان سبباً رئيساً للثورة، فاحتلال البريطانيين كان موجباً حقيقياً لفقر البلاد، لأنهم كانوا أول حكام الهند الذين شرعوا بإرسال الأموال من الهند الى وطنهم. فبالرغم من ان الملوك الذين سبقوهم كانوا يغتصبون الأموال من رعيتهم لكنهم أنفقوها في الهند. وكانت هذه أول مرة في تاريخ الهند ان صدرت أموالها الى خارج البلاد طبقاً لسياسة الحكومة. وبما ان شركة الهند كانت مؤسسة تجارية فقد اصبحت الاحوال اسوء، ولا ريب ان الفقر والعسر المتضاعف، كانا من أهم أسباب الاضطرابات التي أدت الى الثورة.([2])

ولعبت المعاملة غير المرضية للجنود الهنود دوراً مهماً،والتي كانت لا تتكافئ مطلقاً مع معاملة الجنود والضباط البريطانيين رغم ان الجنود الهنود كانوا يمثلون الغالبية العظمى في الجيش، وقد وَلَدَ هذا رغبة في تحدي حكم الشركة. الا ان ردائة اسلحتهم وجهلهم بفنون الحرب وتخلفهم في استعمال هذه الاسلحة افشل تحركهم، ايضاً كان الشقاق الداخلي سبباً رئيساً لهزيمة الهنود في العام ١٨٥٧، والمحافظة على القديم وفقدان روح المعرفة كذلك النظام الاجتماعي القائم الذي انشأ الطوائف ليس بين الهندوس فقط بل والمسلمين ايضاً فأفراد العائلة الحاكمة سواء من الافغان او المغول حصلوا على امتيازات حرمت على غيرهم.([3])

اذا كانت ثورة ١٨٥٧، قد باءت بالفشل الا ان هناك نتائج ترتبت عليها كانت ذات اثر بالغ في تاريخ الهند في المرحلة التاريخية اللاحقة واهم هذه النتائج هي: ([4])

١. اقتناع الحكومة البريطانية بوجوب اجراء بعض التغييرات الجذرية في اسلوب الحكم البريطاني في الهند، فالغت حكم الشركة واصبحت الهند تخضع للتاج

---

[1] -نقلا عن عبد الرزاق الفهد. مصدر سابق ص٤٤٥، أيضاً: عبد المنعم النمر. مصدر سابق ص٤٤٤-٤٤٦.

[2] -همايون كبير. ثورة الهند لعام ١٨٥٧. مجلة ثقافة الهند. المجلد ٩. العدد٤. كانون الأول ١٩٥٨ ص١١-١٢.

[3] -المصدر نفسه. ص١٦–١٧. ايضاً: عادل غنيم. مصدر سابق. ص١٤٢ – ١٤٣. ايضاً: عبد المنعم النمر. مصدر سابق. ص٤٠١–٤١٢.

[4] -عادل غنيم. مصدر سابق . ص١٤٧– ١٤٨.

البريطاني، ويحكمها مجلس يتألف من خمسة عشر عضواً، واصبحت السلطة الحاكمة للهند في يد البرلمان الانكليزي الذي اصبح يشرف على حكومة الهند، ويديرها بوساطة وزير مسؤول بأسم نائب الملك، واصبحت امور الهند تدار بأسلوب مختلف تماماً عن الاسلوب الذي كانت تديرها به الشركة.

٢-الغاء سياسة ضم الولايات الهندية وقسمت الهند* الى ولايات مستقلة يرأسها موظفون مستقلون لايتلقون من نائب الملك أوامر في غير امور الجيش والمالية بل ان حاكمي بومباي ومدراس كانا يتصلان بالتاج مباشرة.

٣-العمل على تهنيد الادارة، فالقانون الذي اعطى للشركة الحرية في ادارة الهند منذ العام ١٨٣٧، يجب ان يطور، ونتيجة لهذا التطوير ضم الهنود الى الوظائف الادارية ومحاولة الادماج بين الموظفين الهنود والموظفين البريطانيين، وعدم تكرار اسباب ثورة ١٨٥٧، حيث صدر قانون العام ١٨٦١ الذي افسح المجال لاشتراك الهنود في ادارة الهند.

٤-الاكثار من الجنود الاوربيين في الجيش مع بقاء سلاح المدفعية تحت سيطرتهم لعدم تكرار ما حدث مرة اخرى.

وفي الاول من تشرين الثاني(نوفمبر) العام ١٨٥٨-في عهد الملكة فكتوريا-صدر قرار بنقل حكم الهند من يد الشركة الى يد الحكومة البريطانية، وتم تعيين اول حاكم عام من قبل الملكة هو اللود كاننك وبذلك دخلت الهند رسمياً ضمن مستعمرات التاج البريطاني.([1])

وبذلك انتهى الحكم الاسلامي في الهند ووضع الانكليز نهايته بعد ان استمر ثمانية قرون ونصف وتخلصوا من آخر ملك مسلم فيها وهو بهادور شاه ونفوه مع اهله وحاشيته الى "رانغون" في بورما، وبقي هناك حتى توفي في ٧ تشرين الثاني(نوفمبر)

---

* -قسم الانكليز الهند من حيث الادارة الى قسمين كبيرين، الاول حكموه حكماً انكليزياً مباشراً واطلقوا عليه "الهند البريطانية" ويمثل حوالي ثلاثة اخماس مساحة الهند، والآخر فرقوه بين الاسر الاقطاعية بعد ان جعلوا له في الظاهر استقلالاً ذاتياً واطلقوا عليه الولايات الاميرية وتمثل خمسي مساحة الهند. انظر: عمر فروخ. باكستان دولة سنعيش. دار الكشاف . بيروت. ١٩٥١. ص٧٥ ايضاً:

J. Kenned. Asian Nationalism in the twentieth Century. Maemi Ibus tmar tias press– New york. 1968. p . 33– 34.

[1] -عبد المنعم النمر. مصدر سابق. ص٤٦٣- ٤٦٤. ايضاً:

- Harold Plaskitt and Percy Jordan. Government of Britain . London. 1950. P. 286.

١٨٦٢،([1]) ومعه انتهت آخر رموز حكم المسلمين للهند، لتبرز مرحلة جديدة من الحكم البريطاني المقترن بالاعتماد على الهندوس وابتعاد المسلمين عن ادارة الدولة في الهند ومعاملتهم كأقلية في مجتمع الاغلبية الهندوسية.

ثانياً: مرحلة حكم التاج البريطاني (١٨٥٨ – ١٩٤٧)

اثناء الشطر الاول من هذه المرحلة أي المدة من العام ١٨٥٨ الى العام ١٩١٤، كانت الهند اسماً وفعلاً مملوكة لبريطانية أي قطر "يملكه" الشعب البريطاني ويحكم لمصلحة ذلك الشعب قبل كل شيء فكانت حكومة الهند فرعاً من فروع الحكومة المركزية وخاضعاً لها. وكانت الادارات الاقليمية تقوم على سلطات تفوضها بها الرئاسة المركزية، ويقوم على الادارة موظفين مدنيين يختارون من انكلترا يليهم هيئة ضخمة من الموظفين الهنود وعن طريق هذه الهيئة الهندية كانت سلطة الحكومة ويدها تنفذ الى كتلة الجماهير.([2])

اما من الناحية التشريعية، فقد شهدت الهند تطورات مهمة، ففي العام ١٨٦١ صدر قانون المجالس الهندية الذي تقرر بموجبه دخول اعضاء غير موظفين من الهنود للقيام بأغراض تشريعية وبناءً عليه عين ثلاثة اعضاء من الهنود في العام ١٨٦٢ من غير الموظفين للانضمام الى الهيئة التشريعية وتم تأسيس مجالس مماثلة في الولايات الهندية كلها. وفي العام ١٨٩٢، اخذ بمبدأ الانتخاب غير المباشر للتمثيل في تلك المجالس، ومهما قيل عن محدودية صلاحية هذه المجالس الا انها في الواقع تعد نوعاً من الاصلاح الذي اتاح للهنود الفرصة لتوجيه النقد العام لآجراءات الحكومة، كما اعطت لهم نصيباً في وضع التشريعات التي يحكمون عن طريقها. وفي العام ١٩٠٩، جرت خطوة اخرى وهي جعل الاغلبية في المجلس التشريعي الهندي من الاعضاء غير الموظفين، وقضت هذه الاصلاحات بأن يكون في مجالس الوزراء سواء المركزية منها والاقليمية اعضاء من الهنود وقد حدث هذا لأول مرة.([3])

---

[1] -المصدر نفسه. ص٤٦٧.

[2] -بانيكار مصدر سابق. ص١٥٠–١٥١. ايضاً: عبد الرزاق الفهد. مصدر سابق. ص٤٣٧– ٤٣٨. ايضاً: عادل غنيم. مصدر سابق. ص١٥٨–١٥٩.

[3] -بانيكار مصدر سابق . ص١٦١ – ١٦٢. ايضاً: عادل غنيم. مصدر سابق. ص١٥٢.

وقام اللورد كاننك بتغييرات مهمة في الجيش فسرح الافراد الذين ينتمون الى البنغال وعين في الجيش افراداً من سكان شمال غرب الهند،([1]) ومن هنا تطورت نظرية الاجناس الحربية وغير الحربية وبهذه الطريقة اصبح الاعتماد تحديداً على السيخ والراجبوت والجات ومسلمي البنجاب والبلوش والدوكرا وغيرهم،([2]) والحقيقة ان ابرز ما في هذه العملية هو التأكيد على تجنيد افراد من عوائل كبار الملاك والاقطاعيين وتحديداً من الاتجاه الاجتماعي المحافظ والذين يرتبطون بأواصر وثيقة مع الحكم البريطاني واستمراره واستبعاد البنغال وافرادها لاعتبارات سياسية محضة تخص تطور الحركة الوطنية الهندية فيها وتشبع افرادها بالشعور الوطني المناهض للحكم البريطاني.

وظهرت بوادر التحرك في شبه القارة الهندية بحلول العام ١٨٨٤، وكان هناك اشارات لاستعداد لعمل يتجاوز الاقاليم ذاتها، ولعب الن اوكتافيان هيوم[*] دوراً مهماً في اقامة روابط مع القادة والتنظيمات الهندية في عموم البلاد، نتيجة انغماسه في النشاطات الوطنية، وكان ابرز مظاهر التحرك السياسي هو تأسيس حزب سياسي في الهند، فقد كان هيوم صاحب فكرة تشكيل حزب سياسي هندي حيث عقدت جلسة المؤتمر الاولى في كانون الاول العام ١٨٨٥، في بومباي، وقرر هيوم ومساعديه دعوة الاجتماع بالمؤتمر الوطني الهندي الذي اجتمع في ٢٨-٣٠ كانون الاول(ديسمبر) ١٨٨٥، في بومباي وحضره ٧٢ شخصاً من مختلف اجزاء الهند وترأسه بونيرجي[**].([3])

تألف الحزب في اول تشكيله من نخبة منتقاة من رجال الفئات العليا والمتعلمة من الهنود، وحرص الحزب على ان يكون حزباً ممثلاً لكل القوميات والديانات، مؤكداً انه ليس هندوسياً في اهدافه وسياسته، بالرغم من ان جميع مؤسسيه كانوا من الهندوس، حيث

---

[1] -عبد الرزاق الفهد. مصدر سابق. ص٤٤٦.

[2] -بانيكار مصدر سابق. ص١٥٢.

(*) -احد موظفي الخدمة المدنية، تقاعد من الخدمة عام ١٨٨٤ وتفرغ للعمل السياسي.

(**)وميش جاندرا بونيرجي (١٨٤٤ – ١٩٠٦) ، من مؤسس حزب المؤتمر واول رئيس له. سافر الى بريطانية لدراسة القانون عام ١٨٦٤. مارس المحاماة في المحكمة العليا في كلكتا ١٨٦٨، وعضو مجلس الحكومة ١٨٨٢ – ١٨٨٧. وعضو المجلس التشريعي للبنغال ١٨٩٣. انظر:

Anil Seal . The Emergence of Indian Nationalism . London . 1971 .P. 380 .

[3] -ناقش هيوم مع القادة الهنود عام ١٨٨٤، عقد مؤتمر دوري لتمثيل كل اجزاء الهند وتشكيل "رابطة وطنية" لتوجيه النشاطات السياسية في عموم البلاد. ودعى هيوم ايضاً الاتحاد الوطني الهندي برئاسة بونيرجي لحضور المؤتمر وكان الاتحاد قد عقد اول مؤتمر له عام ١٨٨٣، والثاني عام ١٨٨٥، وللتميز بين الحزبين كان هيوم قد اطلق على حزبه Congress بينما كان حزب بونيرجي Conference انظر:

- Abdul Jabar Abid Mustafa. Arab Ba'th Socialist Parity and The Congress party, Acomparative Study of Social Bases and Organizational Structure. (Thesis PhD) University of Delhi. 1986. pp .84 –87.

تحاشى المسلمون العمل فيه في بداياته الاولى.([1]) وكان هذا اول مظاهر الضعف في حزب المؤتمر في قيادته للحركة الوطنية، الى جانب تحرك بعض الزعماء المسلمين ضد الحزب واهدافه.

كانت اهداف حزب المؤتمر تتلخص بما يلي: ([2])

١. تعزيز الألفة والمودة بين كل العاملين في خدمة القضية الوطنية .

٢. تعزيز المشاعر الوطنية واستئصال الاحقاد العنصرية والاقليمية والطائفية .

٣. مناقشة القضايا الاجتماعية التي تهم البلاد .

٤. صياغة القرارات وتحديد اسلوب العمل الذي يتلائم مع القضايا المطروحة سنوياً

والملاحظ من طبيعة اهداف المؤتمر وما اتخذه من قرارات لاحقة ، ان اهتمامات الحزب كانت محصورة في القضايا الادارية ، وبالرغم من التوسع في طبيعة قرارات الحزب في الدورات اللاحقة لتشمل اشتراك الهنود في الادارة ، وتخفيض الضرائب وحماية المصالح الهندية في الخارج ، الا انها توجهات تعكس الطابع الاصلاحي للفئات الموجهة لسياسة الحزب وتأثرهم واعجابهم بالافكار والمؤسسات الديمقراطية الغربية .

لقد ادت طبيعة تكوين حزب المؤتمر واتجاهات النخبة السياسية في داخله الى ظهور تيارين فيه هما : ([3])

التيار الليبرالي: وكان يمثل الفئات الوسطى وكبار ملاك الارض، وقد عمل هذا التيار على الاكتفاء بانتقاد السياسة الاستعمارية البريطانية، والمطالبة بتوسيع الحقوق الممنوحة للشعب الهندي في الادارات المحلية وادخال اصلاحات في مجال الخدمات العامة.

التيار الثوري: وبرز مع مطلع القرن العشرين واستمر حتى الحرب العالمية الاولى والذي اخذ منحاً آخر داخل الحزب ، فكان يمثل بعض الفئات الوطنية المثقفة الشابة التي تسربت الى داخل صفوفه بافكارها التقدمية وبعض الصناعيين الوطنيين، وعملت تدريجياً

---

[1] -عبد الرزاق الفهد. مصدر سابق. ص٤٤٧– ٤٤٨.

[2] -ليلى ياسين حسين. حزب المؤتمر الوطني (١٩١٩–١٩٣٠) دراسة تاريخية. رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية الآداب. جامعة البصرة. ١٩٨٣. ص١٦.

[3] -خليل ابراهيم احمد. مصدر سابق. ص١٠٩. ايضاً : بيتروورسلي. العالم الثالث. ترجمة حسام الخطيب. منشورات وزارة الثقافة والسياحة والارشاد القومي. دمشق. ١٩٦٨. ص٩١.

على تحويل الحزب الى حزب اكثر فاعلية واكثر جدية وصلابة في مطاليبه المتضمنة مقاومة الاحتلال البريطاني ونيل الاستقلال والسيادة الوطنية في عموم الهند.

ظل المسلمون معزولين بضياع الهوية الاسلامية في حزب يتفوق فيه الهندوس عددياً على المسلمين بنسبة (٤-١).([1]) وظهر زعماء من المسلمين هاجموا اهداف واغراض حزب المؤتمر على اساس انها "مؤسسة على جهل للتاريخ ولحقائق اليوم الحالي، فرجاله لا يأخذون في الحسبان ان الهند مسكونة بقوميات مختلفة... وانهم جميعاً يمكن معاملته بشكل واحد وهم جميعاً من امة واحدة".([2]) وهذا ما عبر عنه السيد احمد خان (١٨١٧-١٨٩٩)، وفي رأيه هذا اشارة الى وجود آمتين في الهند، وهي النظرية التي عُدت القاعدة العقائدية لقيام باكستان في المراحل اللاحقة.

كان السيد احمد خان اول من ادرك ان التعاون بين الهندوس والمسلمين مستحيل، ونشر سلسلة من الرسائل يدافع بها عن المسلمين وعن سياستهم في مجلة دورية اصدرها باسم "تهذيب الاخلاق" وابرز ما في دعوة السيد احمد خان هو التعاون مع البريطانيين والمحافظة على الشخصية الاسلامية في مواجهة الهندوس، وساهم بجهوده في نهضة المسلمين في الهند وارسى اسس لنشاط اكثر في الحركة السياسية الاسلامية في المرحلة اللاحقة.([3])

وفي بداية القرن العشرين قامت الدعوة لاحياء عز الهند التليد ومجدها الغابر وماضيها المجيد وقام حزب "الاريا سماج" يدعو الى الاصلاح على اساس العقيدة الهندوسية، ونظر المسلمون إلى هذه الحركة بعين الريبة والعداء، فقد اكد الحزب على تقديس ارض الهند وتقاليدها وآلهتها والمناداة بتطهير الارض من الاجانب والقصد ليس الانكليز فقط بل والمسلمين وشمل الخوف من عودة الحكم البراهمي بعض الطوائف الاخرى كالطبقة السفلى المنبوذة من الهندوس التي تمتعت في ظل البريطانيين ببعض الفوائد التي يحرمها منها البراهمة الهندوس اتباعاً لكتبهم المقدسة.([4])

---

[1] -Kennedy . op ,cit . p.34 .

[2] -ستانلي ولبرت. محمد علي جناح مؤسس الباكستان. ترجمة سهيل زكار. دار قتيبة. دمشق. ١٩٨٨. ص٣٩.

[3] -أسس سيد احمد خان سنة ١٨٦٣. مدرسة في مدينة غازيبور جعل اللغة الانكليزية فيها مادة اساسية واسس ايضاً جمعية للترجمة وانشأ في عليكرة مدرسة بأسم "الكلية الشرقية الانكليزية المحمدية" انظر:
عمر فروخ. مصدر سابق . ص١٤. ايضاً: علي زيعور. الفلسفات الهندية. دار الاندلس. بيروت. ١٩٨٠. ص١٣٩-١٤٢ . ايضاً: بالمر. مصدر سابق. ص١٠٦.

[4] -عبد المنعم النمر. كفاح المسلمين في تحرير الهند. مكتبة وهبة. مصر. الطبعة الاولى. ١٩٦٤. ص٧٣.

وبدأ الانتقاد الموجه للسياسة البريطانية يظهر بين اعضاء المؤتمر انفسهم ، فقد تزايد عدد الشباب الهندي المثقف الذين درسوا في بريطانية، وترافق كل هذا مع تدهور الاوضاع الاقتصادية الذي انعكس في ارتفاع الاسعار وتزايد البطالة وحالات المجاعة وسوء الادارة البريطانية.([1]) واخذت الادارة البريطانية تنظر الى حزب المؤتمر وتوجهاته بشيء من الشك والريبة وعملت على وضع العراقيل في طريق تقدمه. فقد لجأت الى منع موظفي الحكومة من حضور جلسات الحزب في العام ١٨٩٠ وكررت ذلك في العام ١٨٩٤، ثم لجأت الى تأليب الوضع الداخلي بين المسلمين والهندوس والعمل على عرقلة مسيرة الحركة الوطنية، فأصدرت حكومة الهند قراراً في العام ١٩٠٥ بتقسيم البنغال على اساس طائفي.([2]) وكان القرار ابرز تحرك بريطاني في هذه المرحلة لأثارة المشكلة الطائفية.

كان قرار التقسيم مصدراً مهماً للخلاف الشديد بين الهندوس والمسلمين، وبرز كمحاولة لشق وحدة الصف الوطني، وهذا ما تؤكده صحيفة (سيستمان) بقولها: "ان المقصود به تربية قوة اسلامية في شرق البنغال يرجى ان تكبح تلك القوة المتزايدة في زمرة المتعلمين البراهميين".([3])

ووقف حزب المؤتمر وقفة عنيدة ضد التقسيم لما فيه من اخطار على مستقبل الهند كما يراه ويرسمه، وحتى المسلمون في حزب المؤتمر كانوا ضد هذا التقسيم وابرزهم محمد علي جناح[*] الذي كان من اشد المتحمسين ضد التقسيم، واخذ بونيرجي يحرك

---

[1] -ليلى ياسين حسين. مصدر سابق. ص١٨– ١٩.

[2] -كانت البنغال المقاطعة الرئيسة في الهند البريطانية وعدد سكانها يزيد على ٨٥ مليون، وبموجب قرار التقسيم شكلت ولاية بأكثرية اسلامية في البنغال الشرقية وآسام وعاصمتها دكا وعدد سكانها ٣١ مليون نسمة منهم ١٨ مليون من المسلمين و ١٣ مليون من الهندوس وغيرهم وولاية اخرى بأكثرية هندوسية في البنغال الغربية وعاصمتها كلكتا وعدد سكانها ٥١ مليون نسمة منهم ٤٢ مليون من الهندوس و٩ ملايين من المسلمين وغيرهم. انظر: ستانلي ولبرت. مصدر سابق. ص٤٢. ايضاً: اشتياق حسين قريشي. سيرة ميلاد آمة. ترجمة خليل جواد. مؤسسة علاً للصحافة والطباعة والتوزيع. دمشق. ١٩٩٦. ص٣٣. ايضاً: ليلى ياسين حسين. مصدر سابق . ص٢٠.

[3] -نقلا عن :عبد المنعم النمر. كفاح المسلمين في تحرير الهند . مصدر سابق . ص٦٤ .

[*] محامي وسياسي من بومباي ولد في ٢٥ كانون الأول(ديسمبر) ١٨٧٦ ، وينحدر من اسرة براهمية تحولت الى الاسلام وكانت تشتغل بتجارة الجلود وتنتمي الى طائفة الشيعة الاسماعيلية،والده يسمى(بونجا جنه)،وكان محمد على هو الولد الثاني له،تلقى تعليمه الاول في مدرسة في كراتشي ثم درس في بومباي في المدرسة الابتدائية ثم في المدرسة العالية،سافر الى انكلترا في العام١٨٩١ ،لدراسة الحقوق والادارة تمهيدا للالتحاق باحدى الوظائف في حكومة الهند،عاد الى الهند في العام ١٨٩٦ ،ليعمل في المحاماة ومنها دخل الى الساحة السياسية، شارك لاول مرة في حزب المؤتمر عام ١٩٠٤ . وفي عام ١٩٠٩ انتخب لعضوية المجلس التشريعي الامبراطوري عن بومباي. انظر: عباس العقاد. القائد الاعظم محمد علي جناح. كتاب الهلال. العدد ٢١. كانون الاول. ١٩٥٢. ص٨٨– ١٠٢.ايضا:جلال الحفناوي.المهاتما غاندي،ومحمد علي جناح.ماجدة علي صالح(محررة).عظماء اسيا في القرن

الهنود وينبههم الى ان التقسيم تدنيس للوطن واساءة الى تاريخه ولغته وتقاليده.([1]) ومن هنا نجد ان قرار التقسيم كان فرصة لايضاح النوايا الحقيقية للوطنيين الهندوس الذين يتجاهلون حقيقة وجود المسلمين وكيانهم ولغتهم وشخصيتهم.

وفي مواجهة حملة حزب المؤتمر ضد المسلمين وتقسيم البنغال، قام عدد من كبار زعماء المسلمين الذين يمثلون الرأي برئاسة الاغا خان([**]) بمقابلة نائب الملك في سيملا، وطالبوا بتحديد مقاعد خاصة بهم –المسلمين– في الانتخابات المحلية حتى لا تطغى الاكثرية الهندوسية عليهم فيما لو اجريت الانتخابات بطريقة التصويت العام.([2]) وكان نجاح الوفد في مهمته عاملاً مشجعاً نحو خطوة اوسع، حيث اجتمع الزعماء المسلمون في دكا في ٣٠ كانون الاول(ديسمبر) ١٩٠٦ برئاسة نواب (وقار الملك) واسسوا جماعة اطلقوا عليها رابطة مسلمي عموم الهند او الرابطة الاسلامية ويعد الحدث بداية تحرك المسلمين من خلال حزب سياسي منظم يجسد طموحاتهم، وحدد اهدافه الرئيسة بـ: ([3]) حماية حقوق المسلمين والتقدم بمطالبهم الى الحكومة.

١. تقريب وجهات النظر بينهم وبين الحكومة وازالة الجفوة التي كانت قائمة من قبلُ حتى يستطيع المسلمون الحصول على حقوقهم.
٢. العمل على خلق روح الانسجام والتفاهم بين الجماعات المختلفة في الهند.

بقيام هذه الرابطة اصبح للمسلمين حزب خاص بهم يتحدث بأسمهم ويرعى مصالحهم، فقد كانت الحكومة تتعرض لضغوط متعددة حول مسألة التمثيل في المجالس الاقليمية والمركزية، وكانت اقاليم الاغلبية الاسلامية في البنغال الشرقية والاقاليم الشمالية الغربية في شبه القارة تعاني استغلالاً مكثفاً، وجاء الغاء تقسيم البنغال في العام ١٩١١، تحت ضغط حزب المؤتمر ليؤكد مخاوف المسلمين من هيمنة الاغلبية الهندوسية، ويزيد

العشرين.مركز الدراسات الاسيوية.كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.جامعة القاهرة.٢٠٠٠.ص١٤٨-١٤٩. انظر ايضاً: ستانلي ولبرت. مصدر سابق. ص٣٥.

[1] -سلامة موسى. غاندي والحركة الهندية . سلامة موسى للنشر والتوزيع . مصر . الطبعة الثانية، ص ٢٣.

[**] محمد سلطان الحسيني، المعروف بـ"آغا خان الثالث (١٨٧٧-١٩٥٧). الزعيم الروحي للطائفة الاسماعلية واختير رئيساً شرفياً للرابطة الاسلامية، ترأس عصبة الامم عام ١٩٣٧. انظر: آغاخان. مذكرات آغاخان. نقله للعربية دار العلم للملايين. بيروت ١٩٥٩. ص١٣-١٤. ايضاً :-عبد المنعم الحفني. موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والاحزاب والحركات الاسلامية. مكتبة مدبولي. القاهرة. الطبعة الثانية ١٩٩٩.ص٢١-٢٢. ايضاً: احمد عطية الله . القاموس السياسي. دار النهضة. مصر. الطبعة الثالثة.١٩٦٨.ص٨٧.

[2] -محمد حسن الاعظمي. مصدر سابق.ص٧٤. ايضاً: عبد المنعم النمر. كفاح المسلمين. مصدر سابق.ص٧٥.

[3] -فاروق العمر. محمد علي جناح. سفير الوحدة وقائد الانفصال. مطابع صوت الخليج .الكويت. ١٩٧٧. ص٣. ايضاً اشتياق حسين قريشي. مصدر سابق. ص ٣٧.

من تمسك المسلمين بالقوائم الانتخابية المنفصلة في حالة اجراء انتخابات عامة.(١) وكذلك انعكس تأثير هذا القرار في تحرك المسلمين في المرحلة اللاحقة والتوجه نحو خلق اسس ثابتة في أي تحالف سياسي مع حزب المؤتمر في مواجهة السياسة البريطانية وتأكيد حقوق المسلمين كأقلية في مجتمع الاغلبية الهندوسية. وبحلول نهاية العام ١٩١٢، كانت الهند كئيبة من وجهة النظر السياسية، فقد سجن الزعيم الوطني تيلاك(*) وهدأت البنغال بعد الغاء تقسيمها واستمر حزب المؤتمر في نفس مساره بدون أي تجديد او تغيير في نشاطه، وهذا ما يعبر عنه جواهرلال نهرو(**) عند اشتراكه في الحزب العام ١٩١٢ في مدينة بانكيور فيقول: ((وجدته اقرب ما يكون الى اجتماعات الطبقات العليا "المتأنكلزة" وكان جوهرياً اجتماعاً يفتقد الى التوتر او الهياج السياسي)).(٢) فقد استمر الحزب جماعة معتدلة تجتمع سنوياً وتتخذ قرارات ضعيفة المضمون لا تثير الا اهتماماً ضئيلاً، وهي سمات واضحة في حزب المؤتمر طوال هذه المرحلة.

---

[1] -حسن جرديزي وجميل رشيد . السياسة الاسلامية في باكستان . في كتاب باكستان الدولة والمجتمع والاسلام . تحرير نوبار فسيبان. مؤسسة الابحاث العربية . بيروت . ١٩٨٦ .ص ١١٦ .

(*) بال جاهندهار تيلاك ولد ١٨٥٦، صحفي وزعيم سياسي من مقاطعة مهاراشنترا تزعم الجناح المتطرف في حزب المؤتمر. نفي من الهند (١٩٠٨-١٩١٤) لنشاطه السياسي شكل عصبة الحكم الذاتي عام ١٩١٦. توفي عام ١٩٢٠، انظر- ليلى ياسين . مصدر سابق .ص٢٢٨. ايضاً :.Anil Seal .op.cit.p.385-

(**) جواهرلال نهرو ولد ١٨٨٩.محام وسياسي من الاقاليم المتحدة درس القانون في انكلترا ١٩١٠ وعاد الى الهند ١٩١٢ انظر. جواهرلال نهرو .قصة حياتي . نقله للعربية مروان الجابري. منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر. بيروت. الطبعة الاولى. ١٩٥٩ . ص٢٦-٥٥. ايضاً: جواهرلال نهرو. لمحات من تاريخ العالم. مصدر سابق . ص٥ .

[2] -جواهرلال نهرو. قصة حياتي. مصدر سابق. ص٥٦.

المطلب الثاني

الهند والحرب العالمية الاولى

نشبت الحرب العالمية الاولى في العام ١٩١٤، وكان الوضع في الهند هادئ الى حد ما، واعلن وزير الهند في مجلس العموم ان الهند سيؤخذ بيدها في طريق الحكم الذاتي مثل كندا وغيرها، وحصل المسلمون على وعد بعدم المساس بسيادة السلطان العثماني من رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج ونائب الملك، فقد كانت بريطانية مدركة تماماً حاجتها الى الجنود الهنود في الحرب حيث جندت من البنجاب فقط ٤٠٠ الف جندي الى جانب استغلال موارد الهند.([1])

وشهد العام ١٩١٥ عودة غاندي([*]) الى الهند، بعد سنوات طويلة من النضال السلمي في جنوب افريقيا، وقد درج منذ عودته على حضور جلسات حزب المؤتمر، اما عن مشاركته في نشاط الحزب فيقول: ((يجب ان اعتبر مشاركتي في اعمال مؤتمر امريتسار (١٩١٩) دخولاً حقيقياً في سياسة "المؤتمر الهندي" ذلك ان حضوري المؤتمرات السابقة لم يكن اكثر من تجديد سنوي لولائي للمؤتمر)).([2])

ويشغل غاندي مكاناً مهماً بين السياسيين الهنود، وتتناول فلسفته السياسية-الاجتماعية اربعة جوانب اساسية هي: ([3])

١. يؤمن غاندي ايماناً صادقاً بصلاح الطبيعة البشرية وباستعدادها الفطري للاستجابة لأي فعل حميد، وتعد الدولة الاداة لتمكين الفرد من الارتقاء بشخصيته، ويجب ان ينصب اهتمامها على رعاية الفرد.

٢. ان مجتمع الخير وفق منطق غاندي يجب ان يرتكز على المساواة، والمساواة الاقتصادية شرط لازم لقيام المجتمع الصالح المتجانس الذي يضمن لكل فرد احتياجاته الاساسية كافة.

---

[1] -عادل غنيم. مصدر سابق . ص٦٣. ايضاً: رومن رولان. مهاتما غاندي. ترجمة عمر فاخوري. منشورات دار الافاق الجديدة. بيروت. الطبعة الاولى. ١٩٨١. ص٤٧.

[*] موهنداس كرمشند غاندي ولد ١٨٦٩. درس القانون في انكلترا وتخرج عام ١٨٩١. وعاد الى الهند، قضى عشرين سنة من العمل والنضال السلمي في جنوب افريقيا. انظر-لويس فيشر. غاندي الثائر القديس. ترجمة صوفي عبد الله دار الهلال. ١٩٥٨.ص٢٠-٤٢. ايضاً رومن رولان. مصدر سابق . ص م١-م٢ .

[2] -غاندي. قصة تجاربي مع الحقيقة. نقله للعربية منير البعلبكي. دار العلم للملايين. بيروت. الطبعة الاولى.١٩٥٨. ص ٥٥٨. ايضاً: لويس فيشر. مصدر سابق. ص١٢٢.

[3] -فنسنت شيان. المهاتماغاندي صورة من حياة عظيم. ترجمة محمد عبد الهادي. المؤسسة الوطنية للطباعة والنشر. بيروت. ١٩٦٤. ص١١-١٢.

٣. الديمقراطية ويصفها بأنها فن وعلم تعبئة كافة موارد قطاعات السكان المادية والمعنوية لخدمة الصالح العام، ويقرر استحالة تعايش الديمقراطية مع العنف، اذ لايمكن ان توصف حكومة ما بأنها ديمقراطية اذا ارتكزت على القوة المادية في فرض ارادتها.

٤. النتيجة الطيبة لا تترتب الا عن وسيلة صالحة، ولن تتأتى كفالة الحقيقة الاّ عن طريق الامتناع عن سياسة العنف، اذ يولد العنف المزيد من الحقد والكراهية التي تدفع بدورها لارتكاب المزيد من اعمال العنف.

وتماشياً مع سياسة دراسة الاوضاع العامة في الهند التي قام بها اللورد مونتاجو عينت حكومة الهند في ١٥ كانون الاول(ديسمبر) ١٩١٧، لجنة برئاسة القاضي البريطاني سدني رولات، لدراسة اوضاع البنغال والنظر في امكانية الغاء قانون الدفاع الهندي الذي فرض خلال الحرب، وحضيت توصيات اللجنة بمصادقة نائب الملك في ١٢ آذار(مارس) ١٩١٩، وعرفت بـ ((لوائح رولات)).([١])

كان غاندي قد ناشد نائب الملك في الهند الا يوافق على لوائح رولات ، الاّ انه تجاهل نداءه فاضطر غاندي الى ان يتزعم اول انتفاضة سلمية هندية ، وهكذا بدأت حركة الساتياجراها([*]) حيث تحرك غاندي نحو القيام باضراب عام في الهند (الهارتال) في الثلاثين من آذار(مارس) ١٩١٩، وبدل الى يوم السادس من نيسان(ابريل). حيث اضربت الهند اضراباً شاملاً في ذلك اليوم،([٢]) وكان هذا اول مؤشرات بدء مرحلة غاندي.

---

[1] -ليلى ياسين . مصدر سابق . ص٥٣ . ايضاً:- اشتياق حسين قريشي . مصدر سابق . ص٥٦-٥٧ .

[*] ومصدرها (ساد : الحقيقة و آغراها : ثبات) وقدم الكلمة ماغانلال غاندي وحولت الى ساتياجراها في اللغة الكوجاراتية. ومن الناحية السياسية اصبحت مرادفة للاسلوب النضالي الجديد الذي ابتكره غاندي وجربه في جنوب افريقيا ، وهي في الاصل مزيج من مبادئ حب الخير الاهمسيا (Ahims) واللا عنف (Non-violence) والمعاناة الذاتية (self-suffering) في العقيدة الفيشانية الهندوسية (Vaishnava) التي استهدف غاندي من ورائها الاحياء الاجتماعي والسياسي للمجتمع الهندي باعتماد الوسائل الاتية :-

أ. الـ (هارتال) (Hartal) وهو نوع من الاضراب التقليدي في الهند .
ب. اللا تعاون (Non-Coopereation) والتي تعني سياسياً عدم التعاون مع الحكومة .
ج. العصيان المدني (Civil Desobedience) اي خرق القوانين الجائرة ، وقد طبق غاندي هذه الوسائل في نضاله وقيادته للحركة الوطنية الهندية في مراحلها المختلفة . انظر غاندي قصة تجاربي. مصدر سابق. ص٣٦٩. ايضاً : فنسنت شيان: مصدر سابق . ص١٣٣-١٣٤. ايضاً: ليلى ياسين. مصدر سابق. ص٣٥-٣٦ .

[2] -حيث كانت دورة حزب المؤتمر في امريتسار ١٩١٩ ، احتجاجاً ضد التسوية الوشيكة مع تركيا ، ومذبحة امريتسار ١٩١٩، وقد اشرت هذه المرحلة بروز قضيتين مهمتين لعب غاندي فيهما دوراً مهماً، الاولى كانت قوانين رولات والاخرى قضية الخلافة. انظر : جواهرلال نهرو. قصة حياتي. مصدر سابق . ص٧١. ايضاً: غاندي. قصة تجاربي. مصدر سابق. ص٥٢٧. ايضاً:

وبابتداء قيادة غاندي لحزب المؤتمر تغيرت صيغة وطبيعة الحزب ولم يعد الاعضاء يرتدون غير الملابس الهندية الوطنية واصبح هناك تمثيل للفئة الدنيا من الطبقة الوسطى، وتزايد استخدام اللغة الهندوستانية، وشهدت الاشهر اللاحقة زحف موجة المقاطعة الى جميع ارجاء الهند. وشملت المقاطعة حتى الانتخابات العامة، ونظراً للأهمية التي اعطيت لحركة الخلافة[*] في العام ١٩٢١، فان عدد كبير من الزعماء ورجال الدين المسلمين قد لعبوا دوراً مهماً في الصراع السياسي، وبرزت الحركة الوطنية كقوة مركبة متعددة العناصر يمكن للمراقب ان يميز ورأها قومية هندوسية وقومية اسلامية، واشرت هذه المرحلة قدرة غاندي ونفوذه في طبقات الشعب وفئاته وأصبح غاندي في الواقع "تعبيراً رمزياً عن رغبات الشعب".([1]) والحقيقة أن حركة الخلافة وقوتها في هذه المرحلة كانت عاملاً مهماً في وحدة القيادة الهندية وبروز العديد من الزعماء القياديين في الحركة الوطنية الهندية وكان في مقدمتهم غاندي الذي برز في قيادة الحركة بشكل واضح.

شهدت الهند عامي ١٩٢٨ و١٩٢٩، اضرابات عمالية نتيجة التدهور الشديد في أحوال العمال، وفقد المجلس التشريعي أهميته ولم يعد يثير اهتمام الناس، وكانت السماء الهندية غائمة بظلال الأحداث وتطوراتها. وفي ظل هذه الأوضاع عقدت دورة حزب المؤتمر في لاهور ١٩٢٩، فعلى مستوى الحزب برزت بوادر التحرك الأشتراكي داخله بعد انتخاب جواهر لال نهرو رئيساً له . وتم التصويت بالإجماع على قرار اعلان الاستقلال هدفاً للحزب منتصف ٣١ كانون الأول(ديسمبر) ١٩٢٩، وخولت اللجنة العاملة للحزب رسم خطة الحملة الوطنية. الا ان الكل كان يعلم أن القرار الحقيقي بيد غاندي، حيث اختير يوم ٢٦ كانون الثاني(يناير) عيداً للأستقلال وبدء النضال من أجل الحرية والاستقلال في الهند. كذلك قاطع حزب المؤتمر لجنة سيمون[*] وكانت المقاطعة بنجاح

Sir Verney Lovett. Ahistory of The Indian Nationalist Movement. Frank Cass & (OLTI). London. 1968. p. 266 .

[*] بدأت الحركة في ١٧ تشرين الاول(اكتوبر) ١٩١٩ ، (يوم الخلافة) وعقد مؤتمر للخلافة في ٢٤ تشرين الثاني(نوفمبر) في دلهي واشتركت فيه الهند كلها ، وترأسه غاندي ، وفي المؤتمر الثاني في امريتسار اواخر عام ١٩١٩ ، تقرر ارسال وفد الى اوربا لشرح قضية الخلافة ، وفي المؤتمر الثالث في بومباي في ٢ شباط(فبراير) ١٩٢٠ ، شجبت السياسة الانكليزية تجاه الدولة العثمانية ، وفي عام ١٩٢٤، اصدرت الحكومة التركية قراراً بالغاء الخلافة كقانون ودستور وبذلك انتهت الحركة. الا ان هذه المرحلة اشرت حقبة من التعاون الوثيق بين الحركة وحزب المؤتمر وتطبيق سياسة االتعاون في الهند. انظر: رومن رولان. مصدر سابق. ص٤٨-٤٩. ايضاً: غاندي قصة تجاربي. مصدر سابق . ص٥٥١-٥٥٤. ايضاً: اشتياق حسين قريشي. مصدر سابق . ص٤٤-٤٦. ايضاً:

-Sir verney Lovett op . cit . pp . 272-273

[1] -جواهر لال نهرو . قصة حياتي . مصدر سابق . ص ١٠٣-١١٥ .

[*] لجنة برئاسة السير جون سيمون وعضوية ثمانية بريطانيين فقط زارت الهند عامي ١٩٢٨ و ١٩٢٩ ، قدمت تقريراً عارض النظام الإتحادي للهند وأكد على الإطار الفيدرالي ، وتأكيد مسؤولية الحكومات في كل مقاطعة وفصل

بارز.[1] ويتضح من دورة المؤتمر هذه قوة الجناح اليساري داخل حزب المؤتمر، وهو عامل مهم في تأثيره على اتجاه الحركة الوطنية وتبني قرار الاستقلال التام، ورفض الاصلاحات الدستورية والذي تجسد واضحاً في رفض كل تيارات الحركة الوطنية من الهندوس والمسلمين التعامل مع لجنة سيمون ومقترحاتها. وهي مؤشر جديد في اتجاه الحركة الوطنية، في التعامل مع الحكم البريطاني في الهند.

وفي الثلاثينات ازدادت حدة حركة الاستقلال،[2] وفي غمرة توتر الاوضاع الداخلية وتطور الازمة الاقتصادية العالمية العام ١٩٢٩، كاتب غاندي نائب الملك مطالباً بالغاء قانون الملح معلناً بانه سيقود حركة عصيان للقانون لخرقه، وفي يوم السادس من نيسان(ابريل) ١٩٣٠، بدأ غاندي بخرق قانون الملح في قرية (داندي) الساحلية وبعد اربعة ايام سمح لجميع فروع حزب المؤتمر ان تبدأ العصيان المدني في مناطقها،[3] حيث قوطعت المجالس والهيئات التشريعية واستقال منها اعضاء حزب المؤتمر.[4] وبهذا التحرك اصبح هدف حزب المؤتمر واضحاً، وخصوصاً بعد غيابه عن مؤتمر المائدة المستديرة الاول ١٩٣٠ الذي عقد في لندن لمناقشة الحكم البريطاني في الهند، فقرار قيادة الحزب في بدء حركة العصيان المدني هو تأكيد لحقيقة هيمنة حزب المؤتمر على الساحة السياسية في الهند وهذا ما ظهر واضحاً في حملة العصيان على مستوى الشعب ومشاركته وكذلك رسمياً بمقاطعة اعضاء الحزب للهيئات السياسية للحكومة وهي محاولة واضحة لابراز الاتجاه الاقوى في الحركة الوطنية الهندية مقابل تجاهل السلطات البريطانية لذلك، وبالنتيجة كان هذا التحرك محاولة لتغيير مسار الاحداث السياسية اللاحقة.

وجاء رد الرابطة الاسلامية في اجتماع دورتها السنوية في مدينة (الله آباد) عام ١٩٣٠ وترأس الدورة الشاعر محمد اقبال[*]، وعبر خطابه الذي القاه بوصفه رئيساً

السند عن بومباي وواجهت اللجنة مقاطعة من الاحزاب السياسية الهندوسية والاسلامية .انظر: اشتياق حسين قريشي . مصدر سابق . ص٦١-٧٣ . ايضاً :- ستانلي ولبرت . مصدر سابق . ص١٢٩. ايضاً: Harold- plaskitt . op . cit . p . 287

[1] -جواهر لال نهرو . قصة حياتي . مصدر سابق . ص٢١٦ .

[2] -ستانلي ولبرت . مصدر سابق. ص١١٦ .

[3] -جواهرلال نهرو. قصة حياتي. مصدر سابق. ص٢٥٩-٢٦١. ايضاً: جواهر لال نهرو لمحات من تاريخ العالم. مصدر سابق. ص٢٧٩.

[4] –قدري قلعجي. غاندي ابو الهند . دار العلم للملايين . بيروت . الطبعة الرابعة .١٩٥٩ . ص٩٨.

(*)محام وسياسي هندي مسلم ، ولد في سيالكوت في٢٢شباط(فبراير) ١٨٧٣،ويرجع نسب اسرته الى براهمة كشمير،اسلم احد اجداده في عهد الدولة المغولية،هاجر جده محمد رفيق من قرية لوهرَ في كشمير الى مدينة

للرابطة، عن مخاوف المسلمين من هيمنة الاغلبية الهندوسية ومطلب الاستقلال التام للهند تحت هيمنتهم ولذلك نجد ان قرار الرابطة يطرح لاول مرة حدوداً جغرافية لاقاليم الاغلبية المسلمة والرغبة في تكوين كيان سياسي للمسلمين في الهند حيث يقول اقبال: ((اني لأود ان ارى، البنجاب وولاية الحدود الشمالية الغربية والسند وبلوشستان تتحد في دولة واحدة، يكون لها حكم ذاتي سواء في اطار الامبراطورية البريطانية او خارج اطارها، فيبدو لي تكوين دولة اسلامية متحدة في شمال غربي الهند هو المصير النهائي للمسلمين في شمال غربي الهند على الاقل)).([1]) ولم تشر خطبة اقبال الى اجزاء البنغال التي تضم اغلبية مسلمة، وحول الرؤية المستقبلية لدور المسلمين يؤكد اقبال: ((ان مستقبل المسلمين يكمن في استقلالهم السياسي وان تأسيس وطن خاص بهم، لا يحقق امانيهم وآمالهم فحسب بل انه آمر يخدم مصالح شبه القارة بأسرها)).([2]) وبالتأكيد فان الفكرة لم تكن جديدة على المسلمين الا ان محمد اقبال كان الرجل الذي رسم معالم الطريق لتحقيقها، ويجسد هذا التحرك وبهذه الرؤية محاولة للرد على ما يتعرض له المسلمون في شبه القارة من تمييز كأقلية في محيط هندوسي مخالف في الدين وفي الجنس والعرق الى حد ما ومتباين في اللغة والتاريخ والثقافة الى اقصى حد.

والواقع ان افكار محمد إقبال السياسية،كان لها اكبر الاثر في الفكر الاسلامي الحديث،ولدى الافراد، والزعماء السياسيين في حقبة العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين ليس فقط في جنوب اسيا،لكن في العالم الاسلامي، بحيث اذا ذكر اسم

سيالكوت في ولاية البنجاب،دخل مدرسة البعثة الاسكوتية في سيالكوت وتعلم العربية والفارسية فيها ثم انتقل الى لاهور حيث حصل على الليسانس في الاداب ثم نال درجة الماجستير في الفلسفة وعمل مدرسا للادب الانكليزي ،انتقل الى لندن حيث امضى في جامعة كمبردج زهاء ثلاثة سنوات درس فيها الفلسفة.سافر الى المانيا في العام١٩٠٧ ،وحصل على درجة الكتوراه من جامعة ميونخ،وعاد الى لندن وانتسب الى مدرسة الاقتصاد والعلوم السياسية في لندن وتخصص في هاتين المادتين،عاد الى الهند في العام ١٩٠٨ ،انتخب عضوا في الجمعية التشريعية بالبنجاب وظل عضوا فيها حتى العام١٩٢٧ ،وهو نفس العام الذي اشترك فيه في الرابطة الاسلامية،انتخب رئيسا لمؤتمر الرابطة الذي عقد في مدينة الله اباد، ويرجع له الفضل في اظهار فكرة الباكستان الى حيز الوجود توفي في ٢١ نيسان(ابريل)١٩٣٨ . انظر : عبد الوهاب عزام.محمد اقبال،سيرته،فلسفته،شعره.دار المعارف.مصر.بلا تاريخ.ص١٥-٤٧ .ايضا:العلامة محمد اقبال.الاعمال الكاملة لشاعر الاسلام محمد اقبال.ترجمة حازم محفوظ.دار الافاق الجديدة.القاهرة.الطبعة الاولى.٢٠٠٥ .ص٧-٣٣ .ايضا: يوسف عبد الفتاح فرج.طاغور ومحمد اقبال.ماجدة علي صالح(محررة).عظماء اسيا في القرن العشرين.مصدر سابق.ص ١٦٨-١٦٩ .ايضا:عمرفروخ . مصدر سابق . ص١٩ . ايضاً : عبد المنعم النمر . كفاح المسلمين. مصدر سابق . ص١٧٩-١٨٤ .

[1] -نقلا عن:بالمر. مصدر سابق. ص ١١٨. ايضاً: فاروق العمر. مصدر سابق. ص٥٤ وقارن مع
–Khalid B.Sayeed Pakistan, The Formativ Phase 1857-1947. QxFord University Press. London .pp.103-104.

[2] -نقلا عن:عبد المنعم مخلوف. ديوان ((بيام مشرق(رسالة المشرق))) لمحمد اقبال . تعريب عبد الوهاب عزام. مجلة الرسالة. العدد ٩٦٣. ١٩٥١. ص١٤٧.

إقبال،تبادر الى الذهن إسهاماته الفكرية العديدة،التي طرحها على الساحة السياسية خلال مراحل تطوره الفكري،التي تقسم على ثلاث مراحل اساسية،ففي المرحلة الاولى:اقتصر في مجال افكاره السياسية على الاهتمام بالتطورات السياسية الجارية في الهند موطنه الاصلي.اما في المرحلة الثانية: فبدأ يغير خلالها كثيرا من افكاره وارائه،فقد بلور عددا من الافكار حول مستقبل العالم الاسلامي من منظور اسلامي.كما اخذ في المرحلة الثالثة- التي تعد امتدادا للمرحلة الثانية- يبلور مزيدا من الافكار حول الوسائل التي تؤدي الى اصلاح احوال العالم الاسلامي،ومحددات العلاقة مع الغرب،وضرورة تجديد الفكر الاسلامي،وغيرها من الافكار التي احدثت هزة في كثير من انماط الفكر التقليدي في الاسلام حينذاك.

كانت افكار محمد إقبال انعكاسا امينا لظروف البيئة التي عاصرها،بحيث عرضها معبرا عن مشكلة عصره،مقدما لها الحل ومتطورا معها، فلبيئة السياسية التي نشأ فيها إقبال تشير الى انه عاش في اطار ثلاث بيئات،الاولى: بيئته الطبيعية التي نشأ فيها وهي موطنه في الهند،حيث شهدت هذه البيئة عددا كبيرا من القلاقل والاضطرابات بعد الاحتلال البريطاني للهند،وعملها على اثارة الفتن بين المسلمين والهندوس في محاولة لاضعاف عنصري الشعب الهندي وفقا لسياسة فرق تسد.

اما البيئة الثانية:فهي البيئة السياسية للعالم الاسلامي،فقد شهد إقبال في الفترة الاولى من حياته عددا من الاحداث الجسام،التي يأتي في مقدمتها الاحتلال الاجنبي لمعظم الدول الاسلامية فكانت شبه القارة الهندية ومصر تحتلهما بريطانية،والجزائر وسوريا تحتلهما فرنسا،وايطاليا تغزو ليبيا.يضاف الى ذلك حروب البلقان الدامية،واندلاع الحرب العالمية الاولى. اما البيئة الثالثة:فتتمثل في الفترة التي ارتحل فيها إقبال الى اوربا خاصة انكلترا والمانيا،وهي الفترة التي تركت اثرا عميقا في نفسه من ثلاث نواح على الاقل هي الحيوية والنشاط في الحياة الاوربية،والامكانات الضخمة المتاحة للانسان،ثم الاثر اللاانساني الذي تركه المجتمع في نفس الانسان الاوربي،وهو الاعتبار الاخير الذي قوى ايمانه بتفوق الاسلام نظرا لجمعه بين الروح والمادة.([1])

---

[1] -وللمزيد من التفاصيل انظر: ماجدة علي صالح.الفكر السياسي لمحمد إقبال بين الأنا والآخر.سيف الدين عبد الفتاح والسيد صدقي عابدين(محررين).الافكار السياسية الاسيوية الكبرى في القرن العشرين.مركز الدراسات الاسيوية.كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.جامعة القاهرة.٢٠٠١.ص٢٨٣-٢٨٦.

ومن خلال هذه البيئات الثلاث،وقراءات إقبال الغزيرة والمتنوعة،تكون المنهج الفكري لمحمد إقبال،واضحى يتسم بعدد من الخصائص المهمة،حيث جهلت مذهبه في المعرفة عقليا وتجريبيا،يعتمد على العقل والنقل،مستلهما مبادىء الاسلام،ساعيا لإعادة بناء الفكر الاسلامي من خلال الرجوع الى منابعه الاساسية وهي القرآن والسنة،داعيا في هذا الاطار الى ضرورة الاخذ بفلسفة القوة بمعناها المادي والمعنوي وهو ماجعل دعوته مادية وروحية جوهرها الايمان والعلم،وعمادها العمل لما فيه اتحاد المسلمين.

وهنا تبرز اهمية فكر محمد إقبال في تاريخ باكستان،فهو صاحب مذهب فلسفي يستمد جذوره من الاسلام،ويتنور بالفكر الفلسفي الغربي،وهو صرح فكري ديني عقلي معا فهو ينتقي،ويوفق،ويستقريء.كما يشدد على اقامة تغاير بين الثقافتين الاسلامية واليونانية،ويستضيء بالحضارة الصناعية في تفسير مقولات دينية وتراثية،ويستند الى ايمان بقدرة الاسلام على التجدد والى أمل بإعادة الفكر الاسلامي الى القمة بين الحضارات.([1]) وحينما كان اقبال رئيسا لدورة الرابطة الاسلامية في الهند العام١٩٣٠،كان جناح قد استقر في انكلترا،بعدما يئس من كثرة الخلافات وسير الامور في الهند على غير مايحب،وبعد وفاة مولانا محمد علي ومحمد شافعي الذي يعد من رعاة الرابطة،ظهر ضعفها واضحا في غياب قيادة قوية لها.

عادت الرابطة الاسلامية الى الايمان برأي جناح،واجمع اعضاؤها في العام ١٩٣٤،على اختيار جناح رئيسا لها مدى الحياة،وهو مقيم في انكلترا،فاضطر الى العودة وتصفية اعماله وروابط معاملاته،وكانت عودته بعثا للحياة والنشاط في جسم الرابطة وازالة ما بينها وبين الشعب من فوارق وحواجز لتصبح حركة شعبية لها صلات قوية بلمسلمين،غير قاصرة على الاغنياء او رجال الطبقة العليا كما كانت وذلك لمنازلة حزب المؤتمر بها.([2])

اطلق سراح زعماء حزب المؤتمر في ٢٦ كانون الثاني العام ١٩٣١ بدءاً بغاندي وذلك دون قيد اوشرط، وبدأت في شباط محادثات (غاندي–اروين) وكانت اول مباحثات يكون فيها الهندي والانكليزي متساويين([3])، وهي بداية تحرك المؤتمر نحو تحقيق هدفه

---

[1]–انظر:علي زيعور.مصدر سابق.ص٤٢٢.

[2]–جلال الحفناوي.مصدر سابق.ص١٥٢.

[3] –فنسنت شيان. مصدر سابق. ص٢٨٤-٢٨٥ .

السياسي ومحاولة الانفراد بالساحة السياسية في الهند وتجاهل الاحزاب الاخرى كالرابطة الاسلامية وخصوصاً بعد مشاركته في مؤتمر المائدة المستديرة الثاني ١٩٣١. اذ تم التوصل الى اتفاق حول مشاركة حزب المؤتمر في مؤتمر المائدة الثاني، ووقف الحزب للعصيان المدني واطلاق سراح السجناء السياسيين وسحب القوانين المحلية التي اقرت لعرقلة حزب المؤتمر وقبل اعضاء اللجنة العاملة لحزب المؤتمر بالتسوية([1]). وسجل الاتفاق كسباً سياسياً مهماً لحزب المؤتمر واقرار من الحكومة بقوته ونفوذه بين الشعب، ومحاولة الحكومة ضمان مشاركته لانجاح مؤتمر المائدة الثاني بعد فشل المؤتمر الاول اثر غياب حزب المؤتمر عنه.

وصل غاندي الى لندن في تشرين الثاني(نوفمبر) ١٩٣١، بوصفه الممثل الوحيد لحزب المؤتمر وكانت تصحبه الشاعرة الهندية المعروفة السيدة ساروجيني نايدو.([2])

اصر غاندي في مؤتمر المائدة الثاني، على ان ينتخب المواطن الهندي نائبه لانه هندي فحسب دون الفصل بين الدوائر والقوائم، الا ان انكلترا اصرت على ان يكون الانتخاب على اساس القائمة مع تحديد عدد من النواب للمسلمين وآخر للسيخ وثالث للهندوس... الخ.([3]) بالمقابل طرح جناح في مؤتمر المائدة،نقاطه الاربع عشر التي تضمنت الاسلوب الفدرالي في ادارة الدولة،وحقوقا اكبر للاقليات،وتمثيلا بنسبة الثلث للمسلمين في البرلمان المركزي،وفصل منطقة السند عن مقاطعة بومباي بشكل نهائي،والمطالبة باصلاحات في منطقة الحدود الشمالية الغربية،ولكن جناح فشل في تحقيق مآربه،ولم يستطع اقناع الحكومة البريطانية ولا حزب المؤتمر بهذه النقاط،وبعد هذا الفشل انزوى جناح من جديد،وبقي في لندن بعيدا عن السياسة،خاصة بعد ان بدأ البعض من مسلمي الهند يتهمونه بتجاهل مصالح المسلمين،مفضلا عليها كل هذا الاصرار القومي المتطرف على الوحدة الهندية.([4]) وفي ضوء هذه الخلافات لم تحقق الجلسات الطويلة، الا القليل وعاد غاندي الى الهند وانتهى المؤتمر الثاني، وانتظرت بعض الوفود

---

[1] -جواهرلال نهرو. قصة حياتي. مصدر سابق. ص٣٠٣. ايضاً: اشتياق حسين قريشي. مصدر سابق. ص٦٤.

[2] -آغاخان . مصدر سابق . ص٢٥٥ .

[3] -لويس فيشر . مصدر سابق . ص١٨٥ .

[4] -تركي الحمد.ويبقى التاريخ مفتوحاً، ابرز عشرين شخصية سياسية في القرن العشرين.دار الساقي.بيروت.الطبعة الاولى . ٢٠٠٢.ص١١٢-١١٣.

مؤتمر المائدة الثالث، الذي كان يعرف باللجنة المنتخبة المشتركة التي عينها البرلمان برئاسة الماركيز اوف لينليثغو، لكي ينجز اعداد الدستور الاتحادي الهندي.([1])

وفي العام ١٩٣٤ ، اوقف حزب المؤتمر حملة العصيان المدني وتم رفع الحظر عن الحزب، وصدق البرلمان البريطاني بعد مناقشات طويلة على قانون حكومة الهند (١٩٣٥) الذي وضع دستوراً جديداً للهند حيث اعطى للمقاطعات قسطاً من السيادة، مع تحفظات عديدة واقيم بموجبه اتحاد بين المقاطعات والولايات الهندية. الا ان القانون، قوبل بمعارضة واسعة، حيث رفضه حزب المؤتمر ورفض معه التحفظات والسلطات الخاصة المعطاة للحكام ونائب الملك، لانها تتنافى مع جوهر السيادة في المقاطعات، ورسخ القانون الجديد التقسيم الطائفي للبلاد عن طريق الدوائر الانتخابية المختلفة.([2]) بينما عارض حزب الرابطة الاسلامية القانون لانه انشأ ((اتحاد يضم البلاد كلها واذا كان المسلمون اقلية فلم يكن لهم امل كمسلمين في ان يحرزوا اغلبية ما في المجلس التشريعي المركزي ، من اجل ذلك طالبوا بمنح المقاطعات اكبر قدر من الصلاحية لكي يستطيعوا على الاقل في تلك المقاطعات... ان يسيروا الادارة وفقاً لتعاليم الاسلام)).([3])

لقد اسهم قانون حكومة الهند لعام ١٩٣٥، في بث التفرقة وفصم عرى الوحدة بين القوى الوطنية الهندية، واخذ الزعماء يعملون لحساب طوائفهم واصبح الطريق الى انفصال المسلمين امراً واضحاً وغاية مؤكدة، فما ان اقبلت انتخابات العام ١٩٣٧، حتى اخذ المسلمون والهندوس يسعون الى الفوز باغلبية المقاعد وكان المسلمون يحملون علم الرابطة والهندوس علم المؤتمر.([4]) وبالرغم من رفض كل من حزب المؤتمر وحزب الرابطة للقانون الا انهما قررا الاشتراك في الانتخابات وشهدت الهند حملة انتخابية واسعة في جميع ارجائها، حيث احرز حزب المؤتمر الاغلبية فيها وشكلت وزارات من اعضاءه في سبع مقاطعات، بينما فاز حزب الرابطة الاسلامية في ثلاث مقاطعات فقط،([5]) وخلق حزب

---

[1] -آغاخان . مصدر سابق . ص٢٦١ .

[2] -جواهرلال نهرو. لمحات من تاريخ. مصدر سابق. ص٢٨٥. ايضاً: نص قانون حكومة الهند لعام ١٩٣٥. انظر:
-R.Coupland .The Indian problem . London . 1944 . pp . 132-148 .

[3] -راجندرا برسادا. عند قدمي غاندي. نقله للعربية منير البعلبكي. دار العلم للملايين. الطبعة الاولى. ١٩٥٩. ص٣٨٧.

[4] -عبد المنعم النمر. كفاح المسلمين. مصدرسابق. ص١٩١ .

[5] -جواهرلال نهرو. لمحات من تاريخ. مصدر سابق. ص٢٨٦. ايضاً: جواهرلال نهرو. قصة حياتي. مصدر سابق. ص٥٤٣-٥٤٤. ايضاً: قدري قلعجي. مصدر سابق . ص١٠٧.

المؤتمر قدراً كبيراً من الاستياء في صفوف حزب الرابطة الاسلامية وجماعات الاقليات بقراره عدم الاشتراك في حكومات ائتلافية في المقاطعات التي لا يوجد فيها حزب يتمتع باغلبية مطلقة، وكذلك رفضه ضم وزراء من غير اعضاء المؤتمر في وزارات المقاطعات التي يتمتع فيها بالاغلبية.([1]) وبدأت تلك الوزارات في اتباع سياسة من شأنها تضييق الخناق اقتصادياً على المسلمين والعمل على محو تراثهم وكيانهم.([2]) وقد اثار سلوك حزب المؤتمر هذا مخاوف المسلمين من التطورات المستقبلية وتأكيد حزب المؤتمر على الطابع الطائفي لحكمه وبهذا الصدد يشير السيد محمد علي جناح الى المشكلة بقوله: ((منذ البداية وبعد إعطاء قليل من السلطة والمسؤولية اوضحت فئة الاغلبية اتجاهاتها بان هندوستان للهندوس))،([3]) والواقع ان انتخابات ١٩٣٧،كانت نقطة التحول الجذرية في فكر محمد علي جناح وسياسته،اذ ان موقف المؤتمر ساهم في تحول جناح الى زعيم للامة الاسلامية الناشئة،في كيان اصبح ينظر اليه على انه يضم أمتين حسب التفكير الجديد،وترك فكرة الهند الواحدة، وعقدت الرابطة الاسلامية في مدينة لكنو العام١٩٣٧،وقال جناح في خطابه: (عاملنا الهنادك معاملة سيئة جدا حتى ملهم كل مسلم وبعد ان اقاموا الوزارات في المقاطعات التي فيها كثرية هندوكية اخذوا يضطهدون المسلمين ويؤذونهم ولم يبالوا بحقوقهم وجاءوا باللغة الهندية القديمة والفوا نشيدا وطنيا وأجبروا كل شخص على انشاده).([4]) وفي هذا السياق،قال جناح كلمته الشهيرة: (نحن من الجنس الآري وهم درافيدا...ونحن من اهل الكتاب وهم وثنيون...وهم يتكلمون الهندوستانية ولا يريدون عنها بديلا...ابطال تاريخهم أعداؤنا...وابطال تاريخنا أعداؤهم...ولايمكن ان تزول الخلافات بيننا وبينهم...فلن نقبل بعد الآن ان يحكمنا الهندوس ونحن قلة...وفرصتنا الوحيدة هي باكستان).([5]) وفي اجتماع لكنو ١٩٣٧،قررت الرابطة الاسلامية عدة قرارات مهمة كان ابرزها:([6])

---

[1] -بالمر . مصدر سابق. ص٨٤-٨٥.

[2] -سفارة الباكستان في القاهرة. باكستان . مطبعة الكيلاني. مصر. ١٩٧٠. ص٣٤.

[3] -نقلا عن:بالمر. مصدر سابق. ص١١٩.

[4] –نقلا عن:محمد حسن الاعظمي.محمد علي جناح،باعث باكستان.منشورات دار مكتبة الحياة.بيروت.بلا تاريخ.ص٨٢.

[5] – نقلا عن: تركي الحمد.مصدر سابق.ص ١١٣.

[6] – محمد حسن الاعظمي.محمد علي جناح،باعث باكستان.مصدر سابق .٨٢-٨٣.

١- ان المؤتمر قد آذى المسلمين بالنشيد الذي يمثل الوثنية ويخالف الاسلام.

٢- قصر حكام المقاطعات في اختصاصهم وفي المحافظة على حقوق المسلمين والاقليات الاخرى.

٣- تقرر الرابطة مقصدها الاول استقلال الهند الكامل وان تشكل بعد الاستقلال جمهورية تحافظ على حقوق المسلمين والاقليات الاخرى.

٤- تطالب الرابطة الاسلامية الحكومة بعدم تنفيذ قانون ١٩٣٥،لانه يؤذي المسلمين كثيرا وبمقتضاه تضيع حقوقهم.

٥- اللغة الاردية هي لغة الهند المشتركة اوجدها المسلمون والهنادك معا لذلك تطلب الرابطة من كل فرد ان يرقي هذه اللغة ويعلي شأنها.

الا ان الامر لم يدم طويلاً حيث استقالت جميع وزارات حزب المؤتمر في المقاطعات، بناءاً على قرار الحزب ، بسبب مسألة الاشتراك في الحرب العالمية الثانية، ولتبدأ مرحلة جديدة من الصراع السياسي مع الاستعمار البريطاني.

المطلب الثالث

الهند والحرب العالمية الثانية

تدهور الوضع الدولي بشكل سريع ، ولاحت بوادر الحرب في اوربا بعد التحركات الالمانية وما ترتب عليها، وفي ظل هذه التطورات، اجتمع حزب المؤتمر في ١١ آب(اغسطس) ١٩٣٩، وقرر بقاء الهند بعيدة عن الحرب، وفي ٣ ايلول(سبتمبر) ١٩٣٩، اعلن نائب الملك اللورد لينليثغو ان الهند قررت دخول الحرب،فاصدر حزب المؤتمر قرار دعا فيه نائب الملك الى تحديد اهداف الحرب بوضوح، الا ان جواب نائب الملك اقتصر على نداءات الحرب الاعتيادية، فاستقال وزراء المؤتمر من الحكومات، واستمر نائب الملك في خطته لدفع الهند للحرب،([1]) وكانت الاستقالة مؤشراً لتحرك حزب المؤتمر نحو الضغط على بريطانية.

وازاء ما اعلنه حزب المؤتمر من عدم اشتراكه في دعم الحرب الا اذا اعطت بريطانية وعداً باستقلال الهند ووحدتها،([2]) تحرك حزب الرابطة الاسلامية بعقد اجتماع لدورته السنوية في لاهور في ٢٣ آذار(مارس) ١٩٤٠، حيث حددت الرابطة اهدافها ومطالبها، واتخذت قراراً بانشاء الدولة الاسلامية في الهند واقامة باكستان([*]) من المقاطعات التي تتألف اكثريتها من المسلمين وهي السند وبلوشستان والبنجاب والحدود الشمالية الغربية والبنغال وآسام.([3])

واكد جناح في خطابه ((ان المسلمين ليسوا أقلية ان المسلمين أمة بكل المعايير)) وان افضل صيغة لحل المشكلة الطائفية يراها جناح هي ((ان السبيل الوحيد المفتوح

١-عبد المنعم النمر. كفاح المسلمين. مصدر سابق. ص١٩٣. ايضاً: عبد الرزاق الفهد. مصدر سابق. ص٤٦٧. ايضاً:

-Francis G.Hutchins. Indiia's Revolution. Harvard University Press. U. S. A. p. 139

[2] - حيث تضمن قرار حزب المؤتمر ان اي(نضال عالمي ضد الاستبداد والعدوان في وقت تكون فيه الهند غير حرة وفي وقت تواجه فيه استعمارا" متغطرسا" لايفرق عن التسلط الفاشي)يكون مستحيلا".انظر بالمر.مصدرسابق.ص٨٥-٨٦.ايضا عمرفروخ.مصدرسابق.ص٢٤.ايضا عبد المنعم النمر.كفاح المسلمين.مصدرسابق.ص١٩٣.

[*]تركيب مزجي معناه ارض الطهر او الدولة الطاهرة ، فكلمة باك معناها طاهر وكلمة ستان معناها الارض او الدولة ، والكلمة من ابداع الطلاب المسلمون في انكلترا واستعمل لاول مرة في ٢٨ كانون الثاني(يناير) ١٩٣٣، وهي فصل احرف من المقاطعات الهندية التي يكثر فيها المسلمون، ومزجت الكلمة بالشكل الاتي : ب من البنجاب و أ من باتان (الحدود الشمالية الغربية) وك من كشمير وس من السند و تان من بلوشستان. انظر عمر فروخ .مصدر سابق. ص١٢. ايضاً: حسن محمد جوهر ومحمد مرسي ابو الليل. باكستان. دار المعارف. مصر. ١٩٦٥. ص٥ .

[3] -محمد علي جناح . خطب وبيانات ورسائل. ترجمة سهيل زكار. دمشق. ١٩٩٤. ص٦٨-٨٤. ايضاً: قدري قلعجي. مصدر سابق . ص١٠٥-١٠٦.

امامنا جميعاً هو السماح للامم الرئيسة بالانفصال باوطانها بتقسيم الهند الى دول ذات حكم وطني ذاتي)).[1] وتعد هذه الدورة نقطة تحول مهمة في تاريخ الحركة الاسلامية في الهند، حيث ان اعلان مطلب الدولة الاسلامية جسد بوضوح لا يقبل الجدل رؤية المسلمين لمستقبلهم السياسي، في دولة منفصلة عن هيمنة الاغلبية الهندوسية. يضاف الى ذلك ادراك قادة المسلمين وفي مقدمتهم محمد علي جناح لطبيعة الضغوط التي يمارسها حزب المؤتمر على الحكومة البريطانية في مسألة دعم المجهود الحربي البريطاني مستفيداً من اغلبيته العددية في فرض رؤيته السياسية لمستقبل الهند كدولة مستقلة موحدة ومتجاهلاً وجود المسلمين كأمة متميزة عن الاغلبية الهندوسية. حيث اثبتت التطورات اللاحقة حقيقة مخاوف المسلمين من توجهات حزب المؤتمر.

كان شتاء ١٩٤١ – ١٩٤٢، يقرب الحرب من الهند اكثر فاكثر وكان التقدم الياباني في بورما متدرجاً وسقطت سنغافورة معقل الحلفاء في الشرق الاقصى.[2] ومع تدهور الاوضاع في آسيا اشتدت الحاجة الى المساعدة الهندية، ولهذا اوفد تشرشل السيد ستافورد كريبس الى الهند لايجاد سبيل لاسهام الهند في المجهود الحربي بكامل مواردها. والحقيقة ان التحرك البريطاني يعزى الى ضغط الرئيس الامريكي روزفلت على حكومة تشرشل والحاجة الى مساندة الهنود لبريطانية، وهي الفرصة التي انتظرها حزب المؤتمر.

اعلن كريبس عزم بريطانية منح الهند نظام ((الدومينيون))[*] او الحكم الذاتي الذي تتمتع به ممتلكات التاج البريطاني الحرة، وان تحتفظ كل ولاية بحقها في الانفصال عن الاتحاد الهندي، وطلب مثل هذا النظام لنفسها فرحب الامراء بالعرض الانكليزي ولكن الوطنيون انتقدوه،[3] فانكلترا لم تكن مستعدة لقبول مطلبي زعماء المؤتمر وهما نقل السلطة الى ابناء البلاد مباشرة، والدستور الهندي المقبل، وبهذا الصدد يقول جواهرلال نهرو:((ابان محادثاتنا كلها مع سير ستافورد كريبس لم تبحث... قضية الاقليات او القضية الطائفية اطلاقاً... وكانت قضية مهمة في بحث التبدلات الدستورية في المستقبل

---

[1] -نقلا عن:ستانلي ولبرت. مصدر سابق . ص٢٤٤ .
[2] -اشتياق حسين قريشي. مصدر سابق. ص١٦١. ايضاً: جواهرلال نهرو. من السجن الى الرئاسة. مصدر سابق. ص٣٤١.
[*] الفرق بين وضع الدومينيون ووضع الدولة المستقلة، فالاول معناه بقاء الكيان القديم بكل قيوده التي تربط الدولة بالنظام الامبراطوري البريطاني، بينما يعطي الوضع الثاني حرية بناء كيان جديد يلائم ظروف البلاد. انظر: جواهرلال نهرو. قصة حياتي. مصدر سابق. ص٤٢٦ .
[3] -اشتياق حسين قريشي. مصدر سابق . ص١٦٣ .

ولكن هذه وضعت جانباً بصورة متعمدة..))،([1]) فاللجنة العاملة لحزب المؤتمر كانت تواقة لتشكيل حكومة وطنية تتعاون في الحرب وبصورة خاصة في الدفاع عن الهند،([2]) وهذا ما يؤكد بشكل قاطع مخاوف المسلمين من طموحات زعماء حزب المؤتمر ومحاولة الاستفادة من ظروف الحرب والمشاكل التي تواجه بريطانية في الحصول على مكاسب سياسية تخص مستقبل التسوية السياسية لوضع بريطانية في الهند وبما يجعل من حزب المؤتمر الوريث الشرعي للسلطة في الهند.

قدم ابو الكلام آزاد(*) وجواهرلال نهرو قرار اللجنة العاملة لحزب المؤتمر الى كريبس برفض عرضه في ٢ نيسان(ابريل) ١٩٤٢،([3]) اما حزب الرابطة الاسلامية فقد رفض اي نظام اتحادي مبدياً رغبته في انشاء دولة اسلامية هي باكستان في الولايات التي تتالف اكثريتها من المسلمين،([4]) وفشلت بعثة كريبس في الوصول الى تسوية سياسية مع زعماء الحركة الوطنية الهندية التي اصبحت اشد قوة.

بحثت لجنة حزب المؤتمر تطورات الاوضاع في اجتماعها يومي السابع والثامن من آب(اغسطس) ١٩٤٢، وطالبت بالاعتراف الفوري بحرية الهند وانهاء الحكم البريطاني في الهند، واعلن غاندي وابو الكلام آزاد ان خطوتهما اللاحقة مراجعة نائب الملك ومناشدة رؤساء الدول الكبرى لتحقيق تسوية مشرفة،([5]) وكان هذا جزء من قرار ((اتركوا الهند)) وبعد صدور القرار في ليل ٨ آب(اغسطس)، اعتقل زعماء حزب المؤتمر في معظم انحاء الهند وجرت مظاهرات وتجمعت الجماهير في المدن والريف واصطدمت بالشرطة والجيش، حيث هاجمت الجماهير ما بدا لها انها رموز للسلطة البريطانية.([6]) لقد اشر القرار وتوقيته انتقال حزب المؤتمر من مرحلة البحث عن تسوية سياسية تحقق طموحاته الى

---

[1] -جواهرلال نهرو. من السجن الى الرئاسة. مصدر سابق . ص٣٥١.

[2] -المصدر نفسه. ص٣٥٤. ايضاً عن موقف حزب المؤتمر انظر:

-DCJha. Mahatma Gandhi, The Congress and The Partition of India. (New Delhi. 1995). pp. 36 –37.

(*)من مسلمي الهند الوطنيين ولد ١٨٨٨. صحفي ومحرر لصحيفة الندوة عام ١٩١١، ومجلة الهلال الاسبوعية في عام ١٩١٢ . كان عضواً في لجنة الخلافة المركزية، ترأس دورات حزب المؤتمر اعوام ١٩٣٩، ١٩٤٦، اول وزير للتربية في حكومة جواهرلال نهرو عام ١٩٤٧ توفي ١٩٥٨. انظر. عبد المنعم النمر. ابو الكلام آزاد. مطابع الاهرام التجارية. مصر. ١٩٧٣. ص٤١-٧٩ .

[3] -ستانلي ولبرت. مصدر سابق . ص٢٦٥ .

[4] -اشتياق حسين قريشي. مصدر سابق. ص١٦٧ .

[5] -جواهرلال نهرو. من السجن الى الرئاسة. مصدر سابق. ص٣٥٧. ايضاً: راجندرابرسادا. مصدر سابق. ص٤١١.

[6] -المصدر نفسه . ص٣٦٤-٣٦٥ . ايضاً عبد الرزاق الفهد. مصدر سابق. ص٤٧١.

مرحلة المواجهة المباشرة مع السلطة البريطانية، بالمقابل نجد ان حزب الرابطة الاسلامية استفاد من غياب زعماء المؤتمر عن الساحة السياسية لترسيخ اقدامه استعداداً لمرحلة ما بعد الحرب ليجعل من الدولة المستقلة ثمناً وضماناً لأي تعاون مع السلطات البريطانية وهذا ما سيظهر لاحقاً.

مرت الهند بعد فشل بعثة كريبس واعتقال زعماء المؤتمر بمرحلة من الركود السياسي، فقد اظهرت مجاعة البنغال في العام ١٩٤٣، مدى هشاشة وضعف اسس الاقتصاد الهندي وفشلها، وجاء الفليد مارشال اللورد ويفل بدلاً من اللورد ليلينثغو كنائب للملك في الهند.([1]) وكان هذا تحركاً لاحتواء قوة الحركة الوطنية الهندية.

درس اللورد ويفل الوضع في الهند، واصدر امره في حزيران(يونيو) ١٩٤٥ باطلاق سراح اعضاء اللجنة العاملة لحزب المؤتمر وفي ١٤ تموز(يوليو) عقد مؤتمر في سيملا دعي اليه كافة الزعماء الهنود.([2])

افتتح نائب الملك المؤتمر رسمياً في ٢٥ حزيران(يونيو) ١٩٤٥ وحضره ٢٢ من الزعماء السياسيين في الهند، واكد محمد علي جناح في المؤتمر ان الرابطة لن توافق على اي دستور الا على اساس المبدأ الاساسي وهو باكستان وان التسليم بها شرط مسبق لأي تعاون،([3]) فيما اكد حزب المؤتمر رفض مبدأ التكافؤ الطائفي ورفض تطبيقه في الاقاليم، وفي تقييمه لمؤتمر سيملا يقول ف. مينون ((ان مؤتمر سميلا قد اعطى الفرصة الاخيرة للقوى الوطنية لدخول معركتها الاخيرة للمحافظة على وحدة البلاد وحين خسرت المعركة، اكتسحت امواج الطائفية هذه الوحدة اكتساحاً سريعاً، فلم يتبق الاخيار لابد منه وهو التقسيم)).([4]) وهذه الحقيقة لم تتأكد الا بعد الانتخابات العامة للمجالس المركزية والاقليمية في الهند.

لقد فشل مؤتمر سيملا في احداث تقارب سياسي، وفي ٢١ آب(اغسطس) ١٩٤٥، اصدر نائب الملك اعلانين مهمين كان الاول اعلان عن اجراء الانتخابات للهيئات

---

[1] -قدر عدد الضحايا في المجاعة بـ ٣،٤٠٠،٠٠٠ انسان، وان ٤٦ % من سكان البنغال اصيبوا بامراض خطيرة في عام ١٩٤٣و١٩٤٤. انظر جواهرلال نهرو. من السجن الى الرئاسة. مصدر سابق. ص٣٧٤. ايضاً: آغاخان. مصدر سابق. ص٣٢٦.

[2] -راجندرا برسادا، مصر سابق، ص ٤٢٢.

[3] -ستانلي ولبرت. مصدر سابق. ص٣١٦.

[4] -نقلا عن :بالمر . مصدر سابق . ص٨٧. ايضاً: اشتياق حسين قريشي . مصدر سابق. ص٢١٥.

التشريعية المركزية والاقليمية في الشتاء القادم والاعلان الثاني، انشاء هيئة لوضع الدستور بعد الانتخابات، وسيقوم نائب الملك باتخاذ خطوات من اجل استحداث مجلس تنفيذي يحظى بدعم الاحزاب الهندية الرئيسة.([1])

خاض حزب المؤتمر الانتخابات على اساس استقلال الهند ووحدتها التامين، بينما خاضها حزب الرابطة الاسلامية على اساس انشاء باكستان.([2]) حيث كان الخلاف جوهرياً بين رؤية الحزبين لمستقبل الهند.

وكانت نتائج الانتخابات انتصارات حاسمة للحزبين، برهنت على انهما الحزبين الذين يعتد بهما في الهند، وقد تأكدت هذه الحقيقة في انتخابات مجالس المقاطعات، حيث شكل حزب المؤتمر الحكومات في ستة مقاطعات وشكل حزب الرابطة الاسلامية حكومتين من مقاطعتي البنغال والسند.([3])

وشهدت مدينة دلهي اجتماعاً لاعضاء المجالس التشريعية المركزية والاقليمية الممثلين لحزب الرابطة الاسلامية مع اعضاء اللجنة التنفيذية للحزب لعموم الهند في ٨ نيسان(ابريل) ١٩٤٦، واكد القرار الصادر عن الاجتماع مساندته لقرار لاهور العام ١٩٤٠، وطالبوا الحكومة البريطانية باصدار اعلان صريح عن قيام هذه الدولة واكدوا ان المسلمين لن يخضعوا لاي دستور يقضي بوحدة الهند ولن يشتركوا مع اية هيئة دستورية ترمي الى هذه الغاية.([4]) فالقرار هنا يستند الى تأييد الممثلين المنتخبين من المسلمين الهنود وهو تأكيد دستوري لا يقبل الجدال ويضع الحكومة البريطانية امام حقيقة الاوضاع السياسية في الهند.

وامام قوة الحركة الوطنية في الهند وتدهور وضع بريطانية ومشكلاتها الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد دراسة التقارير التي قدمها نائب الملك في الهند واشار فيها الى ضرورة الانسحاب، ترسخت القناعة لدى الحكومة البريطانية العمالية برئاسة اتلي (١٩٤٥-١٩٥١) بضرورة دراسة الاوضاع في الهند والتوصل الى صيغة دستورية

---

[1] -اشتياق حسين قريشي . مصدر سابق. ص٢٢٢ . ايضاً : بالمر . مصدر سابق. ص٨٨.

[2] -قدري قلعجي. مصدر سابق . ص١٠٧. ايضاً عن برنامج حزب الرابطة انظر: ستانلي ولبرت. مصدر سابق. ص٣٢٢-٣٢٥ وعن برنامج حزب المؤتمر. انظر: اشتياق حسين قريش . مصدر سابق . ص٢٢٢-٢٢٣ .

[3] –بالمر. مصدر سابق. ص٨٨.

[4] عبد المنعم النمر. كفاح المسلمين. مصدر سابق. ص٣٣٨. ايضاً: اشتياق حسين قريشي. مصدر سابق. ص٢٢٨-٢٢٩.

لنقل السلطة في البلاد ولهذا الغرض ارسلت بعثة وزارية ضمت وزراء شؤون الهند والبحرية والتجارة، حيث وصلت الى الهند في منتصف العام ١٩٤٦، وكان قد سبق البعثة وصول عشرة من اعضاء البرلمان البريطاني الى الهند في كانون الثاني(يناير) ١٩٤٦.([1])

اجرت البعثة محادثات مع اعضاء حزب المؤتمر واعضاء الرابطة الاسلامية ولكن جهودها كانت بلا طائل وذلك لغياب الاتفاق بين الهنود انفسهم حول رأي واحد تستطيع البعثة ان تتباحث حوله،لذلك اقترحت البعثة اقامة وحدة هندية، وازاء تلكؤ الحكومة البريطانية في منح الهند الاستقلال. اخذ الشعب الهندي يتحفز للانتفاضة، وجاءت المبادرة لاول مرة من القوات الهندية العاملة تحت القيادة البريطانية اذ تمردت القوات البحرية في صيف العام ١٩٤٦، ضد قادتهم وبصعوبة بالغة استطاعت القوات البريطانية السيطرة على الموقف،([2]) وكان هذا من اهم مؤشرات قوة الحركة الوطنية والرغبة في التخلص من الاستعمار البريطاني وتأكيدا" لرؤية الحكومة البريطانية بضرورة الانسحاب.

وعلى الرغم من عدم تعاون حزب الرابطة ورفضه مشروع البعثة الوزارية ، فقد قررت الحكومة البريطانية مواصلة تنفيذ مشروعاتها الانتقالية، فقد طلب نائب الملك من جواهرلال نهرو تشكيل حكومة مؤقتة في ٨ آب(اغسطس) ١٩٤٦ ، وسرعان ما اندلعت الاضطرابات الطائفية، وبدأت في منطقة (مانيكولا) في شمال شرق كلكتا واستمرت بالانتشار خلال يوم واحد. حيث تشير بعض المصادر غير الرسمية انه قد قتل ما يصل الى (١٦,٠٠٠) الف بنغالي بين ١٦-٢٠ آب(اغسطس) ١٩٤٦، وعلق جناح على هذه الاحداث بقوله: ((اننا نضمن ان نعتني بغير المسلمين والاقلية الهندوسية في باكستان... ونحمي ونصون مصالحها بكل الوسائل...)).([3]) والاشارة هنا بتحميل حكومة حزب المؤتمر مسؤولية التقصير في حماية ارواح وممتلكات المسلمين الذين قتلوا في هذه الاضطرابات بعد اعلان تشكيل الحكومة المؤقتة.

---

[1]–ضمت البعثة الوزارية وزير شؤون الهند اللورد بيثك لورنس ورئيس هيئة التجارة السير ستافورد كريبس ووزير البحرية أ.ف. الكسندر، وعقدت مؤتمراً مع قادة حزبي المؤتمر والرابطة وغيرهم ، الا انها لم تؤد الا الى توسيع شقة الخلاف بين هذه الاطراف. انظر بالمر. مصدر سابق. ص٨٨. ايضاً: عبد الرزاق الفهد. مصدر سابق. ص٤٧٣. ايضاً: آغاخا. مصدر سابق. ص٣٢٧. ايضاً: -Dclha.op.cit .pp. 73-75.

[2] –عبد الرزاق الفهد. مصدر سابق. ص٤٧٤.

[3] -ستانلي ولبرت. مصدر سابق. ص٣٦٤-٣٦٥.

تخلت الرابطة الاسلامية عن موقفها ودخلت الحكومة الا ان الامور تعقدت من جديد بعد دعوة نائب الملك لاجتماع الجمعية التأسيسية، حيث اعلن محمد علي جناح ان الرابطة لن تشترك فيها وبالرغم من ذلك فقد اجتمعت الجمعية في التاسع من ايلول(سبتمبر) ١٩٤٦، وانتخب راجندرا برسادا[*] رئيساً لها، واصر حزب المؤتمر على ان تشترك الرابطة الاسلامية في اعمال الجمعية او تسحب ممثليها من الحكومة الانتقالية.[1]

امام هذه المشكلة الصعبة اصدرت الحكومة البريطانية، قراراً بالغ الاهمية، ففي ٢٠ شباط(فبراير) ١٩٤٧، اعلن رئيس الوزراء البريطاني اتلي في البرلمان البريطاني ان الحكومة تنوي اتخاذ الخطوات الضرورية لنقل السلطة الى أيدي الهنود قبل حزيران(يونيو) ١٩٤٨، واعلن ايضاً ان اللورد مونتباتن سيذهب الى الهند كنائب للملك ليتولى تنفيذ القرار التاريخي، حيث وصل الى الهند في ٢٢ آذار(مارس) ١٩٤٧ وادرك بسرعة وجوب الاسراع في موعد نقل السلطة وترك مسألة انشاء دولة او دولتين في الهند الى الهنود انفسهم.[2]

وفي الثالث من حزيران(يونيو)، اعلن في لندن ونيودلهي مشروع الحكومة البريطانية، وقد ركز المشروع على تسليم السلطة قبل نهاية العام الى حكومة او حكومتين لكل منهما حق وضع الدومينيون، وفي نفس الليلة انضم نهرو وجناح و بالديف سنغ الى نائب الملك في شرح وتأييد المشروع الجديد من اذاعة الهند العامة وعندما ظهرت نتائج قرارات الولايات التي تم الحصول عليها من الجمعيات التشريعية او بالاستفتاء انضمت كل من شرق البنغال وغرب البنجاب والسند وبلوشستان ومقاطعة الحدود الشمالية الغربية الى باكستان.[3]

قدم مشروع قرار نقل السلطة إلى مجلس العموم البريطاني في ٤ تموز(يوليو) ١٩٤٧، ووافق عليه المجلس في ١٥ تموز(يوليو)، ووافق عليه مجلس اللوردات في اليوم اللاحق، وحاز على القبول الملكي في ١٨ تموز(يوليو)،[4] ونص القرار على

---

[*] راجندرا برسادا ولد ١٨٨٤، محام وسياسي من اقليم بيهار ومن اتباع غاندي المقربين ترأس دورات حزب المؤتمر اعوام ١٩٣٤ و١٩٣٥ و١٩٣٩، اصبح رئيس جمهورية للهند عام ١٩٥٠ توفي ١٩٦٣ . انظر :ليلى ياسين. مصدرسابق. ص٢٢٧.

[1] -بالمر. مصدر سابق. ص٨٩. ايضاً: عبد الرزاق الفهد مصدر سابق. ص٤٧٤-٤٧٥. ايضاً: ستانلي ولبرت. مصدر سابق. ص٣٦٤-٣٦٥.

[2] -بالمر.مصدرسابق. ص٨٩-٩٠. ايضاً: نص تصريح شباط ١٩٤٧ انظر: . DCJha.op.cit.pp.143-146-

[3] -المصدر نفسه. ص٩١. أيضاً: عن عملية تصويت هذه الولايات انظر: اشتياق حسين قريش. مصدر سابق. ص٢٨٣-٢٨٤.

[4] -اشتياق حسين قريش. مصدر سابق. ص٢٨٤ أيضاً:

"ابتداء من الخامس عشر من آب(اغسطس) العام ١٩٤٧. تقوم في الهند حكومتان بأسم الهند وبأسم باكستان".([1])

وتم تشكيل حكومتان مؤقتتان لكل من الهند وباكستان في العشرين من تموز(يوليو)، وفي ٧ آب(اغسطس)، غادر محمد علي جناح الهند لآخر مرة إلى كراتشي-عاصمة باكستان-واجتمعت الجمعية التأسيسية في الحادي عشر من آب(اغسطس)، وانتخب محمد علي جناح رئيساً لها.([2])

سلمت الحكومة البريطانية حكومة الهند البريطانية إلى حكومتين مؤقتتين في الهند وباكستان في ١٥ آب(اغسطس) ١٩٤٧. واختير مونتباتن([3]) حاكماً عاماً للهند. ومحمد علي جناح حاكماً عاماً للباكستان.([4]). وبهذا القرار التأريخي انتهى الاستعمار البريطاني لشبه القارة الهندية، وبرزت دولتين مستقلتين إلى حيز الوجود، لقد كان التقسيم محاولة لحل المشاكل التي تعاني منها شبه القارة الهندية والناجمة عن الانقسام الديني والثقافي والعرقي وترتب عليه ظهور دولتين أحداهما بأغلبية هندوسية وهي الهند وحصلت على أكثرية مساحة شبه القارة الهندية. والأخرى بأغلبية أسلامية هي باكستان إلا انها ظهرت

-Mohamed Raza Khan .What Price Freedom .Indus Publication. Karachi.1977. PP.265-266

[1] -عمر فروخ. مصدر سابق. ص٢٦.

[2] -اشتياق حسين قريش. مصدر سابق. ص٢٨٤. أيضاً. ستانلي ولبرت. مصدر سابق. ص٤١٨.

[3] – اللورد لويس مونباتن هو أخر نائب ملك على الهند،عين من قبل حكومة العمال البريطانية التي ترأسها اتلي في شباط(فبراير)١٩٤٧،وذلك للإشراف على خطوات عملية استقلال الهند،ولد لويس فرانسيس ألبرت فيكتور نيكولاس باتنبيرغ في ٢٥حزيران(يونيو)١٩٠٠،في فروجمور هاوس،في ويند سور في انكلترا.وكان والده الأمير لويس بتنبيرغ من كبار الدوقات في هيس،وكانت أمه الأمير أليس،حفيدة الملكة فيكتوريا.انضم إلى البحرية الملكية في دارت ماوث١٩١٣-١٩١٦،وفي تشرين الأول(أكتوبر)١٩٤٣،عين رئيسا لقيادة جنوب شرق آسيا وبقي فيه حتى حلها في عام١٩٤٦،عاد من الهند ليخدم في القوات البحرية من١٩٤٨ وحتى العام١٩٥٦،ثم أصبح قائدا في أركان الدفاع من١٩٥٩ حتى العام١٩٦٥،أصبح لورد ليوتنانت على جزيرة وايت في بريطانية في العام١٩٧٤.عندما تقاعد من الخدمة،اغتيل على يد شرطي في الجيش الجمهوري الايرلندي في٢٧اب(أغسطس)١٩٧٩.وللمزيد من التفاصيل انظر:سانشيتا سينها ومفضل خمري.اغتيالات غيرت مجرى التاريخ.ترجمة ضحى الخطيب.الدار العربية للعلوم ناشرون.الطبعة الأولى.٢٠٠٧.ص١٧١-١٧٩.

[4] – وفيق حسين الخشاب وآخرون، الجنوب الاوسط للقارة الاسيوية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ١٩٨٠، ص ٨٨.

في شطرين متباعدين في أقصى طرفي الهند ولا يجمع بينهما إلا الدين. وكان هذا أول مؤشرات الضعف في الدولة الجديدة.

ختاما نالت الهند استقلالها بقيادة زعيمين مختلفين،هما غاندي في الهند،ومحمد علي جناح في باكستان.فكلاهما عمل غاية مايرجى من الزعيم لاداء أمانته،كلاهما رسم الخطة التي تكره المستعمر على الجلاء،فنفذت كما رسم،وان اختلفا بينهما فيما رسماه.فأحدهما كان اقرب الى الدهاء وان الاخر كان اقرب الى الصراحة فذلك هو حكم القضيتين عليهما،او ذلك هو حكم الاخلاص عند كل منهما لقضيته ووجهة نظره.كان غاندي يطلب التغليب والتسليم بسيادة واحدة،وكان جناح يطلب الانفصال ويرفض السيادة الواحدة،وما من مقارنة بين عظيمين تخلو من منافعها الفكرية والعملية في جميع الاغراض.الا ان المقارنة بين الزعيمين الهنديين تذهب بنا الى مدى اوسع جدا من الموازنات الشائعة بين الزعماء من قبيل واحد.

كان غاندي مطبوعا على غريزة مدهشة تلهمه بث الافكار بين الجماهير تغرزها اجتماعاته بهم مباشرة في مجامع الصلوات التي يشجعها كما تغرزها مخالطته الواسعة للناس في جميع مناحي الحياة،اما جناح فهو على خلاف ذلك يستمد نفوذه من القيادة عن بعد،فهو لايتزلف الجماهير ولا يكثر من مخالطتها،وقد مزج بين التدبير المرن المصقول في حزم ورقة وبين القدرة على الانتفاع من اغلاط خصومه بأرادة من حديد ونفاذ الى الغاية الموحدة التي لاينحرف عنها،وانه لظاهرة فذة في القضايا الكبرى: نادى بالباكستان وهو في الستين وحققها وهو في السبعين.

ويبقى التناقض الاكبر والاهم بين غاندي وجناح تناقض تمثل في ان محمد علي جناح الذي نشأ كوطني علماني في ايام شبابه وقلما كان يهتم بالدين،اقام دولة على اساس الدين،بينما نجد ان غاندي ورغم كونه متدينا بكل معنى الكلمة عمل على انشاء دولة علمانية.([١]).

---

[1] -انظر جلال الحفناوي.مصدر سابق.١٥٦-١٥٨.

المبحث الثاني

التكوين السياسي للباكستان

تشكلت الباكستان من اقتطاع جزئين لا يستهان بهما من هيكل الهند الموحدة، فقد اجتمعت السلطة التشريعية في اقاليم البنجاب والبنغال وقررتا قبول مبدأ التقسيم وحسب مناطق الاغلبية المسلمة في غرب البنجاب وشرق البنغال، وصوتت لصالح باكستان، وجرى استفتاء في اقليم الحدود الشمالية الغربية وفي منطقة سلهيت في آسام وكلاهما اختارا باكستان، وكذلك فعلت السند وبلوشستان وتركت الولايات الاميرية لتقرر بنفسها الانضمام الى اي من الدولتين حيث انضمت كل من بهاوليور وكاريبور وحوالي ثمان ولايات صغيرة في بلوشستان والحدود الشمالية الغربية الى باكستان.([1])

واصبحت دولة باكستان حقيقة واقعة واتخذت مدينة كراتشي في اقليم السند عاصمة لها، وحظيت الهند بمعظم موارد الثروة والمصانع وكان من نصيبها العاصمة، وما فيها من مؤسسات حكومية ، بينما افتقدت باكستان كل ذلك، ولم يكن لها رصيد مالي يذكر وكان على الدولة الجديدة ان تكون لها جيشاً واسطولاً وان تنظم ادارتها.([2]) وكان ذلك اول مؤشرات الضعف في كيان الدولة الجديدة.

[1]- Keith Callard and Richard S.Wheeler . Pakistan .in George Meturnan Kahin.(ed) Major Governments of Asia .Cornell University Press.New York.p.430

[2] -عبد الحميد البطريق ومحمد مصطفى عطا. باكستان في ماضيها وحاضرها. دار المعارف. مصر.١٩٥٥. ص٦٤.
ايضاً: عمر فروخ . مصدر سابق. ص٦٣ .

المطلب الاول

باكستان ومشاكل التقسيم

واجهت باكستان منذ البداية صعوبات ومشاكل متعددة، فقد كان تكوين الدولة من اجزاء مختلفة من المقاطعات الهندية السابقة، وطبيعة سكانها وارضها، وضعف مؤسساتها وخدماتها مشاكل مهمة امام الدولة الجديدة،([1]) وكان من الواضح ان باكستان واجهت مشاكل اكثر صعوبة من الهند التي امتلكت مؤسسات ادارية متكاملة مع كل اجهزتها الاخرى ، فيما افتقدت باكستان المؤسسات المناسبة والاشخاص المدربين،([2]) وكان على الدولة الجديدة ان تبدأ في وضع اسس دولة جديدة واقامة مؤسساتها. ومن هنا نجد ان المشاكل التي واجهت باكستات كانت متعددة ومتشابكة الا ان الابرز فيها كان:

اولاً – مشكلة المساحة والسكان

ظهرت باكستان الى حيز الوجود في شطرين متباعدين تفصل بينهما مسافة ١٠٠٠ ميل من الاراضي الهندية.([3]) ولم يكن هناك من طريق اتصال بري بين شطري الدولة. وكان هذا اول مظاهر الضعف في الدولة الجديدة.

فقد تشكلت باكستان الغربية من اقاليم البنجاب–الجزء الغربي منه–والحدود الشمالية الغربية مع المناطق القبلية والسند وبلوشستان وولايات بهاوليور وخيربور وكالات وخارات ولاسبيلا وشيترال وحريد وسوات وآمب وفولرا حيث تبلغ مساحتها (٧٩٦,٠٩٥) كم[2] اي (٥٨,١%) من اجمالي مساحة باكستان وعدد سكانها (٣٣,٧٧٩,٠٠٠) نسمة حسب احصاء العام ١٩٥١.([4]) اما بالنسبة لباكستان الشرقية

---

1 -وفيق حسين الخشاب . مصدر سابق . ص٨٥ .

2- Gunnar Myrdal . Asian Drama . Volume 1 . pantheon . New York . 1968.p.305.

3- B.L.C. Johnson Heineman . South Asia .Educational Book LTD .London. 1971 .p.91.

4 -وهذه المساحة مقسمة بالشكل الآتي : البنجاب ٢٠٥,٣٤٤ كم٢ والسند ١٤٠,٩١٤كم٢ واقليم الحدود الشمالية الغربية ٧٤,٥٢١كم٢ وبلوشستان ٣٤٧,١٩٠ كم٢ والمناطق القبلية المدارة فيدرالياً ٢٧,٢٢٠كم٢ والعاصمة الفيدرالية اسلام آباد ٩٠٦ كم٢ . ووصل عدد سكان باكستان عام ١٩٩٧ الى ١٣٥,٢٨ مليون نسمة يشكل المسلمون منهم ٩٥% والاقليات الاخري ٥%. انظر:

-Pakistan Basic Facts .Goverment of Pakistan . Islam abad . 1997.p.1.Also.

فتقع بين أقليمين من أقاليم الهند هما البنغال الغربية وآسام وبين بورما ويحف بهما من الجنوب خليج البنغال، وهي تتألف من اقسام كانت قبل التقسيم جزءاً من البنغال وهي منطقة سلهيت واصقاع شيتاغونغ الجبلية حيث تبلغ مساحتها (١٤١,٢٠٠) كم٢ ويلغ عدد سكانها (٤٢,٠٦٣٠٠٠) نسمة حسب احصاء العام ١٩٥١ اي (٥٥,٥%) من اجمالي سكان باكستان.([1])

امتازت باكستان الغربية بهيمنة سكان البنجاب على الجيش والمؤسسات المدنية حيث كان ٨٠% تقريبا من ضباط الجيش الباكستاني من البنجاب، اما الاقاليم الاخرى فقد كانت اقل عدداً، وكان لكل اقليم في باكستان الغربية لغته الخاصة به فالبنجابيون يتحدثون البنجابية والسنديون يتحدثون السندية.. الخ. وكان هذا مؤشراً لفقدان باكستان الغربية لاهم عوامل التماسك والاندماج الاجتماعي فالتعدد لم يكن في قضية اللغة فقط بل وفي تباين مستوى التطور بين هذه الاقاليم، حيث كانت هذه الاقاليم متأخرة مقارنة بالاقاليم الهندية وتعتمد الزراعة بشكل اساسي وخصوصاً في البنجاب والسند.

بينما تميزت باكستان الشرقية بتجانس سكانها من الناحية القومية حيث ان ٩٨% تقريبا من السكان هم بنغاليين ولم يكن هناك الا القليل من الاقليات في مناطق الحدود مع الهند.([2]) وهذا ما خلق تفاوتاً واضحاً بين شطري باكستان من الناحية القومية ومن حيث قوة الشعور القومي في الشطر الشرقي وضعفه في الشطر الغربي.

وجاءت مشكلة اللاجئين الى باكستان لتزيد من صعوبة المشاكل القائمة الاخرى، حيث وقع على عاتق حكومة غرب البنجاب مهمة توطين اللاجئين حيث تم تبادل حوالي ١,٦٢٨,٠٠٠ لاجئ بين شرق وغرب البنجاب وكان هناك حوالي ٤٥٠ الف آخرون في طريقهم الى باكستان وبقي ٢ مليون في غرب البنجاب ينتظرون الترحيل الى الهند. وكان اهم ما يميز اللاجئون المسلمون انهم كانوا من الفلاحين الفقراء بينما كان الهندوس

-Kazi S.Ahmad.Ageography of Pakistan. Qxford University press. Karachi .1964.pp.2-8. Also .L.F.Rushbrook Williams. The state of Pakistan. Faber and Farer. London .1962. pp.37-38.

ايضاً: ستار جبار. تطور النظام السياسي في باكستان (١٩٤٧-١٩٩٧). رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد. ١٩٩٨. ص٤٠.

[1] -كانت حصة باكستان هي (٩٤٧,٧٠٠) كم٢ اي ٢٣% من اراضي الهند الموحدة و (٧٥,٨٤٢,٠٠٠) نسمة حسب احصاء العام ١٩٥١، اي ١٩% من سكان الهند الموحدة. انظر، جانكوفسكي وبولانسكايا. مصدر سابق. ص١٨.

[2] جانكوفسكي وبولانسكايا .مصدر سابق. ص١٨ .

المغادرين من اصحاب المحلات ومن الطبقة الوسطى وكتاب الحكومة. وفي الحصيلة التقريبية بين شطري البنجاب نجد ان غرب البنجاب استقبلت ٥,٥ مليون لاجئ مقارنة بـ٣,٥ مليون لاجئ في شرق البنجاب، واصبح واحد من كل ستة من سكان غرب البنجاب من اللاجئين.([1]) ولتقدير صعوبة المشكلة يكفي ان نشير هنا الى ان احصاء العام ١٩٥١ في باكستان اشار الى ان اللاجئين شكلوا ٩,٨١% من سكان باكستان الغربية، ففي اقليم السند شكل اللاجئون ٥٥% من سكانه ونسبة ٢٠% من سكان ولاية بهاوليور السابقة، بينما كانت نسبتهم في باكستان الشرقية ١,٧% فقط،([2]) وهذا ما يوضح صعوبة المشكلة في الشطر الغربي واهمية ايجاد الحلول اللازمة لها.

ولحل هذه المشكلة قدم وزير توطين اللاجئين في حكومة اقليم غرب البنجاب اقتراحاً بتوطين اللاجئين من خلال اصلاح نظام الارض وتوزيع الاراضي بين اللاجئين الا ان الاقتراح رفض من حكومة الاقليم التي يهيمن عليها ملاك الارض ولذلك استقال الوزير من الحكومة، ولمواجهة تدهور الاوضاع العامة في البلاد بسبب حركة اللاجئين، اصدر الحاكم العام محمد علي جناح اعلاناً في ٢٧ آب(اغسطس) ١٩٤٨ جاء فيه ((بما ان الحياة الاقتصادية في باكستان مهددة بالظروف القائمة جراء الحركة الواسعة للسكان من والى باكستان فان حالة الطوارئ قد اعلنت)) وبموجب سلطات الطوارئ شكل مجلس المهاجرين المركزي وقرر ان تتولى الاقاليم والولايات حصة معينة من المهاجرين وعلى النحو الآتي السند ٢٠٠ الف والحدود الشمالية الغربية ١٠٠ الف وفي ولايات بهاوليور وكاريبور وبلوشستان ١٠٠ الف. وكان من الواضح ان المعالجة كانت ظرفية لمشكلة دائمية وهذا ما سيظهر في المرحلة اللاحقة.

اما في باكستان الشرقية، فلم تكن مشكلة المهاجرين جدية، الا ان قيام هيئات ادارية، كان اكثر صعوبة، حيث كان الهندوس يشغلون اغلب المراكز الادارية وهذا ما اضطر الحكومة المركزية الى الاستعانة بافراد من باكستان الغربية للخدمة في المراكز

---

[1]- Khalid B.Sayeed.op.cit.pp.263-265.Also.Gunnar Myradal.op.cit.pp.241-242.
[2]- Kszi S.Ahmad.op.cit.p.154.

الادارية، الا ان ذلك خلق مشكلة في التعامل حيث بدأ الشعور يتنامى بين ابناء باكستان الشرقية باهمال الاقليم ومعاملته كـ((مستعمرة)) لباكستان الغربية.([1])

ان كل ما تقدم يظهر ان مشكلة المهاجرين (اللاجئين) كانت جدية وصعبة في باكستان اكثر من الهند، الا ان اهمية الامر تظهر في نجاح الهند في مواجهة المشكلة وحلها بشكل جيد، مقارنة بباكستان التي واجهت الحكومة فيها مصاعب عديدة ادت الى الفشل في وضع حل جذري لهذه المشكلة ويمكن ان نرجع ذلك الى:

١. فقدان القيادة الفاعلة، فالحاكم العام محمد علي جناح توفي في ١١ ايلول(سبتمبر) ١٩٤٨، واعقبه اغتيال لياقت علي خان[*] رئيس وزراء باكستان في العام ١٩٥١، وهكذا فقدت باكستان في غضون اربع سنوات ابرز قادتها والذين كان لهم الدور الابرز في قيام الدولة.([2])

٢. الجانب التنظيمي والاداري ، حيث افتقدت الدولة الجديدة للمؤسسات اللازمة لحل مشكلة اللاجئين خصوصاً وان الدولة الجديدة اقامت عاصمة جديدة لها ، في كراتشي اضافة الى كل المشاكل الاخرى.([3])

٣. الجانب الاقتصادي والمالي،اذ ان ضعف اقتصاد الدولة الجديدة وحاجتها الى الاموال، كان عاملاً مهماً في فشل مواجهة هذه المشكلة،([4]) التي تطورت في المراحل اللاحقة الى ظهور طبقة اجتماعية من المهاجرين في مجتمع باكستان. وكان هذا مؤشراً لفشل الحكومة في دمج هؤلاء بالمجتمع الباكستاني مقارنة بالهند.

---

[1]- Khalid B.Sayeed .op.cit.pp.266-275.Also .L.F.Rushbrook Wiliams .op.cit.pp.35-39. Also. Chaudhri Muhammad Ali.The Emergence of Pakistan.Research Society of Pakistan. University of The Punjab.Lahore. 1973.pp.262-267.

[*]لياقت علي خان ولد عام ١٨٩٥ في مدينة كرنال في شرق البنجاب، حاصل على شهادة القانون من جامعة اكسفورد في انكلترا. انضم الى حزب الرابطة الاسلامية عام ١٩٣٢، وهو عضو منتخب في المجلس التشريعي عن الاقاليم االمتحدة (١٩٢٦-١٩٤٠) وعضواً في المجلس التنفيذي للحاكم العام ١٩٤٦. انظر: لياقت علي خان. دستور باكستان واغراضه. قسم الصحافة والاستعلامات سفارة باكستان. مصر. الطبعة الثانية. ١٩٤٩. ص٣٣-٣٤.

[2]- L.F.Rushbrook Williams .op.cit.pp.135-137.

[3]- Kazi S. Ahmad .op.cit.154-156.

[4]- L.F.Rushbrook Williams .op.cit.p.46.

ثانياً – المشاكل الاقتصادية

كانت المشاكل الاقتصادية كثيرة ومتشابكة، فقد ورثت باكستان من الهند البريطانية اقتصاداً استعمارياً متخلفاً ففي عامي (١٩٤٨ و١٩٤٩) وهي اول سنة مالية كاملة للباكستان، كان متوسط دخل الفرد الباكستاني لا يزيد عن (٢٣٠,٤) روبية، وهو ما يعكس تخلف البلاد والانخفاض الشديد لانتاجية العمل في المجالات الاساسية للانتاج.([1])

ففي الزراعة (كانت الاغلبية الساحقة ٧٥% من السكان العاملين باجور تعمل في الزراعة والتي شكلت القسم الاعظم من الدخل القومي (١١٧٠٠) مليون روبية من الاجمالي البالغ (١٦٨٦٠) مليون روبية في موازنة (١٩٤٨-١٩٤٩). الا ان الزراعة وهي الفرع الاساسي في اقتصاد باكستان كانت تعاني ازمة عميقة ومزمنة، احدثها قرنان من الحكم الاستعماري وهي الازمة التي عرقلت تطور قوى الانتاج في البلاد، ففي باكستان الغربية كان ٦٠٦٠ من كبار الملاك يمتلكون من الاراضي ما يزيد عما تمتلكه ٣,٣ ملايين مماثلة من الفلاحين وفي باكستان الشرقية كان ٨٠% من الاراضي يتمركز في ايدي ملاك الارض والوسطاء).([2]) ويوضح هذا جانباً مهماً من مشكلة الزراعة في باكستان.

ونتيجة تقسيم البنجاب جرت تجزئة مشاريع الري الموجودة في المنطقة ووقعت منشأة الارواء في كل من ماهويور وفيروزبور في الجزء الهندي ، واعطى هذا الاجراء للهند سلاحاً ضد باكستان، حيث قطعت الهند المياه عن مشاريع الارواء في باكستان، واجبرت باكستان على التنازل عن جميع حقوقها على جانبي قنوات الري الى الهند ودفع مبالغ نقدية لقاء المياه التي تصلها من الهند، ويمكن ان نفهم خطورة المشكلة حينما نجد ان الزراعة هي العمود الفقري لاقتصاد باكستان، وبعد جهود حثيثة نجح البنك الدولي للانشاء والتعمير في عقد اتفاقية بين الهند وباكستان وهي "معاهدة مياه نهر السند" في العام ١٩٦٠ التي انهت جزءاً من خلافات البلدين الا انها استنزفت اموال وجهود باكستان.([3])

---

[1] –جانكوفسكي بولانسكايا . مصدر سابق .ص ١٩.

[2]- **Kazi S.Ahmad .op.cit.pp.71-73.**

[3]- **Chaudhri Mahammad Ali .op.cit.pp.319-330.**

ايضاً : وفيق حسين الخشاب. مصدر سابق. ص٨٧-٨٨ .

وفي الصناعة لم تحصل باكستان الا على ٩,٦% من اجمالي عدد المشروعات الصناعية في الهند الموحدة وهي ١٤١٤ من بين ١٤٦٧٧ مشروعاً و٥,٣% من الطاقة الكهربائية الموجودة وهي ٧٢٧٠٠ كيلوواط من بين ١٣٧٥٠٠٠ كيلوواط ٦,٥% من العمال الصناعيين اي ٢٠٦١٠٠ عامل من بين ٣١٤١٨٠٠ عامل و١٠% من مخزون المعادن المعروف في الهند.(١) وفي مواجهة هذه الحالة شكلت الحكومة هيئة التنمية الصناعية الباكستانية (P.I.D.C) لتشمل كل مجالات التنمية الصناعية في العام ١٩٥٢.(٢) وهي محاولة لتجاوز المشاكل التي واجهت القطاع الصناعي في باكستان، والواقع ان التقسيم قطع العلاقات الاقتصادية التي كانت قائمة بين اجزاء الهند، فالقطن المنتج في اقليمي السند والبنجاب يذهب الى محالج القطن في بومباي وكامبور واحمد آباد مثلاً، بينما كانت المشروعات الصناعية في كلكتا تستخدم معظم الجوت والدخان المنتج في البنغال الشرقية وبأختصار ((لم يكن هناك اي جانب من الحياة الاقتصادية في الهند لا يرتبط بشكل او بآخر بجانب مقابل في باكستان والعكس بالعكس)).(٣)

وفي الجانب المالي امتنعت الهند عن اعطاء باكستان حصتها من الاحتياطي النقدي في بنك الاحتياطي للهند والذي عمل كسلطة نقدية لكلا البلدين حتى تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٤٨، وكان رصيد باكستان فيه ٥٥٠ مليون روبية حتى توقيع اتفاق كانون الاول(ديسمبر) ١٩٤٧، وادى ذلك الى تدهور الوضع المالي في باكستان وهذا ما يصفه مير لائق علي احد المقربين من محمد علي جناح بقوله: ((حجبت الهند الحصة المتفق عليها... من المدخرات النقدية المصرفية التي تشكل موازنة قدرها ٥٥٠ مليون من الروبيات... وكان الوضع حرجاً حقاً وكانت الهند... تعتقد ان هذه الضربة المبكرة الاولى ستنهي باكستان)).(٤) وهذا ما يوضح طبيعة الاوضاع الاقتصادية السيئة التي عانت منها باكستان في اعقاب التقسيم والتي حدت كثيراً من قدرة الحكومة الباكستانية في مواجهة المشاكل التي اعقبت التقسيم.

---

[1] –جانكوفسكي وبولانسكايا. مصدر سابق. ص ٢٠.

[2]- Chaudhri Mahammad Ali .op.cit.p.344.

[3] –جانكوفسكي وبولانسكايا . مصدر سابق . ص٢٤-٢٥ .

[4] –نقلا عن:ستانلي ولبرت . مصدر سابق . ص٤٣٠ . ايضاً .

C. W.Choudhury . Pakistans Relations with India , (1947 – 1966) . pall Mall press London . 1967 . pp . 63 – 64 .

ولهذا قدمت اول ميزانية سنوية لباكستان الى الجمعية التشريعية من قبل وزير المالية غلام محمد في ٨ شباط(فبراير) ١٩٤٩، واظهرت الميزانية ان نفقات الدفاع لا تقل عن (٢٧,٨) مليون جنيه استرليني من مجموع الانفاق الذي قدر بنحو ٣٩ مليون جنيهاً استرلينياً، ومع تدهور الانتاج الزراعي في العام ١٩٤٨ وتدفق اللاجئين باعداد كبيرة وضعف القطاع الصناعي للبلاد، هبطت الايرادات الى دون المعدلات المتوقعة مقابل ذلك ارتفع العجز المالي بشكل كبير.([1]) وبذلك كانت الازمة الاقتصادية في باكستان عاملاً مهماً ميز الدولة منذ استقلالها،اذ ان فقر الدولة الاقتصادي وقلة مواردها وضعف قطاعها الصناعي وتدهور مستوى الزراعة والانتاج الزراعي وضعف التصدير وتفاقم المشاكل مع الهند ودخول البلاد اول مواجهة عسكرية مع الهند في العام ١٩٤٨، حول اقليم كشمير، كانت عوامل جوهرية في فهم جذور الازمة الاقتصادية في باكستان والتي القت بظلالها على مسيرة الدولة في المراحل اللاحقة.

---

[1] ستانلي ولبرت . مصدر سابق . ص٤٤٥ . ايضاً : Chudhri Muhammad Ali .op.cit.pp.348-351.

المطلب الثاني

الدستور والمؤسسات السياسية

ظهرت باكستان الى حيز الوجود كدولة اسلامية مستقلة في ١٥ آب(اغسطس) ١٩٤٧، وتم تبني قانون حكومة الهند لعام ١٩٣٥، مع بعض التعديلات الضرورية وقانون استقلال الهند لعام ١٩٤٧، كدستور مؤقت لدولة باكستان، وادى محمد علي جناح اليمين القانونية كاول حاكم عام، وعين لياقت علي خان كرئيس للوزراء وطبقاً للدستور المؤقت فان نظام الحكم كان برلمانياً فيدرالياً ونظم من العاصمة الفيدرالية كراتشي، وانتظم اعضاء الرابطة الاسلامية الذي جرى انتخابهم في العام ١٩٤٦، في جمعية تأسيسية لباكستان وحددت وظيفة الجمعية كسلطة تشريعية فيدرالية اولاً وكجمعية تأسيسية لوضع الدستور ثانياً.([١])

وفي اوائل آذار(مارس) ١٩٤٩ قدم لياقت علي خان رئيس الوزراء برنامج الاهداف الدستورية الى الجمعية التأسيسية والذي اكد فيه ((ان دستور باكستان سيقوم على مبادئ الاسلام)) وابرز بنود البرنامج هي: ([٢])

١. لما كان لله سبحانه وتعالى الملك كله ، ولما شاءت ارادة الله جل وعلا ان يمنح دولة الباكستان السلطة والقوة تزاولها بوساطة شعبها في الحدود التي رسمها لها وهي الوديعة المقدسة قرر المجلس التأسيسي الذي يمثل شعب باكستان ان يضع دستوراً تسير وفقه الباكستان المستقلة ذات السيادة.
٢. دستوراً تمارس الدولة به وظيفتها وتتمتع بالسلطات المخولة لها بوساطة نواب منتخبين من الشعب.
٣. دستوراً تمارس الدولة به وظيفتها مقتفية اثر التعاليم التي توحي بها الديمقراطية والحرية والمساواة والتسامح والمساواة الاجتماعية، كما جاءت في تعاليم الاسلام.

---

[1]- Manzooruddin Ahmed (ed) . Contemporary Pakistan ; Politics , Economy, and Society . Royal Book Company . Karachi . 1982.p.6.

[2] -لياقت علي خان . مصدر سابق . ص٧-٨ . ايضاً : محمد حسن الاعظمي.حقائق عن باكستان . مصدر سابق . ص١١١-١١٢.

٤. دستوراً يكيف حياة المسلمين افراداً وجماعات حسب تعاليم ومعتقدات الاسلام كما وردت في القرآن الكريم والسنّة.
٥. دستوراً يمنح الاقليات الحرية التامة لمزاولة مهنهم والقيام بأعمالهم وعباداتهم وفق تعاليم دينهم.
٦. ان باكستان ستكون دولة فدرالية.
٧. ان الدستور يكفل استقلال القضاء.
٨. مساهمة باكستان مساهمة تامة في اقرار السلام العالمي وفي تقدم الانسانية ورفاهيتها.

واجه قرار الاهداف قبولاً بالاجماع بين المسلمين واعتبر حجر الزاوية في الدستور الجديد واشارة واضحة للاتفاق على المبادئ الدستورية في مرحلة الجمعية التأسيسية الاولى. وكان القرار ايضاحاً للمبادئ الاساسية للدولة الجديدة وايديولوجيتها وشكلها، حيث تم تبني الاسلام كأساس ايديولوجي، والتأكيد على الفدرالية كما جاءت اساساً في قرار لاهور العام ١٩٤٠، وتبني النموذج البرلماني البريطاني برئيس وزراء وحكومة مسؤولة.(١)

شكلت الجمعية التأسيسية بعد تبني قرار الاهداف لجنة المبادئ الاساسية برئاسة تمييز الدين خان(*) رئيس الجمعية ونائبه فيها لياقت علي خان رئيس الوزراء، حيث قدمت اللجنة تقريرها الى الجمعية في ٢١ تشرين الثاني(نوفمبر) ١٩٥٠. الا ان الوثيقة كانت غير متكاملة،(٢) وكان النقد الموجه لها في جانبين الاول غياب الفقرات الاسلامية المميزة والثاني المطالبة بحكم ذاتي اكثر لباكستان الشرقية ولهذا اعيدت المسودة الى اللجنة في الجمعية التأسيسية.(٣)

---

[1]- Manzooruddin Ahmed (ed).op.cit.p.7.

(*)مولانا تمييز الدين خان (١٨٨٩-١٩٦٣) وزير الزراعة والصحة والصناعات والتجارة في وزارة البنغال سنة ١٩٣٨ ، وفي عام ١٩٤٧ اصبح نائباً لرئيس الجمعية التأسيسية السيد محمد علي جناح وبعد وفاته اصبح رئيساً لها وفي عام ١٩٦٢ انتخب عضواً في الجمعية الوطنية واصبح رئيساً لها بموجب دستور ١٩٦٢ الرناسي. انظر . محمد ايوب خان . اصدقاء لاسادة . تعريب عمر فروخ . مكتبة لبنان . بيروت . ١٩٦٨ . ص٣٩٥ .

[2]- Herbert Feldman. Aconstitution For Pakistan. Qxford University press. London .1955 p.28.

[3]- Keith Callard and Richard .S. Wheeler .op.cit.p.435.

كان التقدم في عمل لجنة المبادئ الاساسية بطيئاً، وقبل التوصل الى نتائج ملموسة اغتيل لياقت علي خان في روالبندي في تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٥١، وتولى الخواجه ناظم الدين رئاسة الوزراء بعد تركه منصب الحاكم العام لغلام محمد وترك جودري محمد علي منصب السكرتير العام للحكومة ليصبح وزيراً للمالية بدلاً من غلام محمد وكانت هذه تغييرات غير اعتيادية في شغل المناصب.(١)

واصبح الوضع العام اكثر تعقيداً مع ظهور نتيجة الانتخابات الاقليمية في العام ١٩٥٤ في باكستان الشرقية حيث صوت سكان الاقليم بالاجماع ضد حزب الرابطة الاسلامية لصالح تحالف احزاب الجبهة المتحدة الذي يطالب بحكم ذاتي اوسع وظهرت بوادر الاضطراب في الاقليم ، مما دفع الحكومة الفدرالية الى ايقاف حكومة الاقليم عن العمل وارسلت الجنرال اسكندر ميرزا من كراتشي لحكم الاقليم حتى عودة الاستقرار للاقليم. من جانب آخر سعت الجمعية التأسيسية لتحديد وحصر السلطات الواسعة للحاكم العام، حيث اقرت الجمعية في ايلول(سبتمبر) ١٩٥٤.(٢) لائحة قلصت سلطات الحاكم غلام محمد، الا انه بادر الى حل الجمعية التأسيسية في تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٥٤، وكان هذا الاجراء تأكيد للسلطات الواسعة التي تتمتع بها الحاكم العام في باكستان.

وفي نهاية عام ١٩٥٤، كان نصف سكان باكستان الذين يعيشون في باكستان الشرقية بدون حكومة تمثيلية والجمعية التأسيسية محلولة، وفي هذه الاثناء اعلن رئيس الوزراء محمد علي (نيسان(ابريل) ١٩٥٣–آب(اغسطس) ١٩٥٥)، ان باكستان الغربية ستغدو وحدة وستدمج الجمعيات التشريعية فيها، مؤكداً الحاجة الى اقامة جمعية تأسيسية جديدة، وفي آب(اغسطس) ١٩٥٥، اصبح جودري محمد علي وزير المالية السابق رئيساً للوزراء (آب(اغسطس) ١٩٥٥–ايلول(سبتمبر) ١٩٥٦). واستبدل الحاكم العام غلام محمد لتدهور صحته بالجنرال اسكندر ميرزا (آب(اغسطس) ١٩٥٥–آذار(مارس) ١٩٥٦).(٣) وحددت مهام الجمعية التأسيسية الجديدة بالآتي:

1- Herbert Feldman .op.cit.p.29.
2- Keith Callard and Richard S.Wheeler .op.cit.pp.436-437.
3- Keith Callard. Pakistan, Apolitical Study. George Allen &Unwin LTD. London. 1968. pp. 30-32.

١. توحيد باكستان الغربية وكان الهدف من ذلك حل مشكلة اللغة ،وعلى الرغم من النقد والمعارضة من قبل الاحزاب السياسية، الا ان جمعيات الاقاليم وافقت على مقترح الحكومة الفدرالية، وشكل مجلس لادارة باكستان الغربية في ١٨ تشرين الثاني(نوفمبر) ١٩٥٤، لتوحيد الاجزاء المختلفة للاقليم، وقدمت لائحة انشاء باكستان الغربية الى الجمعية التأسيسية، واقرت في ايلول(سبتمبر) ١٩٥٥، ووضعت موضع التنفيذ في ١٤ تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٥٥، واصبح مشتاق احمد جرماني اول حاكم عام للاقليم والدكتور خان صاحب رئيساً للوزراء، وفي كانون الثاني(يناير) ١٩٥٦، اجتمع اعضاء الجمعيات المنتخبة سابقاً في جمعية تشريعية لباكستان الغربية.[1]

٢. وضع الدستور، حيث اكملت اللجنة الدستورية وضع الدستور الجديد ونشر في ٨ كانون الثاني(يناير) ١٩٥٦، وبدأت مناقشته في الجمعية التأسيسية في ١٦ كانون الثاني(يناير) واستمرت حتى ٢٩ شباط(فبراير) ١٩٥٦، واقرت المسودة نهائياً، وفي ٢ آذار(مارس) ١٩٥٦، صادق عليه الحاكم العام اسكندر ميرزا واصبح قانوناً واعلن في الثالث والعشرين من آذار(مارس) ١٩٥٦، واصبح هذا يوم الجمهورية في باكستان.[2] وظهرت جمهورية باكستان الاسلامية حسب الدستور الجديد الذي الغى حالة الدومنيون، بالرغم من ان الدستور قد تأخر لما يقرب من عقد من الزمن.

اولاً – دستور باكستان لعام ١٩٥٦ ومؤسساته السياسية

تألف دستور ١٩٥٦، من ١٣ جزءاً و٦ لوائح وعدد مواده ٢٣٤ مادة واصبح نافذاً في ٢٣ آذار(مارس) ١٩٥٦،[3] وهو دستور اصغر مقارنة بالدستور الهندي في عدد أجزائه ولوائحه ومواده.

1- Herbert Feldman .op.cit.pp.84-85.
2- Kcith Callard . Pakistan .op.cit.p.32.Also.Chaudhri Muhammad Ali .op.cit.p.387.
3-Kcith Callard . Pakistan .op.cit.pp.330-341.

اقام الدستور جمهورية باكستان الاسلامية واكدت مقدمته على دور القائد الاعظم محمد علي جناح وتأكيده على مبادئ الحرية والمساواة والتسامح والعدالة الاجتماعية وتطبيق تعاليم الاسلام كما جاءت في القرآن الكريم والسنة.

تبنى الدستور نظاماً برلمانياً للحكومة، وهو فدرالي في هيكله، فرئيس الجمهورية هو الرئيس الدستوري للسلطة التنفيذية والسلطة الحقيقية مخولة في مجلس الوزراء ورئيس الوزراء وهو مسؤول جماعياً فقط امام الجمعية الوطنية ونفس النموذج في الاقاليم، ووفر الدستور مواد لاستقلال القضاء.([1])

ويلاحظ ان هناك تماثلاً واضحاً بين هذا الدستور ودستور الهند لعام ١٩٥٠، وهذا ما يمكن ان نرجعه الى اعتماد واضعي الدستورين على قانون حكومة الهند لعام ١٩٣٥، الذي شكل جزءاً مهماً من الدستورين وتأثر واضعي الدستورين بالقيم والافكار الغربية خصوصاً ان العديد من واضعي الدستورين قد درسوا في الغرب وخصوصاً انكلترا ومحاولة اقتباس النموذج البريطاني وافكاره الاساسية وتطبيقها في البلدين وايضاً نجد ان تأثر واضعي الدستور في باكستان بالتجربة الدستورية الهندية التي نجحت في وضع دستور قبل باكستان بحوالي ست سنوات، كان عاملاً مهماً في فهم هذا التشابه الواضح في بنود الدستورين.

١. السلطة التنفيذية.

تتألف السلطة التنفيذية بموجب دستور ١٩٥٦ من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وكما يلي:

أ- رئيس الجمهورية، وهو الرئيس الدستوري للدولة وينتخب لمدة خمس سنوات عن طريق اعضاء الجمعية الوطنية والجمعيتين التشريعيتين في باكستان الشرقية والغربية، ويجب ان يكون مسلماً ولا يقل عمره عن ٤٠ سنة (المادة ٣٢) ولا يمكن انتخابه لاكثر من مدتين (المادة ٣٣)، وفي حالة شغور منصب رئيس الجمهورية لعدم قدرته فان رئيس الجمعية الوطنية يقوم بمهام رئيس الجمهورية (المادة ٣٦)، ويعين رئيس الجمهورية رئيس الوزراء (المادة ٣٧) وتناولت المواد (١٩١-١٩٤) صلاحيات

---

[1] - Ibid .pp.330-333.

رئيس الجمهورية لمواجهة حالات الطوارئ في حالة تهديد البلاد بالحرب او العدوان الخارجي او الاضطراب الداخلي في الاقاليم او الاضطراب الاقتصادي.([1]) وكان اول رئيس جمهورية بموجب هذا الدستور هو الجنرال اسكندر ميرزا (٢٣ آذار(مارس) ١٩٥٦-٢٤ تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٥٨)، وقد استفاد الجنرال من فقرات الطوارئ في الدستور في الحصول على صلاحيات واسعة كما سنرى لاحقاً.

اما السلطة التنفيذية في الاقليم، فقد تمثلت بالحاكم الذي يعين من قبل رئيس الجمهورية (المادة ٧٠) والى جانبه حكومة الاقليم التي تشبه الحكومة الفدرالية المواد (٧١-٧٥).([2])

ب- رئيس الوزراء.

نصت المادة ٣٧ من دستور ١٩٥٦، على ان يكون هناك حكومة برئاسة رئيس الوزراء لمساعدة ونصح رئيس الجمهورية في ممارسته لوظائفه، ويعين رئيس الجمهورية رئيس الوزراء من بين اعضاء الجمعية الوطنية، ويجب ان يحظى بثقة اغلبية اعضاء الجمعية الوطنية (المادة ٣٧) والحكومة مسؤولة جماعياً امام الجمعية الوطنية واشارت المادة (٤٢) وفقراتها الى وظائف رئيس الوزراء في الاتصال برئيس الجمهورية في كل القرارات المتعلقة بالادارة والشؤون الفدرالية والمقترحات التشريعية.([3]) وكان اول رئيس وزراء بموجب هذا الدستور هو جودري محمد علي (٧ آب(اغسطس) ١٩٥٥-٥ ايلول(سبتمبر) ١٩٥٦).

٢. السلطة التشريعية (الجمعية الوطنية):

نصت المادة(٤٣) من دستور ١٩٥٦، على وجود برلمان يتألف من مجلس واحد يعرف بالجمعية الوطنية، حيث تتألف من ٣٠٠ عضواً يضاف اليها عشرة مقاعد للنساء (المادة ٤٤) ويمثل كل اقليم في الجمعية مائة وخمسون عضواً وينتخبون بدوائر انتخابية فردية لكل اقليم من قبل هيئة الناخبين التي تشمل جميع المواطنين الباكستانيين الذين

---

[1] - Keith Callard . Pakistan .op.cit .p.333.
ايضاً: ميشيل ستيوارت. نظم الحكم الحديثة. ترجمة احمد كامل. دار الفكر العربي. القاهرة. ١٩٦٢. ص١٠٣.

[2] Keith Callard . Pakistan . op.cit.p.335.

[3] Ibid .pp.333-334.

تعدت اعمارهم ٢١ عاماً، ولرئيس الجمهورية ان يصدر انظمة خاصة بتمثيل بعض (المناطق الخاصة) وبصفة خاصة مناطق الحدود الجبلية في غرب باكستان، وشروط عضوية الجمعية هي ان يكون مواطناً باكستانياً تجاوز سن الخامسة والعشرين من العمر ويخلى مقعد عضو الجمعية اذا تغيب اكثر من ستين يوماً دون اجازة، ومدة الجمعية خمس سنوات ولرئيس الجمهورية صلاحية حلها في اي وقت وللجمعية دورتي انعقاد في السنة على الاقل، منها دورة تعقد في دكا في باكستان الشرقية والاخرى في كراتشي العاصمة الفدرالية.([1])

والملاحظ ان دستور ١٩٥٦، اخذ بنظام المجلس الواحد، ولتفسير ذلك جرى التأكيد ان البلاد تتألف من اقليمين لا يختلفان في التمثيل في الجمعية الوطنية، ولهذا اكد واضعي الدستور عدم الحاجة الى اقامة مجلس آخر الى جانب ما موجود، وبالرغم من ذلك نجد ان سلطات وصلاحيات الجمعية الوطنية قد حددت بالممارسة السياسية التي برزت فيها سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية التي جردت التجربة البرلمانية في باكستان من محتواها الحقيقي.

اما على مستوى الاقليم، نجد ان السلطة التشريعية تتألف من نفس عدد اعضاء الجمعية الوطنية وقواعد العمل فيها هي نفس قواعد العمل في الجمعية الوطنية المواد (٧٦-١٠٢) ، ولا يجوز الجمع بين عضوية الجمعية الوطنية وعضوية السلطة التشريعية في الاقليم (المادة ٧٩)،([2]) والملاحظ ان السلطة التشريعية في كلا اقليمي باكستان كانت تابعة بشكل تام لمركز السلطة التنفيذية في العاصمة الفدرالية.

٣. السلطة القضائية

بموجب دستور ١٩٥٦، يعين رئيس الجمهورية رئيس قضاة باكستان ويتم تعيين القضاة الآخرين بعد استشارة رئيس القضاة (المادة ١٤٩) ويعزل القاضي بتصويت اغلبية ثلثي اعضاء الجمعية الوطنية ويتقاعد القاضي في سن الخامسة والستين، وتفصل المحكمة العليا (The Supreme Court) في المنازعات بين المركز الفدرالي والاقاليم

---

[1] -ميشيل ستيوارت. مصدر سابق. ص١٠٦.

[2]- Keith Callard. Pakistan. op. cit. pp.335-336.

او بين الاقاليم في منازعات معينة (المادة ١٥٦) وقد يطلب رئيس الجمهورية من المحكمة رأياً استشارياً (المادة ١٦٢).([1])

اما على مستوى الاقليم فهناك محكمة الاقليم العليا (The High Court) وهي اعلى سلطة قضائية في الاقليم، وتباشر سلطات تماثل تلك التي تمارسها المحكمة العليا في العاصمة الفدرالية. ويعين القضاة بعد مشاورة رئيس قضاة المحكمة العليا وحاكم الاقليم (المادة ١٦٦) ويتقاعد قضاة الاقليم في سن الستين، وتعد الاحكام التي تصدرها المحكمة وثائق رسمية.([2]) وتظهر نصوص دستور ١٩٥٦، بعض ملامح التشابه الواضح بين هيكل المحكمة العليا The Supreme Court وما موجود في الهند. رغم ان ما يؤشر على السلطة القضائية في باكستان في هذه المرحلة هو الانحسار الواضح في دورها وفاعليتها مقابل السلطات الواسعة لرئيس الجمهورية.

وفي رؤية تقييمية لدستور ١٩٥٦، نجد انه لم يوفر القواعد الفاعلة للربط بين الحكومة الفدرالية والاقاليم فالحكومة الفدرالية كانت ضعيفة وغير فعالة او عاجزة عن اتخاذ اجراءات فعالة لتقوية دورها في القضايا المختلفة وبرزت سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية، اضافة الى فشل الدستور في اتخاذ الخطوات الكافية لمراقبة السلطات الممنوحة لرئيس الجمهورية وابرزها سلطة تعطيل الدستور، حيث تفوقت سلطاته على سلطات رئيس الوزراء في دستور اقام نظاماً برلمانياً.

لقد انتهى العمل بدستور ١٩٥٦، في ٧ تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٥٨، عندما اعلن الرئيس اسكندر ميرزا الاحكام العرفية وحل الوزارة والغى الدستور وعين الجنرال محمد ايوب خان(*) حاكماً عسكرياً عاماً، وفي ٢٤ تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٥٨ ،اقيل الرئيس اسكندر ميرزا منصبه من واصبح الجنرال ايوب خان رئيساً للبلاد، حيث صدر مرسوم قضى بأقامة الديمقراطية الاساسية بانشاء مؤسسات تمثيلية تبدأ من المجالس المحلية صعوداً الى المجالس الاقليمية الاستشارية للاتحاد، واجريت اول انتخابات لها في

---

[1] -Ibid. pp.337-338.

[2] ميشيل ستيوارت. مصدرسابق.ص ١١١.

(*)ولد في ١٩٠٧، في والبندي وينتسب الى قبائل الباتان درس في انكلترا وتخرج سنة ١٩٢٨ ضابطاً، اصبح قائد عام للجيش عام ١٩٥١. انظر. محمد ايوب خان . مصدر سابق . ص١٧-١٨. ايضاً عبد الوهاب الكيالي . موسوعة السياسة. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. ١٩٨٦ . ص٤٤٧ .

مطلع كانون الثاني(يناير) العام ١٩٦٠، وجرى اقتراع بالثقة فيها على رئيس الجمهورية في ١٤ شباط(فبراير) ١٩٦٠، وحصل الجنرال ايوب خان على اكثرية ساحقة وفترة رئاسية مدتها خمس سنوات.

وكلف الرئيس ايوب خان لجنة دستورية في ١٦ شباط(فبراير) ١٩٦٠، لوضع مسودة دستور للبلاد، حيث اوصت اللجنة بالاخذ بالنظام الرئاسي، وهو ما تجسد في دستور ١٩٦٢، الذي اوجد نظاماً رئاسياً تولى الجنرال ايوب خان منصب رئيس الجمهورية الذي اعيد انتخابه في ٢ كانون الثاني(يناير) ١٩٦٥، لولاية ثانية، الا ان الرئيس ايوب خان واجه سلسلة من حركات الاحتجاج المنظمة في اواخر العام ١٩٦٨، ومطلع العام ١٩٦٩، والتي سعى الى احتوائها بمختلف الاشكال وفشل في ذلك، فقدم استقالته من رئاسة الجمهورية في ٢٥ آذار(مارس) ١٩٦٩،[1] واصبح الجنرال محمد يحيى خان حاكماً عاماً، وبدأ حكمه باعلان الاحكام العرفية مجدداً.

ثانياً- دستور باكستان لعام ١٩٧٣، ومؤسساته السياسية

تولى الجنرال محمد يحيى خان السلطة في باكستان بعد استقالة الرئيس محمد ايوب خان، حيث اعلن الاحكام العرفية في البلاد، وحل الجمعية الوطنية والجمعيتين التشريعيتين في الاقليمين واكد ان الانتخابات العامة سوف تجري في كانون الاول(ديسمبر) ١٩٧٠.[2]

جاءت نتائج الانتخابات العامة لتعكس حقيقة القوى السياسية الفاعلة في باكستان حيث احرز حزب رابطة عوامي في باكستان الشرقية بزعامة مجيب الرحمن[*] الاغلبية بـ ١٦٧ مقعداً من اصل ١٦٩ مقعداً في الجمعية الوطنية مخصصة لباكستان الشرقية،

---

1 –ستار جبار. مصدر سابق. ص٩١-١٠٢.

2- Bangla Desh Documents. Ministry of External Affairs. New Delhi .p.2.

(*) االشيخ مجيب الرحمن ولد في ١٩٢٠، احد وزراء الجبهة المتحدة في باكستان الشرقية عام ١٩٥٤، انظم الى عضوية رابطة عوامي عام ١٩٥٥، سجن عام ١٩٦٦، واطلق سراحه عام ١٩٦٩، اصبح اول رئيس وزراء لبنغلاديش بعد الانفصال، ثم اصبح رئيساً للجمهورية عام ١٩٧٥ بعد اعلان حالة الطوارئ قتل في ١٥ آب(اغسطس) ١٩٧٥ في انقلاب عسكري. انظر. محمد ايوب. مصدر سابق. ص٣٩٧. ايضاً: عبد الوهاب الكيالي. مصدر سابق. ص٥٧١.

وحصل حزب الشعب الباكستاني بزعامة ذو الفقار علي بوتو(**) على ٨١ مقعداً من اصل ١٤٣ مقعداً في الجمعية الوطنية مخصصة لباكستان الغربية.(١) وكانت هذه اول انتخابات عامة مباشرة حرة ونزيهة في تاريخ باكستان منذ استقلالها العام ١٩٤٧.

وضع الفوز الانتخابي الشيخ مجيب الرحمن امام مسؤولية تنفيذ برنامجه الذي يؤكد على اقامة حكم ذاتي في باكستان الشرقية، الا ان الجنرال يحيى خان الحاكم العسكري (لم يكن مستعداً لقبول فكرة الانفصال بين "شطري" البلاد وعليه فقد دخل الطرفان مفاوضات من اجل الوصول الى حل وسط، ولكن الحوادث اثبتت ان الحل الوسط لا يرضي الطرفين، فلم يجد يحيى خان من وسيلة امامه سوى... عدم "دعوة البرلمان" الى الانعقاد كما هو مفترض، وعند ذلك لم يجد الشيخ مجيب الرحمن امامه سوى اعلان العصيان المدني وبالتالي اعلان الثورة والانفصال).(٢) وهذا ما جعل الجيش يلجأ الى خيار القوة المسلحة في محاولة لقمع حركة العصيان المدني.

وفي ١٦ كانون الاول(ديسمبر) ١٩٧١، سقطت دكا عاصمة اقليم باكستان الشرقية في يد الجيش الهندي، الذي اسر اكثر من ٩٠ الف جندي باكستاني من ابناء باكستان الغربية ، وتولى ذو الفقار علي بوتو رئاسة الدولة بعد تنحي الجنرال يحيى خان في ٢٠كانون الاول(ديسمبر) العام ١٩٧١، وحدد اولى مهامه وضع دستور جديد للبلاد.(٣)

شكلت لجنة برلمانية ضمت في عضويتها مختلف الاحزاب السياسية في الجمعية الوطنية المنتخبة في العام ١٩٧٠، لاعداد مشروع دستور جديد. وبعد سنتين من

(**) ذو الفقار علي بوتو ولد في ٥ كانون الثاني(يناير) ١٩٢٨. في اقليم السند توجه الى اميركا عام ١٩٤٧، درس في جامعة كالفورنيا وحصل على شهادة العلوم السياسية عام ١٩٥٠ وشهادة الفقه عام ١٩٥٢، اصبح وزيراً للتجارة عام ١٩٥٨ ثم وزيراً للخارجية عام ١٩٦٣ اعتقل من قبل النظام العسكري بعد انقلاب ٥ تموز(يوليو) ١٩٧٧، واعدم في ٤نيسان(ابريل) ١٩٧٩، انظر ذو الفقار علي بوتو، كشمير قصة شعب يكافح من اجل حقه في تقرير مصيره. سفارة باكستان. بيروت. ١٩٦٥. ص ١. ايضاً :
George Thoms Kurian. Encyclopedia of the Third World. Vol.2. Mansell Publishing Limited. London. 1982. P.1364.

[1] –ستار جبار. مصدر سابق . ص١١٣-١١٤ .

[2] -حسين عبد الجبار. الحرب الهندية الباكستانية ١٩٧١. وزارة الدفاع. مديرية التدريب العسكري. بغداد ١٩٧٢. ص١٤-١٥.

[3]- Zulfi kar Ali Bhutto . My Dearest Daughter . Classic . Lahore . 1995.p.26.

المناقشات والمداولات في الجمعية الوطنية اكمل الدستور واقر من الجمعية الوطنية في ١٠ نيسان(ابريل) ١٩٧٣، واعلن في ١٤ آب(اغسطس) ١٩٧٣، وهو دستور اسلامي وفدرالي وبرلماني.([1]) ومن الواضح ان عملية وضع الدستور كانت اكثر ديمقراطية من الدساتير السابقة الا انه كان مطبوعاً بأفكار وتصورات بوتو عن الديمقراطية وشكل النظام السياسي في باكستان.

١. دستور باكستان لعام ١٩٧٣

يتألف دستور ١٩٧٣، من ١٢ جزءاً و٧ لوائح وعدد مواده ٢٨٠ مادة واصبح نافذاً في ١٤ آب(اغسطس) ١٩٧٣. عرف دستور ١٩٧٣، باكستان بجمهورية باكستان الاسلامية واكدت مقدمة الدستور على قرار الاهداف الدستورية الصادر في العام ١٩٤٩، وجعلها اهدافاً اساسية للجمهورية.

اقام الدستور صيغة برلمانية للحكومة ببرلمان يتألف من جمعية وطنية ومجلس شيوخ ومن سلطة تنفيذية تتألف من رئيس جمهورية ورئيس وزراء مسؤول جماعياً امام الجمعية الوطنية، ويتكرر نفس النموذج في الاقاليم بالنسبة للحاكم ، وقد وزع الدستور السلطة التشريعية بين البرلمان والسلطة التشريعية في الاقليم ووفر مواد لاستقلال القضاء.([2])

ويصف بوتو دستور ١٩٧٣، بانه الدستور الذي حظي باجماع تام من جمعية ديمقراطية ومباركة باكستان، بصيغة اساسية تستند الى الاسلام والديمقراطية والحكم الذاتي. وجسد صوت الشعب في الاقاليم الباكستانية الاربعة في وثيقة دستورية منظمة من قبل زعماء مختارين، وكان تسوية بالتراضي بين الشعب وممثليهم المختارين.([3]) الا اننا نعتقد ان اهمية دستور ١٩٧٣ تنبع من انه اول دستور لباكستان تضعه جمعية وطنية منتخبة بشكل ديمقراطي مباشر، بعد حقبتين من الحكم العسكري وتجربة نظام الحكم الرئاسي في دستور ١٩٦٢. كما انه جاء في مرحلة مهمة في تاريخ باكستان وبعد

---

[1]- Mazhar UL-Haq.The 1973 Constitution of Pakistan . Book Land (PVT) LTD.Lahore .1994.p.11.
[2]- Asif Saeed Khan Khasa . The Constitution of Pakistan 1973 . Kausar Brathers . Lahore . 1998.pp.16-89.
[3]- Zulfi kar Ali Bhutto .op.cit.p.27.

نهاية اهم المشاكل التي واجهت الدولة منذ الاستقلال وهي الانفصال واعاد الدستور التأكيد على مبادئ الاسلام وهوية الدولة بأعلان جمهورية باكستان الاسلامية، واخيراً ان الدستور استمر في الوجود بعد الانقلاب العسكري في ٥ تموز(يوليو) ١٩٧٧، حيث علق الدستور ولم يلغَ واعيد العمل به بعد ١٧ آب(اغسطس) ١٩٨٨ ونهاية الحكم العسكري، ولكنه علق من جديد بعد انقلاب ١٢ تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٩٩، بقيادة الجنرال برويز مشرف(*)، ولذلك فهو الدستور الوحيد في التجربة البرلمانية الباكستانية الذي علق مرتين ولم يلغ بعد انقلابين عسكريين.

اظهر دستور ١٩٧٣، الاهتمام بالجانب الديني من خلال الاعلان ان دين الدولة هو الاسلام في باكستان (المادة ٢) وتأكيد قيم الديمقراطية والحرية والمساواة والتسامح والعدالة الاجتماعية كما جاءت في الاسلام وبما يمكن المسلمين من تنظيم حياتهم الفردية والجماعية وفقاً لتعاليم ومتطلبات الاسلام كما جاءت في القرآن الكريم والسنة وفي نفس الوقت وضعت فقرات لضمان حرية الاقليات وممارسة طقوسها وتطوير ثقافتها وكذلك حماية المصالح الشرعية للاقليات والطبقات السفلى.

وتضمن الدستور اشارة القائد الاعظم محمد علي جناح الى ان باكستان ستكون دولة ديمقراطية تستند الى مبادئ الاسلام في العدالة الاجتماعية، واكد الدستور على ضمان استقلال القضاء وان الدولة ستكون فدرالية، وحماية وحدة الاقاليم الفدرالية واستقلالها وحماية كل حقوقها.كما اكد الدستور ان واجب الدولة في جعل تعاليم القرآن الكريم والاسلام الزامياً وتعليم اللغة العربية واعلاء مستوى الاخلاق الاسلامية وتنظيم الزكاة والعشر والوقف والمساجد (المادة٣١).(١)

لقد سعى دستور ١٩٧٣، لاقامة حكم القانون وايجاد قضاء مستقل يتألف من المحكمة العليا في باكستان The Supreme Court of Pakistan ومحكمة عليا في

(*)ولد برويز مشرف عام ١٩٤٣ في نيودلهي ، وهاجر الى باكستان عام ١٩٤٧، التحق بالجيش الباكستاني عام ١٩٦٤، وتخرج من الاكاديمية العسكرية في (كاكول Kakul) وقد شارك في حربي باكستان عامي ١٩٦٥ و١٩٧١ ضد الهند واصبح قائداً للجيش عام ١٩٩٨، بعد استقالة الجنرال جهانجير كرامت. انظر:برويزمشرف.على خط النار،مذكرات الرئيس الباكستاني.شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.بيروت.الطبعة الاولى.٢٠٠٧.ص٢٤-١٢٥.

1- Governance in South Asia , Comparative Overview . Spotlight on Regianal Affairs . vol.xvll.no.11-12.Islam abad .1998.pp.19-23.Also.Asif Saeed Khan .op.cit.pp.1-14.

كل اقليم ومحاكم ادنى . والزم الدستور الدولة بالفصل التدريجي بين المهام التنفيذية والقضائية، فرئيس قضاة المحكمة العليا في باكستان يعين من قبل رئيس الجمهورية ويعين القضاة الاخرون من قبل رئيس الجمهورية بعد التشاور مع رئيس القضاة ، وفي حالة المحاكم العليا **The High Courts** فانهم يعينون ايضاً من قبل رئيس الجمهورية بعد التشاور مع رئيس قضاة باكستان وحاكم ورئيس قضاة الاقليم المختص.([1]) وهناك تشابه واضح بين الفقرات السابقة وما جاء في الدستور الهندي حول السلطة القضائية وهذا ما يمكن ان نرجعه الى اعتبارين مهمين اولهما سعي بوتو الى ايجاد سلطة قضائية مستقلة وتأكيد ذلك في نص الدستور بعد مرحلة من عدم الاستقرار الدستوري والغاء دستورين سابقين. وثانيهما محاولة بوتو الاستفادة من تجارب الدول الاخرى في مجال القضاء وخصوصاً النموذج الامريكي الذي تأثر به النموذج الهندي واخيراً تأثير ثقافة بوتو الذي درس في الغرب وتأثره بنماذج الدساتير الغربية.

٢. المؤسسات السياسية الفدرالية

أ- السلطة التنفيذية

بموجب دستور ١٩٧٣، تتألف السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وكما يلي:

١. رئيس الجمهورية

تتركز السلطة التنفيذية الفدرالية في رئيس الجمهورية والذي يمارسها اما مباشرة او عن طريق من يرأسهم تبعاً لما يقرره الدستور (المادة ٩٠) وينتخب رئيس الجمهورية بوساطة مجمع انتخابي يتألف من اعضاء مجلسي البرلمان واعضاء الجمعيات التشريعية في الاقاليم. وينتخب لمدة خمس سنوات ويجب ان يكون المرشح مواطناً باكستانياً تجاوز عمره ٤٥ سنة، ويمكن عزله بوساطة تحرك ما لا يقل عن نصف عدد اعضاء اي من مجلسي البرلمان بقرار الى رئيس الجمعية الوطنية او رئيس مجلس الشيوخ واجراء

---

[1]- Subhash C.Kashyap . Institutions of Governance ; The Parliiament , The Government and The Judiciary.in.V.A.pai Panandiker (ed) .Problemes of Governancein South Asia.op.cit.p.117.

محاكمة برلمانية لذلك وتصويت ما لا يقل عن ثلثي عدد اعضاء البرلمان باقالة رئيس الجمهورية (المادة ٤٧) من الدستور.[1]

ويتخذ رئيس الجمهورية في حالات الطوارئ ما يراه ضرورياً من الاجراءات لمعالجة المواقف الطارئة وذلك في حدود نصوص الدستور، واوضح الدستور هذه السلطات في المواد (٢٣٢-٢٣٥) والحالات الاستثنائية هي: [2]

اولاً: اذا نشأ تهديد لسلامة البلاد سواء عن طريق الحرب او العدوان الخارجي او الاضطراب الداخلي.

ثانياً: اذا فشلت الآلية الدستورية في احد الاقاليم.

ثالثاً: اذا كان هناك تهديد للاستقرار او الرصيد المالي في البلاد او في اي جزء منها.

وفي كل حالة منها يعمل رئيس الجمهورية كمندوب عن الحكومة وليس بناءاً على تقديره الخاص، ويضع كل بيان يصدره في ظل هذه الحالات امام البرلمان. وكان اول رئيس جمهورية بموجب هذا الدستور هو فضل الهي جودري (١٤آب(اغسطس) ١٩٧٣-١ايلول(سبتمبر) ١٩٧٨) وهو أحد زعماء حزب الشعب الباكستاني في اقليم البنجاب.

وعلى العكس تماماً من الدستور الهندي لم يضع دستور ١٩٧٣، اي سقف زمني لسريان حالة الطوارئ وهو ما يبعث على الاعتقاد ان ذلك كان عن قصد واضح من قبل واضعي الدستور، حيث ان الاوضاع العامة في باكستان منذ نشأتها وحتى صدور دستور ١٩٧٣، لم تشهد استقراراً سياسياً وقيام مؤسسات ثابتة من جانب، ومن جانب آخر المشاكل العديدة التي واجهت وتواجه النظام السياسي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وحالة التفاوت الواضح بين اقاليم الدولة تجعل من تحديد مدى زمني لسريان حالة الطوارئ امراً غير مرغوب فيه في دستور وضع وفق رؤية وتصور زعماء حزب الشعب الباكستاني والذي جسد فيه بوتو تصوره ورؤيته لدستور برلماني دون قيود محددة على سلطة رئيس الوزراء.

1- Asif Saeed Khan .op.cit.pp.18-19.

2- Ibid .pp.121-126.Also.Mazhar UL.Haq .op.cit.pp.148-150.

٢. مجلس الوزراء

نص دستور ١٩٧٣، في (المادة ٩١) منه على ان يكون هناك مجلس وزراء يرأسه رئيس وزراء لمساعدة وتقديم النصيحة لرئيس الجمهورية في ممارسته لمهامه، وتشير نفس المادة ايضاً الى تعيين رئيس الجمهورية لرئيس الوزراء ويعين بقية الوزراء بناءاً على نصيحة رئيس الوزراء، ورئيس الجمهورية حر في اختيار الذي يتولى منصب رئيس الوزراء شرط ان يكون قادراً على الحصول على ثقة الجمعية الوطنية، والوزارة مسؤولة جماعياً وإذا فقدت الحكومة ثقة الجمعية الوطنية فان عليها ان تستقيل.([1])

وبعد اقرار دستور ١٩٧٣، تخلى بوتو عن منصب رئاسة الجمهورية واصبح رئيساً للوزراء، وكان اصدار الدستور انجازاً لكل الاحزاب السياسية، الا ان شعبية بوتو وشخصيته الكارزمية واغلبية حزبه في البرلمان جعلته يستطيع تعديل الدستور استناداً الى هذه الاغلبية البرلمانية،([2]) وهذا ما يفسر جانباً مهماً من الدور البارز لرئيس الوزراء في دستور باكستان لعام ١٩٧٣.

ب- السلطة التشريعية (البرلمان)

تعرف السلطة التشريعية في باكستان بالبرلمان ويتألف من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ وهناك ثلاث جلسات للجمعية الوطنية في السنة على الاقل، ويجب ان يمر ما لا يقل عن ١٢٠ يوماً بين كل جلسة للجمعية ويجب ان تجتمع الجمعية مدة لا تقل عن ١٦٠ يوماً في كل سنة.([3])

وتتألف العملية التشريعية من خمس مراحل، الاولى تتضمن تقديم اللائحة من قبل الاعضاء سواء كانوا وزراء ام لا، والثانية تتضمن القراءة الاولى للائحة، والثالثة هي احالتها الى لجنة مختصة يجري اختيارها من الجمعية الوطنية والرابعة هي تقديم تقرير اللجنة المختصة واخيراً مناقشة افكار اللجنة وقبول اللائحة او رفضها حيث ترسل الى رئيس الجمهورية للتصديق عليها.

---

[1]- Asif Saeed Khan,Op. cit.,PP. 45-48.
[2]- Manzooruddin Ahmed. op. cit. p.20. Also. Subhash C.Kashyap.op.cit.p.113.
[3] -Asif Sayeed Khan .op.cit.p.23.Also.Mazhar UL.Haq.op.cit.p.73.

وتتضمن سلطة البرلمان الوظائف المالية وتحديد المبادئ الاساسية لمالية الحكومة وعدم فرض ضرائب او صرف اموال الا بالعودة الى ممثلي الشعب، وخصصت المواد (٧٣-٨٦) للامور المالية. وهذا ما يعكس تأثير الاوضاع الاقتصادية التي مرت بها باكستان في المرحلة التي اعقبت حرب ١٩٧١ مع الهند، ومحاولة بوتو وضع اسس دستورية لمعالجة المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها باكستان وهذا ما لا نجده بهذا التوسع في الدستور الهندي.

وكانت صلاحية تعديل الدستور، هي احدى الصلاحيات المهمة التي منحت للسلطة التشريعية حيث اكدت المادة (٢٣٩) في الفقرة ٦ منها ذلك "لن يكون هناك تحديد مهما كان على سلطة (البرلمان) لتعديل اياً من فقرات الدستور".([1])

١. الجمعية الوطنية.

وتتألف من ٢٠٧ اعضاء ينتخبون مباشرة بالانتخاب العام وفقاً للقانون ، يضاف الى هذا العدد عشرة مقاعد مخصصة لكل من المسيح ٤ مقاعد والهندوس وافراد الطبقات السفلى ٤ مقاعد ومقعد واحد لكل من السيخ والبوذيين والفرس ومقعد واحد لجماعة القاديانية (الاحمدية). وتوزيع المقاعد في الجمعية على اساس السكان وفقاً لآخر احصاء سكاني منشور، وحدد الدستور ايضاً عشرة مقاعد اخرى للنساء في الجمعية.([2]) وتنتخب الجمعية رئيس لها من اعضاءها ويحل رئيس الجمهورية الجمعية بناءاً على نصيحة رئيس الوزراء الا ان ذلك محدد بعدم وجود تصويت بالثقة على الوزارة في الجمعية او صدور قرار التصويت من الجمعية.([3])

٢. مجلس الشيوخ.

وهو المجلس الثاني او المجلس الاعلى في البرلمان، ويتألف من ٦٣ عضواً وحسب التقسيم الاتي: ([4])

أ. ينتخب ١٤ عضواً من جمعية كل اقليم.

---

[1]- Ibid .p.129.
[2] - Asif Sayeed Khan.op.cit.pp.21-22.Also.Mazhar UL.Haq.op.cit.pp.71-72.
[3] Ibid.pp.23-26.Also.Mazhar UL.Haq.op.cit.pp.72-73.
[4] AsifSayeed Khan .op.cit.pp.27-29.Also.MazharUL.Haq.op.cit.pp.74-76.

ب. هناك خمسة اعضاء ينتخبون من الجمعية الوطنية عن المناطق القبلية التي تدار فدرالياً.

ج. عضوان يتم اختيارهما من العاصمة الفدرالية وبالطريقة التي يحددها رئيس الجمهورية.

ومجلس الشيوخ هيئة دائمة غير قابلة للحل الا ان مدة العضوية فيه ست سنوات يتم التجديد فيها بعد مرور عامين وللمجلس رئيس ونائب ينتخبان من قبل اعضاءه ومدة رئاسة المجلس عامين.

والملاحظ ان هذا المجلس قد استحدث لاول مرة في التجربة البرلمانية الباكستانية، فلم يكن هناك مجلس ثان في دستور ١٩٥٦ او دستور ١٩٦٢ الرئاسي.

ج- السلطة القضائية.

تألفت السلطة القضائية حسب دستور ١٩٧٣، من المحكمة العليا في باكستان (The Supreme Court) واربع محاكم عليا في الاقاليم The High Courts. ومقر المحكمة العليا في العاصمة اسلام آباد.

تحتل المحكمة العليا في باكستان The Supreme Court قمة النظام القضائي واكد الدستور في المادة(١٧٥) على استقلالية القضاء عن السلطة التنفيذية وتتألف المحكمة العليا من رئيس قضاة باكستان وعدد آخر من القضاة يحددون بقانون من البرلمان او بما يحدده رئيس الجمهورية الذي يعين رئيس القضاة والقضاة اللآخرين بعد التشاور مع رئيس القضاة، ويتقاعد القاضي في سن الخامسة والستين، وتفصل المحكمة في النزاعات بين حكومتين اقليميتين او اكثر وهذا ما يشمل الحكومة الفدرالية او الحكومات الاقليمية وتتولى المحكمة تطبيق الحقوق الاساسية التي وردت في الفصل الاول من الجزء الثاني من الدستور وليس للمحكمة العليا سلطة تغيير الدستور وهو عكس ما جاء في دستور ١٩٥٦. ولرئيس الجمهورية طلب رأي استشاري من المحكمة.([1])

---

1 -Asif Sayeed Khan . Op.Cit., pp.84-89.Also.Mazhar UL.Haq.op.cit.pp.89-95.

وما يلاحظ ان النظام القضائي في دستور ١٩٧٣، انه جاء بدون تمييز بين القضاء الفدرالي الممثل بالمحكمة العليا في باكستان والمحاكم العليا في الاقاليم حيث نظم كنظام قضائي موحد لعموم البلاد.

اما مجلس القضاء الاعلى الذي استحدثه دستور ١٩٧٣، في المواد (٢٠٩-٢١٠) ويتألف من رئيس قضاة باكستان وعضوين من اقدم قضاة المحكمة العليا وعضوين بدرجة رئيس قضاة محكمة عليا في الاقاليم ومجموع عدد اعضاءه خمسة اعضاء، والهدف منه مراقبة النظام القضائي والقضاة بصورة عامة، ويقدم تقاريره الى رئيس الجمهورية في حالة ثبوت عدم قدرة القاضي او سوء سلوكه.(١) ويعد هذا المجلس سمة مميزة للتجربة الباكستانية في شبه القارة الهندية ووجود المجلس يبرز تأثراً واضحاً بالتجارب الدستورية العريقة في الدول الغربية حيث ان هذا المجلس موجود في فرنسا.

٣. المؤسسات السياسية في الاقاليم

وتتألف من ثلاث مؤسسات هي:

أ. السلطة التنفيذية في الاقليم تتألف من الحاكم ورئيس الوزراء حكومة الاقليم وهذا الهيكل مشابه تماماً للهيكل الفدرالي في العاصمة اسلام آباد

فالحاكم يعين من قبل رئيس الجمهورية ويجب ان يكون حائزاً لشروط العضوية في جمعية الاقليم ولا يقل عمره عن ٣٥ عاماً، ولم يحدد الدستور مدة معينة لبقاء الحاكم في منصبه، ويعين الحاكم رئيس وزراء الاقليم ويقيل الحكومة عندما تفقد ثقة جمعية الاقليم، ويحق للحاكم حضور جلسات جمعية الاقليم وله حق اتخاذ قرارات تشريعية في حالة غيابها ويجب ان يعمل الحاكم وفق نصيحة رئيس وزرائه ومشورته. المواد (١٠١-١٠٥) من الدستور.(٢)

اما الحكومة فقد اشارت المادة(١٢٩) من الدستور الى ان السلطة التنفيذية في الاقليم سوف تمارس بأسم الحاكم من قبل الحكومة الاقليمية التي تتألف من رئيس الوزراء والوزراء الاقليميين، وتعزل الوزارة بتصويت جمعية الاقليم بالاغلبية ضدها.(٣)

1- Ibid .pp.109-111.Also.Mazhar UL.Haq.op.cit.pp.96-98.
2 - Asif Sayeed Khan .op.cit.pp.51-52.Also.Mazhar UL.Haq.op.cit.pp.101-104.
3- Ibid .pp.52-53.Also.Mazhar UL.Haq.op.cit.pp.106-108.

والملاحظ ان الدستور حاول ايجاد هيكل فدرالي لادارة الاقليم يساعد في حل مشاكل هذه الاقاليم من خلال سلطة الحاكم ومجلس وزرائه، الا ان التطبيق اظهر ضعف هذا الهيكل وكانت عملية تعليق الدستور دون عوائق تذكر، بالرغم من انه يحمل كثير من من سمات الشبه مع النموذج الهندي.

ب. السلطة التشريعية في الاقليم وتعرف بأسم الجمعية الاقليمية ويحدد حجم الجمعية حسب عدد سكان الاقليم مع الاخذ بنظر الاعتبار الدين والجنس وتحديد مقاعد لغير المسلمين ومقاعد للنساء، حيث تكون نسبة مقاعد النساء (٥%) في الجمعية ومدة الجمعية خمس سنوات.

وتعد جمعية اقليم البنجاب من اكبر الجمعيات حيث يبلغ عدد مقاعدها ٢٦٠ مقعداً، خصص منها للنساء ١٢ مقعداً، وخصصت ٨ مقاعد للاقليات وهي ٥ مقاعد للمسيحيين وواحد للهندوس وواحد للسيخ وواحد للقاديانيين.

وتأتي جمعية اقليم السند بالترتيب الثاني ويبلغ عدد مقاعدها ١١٤ مقعداً، خصص منها للنساء ٥ مقاعد وللاقليات ٩ مقاعد وهي مقعدين للمسيحيين وخمسة مقاعد للهندوس ومقعد واحد للقاديانيين.

وتحتل جمعية اقليم الحدود الشمالية الغربية الترتيب الثالث وتتألف من ٨٧ مقعداً خصص منها اربعة مقاعد للنساء وللاقليات ٣ مقاعد وهي مقعد واحد للمسيحيين ومقعد واحد للباريسيين ومقعد واحد للقاديانيين.

واخيراً تأتي جمعية اقليم بلوشستان وتتألف من ٤٥ مقعداً خصص منها مقعدين للنساء وللاقليات ثلاثة مقاعد هي واحد للمسيحيين وواحد للهندوس وواحد للقاديانيين.([1])

وابرز ما يلاحظ على السلطة التشريعية في الاقاليم هو هيمنة جمعية اقليم البنجاب من حيث عدد اعضائها وتفوق الاقليم في الممارسة السياسية على الاقاليم الاخرى، وخصوصاً ان افراد الاقليم يحتلون اغلبية المناصب العليا في الادارة المدنية والجيش وهم يمثلون ٨٠% من نسبة القوات المسلحة الباكستانية، ونجد ايضاً ان الاهتمام بتمثيل

---

[1]- Asif Sayeed Khan.Op.Cit.,pp.53-59.Also.Mazhar UL.Haq.op.cit.p.109.

الاقليات في الجمعيات لم يكن متناسباً مع اعدادها الحقيقية وهي ما ظهر في التعديلات اللاحقة للدستور.

ج- السلطة القضائية وتتألف من المحكمة العليا The High Court، التي يرأسها رئيس قضاة الاقليم وعدد آخر من القضاة يحددون بقانون او من قبل رئيس الجمهورية.

ويستطيع رئيس الجمهورية بوساطة مرسوم اقامة محكمة عليا في الاقليم، ويعين قضاة المحكمة العليا من قبل رئيس الجمهورية بعد التشاور مع رئيس قضاة باكستان وحاكم الاقليم المختص.

ويشترط في تعيين القاضي ان يكون مواطناً باكستانياً لا يقل عمره عن ٤٠ سنة وان يكون قد قضى خدمة في الترافع امام المحكمة العليا مدة لا تقل عن عشر سنوات، وان تكون لديه خدمة مدنية لا تقل عن عشر سنوات وخدمة لا تقل عن ثلاث سنوات في المجال القضائي في باكستان، او ان يكون قد شغل منصب قضائي مدة لا تقل عن عشر سنوات في باكستان، ويتقاعد القاضي عند بلوغه سن الثانية والستين من العمر، وتشرف المحكمة العليا في الاقليم على المحاكم الادنى في الاقليم.(1)

وقد اخذت قضية استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية حيزاً مهماً في الدساتير البالكستانية حيث نجد ان دستور ١٩٥٦ قد اكد على ذلك الفصل حيث اوضحت المادة(٣٠) منه والتي وردت ضمن المبادئ التوجيهية لسياسة الدولة ونصت "ان الدولة ستفصل القضاء عن السلطة التنفيذية في التطبيق". ايضاً حاول دستور ١٩٧٣، حصر اختصاص السلطة التنفيذية ومنع التدخل في القضايا المدنية ومنع التداخل بين السلطتين حيث اكد الدستور في المادة ٢ منه على "ان القضاء سيكون مصاناً تماماً". وهذا ما يظهر تشابهاً واضحاً للسلطة القضائية في باكستان حسب دستور ١٩٧٣ مع السلطة القضائية في الهند . الا ان الاختصاص الاصلي للمحكمة العليا في الهند حصر في الامور الدستورية فقط عكس باكستان تماماً، وهناك تشابه في تقديم الالتماس من الاقليم الى المحكمة العليا في كلا الدستورين.(2) الا ان التطبيق الفعلي في البلدين كان مختلفاً تماماً،

---

[1] -Ibid.pp.89-97.Also.Mazhar UL.Haq.op.cit.pp.120-126.
[2] Mazhar UL.Haq .op.cit.pp.126-127.

فاستقرار القضاء واستقلاله في الهند ونجاحه في اداء مهمته بشكل مستقل كان من ابرز ملامح التجربة الهندية، الا ان القضاء في باكستان كان متأثراً بنفوذ السلطة التنفيذية في مراحل عمر الدولة المختلفة مما افقده الاستقرار والاستقلالية في اداء مهمته.

الفصل الثاني

النظام السياسي في باكستان

شغلت الجمعية التأسيسية في باكستان وظيفتين، الاولى هي جمعية تأسيسية لوضع واقرار الدستور، والثانية هي سلطة تشريعية فدرالية، فالوظيفة الاولى للجمعية انتهت في ٢٣ آذار(مارس) ١٩٥٦ باقرار الدستور الباكستاني رسمياً، وبذلك اصبحت الجمعية الوطنية هي السلطة التشريعية فقط، وكانت مؤلفة من مجلس واحد.

وقد تم زيادة عدد اعضاء الجمعية من ٦٩ عضواً في عام ١٩٤٧ الى ٣٠٠ عضواً في آذار(مارس) ١٩٥٦ مع اكتمال دمج الولاية الاميرية واقرار الدستور، حيث تم انتخابهم من قبل الجمعيتين التشريعيتين في باكستان الشرقية والغربية، وكانت آخر جلسة للجمعية في ٧ تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٥٨.([1])

وفي ضوء ذلك سوف نتناول الموضوع في مطلبين الاول يتناول تطور النظام السياسي في باكستان، والثاني خصائص النظام السياسي في باكستان.

---

[1] محمد ايوب خان . مصدر سابق . ص٩٥ .

المبحث الاول

تطور النظام السياسي في باكستان

باقرار الدستور رسمياً، انتخب الجنرال اسكندر ميرزا الحاكم العام اول رئيس جمهورية لباكستان من قبل الجمعية الوطنية، وبالرغم من السلطات المحدودة التي فوضها الدستور لرئيس الجمهورية الا ان الرئيس ميرزا استمر في ممارسة سلطات واسعة ، فقد آقال وزارة جودري محمد علي في ايلول(سبتمبر) ١٩٥٦، وعين حسين شهيد السهروردي رئيساً لوزارة ائتلافية ضمت الحزب الجمهوري وحزب عوامي وكانت اهم مهماته هي انجاز النظام الانتخابي.

الا ان قضية النظام الانتخابي تعقدت اكثر بعد قرار الجمعية الاقليمية لباكستان الغربية لصالح نظام الانتخاب المنفصل، بينما صوتت الجمعية الاقليمية لباكستان الشرقية لصالح نظام الانتخاب المشترك، وتم حل القضية في اجتماع الجمعية الوطنية في دكا في ١٢ تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٥٦، حيث اقرت الجمعية لائحة الانتخاب المشترك، وصدق عليها رئيس الجمهورية في ٢ تشرين الثاني(نوفمبر) ١٩٥٦.([1])

لقد كان واضحاً ان قضية النظام الانتخابي عكست حجم الخلافات بين شطري باكستان وغياب الاتفاق حول اسس العمل السياسي في مرحلة ما بعد اقرار الدستور وكان واضحاً ان رئيس الوزراء يحظى بتأييد جمعية باكستان الشرقية حول صيغة وشكل النظام الانتخابي.

وفي باكستان الغربية شّكل الدكتور خان صاحب الحزب الجمهوري في ٢٣ آذار(مارس) ١٩٥٦ من الاعضاء السابقين في الرابطة الاسلامية، وكان تشكيل الحزب مسعاً واضحاً من قبل رئيس الجمهورية لضمان سيطرته على الجمعية الاقليمية في باكستان الغربية.([2])

حاول حزب الرابطة الاسلامية اسقاط وزارة الحزب الجمهوري بالتعاون مع حزب عوامي الوطني تحت ذريعة الرغبة في الغاء الوحدة الواحدة في باكستان الغربية، وتعزز

---

[1]- **D. N. Banerjee. East Pakistan, A Case–Study in Muslim Politics. Vikas Publication. Delhi . 1969. PP. 92-93 .**
[2]- **L. F. Rushbrook Williams. op. cit. p. 152.**

التحرك بإنتقال عدد كبير من اعضاء الحزب الجمهوري الى الرابطة الاسلامية التي اصبحت تشكل الاغلبية في جمعية الاقليم، الا ان رئيس الجمهورية لجأ الى فرض الحكم المركزي في باكستان الغربية مستخدماً المادة(١٩٣) من الدستور الا ان الحكم رُفع بعد مرور شهرين واعيدت حكومة الحزب الجمهوري بالرغم من هزيمتها في جمعية الاقليم واستقالة الدكتور خان صاحب من رئاسة الحزب، واصبح السردار عبد الرشيد محله، الا ان الانشقاق داخل الجمعية الوطنية اضطر السردار الى الاستقالة من رئاسة الوزارة الاقليمية ومن الحزب وحل محله مظفر علي خان وهو ثالث رئيس وزراء لباكستان الغربية من الحزب الجمهوري.(١)

لقد اظهر تطور الاحداث بوضوح عدم الانضباط الحزبي وفقدان التعاون بين اعضاء الاحزاب السياسية، التي لجأت الى كل وسائل الضغط السياسي، وكان اعضاء الاحزاب ينتقلون من حزب الى آخر ويتحولون من مبدأ الى آخر دون ادنى اعتبار لأي التزام سياسي او ايديولوجي وكان هذا مؤشراً مهماً لتدهور وضع الاحزاب السياسية وآثاره على الحياة السياسية في باكستان.

ولم تكن الاوضاع في باكستان الشرقية افضل بعد اقرار الدستور، فقد انضم ممثلوا الاقلية الى رابطة عوامي بزعامة حسين شهيد السهروردي في التصويت ضد حكومة ابو حسين سركار ولمواجهة هذه الازمة اعيد فضل الحق الى منصب حاكم باكستان الشرقية تاركاً منصب وزير الداخلية في الحكومة المركزية، وكان التحرك يهدف دعم حكومة سركار ومواجهة التحركات السياسية للسهروردي مع احزاب الاقلية.(٢)

وبتدهور وضع حكومة سركار في الجمعية الاقليمية فرض الحكم المركزي في الاقليم في ٢٩ ايار(مايو) ١٩٥٦ الذي اقترن بتدهور الموقف الغذائي في الاقليم، وتولى الجيش عملية توزيع الغذاء وعينَ ضباط على مستوى المناطق لتطبيق السياسة الغذائية.(٣) وكان هذا مؤشراً مهماً لفقدان الثقة في الحكومة الاقليمية وحاكمها، وانغماس الجيش في الادارة المدنية واعتماد الحكومة المركزية القوي عليه.

---

1 –محمد ايوب خان . مصدر سابق . ص٩٦-٩٨.

2- D. N. Banerjee. Op. Cit. pp . 87-88 .
3- Ibid . pp . 88-90 .

الا ان اندلاع الاضطرابات في باكستان الغربية بسبب تدهور الوضع الاقتصادي في ٢٨ آب(اغسطس) ١٩٥٧ ادى الى اسقاط حكومة الاقليم وتصويت جمعية الاقليم لصالح الغاء "الوحدة الواحدة" باغلبية ١٧٠ صوتاً مقابل ٤ اصوات، ودفعت هذه التطورات مع تزايد حدة الازمة الاقتصادية الى آقالة حكومة السهروردي في العاصمة في ١١ تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٥٧.(١)

اصبح اسميل جونديكر رئيساً للوزراء بعد تحالف حزب الرابطة الاسلامية مع الجمهوريين، وكانت عودة الرابطة الى الحكم مؤشراً لعودة طرح قضية قانون الانتخابات وجعل النظام الانتخابي منفصلاً حيث واجه هذا المبدأ رفضاً قاطعاً في باكستان الشرقية مما ادى الى سقوط حكومة جونديكر في ١٢ كانون الاول(ديسمبر) ١٩٥٧، ليشكل فيروز خان نون الحكومة بمساندة ستة احزاب هي الجمهوريون ورابطة عوامي والمؤتمر الوطني الباكستاني وحزب عوامي الوطني ولائحة الطبقات الفيدرالية ومجموعة حميد الحق من حزب العمال والفلاحين(كارشاك سمارك) ولم يسبق ان شكلت حكومة من مثل هذه الاحزاب المختلفة مجتمعة.(٢) وعكس تعدد احزاب الحكومة تدهور اوضاع هذه الاحزاب وفقدانها للاغلبية اللازمة لتشكيل الحكومة وضعف سياسة الحكومة بشكل عام لتضارب مصالح واتجاهات احزاب الائتلاف.

الا ان مشاكل الحكومة الائتلافية كانت كثيرة فقد رفض امجد علي (جمهوري) ترك حقيبة المالية ولذلك اعطي حميد الحق حقيبة التجارة، بينما ترك حزب عوامي الحكومة لعدم حصوله على حقيبة مهمة.(٣) حيث اعيد توزيع الحقائب الوزارية من جديد في ٧ تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٥٨، وفي الثامنة مساءاً اعلن الرئيس اسكندر ميرزا الاحكام العرفية والغى الدستور وآقال الحكومة المركزية وحكومتا الاقليمين والجمعية الوطنية وجمعيتا الاقليمين وعين الجنرال محمد ايوب خان حاكماً عسكرياً عاماً.(٤)

---

[1]- L. F. Rushbrook Williams . op. cit. p. 153.

[2]- D.N.Banergee.op.cit.p.98.

[3]- G.S.Bhargava . Pakistan in Crisis . Vikas publications . Delhi . 1969.pp.74-75.

[4]- Rafiushan kureishi . The Nation of Pakistan . Pergamon press . London . 1969 .p.37.

ايضاً عن نص مرسوم الاحكام العرفية وخطاب الجنرال محمد ايوب خان الى الامة في ٨ تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٥٨ انظر :
N.C.Sahni. Palitical Struggle in Pakistan. New Academic Publishing co. India. 1969. pp. 207-218.

لقد اظهرت هذه المرحلة فشل الاحزاب السياسية في ادارة مؤسسات الحكم على مستوى الحكومة والسلطة التشريعية، وبرزت الصراعات الحزبية التي ادت الى عدم استقرار سياسي اعطى الفرصة للجيش للتدخل في الحياة السياسية وفرض الحكم العسكري على البلاد.

وصدر مرسوم رئاسي في ٢٦ تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٥٩، قضى بإقامة الديمقراطية الاساسية وهي مؤسسات تمثيلية تبدأ من المجالس المحلية وترتقي الى المجالس الاقليمية للبلاد ، حيث اجريت الانتخابات لهذه المجالس في مطلع كانون الثاني(يناير) ١٩٦٠،([1]) وضمت هيئة الناخبين فيها ثمانين الفاً انتخبوا بموجب هذا النظام حيث جرى الاقتراع بالثقة على رئيس الجمهورية الجنرال محمد ايوب خان في ١٤ شباط(فبراير) ١٩٦٠، ونال فيه اكثرية ساحقة وفترة رئاسية لمدة خمس سنوات وسلطة وضع الدستور الجديد.([2])

وبموجب دستور ١٩٦٢، الذي وضعته لجنة دستورية بإشراف الجنرال ايوب خان، وليس من قبل جمعية تأسيسية، تم تبني النظام الرئاسي بدلاً من النظام البرلماني،([3]) حيث اقام الدستور نظاماً رئاسياً للحكم، وهيكل فدرالي بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي في المجال التشريعي، وقد أطر الهيكل الفدرالي بالسمة الاتحادية في تنظيم السلطة التنفيذية، فرئيس الجمهورية هو الذي يعين حاكم الاقليم الذي يشكل حكومة الاقليم، وهي غير مسؤولة امام الجمعية التشريعية للاقليم وانما هي مسؤولة مباشرة امام رئيس الجمهورية.([4])

والواقع ان نظام ايوب خان لم يكن رئاسياً او برلمانياً او تمثيلياً حقيقياً في الشكل والمضمون، فقد اوجد نظاماً سلطوياً تم تكييفه لملائمة اجراءات التنمية والتحديث الاقتصادي ولعسكرة النظام السياسي في ضوء تحالف باكستان مع الكتلة الغربية، وقد استمر النظام حتى العام ١٩٦٩، عندما اجبر الجنرال ايوب خان على الاستقالة تحت

---

[1] –محمد ايوب خان . مصدر سابق . ص٣٢٦.

[2]- G.S. Bhargava .op.cit.pp.78-79.

[3]- Manzoorudin Ahmed .op.cit.pp.9-10.

[4] -دراسة في الدستور الباكستاني (١٩٦٢). قسم الصحافة. سفارة الجمهورية الباكستانية. بيروت. ١٩٦٢. ص٢٤.

ضغط الاضطرابات العامة في ٢٥ آذار(مارس) ١٩٦٩، تاركاً السلطة لرئيس اركان الجيش الجنرال محمد يحيى خان الذي الغى دستور ١٩٦٢ واعلن الاحكام العرفية مجدداً.([1])

واستجابةً للمطالب الشعبية الواسعة الغي نظام الوحدة الواحدة في باكستان الغربية واعيد استقلال الأقاليم وهي البنجاب والسند والحدود الشمالية الغربية وبلوشستان، واعلن ايضاً ان الانتخابات العامة سوف تجري وفق قاعدة ((رجل واحد صوت واحد)) حيث نظمت انتخابات عامة مباشرة في كانون الأول عام ١٩٧٠،([2]) كانت هي الأولى في تاريخ باكستان منذ التقسيم في العام ١٩٤٧.

وكانت نتيجة الانتخابات العامة انعكاساً حقيقياً للواقع السياسي في باكستان، وحقيقة الاستقطاب السياسي بخطوط اقليمية، ففي باكستان الشرقية فازت رابطة عوامي بزعامة الشيخ مجيب الرحمن وحصلت على الأغلبية المطلقة في الجمعية الوطنية، وحصل حزب الشعب الباكستاني على الأغلبية في باكستان الغربية بزعامة ذو الفقار علي بوتو. الا ان الخلافات ظهرت واضحة بين شطري باكستان حول الدستور المقبل للبلاد، وقاد ذلك الى مفاوضات مطولة بين الجنرال يحيى خان وحزب رابطة عوامي، انتهت باستخدام القوة العسكرية وهزيمة الجيش الباكستاني امام القوات الهندية في الحرب الثالثة العام ١٩٧١، وقيام دولة بنغلاديش فيما كان يعرف بباكستان الشرقية.([3])

وصل بوتو الى باكستان قادماً من الولايات المتحدة في ٢٠ كانون الأول(ديسمبر) ١٩٧١، واعلن رسمياً (ان رئيس الجمهورية قد عين ذو الفقار علي بوتو كرئيس للجمهورية ومديراً للأحكام العرفية وسلمت السلطة اليه) حيث حظي بوتو في تحركه بدعم ومساندة رئيس اركان الجيش الجنرال جول حسن وقائد القوة الجوية الجنرال رحيم خان.([4]) وكان واضحاً ان التحرك محاولة من قبل العسكريين لاحتواء الآثار السياسية والاقتصادية والعسكرية التي ترتبت على الهزيمة العسكرية في العام ١٩٧١.

[1]- G.S.Bhargava.op.cit.p.2.Also . Manzoorudin Ahmed .op.cit.p.10.
[2] -Anthony Mascarenhas . The Rape of Bangla Desh . Vikas publication . India . 1971. P.54.Also.Bangla Desh Documents.op.cit.p.2.
[3]- Manzooruddin Ahmed.op.cit.p.12.
[4]- Dilip Mukerjee. Zulfiqar Ali Bhutto , Quest for power . Vikas Publishing HousePVt LTD. Delhi. 1972.p.9.

(أصبح بوتو أول مدني يتولى ادارة الاحكام العرفية ورئاسة باكستان)،([1]) وتشكيل الحكومة المركزية الا ان اغلبية بوتو كانت في اقليمين هما البنجاب والسند اما في اقليم الحدود الشمالية الغربية واقليم بلوشستان فكان حزب عوامي الوطني بزعامة ولي خان وحليفه جماعة علماء الاسلام بزعامة مولانا مفتي محمد هو صاحب الأغلبية، ولهذا شكلت حكومتان ائتلافيتان في الإقليمين واصبح مولانا مفتي محمد رئيساً لوزراء اقليم الحدود الشمالية الغربية وكان اول رجل دين يتولى منصب سياسي في اقليم الحدود الشمالية الغربية.([2])

الا ان الموقف السياسي تعقد بعد رفض الحزبين الانضمام الى الحكومة المركزية ولأضعاف نفوذ الحزبين دعا بوتو السيد خان عبد القيوم خان زعيم حزب الرابطة الاسلامية والخصم القوي للحزبين في اقليمي الحدود الشمالية الغربية وبلوشستان للانضمام الى الحكومة الائتلافية وتولي اهم الحقائب وهما الشؤون الداخلية والقبلية.

وكان الخلاف بين الطرفين اول ازمة فدرالية بعد انفصال العام ١٩٧١، ولم تقتصر على النزاع بين حزب الشعب الباكستاني وهذه الاحزاب بل امتدت الى نزاع اداري بين الحكومة الفدرالية والسلطات الاقليمية في الحدود الشمالية الغربية وبلوشستان.([3])

وجاء اغتيال حياة محمد شيرياو أحد زعماء حزب الشعب الباكستاني في اقليم الحدود الشمالية الغربية نتيجة انفجار قنبلة في حرم جامعة بيشاور ليزيد من حدة الأزمة مع الحكومة الفدرالية ويزيد من تشدد بوتو تجاه زعماء حزب عوامي الوطني، من جانب آخر اتهم كل من حاكم بلوشستان غوش باكشس بيزنجو ورئيس وزرائه عطا الله منجال بتنظيم مليشيا شبه عسكرية لاستخدامها ضد حزب الشعب الباكستاني في منطقة لاسبيلا في ساحل مكران ولهذا آقيلت حكومة الاقليم لتحل محلها حكومة أقلية من حزب الشعب، وتضامناً مع حكومة بلوشستان قدم مولانا مفتي محمد استقالة من رئاسة وزراء اقليم الحدود الشمالية الغربية، وادت هذه الاجراءات الى مواجهة سياسية – عسكرية بين اقليمي الحدود وبلوشستان من جهة والبنجاب والسند من جهة اخرى مما ادى الى غياب الاستقرار السياسي عن البلاد.([4])

---

[1]- **Zulfikar Ali Bhutto . If Iam Assassinated . Classic . Lahore . 1995.p.151.**
[2]- **Manzoorudin Ahmed.op.cit.pp.13-14.Also.Dilip Mukerjee.op.cit.p.165.**
[3]- **Manzoorudin Ahmed.op.cit .pp.14-15.**
[4]- **Dilip Mukerjee.op.cit.pp.171-172.**

لقد واجهت اصلاحات بوتو الادارية والاقتصادية والاجتماعية في الغاء القانون الجنائي الخاص بالمناطق القبلية والغاء نظام الجيركا (الاحتكام الى شيوخ القبائل فيما يعرف بالمجالس العرفية) واقرار احكام المحكمة العليا، شكوكاً متزايدة لدى البلوش والباتان الذين كانوا يخشون ان تكون كل هذه الاصلاحات مجرد وسيلة لاحكام السيطرة على تلك المناطق الاستراتيجية، ومن هنا بدأت قبيلتا المريين والمنجاليين مناهضة سياسة بوتو في اوائل العام ١٩٧٣، حيث اعترضت حكومة بلوشستان على تدخل الحكومة المركزية في شؤونها السياسية والاقتصادية، واقيل حاكم الاقليم وتدهور الوضع وفرض الحكم المركزي على بلوشستان وتم نشر ٧٠ الف جندي في الاقليم لحفظ الأمن ولمواجهة التمرد المسلح في الاقليم في الاعوام ١٩٧٣-١٩٧٥، ليؤكد عمق الخلافات بين الطرفين.([1]) حيث لجأ بوتو الى استخدام القوة في مواجهة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الاقليم، ومؤكداً في الوقت نفسه فشل الوسائل السياسية في ذلك.

ولم تكن الاوضاع الاقتصادية في باكستان بأفضل حالاً، فقد عايشت البلاد ثلاثة احداث مهمة كان اولها الانفصال عام ١٩٧١ وما ترتب عليه من آثار مختلفة، والثاني الارتفاع الكبير في الاسعار العالمية وخصوصاً النفط في اعوام ١٩٧٣ و١٩٧٤، وأخيراً الركود الاقتصادي لتجارة القطن في نفس هذه المرحلة.

ولهذا بدأ بوتو مباحثات مع بعثة صندوق النقد الدولي في كانون الثاني(يناير) ١٩٧٢، حول قضيتين: الاولى، هي السعي الى تسوية مع بنغلاديش وبما يسهل التفاوض على تسوية مبلغ الدين الخارجي لباكستان الموحدة بين الاثنين، والثانية رغبة الصندوق في تحديد قيمة أكثر واقعية للروبية الباكستانية حيث وافق بوتو على الالتزام بتعهد الجنرال يحيى خان في تخفيض قيمة الروبية من ٩,٥% الى ١١,٠% وهو ما أكده مبشر حسن وزير المالية لوسائل الاعلام في ١١ أيار(مايو) ١٩٧٢، واعيدت جدولة ديون البلاد وسجلت بعثة الصندوق طلب باكستان ٣٥٠ مليون دولار مساعدة جديدة.([2])

---

[1] -أبهادكسيت. المشاكل القومية والعرقية في باكستان. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ابو ظبي. ١٩٩٩. ص٢٤-٢٧.

[2] -كان الجنرال يحيى خان قد وعد بتخفيض قيمة الروبية في تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٧٠، الا ان تطور الاحداث أجل القضية واعاد الصندوق طرحها بعد تولي بوتو للسلطة ، حيث اعيد ايضاً جدولة ٢٣٤ مليون دولار وهي نصف فوائد تسديد الدين في حقبة ١ أيار(مايو) ١٩٧١ حتى ٣٠ حزيران(يونيو) ١٩٧٢، ووافق الصندوق على قرض فوري بقيمة ١٠٠ مليون دولار، ووافقت الولايات المتحدة على تقديم مساعدة لباكستان باتفاقيتين لبيع القمح ومشتقات النفط لسد النقص في البلاد. وللمزيد انظر: Dilip Mukerjee.op.cit.pp.201-202.

ولمواجهة الوضع الاقتصادي المتدهور، اعلن بوتو انه سيجري انتهاج الاشتراكية كأساس لاقتصاد باكستان، واستهدفت اقامة اقتصاد مختلط في البلاد، ويمكن ايجاز النقاط الجوهرية في اشتراكية بوتو بما يلي: (١)

١. امكانية تحقيق الانتقال التدريجي من الرأسمالية الى الاشتراكية او بصورة ادق الى رأسمالية الدولة.
٢. تأميم الصناعات الثقيلة بالطرق السلمية (تعويض الملاك من خلال النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم).
٣. الابقاء على البنية البيروقراطية نفسها، باستثناء استخدامها لصالح البنية الجزئية لرأسمالية الدولة.
٤. محاولة اقامة مجتمع اشتراكي بأثارة الوعي الاجتماعي للأثرياء الجدد من خلال المواعظ والندوات.
٥. اعادة توزيع الدخل بفرض ضرائب تصاعدية.

وفي كانون الثاني(يناير) ١٩٧٢، استولت الحكومة على ٣١ وحدة صناعية في عشرة قطاعات اساسية ابرزها الحديد والصلب والصناعات الثقيلة والكهرباء وغيرها، وفي آذار(مارس) تم الاستيلاء على ٣٢ شركة من شركات التأمين وتم تأميم البنوك في كانون الثاني(يناير) ١٩٧٤، وتمثل القسم الرئيس من القطاع المصرفي، واعلن بوتو ان باكستان ملتزمة اقتصاداً مختلطاً وليس تحولاً اشتراكياً كاملاً.(٢)

وصف بوتو الاصلاحات بأنها تمثل بداية ((تاريخ جديد في حياة باكستان))،(٣) حيث وضعت الصناعات المؤممة تحت ادارة جديدة هي مجالس وهيئات الادارة التي تديرها الخدمة المدنية.

والواقع ان العديد من المؤسسات التي تم تأميمها، كانت تواجه مشاكل ادارية ومالية صعبة، مما جعل من العملية بأجمعها محاولة للخروج من هذه المشاكل التي

---

[1]- Jamil Rashid and Hassan N. Gardezi.In dependent Pakistan.Its Political Economy.In Hassan Gardizi and Gamil Rashid .(ed) Pakistan , The Roots of Dictatorship . Zed press. London . 1983.p.11.

[2] -جميل رشيد وحسن جرديزي. باكستان المستقلة: نظرية وتطبيق الاقتصاد السياسي. في كتاب باكستان الدولة والمجتمع والاسلام. مصدر سابق. ص٩٧.

[3] Dilip Mukerjee.op.cit.p.196.

تراكمت مع مرور الزمن وتعدد الازمات التي واجهت الدولة والمجتمع من جراء الحكم العسكري وانعدام الاستقرار السياسي والحرب مع الهند في العام ١٩٧١.

وفي الزراعة قدم بوتو اصلاحات زراعية في اعلانين، كان الاول اصلاحات زراعية واسعة في آذار(مارس) ١٩٧٢، حيث سحبت الارض بدون تعويض ومنحت الى الفلاحين، وكان الاعلان الثاني عشية الانتخابات العامة في آذار(مارس) ١٩٧٧، وعلى العكس من الاصلاح الاول فقد وفر الاصلاح الثاني تعويضاً بنسبة ٣٠% روبية للوحدة المنتجة للاراضي التي تأخذها الدولة.([1]) الا ان الهدف من الاعلان الثاني كان سياسياً تكتيكياً حيث ان تقديمه الى الجمعية الوطنية في آخر يوم قبل حلها، كان محاولة من قبل قيادة حزب الشعب الباكستاني لتأكيد التزام الحزب باعادة توزيع الدخل والالتزام ((بالاشتراكية)).

لقد سعى بوتو للحيلولة دون عودة الحكم العسكري، من خلال تضمين دستور ١٩٧٣، نص قسم لأفراد القوات المسلحة في الوعد بالالتزام بالدستور وعدم الانغماس في (اي نشاطات سياسية مهما تكن) وتشكيل بوتو لهيئة الاركان المشتركة التي اصبحت تحت السيطرة المدنية القوية، ولتجنب الاعتماد على العسكريين لجأ بوتو الى تشكيل قوات الامن الفدرالي لضمان الأمن الداخلي في مواجهة الاضطرابات وخصوصاً بعد اضطراب اللغة في السند في تموز(يوليو) ١٩٧٢.([2]) وذلك لتقليل الاعتماد على الجيش في مثل هذه الحالات.

والواقع ان التطورات الداخلية والخارجية المختلفة خلال مرحلة ١٩٧١-١٩٧٧، عرقلت جهود التنمية فتأميم الأجزاء المهمة في الصناعة والنظام المالي بأكمله مترافقاً مع التضخم وازمة الطاقة العالمية عرقلت تطور الاقتصاد الباكستاني، حيث وصلت نسبة النمو الى ٣,١% سنوياً، وقدر نمو السكان في نفس المرحلة بحوالي ٣% سنوياً، ولم

---

[1] -ففي الاعلان الاول قلصت ملكية الفرد من ٥٠٠ أيكر في الاراضي المروية و١٠٠٠ أيكر في الاراضي غير المروية الى ١٥٠ أيكر و٣٠٠ أيكر تباعاً ، وفي الاعلان الثاني تم قلص حد الملكية من ١٥٠ و٣٠٠ أيكر الى ١٠٠ و٣٠٠ أيكر حيث استولت الحكومة على ١٧٨ و٦٧٨ و١ أيكر من الاراضي وزع منها ٥٧% بموجب الميثاق الوطني الصادر في ١٨ كانون الاول(ديسمبر) ١٩٧٦، ولكن كيفية توزيع الاراضي كانت من ابرز عيوب الميثاق. انظر:

W.Eric Gustafson . A review of The Pakistani Economy under Bhutto. In Manzooruddin Ahmed (ed) .op.cit.p.148.Also.Dilip Mukerjee.op.cit.p.196.

[2]- **William L.Richter. From Electoral politics to Martial Law : Alternative perspectives on pakistan's political Crisis of 1977 . In Manzooruddin Ahmed (ed) .op.cit.pp.98-99. Also . Dilip Mukerjee.op.cit.pp.169-171.**

يكن هناك تحسن ملموس في الدخل، وانخفضت نسبة النمو في الزراعة والصناعة الى اقل من ٢% سنوياً، وتراجعت الصادرات بشكل واضح ولا سيما القطن ومنتجاته. وانخفض الاستثمار الخاص نسبة الى الدخل القومي العام الى ٥% في ١٩٧٦-١٩٧٧ مقارنة بـ٧,٥% في ١٩٦٩-١٩٧٠.(١)

وفي نهاية هذه المرحلة اعلن بوتو ان موعد الانتخابات العامة للجمعية الوطنية في ٧ آذار(مارس) ١٩٧٧، ولجمعيات الاقاليم في ١٠ آذار(مارس) ١٩٧٧، وكانت الجمعية الوطنية قد حلت في ١٠ كانون الثاني(يناير) ١٩٧٧، بالرغم من ان مدتها القانونية تنتهي في ١٤ آب(اغسطس) ١٩٧٧.(٢) وقد فسر قرار بوتو في ضوء ضعف احزاب المعارضة ايديولوجياً، وضآلة امكانية قيام جبهة متحدة ضد حزب الشعب الباكستاني الذي تميز بقوة قيادته وسعة شعبيته الا ان مجريات لاحداث اوضحت العكس، فبعد مدة قصيرة من الاعلان عن موعد الانتخابات تشكل تحالف معارض لبوتو عرف بالتحالف الوطني الباكستاني.

ظهر التحالف الوطني الباكستاني في ١٠ كانون الثاني(يناير) ١٩٧٧ ، بزعامة مولانا مفتي محمد وتشكل من تسعة احزاب معارضة، ابرزها حزب طريق الاستقلال بزعامة اصغر خان وحزب باكستان الديمقراطي وحزب عوامي الوطني ورابطة باكستان الاسلامية وعدداً آخر من الاحزاب الدينية مثل جماعة العلماء الاسلامية والجماعة الاسلامية وجماعة العلماء الباكستانية، اضافة الى عدد من الاحزاب والجماعات السياسية القائمة على خطوط طائفية واقليمية.(٣) وكان واضحاً ان التحالف لم يجمعه هدف ايديولوجي موحد الا ان الهدف السياسي كان واضحاً وهو محاولة اسقاط بوتو وانهاء حكم حزب الشعب الباكستاني وهذا ما اوجد اوسع تجمع لأحزاب المعارضة في باكستان في هذه المرحلة.

اجريت الانتخابات العامة في موعدها، وعلى عكس توقعات المعارضة تماماً، حقق حزب الشعب الباكستاني انتصاراً كاسحاً بحصوله على الأغلبية المطلقة بـ١٥٥ مقعداً من اصل ٢٠٠ مقعد للجمعية الوطنية تاركاً ٣٦ مقعداً للتحالف الوطني الباكستاني فقط.(٤)

1- **Pakistan 1977-1978. Government of Pakistan . Islamabad . 1978.pp.20-21.**

2- **Manzooruddin Ahmed.op.cit.p.25.**

3 -هالة سعودي. الانقلاب العسكري في باكستان. مجلة السياسة الدولية. العدد ٥٠. اكتوبر ١٩٧٧. ص١٦٠.

4- **Manzooruddin Ahmed.op.cit.p.25.**

ادى فوز حزب الشعب الباكستاني الى اندلاع حركة اضطرابات واسعة بقيادة التحالف الوطني الباكستاني ومطالبته باستقالة الحكومة واجراء انتخابات جديدة وبإشراف القوات المسلحة والسلطة القضائية وتدريجياً عمت الحركة أغلب المناطق المهمة، مما دفع بوتو الى استدعاء الجيش بعد فرض الاحكام العرفية في المدن الرئيسية في ١٥ أيار(مايو) ١٩٧٧.([1])

لقد طالب التحالف الوطني الباكستاني (بانتخابات جديدة... واعادة دستور ١٩٧٣، وايضاً رفع حالة الطوارئ) وهو ما أكده السردار شيرباز خان مزاري احد زعماء التحالف ورئيس الحزب الديمقراطي الوطني، ولكن بوتو بادر باعتقال زعماء المعارضة وهم مفتي محمد واصغر خان ونور الله خان ومولانا شاه احمد نوراني وغيرهم.([2]) الا ان تدهور الوضع العام وفشل محاولة احتواء حركة الاحتجاج دفع بوتو الى اطلاق سراحهم بعد موافقتهم على وقف المظاهرات اثناء مرحلة المفاوضات، وخلال شهر حزيران(يونيو) بات واضحاً ان المحادثات تتحرك نحو تحقيق اتفاق، وفي اوائل تموز(يوليو) اعلن الطرفين اتفاقاً مبدئياً على كل الامور المهمة، وأكد زعيم التحالف الوطني الباكستاني نواب زادة نصر الله خان انه تم التوصل الى اتفاق في ٤ تموز(يوليو) ١٩٧٧، بعد ان سحب بوتو اعتراضاته، وكان المفترض ان يوقع الاتفاق في اليوم اللاحق.([3])

الا ان الجنرال محمد ضياء الحق اقدم على الاستيلاء على السلطة في ٥ تموز(يوليو) ١٩٧٧، مؤكداً ان فشل الحكومة في ضمان النظام العام وخطر عودة اندلاع العنف. هي ابرز مبررات القيام بهذا العمل.([4]) واعداً باعادة انتخابات آذار(مارس) ١٩٧٧، في غضون ٩٠ يوماً على حد قوله (هدفي الوحيد هو تنظيم انتخابات حرة ونزيهة والتي سوف تجري في تشرين الاول).([5]) وكان واضحاً ان الوعد استهدف تهدئة

أيضاً: هالة سعودي. مصدر سابق . ص١٦٠.

[1]- Ibid.p.27.

[2] -Syed Ziaullah and Samuel Baid . Pakistan , An End Without A Beginning. Lancer International. New Delhi.1985.p.25.

[3]- Zulfikar Ali Bhutto. If Iam Assassinated. op. cit. p.205. Also.William L. Richter. op. cit. p.95. Also.Syed Ziaullah.op.cit.p.138.

[4] -William L.Richter.op.cit.p.95.

[5] -Syed Ziaullah.op.cit.p.8.

ايضاً: طارق علي. ازمة الشرعية: احكام عرفية ذات ((وجه اسلامي)). في كتاب باكستان الدولة والمجتمع والاسلام. مصدر سابق. ص٢٠٦.

الاوضاع العامة في البلاد والسيطرة على الموقف من خلال استرضاء الاطراف السياسية الفاعلة، والتي طالبت باعادة الانتخابات العامة.

لقد ادت الاضطرابات التي رافقت المحادثات بين الحكومة والمعارضة الى فسح الطريق واسعاً امام الجيش الذي سبق وان استدعاه بوتو لفرض القانون والنظام بعد اعلان الاحكام العرفية، وهو الاجراء الذي اعاد الجيش من جديد الى الساحة السياسية، وهي الفرصة التي طالما انتظرها العديد من كبار الضباط وهذا ما جدد الحديث حول اهمية دور الجيش في الحياة السياسية وكصمام أمان مهم في حياة باكستان مما أدى الى عودة البلاد من جديد الى الحكم العسكري. فقد عطلت كل النصوص والبنود الدستورية من قبل المجموعة العسكرية، وعطلت الحقوق الاساسية.([1]) الا ان دستور ١٩٧٣، لم يلغ حيث تم تعليقه من قبل الجنرال ضياء الحق وهو عكس ما قام به الجنرال ايوب خان عام ١٩٥٨ والجنرال يحيى خان عام ١٩٦٩. حيث الغى كل منهما الدستور الذي كان معمولاً به. قدم الجنرال ضياء الحق نظاماً دستورياً مؤقتاً في آذار ١٩٨١، تضمن تحقيق هدفين: ([2])

الاول: اسلمة النظام القضائي.

الثاني: تأسيس جمعية وطنية معينة كمجلس استشاري (مجلس شورى) لرئيس الجمهورية.

وفي اطار التعديلات الدستورية التي اجراها الجنرال ضياء الحق على دستور ١٩٧٣، عدلت المادة (٥٨)من الدستور والتي نصت (على رئيس الجمهورية القيام بحل الجمعية الوطنية اذا تلقى نصيحة رئيس الوزراء بذلك) حيث اضيفت العبارة آلاتية: (كما ان لرئيس الجمهورية حل الجمعية الوطنية اذا رأى ان من الأهمية العودة الى جمهور الناخبين وتوضح النقطة (ب) هذه الأهمية بأن تصل الأوضاع الى نقطة لا تستطيع فيها الحكومة الفدرالية ادارة الامور وفقاً للدستور) وعرف هذا بالتعديل الثامن.([3]) وأصبح لرئيس الجمهورية الحق في الاشراف والمراجعة على اعمال الحكومة وحق اقالتها وحل

---

[1] -George Thomas Kurian.op.cit.1363.

[2] -Leo E.Rose.Pakistan Experiment With Democracy.In Larry Diamond. (ed) Democracy in Developing Countries . vol.3.Asia.Lynney Reienner Publishers. U.S.A. 1988. p. 124. Also. Riaz Hassan . Islamization : An Analysis of Religious , Politieal and Social Change in Pakistan.Middle Eastern Studies.vol.21.no.3.July.1985.p.

الجمعية الوطنية وله حق تعيين حكام الأقاليم ورئيس اركان الجيش.([1]) وكانت هذه الاجراءات مؤشراً لتحول مهم في طبيعة دستور ١٩٧٣ الذي تم تحويله من دستور برلماني الى دستور رئاسي مانحاً رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة في ضوء التعديلات الدستورية التي قام بها الجنرال ضياء الحق لتعزيز سلطاته في عموم البلاد.

وشهدت باكستان منذ العام ١٩٨٥، جملة من الاجراءات نحو عودة الديمقراطية ففي شهر آذار(مارس) اجرى الجنرال ضياء الحق، انتخابات عامة للجمعية الوطنية على اساس غير حزبي، وشكلت اول حكومة مدنية برئاسة محمد خان جونيجو، وفي كانون الثاني(يناير) ١٩٨٦، رفعت الاحكام العرفية التي استمرت نحو ثماني سنوات وكانت اطول مدة يمتد خلالها تطبيق الاحكام العرفية في باكستان، وسمح لعناصر المعارضة الموجودة في الخارج بالعودة وكانت في مقدمتهم بناظير بوتو([*])، الا ان الجنرال ضياء الحق سرعان ما آقال الحكومة المدنية في ٢٩ أيار(مايو) ١٩٨٨، وحل الجمعية الوطنية، وشكل حكومة برئاسته شخصياً، واعداً باجراء انتخابات عامة جديدة على اساس غير حزبي، ولكنه لقي مصرعه في ١٧ آب(اغسطس) ١٩٨٨، في حادث تحطم طائرة قبل ان يفي بوعده.([2]). وكان مصرعه مع كبار ضباطه مؤشراً لتحول سياسي مهم ونهاية حقبة من الحكم العسكري في باكستان.

١- امجد الشلتوتي وعائشة ولي. الديمقراطية الباكستانية بين سلاح الرئيس وفساد الحكومات المنتخبة. قضايا دولية. العدد ٣٦٠.اسلام اباد. بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٩٦ . ص٢٣.

٢- بريعمة عبدربه الطهيفي.التحول الديمقراطي في باكستان.في كتاب التحولات الديمقراطية في آسيا. محمدالسيدسليم والسيد صدقي عابدين(محررين).مركزالدراسات الاسيوية.كلية الاقتصادوالعلوم السياسية.جامعة القاهرة.١٩٩٩.ص٤٤.

([*])ولدت بناظير بوتو في ٢١ حزيران(يونيو) ١٩٥٣ ، في كراتشي وهي الابنة الكبيرة لذو الفقار علي بوتو الى جانب اخوين درست في كراتشي والتحقت بكلية راد كليف في الولايات المتحدة ثم انتقلت الى جامعة اكسفورد في بريطانية ، وقد نفيت من باكستان اختيارياً عام ١٩٨٤ الى بريطانية .وقد نفيت من باكستان اختياريا عام ١٩٨٤ إلى بريطانية .فازت في الانتخابات العامة١٩٨٨،ولكن بعد عامين أقيلت الحكومة من قبل الرئيس الباكستاني غلام إسحاق خان،ورغم ذلك عادت إلى الحكم في في تشرين الأول(أكتوبر)١٩٩٣،بعد فوزها في الانتخابات العامة،لكن بقاءها لم يدم طويلا ففي عام١٩٩٦،اصدر الرئيس فاروق ليغاري قرارا بإقالة الحكومة للمرة الثانية عام ١٩٩٦،بعد تجدد الاتهامات لزوجها أصف علي زرداري بالرشوة والفساد،عاشت في بريطانيا والإمارات العربية المتحدة،وعادت إلى البلاد في١٨تشرين الأول(أكتوبر)٢٠٠٧،اثر عفو عام أصدره الرئيس الباكستاني برويز مشرف،وفور عودتها بدأت التحضير لخوض الانتخابات العامة إلا أنها اغتيلت في عملية انتحارية في٢٧كانون الأول(ديسمبر)٢٠٠٧،في مدينة روالبندي إثناء قيامها بحملة انتخابية. انظر : **Fakhar Zaman . Profile of a Leader, Benazir Bhutto, A pictorial record . National Commission on History and Culture . Islamabad. 1995.pp.1-4.** أيضا:مجدي كامل.بي نظير بوتو(ابنة القدر).دار الكتاب العربي.دمشق-القاهرة.الطبعة الأولى.٢٠٠٨.ص١٥٨-١٥٩.

[2] -بريعمه عبد ربه الطهيفي .مصدر سابق . ص٤٤-٤٥ .ايضاً : محمد جواد علي .مستقبل النظام السياسي في باكستان. مجلة العلوم السياسية . العدد ٣ .كلية العلوم السياسية.جامعة بغداد. تشرين الثاني(نوفمبر) ١٩٨٨ . ص٩٦-٩٨ .

تولى رئيس مجلس الشيوخ غلام اسحاق خان رئاسة الجمهورية بالوكالة، واكد بعد موافقة كبار قادة الجيش على المضي في اجراء انتخابات على اساس غير حزبي، الا ان قرار المحكمة العليا جاء لصالح الاحزاب بعدم دستورية قرار الرئيس الراحل واجراء الانتخابات على اساس حزبي، واعلن كل من رئيس الجمهورية المؤقت ورئيس اركان الجيش الجنرال ميرزا اسلام بيك الالتزام بقرار المحكمة.([1])

اجريت الانتخابات العامة في ١٦ تشرين الثاني(نوفمبر) ١٩٨٨، واعقبها انتخابات الجمعيات الاقليمية الاربع، واستطاع حزب الشعب الباكستاني ان يحصل على ١٠٥ مقاعد وحصل التحالف الديمقراطي الاسلامي على ٥٤ مقعداً، وحصلت حركة المهاجرين القومية على ١٣ مقعد، وبهذه النتيجة شكل حزب الشعب الباكستاني اول حكومة برلمانية حزبية منذ العام ١٩٧٧، برئاسة بناظير بوتو، وكانت اول امرأة تتولى رئاسة الوزراء في باكستان وفي الدول الاسلامية.([2])

كان عمل الحكومة الاول هو اطلاق سراح كل السجناء السياسيين الذين عوقبوا من قبل محاكم الاحكام العرفية والتخفيف من القيود على وسائل الاعلام، وقامت الحكومة بخطوات عاجلة لتحسين وضع الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل، الا ان المهمة الاهم كانت محاولة ازالة التعديل الثامن والقيود التي فرضها على الحكومة واعادة دستور ١٩٧٣ الى شكله الاصلي.([3])

الا ان حكومة السيدة بوتو لم تستمر طويلاً، فقد توالت عليها التحديات الداخلية والخارجية، والتي كان اقواها التحدي القادم من القوى الاسلامية، حيث اتهمت الاحزاب الاسلامية حكومة حزب الشعب الباكستاني بالعلمانية، هذا فضلاً عن اثارة قضية عدم شرعية ان تتولى امرأة الحكم في مجتمع اسلامي، وجاء اخفاق الحكومة في تحقيق توقعات الشعب ومطالبه.([4]) وتدهور علاقة الحكومة مع الاقاليم وخصوصاً اقليمي

---

[1] -باكستان: تركة الجنرال. مجلة المنار. العدد ٤٥. ايلول ١٩٨٨. ص٢١.ايضا: مجلة السياسة الدولية. العدد ٩٥. يناير ١٩٨٩.

[2] -جمال الدين محمد علي. انتخابات باكستان بين الديمقراطية والحكم العسكري.مجلة السياسة الدولية. العدد ٩٥. يناير ١٩٨٩. ص٢٢٠.

[3]- **Mushahid Hussain. Democratic Pakistan : Benazir presdes Over a Diffcult Transition. In kalim Bahadur and Uma Singh(ed) . Pakistan Transition To Democracy . Patriot Publishers. New Delhi.1989.p.158.**

[4] -ماجدة علي صالح . الاسلام والتنمية في باكستان . ماجدة علي صالح(محررة).الاسلام والتنمية في اسيا . مركز الدراسات الاسيوية . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة . ١٩٩٩ . ص١٤٨.

البنجاب وبلوشستان، حيث سعى حاكم البنجاب محمد نواز شريف(*) الى تحديد سلطات الحكومة المركزية في الاقليم من خلال رفض قبول موظفي المركز في الاقليم ورفض نقل الآخرين من الاقليم، ومؤشراً مهماً لتدهور العلاقة المركزية–الاقليمية، اضافة الى تهم الفساد وعدم الكفاءة للحكومة، لتفسح المجال واسعاً اما رئيس الجمهورية غلام اسحاق خان لكي يقيل الحكومة في ٦ آب(اغسطس) ١٩٩٠.(١) مستنداً الى التعديل الثامن في تحركه.

اما الاسباب الحقيقية لآقالة السيدة بوتو فهي تبرز في عدة امور ابرزها: (٢)

١. تدهور الوضع الامني في باكستان عموماً وفي اقليم السند تحديداً،(وسرعان ما تحولت تلك المدنية ذات السبعة ملايين نسمة الى مسرح للجرائم البشعة مثل الابتزاز والتعذيب والخطف وتفجير السيارات، وقد زاد ذلك من استفحال دور الجيش الخاص، وهو الامر الذي ادى برمته الى شل اداء الحكومة التي لم تكن تملك وسائل السيطرة على الموقف... وحينما حاولت السيطرة على على جهاز المخابرات بالاطاحة برئيسها حميد جل لم يؤدِ ذلك الا الى زيادة الامر سوءاً). وكان هذا الوضع مؤشراً لفشل سياسة الحكومة الامنية.
٢. لقد آخذ على رئيسة الوزراء مواقفها الاولى المعادية لبناء قوة نووية، بالاضافة الى مساعيها لكي تظل باكستان خالية من السلاح النووي، ووقف العمل في برنامج التسلح النووي، وهو موقف كفيل بأثارة حفيظة المؤسسة العسكرية، التي تسعى الى تحقيق التوازن النووي مع الهند .
٣. خيانة جهاد مسلمي كشمير من اجل الحرية، وذلك من اجل تحسين العلاقة مع الهند ومحاولة الحد من تحرك القوى الاسلامية في كشمير. وهو موقف اثار القوى الاسلامية في نظرتهم الى الحق التاريخي لباكستان في كشمير.

(*)ولد في لاهور في ٢٥ كانون الاول(ديسمبر) ١٩٤٩ ، حاصل على بكالوريوس الحقوق من جامعة البنجاب ، اصبح وزيراً للمالية في حكومة البنجاب عام ١٩٨١ ، اصبح كبير وزراء اقليم البنجاب في ٩ نيسان(ابريل) ١٩٨٥ ، اطيح به في انقلاب ١٢ تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٩٩ ، ونفي الى السعودية عام ٢٠٠٠ انظر :
http:/www-aljazeera.net/in-depth/india-pakistan-crisis.pp.1-2.

1- Sardar Shaukat Ali.After Zia : Problems of Developing Democracy . In kalim Bahadur (ed). Op. cit. p.142.

2 -خالد ديوران. باكستان... بعد سقوط بنازير بوتو.مجلة السياسة الدولية. العدد ١٠٣. يناير ١٩٩١. ص٢٢٧-٢٣٠.

٤. رفض القوى الاسلامية الباكستانية لحكم بناظير بوتو، وعدم استعدادهم للمصالحة معها، ونظرتهم الى ان المجتمع الاسلامي لا ينبغي ان تحكمه امرأة، ومعارضة فكرة الديمقراطية كلياً، واعتبارها مفهوماً غربياً، وفي اطار هذه الرؤية نجد ان ((نظامهم الاسلامي)) يحرم المرأة من حق التصويت مثلما يحرم الاقليات غير المسلمة من ذلك الحق، وكانت هذه القوى ابرز العقبات امام استمرار الحكومة.

٥. دور الحكومة في القضية الافغانية ومحاولة كبح نشاطات المهاجرين الافغان داخل باكستان، ومنعهم من القيام بأي نشاط سياسي دون موافقة مسبقة من الحكومة، مما اثار مخاوف القوى الاسلامية من استعداد الحكومة للتماشي مع الرؤية الامريكية للصراع الافغاني.([1])

اجريت الانتخابات العامة في ٢٤ تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٩٠، واصبح نواز شريف زعيم التحالف الديمقراطي الاسلامي اول شخصية من اقليم البنجاب يتولى رئاسة الحكومة المركزية منذ ٣٢ عاماً، وقد ركزت الحكومة على تقديم مشروع تطبيق الشريعة الاسلامية في البلاد، وكان امتداداً لمشروع ضياء الحق الذي سبق ان طرحه في العام ١٩٨٨.([2])

وبالرغم من الشعبية التي حققها نواز شريف عقب اصدار وثيقة الشريعة الاسلامية التي جعلت الاسلام مصدر لكل التشريعات الا ان تزايد الخلافات بين احزاب التحالف وعددها ١٩ حزباً حول شرعية الفائدة والانقسام بين الجناح المتشدد والجناح الليبرالي،([3]) والخلافات بين رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية بعد قرار نواز شريف تشكيل لجنة لالغاء التعديل الثامن من الدستور في محاولة للحد من سلطات الرئيس غلام اسحاق خان الذي تحرك بدفع الموالين له في الحكومة والجمعية الوطنية لتقديم استقالاتهم، حيث استقال ستة من وزراء الحكومة و١٠٢ عضواً من الجمعية الوطنية،وقدمت الاستقالات الى رئيس الجمهورية مباشرة دون العودة الى رئيس الجمعية. وهذا ما شجع رئيس الجمهورية على

---

[1]- Sardar Shaukat Ali.op.cit.p.140.

[2] -محمد ابو الفضل احمد. الباكستان وحكومة شريف الجديدة. مجلة السياسة الدولية. العدد ١٠٤. ابريل ١٩٩١ . ص١٩٩ .

[3] -تناولت الوثيقة كل اوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ، وجعلت القرآن الكريم والسنة النبوية الاساس في توجيه كل هذه الاوجه .انظر الفصل الرابع ، المبحث الثاني : الاسلام وتأثيره وللمزيد انظر:
Riaz Hassan.op.cit.pp.264-275.

آقالة الحكومة في ١٨ نيسان(ابريل) ١٩٩٣.([1]) وكان تحرك رئيس الجمهورية مستنداً الى دعم ومساندة الجيش الذي حاول الحد من سلطات ونفوذ رئيس الوزراء.

لقد أظهرت الازمة السياسية بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء عدة امور مهمة ابرزها:

١. ان الجيش الباكستاني لعب دوراً مهماً في بداية الازمة، وقد كسب رئيس الجمهورية ورقة الجيش في نزاعه مع رئيس الوزراء، وتأكيد رئيس الاركان ولاء الجيش لرئيس الجمهورية.

٢. استغلت بناظير بوتو الازمة وسجلت عودة قوية الى الساحة السياسية من خلال تمثيل اعضاء حزب الشعب الباكستاني في الحكومة الانتقالية، وتأييد الخطوات التي اتخذها رئيس الجمهورية.([2]) بالرغم من ان رئيس الجمهورية سبق وان آقال حكومة الحزب.

٣. غياب الاستقرار السياسي والذي عرقل سياسة تحرير الاقتصاد وبيع وحدات القطاع العام، مما اوجد صعوبات كثيرة تمثلت في احجام المستثمرين الاجانب عن التوجه الى باكستان بسبب الاوضاع السياسية المتدهورة.

٤. الضغوط التي واجهت الحكومة من الولايات المتحدة حول التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي (NPT) وترحيل الافغان العرب مما ادى الى ايقاف المساعدات الامريكية الى باكستان، اضافة لاتهام الحكومة بمساندة ((الارهاب)) في كشمير.([3])

٥. لقد اشرت هذه المرحلة حالة من الصراع بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء تجسد في محاولة كل منهما تعيين احد انصاره في منصب رئيس اركان الجيش ونجاح الرئيس اسحاق خان في تعيين الجنرال عبد الواحد البشتوني.([4]) كان تأكيداً واضحاً لسلطاته.

عادت السيدة بناظير بوتو الى السلطة بعد فوزها في الانتخابات العامة الثالثة في ٦ تشرين الاول(اكتوبر)١٩٩٣،وكانت هذه ثالث انتخابات عامة تجري في غضون خمس

---

[1] -طارق دحروج. التطورات السياسية في باكستان. مجلة السياسة الدولية. العدد ١١٣.يوليو ١٩٩٣. ص١٧٧-١٧٨.

[2] -عبد الله صالح. الانتخابات ومستقبل الديمقراطية في باكستان. مجلة السياسة الدولية. العدد ١١٥. يناير ١٩٩٤. ص١٢٦.

[3] -طارق دحروج. مصدر سابق . ص١٧٩.

[4] -عبد الله صالح. مصدر سابق . ص١٢٤.

سنوات،[1] اذ لم تنجح اي حكومة او جمعية وطنية في اكمال مدتها القانونية، كان هذا اول مؤشراً واضحاً لغياب الاستقرار السياسي وعجز الحزبيين الرئيسيين في البلاد.

الا ان مرحلة السيدة بوتو الثانية اشرت تدهور العلاقة مع رئيس الجمهورية فاروق لغاري[*]، وخصوصاً مع تزايد تجاوزات الحكومة لقرارات حكومية سابقة في بيع حقول الغاز، وتزايد تجاوزات آصف زرداري زوج السيدة بوتو، مما دفع المعارضة الى التحرك نحو رئيس الجمهورية للحد من ذلك.[2]

وجاء قرار المحكمة العليا باعادة المجالس البلدية لاقليم البنجاب ليزيد من حدة الازمة بين الحكومة والقضاء الذي ترافق مع قرار المحكمة العليا في لاهور باغلاق المحاكم الخاصة ومحاكم العمليات المصرفية، حيث مثلت رد القضاء على سياسة الحكومة، مما ادى غياب التعاون بين الحكومة والقضاء في هذه المرحلة.[3]

واخيراً آقيلت الحكومة من قبل الرئيس لغاري بتهمة الفساد في ٥ تشرين الثاني(نوفمبر) ١٩٩٦، حيث استند الى التعديل الثامن من الدستور وفشلت ثلاثة التماسات متتالية من قبل السيدة بوتو امام المحكمة العليا حول اقالتها.الا ان الاسباب الحقيقية لاقالة الحكومة تظهر في عدة قضايا مهمة ابرزها:

اولاً: القضايا الاقتصادية، حيث واجهت البلاد حالة من التدهور الاقتصادي ترتب عليه انخفاض قيمة الروبية بنسبة ٢٠% في النصف الثاني من العام ١٩٩٥، مما ادى الى تخفيض قيمتها بنسبة ٨,٥% في ٢٢ تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٩٦، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة. وفرضت ميزانية الدولة للعام ١٩٩٦/١٩٩٧، عبئاً اضافياً من الضرائب على الشعب بلغ ١٣ مليار روبية، في حين يستهلك قطاع خدمة الدين ٣٧% من نفقات الميزانية، وادى كل ذلك الى ارتفاع حاد في اسعار السلع الاساسية بنسبة ١٠% وخصوصاً المحروقات مثل البنزين والغاز.[4]

---

[1] -المصدر نفسه. ص١٢٥.

[*]فاروق احمد لغاري ولد في ٢ أيار(مايو) ١٩٤٠ وينتمي الى قبيلة االلغاريين البلوشية التي تقطن غرب البنجاب، تخرج من جامعة لاهور عام ١٩٦٠، اصبح وزيراً للمياه في حكومة السيدة بوتو الاولى ووزيرا" للخارجية في حكومة السيدة بوتو الثانية انظر: رمضان عادل. نتائج الانتخابات الرئاسية الباكستانية وتأثيراتها الداخلية والخارجية. مجلة قضايا دولية. العدد ٢٠٤.اسلام اباد. ٢٩ نوفمبر ١٩٩٣. ص٢١.

[2] -امجد الشلتوتي وعائشة ولي. مصدر سابق. ص٢٥٢.

[3] -تشودري عمر. ازمة الحكومة مع القضاء. مجلة قضايا دولية.العدد ٣٤٩.اسلام اباد. ٩ سبتمبر ١٩٩٦. ص٣٢.

[4] -بدر حسن شافعي. الباكستان: تحديات ما بعد اقالة الحكومة.مجلة السياسة الدولية. العدد ١٢٧. يناير ١٩٩٧. ص٢٢١.

ثانياً: القضايا الأمنية، فالوضع الأمني لم يكن افضل حالاً من المراحل السابقة، فقد قتل مير مرتضى بوتو (الأخ الأكبر لرئيسة الوزراء) في اشتباك مسلح قرب منزله في كراتشي اواخر ايلول(سبتمبر) ١٩٩٦، وهو احد المعارضين لسياسة السيدة بوتو في حزب الشعب، واثبت الحادث هشاشة الاوضاع الأمنية في كراتشي واعاد تأكيد فشل سياسة الحكومة الأمنية.([1])

ثالثاً: القضايا السياسية، والتي برزت في العلاقة السيئة بين رئيس الجمهورية ورئيسة الوزراء. وجسدها (تجاوز الحكومة لرئيس الجمهورية بتقديم مشروع المحاسبة امام البرلمان بعد اقراره من الحكومة دون عرضه على رئيس الجمهورية وتجاوز الفقرة أ من المادة ٤٦ من الدستور).([2]) وكان هذا تجاوزاً واضحاً لسلطة رئيس الجمهورية الذي استفاد من هذا العمل في كسب تأييد القوى السياسية الباكستانية لتحركه في آقالة الحكومة.

وجاءت مطالبة رئيس الجمهورية للبرلمان بسن تشريعات جديدة للمحاسبة والحد من الفساد في مؤسسات الدولة لتزيد من تدهور العلاقة مع الحكومة وخصوصاً بعد التشريعات التي قدمتها الحكومة الى البرلمان والتي استهدفت زيادة حدة المواجهة مع القضاء واقتراح موافقة ١٥% من اعضاء البرلمان على أقالة اي عضو من اعضاء المحكمة العليا لإجباره على التخلي عن منصبه وهي محاولة واضحة للحد من حرية القضاء واساءة لمقترحات رئيس الجمهورية في تطبيق نظام صارم للمحاسبة.([3]) وهو تأكيد لاتهامات المعارضة بأن الحكومة هي احد العناصر الفاعلة في مسألة الفساد.

ولم تكن علاقة الحكومة مع المعارضة على ما يرام ايضاً، وخصوصاً بعد اتهام نواز شريف للسيدة بوتو وزوجها آصف علي زرداري بالغش والفساد،([4]) وكان رد الحكومة اعتقال العديد من المقربين لنواز شريف وبتهم مختلفة وتجميد ممتلكاته المصرفية البالغة ١٣ مليون دولار لتغطية ضريبة الدخل، وشملت الاعتقالات عدداً من اعضاء البرلمان مما دفع برئيس الجمعية الوطنية يوسف رضا جيلاني الى اتهام الحكومة في ١٨

---

[1] -امجد الشلتوتي وعائشة ولي. مصدر سابق. ص٢٢.

[2] -مجلة قضايا دولية. اسلام آباد. العدد ٣٥٧. في ٤ نوفمبر ١٩٩٦.

[3] -امجد الشلتوتي وعائشة ولي. مصدر سابق. ص٢٣.

[4] -مختار شعيب. الانتخابات ومستقبل الاستقرار السياسي في باكستان.مجلة السياسة الدولية. العدد ١٢٨. ابريل ١٩٩٧. ص١٧٥.

نيسان(ابريل) ١٩٩٥، ((بخنق الديمقراطية)) لعدم تطبيق مناشدته باطلاق سراح اعضاء الجمعية الوطنية،([1]) وكان طبيعياً بعد كل هذه الممارسات ان تكون اقالة الحكومة موضع ترحيب المعارضة.

اجريت الانتخابات العامة في ٣ شباط(فبراير) ١٩٩٧، وحصل حزب الرابطة الاسلامية فيها على الاغلبية بـ١٣٤ مقعداً،([2]) وكان هذا اكبر تفويض شعبي يحصل عليه حزب سياسي في باكستان خلال هذه المرحلة.

بدأ شريف حكمه بتحرك للخروج من حالة عدم الاستقرار السياسي، حيث اقرت الجمعية الوطنية في ١٢ نيسان(ابريل) ١٩٩٧، التعديل الثالث عشر للدستور الذي الغى السلطات الممنوحة لرئيس الجمهورية بموجب التعديل الثامن، وقد عد هذا تطوراً نحو الانفكاك من الاحتكار المزدوج للسلطة التنفيذية، ومنح السلطة الفعلية للحكومة المنتخبة.([3])

واقرت لائحة المحاسبة لمنع الرشوة في ٢٩ أيار(مايو) ١٩٩٧، وبموجبها يمكن ان تجرى محاكمة مختصرة وسريعة في حالات الفساد الخ، واقر التعديل الرابع عشر للدستور وهو قانون منع الارتداد في ١ تموز(يوليو) ١٩٩٧، حيث منح سلطات واسعة لزعماء الاحزاب السياسية، وفي ١٣ آب(اغسطس)،اقر قانون مكافحة الارهاب وسمح بمحاكمة قصيرة من قبل محكمة خاصة والاعدام علناً للمدانين بالارهاب، الا ان هذا التحرك لم يحظ بمساندة الهيئة القضائية وخصوصاً رئيس قضاة باكستان سجاد علي شاه الذي اقترح زيادة عدد قضاة المحاكم بدلاً من هذه الخطوة.([4])

والحقيقة ان التعديلات الدستورية استهدفت توفير سلطات مطلقة لرئيس الوزراء في ادارة شؤون الحكومة وخصوصاً الغاء التعديل الثامن، اضافة الى منح رئيس الوزراء صلاحيات مطلقة على الحزب من خلال اقرار قانون منع الارتداد، ولهذا نجد ان سلطات رئيس الوزراء قد اعيدت وفق جوهر دستور ١٩٧٣، واصبح رئيس الوزراء هو الذي يعين رئيس اركان الجيش، بينما استهدف اقرار قانون مكافحة الارهاب وضع حد لحالة العنف

---

[1]- Subhash C.kashyap . Institutions of Governance.op.cit.p.115.

[2] -احمد رشيد . بعد الانتخابات الباكستانية ، نواز شريف يملك مفاتيح البرلمان فهل يملك مفاتيح الاصلاح . مجلة قضايا دولية . اسلام آباد . العدد ٣٧٢ . في ٢٤ فبراير ١٩٩٧ . ص٢١ .

[3] -بريعمه عبد ربه الطهيفي . مصدر سابق . ص٤٧ .

[4] -Subhash C.kashyap.Institution of Governance.op.cit.pp.118-119.

السياسي الذي تعيشه باكستان وخصوصاً اقليم السند حيث تتمركز حركة المهاجرين القومية.

الا ان مرحلة شريف الثانية اشرت تدهوراً واضحاً للاقتصاد الباكستاني وخصوصاً بعد التجارب النووية الباكستانية الستة يومي ٢٨ و ٣٠ أيار(مايو) ١٩٩٨، حيث فرضت عقوبات دولية على البلاد.([1])

وشهد مطلع أيار(مايو) ١٩٩٩، تصاعد حدة المواجهة بين القوات الباكستانية والهندية على طول خط السيطرة في جامووكشمير، بعد اتهام الهند لباكستان بدعم متسللين الى القطاع الهندي من كشمير، حيث بدأت الهند حملة عسكرية ضخمة في ٢٦ أيار(مايو) ١٩٩٩، ضد مواقع المتسللين في قطاع كارجيل وكانت المواجهات العسكرية في الاقليم هي الاعنف والاقوى بين البلدين منذ الحرب الثالثة عام ١٩٧١.([2])

وبتدخل وضغط امريكي وافق نواز شريف بعد زيارته الى واشنطن على اتفاق لسحب المتسللين من القطاع الهندي من كشمير، الا ان الطريقة التي قبل بها شريف سحب المقاتلين الكشميريين من قطاع كارجيل كانت موضع تحفظ من قبل قادة الجيش التي رأو فيها طريقة مهينة ، ويعبر عن ذلك احد الضباط بقوله:(ان خلافنا مع شريف لم يكن بسبب قراره سحب القوات من قطاع كارجيل، ولكن تحفظنا الوحيد كان بسبب الطريقة المهينة التي قبل بها شريف الانسحاب، حيث انه خسر على مائدة المفاوضات ما كان يمكن ان يكسبه عن طريق المدافع في جبال كشمير، وذلك في الوقت الذي حققت فيه الهند نصراً دبلوماسياً وسياسياً كبيراً من جراء هذه الازمة).([3]) وكان هذا القرار بداية لمرحلة من الخلافات مع المؤسسة العسكرية.

فقد تزايد الصراع بين السلطتين المدنية والعسكرية والذي بدأت بواكيره باقالة شريف لرئيس اركان الجيش الجنرال جهانجير كرامت وتعيين الجنرال برويز مشرف وهي خطوة غير مسبوقة خلال هذه المرحلة وكرر شريف العملية مع قائد البحرية في مطلع تشرين

---

[1] -ستار جبار. التفجيرات النووية وتأثيراتها على النظام السياسي الباكستاني. نشرة قضايا دولية.العدد ٣٠ مركز الدراسات الدولية. جامعة بغداد ٣٠. ١٩٩٩. ص٢٣-٢٤.

[2]-بشير عبد الفتاح. الصراع الهندي–الباكستاني حول اقليم كشمير.مجلة السياسة الدولية. العدد ١٣٧. يوليو ١٩٩٩. ص٢٣٩. ايضاً: أحمد دياب. الموقف الامريكي من ازمة كشمير (الابعاد والدلالات).مجلة السياسة الدولية. العدد ١٣٨. اكتوبر ١٩٩٩. ص٢٢١.

[3]-عبد الرحمن عبد العال. الانقلاب العسكري ومستقبل الديمقراطية في باكستان.مجلة السياسة الدولية. العدد ١٣٩. يناير ٢٠٠٠. ص١٧٨.

الاول(اكتوبر) ١٩٩٩، وسعى الى الفصل بين الجيش والمخابرات، وعاد محاولاً اقناع الجنرال مشرف بالاستقالة الا انه رفض ذلك بشدة، وفي مواجهة تحركات رئيس الوزراء، اجتمع قادة الجيش في ١٨ ايلول(سبتمبر) ١٩٩٩، لتحديد الحدود التي يتعين على رئيس الوزراء عدم تجاوزها وجاء قرار نواز شريف باقالة الجنرال برويز مشرف في ١٢ تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٩٩، لينهي تجربة الحكم المدني حيث اطاح انقلاب عسكري بقيادة مشرف، بحكومة نواز شريف واعلنت الاحكام العرفية في البلاد وعلق دستور ١٩٧٣، وحل البرلمان، وتولى الجنرال مشرف مهام الرئيس التنفيذي لجمهورية باكستان،([1]) وقدم نواز شريف للمحاكمة.([2])

لقد جاء الانقلاب العسكري لينهي تجربة ديمقراطية استندت الى انتخابات حرة، مكرراً الحديث عن ضرورة دور الجيش في الحياة السياسية لباكستان بالرغم من ان هذه المرحلة شهدت دوراً مؤثراً للجيش في الصراع بين السلطات الثلاثة الا ان الهيمنة المدنية لرئيس الوزراء على شؤون المؤسسة العسكرية لم تكن موضع قبول قادة الجيش، حيث تستند القيادة العسكرية الى تاريخ سياسي طويل في حكم البلاد بشكل مباشر او غير مباشر وهو ما يجعل من عودة الجيش حالة اعتيادية في ضوء مشاكل متعددة عانت منها البلاد منذ الاستقلال.

وبالرغم من تولي الجيش السلطة الا انه لم يطرأ اي تحسن على الاوضاع الاقتصادية، حيث يعاني الاقتصاد من مشكلات هيكلية، حيث هبطت قيمة الروبية الباكستانية، وكان ذلك بسبب السياسة المالية التي فرضها صندوق النقد الدولي على باكستان. بعد ان وصل الدين الخارجي الى ما يزيد عن ٣٥,٥ مليار دولار، وبلغت فوائد خدمته حوالي ٨,٢ مليار دولار سنوياً، الا ان باكستان قدمت فقط ١,١ مليار دولار، منها ٥٠٠ مليون دولار حسابات نقدية خارجية خاصة.([3]) وكل هذه المؤشرات تؤكد عمق الازمة الاقتصادية في باكستان.

---

[1] -عبد الرحمن عبد العال.مصدر سابق. ص١٧٩. ايضاً: حديث الجنرال برويز مشرف رئيس اركان الجيش الباكستاني في ١٧ تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٩٩، ونص اعلان حالة الطوارئ والمرسوم الدستوري المؤقت رقم ١ لسنة ١٩٩٩ . ترجمة سميرة ابراهيم عبد الرحمن. مركز الدراسات الدولية. جامعة بغداد. ١٩٩٩ . ص١-٢ .

[2] -The Economist . January 29 , 2000 .

[3]-ستار جبار. باكستان: الازمة الاقتصادية وتداعياتها. اوراق اسيوية. العدد ٨٧. مركز الدراسات الدولية. جامعة بغداد .ايلول ٢٠٠١ . ص١-٣ .

ومما يزيد من حدة الازمة وجود معدل مرتفع لمن هم تحت خط الفقر وصل الى اكثر من ٣٥% ومعدل تضخم بلغ ٧,٨% ومعدل أمية بلغ ٦٣%وفقاً لأحدث احصائيات في الوقت الذي لا تزال فيه ٢٢ عائلة اقطاعية وسياسية تسيطر على مقدرات باكستان الاقتصادية والسياسية.([1])

وبرزت اهمية العامل الاقتصادي في انه حدد الى درجة كبيرة مدى قبول ورفض النظام العسكري شعبياً بعد الحد من قيمة العامل السياسي بتجميد الاحزاب السياسية وحل البرلمان، ومن ثم كان اي نجاح في الساحة الاقتصادية سيزيد من اسهم مشرف ورجاله لدى بسطاء الباكستانيين الذين سبق وان رحبوا بوضع نهاية ((للعبة الفساد السياسي)) في البلاد باسقاط حكومة نواز شريف.([2])

ولتجاوز الاوضاع المتدهور في البلاد،اعلن الجنرال برويز مشرف برنامج النقاط السبع وذلك في خطابه الى الامة في ١٧ تشرين الاول(اكتوبر)١٩٩٩،وقد حدد البرنامج الاهداف التي تسعى الحكومة الى تحقيقها على النحو التالي:إعادة بناء الثقة والقيم الاخلاقية القومية،تقوية النظام الفدرالي،وازالة التناقضات وعدم الانسجام الداخلي واستعادة التماسك القومي،انعاش الاقتصاد واستعادة ثقة المستثمرين،التاكيد على القانون والنظام وتحقيق العدل السريع،اعادة بناء المؤسسات السياسية للدولة،تحويل السلطة الى القاعدة،ضمان سرعة المحاسبة عبر الدولة.([3])

الا ان هناك العديد من القوى التي وقفت في مواجهة النظام العسكري،وكان ابرزها الاحزاب والحركات الاسلامية، وفي مقدمتها الجماعة الاسلامية بقيادة قاضي حسين احمد الذي شن هجوماً حاداً على مشرف ودعاه الى (تسليم السلطة الى حكومة انتقالية تضم شخصيات مخلصة)،([4]) ولجأت الجماعة الى اثارة الاحتجاجات والمظاهرات ضد الحكم العسكري.

---

[1]-عبد الرحمن عبد العال. الانقلاب العسكري ومستقبل الديمقراطية في باكستان . مصدر سابق . ص١٧٩ .

[2]-ستار جبار. باكستان: الازمة الاقتصادية وتداعياتها . مصدر سابق . ص٦ .

[3]- محمد سعد ابو عامود.باكستان والعولمة.محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين(محررين).اسيا والعولمة.مركز الدراسات الاسيوية.كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.جامعة القاهرة.٢٠٠٣.ص٣٧٩.

[4] -نقلا عن:عبد الحليم غزالي. مستقبل النظام العسكري في باكستان. مجلة السياسة الدولية. العدد ١٤١. يوليو ٢٠٠٠. ص٢١٥.

ورداً على تحركات المعارضة، اعلن الجنرال مشرف ان (العسكريين لا يعتزمون البقاء في السلطة بعد الموعد الذي حددته المحكمة العليا الباكستانية في تشرين الاول(اكتوبر) ٢٠٠٢)، واضاف مؤكداً (سنعود الى ثكناتنا ونسلم السلطة للشعب).([1])

الا ان الجنرال مشرف لجأ الى اعفاء الرئيس الباكستاني محمد رفيق ترار من منصبه واعلن تنصيب نفسه رئيساً للبلاد في ٢٠ حزيران(يونيو) ٢٠٠١ ، وهو التحرك الذي اثار قوى المعارضة المختلفة في البلاد ضد هذا التحرك الذي اعتبره العديد منهم تحركاً دون سلطة قانونية.([2])

ولتعزيز سلطاته اجرى الجنرال مشرف استفتاءاً رئاسياً في ٣٠ نيسان(ابريل) ٢٠٠٢ ، فاز فيه بنسبة ٩٧% من اصوات الناخبين، في الوقت الذي قاطعت فيه الاحزاب السياسية الباكستانية هذا الاستفتاء، وادى مشرف اليمين الدستورية في ١٦ تشرين الثاني(نوفمبر) ٢٠٠٢ رئيساً لباكستان.([3])

وفي الانتخابات العامة التي جرت في ١-١١ تشرين الاول(اكتوبر) ٢٠٠٢، لم تحصل ايا" من الاحزاب السياسية على الاغلبية المطلقة في البرلمان، حيث تصدر حزب الرابطة الاسلامية (قائد اعظم) المؤيد للجنرال مشرف النتائج بحصوله على ٧٧ مقعداً من اصل ٢٧٢ مقعداً، وحصل حزب الشعب الباكستاني على ٦٣ مقعداً، وحصل ائتلاف الاحزاب الاسلامية على المرتبة الثالثة بـ٤٥ مقعداً، وحصل حزب الرابطة الاسلامية بزعامة نواز شريف من ١٤ مقعداً فقط، وحصل المستقلون على ٢٩ مقعدا.([4])

---

[1] -نقلا عن:ستار جبار. مستقبل النظام العسكري في باكستان بعد قرار المحكمة العليا الباكستانية. اوراق اسيوية. العدد ٥٣. مركز الدراسات الدولية. جامعة بغداد تشرين الاول(اكتوبر)،٢٠٠٠. ص١.

[2] -فقد عبر نواب زاده نصر الله زعيم تحالف اعادة الديمقراطية المعارض والذي يضم ١٨ حزباً سياسياً عن معارضته لتحرك مشرف مؤكداً انه اصبح رئيساً بلا سلطة قانونية ، فيما اكدت بناظير بوتو من منفاها في لندن ان ما حدث يمثل فصلاً جديداً من الظلام في تاريخ باكستان وشعبها. وفي نفس الوقت اكد حسن نواز شريف نجل رئيس الوزراء السابق نواز شريف ((انه يوم حزين في تاريخ باكستان وخطوة اخرى نحو الابتعاد عن الديمقراطية)). وللمزيد انظر: اكرم خميس. برويز مشرف ، جنرال يتحدى العولمة تحت العباءة الامريكية. مجلة الموقف العربي. القاهرة. العدد ١٠٤. ٣ تموز ٢٠٠١. ص٣٣.

[3] -مشرف يحرز اغلبية كاسحة في الاستفتاء الرئاسي. وكالات الانباء ٢٠٠٢/٥/١٠ . المصدر :
http://www.aljazeera.net/news/asia/5/5-1-5htm.
ايضاً : مشرف يؤدي اليمين الدستورية رئيساً لباكستان . وكالات الانباء . ٢٠٠٢/١١/١٦ . المصدر :
http://www.aljazeera.net/new/asia/2002/11/11-16-2-htm.

[4] –الاحزاب الباكستانية تلجأ للتحالف لتشكيل الحكومة . قناة الجزيرة والوكالات . ٢٠٠٢/١٠/١٣ .المصدر :
http://www.aljazeera.net/news/asia/2002/10/10-13-4htm.

والى جانب فوز حزب الرابطة(قائد اعظم) بأكبر عدد من المقاعد في المجلس، فقد فاز مرشح الحزب جودري أمير حسين برئاسة البرلمان الجديد، وفاز مرشح الرابطة ظفر الله خان جمالي بمنصب رئيس الوزراء بعد ان حصل على اصوات ١٧٣ نائباً من اصل ٣٢٩ نائباً شاركوا في التصويت من مجموع ٣٤٢ نائباً، في حين حصل منافسه مولانا فضل الرحمن من جبهة العمل المتحدة على ٨٩ صوتاً وحصل المنافس الآخر مخدوم شاه قريشي مرشح حزب الشعب الباكستاني على ٧٠ صوتاً. لم يكن مير ظفر الله جمالي يتصور مدى المواقف الصعبة والمحرجة التي كانت في انتظار حكومته بسبب سياسات الرئيس مشرف. فقد تشكلت وزارته على أساس الحرية التامة في الأمور اليومية العادية التي تواجه كل الحكومات في مختلف بقاع العالم، ولكنه لا يملك خيار تغيير السياسات الأساسية في البلاد، وخصوصا تلك السياسات التي وضعها الجنرال برويز مشرف بعد ١١ ايلول(سبتمبر)٢٠٠١. فقد تشكلت حكومة جمالي بعد عوائق جمة استمرت قرابة الخمسة أسابيع، حاول خلالها حزبه أن يقنع "جبهة العمل المتحد" و"حزب الشعب" برئاسة بناظير بوتو بالانضمام لصفه، ولكنه فشل نتيجة لتضارب المصالح أولا، واختلاف الأصول والنظريات ثانيا. وعندما سُدت كل الطرق المؤدية إلى رئاسة الحكومة، لجأ حزبه إلى شراء ذمم الساسة ونواب الأحزاب السياسية الصغيرة في البرلمان. فقد تمكن من إقناع ١٠ من أعضاء "حزب الشعب" بأن ينشقوا عن حزبهم ويعلنوا تأييدهم لحزبه. كما تمكن من كسب حزب التحالف الوطني(١٦مقعدا) وحزب "حركة المهاجرين القومية" (١٧ مقعدا) وحزب السياسي البارز حامد ناصر (٣ مقاعد)، و١٣ مقعدا للمستقلين، ليشكل بذلك الأغلبية في البرلمان التي تخوله في تشكيل الحكومة، علمًا بأن الدستور الباكستاني لا يسمح للمنتخب في البرلمان بالانشقاق من حزبه، ويعتبر أن إعلان انشقاق أي عضو من حزبه يعني إلغاء عضويته في البرلمان.

فالمنشقون من حزب الشعب فازوا بنصيب الأسد في حكومة جمالي. فقد أعطيت لهم حقائب الداخلية والدفاع والبترول وثلاث وزارات مهمة أخرى. علما بأن وزير الداخلية فيصل صالح حياة يواجه قضايا بالفساد والاختلاس في عهد حكومة بناظير بوتو رئيسة الوزراء السابقة.

وفي ٢٣ تشرين الثاني(نوفمبر) ٢٠٠٢،ادى جمالي ووزارته اليمين الدستورية ، ليكون اول رئيس وزراء لباكستان بعد انقلاب١٩٩٩،[1] وكان هذا تحولاً مهماً في باكستان نحو الحكم المدني وبداية مرحلة جديدة.

والحقيقة ان حكومة جمالي وقعت بين مطرقة الجنرال مشرف وسندان الأحزاب المتحالفة وشراسة المعارضة. فمن جهة كان عليها ألا تتخطى الخطوط الحمراء التي وضعها الجنرال مشرف، ومن جهة أخرى كان عليها إرضاء حلفائها الذين يسعون إلى نيل أكبر نصيب ممكن من الحكم، وعليها أيضا ألا تهمل شراسة المعارضة وقوتها التي من الممكن أن تسقطها في أي وقت. وسرعان ما استقال السيد جمالي من رئاسة الوزراء في ٦حزيران(يونيو)٢٠٠٤،وكلف شوكت عزيز بتولي رئاسة الحكومة في ٢٨اب(اغسطس) ٢٠٠٤. وهو رئيس الوزراء الأسبق ووزير المالية لباكستان.وكان قد عينه الرئيس مشرف لمنصب رئيس الوزراء.وتعرض شوكت عزيز لمحاولة اغتياله في ٢٩ يوليو ٢٠٠٤ في مدينة فتح جنك نجا منها.

١-مرشح الرابطة الاسلامية يفوز برئاسة البرلمان الباكستاني . وكالات الانباء ٢٠٠٢/١١/١٩ .
المصدر : http://www.aljazeera.net/news/asia/2002/11/11-19-8htm.
ايضاً : بحضور الرئيس برويز مشرف ، رئيس الوزراء الباكستاني المنتخب يؤدي اليمين الدستورية . وكالات الانباء . ٢٠٠٢/١١/٢٣ .
المصدر : http://www.aljazeera.net/news/asia/2002/11/11-23-1htm.

المبحث الثاني

خصائص النظام السياسي في باكستان

من اهم الخصائص البارزة في التجربة الباكستانية، هو انها تبنت اكثر من دستور وفي مراحل مختلفة، وعلى العكس تماماً من التجربة الهندية، فدستور ١٩٥٦، حدد سلطات رئيس الجمهورية بشكل محدود جداً، ولكنه لم يتضمن الشروط والتفصيلات الدقيقة التي جاءت في الدستور الهندي. الا ان الرئيس اسكندر ميرزا وجد في الاحكام العرفية وسيلة للحد من اهمية وتأثير الزعماء السياسيين الذين لا يرغب بهم وحصر السلطات التنفيذية في يديه.([1])

والحقيقة انه لم يكن هناك حتى العام ١٩٥٨، استقرار وثبات في السلطة التنفيذية، فالرئيس اسكندر ميرزا لم يكن مستعداً لقبول الدور الرمزي الذي حدده الدستور له، فقد تحرك باقالة العديد من رؤساء الوزارات،([2]) دون مساندة شعبية لسلطته، وتولى ادارة مؤسسات النظام كبار موظفي الخدمة المدنية، وفي حماية النظام كان الاعتماد على القوات المسلحة،([3]) حيث مثل هذان العنصران اهم مرتكزات الحكم في المرحلة الاولى من التجربة الباكستانية.

وشهدت تجربة النظام الرئاسي، الذي اقامه دستور ١٩٦٢ ، محاولات لاصلاح الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الا ان الزعيم اصبح مركز النظام واهم القوى الفاعلة فيه نيابة عن الشعب، وحصر حق تعديل الدستور في يد رئيس الجمهورية وحسب قناعته به وهذا ما عبر عنه الجنرال ايوب خان بقوله:

((ان الزعيم يجب ان يكون المركز النهائي للقوة السياسية بالنيابة عن بلده، كما يجب ان يكون قادراً على التحكم في الاحداث وتحديد مسارها كلما اقتضت الضرورة والقوانين لا يمكن ان تكون لها صفة النفاذ الا اذا وضعها ووافق عليها، وكذلك فان

---

[1]- L.F.Rushbrook Williams.op.cit.p.183.

[2] -فالمواد ٩٣ و٩٦ من دستور ١٩٥٦ ، والتي تخص التصويت بالثقة على رئيس الوزراء والحكومة، والمادة ١٩٣، قد حالت دون استقرار الحكومة تحديداً والبرلمان عموماً بين عامي ١٩٤٧-١٩٥٨، انظر:

Karl. J. Newman. The Constitutional Problems of Pakistan. In Manzooruddin Ahmed (ed). op. cit. p.59.

[3]- J.C. Hurewitz. Middle East Politics: The Military Dimension. Praeger publishers. New york.1970. p. 185.

الدستور لا يمكن اجراء اي تعديل عليه، الا اذا اقتنع الرئيس بدواعي هذا التعديل ومبرراته...)).[١] ولذلك اصبح النظام يتسم بالدكتاتورية الفردية مما ساهم في سقوط ايوب خان في ٢٥ آذار(مارس) ١٩٦٩، والغاء دستور ١٩٦٢.

الا ان دستور ١٩٧٣، الذي صدر في حقبة ذو الفقار علي بوتو حل العديد من المشاكل المهمة والتي ظلت محور خلاف في الدستورين السابقين، ولكنه كان اكثر شبهاً بدستور ١٩٦٢،منه شبهاً بدستور ١٩٥٦، حيث مارس بوتو سلطات واسعة جداً، لم تكبح من قبل اية سلطة في داخل الحكومة من زملائه او الجمعية الوطنية او القيادة السياسية في حزب الشعب الباكستاني.([٢])

وفي التجربة الباكستانية نجد ان اهم ما يميز دستور ١٩٧٣، انه الدستور الاكثر تعديلاً في باكستان. فقد عدل الجنرال ضياء الحق ٦٧ مادة من مجموع مواده البالغة ٢٨٠ مادة، كان الاهم فيها سحب السلطات الواسعة التي كانت تخص رئيس الوزراء، واعادة توجيه تلك السلطات الى منصب رئيس الجمهورية بموجب التعديل الثامن للمادة ٥٨/٢/ب، مما جعل رئيس الجمهورية متفوقاً في ظل عبارات الطوارئ الموجودة في الدستور، وقد طبق ذلك في ايار(مايو) ١٩٨٨،([٣]) باقالة حكومة محمد خان جونيجو وتولى الجنرال بنفسه السلطة التنفيذية وتجاهل دور القوى السياسية في باكستان.

وفي حقبة (١٩٩٧-١٩٩٩) شهد دستور ١٩٧٣، عدداً من التعديلات الدستورية التي قامت بها حكومة نواز شريف، جاء في مقدمتها الغاء التعديل الثامن، وكان العامل الحاسم في اقرار التعديلات المتعددة هي الاغلبية التي يتمتع بها حزب الرابطة الاسلامية في اعقاب فوزه في انتخابات شباط(فبراير) ١٩٩٧.

لقد تميزت التجربة الهندية مثلا، باهمية القيادة السياسية والالتزام الراسخ بالقيم والمؤسسات الديمقراطية في المراحل الاولى من عمر الدولة، اما في باكستان وخصوصاً بعد وفاة محمد علي جناح في ايلول(سبتمبر) ١٩٤٨ واغتيال لياقت علي خان في ١٦ تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٥١، نجد ان السلطات في الدولة الجديدة قد تم ممارستها من

١-نقلا عن :سعد هجرس.الطريق المسدود للنموذج الباكستاني.مجلة المنار.باريس.العدد٤٦ .اكتوبر.١٩٨٨.ص٩٧.

٢-ستارجبار.تطور النظام السياسي في باكستان.مصدرسابق.ص٢١٤-٢١٥.

3- Leo E.Rose.op.cit.p.124.

خارج البرلمان،([1]) فقد كان الاثنان القائدان الاكثر اهمية وتأثيراً في باكستان، وقد ترك غيابهما فراغ في القيادة العليا، وكان القادة الجدد غير قادرين على ملئه والتفاعل مع آليات الديمقراطية البرلمانية، فغياب جناح في السنوات الاولى اعاق بشدة نمو الديمقراطية الدستورية، وترك باكستان تعاني من فقدان سلطة التوجيه والقيادة الحازمة وقاد تدريجياً الى فوضى سياسية وركود اقتصادي، مما ادى الى ترك العديد من المشاكل بدون حل.([2])

فالذين شغلوا منصب رئاسة الوزراء بعد لياقت علي خان، لم يكونوا بمستوى المسؤولية ولم يدركوا حقيقة المشاكل التي تواجه البلاد، ولم يمتلكوا الجرأة على حل تلك المشاكل، وجرب كل واحد منهم اسلوباً جديداً للحكم وكانت تلك الاساليب غير قابلة للتطبيق مما ادى الى اضعاف سلطة الحكومة المركزية تدريجياً، وفقدان القدرة على تسيير امور الدولة نتيجة الضغط المتزايد من قبل السياسيين المحترفين في الجمعية الوطنية والقوة المتزايدة لحكومتا الاقليمين اللتان كانتا تمسكان بزمام الحكومة المركزية.([3])

وكل ما تقدم ادى الى ظهور حكومات الاسبوع الواحد وبأغلبية ضئيلة في الجمعية الوطنية، وكان عمر الحكومة يتحدد في ضوء الميول الحزبية لأعضائها وليس في ضوء حاجات البلاد، وفي غضون خمس سنوات كان هناك خمس حكومات وخمسة رؤساء وزارات،([4]) في حين كان هناك رئيس وزراء واحد واربعة حكومات وحزب سياسي مهمين واحد هو حزب المؤتمر الهندي في الهند في مرحلة (١٩٤٧-١٩٦٤).

ان التجربة السياسية الباكستانية اشرت قوة البيروقراطية وضعف المؤسسات السياسية في مرحلة ما بعد الاستقلال، حيث كانت القوى السياسية ضعيفة وغير منظمة وكانت الرابطة الاسلامية وهي الحزب الحاكم تقدم نفسها وكأنها مساوية للدولة ذاتها الا ان الرابطة افتقدت الى البرنامج السياسي والقاعدة الجماهيرية بعد غياب جناح ولياقت علي خان، بالمقابل كانت الاحزاب السياسية الأخرى مجرد احزاب شخصيات تفتقد الى القاعدة الحقيقية للحزب السياسي، والبرنامج السياسي، بينما كانت القوى الاجتماعية المنخرطة في البيروقراطية والجيش قوية، فالبيروقراطية سيطرت بشكل فاعل على المسرح السياسي في باكستان وخلال السنوات التي اعقبت الاستقلال، غطت واجهة الحكومة

1- K.M.de Silva.op.cit.pp.59-60.

2- Rafiushan kureishi.op.cit.p.30.Also.L.F.Rushbrook williams .op.cit.p.129.

3- محمد ايوب خان . مصدر سابق . ص٨٨ .

4- Rafiushan kureishi.op.cit.p.32.

البرلمانية حقيقة السيطرة البيروقراطية، كما اخفت حقيقة ان السياسيين في الحكومة كانوا عملياً من مرشحي البيروقراطية ويطيعون اوامرها، ومع تزايد المطالب الجماهيرية بالانتخابات العامة وتحدي السلطة البيروقراطية أجلت الانتخابات ووضع نهاية للتجربة البرلمانية وتولت البيروقراطية الحكم مباشرة من خلال الجيش.([١])

ولذلك نجد ان فقدان القيادة والاحزاب السياسية الفاعلة، وغياب الاتصال الجماهيري من خلال المشاركة السياسية وهيمنة النظام الاقطاعي والامية الواسعة والممارسات السياسية الخاطئة من قبل السياسيين ادت الى فشل التجربة البرلمانية في باكستان خلال المرحلة التي اعقبت الاستقلال وقيام الدولة.

ومن اهم خصائص التجربة الباكستانية، انها قدمت نموذج الجيش كمؤسسة قيادية مقارنة بالمؤسسات الدستورية والسياسية الأخرى، حيث قام الجيش بالاستيلاء على السلطة في اعوام ١٩٥٨ و١٩٧٧ و١٩٩٩، ويعود ذلك الى عدة عوامل مهمة في مقدمتها التجانس القومي داخل المؤسسة العسكرية حيث يحتل البنجابيين فيها حوالي ٨٠%، وابتعاد الاحزاب السياسية عن العمل فيها وهو ما يجعلها البديل الأكثر احتمالاً للمؤسسات السياسية التي تميزت بعدم الاستقرار وفقدان التجانس والانسجام فيها.([٢]) ويوضح هذه الحقيقة خالد بن سيد في وصفه للمرحلة الاولى من عمر باكستان (١٩٤٧-١٩٥٨) حيث يوضح انه كان لباكستان رئيس اركان واحد وسبعة رؤساء وزارات مقارنة بالهند التي كان لها رئيس وزراء واحد وسبعة رؤساء اركان.([٣]) وهو ما يؤكد غياب الاستقرار عن المؤسسات السياسية مقارنة باستقرار وانسجام المؤسسة العسكرية الباكستانية.

فالمؤسسة العسكرية تطرح نفسها كضمانة وصمام أمان للأمن القومي ازاء ما تتعرض له باكستان من تهديدات داخلية وخارجية.([٤]) فقد ساهمت العوامل الخارجية في

---

[1] -حمزة أ علوي. الجيش والبيروقراطية في سياسة باكستان. انور عبد الملك(محررا). الجيش والحركة الوطنية. ترجمة حسن قبيسي. دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. ١٩٧١. ص١٥٦-١٥٨. ايضاً:

j.c.Hurewitz.op.cit.p.180. Also. G.S.Bhargava.op.cit.p.68.

[2] -ستار جبار . تطور النظام السياسي في باكستان . مصدر سابق . ص٢٢٤ .

[3]- Sreedhar and Nilesh Bhagat. Pakistan ; A withering State ? Wordsmiths. Delhi. 1999. p.151.

[4] -ستار جبار . تطور النظام السياسي في باكستان . مصدر سابق . ص٢٢٤ .

التركيز على الجيش الذي اصبح مؤسسة ذات ملاكات متطورة وتسليح متقدم، مما جعلها اقوى المؤسسات في باكستان، وانعكس ذلك على دورها السياسي ونفوذها، بحيث اصبحت متفوقة في الكثير من جوانبها على المؤسسات السياسية الأخرى كالبيروقراطية والاحزاب السياسية، ولا سيما مع استمرار العديد من المشاكل التي اعقبت التقسيم بدون حل وابرزها مشكلة كشمير.

وعند تقييم تجربة الحكم العسكري في باكستان وما تركته من آثار ومقارنتها بالهند نجد ان هناك فرقاً شاسعاً وهو ما يشير اليه ذو الفقار علي بوتو بقوله:

(لو عانت الهند من الاحكام العرفية والدكتاتورية العسكرية على طريقة باكستان، لكانت اليوم قد انقسمت الى ثلاث او اربع وحدات منفصلة، ان الهند اكثر تنوعاً وتعدداً من باكستان، ولكن ما يحفظ الهند انما هو صخب وضجيج ديمقراطيتها).(١) وكان من اهم آثار تجربة الحكم العسكري في باكستان هو تدمير اغلب المؤسسات الديمقراطية وفقدان اهمية المؤسسات السياسية التي تشكلت في مرحلة ما بعد الاستقلال، واقامة هياكل ومؤسسات جديدة مثل الديمقراطية الاساسية والشكل الرئاسي للحكم والتي كرست حول ايوب خان وخلفائه واتخاذها واجهة للمشاركة الشعبية.(٢)

ومن الخصائص المهمة في التجربة الباكستانية هو انها طبقت النظام الفدرالي بموجب الدساتير الثلاثة التي صدرت في حقب مختلفة، الا انها اظهرت هيمنة واضحة للسلطة المركزية وتجاهلاً لمبادئ النظام الفدرالي في شطري البلاد وشهدت مرحلة (١٩٤٧–١٩٥٨) اقالة عدة وزارات في شطري البلاد من قبل الحاكم العام ثم رئيس الجمهورية في المرحلة اللاحقة، وجاءت نتائج انتخابات العام ١٩٧٠، وهي اول انتخابات عامة مباشرة تجري في باكستان لتؤكد فشل الفدرالية، فلم تكن نتيجة الانتخابات وفوز مجيب الرحمن ورابطة عوامي موضع قبول الزعماء البنجابيين الذين اقترحوا ((مساومة)) جوهرها الغاء لنتائج الانتخابات، ولكنها كانت عاملاً مهماً في تقوية مطالب البنغاليين في مواجهة الجيش الباكستاني وتدخل الهند عسكرياً وقيام دولة بنغلاديش في العام

1- Zulfikar Ali Bhutto. If Iam Assassinated.op.cit.p.147.

2- BhaBani Sengupta.Adeeply Divided Nation . In pran Chopra(ed) . Contemporary Pakistan : New Aims and Images . Vikas Publishing House PVT LTD . New Delhi . 1983. p.104. Also.Zulfikar Ali Bhutto . The Great Tragedy . Classic . Lahore.1995.p6.

١٩٧١.[1] حيث كان قيامها تأكيد لفشل التجربة الفدرالية في باكستان وفشل الخيار العسكري في حل المشاكل السياسية التي تواجه البلاد.

اوجد دستور ١٩٧٣، هيكل فيدرالي وبرلماني، الا ان بوتو لم يطبق الدستور نصاً او روحاً، حيث انه وفر حكماً ذاتياً للأقاليم، الا ان بوتو تجاهل حكومات الاقاليم كثيراً ولا سيما في اقليمي الحدود الشمالية الغربية وبلوشستان وكانت(اغلب التعديلات التي قدمت لتلبية حاجة النظام لسلطات اضافية اكثر فأكثر ضد المواطنين والمعارضين في السلطة والسلطة القضائية العليا)،[2] بل ان الامر وصل الى مرحلة دخلت فيه الحكومة المركزية في صراع مسلح مع اقليم بلوشستان لأيجاد حل لبعض المشاكل السياسية والاستعانة بقوات اجنبية (ايرانية) لقمع حركة التمرد في عامي ١٩٧٣-١٩٧٤.[3]

لقد اكدت الدساتير الباكستانية على الاسلام كدين للدولة، فباكستان دولة اوجدت على اساس الاسلام، وجاء تأكيد ذلك في دستور ١٩٥٦، ضمن المبادئ الموجهة لسياسة الدولة وفي المادة ٣٢ فقرة ٢ وتحديد ان رئيس الجمهورية يجب ان يكون مسلماً، والمادة ١٩٧ التي الزمت رئيس الجمهورية تشكيل هيئة للبحوث والدرسات الاسلامية لتعليم الفرد المسلم قواعد الاسلام الصحيحة، والمادة ١٩٨ التي اقرت تنسيق القوانين القائمة في باكستان مع تعاليم الاسلام في غضون خمس الى ست سنوات.[4]

واكد دستور ١٩٧٣، في الجزء التاسع منه على الشروط الاسلامية في المواد ٢٢٧ و ٢٢٨ و٢٢٩ و٢٣٠ و٢٣١ التي أكدت على ملائمة القوانين الموجودة مع تعاليم القرآن الكريم والسنة النبوية، وتشكيل مجلس الايديولوجية الاسلامية ووظائفه واخيراً قواعد واجراءات المجلس التي يجب ان تحظى بموافقة رئيس الجمهورية.[5]

وجاءت محاولات تطبيق الشريعة الاسلامية لتؤكد اهمية الاسلام في حياة باكستان، حيث شهدت حقبة نواز شريف الثانية (١٩٩٧-١٩٩٩) تقديم وثيقة اعتماد الشريعة الاسلامية كونها ((القانون الاعلى)) في البلاد، واعلن شريف عن تقديم الوثيقة الى

---

[1]- K.M.de Silva.op.cit.p.62.
[2]- Manzooruddin Ahmed.op.cit.p.20.
[3] -عبد الملك احمد ياسين . لماذا باكستان ؟ والى اين ؟ مجلة المنار . العدد ٤٦ . مصدر سابق . ص٨٧ .
[4]- Javid Iqbal . Ideology of Pakistan. Ferozsons Ltd. Karachi.1971.pp.47-48. Also. L. F. Rushbrook Williams.op.cit.p.140.Also.Zulfikar Ali Bhutto. The Great Tragedy. op. cit. pp.5-6.
[5]- Asif Saeed khan .op.cit.pp.117-120.

البرلمان" لقد غيرت التفجيرات النووية لون الصخور وستغير لائحة الشريعة لون المجتمع". وتحدثت الوثيقة عن ((دولة الرفاه الاسلامية)) واطلقت وعوداً حول احترام حقوق الاقليات، وطمأنة النساء الى انه لا يعتزم نقل تجربة طالبان في افغانستان، الا ان الحقيقة هي ان نواز شريف قدم الى البرلمان نصاً يعطيه كرئيس للوزراء صلاحيات واسعة لتعديل الدستور وتفسير النصوص كما يشاء وهو ما اثار معارضة مختلف القوى والاحزاب السياسية في البلاد.([1])

ومن اهم خصائص التجربة البرلمانية في باكستان في المرحلة الثالثة (١٩٨٨-١٩٩٩) هو الدور البارز الذي لعبه القضاء، فقرار المحكمة العليا في العام ١٩٨٨، بعدم دستورية اجراء انتخابات على اساس غير حزبي، ومنح الاحزاب السياسية فرصة المشاركة في الانتخابات العامة. وبرز دور السلطة القضائية واضحاً في الخلاف بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، حيث حكمت بعدم دستورية قرار اقالة الحكومة وحل الجمعية الوطنية واقرت بعودة الحكومة والجمعية الى ممارسة اعمالها في العام ١٩٩٣.

وتتميز التجربة الباكستانية بوجود محكمة الشريعة الفيدرالية التي شكلت في العام ١٩٨٠، حيث تملك سلطة مراجعة جميع القوانين والتأكد من انها تتماشى مع الشريعة الاسلامية ولا تتعارض معها، وعدم سن اي قانون دون موافقة المحكمة وهو ما يجعل المحكمة في مرتبة اعلى من السلطة التشريعية.

الا ان اهم العقبات التي واجهت الدور الفاعل للسلطة القضائية في هذه المرحلة تجسدت في امرين اولهما اقرار الحكومة بعض القوانين التي تعد تدخلاً في عمل القضاء واستقلاله، فأقرار حكومة نواز شريف الثانية لقانون مكافحة الارهاب لعام ١٩٩٧، والذي منح رئيس الوزراء سلطة تشكيل محاكم خاصة وتوسيع دائرة الاشتباه والقبض على اي شخص دون ابداء اي اسباب كما يجيز الاعتماد على الاعتراف الذي ادلى به المتهم في قسم الشرطة كدليل على المحكمة الأخذ به،([2]) كان انتهاكاً واضحا لسلطة القضاء ودوره في البلاد. وثانيهما ان هذه المرحلة شهدت حالة من العنف الموجه ضد القضاة في باكستان وابرزها اغتيال احد كبار القضاة واثنين من معاونيه في محكمة كراتشي العام

---

[1]- Zahid Hussain. Pakistan in a Holy Mess. India Today, New Delhi. September 14, 1998, PP.15-16.

[2] -بريعمه عبد ربه الطهيفي . مصدر سابق . ص٤٧-٤٨ .

١٩٩١، اثناء النظر في قضية زوج رئيسة الوزراء بناظير بوتو آصف زرداري الذي اتهم بالفساد.([1]) وتعرضت المحكمة العليا في باكستان العام ١٩٩٧، الى هجوم من اتباع ومؤيدي حزب الرابطة الاسلامية (نواز) عندما كانت تستمع الى دعوى ضد رئيس الوزراء نواز شريف بتهمة اهانة المحكمة، مما اضطر القضاة الى طلب حماية الجيش الذي رفض التدخل ، تاركاً القضاة يتعرضون الى ضغط وارهاب العامة،([2]) وكل هذه الاعمال وغيرها حاولت المساس باستقلال ونزاهة القضاء ومحاولة الحد من دور السلطة القضائية في المراقبة والحد من الممارسات السلطوية للحكومات الباكستانية المتعاقبة.

الا ان هذه العقبات وغيرها، لم تؤثر على القضاء ومواقفه الواضحة من الحكم العسكري ورفض القضاة تأدية قسم الولاء للنظام العسكري وهو ما ظهر خلال مرحلة حكم الجنرال ضياء الحق (١٩٧٧-١٩٨٨)، وخلال مرحلة الحكم العسكري للجنرال برويز مشرف رفض قضاة محكمة ((مكافحة الارهاب)) ادأ قسم الولاء لقادة الانقلاب مما ادى الى استبدال رئيس القضاة فيها سيد عز الزمان صديقي والقضاة الخمسة الآخرون،([3]) وموقف القضاة هذا يجسد رفضاً واضحاً لممارسات الحكم العسكري ومحاولة اضفاء الشرعية على الاحكام والقرارات التي يصدرها قادة الانقلابات العسكرية في باكستان.

ومن خصائص التجربة الباكستانية، كان تأرجح الخيار الفكري بين الرأسمالية والاشتراكية في مجال التنمية، حيث تبنت الدولة سياسة سد الحاجات العملية والترحيب باستثمار رأس المال الأجنبي واستيراد التقنية الاجنبية وخصوصاً من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا، وغياب التمييز بين القطاعين العام والخاص في التنمية الوطنية.([4])

وترافقت النسبة العالية من التصنيع مع اهمال الزراعة ونقص المنتجات الزراعية مما قلص العوائد المالية الممكنة من الغذاء وادى النقص فيه وجمود الزراعة الى جمود في نسبة النمو الكلية.([5])

---

[1] -المصدر نفسه. ص٤٨ .

[2]- Sreedhar and Nilesh Bhagat .op.cit.p.13.

[3]- The Economist , January 29 , 2000.

[4]- L.F.Rushbrook.op.cit.pp.156-157.

[5]- I.N.Mukherjee . State of Economy of Pakistan. In . Kalim Bahadur and Uma Singh . (ed).op.cit.p.18.

ولمعالجة الاوضاع الاقتصادية، شهدت مرحلة بوتو (١٩٧٢-١٩٧٧) برنامجاً واسعاً اسماه ((الاصلاحات الثورية)) في مختلف مجالات الحياة في ملكية الارض والاقتصاد والمجتمع والسياسة،([1]) فقد تبنى بوتو ((الاشتراكية الاسلامية)) في الداخل من خلال تأميم بعض الصناعات والبنوك لتحقيق مجتمع العدالة الا ان الاشتراكية التي تم تبنيها كهدف لحزب الشعب الباكستاني لم يبذل الجهد الكافي لتحديد مبادئها الاساسية وطريقها ومنهجها وحتى في تبني اجراءات التأميم كان بوتو مدفوعاً باعتبارات سياسية مجردة وليست بتوجهات نابعة من التزام ايديولوجي.([2]) والطريقة التي قدم بها بوتو الاصلاحات في المجتمع لم تكن منطقية او معقولة، ففي البداية وتحت غطاء الاحكام العرفية صدرت اصلاحات مهمة وفق قواعد الاحكام العرفية، ولاحقاً توافرت الحماية الدستورية بعد اقرار دستور ١٩٧٣، ولكن تقديم الاصلاحات كان اما بتشريع عاجل او بمرسوم رئاسي، وفي التطبيق استعملت تكتيكات سلطوية في مجتمع ديمقراطي، قادت الى آحادية سياسية بقيادة حزب الشعب الباكستاني وتوتر اجتماعي وعدم استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي، واتجهت الاصلاحات لتخلق حالة من عدم الانسجام الاجتماعي وصراعاً طبقياً ظهر واضحاً في الاضطراب العام ضد نظام بوتو بعد الانتخابات العامة في آذار ١٩٧٧.([3])

والحقيقة الواضحة هي ان بوتو اول من طرح المبادئ الاشتراكية لحل مشاكل باكستان المختلفة الا ان كل اجراءات بوتو التي اتخذها دارت في اطار اصلاح وترقيع النظام القائم في حين ان المطلوب كان ادخال تغييرات جذرية وهيكلية في بنية الاقتصاد الباكستاني.([4])

فالضعف الاساسي في اصلاحات بوتو ظهر في حقيقة انها كانت بدافع سياسي ولم تكن تستند الى اي قناعة ايديولوجية ثابتة، وربما لهذا السبب نجد ان اغلب الاصلاحات كانت نظرية وطبقت بشكل آني دون اية صياغة لاهداف سياسية بعيدة المدى.

كما ان التجربة الباكستانية تطرح مسألة دور النخبة الحاكمة في التحول الديمقراطي، حيث (يشير صموئيل هنتنجتون الى ان النخبة الحاكمة بقيادة الجنرال ضياء

---

[1]- Sreedhar and Nilesh Bhagat.op.cit.p.37.

[2]- Manzooruddin Ahmed.op.cit.p.18.

[3]- Manzoor uddin Ahmed ,Op.Cit.,PP.18-20.

[4] -ستار جبار. تطور النظام السياسي في باكستان. مصدر سابق. ص٢١٤-٢١٥.

الحق هي التي اخذت بزمام المبادرة في التحول الديمقراطي ، بمعنى ان التحول الديمقراطي قد جاء من اعلى، بيد ان ذلك لا ينفي دور المعارضة الباكستانية بقيادة حزب الشعب الباكستاني)،([1])الا ان ضياء الحق عاد في أيار(مايو) ١٩٨٨، واقال الحكومة المنتخبة وحل الجمعية الوطنية وفرض الاحكام العرفية مرة اخرى.

والحقيقة ان هذا التحول كان شكلياً اكثر منه حقيقياً، وجاء بعد تزايد دور المعارضة السياسية للنظام العسكري، وبعد ان تمكن النظام العسكري من احتواء الضغط الداخلي عاد الى اقالة الحكومة المنتخبة وتولي زمام السلطة بنفسه، وبالنتيجة لم يتم التحول الديمقراطي الا بعد مقتل الرئيس ضياء الحق في حادث الطائرة في ١٧ آب(اغسطس) ١٩٨٨، واجراء الانتخابات العامة في تشرين الثاني(نوفمبر) ١٩٨٨.

ومن الخصائص المهمة التي ميزت التجربة البرلمانية في باكستان خلال المرحلة الثالثة (١٩٨٨-١٩٩٩) هو بروز حالة عدم الاستقرار السياسي، فالحكومات المتعاقبة لم تكمل المدة الدستورية ومن ثم لم تكمل الجمعيات الوطنية المدة الدستورية ، ويعود ذلك الى عدة عوامل ابرزها:

١. طبيعة النخبة السياسية الباكستانية والصراع التقليدي بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء.
٢. طبيعة الدستور الباكستاني لعام ١٩٧٣، وتحديداً التعديل الثامن الذي ادخله الجنرال ضياء الحق في الدستور والذي وفر سلطات اضافية لرئيس الجمهورية في اقالة الحكومة وحل الجمعية الوطنية وهو ما جرى في اعوام ١٩٩٠ و١٩٩٣ و١٩٩٦، وبالرغم من نجاح حكومة نواز شريف الثانية في الغاءه الا ان دور المؤسسة العسكرية كسلطة حاكمة لم يتم القضاء عليه واستمرار امكانية عودة الجيش الى السلطة دون ان يكون هناك عوائق تحول دون ذلك.([2])
٣. الفساد السياسي الذي استشرى بدرجة كبيرة في الطبقة السياسية الباكستانية بدءاً من بناظير بوتو وزوجها وانتهاءاً بنواز شريف وعائلته والمقربين اليه، فقد اشارت صحيفة الاويزرفر البريطانية في تحقيق لها ان شريف وعائلته قد قاموا بتحويل وايداع حوالي ٧٠ مليون دولار خارج البلاد، وكان من نتيجة ذلك فقدان الطبقة السياسية الباكستانية

[1] -بريعمه عبد ربه الطهيفي. مصدر سابق. ص٤٩.
[2]- Sreedhar and Nilesh Bhagat.op.cit.pp.19-75.

لمصداقيتها لدى الشعب.[1] وفقدان اهمية الحكومة، وتأكيد ان الديمقراطية البرلمانية فشلت في العمل كنظام ملائم لباكستان، وان استمرار الحكومات الضعيفة ادى الى فقدان الاستقرار السياسي.

٤. الاوضاع الاقتصادية، وتمثلت في عجز الحكومات المتعاقبة عن معالجة الازمة الاقتصادية، حيث تزايدت حدة الازمة بعد مرحلة التفجيرات النووية في أيار(مايو) ١٩٩٨، اذ وصلت نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي الى ٣,١% في العام ١٩٩٨/١٩٩٩، واوضحت ((The Economic Survey)) ان الاداء الضعيف للاقتصاد يعود الى هيمنة عدم الاستقرار السياسي الذي اقترن اقتصادياً بالعقوبات الاقتصادية وغياب الاستجابة المناسبة والضعف السياسي في المراحل السابقة.[2]

ولم تنجح حكومة شريف الثانية في معالجة الازمة الاقتصادية ، كما وعدت في برنامجها الانتخابي لعام ١٩٩٧، بل ان الاوضاع شهدت مزيداً من التدهور الاقتصادي، وانخفضت الاستثمارات الاجنبية المتدفقة الى باكستان في عهده الى ٣٧٦ مليون دولار بعد ان كانت ٦٠٠ مليون دولار سنوياً، في الوقت الذي لا تزال فيه نحو ٣٠٠ عائلة اقطاعية وسياسية تسيطر على مقدرات باكستان الاقتصادية والسياسية.[3]

ومن الخصائص المهمة في التجربة الباكستانية على المستوى الحزبي، نجد ان مرحلة ما بعد الاستقلال اشرت (وجوداً اسمياً للرابطة الاسلامية فقط وعدم قدرتها على حشد التأييد الوطني والتأثير في الشعب)،[4] فالرابطة الاسلامية التي قادها جناح ايام

---

[1] -لقد نفى نواز شريف امتلاكه شقة في العاصمة البريطانية ونفى تهربه من دفع الضرائب، بالمقابل نجد ان السيدة بناظير بوتو اتهمت هي وزوجها بالفساد، ففي نيسان(ابريل) ١٩٩٩، حكم عليها بالسجن خمس سنوات وغرامة ١٦ مليون دولار والسجن لزوجها، حيث اتهمتها حكومة شريف بالتسبب في خسائر قدرها ١.٤ مليار دولار تكبدتها خزائن الدولة. واكدت مصادر اخرى ان رئيس الوزراء نواز شريف واعوانه قد نقلوا مبالغ ضخمة من العملات الاجنبية الى خارج البلاد قبل اعلان حالة الطوارئ في ٢٩ أيار(مايو) ١٩٩٨ وتجميد كل الايداعات والحسابات المصرفية انظر: عبد الرحمن عبد العال. الانقلاب العسكري ومستقبل الديمقراطية في باكستان. مصدر سابق. ص١٧٩. ايضاً: مروان الخطيب. مصدر سابق. ص٣٣ . ايضاً: Sreedhar and Nilesh Bhagat.op.cit.p.20. ايضاً: مجلة نصف الدنيا. القاهرة. العدد ٥٠٠. في ١٢ ايلول ١٩٩٩.

[2]- Bidanda M.Chengappa . Pakistan’s Economy: Trends and Issues . Asian Startegic Review 1998-1999. Institute for Defence Studies and Analyses . New Delhi . 1999.p.231.

[3] عبد الرحمن عبد العال . الانقلاب العسكري ومستقبل الديمقراطية في باكستان .مصدر سابق. ص١٧٩ .

[4]- Zulfikar Ali Bhutto .political Situation in Pakistan . Classic . Lahore.1995.p.36.

الحكم البريطاني لم تزدهر في البيئة الجديدة حيث فقدت الكثير من مساندتها الشعبية في الدولة الجديدة، وهذا ما عرقل تطور المؤسسات الديمقراطية في باكستان.(١)

الا ان مرحلة بوتو (١٩٧٢-١٩٧٧) شهدت قوة وتأثير حزب الشعب الباكستاني في قطاعات الشعب المختلفة،(٢) فقد اقام بوتو لنفسه وحزبه قاعدة من المساندة الشعبية الواسعة اكثر من اي سياسي باكستاني سابق، وقد انعكست المساندة الواسعة له في اول انتخابات عامة في باكستان العام ١٩٧٠.(٣)

اما الانتخابات العامة المباشرة في التجربة الباكستانية فقد كانت اقل عدداً من الهند بكثيرعلى سبيل المثال، فانتخابات العام ١٩٧٠، كانت هي الاولى في تاريخ باكستان وتميزت بالحرية والنزاهة، الا انها انتهت الى كارثة وطنية ادت الى انفصال باكستان الشرقية في العام ١٩٧١، وتعد انتخابات ١٩٧٧، هي الاهم فهي اول انتخابات عامة تجريها (حكومة منتخبة شعبياً)،(٤) ولكنها ايضاً انتهت بعودة الحكم العسكري من خلال انقلاب ٥ تموز(يوليو) ١٩٧٧.

وهناك تشابهاً واضحاً بين نتائج الانتخابات العامة في الهند وباكستان، ففي الهند وبعد مدة قصيرة من اعلان بوتو عن اجراء الانتخابات اعلنت السيدة غاندي التوجه نحو الانتخابات، وكانت النتيجة واحدة في كلا البلدين، ففي باكستان كانت نتيجة الانتخابات وما اعقبها من احداث احد اسباب سقوط نظام بوتو، وفي الهند ادت الانتخابات العامة الى هزيمة السيدة غاندي وتقوية المعارضة اكثر من اي وقت آخر.(٥)

واتخذ تطور الاحداث في باكستان مساراً آخر خلال الاشهر الستة بين اعلان بوتو عن اجراء الانتخابات وسقوطه، فقد كانت هذه المرحلة حافلة بالاحداث الحرجة في تاريخ باكستان السياسي، ففي شهري كانون الثاني(يناير) وشباط(فبراير) ١٩٧٧، واجه بوتو تحدياً منظماً وغير متوقع من ائتلاف متحد لقوى واحزاب المعارضة ممثلاً بالتحالف

1- K.M.de Silva.op.cit.p.59.

2 سعد هجرس . مصدر سابق . ص١٠٧ .

3- William L.Richter.op.cit.p.100.

4- Sharif Al Mujahid . The 1977 Pakistan Elections : An Analysis . In Manzooruddin Ahmed (ed) . op.cit.p.65.

5- SK Datta . Pakistan: Unstable History , Precarious Future. In Rajeev Sharma (ed) . The Pakistan Trap . UBS Publisher's Distributors Ltd. New Delhi. 2001.p.103.

ايضاً: نفس الفكرة انظر: أ س.د. موناي. التجربة الديمقراطية في جنوب آسيا، الاتجاهات والاشكال. ترجمة ستار جبار . متابعات دولية. العدد ٦٨. مركز الدراسات الدولية. جامعة بغداد. ٢٠٠١. ص٨.

الـوطني الباكسـتاني، وخـلال الاسـابيع الثلاثـة التـي تلـت اعـلان نـتائج الانتخابـات العامـة تنـامى الاحتجـاج السياسـي فـي اتجاهاتـه بصـورة اكبـر مـن الحركـة التـي اسـتهدفت اسـقاط ايوب خان عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩،([1]) وادت الاحداث التي رافقت المحادثات بين الحكومـة والمعارضة الى فتح الطريق واسعاً امام الجيش الذي استدعاه بوتو لفرض النظام والقانون بعد اعلان الاحكام العرفية، وادى ذلك الى عودة البلاد من جديد الـى الحكم العسكري بعد انقلاب ٥ تموز(يوليو) ١٩٧٧.

وفـي المرحلـة الثالثـة (١٩٨٨-١٩٩٩) شـهدت باكستان اربعـة انتخابـات عامـة ، تنافس فيها حزب الشعب الباكستاني بزعامة بناظير بوتو وحزب الرابطـة الاسلامية بزعامـة نواز شريف، الا ان تكرار اقالة الحكومات المنتخبة اوجد اثاراً سلبية على عمليـة المشـاركة السياسية في البلاد، حيث يلاحظ الانخفـاض التـدريجي فـي نسبة الاقبـال الجمـاهيري علـى التصويت في الانتخابات، حيث بلغت هذه النسبة ٦٩% في انتخابات العام ١٩٨٨ من مجموع من لهم حق التصويت والبالغ عددهم ٥٦,٥ مليون نسمة، وفـي انتخابـات ١٩٩٠ و١٩٩٣ بلغت النسبة ٤٠% تقريباً، وانخفضت هذه النسبة في آخر انتخابات عامـة العام ١٩٩٧، الى حوالي ٢٦% فقط.([2]) وكان هذا مؤشراً مهماً لانصراف الشعب عن المشاركة في الانتخابات المتكررة التـي اعادت نفس الوجوه السياسية التـي اصبح الفسـاد مـن اهـم مميزاتها، وغياب المعالجة الحقيقية للمشاكل التي يعاني منها المجتمع الباكستاني.

وفـي النتيجـة نجد ان تـاريخ باكستان الدستوري والسياسـي خـلال اكثـر مـن نصـف قرن هو صراع مستمر بين البرلمانيـة مقابل الرئاسية وبين الفدراليـة مقابـل المركزيـة وبين الديمقراطيـة مقابـل الحكـم العسكري وبـين محـور الجـيش - البيروقراطيـة مقابـل المجتمـع المدني وبين السياسات الفردية مقابل المؤسسـات الديمقراطيـة وفـي الجزء الاكبـر مـن هـذا التاريخ كانت باكستان في قبضة الحكم العسكري بشكل مباشراً وغير مباشر.

وختامـاً، عنـد المقارنـة بـين التجـربتين الهنديـة والباكسـتانية، نجـد ان النخبـة السياسية التـي قـادت النضـال مـن اجل الاستقلال فـي الهنـد تولـت السلطة بعد الحصـول عليه. ووضعت رؤيتها السياسية لنظام دستوري ليبرالي، وترسخت هذه الرؤية مع استمرار القيـادة، اضافـة الـى دور حـزب المـؤتمر وتقاليـده واعتمـاد مبدأ الانتخـاب قبـل الاسـتقلال

---

[1]- William L.Richter.op.cit.p.92.

[2] بريعمه عبد ربه الطهيفي. مصدر سابق. ص٤٦.

لتولي المناصب فيه استمر بعد الاستقلال، فمن خلال التنافس الحزبي والتخطيط السياسي، حاولت هذه النخبة نشر المعرفة السياسية وتعميق الرغبة في المشاركة في الحياة العامة.([1])

وقد تمكنت التجربة الهندية من نشر ايديولوجية النخبة، وتطوير رأي الشعب في ممارسة الحكومة ومسؤوليتها عن نوعية هذا الحكم وايمان الافراد بمدى تأثير مشاركتهم في الانتخابات على المسار السياسي العام، والمثال الابرز في هذا الصدد هزيمة رئيسة الوزراء انديرا غاندي في العام ١٩٧٧، حيث اصبحت الثقافة الديمقراطية سمة مميزة للمعتقدات والممارسات عند فئة مهمة من الشعب الهندي الناشط والواعي.([2])

أما في باكستان فقد كانت الاوضاع مختلفة، حيث لم تجر انتخابات عامة مباشرة حتى العام ١٩٧٠، ولم يكن حزب الرابطة الاسلامية بمستوى حزب المؤتمر الذي تمتع بتأييد شعبي وبما مكنّه من حشد التأييد لبرامج التنمية. وجاء التغيير المستمر في منصب رئيس الوزراء في باكستان منذ العام ١٩٥٣، عندما تأسس مجلس التخطيط القومي، حيث تولى الحكم في باكستان خمسة رؤساء للوزارة واستندت الوزارات الى توازن قلق كان موضع تهديد بأي تحرك تقوم به أية كتلة من السياسيين، وبالرغم من ان منهاج القطاع العام في الخطة الباكستانية قد قدر بنفس الطريقة التي قدر بها في الهند تقريباً، أي بوساطة الاستناد الى معطيات وتحليل مقترحات الاستثمار المقدمة من حكومات الاقاليم ومن الوزارات والدوائر المركزية، الا ان فقدان التأييد السياسي المنظم من جهة وفقدان الزعامة السياسية المستندة الى تنظيم سياسي قوي وفاعل، أدى الى غياب الفهم الواضح لمنهج التنمية في باكستان مقارنة بالهند مثلاً".([3])

وعند المقارنة بين البلدين من ناحية الاوضاع العامة، نجد ان نحو ٦٠% من الايدي العاملة في الهند ونحو ٧٠% من الايدي العاملة في باكستان مستخدمة في الزراعة، ولم يكن انتاج البلدين يسد الحاجة من الطعام، في الوقت ذاته زاد عدد سكان الهند بمعدل ٦ ملايين نسمة سنوياً بينما زاد عددهم في باكستان بما يزيد عن مليون

---

[1] ريتشارد سيسّون.الثقافة والديمقراطية في الهند.في لاري دايموند(معدا)مصادر الديمقراطية،ثقافة المجموع ام دور النخبة.ترجمة سمية فلو عبود.دار الساقي.بيروت.١٩٩٤، ص ٥٥.

[2] -المصدر نفسه، ص ٦٥.

[3] -ادوارد .س. ماسون، التخطيط الاقتصادي في المناطق المتخلفة النمو ، ترجمة عبد الغني الدلي، منشورات مكتبة المعارف ، بيروت، ١٩٦١، ص ١٤١-١٤٨.

نسمة سنوياً، وشكل استيراد المواد الغذائية عبئاً كبيراً على الموارد المحدودة من النقد الاجنبي، وكانت الحالة في باكستان خطيرة بسبب تدهور اوضاع الري والزراعة في وادي نهر السند.

وفي مجال التنمية، نجد ان اهتمام الهند بتخطيط التنمية بدأ منذ العام ١٩٥٠، وفي باكستان منذ العام ١٩٥٣، واحتلت لجنة التخطيط الهندية منذ البداية مكانة مهمة في الهيكل الحكومي وكان اعداد منهاج التنمية من اهم الامور لدى رئيس الوزراء جواهر لال نهرو، أما تأسيس مجلس التخطيط الوطني في باكستان فقد بدأ كوكالة مؤقتة بقرار وزاري صدر في العام ١٩٥٣. وشرعت في ممارسة اعمالها في العام ١٩٥٤. ولم تصبح وكالة حكومية دائمة حتى العام ١٩٥٧ برئاسة رئيس الوزراء الباكستاني الا انها لم تحتل مكانة راسخة في الهيكل الحكومي بالرغم من انتقال رئاسة المجلس الى وزير الشؤون الاقتصادية في العام ١٩٥٨.([1])

والواقع ان انعكاس هذا كان واضحاً عند المقارنة بين مشروع السنوات الخمس في كل من الهند وباكستان، فقد قلل المشروع بصورة خطيرة من معدل الزيادة في نفقات الحكومة غير الانمائية مما ادى بالرغم من الزيادة في الضرائب الى ان يكون المخصص للانماء من الواردات ضئيلاً او معدوماً. فمشروع السنوات الخمس الثاني الهندي (١٩٥٦-١٩٦١) ابرز عدم التوافق هذا بشكل اوضح من المشروع الباكستاني لنفس الحقبة. وكان واضحاً ان المساعدات الاجنبية شكلت نسبة اكبر من الموارد المخصصة للتنمية في باكستان منها في الهند.

ومن المؤشرات المهمة في التجربة الباكستانية في حقبة (١٩٤٧-١٩٥٨) هي عدم تبني أي زعيم سياسي لمبدأ التنمية الاقتصادية، كما لم يعمل أي حزب سياسي على الترويج للتنمية او اعتبارها هدفاً رئيسياً من اهدافه، وهكذا نجد اهمية العنصر السياسي في التخطيط الاقتصادي المركزي تتضح تمام الوضوح من ملاحظة الفرق بين طبيعة مناهج التنمية في الهند وباكستان. وفي الدور الذي لعبه البرلمان الهندي وجمعيات ومجالس الولايات في اقرار خطط التنمية الاقتصادية.([2])

[1] -ادوارد س. ماسون، مصدر سابق، ص ١٤٥. ايضاً سانيش شاندرا، مصدر سابق، ص ٢٨٥.
[2] - ادوارد س. ماسون، مصدر سابق. ص ١٤٥-١٥٧.

لقد سعى نهرو الى نشر ثقافة الديمقراطية التي ميزت توجه النخبة السياسية الهندية من خلال احياء (Panchayti Raj) وهي عبارة عن مجموعة من المؤسسات الريفية المنتخبة وتضم اعضاء من القرية وحتى مستوى الولاية، وينتخب اعضائها دون الاعتماد على الاحزاب السياسية والهدف منها ايجاد مساهمة اكبر للمواطن في خطط التنمية، والواقع ان احياء هذه المؤسسة استند الى وجود مؤسسات قديمة حملت الاسم نفسه، وكان الهدف منها حل النزاع بين الطوائف والقرى وتتمتع بالاستقلال في عملها.(١)

أما في باكستان، فقد لعب زعماء مثل غلام محمد واسكندر ميرزا وايوب خان ويحيى خان دوراً مهماً في تجاهل السلطة التشريعية ممثلة بالجمعية الوطنية، وفرضوا الاحكام العرفية وقمع الحقوق والحريات الاساسية، وبقيت السلطة التشريعية مجرد سلطة دون دور حقيقي وكانت غائبة عن عملية صنع القرار السياسي في باكستان.

وعلى مدى اكثر من ثلاثين عاماً من تاريخ باكستان كان هناك سبعة جميعات تشريعية مختلفة، ومن هذه الحقبة نجد ان احدى وعشرين عاماً منذ الاستقلال كان هناك بعض الجمعيات التي وجدت شكلياً.(٢) وكما يظهر من الجدول رقم (١) للجمعيات التشريعية في البلدين.

اضافة الى ما تقدم نجد ان التجربة الباكستانية افتقدت الى المحاسبة، ففي مجتمع تميز بتقاليد طويلة من الاوتوقراطية وعدم تحدي سلطة رئيس الوزراء لم يكن هناك آلية مؤسساتية للمحاسبة، حيث ان البرلمان نفسه يعمل بأرادة رئيس الوزراء وحتى خلال مراحل الديمقراطية البرلمانية، بقيت سلطة رئيس الوزراء دون محاسبة فاعلة واستمر دور البرلمان ضئيلاً في الحياة السياسية.

بالمقابل نجد ان التجربة البرلمانية الهندية مثلا" تميزت بأنها اكثر محاسبة لرئيس الوزراء في البرلمان وبالرغم من بروز رؤساء وزارات اقوياء مثل نهرو وانديرا غاندي الا ان ذلك لم يعن غياب المحاسبة.(٣)

---

[1] -ريتشارد سيسّون، مصدر سابق، ص ٥٥.

[2]- Hamid H. Kizilbash. Legislative Participation in Pakistan's Foreign Relations. In Masuma Hasan (ed). Pakistan in a Changing World. Pakistan Institute of International Affairs. Karachi.1978,PP. 73-74.

[3]- Rehman Sobhan. Governanve and Development in South Asia. In V. A. Pai Panandiker (ed). Problems of Governance in South Asia Op. Cit., PP. 338-339.

وتبقى الحقيقة هي ان الهند وبالرغم من الاختلافات والتوترات والمشاكل المختلفة قد ثبتت تدريجياً مؤسساتها الديمقراطية والادارية، الا ان باكستان دخلت في دوامة من الاضطرابات والتغييرات السياسية المستمرة ولم تستقر مؤسساتها السياسية الا لفترات محدودة وبقيت القوات المسلحة المركز النهائي للسلطة في البلاد.

جدول رقم (١) مقارنة بين دورات البرلمان في الهند وباكستان

الهند		باكستان	
الدورة	مدتها	الدورة	مدتها
مجلس الشعب الاول	١٣ ايار ١٩٥٢-٤ نيسان ١٩٥٧	الجمعية الوطنية الاولى	٢٣ آذار١٩٥٦-٧ تشرين الاول١٩٥٨
مجلس الشعب الثاني	١٠أيار ١٩٥٧-١٣ آذار ١٩٦٢	الجمعية الوطنية الثانية	٨ حزيران١٩٦٢- شباط ١٩٦٥
مجلس الشعب الثالث	١٦ نيسان١٩٦٢- ٣ آذار ١٩٦٧	الجمعية الوطنية الثالثة	٢١ آذار ١٩٦٥- ٢٦ آذار ١٩٦٩
مجلس الشعب الرابع	١٦ آذار١٩٦٧- ٢٧ كانون الاول١٩٧٠	الجمعية الوطنية الرابعة	٢٠كانون الاقل١٩٧٢- ١٤آب١٩٧٣
مجلس الشعب الخامس	١٩آذار ١٩٧١-١٨ كانون الثاني ١٩٧٧	الجمعية الوطنية الخامسة	١٥آب١٩٧٣-١٠ كانون الثاني١٩٧٧
مجلس الشعب السادس	٢٥آذار١٩٧٧-٢٢آب ١٩٧٩	الجمعية الوطنية السادسة	٢٣آذار ١٩٨٥- ٢٩أيار ١٩٨٨

مجلس الشعب السابع	٢١كانون الثاني ١٩٨٠–٣١كانون الاول١٩٨٤	الجمعية الوطنية السابعة	٢كانون الاول ١٩٨٨–٦ آب ١٩٩٠
مجلس الشعب الثامن	١٥كانون الثاني١٩٨٥– ٢٧تشرين الثاني ١٩٨٩	الجمعية الوطنية الثامنة	٦ تشرين الثاني١٩٩٠–١٨ نيسان ١٩٩٣
مجلس الشعب التاسع	١٨كانون الاول١٩٨٩– ١٣آذار ١٩٩١	الجمعية الوطنية التاسعة	١٩ تشرين الاول١٩٩٣–٥ تشرين الثاني ١٩٩٦
مجلس الشعب العاشر	٩ تموز ١٩٩١–١٠ أيار ١٩٩٦	الجمعية الوطنية العاشرة	١٧شباط ١٩٩٧– ١٢ تشرين الاول ٢٠٠٢
مجلس الشعب الحادي عشر	٢٢ أيار١٩٩٦–٤كانون الاول ١٩٩٧	الجمعية الوطنية الحادية عشرة	٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢–كانون الاول٢٠٠٧
مجلس الشعب الثاني عشر	٢٣ آذار ١٩٩٨–٢٦ نيسان١٩٩٩	الجمعية الوطنية الثانية عشرة	٢٤اذار ٢٠٠٨ – لحد الان
مجلس الشعب الثالث عشر	٢٠تشرين الاول ١٩٩٩– ١٠ايار٢٠٠٤		

المصدر :

India 2001,Op.Cit.,P.55.Also. Hamid H. Kizilbash. Legislative Participation in Pakistan's Foreign Relations. In Masuma Hasan (ed), Op. Cit., P. 74.

الفصل الثالث
الاحزاب السياسية في باكستان

تميز تطور الاحزاب السياسية في باكستان بعد الاستقلال العام ١٩٤٧، بعدم الاستقرار، لكن اهم ما يميز التجربة الحزبية الباكستانية، ان الاحزاب السياسية اصبحت احدى الادوات المهمة لشرعية النظام السياسي، حيث استطاع زعماء هذه الاحزاب اجبار الحكام على قبول دور الاحزاب السياسية والتي تحولت في المرحلة اللاحقة الى اداة مهمة في اقصاء النظم السياسية السلطوية.([1])

فباكستان على عكس الهند، كانت تتحرك على جبهتين هما تشكيل هوية وطنية على اساس الاسلام وتثبيت المؤسسات الديمقراطية في البلاد، يضاف الى ذلك ان حزب الرابطة الاسلامية في باكستان وهو اقدم الاحزاب فقد قوته وتأثيره بعد وفاة القائد الاعظم محمد علي جناح العام ١٩٤٨، وفشل خلفاءه السياسيين في النهوض لمواجهة المشاكل المختلفة للدولة الجديدة.([2]) وهو اختلاف واضح عن حزب المؤتمر في الهند الذي ازدهر بشكل واضح بعد الاستقلال وقيادته للمؤسسات السياسية في الهند .وفي هذا الفصل سوف نتناول الموضوع في مبحثين:

المبحث الاول: طبيعة الاحزاب السياسية في باكستان.

المبحث الثاني: الاحزاب السياسية والانتخابات في باكستان.

[1]- Lok Raj Baral.Op.Cit., P. 155.
[2]- Ibid., P. 159.

المبحث الاول

طبيعة الاحزاب السياسية في باكستان

تميزت الساحة السياسية الباكستانية بعدد من الاحزاب السياسية والتيارات القومية المختلفة في ايديولوجياتها واهدافها واستراتيجياتها، فقد عبّر قسم منها عن طبيعة التيارات التي رافقت نشوء الدولة في حين عبّر قسم آخر منها عن طبيعة الاختلاف في التكوين القومي وما رافقه من اختلاف في التكوين الثقافي والاجتماعي في باكستان .

لقد رافق نشوء دولة باكستان صراع سياسي مستمر بين اتجاهين رئيسيين مثل الاول فيهما تيار المثقفين الباكستانيين الذين تأثروا بالفكر الليبرالي الغربي بقيادة محمد علي جناح الذي أسس دولة باكستان واعتقد ممثلوا هذا التيار بأمكانية اقامة دولة اسلامية حديثة على اساس الاسلام والديمقراطية، بينما مثّل التيار الثاني علماء الدين التقليديين وفي مقدمتهم ابو الاعلى المودودي[*] وكان اتجاههم سلفياً.([1])

وعند الحديث عن طبيعة الاحزاب السياسية في باكستان، نجد ان الكاتب Lok Raj Baral قدم تحديداً تضمن ثلاث مجموعات من الاحزاب هي: ([2])

١. الاحزاب الرئيسة وتضم عدة مجموعات من الاحزاب ابرزها:

أ- الاحزاب الوطنية، وهي حزب الرابطة الاسلامية وحزب الشعب الباكستاني.

ب- الاحزاب الاثنية، وهي حركة المهاجرين القومية وحزب عوامي الوطني وحزب واتان الجمهوري.

٢. الاحزاب الدينية وتضم عدة احزاب مهمة ابرزها:

أ- الجماعة الاسلامية.

(*)-ولد المودودي عام ١٩٠٣ في اونجزيب ، عمل في الصحافة محرراً في صحيفة تاج في عام ١٩٢٠، وانتقل الى دلهي ليصبح محرراً في صحيفة مسلم من عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٢٣، ثم في صحيفة الجمعيات منذ عام ١٩٢٥ وحتى عام ١٩٢٨، حيث انضم في هذه المرحلة الى حركة الخلافة، وفي عام ١٩٣٣ تولى تحرير مجلة ترجمان القرآن، استعفى من امارة الجماعة في ١ تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٧٢، توفي في ٢٢ أيلول(سبتمبر) ١٩٧٩.وللمزيد من التفاصيل انظر: محمد عمارة، الصحوة الاسلامية والتحدي الحضاري، دار المستقبل العربي، مصر، ١٩٨٥، ص ١٤٢. ايضاً:

Asaf Hussain .Islamic Movement in Eygpt, Pokistan and Iran, Mansell Publishing Limits,1980,P. 47.

[1] -هاني الحديثي، النظام السياسي في باكستان، في مجموعة باحثين، النظم السياسية في العالم الثالث، مصدر سابق، ص ٢٥٦-٢٥٧.

[2]- **Lok Raj Baral ,Op.cit., P. 163.**

ب- جماعة العلماء الباكستانية.

ت- جماعة العلماء الاسلامية.

٣. المجموعات الدينية الصغيرة الاخرى.

أما الكاتبة Keith Callard فتقسم الاحزاب السياسية الباكستانية على: (١)

١. حزب الرابطة الاسلامية.
٢. رابطة عوامي.
٣. حزب كريشنا سمارك (العمال والفلاحين).
٤. الاحزاب غير الاسلامية وهي:

أ- الحزب الجمهوري.

ب- حزب عوامي الوطني.

٥. الاحزاب الاسلامية.

ويقدم هاني الحديثي تحديداً اوضح لطبيعة الاحزاب السياسية في باكستان ويقسمها على: (٢)

١. حزب الرابطة الاسلامية.
٢. حزب الشعب الباكستاني.
٣. الاحزاب الدينية.
٤. التيارات القومية.

والى جانب كل التقسيمات اعلاه نجد ان هناك تقسيماً آخر يتجاوز الاحزاب الرئيسة، ويقسمها الى احزاب الاتجاه اليميني ومنها الجماعة الاسلامية وجماعة علماء باكستان وحزب باكستان الديمقراطي وحزب طريق الاستقلال وجماعة علماء الاسلام، واحزاب الاتجاه اليساري وهي حزب عوامي الوطني والذي انقسم الى جناحين، الاول هو الجناح المؤيد لموسكو بقيادة خان بهادور ولي خان، والثاني الجناح المؤيد لبكين بقيادة مولانا باشاني.(٣)

1- Keith Callard and Richard S. Wheeler,Op.cit., PP. 475-494.

2 -هاني الحديثي، مصدر سابق ، ص ٢٥٧-٢٦٠.

3 -George Thomas Kurian,Op.cit., PP. 1366-1367.

وفي ضوء ما تقدم يمكن تحديد طبيعة الاحزاب السياسية في باكستان على مستويين هما:

١. الاحزاب السياسية على المستوى الوطني. ويمكن تحديدها في ضوء ممارستها للحكم وتأثيرها في التجربة السياسية الباكستانية منذ قيام الدولة في العام ١٩٤٧، وابرزها:
   أ. حزب الرابطة الاسلامية.
   ب. حزب الشعب الباكستاني.
   ج. رابطة عوامي.
   د. الجماعة الاسلامية.

٢. الاحزاب السياسية على المستوى الاقليمي والمحلي، ويمكن تحديدها في ضوء طبيعة تشكيلها والعضوية فيها ومنطقة نفوذها وقاعدة تأثيرها، واثرها في التجربة السياسية الباكستانية.وفي اطار هذه الاعتبارات سوف نركز على ابرز هذه الاحزاب والحركات وهي:
   أ. الحزب الجمهوري.
   ب. حزب عوامي الوطني.
   ج. حركة المهاجرين القومية.

١- الاحزاب السياسية على المستوى الوطني:

أ- حزب الرابطة الاسلامية (PML)

يعدّ الحزب واحداً من اقدم الاحزاب السياسية في شبه القارة الهندية، حيث تأسس في العام ١٩٠٦ من قبل نخبة من المسلمين ومثّل الحزب اغلبية المسلمين في الهند قبل حدوث التقسيم، الا ان نفوذ الحزب بدأ بالتراجع بعد التقسيم،([1]) فقد انقسم الحزب الى قسمين حيث اصبح احدهما في الهند والآخر في باكستان حسب قرار مؤتمر الحزب الذي صدر في ١٥ كانون الاول(ديسمبر) ١٩٤٧، واصبح لياقت علي خان سكرتيراً عاماً للحزب في باكستان.([2])

---

[1] -عبد الحميد البطريق ، مصدر سابق، ص ٨٣.

[2] -ستانلي ولبرت، مصدر سابق ، ص ٤٤١-٤٤٢.

كان مؤتمر الحزب في كانون الاول(ديسمبر) ١٩٤٧، هو آخر اجتماع للرابطة الاسلامية لعموم الهند، برئاسة محمد علي جناح، واصبحت الرابطة الاسلامية الباكستانية ورثيتها، الا انها حافظت على الهيكل التنظيمي لها، وهي المؤتمر والمجلس واللجنة العاملة، اضافة الى فروع الرابطة في الاقاليم والمناطق والمدن، واهم تطور في هذه المرحلة كان فتح العضوية في الرابطة لمن تجاوز عمره ١٨ عاماً ودفع اشتراك حدد بأنتين (أي ٠,٣ دولار).

فمؤتمر الرابطة يتألف من جميع اعضاء مجالس الرابطة المركزية والاقليمة وهو السلطة النهائية في الحزب، حيث جرت عدة محاولات لعقد مؤتمر الرابطة في تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٥٤، الا ان الازمة السياسية التي رافقت حل الجمعية التأسيسية في تلك السنة اجلت هذا الاجتماع، ولهذا لم تعقد أي جلسة لمؤتمر الرابطة حتى وقوع انقلاب ١٩٥٨.([1])

ويأتي مجلس الرابطة في الترتيب الثاني وهو الفرع المسيطر والذي يقوم بوضع السياسة العامة للرابطة ، ويتألف من ٤٠٠ عضو، منهم ١٨٠ عضواً منتخباً من قبل كل المجالس الاقليمية ، وكتلة الرابطة البرلمانية في الجمعية الوطنية وبعض الاعضاء المعينين، ويجتمع المجلس مرتين على الاقل في العام، وهو أقل انتظاماً، ويدعو رئيس الرابطة لانعقاد المجلس او بطلب من قبل ٧٥ عضواً، وينتخب المجلس مسؤولي الرابطة ويمكنه تعديل دستورها، وله صلاحية تعليق او حل أي فرع للرابطة، وله ان يفوض وظائفه الى اللجنة العاملة او لرئيس الحزب.

أما اللجنة العاملة للحزب فتضم ما لا يقل عن ٢٢عضواً، اضافة الى رئيس ونائب رئيس الحزب والسكرتير العام وأمين الصندوق وسكرتارية مشتركة (بين الحزب والحكومة) وللجنة سلطة السيطرة والتوجيه وتنظيم كل نشاطات الرابطة وفروعها المختلفة.

واخيراً تتألف كتلة الرابطة البرلمانية من ١٢ عضواً منتخباً ومهمتها اختيار المرشحين للسلطة التشريعية المركزية والاشراف على الكتل البرلمانية الاقليمية في اختيار المرشحين الاقليميين.([2])

---

[1]- Keith Callard and Richard S. Wheeler,Op.cit.,P. 476.
[2] -Ibid . PP. 476-477.

هيمنت الرابطة على السلطة في المركز والاقاليم بعد الاستقلال حتى العام ١٩٥٤،([1]) حيث هزمت الرابطة في انتخابات جمعية باكستان الشرقية،ولم تحصل الا على عشرة مقاعد فقط من أصل ٢٣٧ مقعداً لجمعية الاقليم.([2])

وحتى بعد ان اعيد احياء الاحزاب السياسية في العام ١٩٦٢،الا ان الرابطة الاسلامية تعرضت الى انشقاق كبير، فعدم قدرة عبد القيوم خان وممتاز دولتواني في الوصول الى رئاسة مجلس الرابطة، دفعهما الى الخروج من الحزب وتشكيل حزب جديد هو الرابطة الاسلامية (قائد اعظم)، ولجأ الى التحالف مع عبد الصبور خان احد ابرز المؤيدين للرئيس ايوب خان في باكستان الشرقية.

وقد تركزت قاعدة حزب الرابطة الاسلامية (قائد اعظم) في المناطق الجنوبية الشرقية من اقليم الحدود الشمالية وتحديداً في اوساط السكان من غير الباشتون، وبالرغم من ان عبد القيوم خان قد وصف نفسه بأنه سياسي معتدل، الا ان الحقيقة هي انه اتخذ مواقف متشددة في القضايا الاقتصادية والسياسية اكثر من تشدد الجماعة الاسلامية اضافة الى ما تمتع به من دعم من قبل الجنرال ايوب خان ونظامه.([3])

ومنذ عام ١٩٦٢، اصبح هناك حزب الرابطة (المجلس) بقيادة الدلتواني وانصاره والرابطة الاسلامية (المؤتمر) بقيادة فضل القدر جودري.([4]) وبانتخاب الخواجة ناظم الدين لرئاسة الرابطة الاسلامية (المجلس) العام ١٩٦٤، بدأ تحرك زعماء المعارضة بتشكيل جبهة موحدة في انتخابات رئاسة الجمهورية في العام ١٩٦٥. وتحقق هدف الخواجة بتشكيل حزب المعارضة المتحد في ٢١ تموز(يوليو) ١٩٦٤، واختيرت السيدة فاطمة جناح، لخوض انتخابات الرئاسة امام الرئيس ايوب خان،([5]) وبالرغم من فوز الرئيس ايوب خان، الا ان تحرك حزب الرابطة في هذه المرحلة كان ابرز تحرك للمعارضة الحزبية بعد اعادة الاحزاب السياسية الى العمل في العام ١٩٦٢.

[1]- Ibid., P. 480.

[2] –عبد الحميد البطريق، مصدر سابق، ص ٨٤.

[3]- Dilip Mukerjee,Op.Cit.,P. 81.

[4]- Ibid.,PP. 82-83.

[5] –اسماعيل صبري مقلد، الازمة السياسية في باكستان، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٤، ابريل ١٩٧١، ص ٣٠-٣١.

الا ان فشل هذه التجربة، لم يمنع حزب الرابطة (المجلس) من تكرار تجربة التحالف مع الاحزاب السياسية حيث دخل الحزب طرفا" في التحالف الوطني الباكستاني، وما اعقب الانتخابات العامة في العام ١٩٧٧، من فشل الاحزاب السياسية في التوصل الى تسوية سياسية مما ادى الى وقوع انقلاب ٥ تموز(يوليو) ١٩٧٧، وتعليق الانشطة الحزبية.

وشهدت بداية العام ١٩٨٦، عودة الاحزاب السياسية الى العمل بعد رفع الاحكام العرفية، وسرعان ما تعرض حزب الرابطة الى انشقاق جديد، وانقسم الى حزب الرابطة الاسلامية بقيادة محمد خان جونيجو، وحزب الرابطة الاسلامية بزعامة نواز شريف.([1]) وعاد حزب الرابطة الاسلامية ليظهر كحزب واحد بعد وفاة جونيجو في العام ١٩٩٣. واشرت مرحلة (١٩٨٨-١٩٩٩) قوة واضحة لحزب الرابطة الاسلامية بزعامة نواز شريف وشكل الحزب الحكومة المركزية مرتين (١٩٩٠-١٩٩٣) و(١٩٩٧-١٩٩٩).

وابرز مؤشرات قوة الحزب خلال هذه المرحلة هو فوز الحزب في الانتخابات العامة العام ١٩٩٧، وحصوله على ١٣٤ مقعداً من اصل مقاعد الجمعية الوطنية الـ٢٠٣، وهي افضل نتيجة يحققها حزب سياسي خلال هذه المرحلة، ويمكن تحديد اسباب فوز الحزب بـ: ([2])

١. الازمة الاقتصادية وتزايد موجة الاستياء الشعبي من ارتفاع الاسعار وتزايد البطالة وإنتشار الفساد خلال حكومة حزب الشعب الباكستاني وتركيز الضوء على دور أصف زرداري زوج رئيسة الوزراء بناظير بوتو وعائلته في الفساد والتأكيد على ان الوضع السيء للاقتصاد يعود الى سوء ادارة بناظير بوتو وحكومتها.
٢. توسيع نواز شريف لدائرة تحالفاته السياسية باستقطاب المستقلين والعديد من زعماء القبائل، وتشكيل جبهة اسلامية ضمت ١٤ حزباً سياسياً.
٣. نجاح نواز شريف في تقديم نفسه وحزبه كحزب اسلامي معتدل في بلد اسلامي، مقدماً نوعاً من الضمانة بعدم استيلاء الاحزاب الاسلامية الاصولية على السلطة

---

[1]-Lok Raj Baral,Op.Cit.,P. 164.

[2] -ياسر خطاب، الانتخابات البرلمانية الاخيرة ومستقبل باكستان، تقديرات استراتيجية، العدد ٤٦، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، مصر، شباط ١٩٩٧، ص ٢٩-٣٣. ايضاً: احمد رشيد، مصدر سابق، ص ٢١-٢٣.

متأثرة بحركة طالبان في افغانستان، ومثل طرحه الاسلامي المعتدل ضمانة مهمة لتلبية المطالب الشعبية وارضاء للجيش الباكستاني.

٤. انجازات حكومة حزب الرابطة الاسلامية الاولى (١٩٩٠-١٩٩٣) بأقامة عدد كبير من المصانع والشركات الكبرى وتوفير الوظائف لعدد كبير من المواطنين، بينما يرى كثيرون ان المشروعات التي تحققت في عهد السيدة بوتو قد استفادت منها الطبقة العليا في المجتمع ولم تستهدف المواطن العادي او المناطق الريفية النائية.

٥. تراجع شعبية حزب الشعب الباكستاني في البلاد عموماً وفي اقليم السند تحديداً، فعلى المستوى الوطني حصل الحزب على ١٨ مقعداً فقط، وفي اقليم السند حصل الحزب على ٣٤ مقعداً فقط من اصل ١٠٠ مقعد ، بعد ان كانت نسبة الحزب لا تقل عن ٦٠ مقعداً سابقاً.

٦. مقاطعة الاحزاب الاسلامية الاصولية الرئيسة للانتخابات وتحول الاصوات نحو حزب الرابطة الاسلامية.

الا ان الانتخابات العامة في العام ٢٠٠٢ اشرت تراجعاً واضحاً لحزب الرابطة الاسلامية بزعامة نواز شريف والذي حصل على ١٤ مقعداً في الجمعية الوطنية ويعود ذلك الى:

أ. غياب زعيم الحزب نواز شريف الذي كان منفياً في المملكة العربية السعودية بعد انقلاب ١٩٩٩.

ب. قوة حزب الرابطة الاسلامية (جناح قائد اعظم) بزعامة مير ظفر خان جمالي الذي حظي بدعم ومساندة الحكومة العسكرية والجنرال برويز مشرف.

ج. تحالف حزب الرابطة الاسلامية (جناح قائد اعظم) مع الاحزاب الاسلامية الاصولية والتي تحظى بقوة وتأثير في اقليمي الحدود وبلوشستان مما زاد من رصيد الحزب السياسي في البلاد.

ب – حزب الشعب الباكستاني (PPP):

أسس ذو الفقار علي بوتو حزب الشعب الباكستاني في ٣٠ تشرين الثاني(نوفمبر) ١٩٦٧.([1]) وجاءت وثائق الحزب لتؤكد على عدة مبادئ مهمة في مقدمتها ان "الاسلام هو ديننا والديمقراطية هي سياستنا والاشتراكية هي مبدأنا الاقتصادي وكل السلطة للشعب".([2])

وفي تحديده لاهمية الديمقراطية يؤكد بوتو ان "الديمقراطية هي سياستنا" مع تأكيد اهمية التقدم الاقتصادي ضمن هذه السياسة، وضرورته للامة في تحقيق الديمقراطية، وترتبط الاشتراكية بأقامة عدالة اقتصادية واجتماعية، ولهذا نجد ان الاشتراكية هي" التعبير الاسمى عن الديمقراطية وانجازها المنطقي" ويجب ان تكون الهدف المباشر للسياسة الاقتصادية في باكستان.([3])

الا ان بوتو تبنى سياسة اطلق عليها "الاشتراكية الاسلامية" حيث لجأ الى تأميم بعض الصناعات والبنوك من اجل تحقيق مجتمع عادل، ولكن هذه السياسة كانت موضع معارضة العلماء وملاك الارض وكبار رجال الاعمال.([4])

والحقيقة ان اشتراكية بوتو حاولت اقامة مجتمع يستند الى العدالة الاجتماعية وليس دافع النفع، وهي اشتراكية نخبة لانها لم تنبثق من العامة بل من مجموعة مختارة،

---

[1] -عقد الاجتماع التأسيسي للحزب في لاهور في دار الدكتور مبشر حسن وحضره العديد من المندوبين فمن السند حضر الاخويين تالبور وميررسول باكش ومير علي احمد ومن اقليم الحدود حضر نواز كاندبور وحياة خان شيرباو ومن بلوشستان طاهر محمد ولم يكن هناك أي سياسي معروف من البنجاب سوى الشيخ رشيد، الى جانب ذلك لم يكن هناك أي تمثيل لباكستان الشرقية في تأسيس الحزب. وللمزيد انظر :

-Salman Tasser: Bhutto; apolitical bilograpgy. Ithaca Press,Lpndon, 1979,P. 87.Also. Bashir A. Malik.Political Tragedies, of Pakistan,Green Book House. Trablis,`1980,P. 67.

[2] - غطت وثائق الحزب مجالات واسعة وفي عدة مواضيع ، فالوثيقتين الاولى والثانية تناولتا تفاصيل اسم وعلم الحزب وتناولت الثالثة فكرة الحزب الجديد وتناولت الرابعة التساؤل" لماذا الاشتراكية ضرورية لباكستان" والخامسة" مسودة اعلان مبادىء" والسادسة هي" تطور الاقتصاد" وبالرغم من الغموض في هذه الوثائق الا انها اوضحت رؤية الحزب الاشتراكية وصيغت بلغة اقصى اليسار حيث دعت الى مجتمع لا طبقي كهدف رئيس للحزب دون اقتراح أي طريق للوصول الى ذلك. اضافة الى بصمات واضحة تتضمن" الغاء الاقطاع" و" القضاء على الامية" وتناولت الوثيقة السابعة " اعلان وحدة الشعب" وتناولت الوثيقة الثامنة قضية" جامو وكشمير" وكانت بخط بوتو شخصياً وعبّرت عن موقف الحزب والتعهد باستمرار الدفاع عن حق الشعب في الاقليم المتنازع عليه والتأكيد على" الترقب واستمرار سياسة المواجهة" وتضمنت الوثيقة العاشرة " النقاط الست والاجابة عليها" حيث قدمت الوثيقة طريقة عقلانية ومتوازنة= حول اسباب مطالبة البنغاليين بالحكم الذاتي،الا انها تضمنت رفضاً لقاعدة النقاط الست واقترحت الوثيقة حكماً ذاتياً محلياً، كحل مناسب.وللمزيد انظر:

Salman Tasser, Op. Cit., PP. 89-90.Also.G.S.Bhargava. Op.cit.,PP. 506.Also. Herbert Feldman, Pakistan 1969-1971.The End & Beginning.Oxford university Press, London ,1975,P. 79.

[3]- Zulfkar Ali Bhutto.Political Situation in Pakistan,Op.Cit.,PP. 11-13.

[4] -Sreefhar and Nilesh Bhagat,Op.cit.,PP. 37-38.

وهي اشتراكية تقليدية تعدّ بالتخلص من الرأسمالية وحماية البلاد من الرأسمالية وقوى السوق، واستهدفت توسيع قاعدة بوتو السياسية وتوسيع سلطته الشخصية.

وفي رده على منتقديه يؤكد بوتو ان الاسلام ومبادئ الاشتراكية لا يتعارضان، فالاسلام يقر المساواة، والاشتراكية هي الآلية الحديثة للوصول الى ذلك، فالاسلام هو اساس باكستان ولا يمكن ان تكون باكستان دون اعلاء الاسلام.(1)

والحقيقة ان استعمال بوتو لعبارات دينية مثل المساواة المحمدية والمساواة الاسلامية، كان جزءاً من محاولة الحصول على تأييد واسع لخطوات الحزب في اطار تعزيز التوجه الاسلامي في باكستان.

لقد جاء تأسيس حزب الشعب وطبيعة الفئات المؤسسة له ليعكس طبيعة المرحلة الانتقالية التي مرت بها باكستان، فقد ربط الحزب بين النخبة السياسية التقليدية والنخبة السياسية الجديدة، فالاولى جسدت السياسيين الذين يعودون الى النظام الاجتماعي الذي ساد البلاد واغلبهم من ملاك الارض والعوائل والشخصيات التي ساهمت في التجربة البرلمانية بعد الاستقلال وانضموا الى الحزب لعلاقتهم الوثيقة مع بوتو وعائلته مثل غلام مصطفى او لاعتقاد بعضهم بقدرة بوتو على هزيمة ايوب خان وتولي رئاسة باكستان مثل مالك اسلام حياة ونواب صديق حسين قريشي، او لرغبة البعض الآخر بأعادة الاقاليم الاربعة الى كيانها من خلال الغاء الوحدة الواحدة التي تشكلت في العام ١٩٥٥ والعمل على اقامة حكم برلماني، أما المجموعة الثانية من النخبة الجديدة فقد ضمت خليطاً من مستويات اجتماعية عديدة، منهم سكان الحضر، والمتعلمين مثل مالك معراج خالد وحنيف رامي والشيخ محمد رشيد وغيرهم، وكان هدفهم اجراء اصلاح منظم واصلاح زراعي حقيقي وتغييرات في الهيكل الاجتماعي- الاقتصادي والدعوة الى تأميم المؤسسات الصناعية والمالية، اضافة الى ايمان العديد منهم بالاشتراكية الاسلامية كطريق ثالث لباكستان.(2)

شكلت الطبقة الوسطى، المصدر الرئيس لقوة حزب الشعب الباكستاني ومساندته في المناطق الحضرية والمدن الرئيسة في باكستان، وكان افراد هذه الطبقة من محامون واطباء ومهندسون وبيروقراطية حكومية هم المحرك الرئيس للمظاهرات التي ساهمت في

---

[1]- Zulfkar Ali Bhutto,Political Situation in Pakistan,Op.Cit.,P.15.

[2]- Philip E. Jones ,Changing Party Structures in Pakistan : From Muslim League to People's Party.In. Manzooruddin Ahmed (ed),Op.Cit.,P. 129.

اسقاط الرئيس ايوب خان، ومع تطور الاحداث اصبحت هذه الطبقة هي القيادة الجديدة في باكستان.([1])

وصل حزب الشعب الباكستاني الى السلطة في ٢٠ كانون الاول(ديسمبر) ١٩٧١، بعد فقدان البلاد لباكستان الشرقية في حرب العام ١٩٧١، وبدأ الحزب مهمة اعادة بناء الدولة مادياً ومعنوياً بعد هذه الهزيمة.([2])

لقد ضم الحزب مختلف الفئات من الافراد بغض النظر عن معتقدهم السياسي، فالعمال والفلاحين الى جانب الملاك الاقطاعيين، ولم تبذل قيادة الحزب أي جهد لخلق مناخ سياسي صحيح لنمو الاحزاب السياسية، ولهذا تزايدت المعارضة داخل صفوف الحزب.([3])

ويؤكد هذه الحقيقة معراج خالد رئيس فرع الحزب في البنجاب موضحاً ان النزاعات الداخلية قد اضعفت فاعلية الحزب، فالخلافات ولدت جواً من التوتر، وبالرغم من العديد من المحاولات فأن الحزب لم ينظم صفوفه كحزب منظم ولم تجر انتخابات لمناصب الحزب، وحتى اجتماع الحزب في اسلام آباد في ٣٠ تشرين الثاني(نوفمبر) ١٩٧٢، لم يؤد الا الى مزيد من الانقسامات وحلت كل اللجان المحلية للحزب وتزايدت المشاكل في الهيكل التنظيمي للحزب.([4])

لقد ركز حزب الشعب على تنظيمات الطلاب واتحادات العمال وبرامج التنمية الريفية كقاعدة للعمل في ضم الكوادر اليه، وبالرغم من ان النتائج لم تكن مثيرة خصوصاً عند مقارنتها بالنشاط التنظيمي والحزبي في الهند، الا انها كانت اكثر شمولية وكفاءة من انظمة بقية الاحزاب في باكستان.([5]) وبحلول مطلع العام ١٩٧٥، كانت قواعد الحزب قوية في اقليمي البنجاب والسند وبأمكانيات مؤثرة في هذه المناطق ما عدا كراتشي.([6])

---

[1]- Robert Laporte Jr.Pakistan and Bangladesh.In. Robert N. Kearney(ed) . Politics and Modernization in South and Southeast Asia.Schenkman Publishing Company.New York, 1975,PP. 147-148.Also. Dilip Mukerjee,Op.Cit., P. 71.

[2]- Bashir A. Malik,Op.Cit., P. 101.

[3]- Asaf Hussain.Elite Politics in an Ideological State; The Case of Pakistan. Dawson, PP. 148 -149.

[4]- Salman Tasser,Op.Cit.,PP. 157-159.

[5]- Leo E. Rose,Op.Cit.,PP. 120-121.

[6]- Ibid .,P.121.

وفي ضوء هذه المؤشرات خاض حزب الشعب الباكستاني الانتخابات العامة في العام ١٩٧٧، الا ان نتيجة الانتخابات، وقوة حملة الاحتجاجات التي قادها التحالف الوطني الباكستاني على نتيجة هذه الانتخابات، ادت الى تدهور سريع في الوضع الداخلي، مما دفع بوتو الى اعلان الاحكام العرفية واستدعاء الجيش لاعادة القانون والنظام، وهي فرصة انتظرها العديد من ضباط الجيش، حيث اطاح انقلاب عسكري بقيادة الجنرال محمد ضياء الحق بحكم بوتو في ٥ تموز(يوليو) ١٩٧٧، وتم اعتقاله وتقديمه للمحاكمة التي اصدرت عليه حكماً بالاعدام نفذ في ٤ نيسان(ابريل) ١٩٧٩.([1])

وجاء مصرع الجنرال محمد ضياء الحق في ١٧ آب(اغسطس) ١٩٨٨، ليضع نهاية لمرحلة الحكم العسكري في باكستان، وجرت اول انتخابات عامة مباشرة في تشرين الثاني(نوفمبر) ١٩٨٨، فاز فيها حزب الشعب الباكستاني، لتمتد هذه المرحلة حتى العام ١٩٩٠ وتنتهي اول حقبة من حكم الحزب، والذي سرعان ما عاد الى السلطة في العام ١٩٩٣، وليستمر فيها حتى العام ١٩٩٦. الا ان حكم حزب الشعب لم يحقق الكثير للبلاد، وكانت بوادر الفشل واضحة من خلال المؤشرات الآتية: ([2])

١- تزايد حدة الخلافات في صفوف الحزب وخصوصاً بعد مقتل مرتضى بوتو زعيم الجناح المنشق عن الحزب في العام ١٩٩٦ ، واتهام ارملته لكل من بناظير بوتو وزوجها بقتله.
٢- قضايا الفساد واستغلال النفوذ، وخصوصاً من قبل آصف زرداري زوج رئيسة الوزراء.
٣- ويرتبط مع ما تقدم تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد خلال حكم الحزب وارتفاع نسبة التضخم والبطالة وانخفاض احتياطي البلاد من العملة الاجنبية.
٤- تدهور الوضع الامني الذي بلغ ذروته باغتيال مرتضى بوتو في ايلول(سبتمبر) ١٩٩٦، وتزايد حدة الخلافات في الاقاليم وخصوصاً بين المهاجرين والسنديين في اقليم السند.

وكان تأثير هذه القضايا واضحاً على اداء الحزب في الانتخابات العامة العام ١٩٩٧ وفي انتخابات الاقاليم، حيث لم يحصل الحزب سوى على ١٨ مقعداً فقط في

---

[1] –ستار جبار ، تطور النظام السياسي في باكستان، مصدر سابق، ص ١٦٧.

[2] –نسيم زهرة، ازمة حكومة بوتو ونظرية المؤامرة، مجلة قضايا دولية، اسلام آباد،العدد٣٥٧، نوفمبر ١٩٩٦، ص ٥.

البرلمان و٣٦ مقعداً فقط في اقليم السند، وكانت هذه النتائج مؤشراً مهماً لتراجع شعبية الحزب في اهم قواعد الاقليمية وهو اقليم السند.([1])

وتزايدت حصة الحزب في الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الاول(اكتوبر) ٢٠٠٢، فقد حصل الحزب على ٦٣ مقعداً في الجمعية الوطنية، واصبح بهذه النتيجة ثاني اهم الاحزاب السياسية في البلاد ويعود ذلك الى عدة أمور ابرزها:

أ. الدور البارز لقيادات الحزب في الداخل بالرغم من غياب بناظير بوتو زعيمة الحزب في الخارج.

ب. موقف الحزب المعارض لاجراءات النظام العسكري والتي بدأت منذ وقوع الانقلاب في ١٢ تشرين الاول ١٩٩٩، والدعوة الى مقاطعة الاجراءات التي قام بها النظام العسكري لاضفاء الشرعية على حكمه وخصوصاً الاستفتاء الرئاسي الذي قام به الجنرال برويز مشرف لتمديد فترة رئاسته للبلاد في أيار(مايو) ٢٠٠٢.

ج. غياب الحزب السياسي البديل، في ضوء انشقاق حزب الرابطة الاسلامية الى جناحين الاول هو حزب الرابطة الاسلامية جناح قائد اعظم بزعامة مير ظفر الله خان جمالي وهو الجناح المؤيد للنخبة العسكرية التي قامت بالانقلاب العسكري، والجناح الآخر هو حزب الرابطة الاسلامية جناح نواز شريف الذي فقد الكثير من قوته وقواعده وخصوصاً مع غياب زعيم الحزب نواز شريف خارج البلاد في المملكة العربية السعودية منذ العام ٢٠٠٠.

جـ - رابطة عوامي (AL)

تأسست الرابطة في حزيران(يونيو) ١٩٤٩، من قبل مولانا عبد الحميد خان باشاني، وبدعم واضح من حسين شهيد السهروردي بأسم رابطة عوامي الاسلامية، وفي العام ١٩٥٥، حذفت كلمة الاسلامية من تسمية الحزب، لضم الاقلية الهندوسية الى صفوف الحزب، وكانت جزءاً من محاولة اعطاء الرابطة بعداً وطنياً، الى جانب تحركها لتشكيل تحالف مع احزاب باكستان الغربية وابرزها الرابطة الاسلامية (قائد اعظم) في البنجاب وهي جناح منشق عن الرابطة الاسلامية.([2])

---

[1] -احمد رشيد، مصدر سابق، ص ٢١. ايضاً: مختار شعيب، مصدر سابق، ص ١٧٥-١٧٦.

[2]- **Dilip Mukerjee ,Op.Cit.,P.74.**

ودستور الرابطة مشابه لدستور الرابطة الاسلامية، من حيث وجود المؤتمر والمجلس واللجنة العاملة، فقد شغل السهروردي منصب رئيس الحزب، وتركز نفوذ الرابطة في قطاع الشباب اساساً والذين كانوا من الطلبة في مرحلة الصراع من اجل انشاء باكستان وتميزت رؤية الرابطة بالطابع الثوري في القضايا الاقتصادية والاجتماعية ومساندة مطالب الحكم الذاتي لباكستان الشرقية.(١)

حققت رابطة عوامي اول نجاح كبير لها، عندما وصلت الى السلطة في باكستان الشرقية كطرف في الجبهة المتحدة والتي هزمت الرابطة الاسلامية في الانتخابات المحلية في الاقليم العام ١٩٥٤.(٢)

الا ان الخلافات السياسية والولاءات الحزبية في الجبهة ادت الى خروج رابطة عوامي عنها في العام ١٩٥٥، وكان الخلاف في الجمعية الاقليمية والجمعية التأسيسية الاولى (١٩٤٧-١٩٥٤) والثانية (١٩٥٤-١٩٥٦) واضحاً، وادى استمرار الخلاف الى تشكيل حزب عوامي الوطني في تموز(يوليو) ١٩٥٧، بدعم من رابطة عوامي واحزاب اخرى.(٣)

ادى خروج الرابطة من الجبهة الى أقالة الحكومة في ايلول(سبتمبر) ١٩٥٦، وعادت رابطة عوامي لتشكل الحكومة في باكستان الشرقية، واستمرت حتى الانقلاب العسكري في العام ١٩٥٨.(٤)

كان حسين شهيد السهروردي زعيم رابطة عوامي من ابرز المعارضين لنظام الحكم العسكري وسرعان ما أعتقل بموجب قانون الامن في باكستان في كانون الثاني(يناير) ١٩٦٢، واطلق سراحه بعد عدة اشهر في آب(اغسطس) ١٩٦٢، وجاءت وفاته في العام ١٩٦٣، لتفتح الطريق أمام الشيخ مجيب الرحمن لتولي رئاسة الرابطة، ودخل الحزب طرفاً في تحالف احزاب المعارضة في ترشيح السيدة فاطمة جناح لانتخابات

---

[1]- Keith Callard and Richard S. Wheeler,Op.Cit., P. 485.

[2] –ضمت الجبهة المتحدة ، اضافة الى رابطة عوامي حزب كريشناسمارك (العمال والفلاحين) ومجموعات صغيرة اخرى، حيث قدمت الجبهة بياناً انتخابياً تضمن احدى وعشرون نقطة ، حيث اكد على الاسلام وان لا يقر أي قانون يتعارض مع تعاليم هذا الولاء، والغاء نظام الزمندار (الاقطاع) دون تعويض وتوزيع الارض على الفلاحين ، وكانت النقطة الجوهرية في البيان هي النقطة الـ ١٩ والتي طالبت بالحكم الذاتي لباكستان الشرقية . وللمزيد انظر:
Dilip Mukerjee,Op.Cit.,P. 74. Also. Keith Callard and Richard.S Wheeler, Op.Cit.,P. 486.

[3]- Report on General Elections,Pakistan 1970-1971.Rajistan .Volume 1, 1972.p.8.

[4]- Keith Callar and Richard S. Wheeler,Op.Cit.,P.487.

الرئاسة في العام ١٩٦٥، الا ان نتيجة الانتخابات كان لها تأثير واضح في الرابطة، فقد رسخت القناعة بعدم امكانية تحقيق التحول الديمقراطي وتحقيق مطلب باكستان الشرقية في اقتسام السلطة في البلاد.

ولهذا قدم الشيخ مجيب الرحمن برنامجاً من ست نقاط مؤكداً ان قضية الحكم الذاتي بدت اكثر اهمية بعد حرب العام ١٩٦٥، بالنسبة لباكستان الشرقية، الا ان رد الفعل في باكستان الغربية كان مهماً حيث انسحب الزعماء السياسيين من باكستان الغربية من رابطة عوامي والذين كانوا جزءاً من الرابطة منذ تأسيسها وابرزهم نواب زادة نصر الله خان.([1])

لقد جسد برنامج النقاط الست رؤية قيادة الرابطة لمستقبل باكستان السياسي والتركيز على قضايا محددة لباكستان الشرقية وهي: ([2])

١. وضع دستور جديد لباكستان، يقيم اتحاداً فدرالياً حقيقياً، والتحول الى نظام برلماني تكون السلطة التشريعية فيه منتخبة انتخاباً مباشراً.
٢. ان تتركز مسؤولية الحكومة الفدرالية في مجالي الدفاع والسياسة الخارجية وترك السلطات الاخرى للاقاليم المكونة للاتحاد الفدرالي.
٣. ايجاد نظامين مستقلين ومنفصلين للنقد في باكستان، وجعل النقد فيها قابل للتحويل الحر.
٤. نقل سلطة فرض الضرائب وجمع الواردات من الحكومة الفدرالية الى حكومات اقاليم الاتحاد.
٥. ايجاد نظامين منفصلين للحسابات الخاصة بالدخل المستحصل من المبادلات الخارجية لاقليمي باكستان وحق كل اقليم في اقامة روابط تجارية مع الدول الاجنبية.
٦. الاقرار بحق باكستان الشرقية في اقامة مليشيات عسكرية او تنظيمات شبه عسكرية خارج اطار القوات المسلحة النظامية.

---

[1]- Dilip Mukerjee,Op.Cit.,P. 76. ايضاً: محمد ايوب خان ، مصدر سابق، ص ٣٧٠-٣٧١.
[2]- Wayne Wilcox.The Emergence of Bangladesh.Americam Enterprise Institute For Public Policy Reseach.Washington.`1973,P.20.Also. Anthony Moscaremhas. Op.Cit.,PP. 149-150.

لقد اعتبرت النقاط الست مطالبة بالحكم الذاتي الاقليمي، الا ان العديد اعتبروها نموذجاً للانفصال السياسي والتركيز على سيطرة الحكومة الفدرالية على الدفاع والشؤون الخارجية، بينما تكون التجارة الخارجية والضرائب والعملة المنفصلة والكتلة البرلمانية الاقليمية تحت سيطرة حكومة الاقليم.([1])

والحقيقة أن برنامج النقاط الست، كان المطلب الاكثر جذرية إذ لم يقدم من قبل أي حزب سياسي في باكستان سابقاً، ولهذا حظي البرنامج بدعم واسع من فئات الشعب المختلفة في باكستان الشرقية، وهذا ما جعل من السنوات التي اعقبت طرح البرنامج سنوات مواجهة مباشرة مع النظام العسكري للجنرال ايوب خان، الذي رفض هذه المطالب مجتمعة. وبالرغم من ذلك كانت نقاط البرنامج هي الاساس في مشاركة الحزب في الانتخابات العامة العام ١٩٧٠.

د - الجماعة الاسلامية (JI):

اسس السيد ابو الاعلى المودودي الجماعة الاسلامية في ٢٦ آب(اغسطس) ١٩٤١، في اجتماع عقد في مدينة لاهور وحضره خمسة وسبعون عضواً وانتخب المودودي أميراً لها.([2])

لقد سعى المودودي الى بلورة أداة تنظيمية قادرة على وضع الفكر الاسلامي موضع التطبيق وقيادة النهضة الاسلامية والبعث الحضاري الاسلامي الجديد، فالجماعة الاسلامية بهذا المضمون كانت الاداة التي تخرج بالأمة من الجاهلية الى الاسلام من جديد، فقد خابت آماله في حزب الرابطة الاسلامية الذي تميز بالطابع الغربي الذي اشاعته الغزوة الاستعمارية الاوربية في البلاد، وتصوير القومية الاسلامية على النحو الذي كانت عليه صورة القومية في الفكر الغربي الى حد كبير.([3])

اوجد المودودي الجماعة مستهدفاً التغيير والتحول التدريجي الى دولة اسلامية وهذا ما يتطلب التزاماً بالاسلام كما جاء في القرآن الكريم والسنّة النبوية، ومعالجة امراض البلاد من خلال توحيد المسلمين، الا ان هذا المنهج اثار الاضطراب الطائفي في البلاد

---

[1]- Asaf Hussain, Op. Cit., P. 121.

[2] –سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، الحركة الاسلامية في باكستان وبنغلاديش : دراسة حالة الجماعة الاسلامية في: علا عبد العزيز ابوزيد(محرراً) الحركات الاسلامية في آسيا، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص ٨٩. ايضاً: محمد عمارة، مصدر سابق، ص ٩٠.

[3] –محمد عمارة، مصدر سابق، ص ٩٠.

العام ١٩٥٣، ودخلت الجماعة في مواجهة مع النخبة الحاكمة في باكستان واعتقل العديد من اعضائها.([1])

وفي الجانب الايديولوجي، نجد ان الجماعة تؤمن ان الاسلام يملك نظاما ايديولوجياً متكاملاً يحيط بكل جوانب الحياة المجتمعية بما فيها الحياة السياسية([2])، فالنظام الاسلامي المثالي يتحقق في رأي المودودي في اقامة حكومة ديمقراطية ذات طابع ديني اسماها "الثيوقراطية–الديمقراطية" **Theo-democracy** او"الحكومة الالهية الديمقراطية" وتقوم دعائمها على فكرة سيادة الله وخلافة الانسان وتخويل المسلمين فيها حاكمية شعبية مقيدة كبديل عن فكرة سيادة الشعب التي تقوم عليها النظرية الديمقراطية في الفكر الغربي.([3]).

لقد تبنى المودودي مبدأ "الحاكمية الالهية" مقابل الديمقراطية التي اشار لها بأنها "حاكمية الجماهير" وكانت موضع رفضه وعداءه ، وفي ضوء ذلك حدد الخصائص الاساسية للدولة الاسلامية بـ :- ([4])

١. "ليس لفرد او اسرة او طبقة او حزب او لسائر القاطنين في الدولة نصيب من الحاكمية فالحكم الحقيقي هو الله والسلطة مختصة بالله تعالى وحده".
٢. "ليس لاحد من دون الله شيء في أمر الشريع والمسلمون جميعاً... لا يستطيعون ان يشرعوا قانوناً ولا يقدرون ان يغيروا شيئاً مما شرع الله لهم".
٣. "ان الدولة الاسلامية لا يؤسس بنيانها الا على ذلك القانون المشرع الذي جاء به النبي (صلى الله عليه وسلم) من عند ربه.. والحكومات التي بيدها زمام هذه الدولة لا تستحق طاعة الناس الا من حيث انها تحكم بما انزل الله وتنفذ أمره تعالى في خلقه".

---

[1]- Asaf Hussain, Op. Cit., P. 50.

[2] -سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، مصدر سابق، ص ٩١.

[3] -ابو الاعلى المودودي، الحكومة الاسلامية، نقله الى العربية احمد ادريس ، المختار الاسلامي للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ، ١٩٧٧، ص ٣٧.

[4] -يمكن اعتبار ابو الاعلى المودودي اول من طرح فكرة الحاكمية سياسيا وهو اول من عمل على نظرية الحاكمية لله في العصر الحديث، واضاف الى افكارها المتقدمة فكرة خضوع واستسلام الكون او الدنيا لله وحده وان الحاكم الحقيقي في الاسلام إنما هو الله وحده والاساس في الدولة هو القانون الالهي الجامع الواسع الذي وكّل الى الحاكم المسلم تنفيذه في الناس . وللمزيد انظر: ابو الاعلى المودودي ، نظرية الاسلام وهديه في السياسة والقانون والدستور، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة ، ١٩٨٥، ص ٣٥. ايضاً: ابراهيم علي، التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص ١٣٢-١٣٤.

وترتب على موقف المودودي اعلاه رفض واضح للديمقراطية البرلمانية الغربية كنظام سياسي وما يستلزمه تطبيق هذا النظام من مجالس ومؤسسات ورفض مبدأ السيادة الشعبية الذي يمثل جوهر هذه المؤسسات من خلال تقديمه هذا النموذج الجديد لشكل نظام الحكم.

ولم يقتصر رفض الجماعة للديمقراطية الغربية بل انها رفضت كذلك مفهوم القومية، فرؤية الجماعة الايديولوجية تؤكد ان المسلمون لا يشكلون "كياناً قومياً:" وانما "أمة" المؤمنين، واعلن المودودي انه يؤمن بأن هدف كل مسلم لا يجوز ان يكون انشاء دول قومية مسلمة بل يجب ان يكون انشاء دولة اسلامية واحدة تكون وعاءً للامة الاسلامية كلها.([1])

الى جانب ذلك رفض المودودي كلاً من الرأسمالية والاشتراكية على السواء، واكد" ان اتباعنا لنظام الرأسمالية خروج على الاسلام من حيث مجموعه والاشتراكية هي ايضاً مرفوضة فهي تذكي نار الصراع الطبقي وهي خطر على تماسك الجماعة والقومية المسلمة في الهند، فقد اصبح الحفاظ على القومية الاسلامية والذاتية المتميزة للحضارة الاسلامية هو المهمة العظمى لدعوة المودودي وحركته وكان الصراع ضد سيطرة الهندوس على مقدرات المسلمين معركته الكبرى.([2])

جاء قيام دولة باكستان في العام ١٩٤٧، ليؤشر تحولات مهمة في فكر الجماعة وممارساتها المختلفة كان ابرزها:

١. اعتراف الجماعة الضمني بمبدأ الدولة القومية مع استمرار السعي لاقامة دولة اسلامية واحدة تضم كل أمة المسلمين تحت لواء حكومة اسلامية واحدة.
٢. قبول الجماعة بمبدأ المشاركة السياسية، وخوض الانتخابات من اجل الوصول الى السلطة.
٣. قبول الجماعة بالمجالس النيابية كسلطة تشريعية، وتأكيد المودودي ان التشريع الوضعي أمر ممكن قيامه في الدولة الاسلامية على الاقل فيما يتعلق بالمسائل

---

[1] –سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، مصدر سابق، ص ٩٢. وعن التصور الاسلامي للقومية انظر: ابو الاعلى المودودي، الحكومة الاسلامية، مصدر سابق، ص ١٣٨-١٤٤.

[2] –محمد عمارة، مصدر سابق، ص ١٠٧-١٠٨.

التي لم يتعرض لها القرآن الكريم والسنّة النبوية وان يكون ضمن اطار الالتزام بروح الشريعة الاسلامية.([1])

٤. دخول الجماعة في تحالفات سياسية مع الاحزاب السياسية الاخرى لتحقيق اهداف سياسية محددة، كما في العام ١٩٦٥، والعام ١٩٧٧.

٥. تعاون الجماعة الوثيق مع النظام العسكري للجنرال ضياء الحق (١٩٧٧-١٩٨٨) وخصوصاً بعد اعلانه السعي لاقامة النظام الاسلامي (نظام المصطفى) من خلال العديد من الخطوات نحو اضفاء الطابع الاسلامي على النظام السياسي القائم، وفي تبرير التحالف مع النظام العسكري للجنرال ضياء الحق يؤكد طفيل محمد أمير الجماعة ان التحالف يوفر فرصة ذهبية لاقامة نظام اسلامي وانه لا يجوز ان تترك هذه الفرصة تذهب سدى دون الافادة منها.([2])

وفي الهيكل التنظيمي للجماعة الاسلامية، نجد ان المجلس التنفيذي المركزي (مجلس الشريعة المركزي) هو اعلى هيئة لصنع القرار في الجماعة وعدد اعضاءه خمسون عضواً ينتخب الاعضاء فيه لمدة ثلاث سنوات وهم مسؤولون عن وضع سياسة الجماعة، ومنه يسمى أمير الجماعة ومدة الأمارة خمس سنوات، ثم اللجنة العاملة وتتألف من ١٢ عضواً، اما السكرتير العام فهو المسؤول عن الاشراف على اعمال فروعها المختلفة والقضايا المالية والخدمات الاجتماعية وغيرها. والى جانب ذلك هناك عدة لجان تعنى بالعمل في الفروع الاقتصادية والزراعية والتعليمية والعمالية والمشاكل السياسية والشؤون الدولية والبرلمانية والقانون والتشريع.([3])

وتولى منصب أمارة الجماعة بعد تقاعد السيد ابو الاعلى المودودي عام١٩٧٢، ميان طفيل محمد الذي استمر في المنصب حتى عام١٩٨٧،اذ تولى منصب الامارة قاضي حسين احمد،الذي تقاعد لاسباب صحية في أواخر اذار(مارس)٢٠٠٩،واجريت انتخابات داخلية تنافس فيها سيد منور حسن والملا لياقت بلوش والملا سميع الحق،وفاز السيد

[1] –سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل، مصدر سابق، ص ٩٣.

[2] –المصدر نفسه، ص ١٠٠-١٠٤.

[3]- **Asaf Hussain, Op.Cit.,P.51.**

منور حسن بالمنصب،ويقدر الأمير الجديد عدد الاعضاء العامين في الجماعة بحوالي ٥ ملايين والاعضاء الاساسيون بحوالي٢٤الف عضو رجالا ونساءً.(1)

الا ان ابرز ما يؤشر على الجماعة الاسلامية هو ارتباطها بالنظام العسكري للجنرال ضياء الحق ومساندته في محاولة البقاء في السلطة، بالرغم من الخلافات التي برزت لاحقاً. ولكنه ترك آثاراً واضحة على نشاط الجماعة ونفوذها في المرحلة اللاحقة من التطور السياسي في باكستان في المرحلة البرلمانية (١٩٨٨-١٩٩٩) حيث فقدت الجماعة جانباً مهماً من قوة تأثيرها في الوسط السياسي ولم تحقق نتائج ترقى الى مستوى مسؤولية الجماعة وبرنامجها في دولة اسلامية.

٢- الاحزاب الاقليمية والمحلية:

وتضم مجموعة مختلفة من الاحزاب والحركات الاقليمية وابرزها الحزب الجمهوري في باكستان الغربية في حقبة (١٩٥٦-١٩٥٨)، والحزب الشيوعي في باكستان الذي علق نشاطه السياسي منذ العام ١٩٥٤، واهم ما يميز نشاط هذه الاحزاب هو اقتصارها على اقاليم باكستانية محددة، ففي السند برزت حركة المهاجرين القومية التي تأسست في العام ١٩٨٤ بزعامة الطاف حسين حيث يشكل المهاجرون ٥٠% تقريباً من حجم سكان الاقليم، اما نسبتهم في الوظائف الحكومية فهي نسبة هامشية تصل الى ١% في الاقليم و١٥% في المركز.(2)

ويضاف الى الحركة حزب الرابطة الاسلامية (جناح جونيجو) وحزب الشعب الباكستاني (غنوة بوتو)(*) في اقليم السند ايضاً، وفي البنجاب نجد حركة الانصاف التي يقودها عمران خان لاعب الكركيت السابق وتتمتع الحركة بنفوذ واسع في قطاع الشباب الذين تقل اعمارهم عن السن المسموح به للتصويت.(3) الا ان اهم ما يؤشر على الحركة هو قلة خبرة قيادتها في السياسة وقصر عمرها، واتهام الحركة بالتحالف مع الصهيونية العالمية وحصولها على دعم منها خاصة وان زعيم الحركة متزوج من (جاميما) ابنة

1- جريدة الشرق الاوسط.العدد٣٢٦٨.بتاريخ١٤/٤/٢٠٠٩.

2 - احمد رشيد، مصدر سابق، ص ٢٢. ايضاً: رمضان عادل، باكستان: الانتخابات واستمرار الازمة، مجلة قضايا دولية، اسلام أباد، العدد ٣٦٩ بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٩٧، ص ٥.

(*) غنوة عبتاوي ارملة مرتضى بوتو الذي قتل في ايلول(سبتمبر) ١٩٩٦، وهو الشقيق الاصغر لرئيسة الوزراء بناظير بوتو.

3 - رمضان عادل، باكستان: الانتخابات واستمرار الازمة، مصدر سابق، ص ٥.

الملياردير اليهودي الانجلو فرنسي (جيمس سمث) وهذا ما اضعف من قوة ونفوذ الحركة بشكل واضح.([1]) وفي اقليم الحدود الشمالية نجد حزب عوامي الوطني وفي اقليم بلوشستان نجد حزب بلوشستان القومي، ومجموعة اخرى لما يمكن ان يسمى بأحزاب وهي صغيرة موزعة في الاقاليم.([2]) ومن ابرز الاحزاب الاقليمية في باكستان خلال فترات الحكم البرلماني هي:

أ- الحزب الجمهوري (RP) :

اعلن الدكتور خان صاحب رئيس وزاء باكستان الغربية عن عزمه تشكيل حزب سياسي جديد في ١٩ آذار(مارس) ١٩٥٦، وحصل على دعم ٥٧ عضواً من اعضاء الجمعية الاقليمية في باكستان الغربية، الا ان التحرك المضاد من اعضاء الرابطة الاسلامية في ٤ نيسان(ابريل) ١٩٥٦، كان من خلال كتلة الرابطة البرلمانية في جمعية الاقليم وبتأييد من ٢٤٥ عضواً من اصل ٣١٠ عضواً في الجمعية بأصدار قرار يؤكد ان حزب الرابطة الاسلامية هو الوحيد الذي يشكل الحكومة في اقليم باكستان الغربية، وبدا واضحاً ان هذا التحرك استهدف الدكتور خان صاحب تحديداً والذي رفض "ان يكون مرتبطاً بالرابطة الاسلامية".([3])

عقد الحزب مؤتمراً عاماً في لاهور في ايلول(سبتمبر) ١٩٥٦، وتم فيه تبني دستور الحزب الذي جاء مشابهاً لدستور الرابطة الاسلامية من حيث وجود رئيس الحزب والمجلس الوطني والمؤتمر الوطني والوحدات الاقليمية والمحلية والفقرة الوحيدة المتميزة في برنامج الحزب هي طرح قضية الامتين (الاسلامية والهندوسية) التي كانت الاساس الذي قامت عليه باكستان ونتائجها.([4])

الا ان الانقسامات سرعان ما ظهرت في الحزب حول قضية الانتخاب المنفصل او المشترك، وادت الى اثارة الاضطراب العنيف في باكستان الغربية في آذار(مارس) ١٩٥٧، وقادت هذه الاحداث الى فرض الحكم المركزي على الاقليم واستقال الدكتور خان صاحب من رئاسة الحزب، ليتولى السردار عبد الرشيد المنصب ورئاسة الحكومة حتى ربيع العام

---

[1] -مختار شعيب، مصدر سابق، ص ١٧٧.
[2] -احمد رشيد، مصدر سابق، ص ٢١.

[3]- D.N. Banerjee,Op.Cit.,P. 86.
[4]- Keith Callard and Richard S. Wheeler,Op.Cit.,P.491.S

١٩٥٨، حيث خلفه السيد غازي لباش الذي استمر في المنصب حتى اعلان الاحكام العرفية وحل الاحزاب السياسية في ٧ تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٥٨.

والحقيقة ان الرئيس اسكندر ميرزا استفاد من علاقته بالدكتور خان صاحب رئيس وزراء باكستان الغربية في تشكيل الحزب الجمهوري، وترتب على ذلك ان اصبح الحزب اداة بيد رئيس الجمهورية في عرقلة عمل الدستور وخلق ازمة سياسية وكان للحزب دور مهم في المركز وفي باكستان الغربية، وبالنتيجة خدم الحزب اغراض رئيس الجمهورية في عرقلة التطور الدستوري والسعي للهيمنة على السلطة السياسية في باكستان.

ب - حزب عوامي الوطني (NAP):

شكل حزب عوامي الوطني في تموز(يوليو) ١٩٥٧ بزعامة مولانا عبد الحميد خان باشاني وضم الحزب الجديد احزاباً صغيرة عديد منها حزب باكستان الحرة في باكستان الغربية بقيادة ميان افتخار الدين وكان اتجاهه يسارياً، اضافة الى العدد من الشخصيات المعارضة للحكومة، ابرزهم عبد الغفار خان زعيم الباتان في اقليم الحدود الشمالية الغربية وغيره.([1]) وتضمن برنامج الحزب ما يأتي: ([2])

١. الغاء الاقطاع.
٢. الالغاء الفوري لنظام الوحدة الواحدة لاقاليم باكستان الغربية.
٣. اعادة تحديد الاقاليم الباكستانية وفقاً للاعتبارات اللغوية والثقافية والجغرافية.
٤. اقامة دولة قوية مناهضة للامبريالية.
٥. اتباع سياسة خارجية مستقلة والغاء الاحلاف العسكرية.

ويظهر برنامج الحزب تأثراً واضحاً بأفكار حزب باكستان الحرة والحزب الديمقراطي الذي تأثر كلاهما بالافكار الشيوعية، وتشابه اهدافهما مع اهداف الحزب الشيوعي. فالاحزاب الصغيرة في باكستان الغربية كانت عبارة عن تنظيمات محلية لم يجمعها سوى

---

[1] - Keith Callard and Richard S. Wheeler,Op.Cit , P.493. Also. Dilip Mukerjee, Op. Cit., PP. 76-77.

[2]- Tahir Amin.Ethno-National Movements of Pakistan. Institute. of Policy Studies. Islamabad, 1988,P. 89.

هدف واحد هو اعادة تحديد الاقاليم تبعاً للاعتبارات اللغوية والاثنية، والسعي الى اصلاحات اجتماعية جذرية.([1])

الا ان الخلافات بين هذه المجموعات المختلفة كانت بارزة، فقد شهد اجتماع مجلس الحزب في دكا في باكستان الشرقية في كانون الثاني(يناير) ١٩٦٨، اقصاء مولانا باشاني من رئاسة الحزب، والذي رفض القرار مؤكداً عدم شرعيته واستمراره في العمل بأسم الحزب،ولهذا ظهر حزبين عرف الاول بحزب عوامي الوطني بقيادة مولانا باشاني NAP(P) وحزب عوامي الوطني بقيادة ولي خان NAP(W) واعتبر بعض المراقبين الانقسام هو انقسام بين العناصر المؤيدة للصين والعناصر المؤيدة لموسكو وهو التزام بمركزين للقوة الشيوعية.

فقد استمد حزب عوامي الوطني NAP(W) دعمه الرئيس من اقليم الحدود وزعامة والد رئيس الحزب عبد الغفار خان لقبائل الباتان وتأكيد الالتزام بالحكم الذاتي للاقليم، ودعم ومساندة الزعامات الاقطاعية التقليدية والاثرياء في الاقليم.([2]) وفي اقليم بلوشستان، واهم ما ميز افكار الحزب انها كانت خليطاً من الافكار الاقليمية والعلمانية والاشتراكية والقومية.([3])

ومثّل حزب عوامي الوطني NAP(P) قوى اليسار في باكستان الشرقية، ومع تزايد التعاون الباكستاني مع الصين، تنامى تأثير العناصر المؤيدة للصين في الحزب وبدعم من مولانا باشاني، وجاء فوز رابطة عوامي في الانتخابات العامة العام ١٩٧٠ ليوضح تحولاً مهماً في مسيرة الحزب الذي فقد نفوذه وتأثيره في باكستان الشرقية فقد سبق وان طرح باشاني قضية الحكم الذاتي في برنامجه الانتخابي الا ان التناقض كان واضحاً حيث كان الحزب قد رفض قبل اسابيع قليلة من الانتخابات فكرة الكونفدرالية ووقف من اجل باكستان موحدة منددًا بفكرة الحكم الذاتي التي طرحتها رابطة عوامي.([4])وكان هذا نموذجاً واضحاً لتأرجح الحزب وتباين مواقف زعامته وهو ما يعكس الطابع الشخصي للحزب وفقدان الايديولوجية الواضحة.

---

[1]- Keith callard and Richard.S.W heeler,Op.Cit., P. 493.
[2]- Dilip Mukerjee,Op.Cit.,P. 78.
[3]- Asaf Hussain. Op.Cit.,P. 153.
[4]- Dilip Mukerjee,Op.Cit.,P. 80.

وبعد الانتخابات العامة ١٩٧٠ شكل حزب عوامي الوطني (ولي خان) الحكومة في اقليمي الحدود وبلوشستان، حتى العام ١٩٧٥، حيث علقت الحكومة المركزية نشاط الحزب في الاقليمين متهمة اياه بالعمل ضد البلاد وتعاون زعمائه مع حكومات اجنبية وتحديداً الهند وافغانستان ومحاولة اقامة دولة جديدة في الاقليمين بأسم" باختونستان".

الا ان ولي خان اوضح في رده على هذه الاتهامات ان رغبة الحكومة المركزية في دفع الاقليمين بعيداً عن الفدرالية الحقيقية واتباع سياسة قمعية وسلطوية متطرفة ومحاولة اقامة" حكم حزب واحد" كانت هي الاسباب وراء اجراء الحكومة المركزية.([1])

اعقب تعليق الحزب واعتقال قيادته تشكيل الحزب الديمقراطي الوطني (NDP) في تشرين الثاني(نوفمبر) ١٩٧٥، وكان برنامجه مشابهاً بشكل كبير لبرنامج الحزب الذي علق وخصوصاً ان العديد من اعضاءه هم الذين شكلوا هذا الحزب وتأكيد قضية الحكم الذاتي وتحديد الاقاليم وتنظيمها وفقاً للاعتبارات اللغوية والثقافية، الا ان اهم ما يميز توجه الحزب هو تأكيد زعيمه شيرباز خان مزاري رفض فكرة باختونستان ورفضه التدخل الافغاني في الشؤون الباكستانية.([2])

قاد تقارب الحزب مع نظام الجنرال ضياء الحق الى انقسام واضح في صفوفه فقد شكل جوش باكش بيزنجو الحزب الوطني الباكستاني (PNP)، فيما شكل السردار عطا الله منجال جبهة السند والبلوش والباشتون (SBPE) في بلوشستان وجبهة تحرير شعب بلوشستان (BPLF) بقياد السردار قاهر بوكس ماراي وشكل ايضاً تنظيم طلاب بلوشستان (BSO). واهم ما تميزت به توجهات هذه الاحزاب والتنظيمات هو تأكيدها على حقوق الاقاليم وحقوق القوميات والهيكل الفدرالي مع تأكيد منظمة طلاب بلوشستان على تحقيق الاشتراكية والاعتراف باللغة البلوشية كلغة قومية في اطار باكستان اشتراكية متعددة القوميات.([3])

مما تقدم نجد ان مطالب هذه التنظيمات المختلفة هي ذات طابع اقليمي محدود لم تخرج خارج اطار اقليمي الحدود الشمالية وبلوشستان ولعبت الاعتبارات القبلية والاثنية والقومية دوراً مهماً في قوة هذ الاحزاب وتعاظم نفوذها ضمن اقاليم معينة دون ان تصل

---

[1]- Tahir Amin,Op.Cit.,PP. 137-138.
[2]- Tahir Amin,Op.Cit. .,P. 139.
[3]- Ibid ,PP. 199-200.

في تأثيرها الى تحديد الحكومة المركزية على العكس تماماً من الاحزاب الاقليمية في الهند.

جـ - حركة المهاجرين القومية (MQM) :

تأسست حركة المهاجرين القومية في العام ١٩٨٤ من المهاجرين القادمين من الهند والذين اقاموا في اقليم السند وطالبت بحصة عادلة للمهاجرين في الادارة الاقليمية والمركزية وهذا ما يؤكده الطاف حسين زعيم الحركة بقوله:

"نحن المهاجرين نشكل اكثر من ٥٠% من سكان السند وليس لنا تمثيل عادل في الهيئات التشريعية، ولا نطالب الا بما هو حق لنا، اننا نطلب بنصيب عادل في الادارة المركزية وادارة الاقليم والجيش والشرطة والمناصب الادارية، وفي جميع نواحي الحياة نطالب بنصيبنا العادل من الحقوق الاساسية الدستورية في اقليم السند".([1])

وتعود جذور حركة المهاجرين الى الحركات السياسية الطلابية، حيث كان الطاف حسين وعظيم طارق وعمر فاروق من زعماء الطلاب النشطين اواخر السبعينات حيث شكلوا منظمة الطلاب المهاجرين لعموم باكستان (APMSO) في العام ١٩٧٨.

ومن خلال المنظمة الطلابية نمت حركة المهاجرين القومية،([2]) في اقليم السند حيث سعى الجنرال ضياء الحق الى اضعاف نفوذ حزب الشعب الباكستاني في الاقليم، فالحركة هي الحزب الاثني الرئيس المدافع عن حقوق المهاجرين المسلمين.([3])

أما المبادىء الاساسية للحركة، فقد اوضحها الطاف حسين في بيان اوضح فيه ان الحركة تريد ان تقيم مجتمعاً يتمتع فيه الناس بحياة طبيعية وبالحقوق الاساسية للانسان بغض النظر عن اللون او اللغة او الطائفة او الاقليم او العقيدة. وهذا ما اضفى على الحركة الطابع العلماني، وكان الهدف من ذلك واضحاً في الرغبة في توحيد جميع المهاجرين تحت مظلة واحدة بأثارة احساسهم بعدم الامان في دولة يسيطر عليها

[1] - نقلاعن:أبها دكسيت ، مصدر سابق، ص ٣٨.

[2] -تعود جذور الحركة الى الحركات السياسية الطلابية التي نشطت اواخر السبعينات بعد تشكيل منظمة الطلاب المهاجرين لعموم باكستان، لمناهضة التنظيمات الخاضعة لسيطرة الاحزاب الاصولية وعند تأسيس حركة المهاجرين قدمت المنظمة دعماً لها بالكوادر والطاقات وخصوصاً وان الطاف حسين وعظيم طارق كانوا من مؤسسي المنظمة وبعد مهرجان الحركة في حديقة نشتار العام ١٩٨٦ نقطة تحول في سيطرة حركة المهاجرين على الساحة السياسية في اقليم السند. وللمزيد انظر: أبها دكسيت، مصدر سابق، ص ٦٧-٦٩.

[3]- Tahir Amin,Op.Cit.,PP. 281-282.

البنجابيون. وهذا ما اظهر الحركة كتحد عرقي غيّر شكل الحياة السياسية في اقليم السند.([1])

ويشبه الهيكل التنظيمي لحركة المهاجرين القومية الاحزاب النازية او الفاشية اكثر مما يشبه التنظيمات الديمقراطية، اذ يرأس الحركة" قائد التحريك" يعاونه جماعة من المستشارين والزملاء ذوي النفوذ وتأتي بعد ذلك التنظيمات في المناطق التي تشرف على شؤون الحركة في عموم الاقاليم، اضافة الى فرق النمور السوداء التي تستخدمها الحركة لتصفية المنشقين عليها.([2])

وقد ادى غياب الديمقراطية في صفوف الحركة الى بروز الانقسامات فيها حيث برز جناح حقيقي الذي انشق عن الحركة في العام ١٩٩٢ وبدعم من الحكومة المركزية والعسكريين لاضعاف قوة الطاف حسين، حيث اندلع الصدام المسلح بين جناحي الحركة واستدعي الجيش لاعادة النظام في الاقليم في ١٩ حزيران(يونيو) ١٩٩٢، الا ان اعماله استهدفت جناح الطاف حسين فقط مما ادى الى هروبه الى لندن في نفس العام، واستقالت الحركة من الحكومة المركزية ومقاطعة الانتخابات العامة العام ١٩٩٣ وبالرغم من مشاركتهم في الانتخابات الاقليمية الا ان حزب الشعب الباكستاني حصل على اغلبية مقاعد اقليم السند.([3])

الا ان المواجهة العلنية بين الحكومة المركزية وحركة المهاجرين(الطاف) بدأت عندما القت رئيسة الوزراء بناظير بوتو خطاباً في ٤ حزيران(يونيو) ١٩٩٥، وصفت فيه الحركة بأنها" ارهابية تضم عناصر تخريبية" واثار التصريح رداً فورياً من جانب الطاف حسين زعيم الحركة الذي طلب منها تقديم اعتذار للمهاجرين والا "سيستخدم المهاجرون حقوقهم الانسانية والدستورية والقانونية في شن حملة شعواء ضد الحكومة" وردت بناظير بوتو مؤكدة انها لم تكن تقصد المهاجرين انفسهم وانما زعماء حركة المهاجرين القومية

---

[1] -أبها دكسيت، مصدر سابق، ص ٧٠.

[2] –المصدر نفسه، ص ٦٧-٧٠.

[3]- Nayan Bose.From Mohajir to Muttahida: The MQM, Pakistan's Challenge. In Kanti Bajpai and Others (ed).Kargil and After, Challenges For Indian Policy.Har-Anand Publication PVT LTD.New Delhi. 2001,PP.271-272.

ولجأت الى شن حملة اعتقالات لافراد الحركة الا ان هذا التحرك اثبت مدى الاحباط الذي اصيبت به الحكومة المركزية لفشلها في اخضاع الحركة.([1])

وجاء التطور الابرز في مسيرة حركة المهاجرين القومية (الطاف) بدخولها في تحالف مع حزب الرابطة الاسلامية في الانتخابات العامة في شباط(فبراير) ١٩٩٧، ثم تغيير الحركة لاسمها الى الحركة القومية المتحدة (MQM) في ٢٦ تموز(يوليو) ١٩٩٧، الا ان تدهور الوضع الداخلي في اقليم السند نتيجة الصدمات المسلحة بين الحركة وجناح حقيقي ومع حزب الشعب الباكستاني من جانب ثم الصدام بين الحركة وحكومة اقليم السند، حيث ادى هذا الوضع الى فرض الحكم المركزي على اقليم السند في تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٩٨.

وسرعان ما برز الخلاف بين الحركة القومية المتحدة والحكومة المركزية، وجاءت محاولة الحكومة المركزية فرض ضريبة مبيعات وفق شروط صندوق النقد الدولي لتزيد من حدة الخلاف بين حزب الرابطة الاسلامية الحاكم واحزاب المعارضة التي تشكلت من حزب الشعب الباكستاني والجماعة الاسلامية والحركة القومية المتحدة، حيث عقدت المعارضة مؤتمراً في ٤ ايلول(سبتمبر) ١٩٩٩ لتأكيد موقف هذه الاحزاب في رفض سياسة الحكومة المركزية ولجأت الحكومة الى استعمال بنود قانون مكافحة الارهاب لمواجهة تزايد قوة المعارضة في اقليم السند تحديداً وفي باكستان عموماً.([2])

والى جانب الحركة القومية المتحدة هناك التحالف الوطني السندي **SNA** الذي ضم حركة السند وجبهة السند والبلوش والباشتون والحزب الشيوعي وتحريك عوامي السند والعديد من المجموعات الاخرى الى جانب قوة حزب الشعب الباكستاني في اقليم السند.([3]) الا ان ابرز جوانب هذه التعددية هو تدهور الوضع السياسي في الاقليم وتزايد حدة الانقسام فيه بين مهاجرين وسنديين ووجود تنظيمات عديدة اضعفت قوة ونفوذ الاحزاب الوطنية وغياب الاستقرار السياسي عن اقليم السند تحديداً والبلاد عموماً.

---

[1]- Ibid ,P. 271.
[2]- Nayan Bose.op,cit,PP. 272-282.
[3]- Tahir Amin,Op.Cit.,PP. 282-283.

المبحث الثاني

الاحزاب السياسية والانتخابات في باكستان

شهدت باكستان عدة انتخابات محلية في الاقاليم قبل اعلان دستور ١٩٥٦. فقد جرت انتخابات في اقليمي البنجاب والحدود الشمالية العام ١٩٥١. وفي اقليم السند العام ١٩٥٣، وفي كل منها فاز حزب الرابطة الاسلامية باغلبية المقاعد.([1]) وبعد دمج الاقاليم في باكستان الغربية في اقليم واحد العام ١٩٥٥، انتخبت جمعية باكستان الغربية في حزيران(يونيو) ١٩٥٦، بشكل غير مباشر من قبل اعضاء الجمعيات الثلاثة السابقة دون الاعتماد على الاحزاب السياسية، وحظيت كتلة الرابطة الاسلامية البرلمانية بالاغلبية، فأهم ما يميز تطور الاحزاب السياسية في باكستان (١٩٤٧-١٩٥٨) انه تحدد بالانضمام الى الجمعية الوطنية وجمعيات الاقاليم، وحتى نهاية هذه المرحلة لم تكن هناك أي قيود مفروضة على نشاطات الاحزاب السياسية في البلاد.([2])

وقد جرت استعدادات واضحة للانتخابات العامة، فخلال نيسان(ابريل) ١٩٥٧، اعدت الجمعية الوطنية عدة لوائح تتعلق بالاستعداد للانتخابات العامة التي كان مقرر اجراءها في آذار(مارس) ١٩٥٨. والاكثر اهمية في هذه الاجراءات هي لائحة تعديل الانتخاب والتي قدمت نظام الانتخاب المشترك لكل من باكستان الشرقية والغربية.([3])

الا ان فرض الاحكام العرفية من قبل الرئيس اسكندر ميرزا في ٧ تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٥٨، ادى الى الغاء الاحزاب السياسية ومصادرة ارصدتها وممتلكاتها واعتقل العديد من الزعماء السياسيين.([4]) وكانت هذه اولى مؤشرات فشل المرحلة البرلمانية التي تلت الاستقلال وفقدان الاحزاب السياسية لدورها وقدرتها في تسيير البلاد، في ظل غياب الانتخابات العامة.

بدأت مرحلة جديدة في الحياة الحزبية الباكستانية بصدور قانون الاحزاب السياسية في ١٤ تموز(يوليو) ١٩٦٢. حيث جاء القرار مؤكداً عودة الحياة السياسية

---

[1]- Keith Callard and Richard S. Wheeler,Op.Cit.,p. 481.

[2]- Report on General Elections Pakistan 1970-71,Op.Cit.,P. 70.

[3]- Pakistan From 1947to The Creation of Bangladesh. Charles Scribener's Somns,New York, 1973,P. 70.

[4]- Keith Callard and Richard S. Wheeder,Op.Cit.,pp. 495-496.

الطبيعية ضمن صيغة النظام الرئاسي الذي اقامه دستور ١٩٦٢. واكد القانون على فقدان أي عضو لمقعده اذا انسحب من الحزب، وكان الهدف منه تجاوز سلبيات المرحلة السابقة، وعند ترك الحزب فأن العضو يمنع من خوض الانتخابات التكميلية في حزبه الجديد وهذا ما عزز الانضباط الحزبي داخل الاحزاب.([1])

اوجد الرئيس ايوب خان نموذجاً جديداً للممارسة الديمقراطية تجسد في مؤسسة الديمقراطية الاساسية "ديمقراطية القاعدة" في ٢٦ تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٥٩، واستمرت من العام ١٩٥٩ وحتى العام ١٩٦٩.([2])

فالاساس في هذه المؤسسات هو ان يختار الشعب مجالس تمثيلية في خمس مراتب بشكل هرمي، حيث قسمت كل من باكستان الشرقية والغربية الى اربعين ألف دائرة انتخابية لكل منهما، ويكون مجموع الناخبين في كل دائرة حوالي الالف ناخب، حيث تنتخب كل دائرة ممثلاً لها بطريقة الاقتراع العام، ويشكل المنتخبون هيئة الناخبين وعددهم ثمانون ألفاً، وهذا هو المستوى الاول.

ويأتي المستوى الثاني بانضمام كل عشرة دوائر انتخابية لتكون في مجموعها المجلس الاتحادي في المناطق الريفية وتتولى هذه المجالس اختيار رؤسائها من بين اعضائها المنتخبين ويكون هذا ايضاً في المدن. ومن مجموع رؤساء هذه المجالس ولجان المدن يتكون المستوى الثالث وهو مجلس تانا او التحصيل، وعددها في باكستان الشرقية اكثر من اربعمائة مجلس في حين كان عددها في باكستان الغربية حوالي مئة وتسعين، ومن هذا المستوى ينبثق مستوى آخر هو مجالس المناطق التي بلغ عددها سبعة وسبعين مجلساً منها تسعة وخمسون في باكستان الغربية وسبعة عشر في باكستان الشرقية، ثم مجالس الاقليم ومجموعها خمسة عشر مجلساً في البلاد، منها ثلاثة عشر في باكستان الغربية واثنان في باكستان الشرقية، واخيراً مجلسا الشطرين وعددهما اثنان واحد في كل شطر من البلاد.([3])

اجريت الانتخابات لمجالس الديمقراطية الاساسية في عموم البلاد بين ٢٦ كانون الاول(ديسمبر) ١٩٥٩ و ٩ كانون الثاني(يناير) ١٩٦٠، وقد سبق اعلان نتائج

---

[1]- Keith Callard and Richard S. Wheeder,Op.Cit., PP. 499-501.

[2]- Pakistan From 1947 to The Creation of Banglades,Op.Cit.,P. 76.

[3] -دراسة في الدستور الباكستاني (١٩٦٢)، مصدر سابق، ص ٢٩.

الانتخابات تصويت سري بالثقة على الجنرال ايوب خان من قبل هيئة الناخبين (الثمانين الفاً) في ١٤ شباط(فبراير) ١٩٦٠ وحصل فيه الجنرال ايوب خان على ٧٥٢٨٤ ألف صوت اي نسبة ٩٥,٦% من اصوات هيئة الناخبين واصبح رئيساً للبلاد لمدة خمس سنوات.([1]) اعيد انتخاب الرئيس ايوب خان رئيساً للبلاد في ٢ كانون الثاني(يناير) ١٩٦٥متقدماً على مرشحة تحالف احزاب المعارضة السيدة فاطمة جناح وبأغلبية الثلثين، اما انتخابات الجمعية الوطنية فقد جرت في ٢١ آذار(مارس) ١٩٦٥، من قبل هيئة الناخبين للديمقراطية الاساسية والذين انتخبوا في خريف ١٩٦٤، وكانت النتائج تقدم حزب الرابطة الاسلامية(المؤتمر) بـ ١٢٦ مقعداً واحزاب المعارضة المتحدة ١٣ مقعداً والمجموعة المستقلة بـ١٠ مقاعد، والمستقلون الآخرون ٦ مقاعد، واجريت الانتخابات للجمعيتين الاقليميتين في شطري باكستان في ١٦ أيار(مايو) ١٩٦٤. واحرزت الرابطة الاسلامية (المؤتمر) الاغلبية فيهما.([2])

والحقيقة ان التحرك البارز لزعماء احزاب المعارضة الباكستانية بدأ في ١ كانون الثاني(يناير) ١٩٦٧، حيث سمح للسياسيين السابقين بالعودة لممارسة النشاط السياسي، وسرعان ما بدأت التحركات لتشكيل تحالف معارضة موسع، فقد نجح انور الرحمن ونور الامين وابو الحسن سركار وغيرهم في تشكيل حركة الديمقراطية الباكستانية (PDM) في ١٢ أيار(مايو) ١٩٦٧.([3]) قدمت الحركة برنامجاً حاولت بنوده جمع شطري البلاد وابرز ما جاء فيه: ([4])

١. اقامة هيكل فدرالي في المركز وتحديد مسؤولية الحكومة في قضايا الدفاع والشؤون الخارجية والتجارة والاتصالات والمالية.
٢. اقامة نظام برلماني للحكم يستند الى الانتخاب العام للبالغين.
٣. حكم ذاتي اقليمي لباكستان الشرقية وبشكل محدد.

---

[1] -محمد حسن الاعظمي ، حقائق عن باكستان، مصدر سابق، ص ٣٠٩.

[2] -ضم تجمع احزاب المعارضة المتحدة الاحزاب التي ايدت ترشيح السيدة فاطمة جناح لانتخابات الرئاسة عام ١٩٦٥، وهي الرابطة الاسلامية (المجلس) ورابطة عوامي وحزب عوامي الوطني ونظام الاسلام والجماعة الاسلامية . انظر:- Paksitan From 1947 to The Creation of Bangladesh, Op. Cit., PP. 84-85.

[3] -بالاضافة الى الشخصيات السابقة ضمت الحركة احزاب رابطة عوامي والرابطة الاسلامية (المجلس) والجماعة الاسلامية ونظام الاسلام والجبهة الديمقراطية الوطنية وللمزيد انظر: N.C. Sahni,Op. Cit.,P. 43.

[4] - N.C. Sahni,Op. Cit..,P. 44.

٤. تكافؤ بين شطري البلاد في الجوانب المدنية والعسكرية.

٥. اقامة اكاديمية عسكرية ومصانع في باكستان الشرقية ونقل مقر البحرية اليها.

وكان نجاح تحرك المعارضة واضحاً، فقد واجه الرئيس ايوب خان سلسلة من حركات الاحتجاج المنظمة، حيث فقدت مؤسسات الديمقراطية الاساسية فاعليتها في شطري باكستان وتزايد حدة الاضطرابات وكانت اعنف ما مرت به باكستان منذ استقلالها في العام ١٩٤٧.([١]) حاول الرئيس ايوب خان احتواء حركة الاحتجاج وعقد مؤتمر مائدة مستديرة للحكومة وزعماء حركة المعارضة في ٢٦ شباط(فبراير) ١٩٦٩.([٢]) واعلن الرئيس قبول مطلب الحركة بالانتخابات المباشرة على اساس الانتخاب العام للبالغين والنظام البرلماني وترك القضايا الاخرى الى ممثلي الشعب المنتخبين مباشرة، الا ان الشيخ مجيب الرحمن اكد من جانبه خروجه من الحركة بعد فشلها في مساندة مطلبه الاساسي بالحكم الذاتي لباكستان الشرقية والغاء نظام الوحدة الواحدة في باكستان الغربية وجعل التمثيل السياسي على اساس عدد السكان.([٣]) وهو ما يعطي تفوقاً واضحاً للشطر الشرقي الذي يزيد عدد السكان فيه على عدد السكان في الشطر الغربي.

ادى خروج الشيخ مجيب الرحمن الى تزايد حدة المظاهرات والاضطرابات ومما زاد من تدهور الموقف، عدم مشاركة ذو الفقار علي بوتو زعيم حزب الشعب الباكستاني ومولانا باشاني زعيم حزب عوامي الوطني (باشاني) في مؤتمر المائدة المستديرة وتقلصت سلطة الحكومة في شطري البلاد بشكل كبير.([٤]) وفي مطلع العام ١٩٦٩ فقد الرئيس ايوب خان أي قاعدة يعتمد عليها للدعم، واشار العسكريون بوجوب تخليه عن السلطة واقامة قاعدة حزبية واسعة واقنع الرئيس بالاستقالة في ٢٥ آذار(مارس)١٩٦٩.([٥]) لقد ابرزت هذه المرحلة تنامي قوة احزاب المعارضة في شطري باكستان فقد سعت الاحزاب في الشطر الشرقي الى تحقيق مطلب الحكم الذاتي، وسعى حزب الشعب الباكستاني في الشطر الغربي الى اسقاط نظام حكم ايوب خان، وظهر واضحاً ان الاستقطاب السياسي في كل شطر من البلاد يمتركز حول حزب واحد محدد. عاد النشاط السياسي للبلاد في ١ كانون

[1] -اسماعيل صبري مقلد، مصدر سابق، ص ٣٣.

[2]- G.S. Bhargava ,Op.Cit.,P. 46.

[3] -Ibid.,PP. 55-56.

[4] -اسماعيل صبري مقلد، مصدر سابق، ص ٣٧.

[5]- Leo E. Rose ,Op.Cit., P. 116.

الثاني(يناير) ١٩٧٠، تلا ذلك الغاء أمر الاحكام العرفية الذي فرض قيوداً على الاجتماعات العامة وهذا ما جعل من عودة الحياة الحزبية الى باكستان أمراً واقعا.(١) اجريت الانتخابات العامة في ٧ كانون الاول(ديسمبر) ١٩٧٠، وشارك فيها ٢٥ حزباً سياسياً الى جانب ٣١٩ مرشحاً مستقلاً، منهم ٢١٠ مرشحاً من باكستان الغربية و١٠٩ مرشحاً من باكستان الشرقية.(٢)

جاءت نتيجة الانتخابات لتعكس حقيقة قوة ونفوذ الاحزاب ففي باكستان الشرقية فازت رابطة عوامي بـ١٦٧ مقعداً من اصل ١٦٩ مقعداً مخصصة للاقليم في الجمعية الوطنية، اما في باكستان الغربية فقد احرز حزب الشعب الباكستاني الاغلبية في اقليمي البنجاب والسند بحصوله على ٨١ مقعداً من اصل ١٤٣ مقعداً مخصصة للاقليم في الجمعية الوطنية، ولكنه حظي بدعم ضئيل في اقليمي الحدود الشمالية وبلوشستان فقد احرز مقعداً واحداً فقط في اقليم الحدود الشمالية ولم يحرز أي مقعد في اقليم بلوشستان بالمقابل احرز حزب عوامي الوطني (ولي خان) ١٣ مقعداً في اقليم الحدود الشمالية و٨ مقاعد في اقليم بلوشستان وشكل حكومة ائتلافية مع جماعة علماء الاسلام.(٣)

وتبرز اهمية انتخابات عام ١٩٧٠ ، في عدة جوانب اهمها:

١- انها اول انتخابات عامة وفق قاعدة الانتخاب العام للبالغين والتصويت المباشر في تاريخ باكستان.

٢- جسد فوز الحزبين هيمنة اقليمية واضحة لم تمتد الى مستوى عموم البلاد فرابطة عوامي هيمنت في باكستان الشرقية فقط وهيمن حزب الشعب الباكستاني في باكستان الغربية فقط.

٣- ان الانتخابات المحلية في شطري البلاد، اكدت نتيجة الانتخابات العامة مع اختلاف ان حزب الشعب الباكستاني احرز الاغلبية في اقليمي البنجاب والسند

---

1 -كانت كل هذه الخطوات قد اتخذت من قبل الجنرال يحيى خان بموجب مرسوم الاحكام العرفية المرقم ٦٠ في ٢١ كانون الاول ١٩٦٩. والمرسوم المرقم ٦١في كانون الثاني ١٩٧٠.وللمزيد انظر:
Herbert Feldman.Pakistan 1969-1972,Op.Cit., PP. 49-50.

2- Ibid., P.77. Also. Report on General Election ,Pakistan 1970-71,Op.Cit., P. 70.

3- Sharif AL-Mujahid.The 1977 Pakistani Election: An. Analysis .In Manzooruddin Ahmed (ed),Op.Cit.,P. 67.Alson. Zulfikar Ali Bhutto .My Dearst Daughter,Op.Cit., P. 27.

واحرز حزب عوامي الوطني (ولي خان) نسبة مهمة من المقاعد في اقليمي الحدود الشمالية وبلوشستان .

٤- اكدت نتائج الانتخابات الرفض الواضح للاحزاب الاصولية الاسلامية المتشددة.وفقدان زعماء حزب الرابطة الاسلامية القدماء لنفوذهم وتأثيرهم.

فاهمية الانتخابات العامة العام ١٩٧٠ في انها المرة الاولى التي تنتخب فيها الجمعية الوطنية بشكل مباشر وعلى اساس الانتخاب الفردي العام لغرض وضع دستور جديد للبلاد وممارسة دورها كسلطة تشريعية، وهي ايضاً المرة الاولى التي تجري فيها انتخابات مباشرة في باكستان، اذ كانت الانتخابات تجري بشكل غير مباشر.

قادت الهزيمة العسكرية امام الهند في حرب ١٩٧١، الى بداية مرحلة جديدة في الحياة السياسية الباكستانية، فقد بدأت مظاهرات كبرى في المدن الباكستانية الرئيسة تطالب باستقالة الجنرال يحيى خان الذي تولى السلطة بعد استقالة الجنرال ايوب خان في ٢٥ آذار(مارس) ١٩٦٩. ولذلك جرى تسليم السلطة الى حزب الشعب الباكستاني بقيادة ذو الفقار علي بوتو الفائز في الانتخابات العامة في باكستان الغربية واصبح بوتو رئيساً للجمهورية (كانون الاول(ديسمبر) ١٩٧١- آب(اغسطس) ١٩٧٣).([1])

واشرت بداية عام ١٩٧٢، ظهور بوادر المعارضة من النخبة السياسية لنظام بوتو وارتبط ذلك بأقالة وزير العدل (محمد احمد قاسوري) وتعيين حفيظ بيرزادة وكان الاضطراب الذي رافق الحدث مؤشراً مهماً لتزايد تحرك المعارضة وخصوصاً في مرحلة (١٩٧٢-١٩٧٦).([2])

فبحلول العام ١٩٧٥، اعلن بوتو عدم شرعية الاحزاب السياسية المستندة الى أصل عرقي في اقليمي الحدود الشمالية وبلوشستان، وكان المقصود حزب عوامي الوطني تحديداً الى جانب ذلك لم يكن بوتو مستعداً لائتلاف بين حزب الشعب الباكستاني والمعارضة السياسية، فقد كانت امكانات الحزب في اقليمي البنجاب والسند ماعدا كراتشي وبعض المناطق في اقليم الحدود الشمالية قوية ومؤثرة.([3])

[1] -ستار جبار، تطور النظام السياسي في باكستان ، مصدر سابق، ص ١٢٠.

[2]- Asaf Hussain, Op. Cit .P. 122.

[3]- Leo E. Rose, Op. Cit., PP. 120-121.

وفي ١١ كانون الثاني(يناير) ١٩٧٧، شكلت احزاب المعارضة في باكستان التحالف الوطني الباكستاني (PNA) في محاولة لاقصاء بوتو من الساحة السياسية، حيث ركز برنامج التحالف على قضايا الحريات المدنية والتضخم واتهموا الحكومة بوضع قوانين قمعية، واشاروا الى سجل حزب الشعب الباكستاني في حرية الصحافة وانتهاك الحقوق الفردية واساءة استعمال سلطات الدولة ووسائل الاعلام.

والحقيقة ان التحالف كان كتلة من احزاب متناقضة، وهو ما ظهر في برنامجهم الانتخابي الذي كان دليلاً على عدم الاتفاق، وضعف الجانب التنظيمي فيها وكان تحالفها معاً، لتحقيق هدف واحد هو"اسقاط بوتو".[١]فالبرنامج الانتخابي للتحالف استند الى طبيعة اقتصادية–دينية، حيث وعد بمنح حرية الاستثمار الخاص واعفاء صناعات معينة ووضع سياسة صناعية واضحة تؤكد على حماية العمال والاستثمار الرأسمالي وتأمين التعاون بين الاثنين وزيادة الانتاج وبعبارة اخرى ضمان النظام الرأسمالي واستمراره.

والواقع ان التحالف قد جمع بين مجموعتين متناقضتين، فقد مثّل المصالح الاقطاعية للخانات والسردارات في اقليمي الحدود وبلوشستان، الى جانب الاحزاب الاصولية الاسلامية وهي الجماعة الاسلامية وجماعة العلماء وغيرها، وكان هدفهم اقامة نظام المصطفى أي النظام الاسلامي، الى جانب حزبي طريق الاستقلال والرابطة الاسلامية وهما بين الاسلام والرأسمالية [٢] .ولذلك واجه التحالف مشاكل عديدة ابرزها [٣] :

١– كيفية المحافظة على وحدة التحالف خلال وبعد الحملة الانتخابية .

٢– كيفية حل مشكلة شغل المناصب العليا في التحالف .

٣– كيفية الوصول الى تسوية كفيلة بارضاء وجهات النظر المختلفة في التحالف من جانب والمحافظة على البرنامج الانتخابي للتحالف من

---

[1] -ضم التحالف كل من:
١- الحزب الديمقراطي الوطني (NDP)
٢- الجماعة الإسلامية (JI)
٣- جماعة علماء الإسلام (JUI)
٤- جماعة العلماء الباكستانية (JUP)
٥- طريق الاستقلال (TI)
٦- حزب باكستان الديمقراطية (PDP)
٧- الرابطة الاسلامية (PML)
٨- مؤتمر مسلمي جامو وكشمير (AKMC)

وللمزيد انظر .Asaf Hussain, Op. Cit., P. 156.Also. Salman Taseer, Op. Cit., PP. 160-162

1-Asaf Hussain,Op.Cit.,P. 156.

2- Sharif AL-Mujahid,Op.Cit.,P.66.

جانب آخر، وكانت تحركات قيادة التحالف في هذا الاتجاه مشابه لتحرك جايا براكاش ناريان في الهند.

وتفسر هذه الخلافات جانباً مهماً من تحرك بوتو نحو اجراء الانتخابات العامة وفي هذه المرحلة تحديداً، ويوضح بوتو هذه الاسباب بـ: (١)

- "ان المعارضة كانت منقسمة وغير كفوءة".
- "ان حكومتي لديها رصيد رائع من الانجازات".
- "ان الجماهير معي ومع حزبي وخصوصاً نسبة الثمانين بالمئة من سكان الريف".
- "رغبتي في ان اسجل في تاريخ باكستان تحولاً لا سابق له في الاتجاه نحو الحياة العصرية".
- "عدم اعطاء الفرصة او المبرر لجنرالات الجيش العطشى الى التدخل لممارسة السلطة السياسية".

بدأت الحملة الانتخابية في ٢٤ كانون الثاني(يناير) ١٩٧٧، عندما اعلن حزب الشعب الباكستاني برنامجه حيث اكد بوتو على المضي في مهمة بناء باكستان اكثر رفاهية وعظمة والسعي للحصول على مساندة الشعب في مواجهة تحديات المستقبل، وتعهد البيان الانتخابي للحزب بجعل تعليم القرآن الكريم جزءاً مكملاً في التعليم العام، وانشاء اكاديمية لتعليم الائمة والخطباء وتعزيز مؤسسة البحوث الاسلامية وزيادة بعثات الحج. وكان هذا التوجه من الحزب في جانب منه رداً على استخدام التحالف للاسلام لحشد الشعب ضد حكم بوتو،(٢) بينما ركز برنامج التحالف اهتمامه على انحسار المؤسسات الديمقراطية وتحريف دستور ١٩٧٣، وانحسار سلطة القضاء وتجاهل الحقوق المدنية وسوء استخدام السلطة وفشل ما سمي بـ"الاصلاحات" وارتفاع الاسعار وتزايد البطالة اضافة الى بعض قضايا السياسة الخارجية وخصوصاً اتفاقية سيملا العام ١٩٧٢.(٣) . أثار اعلان نتائج الانتخابات العامة سخط زعماء المعارضة، وجاءت

١- ذو الفقار علي بوتو، اذا ما اغتالوني، ترجمة عبد الوهاب الزنتاني ، مركز دراسات العالم الاسلامي ، مالطا، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٣، ص ١٢٩.

[2] -رياض حسن، الاسلمة: تحليل في التغيير الديني والسياسي والاجتماعي في باكستان، ترجمة ستار جبار ، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد ٢٧، كانون الثاني(يناير) ٢٠٠٣، ص ٢١٢. ايضاً حول انتخابات ١٩٧٧ وبرنامج حزب الشعب انظر Salman Tasser,Op.Cit.,PP. 159-162.

[3]- Sharif AL-Mujahid,Op.Cit.,PP. 75-77.

بخلاف كل توقعاتهم، حيث حصل حزب الشعب الباكستاني على الاغلبية بـ١٥٥ مقعداً من مجموع مقاعد الجمعية الوطنية البالغة ٢٠٠ مقعداً، تاركاً ٣٦ مقعداً فقط لتحالف المعارضة، الذي بادر بتنظيم احتجاجات شعبية واسعة ضد بوتو وحزبه مطالباً بأقالة الحكومة مؤكداً عدم شرعيتها والمطالبة باجراء انتخابات جديدة بأشراف القوات المسلحة والسلطة القضائية، وتدريجياً عمت الحركة اغلب المراكز الحضرية في باكستان، واستدعي الجيش ودخل بوتو في مفاوضات مع التحالف قادت الى تدخل الجيش بانقلاب ٥ تموز(يوليو) ١٩٧٧، بقيادة الجنرال محمد ضياء الحق.([1])

اشرت مرحلة الجنرال ضياء الحق (١٩٧٧-١٩٨٨) تراجعاً للاحزاب والزعماء السياسيين والذين انخرطوا مع الجيش لتحقيق مصالحهم الخاصة، وكانت الاحزاب ضعيفة في محاولاتها تشكيل معارضة سياسية فاعلة للنظام العسكري،([2]) فظهور حركة اعادة الديمقراطية (MRD) كانت مؤشراً لتنامي السخط الشعبي ضد النظام العسكري وهو ما دفع بالجنرال ضياء الحق الى محاولة احتواء حركة المعارضة الشعبية من خلال اجراء استفتاء رئاسي في كانون الاول(ديسمبر) ١٩٨٤، أعقبه اجراء انتخابات عامة غير حزبية في شباط(فبراير) ١٩٨٥. وهو تحرك سياسي من الجنرال حاول فيه خلق نخبة سياسية تكون بديلاً عن احزاب المعارضة السياسية التقليدية.([3])

جاء رفع الاحكام العرفية في ٣٠ كانون الاول(ديسمبر) ١٩٨٥، ليعيد الحياة السياسية الطبيعية وخصوصاً، بعد مصرع الجنرال محمد ضياء الحق وكبار قادته العسكريين في حادث طائرة في ١٧ آب(اغسطس) ١٩٨٨. وفي ٦ تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٨٨، شكل التحالف الديمقراطي الاسلامي (IDA) من تسعة احزاب سياسية، وفي ٨ تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٨٨، شكل رئيس الوزراء السابق محمد خان جونيجو تحالفاً هو اتحاد عوامي باكستان (PAI) مع جماعة العلماء الباكستانية وطريق الاستقلال. الا ان جونيجو سرعان ما انسحب من الاتحاد وانضم الى التحالف الديمقراطي الاسلامي، وجسدت هذه المجموعة الاتجاه اليميني. اما الاحزاب السياسية الاخرى فقد شكلت الجبهة اليسارية الديمقراطية (IDF). وبالرغم من المشاركة الحزبية الواسعة في الانتخابات

---

[1]- Manzooruddin Ahmed, Op. Cit., PP. 25-27.

[2]- Lok Raj Baral, Op. Cit., PP. 162-163.

[3] -رمضان عادل، باكستان: الانتخابات واستمرار الازمة، مصدر سابق، ص ٥.

العامة في مرحلة (١٩٨٨-١٩٩٩)، الا ان المنافسة انحصرت بين قوتين رئيستين هما التحالف الديمقراطي الاسلامي (IDA) وحزب الشعب الباكستاني (PPP) حيث التزم التحالف بمفهوم (الديمقراطية الاسلامية) في حملاته بينما اكد حزب الشعب الباكستاني في حملاته على (الديمقراطية والبرلمانية والاشتراكية).(١) ففي الانتخابات العامة العام ١٩٨٨ احرز حزب الشعب الباكستاني بزعامة بناظير بوتو ١٠٥ مقعداً من مجموع مقاعد الجمعية الوطنية وهي ٢٣٧ مقعداً، وحصل التحالف الديمقراطي الاسلامي بقيادة حزب الرابطة الاسلامية (جناح نواز شريف) على ٥٥ مقعداً وحصلت حركة المهاجرين القومية على ١٣ مقعداً، وحصل المستقلون على بقية المقاعد.(٢) أما في الانتخابات العامة في ٢٤ تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٩٠، فقد حصل التحالف الديمقراطي الاسلامي على ١٠٥ مقعداً من مجموع ٢١٧ مقعداً في الجمعية الوطنية وحصل حزب الشعب على ٤٥ مقعداً وحصل المستقلون على ٦٧ مقعداً.(٣) وشهدت الانتخابات العامة عام ١٩٩٣، تقدماً واضحاً لحزب الشعب الباكستاني الذي حصل على ٨٦ مقعداً من مجموع المقاعد البالغة ٢١٧ مقعداً، وحصل حزب الرابطة الاسلامية على ٧٢ مقعداً وكان هذا تراجعاً واضحاً في قوة الحزب بينما قاطعت حركة المهاجرين القومية الانتخابات.(٤)

فيما جاءت الانتخابات العامة العام ١٩٩٧، لتعكس كل التوقعات في نتائجها. فقد احرز حزب الرابطة الاسلامية ١٣٤ مقعداً من مجموع ٢١٧ مقعداً، اما حزب الشعب فلم يحصل الا على ١٨ مقعداً في الجمعية الوطنية، وواجه الحزب هزائم مشابهة في جمعيات الاقاليم، ففي البنجاب لم يحصل الحزب سوى على مقعدين من ٢٤٠ مقعداً لجمعية الاقليم مقابل ٢١١ مقعداً للرابطة الاسلامية، وفشل الحزب في الحصول على الاغلبية في اقليم السند معقل الحزب وفاز بـ ٣٦ مقعداً فقط من اصل مئة مقعد بينما حصلت الرابطة على ١٥ مقعداً، في الوقت الذي لم يكن لها وجود يذكر في الاقليم سابقاً، ولم يزد ما حصل عليه الحزب في اقليمي الحدود وبلوشستان عن اربعة مقاعد للاول وخمسة مقاعد في الثاني.(٥) وهو ما يوضحه الجدول رقم (٢).

1- Surendra Nath Kaushik.Recent Trends in Pakistan's Domestic Politics:An Overview.In Kalim Bahadur and Uma Singh(ed),Op.Cit.,PP. 72-73.

2 -جمال الدين محمد علي، انتخابات باكستان بين الديمقراطية والحكم العسكري، مصدر سابق، ص ٢٢٠.

3 -محمد ابو الفضل احمد، مصدر سابق، ص ١٩٨.

4 -رمضان عادل، باكستان : الانتخابات واستمرار الازمة ، مصدر سابق، ص ٥.

5 -ياسرخطاب ، مصدر سابق، ص ٣٤. ايضاً مختار شعيب، مصدر سابق، ص ١٧٦.

جدول رقم (٢) نتائج الانتخابات العامة والانتخابات الاقليمية شباط ١٩٩٧

الحزب	الجمعية الوطنية	اقليم البنجاب	اقليم السند	اقليمسرحد	اقليم بلوشستان
حزب الرابطة الاسلامية(نواز)	١٣٤	٢١٢	١٥	٣١	٥
حزب الشعب الباكستاني	١٨	٢	٣٦	٤	١
حركة المهاجرين القومية	١٢	–	٢٨	–	–
حزب عوامي الوطني	٩	–	–	٢٨	–
حزب بلوشستان القومي	٣	–	–	–	١٠
جمعية علماء الاسلام	٢	–	–	١	٧
حزب الشعب(غنوة)	١	–	٢	–	–
حزب الرابطة الاسلامية(جوينجو)	–	٢	–	٢	١
المستقلون	٢١	٢١	١٥	١١	٨
الاحزاب الصغيرة	٣	٤	٤	٢	١١
المجموع	٢٠٣	٢٤١	١٠٠	٧٩	٤٣

المصدر: احمد رشيد، مصدر سابق، ص ٢١.

وبعد حقبة من الحكم العسكري في اعقاب الانقلاب العسكري في ١٢ تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٩٩، اعلنت الحكومة العسكرية في ١٠ تموز(يوليو) ٢٠٠٢ عن تحديد يوم ١٠ تشرين الاول(اكتوبر) من نفس العام موعداً لاجراء الانتخابات العامة، وهي انتخابات مباشرة لمجلس الشيوخ والجمعية الوطنية وجمعيات الاقاليم الاربعة.

وحول تفاصيل هذه الانتخابات يؤكد الجنرال (Tanvir Maqvi) رئيس المكتب الوطني لاعادة البناء، وهو الذي تولى مهمة الاشراف على النظام الانتخابي، وتنفيذ خطط الحكومة العسكرية بقوله: "ستكون هناك ورقة انتخاب منفصلة لمجلس الشيوخ والتي

تتضمن اسم ورمز الحزب السياسي المتنافس" واضاف" فالنظام الجديد يعطي تمثيلاً لكل الاحزاب الرئيسة في مجلس الشيوخ والحد من مساوىء الانتخابات السابقة".([1])

واهم ما ابرزته الانتخابات العامة في تشرين الاول(اكتوبر) ٢٠٠٢ عدة مؤشرات مهمة هي:

١-انها اول انتخابات مباشرة لاعضاء مجلس الشيوخ والذي يمثل المجلس الاعلى في البرلمان، فقد كان انتخاب اعضاءه من قبل اعضاء الجمعية الوطنية وجمعيات الاقاليم سابقاً.

٢-انها المرة الاولى منذ اكثر من عقدين تصوت فيه الاقليات الدينية الى جانب الاغلبية المسلمة، حيث خصص دستور ١٩٧٣، عشرة مقاعد في الجمعية الوطنية لافراد الاقليات المختلفة، وكان اشغال هذه المقاعد يتم عن طريق الانتخاب المنفصل لابناء هذه الاقليات، الا ان الحكومة العسكرية الغت هذا الاجراء واصبح اختيار كل اعضاء الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ عن طريق الانتخاب المشترك للجميع.

٣-قيام الحكومة العسكرية بخفض عمر الناخب من ٢١ الى ١٨ عاماً، اضافة الى تحديد مقاعد للنساء والتكنوقراطيين ويكون الانتخاب لهذه المقاعد وفقاً لنظام التمثيل النسبي.

٤-منع الحكومة العسكرية لزعيمي المعارضة نواز شريف زعيم الرابطة الاسلامية وبناظير بوتو زعيمة حزب الشعب الباكستاني من المشاركة في الانتخابات.([2])

٥-تقدم الاحزاب الاصولية الاسلامية في اقليمي الحدود الشمالية وبلوشستان. واوضحت هذه الانتخابات فشل جميع الاحزاب السياسية في الحصول على الاغلبية المطلقة في البرلمان، فقد حصل حزب الرابطة الاسلامية (جناح قائد اعظم) بزعامة مير ظفر خان جمالي على ١١٨ مقعداً من مجموع ٣٤٢ مقعداً للجمعية الوطنية بينما حصل حزب الشعب الباكستاني على ٨١ مقعداً بالرغم من غياب زعيمة الحزب عن البلاد وحل مجلس العمل الاسلامي الموحد ثالثاً بحصوله على ٤٥ مقعداً، فيما حصل حزب الرابطة الاسلامية (جناح نواز) على ١٤ مقعداً فقط.([3])

---

[1] -The Washington Times .July 10. 2002.

المصدر: WWW.Csis .org/ Saporg/ Sam 47.htm

[2]- Pakistan: Musharraf's First Humdred Days.South Asia Monitor. Number 19. March 1, 2000. المصدر http: //www.Csis .org/Soprog/Sam 19.

[3] -الاحزاب الباكستانية تلجأ للتحالفات لتشكيل الحكومة، مصدر سابق.

وختاما نجد ان ابرز الخصائص المشتركة بين التجربتين الحزبيتين في الهند وباكستان كان بروز ما يسمى "بحكم العائلات" مما اضعف الاحزاب السياسية وافقدها الديمقراطية في داخل دائرة الحزب وادى الى غياب المشاركة في ادارة شؤون الحزب والقضايا السياسية.(١)

فالزعامات الكارزمية مثل محمد علي جناح وجواهرلال نهرو وذو الفقار علي بوتو ومجيب الرحمن وغيرهم كانت قوية وبقيت دون تحدي في حياتهم، وبغيابهم اصبحت الاحزاب ضعيفة وكانت اجراءات المحاسبة اضعف ضمن النظام الحزبي في البلدين.(٢) ولهذا نجد ان الحزب السياسي وزعامته ومنهجه في جنوب آسيا بقي شخصياً وضيق الافق بشكل كبير، فالجهود تتركز في الصرف على هيئات الحزب دون الاهتمام بالمنافع العامة من مدارس وعناية صحية، واصبحت الاحزاب اداة مهمة لضمان المستقبل المالي والمصالح الاقتصادية والسعي للتأثير على المؤسسات والمصالح العامة.

---

[1]- V.A.Pai Panondiker. Problems of Governance and Agenda for South Asia .In V.A. Pai Panndiker(ed).Problems of Governance in South Asia,Op.Cit.,P. 456.

[2] Rehman Sobban. Governance and Development in South Asia.In Pai Panandiker(ed). Problems of Governance in South Asia,Op.Cit.,P. 343.

الفصل الرابع
العوامل والقوى المؤثرة
في النظام السياسي في باكستان

قدمت التجربة الباكستانية نموذجاً مهماً، لفشل النظام البرلماني في إحدى دول العالم الثالث، حيث ابرزت التجربة دوراً مهماً لبعض القوى المؤثرة كان في مقدمتها المؤسسة العسكرية التي حكمت باكستان لحقب عدة، والى جانب ذلك نجد ان الاسلام قد شكل عاملاً مهماً في التجربة الباكستانية. كايديولوجية سياسية لحكم الدولة، اضافة الى كونه الاساس السياسي الذي قامت عليه دولة باكستان. الا ان تأثير هذه العوامل والقوى تباين من مرحلة الى اخرى.

ومن خلال دراسة التجربة الباكستانية نجد انها تقسم على عوامل وقوى ثلاث رئيسية وفي ثلاثة مباحث هي:

المبحث الاول : دور العوامل والقوى السياسية.

المبحث الثاني: دور العوامل والقوى الاقتصادية.

المبحث الثالث: دور العوامل والقوى الاجتماعية.

المبحث الاول
دور العوامل والقوى السياسية

وهـي عديـدة الا ان اهميـة الموضـوع ودرجـة التـاثير فـي النظـام السياسـي الباكستاني، تجعلنا نركز على الابرز منها وهي:

١ -الرأي العام:

ظهرت باكستان الى حيز الوجود بعد مرحلة من الاضطرابات والعنف، ولهذا نجد العديد من القوانين التي حدت من الاجتماعات العامة وحرية التعبير والكتابة في القضايا السياسية، واخضعت الصحافة للمراقبة وخصوصاً العديد من الصحف الناطقة باللغات المحلية، حيث اتخذت الحكومة المركزية في العام ١٩٤٨، عقوبات ضد سبعة صحف، تضمنت تعليق اربعة منها وفرض الرقابة على الثلاثة الاخرى.([1])

وادت مرحلة الاحكام العرفية الاولى (١٩٥٨-١٩٦٢) الى فرض قيود اضافية على الصحف، وتعرض البعض منها الى المصادرة، ففي العام ١٩٥٩، استولت الحكومة على صحيفة باكستان تايمز في لاهور ومنعت صدورها على اساس وقوعها تحت التأثير الاجنبي.

وجاء دستور ١٩٦٢، ليؤكد عدم امكانية تقديم اي لائحة لمنع الاعتقال الى السلطة التشريعية دون تصريح من رئيس الجمهورية او الحاكم في الاقليم، واكدت بعض المواد القانونية ان الاعتقال يجب ان يكون فقط لمصلحة الامن في باكستان ويجب ان لا يعتقل اي شخص اكثر من ثلاثة اشهر من دون محاكمة، وفي اولى جلسات الجمعية الوطنية بعد اقرار دستور ١٩٦٢، تبنى النواب قانوناً يفرض مراجعة الاعتقال من قبل هيئة مسؤولة في غضون ٤٥ يوماً وعدم السماح بالاعتقال دون موافقة هيئة مختصة مدة لا تتجاوز الشهرين، والحقيقة ان اهم ما ميز دستور ١٩٦٢، هو عدم وجود قوة قضائية للحقوق الاساسية.

---

[1]- Keith Callard and Richard S. Wheeler, Op. cit., P.507.

الا ان كل القيود المفروضة لم تمنع القوى الاسلامية في باكستان من التحرك في العام ١٩٦٣ واجبار الرئيس ايوب خان على اعلان باكستان دولة اسلامية، وربما بالضد من رغبة الرئيس نفسه.([1])

وتصاعدت حدة الاستياء العام من حكم الرئيس ايوب خان الذي برز بشكل واضح في تشرين الاول(اكتوبر)١٩٦٨، عندما اطلق احد الافراد النار عليه في اجتماع عام في بيشاور دون اصابته، وتصاعدت حدة الموقف بالمظاهرات الحاشدة في اماكن عديدة، وكان رد الرئيس ايوب خان قوياً فقد اطلقت الشرطة النار على مظاهرات الطلبة في مدينة ناوشيرا وفي روالبندي الا ان هذا التصرف زاد من حدة المظاهرات في البلاد.

وتصاعدت حدة المظاهرات مع بداية شباط(فبراير)١٩٦٩، وبرز حزب الشعب الباكستاني في باكستان الغربية ورابطة عوامي في باكستان الشرقية وهذا ما جعل من التحرك اكثر قوة، وفي ظل ضغط الراي العام المتزايد دعى الرئيس ايوب خان الى مؤتمر مائدة مستديرة للزعماء السياسيين،([2]) ولكنه لم ينجح في حل مشاكل البلاد، بل سقط ايوب خان في ٢٥ اذار(مارس) ١٩٦٩.

وقدمت التجربة البرلمانية الباكستانية دوراً مؤثراً للجماعة الاسلامية التي لعبت دور جماعة الضغط في مرحلة بوتو (١٩٧٢-١٩٧٧). وهذا ما ظهر بشكل واضح في العام ١٩٧٤، في الحملة ضد الطائفة الاحمدية وصدور قانون من الجمعية الوطنية يؤكد بأنها طائفة غير مسلمة.([3])

ونجحت الجماعة الاسلامية الى جانب القوى السياسية الاخرى في تحريك الشعب واثارة اعمال الشغب والاضطرابات بعد اعلان نتائج انتخابات ١٩٧٧. وبرز جناحها الطلابي (جمعية الطلاب الاسلامية) التي لعبت دوراً فاعلاً واثبتت الجماعة تأثيراً واضحاً كقوة ضغط لا يمكن تجاهلها في باكستان.([4])

1- Ibid, PP.508-509.

2- Mohammed Asghar Khan. Op.cit. P.13.

3 -هاني الحديثي، التكوين القومي في الباكستان، مع دراسة للمشكلة البلوشية. في مجموعة باحثين، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في العالم الثالث، مركز دراسات العالم الثالث. كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص١٧٩.

4 -علا عبدالعزيز ابو زيد، مصدر سابق، ص١٠١.

الا ان قيام الحكم العسكري في تموز(يوليو) ١٩٧٧ واجه مقاومة من المثقفين وبرز اتحاد الفيدرالية الباكستانية للصحفيين (PHUJ) الذي نظم اضراباً لمدة ثلاثة اشهر في العام ١٩٧٨، مما ادى الى اعتقال اكثر من ثلاثين صحفياً منهم رئيس الاتحاد منهاج بارانا الذي اعلن اضراباً عن الطعام لمدة ٢٠ يوماً في سجن كاريبور،([١]) احتجاجاً على اشكال المنع والحد من حرية الصحافة والتعبير وايقاف العديد من الصحف عن الصدور وتحديداً التعتيم على الرأي العام في قضية محاكمة السيد ذو الفقار علي بوتو.([٢])

وفي الانتخابات العامة العام ١٩٨٨، عادت الجماعة الاسلامية لتحريك المشاعر العامة للجماهير والدعوة لاهمية اقامة نظام اسلامي وابراز عدم اهلية حزب الشعب الباكستاني وايديولوجيته العلمانية والمس بشخصية السيدة بناظير بوتو ووالدتها في محاولة لتشويه صورتها من منظور السلوكيات الاسلامية، واثارة الجماعة ايضاً مسألة مدى جواز قيادة امرأة لدولة اسلامية من منظور الشريعة الاسلامية.([٣])

والحقيقة ان اثارة الجماعة الاسلامية لهذه القضايا كان لاهداف سياسية واضحة، للحصول على اكبر قدر ممكن من المنافع، وخصوصاً عندما نذكر ان الجماعة كانت ضمن تحالف الاحزاب السياسية التي رشحت السيدة فاطمة جناح لانتخابات رئاسة الجمهورية في العام ١٩٦٥.

وفي السنوات اللاحقة لجأت الجماعة الى القضايا ذات الطابع الديني واستغلالها للحصول على مساندة الراي العام لها، فقد برز الخلاف الايديولوجي واضحاً بين الجماعة وحزب الرابطة الاسلامية حيث اكد نواز شريف صراحة ان الاسلام الذي يؤمن به مخالف تماماً للاسلام المتشدد الذي تمثله الجماعة الاسلامية ولهذا نجد دعوة الجماعة لجماهير الشعب الى الاضراب العام احتجاجا على رفع الاسعار، ولقيت الدعوة استجابة واضحة في كراتشي وحيدر آباد.([٤])

من جانب آخر نجد ان مرحلة (١٩٨٨-١٩٩٩) تميزت بوجود عدد كبير من الصحف المستقلة والتي مثلت معارضة واضحة للنخبة الحاكمة وجاءت مساهمة الجنرالات

---

[1]- Bhabari Sengupta. Adeeply Divided Nation. In Paran Chopra (ed), Op.cit.P.106.

[2] -ذو الفقار علي بوتو، مصدر سابق، ص١٩.

[3] -علا عبد العزيز ابو زيد، مصدر سابق، ص١٠٨.

[4] -المصدر نفسه، ص١١١.

المتقاعدين والدبلوماسيين والمثقفين فيها بالكتابة بمقالات منتظمة في الصحف الرئيسة الصادرة باللغة الانكليزية لتكشف اخطاء الحكومة واساليبها، الا ان ما ميز تأثير الصحافة هو انه بقي قاصراً على النخبة الحضرية التي تتحدث اللغة الانكليزية وتقرأها، بينما يعيش اغلب سكان البلاد في الريف، وبالرغم من كل ذلك فالصحافة وحدها لا تكفي لوقف تجاوزات السياسيين، فغياب وسيلة التفاهم والاتصال بين الصحافة والحكومة كان اهم مؤشرات هذه المرحلة.

ولفرض مزيد من الرقابة شكلت حكومة نواز شريف الثانية (١٩٩٧-١٩٩٩) مجلس الصحافة الذي كلف بتنظيم اداء الصحف، ومنح المجلس سلطات المحكمة المدنية في اصدار انذارات لرؤساء التحرير والصحفيين والناشرين واصحاب المطابع ومراسلي الصحف والاذاعات والصحفيين المحترفين للمهنة. وتعرض العديد من الصحفيين للاعتقال والخطف والتعذيب الجسدي بعد مناقشتهم لقضايا الفساد في باكستان.([1])

والواقع ان تأثير الراي العام في التجربة الباكستانية برز في اوضح صوره بعد التجارب النووية الهندية في يومي ١١-١٣ايار(مايو)١٩٩٨ التي ادت الى ضغوط شعبية كبيرة من الراي العام الباكستاني على حكومة نواز شريف من اجل اجراء تجارب نووية رداً على التجارب الهندية، ولهذا نجد ان الرد الباكستاني كان خطوة حتمية من جانب الحكومة في ظل الاستنفار الشعبي الهائل في باكستان، وبرزت الضغوط السياسية من النخبة السياسية ووسائل الاعلام والمؤسسة العسكرية على حكومة نواز شريف، وخصوصاً بعد تأكيده احتفاظ حكومته بالحق في اتخاذ كافة الاجراءات التي تراها ضرورية للحفاظ على الامن القومي الباكستاني.([2])

وجاء انقلاب ١٩٩٩ ليضع مزيداً من القيود على حرية التعبير والرأي وفرضت الحكومة العسكرية حظراً على الانشطة السياسية في اذار(مارس)٢٠٠٠ وتم القبض على عشرات النشطاء السياسيين لخرقهم الحظر ووجهت التهم الى اعضاء الرابطة

---

[1] -يوجد في باكستان ٤٢٤ صحيفة يومية و ٧١٨صحيفة اسبوعية و ١٠٧ دورية نصف شهرية و ٥٥٣ دورية شهرية اضافة الى وسائل الاعلام الاخرى. وللمزيد انظر اليزابيل كوردونير، النظام العسكري والسياسي في باكستان، ترجمة عبدالله جمعة الحاج، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، سلسلة دراسات عالمية، العدد٣٧، ٢٠٠١، ص٤٦. ايضا Pakistan Basic Facts. Government of Pakistan. Islamabad. 1997. P.5.

[2] -احمد ابراهيم محمود. دوافع التحول: اهداف التجارب النووية الهندية والباكستانية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٣٣، يوليو ١٩٩٨، ص٢٥٥.

الاسلامية بإثارة الفتنة بسبب القائهم خطاباً انتقدوا فيها الحكومة العسكرية، وكذلك قبض على رحمت شاه افريدي رئيس تحرير صحيفة ((ذي فرونتير بوست)) في نيسان(ابريل) ١٩٩٩ بعد توثيق الصحيفة لحالات الفساد، وهو ما اعتبرته منظمة العفو الدولية من سجناء الرأي.([1])

والواقع ان تجربة الرأي العام وحرية التعبير في باكستان قد عانت من الاحكام العرفية وقوانين المنع والحظر المختلفة الا ان ذلك لم يمنع من بروز عدة مؤشرات مهمة ابرزها هو ان الحكومات والسلطات العسكرية لم تضع اهتماماً للراي العام، وتجاهلت رد فعله وكانت معزولة عن توجهاته، والمثال الابرز هنا هو نظام ضياء الحق (١٩٧٧-١٩٨٨).

من جانب آخر نجد ان التجربة الباكستانية ابرزت قوة الجماعة الاسلامية في التأثير على مشاعر الرأي العام باستخدام قضايا اسلامية كما في العام ١٩٨٨، وكذلك شكلت قضايا الامن القومي واعتباراته جزءاً مهماً في تحريك الرأي العام الباكستاني، وهذا ما ظهر واضحاً في الدعوة للتجارب النووية في العام ١٩٩٨. وبالرغم من كل ذلك تبقى حرية التعبير والرأي موضع محاسبة وتقيد في باكستان وبشكل كبير مقارنة بالهند.

٢-الاسلام وتأثيره:

قامت باكستان على اساس الاسلام، والذي شكل المحرك الاساس للمسلمين في شبه القارة الهندية لمطالبتهم بوطن منفصل خاص بهم يستطيعون فيه ممارسة شعائرهم الدينية.وكان الاسلام عاملاً مهماً في توحيد الاصول العرقية واللغات والمناطق المختلفة في شبه القارة، لتشكيل دولة اسلامية مستقلة هي باكستان.([2])

وتطرح قضية الاسلام ودوره في باكستان عدة جوانب مهمة في مقدمتها موقع الاسلام في الدساتير الباكستانية وموقف الحكومات الباكستانية المتعاقبة من الاسلام وتطبيقه في البلاد واخيراً العقبات والانتقادات الموجهة الى تطبيق الاسلام في باكستان.

---

[1] -التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية للعام ٢٠٠١، ص٢. ايضا: باكستان ترفع حظر الانشطة السياسية قبل الانتخابات العامة، الوكالات، المصدر: htm.www.aljazeera.net/new/asia/2001/8/8http: //

[2] -Rafiushan Kuroishi. Op.cit. P.13.

في البداية اعلنت باكستان برنامج قرار الاهداف الدستورية في العام ١٩٤٩، وكان موضع الاسلام فيه واضحاً، ثم تلا ذلك اعلان باكستان جمهورية اسلامية من قبل الجمعية التأسيسية في العام ١٩٥٣، ثم صدور دستور ١٩٥٦.وقد اشارت مواد الدستور المختلفة الى الاسلام وعدم وضع اي قانون يتعارض مع تعاليم الاسلام وترك تحديد ذلك للسلطة التشريعية واقامة لجنة القوانين الاسلامية لتحديث القوانين القائمة وجعلها متوافقة مع تعاليم الاسلام.([1]) وكذلك اشترطت مواد الدستور ان يكون رئيس الجمهورية مسلماً.([2])

الا ان اهم الانتقادات التي توجه الى دستور ١٩٥٦، هو انه تضمن القليل من الفقرات الاسلامية بخصوص ايديولوجية الدولة، فالمادة ١٩٧ اقامت معهد البحوث الاسلامية، واكدت المادة ١٩٨ على ملائمة القوانين القائمة مع تعاليم الاسلام وبقيت الايديولوجية الاسلامية غامضة، فمفهوم العدالة الاجتماعية والمساواة والحرية بقيت مفاهيم واسعة لم تترجم الى واقع، وتناولت المادة ٢٩ سعي الدولة لالغاء الربا الا انه لم يوفر اية وسيلة او آلية او خطة للقيام بذلك.([3])

وجاء دستور ١٩٦٢، ليعيد التأكيد على بعض المواد المهمة التي وردت في دستور ١٩٥٦ في انشاء مجلس استشاري للايديولوجية الاسلامية في المادة ١٩٩، واشارت المادة ١٨٠ الى الغاء الربا ولكنها لم تشرح الالية لذلك. واقامت المادة ٢٠٧ مؤسسة البحوث الاسلامية لغرض وضع الاسس لمجتمع اسلامي على اسس اسلامية حقيقية.([4])

والحقيقة ان دستور ١٩٦٢، لم يختلف بشكل كبير عن دستور ١٩٥٦ في البنود الاسلامية ولم توضع مواد واضحة لتطبيق الشريعة الاسلامية، ويمكن ان نرجع ذلك في جزء منه الى وجود ٧٢ طائفة بين المسلمين وتفسيراتهم المختلفة للقرآن والسنة النبوية، حسب تعبير منذر قادر وزير الخارجية الباكستاني، الا ان ذلك لم يمنع الرئيس ايوب خان

---

[1] -Keith Callard and Richard S.Wheeler. op.cit. p.445.

[2] -Keith Callard. Pakistan. Op.cit. p.333.

[3]- Ziaul Haque. Pakistan and Islamic Ideology. In Hassan Gardezi and Jamil Rashid (ed). Op.cit. p.379.

[4] -Ibid. p.379.

من الاعتماد على دعم المجموعات الدينية المتشددة لاصدار فتوى تخص الانتخابات الرئاسية في العام ١٩٦٥ والتي تؤكد عدم شرعية ترشيح فاطمة جناح لرئاسة باكستان على اساس ديني بأن المرأة لا يمكن ان تكون رئيسة جمهورية لدولة اسلامية.([1])

والواقع ان اهم ما ميز مرحلتي ايوب خان (١٩٥٨-١٩٦٩) ويحيى خان (١٩٦٩-١٩٧١) هو سعي النظام الى مواجهة ما اطلق عليه الاحياء الاسلامي في العملية السياسية واستبعاد الجماعات الاسلامية من الساحة السياسية، ومحاولة تغييب رؤية هذه الجماعات في عملية تنمية البلاد في المجالات المختلفة.([2])

وجاء دستور ١٩٧٣، متضمناً مواد تجعل القوانين القائمة متلائمة مع تعاليم الاسلام كما جاءت في القرآن والسنة وعدم وضع اي قانون يتعارض مع هذه التعاليم، واستمرار مجلس الايديولوجية الاسلامية في عمله، الا انه لم يوص بأي تغييرات ثورية في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي لباكستان.([3]) واكد الدستور ان الاسلام هو الدين الرسمي للدولة وتأكيد السير في طريق الاشتراكية ومثل بذلك مزجاً بين التقدمية والتصريحات الاسلامية.([4])

والواقع ان الدساتير الباكستانية المتعاقبة تضمنت العديد من المواد التي تشير الى الاسلام كدين رسمي لدولة باكستان الا انها لم تتضمن مواد تساعد في تطوير الاسلام كأيديولوجية للدولة، ووضع مسودة مشروع محدد يتضمن صيغة لتطبيق الاسلام في كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومعالجة مشاكل البلاد المختلفة.

من جانب آخر تطرح قضية الاسلام وتأثيره في باكستان مسألة موقف الحكومات الباكستانية المتعاقبة من الاسلام.فقد اوضح محمد علي جناح منذ البدايات الاولى لقيام الدولة ان باكستان لن تكون دولة ثيوقراطية تحكم من قبل رجال الدين، فالنخبة السياسية المؤلفة من البرجوازية والاقطاعيين والبيروقراطية لا يساندون دولة اسلامية، بل حصر

---

[1]- Smruti S. Pattanaik. Islam and The Ideology of Pakistan. Strategic Analysis. Vol. XXXII. No.9. New Delhi, December 1998. P.1280.

[2] -ماجدة علي صالح، مصدر سابق، ص١٤٠.

[3]- Ziaul Haque, op.cit. p.379.

[4] -هاني الحديثي، التعددية الحزبية في باكستان، دراسة في ضوء التطورات الدستورية ١٩٥٦-١٩٩٣، مجلة العلوم السياسية، العدد١١، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، كانون الثاني ١٩٩٤، ص١١٤.

دور الدين في الهوية الثقافية، ويمكن تفسير موقفهم في جانب كبير منه في ضوء رفض المجموعات الدينية المختلفة لقيام الدولة واتهام العديد منها لمحمد علي جناح بانه كافر.([1])

والحقيقة ان النخبة السياسية حاولت توجيه الاسلام في هذه المرحلة لغرض تحييد الهويات القومية الفرعية وتحديداً البلوش والباتان، ادراكاً منها للخطر الكامن في مثل هذا التحدي للوحدة الوطنية لباكستان.

ومنذ بداية عقد السبعينات واجهت باكستان احداث داخلية وخارجية اوجدت بيئة ملائمة لتبني وتشجيع التوجهات والتيارات الاسلامية.

فأهم الاحداث الداخلية، كان الحرب الثالثة مع الهند في العام ١٩٧١، وانفصال باكستان الشرقية وقيام دولة بنغلاديش، وادى هذا الى ازمة هوية في باكستان، التي اصبحت تواجه عالمين عالم جنوب آسيا الهندوسي وعالم عربي اسلامي، ولهذا توجهت باكستان نحو العالم الاسلامي والعربي. يضاف الى ذلك ازمة الطاقة في العام ١٩٧٣، وسعي بوتو الى الاستفادة من قدرات الدول الاسلامية والعربية في كافة المجالات وتوفير فرص عمل لعدد كبير من العمال الباكستانيين في الدول الخليجية.([2])

وقد يكون توجه بوتو محاولة للحد من تزايد قوة حزبي الرابطة الاسلامية والجماعة الاسلامية وطرحه ((الاشتراكية الاسلامية)) لتعزيز شرعيته السياسية، وبالمقابل طالبت هذه الاحزاب بإقامة ((نظام المصطفى)) وفي مواجهة الضغوط المتزايدة سمح بوتو بقدر من الحرية للاحزاب المتشددة في المؤسسات التعليمية، وفي نيسان(ابريل) ١٩٧٧، اعلن بوتو بعض قوانين الشريعة منها منع سباقات الخيل وتعاطي الكحول واعلان الجمعة عطلة رسمية بدلا من الاحد وغيرها.([3]) الا ان الحقيقة تبقى هي ان قوانين بوتو واصلاحاته لم تكن في ضوء تطبيق ايديولوجية اسلامية واضحة الخطوات والمعالم بل انها كانت في الواقع عبارة عن تكتيكات مرحلية استهدفت استمرار النظام في السلطة.

---

[1] -Javid Iqbal. Op.cit.pp.117-121.

[2] -علا عبد العزيز ابو زيد، مصدر سابق، ص٩٩.

[3]- Smrauti S. Pattanaik. Op.cit. p.1281.

وجاء حكم الجنرال ضياء الحق (١٩٧٧-١٩٨٨) ليعيد من جديد التأكيد على دور الاسلام مؤكداً (ان باكستان التي وجدت باسم الاسلام سوف تكمل وتحيا اذا قامت على الاسلام وهو السبب الذي جعلني اعتبر مدخل النظام الاسلامي على انه مطلب اساسي للدولة).([1]) ولغرض اقامة النظام الاسلامي اعلن الجنرال ضياء الحق سلسلة من الاصلاحات استهدفت اقامة النظام الاسلامي وجعل كل القوانين متوافقة مع القيم والاخلاق الاسلامية التي اقامها الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم)، ولهذا قدم الجنرال ضياء الحق نظاماً دستورياً مؤقتاً في آذار(مارس) ١٩٨١، سعى من خلاله الى اسلمة النظام القضائي، وسبق ذلك إقامة محكمة الشريعة الفيدرالية (FSC) في العام ١٩٨٠، لمراجعة كل القوانين والتأكد من توافقها مع القرآن والسنة، كما فسرها مجلس الايديولوجية الاسلامية، اضافة الى اقامة فرع لمحكمة الشريعة في كل محاكم الاقاليم العليا وتعود صلاحية النظر في الالتماس المقدم ضد فرع محكمة الشريعة الاقليمية الى محكمة الشريعة الفيدرالية ومن اصل ثمانية قضاة هناك ثلاثة علماء دين.

وتضمن النظام الدستوري تأسيس جمعية وطنية معينة من قبل رئيس الجمهورية كمجلس استشاري (مجلس شورى)، وتألف من ٣٥٠ عضواً وعقد اولى جلساته في ١١كانون الثاني(يناير) ١٩٨٢، وحددت مهمته في وضع القوانين ومنح الاموال للحكومة ومشورة رئيس الجمهورية، الا ان الجنرال حصر حق التشريع او تعديل الدستور في يده.([2])

ولجأ الجنرال ضياء الحق الى تعليق التنظيمات الطلابية في العام ١٩٨٣ لازالة اي تهديد لسلطاته المطلقة، وبإستثناء الجماعة الاسلامية فان اي تنظيم يجب ان يحصل على ترخيص مكتوب من رئيس لجنة الانتخابات لممارسة عمله.([3]) ومن اجل الاستمرار في السلطة ومواصلة عملية تغيير القوانين القائمة اجرى الجنرال ضياء الحق استفتاءاً

---

[1] -نقلا عن: ماجدة علي صالح، مصدر سابق، ص١٤٢.

[2]- Lew E. Rose. Op.cit. p.124. Also. Mazhar Ul-Haq. Op.cit. pp.99-100.
ايضا عن تشكيل مجلس الشورى وصلاحياته انظر:. Asif Saeed Khan . Op.cit. pp.21-38

[3]- Smruti S. Pattanaik. Op.cit. p.1283.

رئاسياً في ١٩كانون الاول(ديسمبر) ١٩٨٤، وحصل الجنرال بموجبه على فترة رئاسية جديدة مدتها خمس سنوات.([1])

وفي الجانب الاقتصادي قدم مشروع الجمع الاجباري للزكاة والعشر بخصم ٢,٥% من عوائد ضرائب البنوك والعوائد المالية الاخرى للمسلمين واملاك اغلبية المسلمين المستثمرة تجارياً.([2]) والحقيقة ان تطبيق الجنرال ضياء الحق للأسلمة (نظام المصطفى) اثار عدة نقاط مهمة من قبل المعارضة السياسية ابرزها:

١. ان عملية الاسلمة تطرح التساؤل حول ما اذا كانت هناك احزاب اسلامية ام لا ؟ وتأكيد النظام ان الاحزاب السياسية لا تستند الى اساس اسلامي، وهو ما اعطى النظام سيطرة على الانتخابات والساحة السياسية وتغييب احزاب المعارضة.

٢. محاولة النظام اعادة تقديم تفسير للمرجعية القرآنية للشورى واعتبارها معلمة لا ملزمة، الا ان موقف المعارضة الاسلامية اشار الى انها متبادلة.

٣. ان نظام ضياء الحق اخفق في ارضاء الاتجاه التقليدي وفشل في كسب موافقة الاتجاه الحديث، والحقيقة ان الاسلمة الحقيقية بكل اشكالها لا يمكن ان تكون شرعية بإفتقارها الى شكل دستوري يقوم على اتفاق المجتمع بكل فئاته وطوائفه.([3])

وبالرغم من كل اجراءات الجنرال ضياء الحق فان الواقع اشار الى ان لها تأثير ضئيل فقط على الاوضاع السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية لباكستان.([4])

وبعد مصرع الجنرال ضياء الحق في آب(اغسطس) ١٩٨٨، اكد الرئيس المؤقت غلام اسحاق خان التزامه بإجراءات الاسلمة، واقرار تعديل لائحة الشريعة الصادرة في

---

[1] –فقد صوت ما بين ٢٠-٢٥% من الناخبين على بيان يصادق على مفهوم حكومة الاحكام العرفية كدولة اسلامية وعدها الجنرال مصادقة عامة على برنامجه . وللمزيد انظر:.Mazhar UL-Haq. Op.cit. p.14

[2]- Smruti S. Pattanaik. Op.cit.p.1283.

[3] -ماجدة علي صالح، مصدر سابق، ص١٤٥-١٤٦.

[4]- Charles Kennedy. Islamization of Laws and Economy, Case Studies on Pakistan. Institute of policy studies. Islamabad. 1996. P.33.

العام ١٩٨٥ في العام ١٩٨٩، وقدمت اللائحة الى الجمعية الوطنية الا انها حلت في العام ١٩٩٠ قبل المصادقة عليها.(١)

وشهدت حكومة نواز شريف الاولى (١٩٩٠-١٩٩٣) اقرار لائحة الشريعة في العام ١٩٩١، الا انها تميزت بالغموض في مضمونها،(٢) وكانت تعكس مفهوم الاسلمة الفوقية وامتداداً للاجراءات التي تبناها الجنرال ضياء الحق، انظر نص الوثيقة في ملحق رقم(١) كذلك واجه نواز معارضة من الجماعة الاسلامية التي اثارت قضية الربا والمطالبة بالغاءه، اضافة الى خلافه مع رئيس الجمهورية مما ادى الى اقالته في العام ١٩٩٣.(٣)

الا ان حكومة نواز شريف الثانية (١٩٩٧-١٩٩٩) لجأت الى تعزيز توجهات الاسلمة في باكستان واقرار تعديل الدستور رقم ١٥ والذي اكد ان الاسلام كدين لدولة باكستان وغيرها،(٤) الا ان طرح نواز شريف لتطبيق الشريعة لم يكن عن ايمان بأهمية الشريعة الاسلامية في حياة باكستان بل كان محاولة لاحتواء العديد من التحديات المهمة التي واجهت التجربة الباكستانية في هذه المرحلة وابرزها:

١. تدهور الاوضاع الاقتصادية باكستان في اعقاب التجارب النووية في ايار(مايو) ١٩٩٨.
٢. فشل العملية العسكرية في كارجيل (الجزء الهندي من كشمير) في ايار(مايو) ١٩٩٩.
٣. تزايد الاستياء العام من مواقف الحكومة وسياساتها وخصوصا بعد الهجوم الصاروخي الامريكي على بعض مواقع حركة طالبان في افغانستان في آب(اغسطس) ١٩٩٨، والذي ادى الى مقتل عدد من الباكستانيين.(٥)
٤. تزايد قوة احزاب اليمين في باكستان وسعي نواز شريف الى الحد من قوتها، وهذا ما ظهر واضحاً في قرار التعديل ١٤ للدستور والذي جاء محاولة لمنع اي معارضة سياسية وخصوصاً من اعضاء الرابطة الاسلامية.(١)

---

[1]- Smruti S. Pattanaik. Op.cit. p.1285.
[2]- Ibid. p.1285.
[3] -ماجدة علي صالح، مصدر سابق، ص١٤٨-١٤٩.
[4]- Zahid Hassain. op.cit. p.16.
[5] -في ٢٠آب(اغسطس) ١٩٩٨، اطلقت السفن الحربية الامريكية التي تبعد ٢٠ ميلاً عن اراضي باكستان ٧٠ صاروخ توماهوك استهدفت منطقتي جلال آباد وخوست ومرت من اجواء باكستان. للمزيد انظر:
Sreedhar and Nilesh Bhagat. Op.cit.pp.140-148.

والواقــع ان محــاولات الحكومــات الباكســتانية المتعاقبــة ســواء كانــت مدنيــة ام عسكرية فـي تطبيـق الاسـلام قد اتسمت بالطـابع السلطوي ومحاولـة فرض النمـوذج دون العودة الـى الجمعيـة الوطنيـة. وظهرت محـاولات تطبيق الاسـلام وكأنـها محـاولات لاضفـاء الشرعية على الانقلابات العسكرية التي اسقطت الحكم البرلماني في باكستان. وايضا كانت محاولات نواز شريف لتطبيق الشريعة في حقيقتها اقصاء لكل اشكال المعارضـة سـواء مـن الاحزاب السياسية او فئـات وطوائـف الشـعب المختلفـة، استناداً للاغلبيـة البرلمانيـة التـي تمتع بها حزب الرابطة الاسلامية في حقبة (١٩٩٧-١٩٩٩).

وهذا ما يفتح الحديث واسعاً عن العقبات التي واجهت عملية تطبيق الشريعة فـي باكستان بالشكل الصحيح، وشكل البعض منـها عقبـات مهمـة امـام التجربـة الباكستانية، اضافة الى ان العديد من هذه العقبات كانت قيوداً مفروضـة علـى الشـعب، وبالشكل الذي جعل من عملية الدعوة الى تطبيق الشريعة موضـع معارضـة مختلفـة مـن مختلـف الاحزاب والفئات وابرز هذه العقبات هي:

أ-قانون السبّ (القذْف/التجديف):

بقيت قوانين السبّ عقبة مهمة في طريق الحريـة الدينيـة فـي باكستان فقد انهت ثقافـة التسـامح وحريـة التعبير وخصوصـاً تجـاه جماعـة الاقليـات وتضمنت المـواد ٢٩٥-٢٩٨ من دستور ١٩٧٣ كل ما يتعلق بالمس بالمشـاعر الدينيـة، وكل هـذه المـواد جعلت من الاقليات الدينية مصدراً للاستغلال واستخدامها ضدهم وخصوصا ان الغمـوض هذا أهم ما يميز هذه المواد، وعدم تحديدها لما يمكن ان يعد سبّاً بشكل واضح.([2])

وهذا ما جعل من عمليـة تطبيق الشريعة الاسـلامية فـي باكستان موضـع تخـوف الاقليات الدينيـة التـي وجدت فيها تهديداً لحقوقها الدينيـة والسياسية والاقتصادية. وفي هذا الصدد نجد ان محـاولات تطبيق الشريعة لـم تقترن بوضـع قوانين محـددة تحمـي وتصـون

---

[1] -قدم نواز شريف عدد من التشريعات مثل الغاء التعديل الثامن باقرار التعديل ١٣ للدستور، واقرار قانون منع الارتداد الحزبي التعديل ١٤ للدستور لتركيز السلطة في يده. انظر نص التعديل ١٣ للدستور ونص التعديل ١٤ للدستور عامي ١٩٩٧، المصدر:

http://www.pakistan . Org/Pakistan/Constitution/amendments/13-14 htm1.

[2]- Manzooruddin Ahmen. Op.cit. p.36.

ايضا عن قانون السبب وتفصيلاته انظر:

I.A. Rehman. Acritique of Pakistan's Blasphemy Laws. In Tarik Jan (ed). Pakistan between Secularism and Islam. Institute of Policy studies. Islamabad. 1998. Pp.195-207.

حقوق الاقليات الدينية التي تعيش في البلاد. والاعتراف بحقوقها من اهم سمات اي نظام ديمقراطي، والواقع ان حقبة حكم ضياء الحق (١٩٧٧-١٩٨٨) وحقبة نواز شريف الثانية (١٩٩٧-١٩٩٩) كانت مؤشراً لتزايد قوة الاسلام المتشدد وتجاهل حقوق الاقليات، وفي هاتين الحقبتين استغل الاسلام لفرض قيود على حرية الاقليات الدينية التي تعرضت للاضطهاد بموجب قانون السبّ، وكانت التجربة الباكستانية بعيدة عن حماية حقوق الاقليات الدينية مع تزايد سعي نواز شريف لفرض الشريعة الاسلامية على المجتمع الباكستاني.

وقد حاول الجنرال مشرف اجراء بعض التعديلات في قانون السبّ للحد من امكانية استخدامه للأغراض الشخصية، الا انه تراجع عن ذلك بعد حملة احتجاج قوية من الاحزاب الاسلامية،([1]) التي تسعى الى استمرار القانون الذي ربما يحقق اهدافها ومصالحها، ويكون اداة قوية في يدها ضد اي معارضة.

ب-قانون مكافحة الارهاب (ATA):

بدأت حكومة نواز شريف الثانية (١٩٩٧-١٩٩٩) مرحلتها بتقديم مشروع قانون مكافحة الارهاب الى الجمعية الوطنية في ١٣ آب(اغسطس) ١٩٩٧، وتضمن مواد مثل الاعتقال دون اثبات والقتل على اساس الاشتباه والاحتجاز لمدة ٢١يوماً واقامة محكمة مكافحة الارهاب (ATCS) في البنجاب لكبح جماح الارهاب الطائفي الا ان الاجراء لم ينجح في الحد من التهديد الموجه لحياة القضاة، مما جعل من ضمان العدالة في مثل هذه القضايا صعباً للغاية وخصوصاً بعد استقالة ١٣ قاضياً من قضاة هذه المحكمة في غضون ستة اشهر من تشكيلها.

يضاف الى ذلك ان عمل المحكمة كان غير قانوني مع غياب اي مراجعة قضائية لاحكامها، وهو ما عبرت عنه المحكمة الفدرالية العليا في وصفها لعمل محكمة مكافحة الارهاب.([2])وهذا ما يدفع الى الاعتقاد بان الهدف من اصدار هذا القانون وفي هذه المرحلة كان يستهدف عدة امور ابرزها:

---

[1]- Mandavi Mehta and Teresita C. Schaffer. Islam in Pakistan: Unity and Contradictions. In Teresita C.Schaffer (ed). Pakistan;s Future and U.S policy options. Center for strategic & International studies. Washington 2002. P.7.

[2] -منذ بدأ تطبيق القانون وحتى كانون الاول(ديسمبر) ١٩٩٨، كان هناك ١٦٨ حالة عنف طائفي وجه الاتهام فقط الى ٩٠ حالة، وعوقب بالاعدام ٥٢متهماً، وسجن ٣٨ آخرين مدى الحياة، وحتى نهاية النصف الاول من عام

١. الحد من قوة المعارضة السياسية المتزايدة نتيجة تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في باكستان، وتوفير غطاء قانوني يمنح الحكومة سلطات المنع والقمع.

٢. مواجهة الوضع الطائفي المتدهور في اقاليم البلاد والحد من مظاهر العنف بين الجماعات الطائفية المختلفة والحد من العنف الموجه نحو الحكومة والسلطات الرسمية.

٣. الحد من قوة الاتجاه الاسلامي المتشدد والذي لعب دوراً فاعلاً في النضال في كشمير وفي افغانستان، وتزايد قوة الاحزاب الاسلامية التي تتمتع بدعم الرأي العام في باكستان.

٤. الانضمام الى الجهود الاقليمية والدولية في مكافحة الارهاب وابعاد اي اتهام عن باكستان في انها تدعم الارهاب والتنظيمات الارهابية وهي التهمة التي تطلقها الهند ضد باكستان دائماً.

والواقع ان قانون ومحكمة مكافحة الارهاب لم تكن كافية لمنع مظاهر العنف والقتل في باكستان، وكان الاجدر بالحكومة اللجوء الى الحد من نشاطات المدارس الدينية في البلاد والتي تعد مراكز مهمة لتجنيد ابناء الفئات الفقيرة في الحركات الدينية المتشددة التي تعد مصدراً مهماً للعنف والارهاب باستخدام اسم الاسلام في باكستان.

جـ-دور القوى السياسية:

بلغت الصحوة الاسلامية في باكستان أوجها في عقد السبعينيات من القرن العشرين،ويمكن ان يعزو ذلك الى جملة من العوامل السياسية ابرزها:- ([1])

١- أزمة الهوية الوطنية التي برزت بعد انفصال بنغلاديش في عام ١٩٧١ ،ومحاولة البحث عن اطار ايديولوجي لباكستان ووجدته الاغلبية في الاسلام لانه العقيدة

١٩٩٨. ادين ٨ متهمين من بين ١٣ حالة عنف طائفي وهم يمثلون ثلثي الذين اعتقلوا في مثل هذه الحالات. وللمزيد انظر:

Smruti S.Pattanaik. op.cit. p.1288. Also. Charles Kennedy. Op.cit. p.78.

[1] –حسن حمدان العلكيم.الصحوة الاسلامية في القرن العشرين.في حسن حمدان العلكيم(محررا). قضايا اسلامية معاصرة.مركز الدراسات الاسيوية.كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.جامعة القاهرة.الطبعة الثانية.١٩٩٧.ص١١٩-١٢٠.

التي وجدت على اساسها باكستان،ويمكن ان يكون الاساس لاعادة بناء الدولة مجددا.

٢- استخدام التحالف الوطني الباكستاني المعارض للاسلام في حملته الانتخابية في الانتخابات العامة ١٩٧٧،واصبح الاسلام القاعدة الفعلية التي جمعتهم،ومهاجمتهم لحكم السيد بوتو لعدم اتباعه النهج الاسلامي في حكمه.

٣- الاخفاق والفشل في حل مشاكل باكستان المختلفة،مما ادى الى تزايد الرغبة الشعبية في التحول الى النظام الاسلامي عن طريق الاحزاب الاسلامية.

٤- استخدام نظام السيد بوتو للاسلام كدعاية سياسية بصورة غير مباشرة عمل على تعزيز مكانة المعارضة الاسلامية.

٥- استخدام الجماعات الاسلامية الصراع الطبقي في باكستان كأحد الاسباب الرئيسة للمطالبة بتطبيق النظام الاسلامي لان استمرار ذلك دليل واضح على فشل اشتراكية بوتو في تحقيق العدالة الاجتماعية.

٦- التطورات السياسية في المنطقة ونجاح الثورة الاسلامية في ايران ١٩٧٩،واندلاع الثورة الاسلامية في افغانستان،وبروز التيارات الاسلامية كقوة ضاغطة في معظم دول العالم الاسلامي،ساعد على تعزيز مكانة التيار الاسلامي على الساحة السياسية في باكستان كقوة ضاغطة.

لقد جاءت عملية تطبيق الاسلمة في باكستان لتثير الخلاف بين القوى السياسية حول عملية تطبيقها، وبرز الانقسام واضحاً بين هذه القوى وبالشكل الذي اثر على التطور السياسي للبلاد، حيث انقسمت هذه القوى على مجموعتين هما:

الاولى: القوى السياسية المؤيدة لعملية الاسلمة.

وضمت مجموعة كبيرة من علماء الدين والعديد من الاحزاب ابرزها الجماعة الاسلامية، وقد لعب كل هؤلاء دوراً مهماً في مساندة الحكومات المختلفة والتي استغلت الاسلام سياسياً بشكل او بآخر للبقاء في السلطة وتقسم هذه القوى على مجموعتين:

أ. مجموعة القوى الاسلامية التي قامت بتعبئة الجماهير بشكل مباشر وراء هذه الحكومات باعتبارها انظمة اسلامية، وتبرير تبني الحكومات لبعض القواعد والنظم الغربية بانه ضروري لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

ب. مجموعة القوى الاسلامية التي عملت بشكل مباشر على تقوية بعض الحكومات بتقديمها رؤية منغلقة للدين الاسلامي والعمل على الحفاظ على كل ما هو قديم وتقليدي ورفض كل ما هو جديد وحديث، وكانت رؤيتهم هذه سلاحاً مهماً للنخبة الحاكمة.([1])

والحقيقة ان دور هذه القوى قد ادى الى عدة نتائج مهمة ابرزها:

١. رفض النموذج البرلماني كشكل لنظام الحكم واعتباره شكلاً غريباً لا يتلائم مع واقع باكستان وقيمها .

٢. تشجيع الانقلابات العسكرية وتقديم الاساس الفكري والعملي لاستمرارها من خلال اضفاء الشرعية على اجراءاتها وتأكيد انها تسعى الى تطبيق الشريعة الاسلامية.

٣. الحد من نشاط الاحزاب السياسية وتعرضها للقمع والمنع بحجة كونها لا تقوم على اساس الاسلام.

٤. غياب المشاركة السياسية التي تقترن مع قيام نظم دكتاتورية وسلطوية بعيدة عن معايير الديمقراطية.

٥. فقدان الاستقرار السياسي في باكستان مع تزايد حملات المعارضة السياسية من قبل القوى السياسية المختلفة لغرض اقامة مؤسسات سياسية للحكم ومعارضة النظم العسكرية والانقلابات التي تفتقد الى الشرعية السياسية والدستورية.

ثانيا-القوى السياسية المعارضة لعملية الاسلمة:

واجهت عملية تطبيق الاسلمة من قبل الحكومات الباكستانية المتعاقبة مجموعتين من المعارضة هما:

المجموعة الاولى وتمثلت بالمعارضة العلمانية لعملية تطبيق الاسلمة واثارت عدة مسائل هي:

أ. انتهاك حقوق الانسان، فالعقوبات الواردة في مراسيم الحدود لعام ١٩٧٩ وهي الرجم حتى الموت وقطع اليد والجلد جسدت عقوبات صارمة وغير مألوفة. وفي

[1] -ماجدة على صالح، مصدر سابق، ص١٥٣.

هذا الصدد هاجمت بناظير بوتو مرسوم الحدود في ١٢شباط(فبراير) ١٩٨٨، متهمة اياه بانه مناهض للديمقراطية ورجعي وبربري ومناهض للمرأة وسند لنظام غير قانوني.([1])

ب. غياب الديمقراطية، لقد جاء تطبيق الاسلمة من قبل نظام ضياء الحق مثلاً في محاولة لدعم نظام عسكري يفتقد الى الشرعية والقاعدة الشعبية في المجتمع وفرض العقوبات المختلفة وتعليق نشاط الاحزاب في محاولة لخنق المعارضة الشعبية.([2])

ج. الطابع الرجعي ومعارضة التحديث، فعملية تطبيق الاسلمة كانت في بعض مظاهرها محاولة لاعادة باكستان الى الوراء، ومعارضة كل اشكال التحديث والاستفادة من العالم الغربي.

د. حقوق المرأة، فقد اثارت محاولة القوى الاسلامية المتشددة مصادرة الحقوق المهمة التي حصلت عليها النساء في التجربة الباكستانية منذ الستينات مشاعر الغضب بين قطاع واسع من النساء المتعلمات في المدن.([3])فقد بينت النساء سخطهن واستنكارهن ازاء بعض التغييرات الناجمة عن تطبيق الممارسات والنظم الاسلامية،كتلك التي تعتبر ان للمرأة نصف قيمة الرجل وان الشهادة التي يدلي الرجل بها تعادل شهادة امرأتين.ومن خلال منبر النشاط النسوي– وهو تنظيم استحدث استجابة للتحديات التي فرضتها القيود الاسلامية الجديدة– وجدت نساء باكستان منفذا فاعلا لرفع اصوات احتجاجهن ضد الاجراءات الجديدة.وقد خرجت عضوات هذا المنبر الى الشوارع للتعبير عن احتجاجهن الا انهن قوبلن بعنف من قبل رجال الشرطة الامر الذي ادى الى سجن البعض منهن بسبب نضالهن ضد القوانين التي تعزز عدم مساواتهن القانونية.([4])

---

[1] –رياض حسن، مصدر سابق، ص٢١٥. ايضا: Charles Kennedy. Op.cit. p.47.

[2]- Smruti S. Pattanaik. Op.cit. p.1281.

[3]- Bhabani Sengupta. Adeeply Divided Nation. In Pran Chopra(ed) op.cit. p.97. Also: Asma Jehangir. Secularising Pakistan: Injustice to Women as Witness. In Tarik Jan (ed) op.cit. pp.263-273.

ايضا عن وضع المرأة في باكستان انظر: تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠٠١، مصدر سابق، ص٤.

[4]– وليم ال.رختر.باكستان:الخروج من متاهة الحكم العسكري.سلسلة الدراسات السياسية.مركز البحوث والمعلومات.بغداد.١٩٨٦. ص٢٢.

هـ. موقف الراي العام الغربي، فقد انتقدت الصحافة الغربية عملية تطبيق الاسلمة في باكستان، ورأت بأنها عودة "للاسلام المتطرف" واشارت عدة صحف منها الجارديان البريطانية والنيويورك تايمز الامريكية، الى الطابع المتطرف للاصلاحات الاسلامية وخصوصاً في عهد ضياء الحق.([1])

المجموعة الثانية وهي المعارضة الدينية لعملية تطبيق الاسلمة واثارت عدة مسائل اهمها:

أ. موقف الشيعة، ومثلتهم حركة تنفيذ الفقه الجعفري التي تأسست في العام ١٩٧٩، بزعامة عارف الحسيني، حيث اكدوا انهم لا يقبلون بقوانين الشريعة التي وصفها بانها غير مستكملة وغير مقبولة لدى الشيعة، فاجتماع الشيعة الذي عقد في تموز(يوليو) ١٩٨٠ في اسلام آباد، اعتبر مرسوم الزكاة والعشر معارضاً لتعاليم طائفتهم، وهذا ما ادى الى مواجهات دموية اجبرت الحكومة على تعديل المرسوم والسماح بعدم دفع اي مبلغ حسب المرسوم من الطائفة الشيعة.([2])

ب. مسألة تعريف المسلم، فقد اثارت عملية تطبيق الاسلمة انقساماً دينياً بين اهم مذهبين في باكستان وهما السنة والشيعة، وهذا ما طرح قضية مهمة، وهي اذا كان الدين هو الذي يحدد هوية الفرد، فان المشكلة التي برزت في باكستان هي تعريف المسلم وبقيت هذه المشكلة مصدراً مهماً للخلافات بين المسلمين في باكستان.([3])

ج. الموقف من الاقليات، فقد تميزت عملية تطبيق الاسلمة بالتمييز ضد الاقليات وتحديداً الاحمدية والمسيحيين.([4])،ففي عهد السيد ذوالفقار علي بوتو اعلن ان الطائفة الاحمدية ليست مسلمة وذلك اثر الاضطرابات وحوادث الشغب المعادية لهم في العام ١٩٧٣،ومضى الجنرال ضياء الحق بخطوة ابعد في العام ١٩٨٤،عندما منع افراد الطائفة الاحمدية من الادعاء بالاسلام،ومنعهم من تسمية دور عبادتهم جوامع،ومن الأذان وترديد الشهادة.وقد تم سجن ومعاقبة العديد منهم

---

[1] -Charles Kennedy. Op.cit. p.47.

[2] -باكستان بعد ضياء الحق، مصدر سابق، ص٤٣. ايضا: رياض حسن، مصدر سابق، ص٢٢٦-٢٢٧.

[3] -ايزابيل كوردونير، مصدر سابق، ص١٧. ايضا حول قضية تعريف المسلم انظر مفصلاً:

Aitzaz Ahsan. A case for Secularism : Were Iqbal and Jinnah Secularists ? In Tarik Jan (ed). Op.cit. pp.51-68.

[4]- Charles Kennedy. Op.cit. p.46.

لمخـالفتهم هـذه الاوامـر.([1])، وهنـاك مـن يشـير الـى اسـتمرار هـذه الممارسـات ضـد الاقليـات الدينيـة ،وهذا مـا يؤكده تقريـر منظمـة العفو الدولية بخصوص معاملة الاقليات في باكستان.([2])

وختامـاً نجـد ان الاسـلام يبقـى عنصـراً مهمـاً فـي ايديولوجيـة باكسـتان والاسـاس الفكري الذي قامت عليه، الا ان طرح تطبيق الاسـلام فـي باكسـتان قـد ارتبط بأزمـة البحث عن نظام سياسي، وخصوصاً بعد فشل النمـوذج الرئاسـي الذي طبقـه الرئيس ايوب خـان (١٩٥٨-١٩٦٩). وفشل النمـوذج البرلمـاني الذي طبقـه ذو الفقار علـي بوتـو (١٩٧٢-١٩٧٧)، ولهـذا جـاء الجنـرال ضـياء الحـق " بنظـام المصـطفى " بـديلاً فـي اقامـة النظـام السياسي الا ان طرح هذا النظام ارتبط بعدة جوانب هي:

١. ان اقامـة: "نظام المصطفى" قد جاء بعد انقلاب عسكري ولهذا كـان طرحـه محاولـة لأضفاء الشرعية عليه.
٢. محاولـة النخبـة العسكرية اثبـات فشـل النمـوذج البرلمـاني الـذي طبقـه بوتـو فـي حل مشاكل البلاد المختلفة.
٣. ان الاسـلام قـد اسـتخدم كـأداة فـي يـد الجنـرال ضـياء الحـق لغـرض الاسـتمرار فـي السلطة من خلال الاستفتاء الرئاسي في العام ١٩٨٤.
٤. محاولـة الحـد مـن تصـاعد قـوة المعارضـة السياسـية وتأكيـد النخبـة العسـكرية انهـا معارضة لتطبيق الاسلام وليس معارضة النظام العسكري الدكتاتوري.
٥. ان طرح الاسلام قد جـاء متوائمـا مـع التطـورات الاقليميـة التـي كـان الاسـلام محـوراً مهمـاً فيها وابرزها نجاح الثورة الاسلامية في ايران العام ١٩٧٩، والغزو السـوفيتي لافغانسـتان العـام ١٩٧٩، والـذي اثـار المخـارف مـن التهديـد الشـيوعي للهويـة الاسلاميـة.

٣-المؤسسة العسكرية:

كـان الجـيش فـي باكستان جزءاً مـن الجـيش الاسـتعماري الـذي اسسـه الانكليـز فـي الهنـد.([1]) الا ان هـذا الجـيش واجـه العديـد مـن العوائـق فـي طريـق تشكيله، فقد حصـلت

---

[1] - وليم ال.رختر.مصدر سابق.ص٢٣-٢٤.

[2] -تقرير منظمة العفو الدولية لعام ٢٠٠١، مصدر سابق، ص٣-٤.

باكستان على حصة ضئيلة من الجيش الذي قسم ورفضت الحكومة الهندية تسليم حصة باكستان من المعدات العسكرية بعد اندلاع النزاع حول كشمير ١٩٤٧، اضافة الى ان العديد من المؤسسات والمصانع العسكرية وقعت في الجانب الهندي باستثناء كلية الاركان في كيوته، وإقامت باكستان اكاديمية عسكرية جديدة في كوكول، واهم ما ميز الجيش في هذه المرحلة هو هيمنة البنجابيين والباشتونيين عليه دون وجود اي تمثيل للبنغاليين بالرغم من انهم شكلوا نصف سكان باكستان.(٢)

اعطت الاحداث التي رافقت المراحل الاخيرة من عملية التقسيم معنى جديد تماما لوظيفة الجيش حول الامن الداخلي، وقد ادى الجيش دوراً مهماً في محاولة التغلب على الفوضى الا ان المشاكل والاضطرابات التي سببها تقسيم الجيش نفسه وإعادة تنظيمه من جديد لم يستطع هذا الجيش ان يفعل الشيء الكثير حيال هذه الفوضى، غير ان القوات المسلحة بذلت ما في وسعها من اجل ايصال اللاجئين ومرافقتهم الى اماكن مأمونة، وقد خلق هذا الموقف صورة محببة عن الجيش الذي بدأ الاهالي يرون فيه ولاسيما في البنجاب صديقاً وحامياً، وهذا ما لم يكن من قبل اطلاقاً، ووجد الشعب في الجيش درعه الحصين، وخصوصاً مع تزايد نوايا الهند العدائية تجاه باكستان.(٣)

كانت اغلبية ضباط الجيش عند التقسيم اما بريطانيين او من غير المسلمين، وتشير بعض المصادر الى ان ١٠٠ ضابط مسلم فقط برتبة نقيب او اعلى في جيش الهند البريطانية اختاروا الخدمة في الجيش الباكستاني، ولم يكن احد منهم اعلى من رتبة كولونيل، ويشير مصدر آخر الى ان هناك ما بين ١٠٠-٢٠٠ ضابط جيد التدريب في باكستان وقت التقسيم، والى جانبهم كان هناك حوالي ٥٠٠ضابط بريطاني شكلوا اساس الجيش ورتبه العليا في باكستان العام١٩٤٧.(٤)

لم تطرأ تغييرات كبيرة على الجيش الباكستاني وكما الحال في عهد الاستعمار فقد اقتصر التجنيد على ابناء المناطق الغربية وحدها تقريباً وكانت نسبة البنغاليين من الجنود

---

[1] –غيورغي ميرسكي، الجيش والمجتمع والسياسة في البلدان النامية، ترجمة دار التقدم، موسكو، ١٩٨٧، ص٩٨.

[2]- **John Keegan. World Armies, Pakistan. Op.cit. p.530.**

[3] -حمزة علوي، مصدر سابق، ص١٧٥.

[4]- **Bilal Hashmi. Dragon Seed : Military in the State. In Hassam Gardezi and Jamil Rashid (ed), op.cit. pp.153-154.**

لا تتجاوز ١٠% فقط، وكان السواد الاعظم من كبار الضباط من ابناء اقطاعيي البنجاب والمنحدرين من النخبة الارستقراطية.([1]) وشكل اقليم البنجاب قاعدة التجنيد الرئيسة وتحديداً مناطق جلهوم وجوجرات وكمبلبور، ومن اقليم الحدود الشمالية الغربية جند الباشتون من بيشاور وكوهات ومن قبائل يوسف زاي وكهاتك افريدي وبنجاش والى جانب ذلك نجد تركز المؤسسات العسكرية المهمة في باكستان الغربية.([2])

وهذا ما يعكس حقيقة ان المؤسسة العسكرية في باكستان لم تشكل بودقة انصهار للاعراق المختلفة وتشكيل هوية قومية كما في الهند مثلا، بل بقيت تمثل نخبة محددة من منطقة جغرافية محددة دون تمثيل عموم باكستان.

وعند الحديث عن الدور السياسي للجيش الباكستاني، نجد انه يعود الى مطلع عقد الخمسينات، ففي عام ١٩٥٣، اعلنت الاحكام العرفية في اقليم البنجاب واستدعي الجيش للسيطرة على الاضطرابات السياسية،([3]) التي استهدفت الطائفة الاحمدية، وبدخول الجنرال ايوب خان رئيس اركان الجيش الحكومة وزيراً للدفاع في مطلع العام ١٩٥٤،([4]) بدأ الدور السياسي للجيش واضحاً في باكستان.كما استدعي الجيش الى ممارسة دور سياسي مجدداً في نهاية العام ١٩٥٧، بعد تدهور الوضع الاقتصادي في باكستان الشرقية مما دفع بالحكومة المركزية الى استدعاء الجيش لوقف تدهور الموقف في الاقليم.([5])

وفي مطلع العام ١٩٥٨، شهدت باكستان وضعاً دقيقاً، فبالرغم من ازدياد المساعدات الخارجية والاستخدام السريع لاحتياطي النقد الاجنبي الا ان النمو الاقتصادي كان مخيباً للآمال، واصبحت البلاد فريسة للانقسامات وتفشي الفساد وكانت مستويات الادارة العامة في هبوط.([6])

---

[1] -غيورغي ميرسكي، مصدر سابق، ص٩٨.

[2] -ادت اسطورة : " السلالات العسكرية " التي تتمتع بخصائل قتالية وتقاليد حربية استثنائية الى التركيز على الجركس والباتان والسيخ والراجبوت والدوكرا ومسلمو البنجاب واستبعاد المجموعات العرقية الاخرى، ولهذا نجد ان نسبة ٧٥% من ضباط الجيش تنحدر من ثلاثة مناطق في اقليم البنجاب وهي كميلبور وجيلهم وروالبندي ومن منطقتين في اقليم الحدود وهما كوهات ومردان. للمزيد انظر: حمزه علوي، مصدر سابق، ص١٦٩. ايضا:
Eric A. Nordlinger. Soldiers in Politics, Military Coups and Government. Prentice Hall. New Jersey, 1977, p.157.

[3]- Mohammed Asghar Khan. Op.cit. p.4.

[4]- John Keegan, Pakistan. Op. Cit. P.531.

[5]- Keith Callard and Richard S. Whooler. Op.cit. pp.472-473.

[6] -محمد حسن الاعظمي، حقائق عن باكستان، مصدر سابق، ص١٩٩.

ولمواجهة الاوضاع المتدهورة، اعلن الرئيس اسكندر ميرزا الاحكام العرفية في ٧تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٥٨، وحل الوزارة والغى الدستور وعين الجنرال ايوب خان حاكماً عسكرياً عاماً، وفي ٢٤تشرين الاول(اكتوبر)، حدث انقلاب عسكري، تولى الجنرال ايوب خان بموجبه قيادة البلاد وادارة الاحكام العرفية، وبذلك انتهت المرحلة الاولى من التجربة الباكستانية.([1])

الا ان التساؤل الذي يثار هنا، هو ما هي الاسباب التي جعلت من الجيش، المؤسسة الاكثر كفاءة في الساحة السياسية في باكستان ليتولى السلطة، ونعتقد ان الاجابة على ذلك تبرز في عدة اسباب ابرزها:

١. ضعف المؤسسات السياسية، وخصوصاً بعد وفاة مؤسس الدولة محمد علي جناح في العام ١٩٤٨ ورئيس الوزراء لياقت علي خان في العام ١٩٥١، وتزايد سلطات الحاكم العام وتأخير عملية وضع الدستور حتى العام ١٩٥٦، وتزايد الاضطراب السياسي في اقاليم البلاد الشرقية والغربية جعل من القيادة البيروقراطية التي تولت السلطة السياسية تلجأ الى استخدام الجيش والعسكريين بشكل متزايد من اجل فرض القانون واستعادة النظام وهذا ما جعل من دور الجيش عاملاً مهماً في استمرار النظام السياسي في هذه المرحلة.

٢. لقد ادى ضعف المؤسسات السياسية وخصوصاً الجمعية التأسيسية ثم الجمعية الوطنية الى غياب الاهتمام بوضع اسس وقواعد دور الجيش في الحياة السياسية، في هذه المرحلة المبكرة من عمر الجيش مما ادى الى تغيير كبير في ادارة الجيش عن الحقبة الاستعمارية، وادت عملية الاستعانة بالعسكريين في الحياة السياسية الى انغماسهم في المناورات والاعمال التي يقوم بها السياسيين لغرض الاستمرار في السلطة، وكان دخول العسكريين الى الساحة السياسية وعضوية الحكومة مؤشراً مهماً لضعف التجربة البرلمانية وبداية ترسيخ دور الجيش في الحياة السياسية وخصوصاً مع استمرار التهديد الهندي والمشاكل العديدة التي رافقت التقسيم.

---

[1] –ستار جبار، تطور النظام السياسي في باكستان، مصدر سابق، ص٨٦-٨٧.

٣. ان الانقلاب العسكري في العام ١٩٥٨، زاد من دور الجيش في الحياة السياسية ولم تجر اية محاولة جدية لتحديد دور الجيش ووضعه في اطاره الصحيح وابعاده عن ممارسة السياسة، بالرغم من تولي الجنرال ايوب خان لرئاسة البلاد، بل ان دستور ١٩٦٢ جاء ليضع الجيش وقيادته في مركز الحياة السياسية وتأكيده "لا يجوز تعيين وزير الدفاع الا من بين الضباط العسكريين الكبار"،([1]) وعلى العكس تماماً من دور الجيش في التجربة الهندية .

٤. التجانس القومي الذي يميز المؤسسة العسكرية الباكستانية والانضباط العالي في كافة مستوياتها، وهذا ما يؤكده ستيفن كوهين الذي يشير الى ان نسب التجنيد في باكستان لم تتغير منذ الاستقلال، وبقيت حصة البنجاب في الجيش ٧٧% ومن الحدود الشمالية الغربية ١٩,٥% ومن السند ٢,٢% فيما لم يكن للبلوش سوى ٠,٠٦% فقط، من جانب آخر نجد ان من بين جنرالات الجيش الباكستاني البالغ عددهم ٢٤ جنرالاً في حزيران(يونيو) ١٩٥٩، كان هناك ١١من البنجاب و١١ من الباتان.([2])

ويمكن تفسير استمرار هيمنة العنصر البنجابي في رغبة القيادة السياسية التي هيمن عليها البنجابيين في الامساك بزمام السلطة في الجانبين المدني والعسكري وكذلك في ضوء استمرار الاضطراب السياسي في البلاد واستمرار التهديد الهندي وتزايد التأكيد على الامن القومي.

٥. دور العامل الخارجي، والمتمثل بدور الولايات المتحدة، فقد وضع اول اتفاق لقرض دولي مع الولايات المتحدة الامريكية في ٢٥ ايار(مايو) ١٩٤٨ بقيمة عشرة ملايين دولار امريكي، لشراء ذخائر ومعدات من وزارة الدفاع الامريكية. وتزايد ارتباط باكستان بالاتفاقيات والاحلاف ومنها حلف جنوب شرق آسيا (سياتو) في ايلول(سبتمبر) ١٩٥٤، والحلف المركزي (السنتو) في شباط(فبراير) ١٩٥٥،([3]) واصبحت باكستان ركناً مهماً في الاستراتيجية الامريكية في جنوب

---

[1] -حمزه علوي، مصدر سابق، ص١٨١-١٨٢.

[2] - نقلا عن:روبرت ج. ورسنج، البالوش والباتان : الصراع بين الحكومات والقبائل . في كتاب باكستان الدولة المجتمع والاسلام، مصدر سابق، ص١٣٩-١٤٠.

[3] -جميل رشيد وحسن جرديزي، سياسة باكستان المستقلة: نظرية وتطبيق الاقتصاد والسياسة. في كتاب باكستان الدولة والمجتمع والاسلام، مصدر سابق، ص٩١.

آسيا وارتبط هذا بالتدخل في شؤونها الداخلية ومحاولة اقامة نظام سياسي يخدم الاهداف والمصالح الامريكية في المنطقة، في ضوء رفض الهند لسياسة الاحلاف العسكرية وقيادتها لحركة عدم الانحياز.

٦. مشكلة الامن، فقد سعت باكستان من خلال ارتباطها بعلاقات عسكرية واقتصادية وثيقة مع الولايات المتحدة منذ استقلالها الى تعزيز موقعها في مواجهة التهديد الهندي والمخاوف الامنية من دول الجوار الاخرى.([1])

ولتقوية الجيش الباكستاني اصبح هناك مستشارون عسكريون امريكيون في القيادة العامة وفي نهاية العام ١٩٥٣ شكلت هيئة التخطيط العسكري لاعادة تنظيم القوات المسلحة بما يتلائم مع دورها الجديد، ووصلت بعثة المسح العسكري الامريكي في شباط(فبراير) ١٩٥٤، وفي تشرين الاول(اكتوبر) شكلت مجموعة المساعدة الاستشارية العسكرية الامريكية في القيادة العامة للجيش في روالبندي.([2])

وتزايد الارتباط بصورة اكبر مع الولايات المتحدة ليصل الى ابرام التحالف العسكري الاستراتيجي في معاهدة الامن المتبادل في العام ١٩٥٩، الذي اكد ان باكستان هي " اكثر حلفاء الولايات المتحدة الامريكية تحالفاً معها".([3]) وقد جعل هذا الترابط من الحديث عن حكم ديمقراطي في باكستان، وتحديد دور المؤسسة العسكرية مسألة صعبة وغير قابلة للمناقشة في المراحل اللاحقة.

لقد سعى الجنرال ايوب خان خلال حقبة حكمه (١٩٥٨-١٩٦٩) الى فرض الطابع المركزي على البلاد على غرار القوات المسلحة وتأكيده ان المركزية في تركيز السلطة هي مطلب جوهري للوحدة الوطنية، وبشكل مشابه للقوات المسلحة، التي يهيمن عليها البنجابيين وهذا ما جعل من البنغاليين في باكستان الشرقية يطالبون بالمزيد من الحكم الذاتي، والتوازن الاقتصادي بين شطري البلاد، مما ادى الى فرض الحكم المركزي

---

[1] -هاني الحديثي، سياسة باكستان الاقليمية (١٩٧١-١٩٩٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص٩٢.

[2]- Hamza Alavi. Class and State. In Hassan Gardezi and Jamil Rashid (ed) op. Cit. P.69.

[3] –جميل رشيد وحسن جرديزي، باكستان المستقلة، مصدر سابق، ص٩٣. ايضاً: محمد ايوب خان، مصدر سابق، ص٢٠٦-٢٠٨.

على الاقليم في العام ١٩٦٥، واستمر حتى العام ١٩٦٩ وسقوط الرئيس ايوب خان.[1] الذي عين رئيس اركان الجيش محمد يحيى خان رئيساً للبلاد.

الا ان اهم ما ميز حكم الجنرال محمد يحيى خان هو اعتقاده ان حل مشاكل باكستان السياسية والدستورية يستلزم حكومة عسكرية، وكانت مرحلته تجسدياً واضحاً لهيمنة تحالف الجيش – البيروقراطية في باكستان،[2] وهو التحالف الذي قاد البلاد الى الهزيمة العسكرية امام الهند العام ١٩٧١.

وجاء دستور ١٩٧٣، ليجعل من رئيس الوزراء وزيراً للدفاع ايضا، واعيد تنظيم هيكل وزارة الدفاع في العام ١٩٧٥، في ضوء الهزيمة العسكرية في حرب العام ١٩٧١، فقد الغي منصب القائد العام للجيش، واستحدث منصب رئيس هيئة الاركان المشتركة (JCSC) وتولاه الجنرال محمد شريف، ونقل مقر البحرية والقوة الجوية الى العاصمة، وجعلت رتب كل من قائد البحرية وقائد القوة الجوية وقائد القوات البرية متساوية،[3] وكانت محاولة لخلق توازن بين القيادات العسكرية الثلاث.

لقد سعى بوتو من خلال دستور ١٩٧٣، والتغييرات التي اجريت في المؤسسة العسكرية الى تحييد دور الجيش، وجعل السلطة السياسية هي صاحبة القرار النهائي في القضايا الدفاعية، من خلال تشكيل لجنة الدفاع في الحكومة (DCC) التي يراسها رئيس الوزراء اضافة الى وزير الدولة لشؤون الدفاع ووزير الخارجية ووزير المالية ووزير الداخلية، وتأسيسه قوات الامن الفدرالية وتحديد مدة رئاسة هيئة الاركان بثلاث سنوات فقط.[4]

1- Eric A. Nordlinger. Op.cit. pp.158-159.

2 –اختير الجنرال محمد يحيى خان رئيساً لاركان الجيش عام١٩٦٦ من قبل الرئيس ايوب خان وعرف بميوله ذات الطابع العسكري المتشدد، فبالرغم من استمرار المحادثات بين الحكومة ورابطة عوامي في مطلع العام١٩٧١،الا انه كان قد اتخذ القرار بضمان الوحدة الوطنية بالوسائل العسكرية وهذا ما يؤكده بقوله: " لقد أمرت القوات المسلحة بالقيام بعملها واعادة سلطة الحكومة بشكل تام "، ولهذا قام الجيش بأكثر من قتل او اعتقال زعماء رابطة عوامي، فقد استخدم الاسلحة الحديثة ضد ابناء الشعب البنغالي وقتل بحدود المليون شخص ونزح اكثر من خمسة ملايين الى الهند. وللمزيد انظر:

Mahammed Asghar Khan. Op.cit. p.14. Also: Eric A. Nordlinger. Op.cit. p.159.

3- John Keegan.Pakistan, Op.cit. p.535.

4- Ibid, p.535.

وعمل بوتو على ابعاد العناصر المنافسة له من القادة العسكريين واختيار القادة العسكريين من المعتدلين والمؤيدين له لشغل المناصب المهمة في الجيش وكان الجنرال محمد ضياء الحق احد هؤلاء واصبح رئيساً للاركان في العام ١٩٧٦.([1])

والحقيقة ان كل اجراءات بوتو الدستورية كانت انعكاساً واضحاً لحقيقة فقدانه الثقة بالمؤسسة العسكرية وقيادتها ومحاولة تحييدها بكل الاشكال وضمان عدم ممارستها لأي دور سياسي. ويمكن القول ان بوتو قد استفاد من التجربة الهندية التي سبقت باكستان في ذلك الا ان محاولة بوتو كانت متأخرة، فالجيش وكبار ضباطه كانوا قد وطدوا مصالحهم التي ارتبطت بالعديد من السياسيين وغير مستعدين للتنازل عنها بأي شكل من الاشكال وهذا ما ظهر واضحاً في السنوات اللاحقة.

وجاء الانقلاب العسكري للجنرال محمد ضياء الحق في ٥ تموز(يوليو)١٩٧٧، ليؤكد بشكل واضح ان كل محاولات بوتو لاصلاح هيكل صنع القرار العسكري الاعلى وابرزها تحديد مدة رئاسة الاركان لم تؤد الى تغييرات جذرية في هيكل قيادة الجيش، وفشل محاولة القيادة السياسية في السيطرة على المؤسسة العسكرية والقيادة العليا في الجيش.([2])

وقد عمل الجنرال ضياء الحق خلال حقبة حكمه (١٩٧٧-١٩٨٨) على تكريس التوجه الاسلامي داخل صفوف القوات المسلحة وفي المراكز القيادية العسكرية، وهذا ما عزز من نفوذ العناصر الاسلامية المتشددة في المؤسسة العسكرية خصوصاً والبلاد عموماً.([3]) ويمكن تفسير ذلك في ضوء عدة اعتبارات مهمة ابرزها:

١. ان الجنرال ضياء الحق لجأ الى استخدام الاسلام لاضفاء الشرعية على حكمه بعد انقلاب عسكري.(فبأسم الاسلام قام ضياء الحق باستحداث مؤسسات قانونية واقتصادية جديدة،واعتماد عقوبات جنائية اكثر صرامة وسن قوانين جديدة للبيئة

---

[1] -رقي ضياء الحق من رتبة بريجادير (عميد) في العام ١٩٧١ الى رتبة ميجور جنرال (لواء) في العام ١٩٧٢، ثم منصب قائد قوات الجيش ثم رئيساً للاركان. وللمزيد انظر: هالة سعودي، مصدر سابق، ص١٦١.

[2]- K. Subrahmanyam. Military and Governance. Op.cit. p.216.

[3] -ماجدة علي صالح، مصدر سابق، ص١٤٧-١٤٨.

ووضع قيود واسعة على التصرفات الاجتماعية كما اعتمد قواعد سياسية جديدة).([1])

٢. محاولة الجنرال ضياء الحق ضمان ولاء القوات المسلحة من خلال تكريس التوجه الاسلامي في صفوفها وعمله من اجل تطبيق "نظام المصطفى" من خلال دعم القوات المسلحة التي يتولى قيادتها.

من جانب آخر سعى الجنرال ضياء الحق الى تركيز السلطة في يده ولجأ الى تعديل الدستور لحصر صلاحية تعيين رئيس هيئة الاركان المشتركة وقادة الاسلحة الثلاثة، وتشكيل مجلس الامن القومي وصلاحية اقالة الحكومة المدنية كما حدث في العام ١٩٨٨.([2])

والحقيقة ان تعديلات الجنرال ضياء الحق قد جاءت بعد عدة تغييرات مهمة ابرزها:

أ. تبني النظام الرئاسي كشكل للحكم وخصوصاً بعد اقرار التعديل الثامن للدستور في العام ١٩٨٥.

ب. تغييب الاحزاب السياسية المختلفة واجراء الانتخابات دون ان تشارك الاحزاب فيها.

ج. اقصاء المعارضة من البلاد، واقرار العديد من القوانين التي تمنع كل اشكال المعارضة.

د. الاعتماد على الدعم الخارجي اقتصادياً وعسكرياً لغرض الاستمرار في الحكم.

---

[1] – وليم ال.رختر.باكستان: الخروج من متاهة الحكم العسكري.سلسلة الدراسات السياسية.مركز البحوث والمعلومات.بغداد.١٩٨٦.ص٢١.

[2] –ستار جبار، تطور النظام السياسي في باكستان، مصدر سابق، ص١٥٩-١٦٠.

لقد ادى مصرع الجنرال ضياء الحق في ١٧آب(اغسطس) ١٩٨٨، الى نهاية الحكم العسكري وعودة الحكم المدني، الا ان هذه العودة اثارت العديد من القضايا المهمة وابرزها:

١. مسألة تحديد العلاقة بين المؤسسات السياسية والمؤسسة العسكرية وخصوصاً بعد مرور اكثر من عقد على هيمنة المؤسسة العسكرية على مقاليد السلطة في باكستان.

٢. اهمية عنصر الدفاع في بقاء واستمرار باكستان في ضوء استمرار التهديدات الداخلية والخارجية.

٣. تحديد اولويات الامن القومي ودور كل من المؤسسة العسكرية والقيادة السياسية في التعامل مع هذه القضايا المهمة.

٤. تحديد الموقف من القضية الافغانية والفصائل العسكرية فيها، وانهاء مرحلة طويلة من التدخل العسكري في افغانستان.

٥. الحاجة الى وضع قيود دستورية وسياسية تمنع عودة الجيش الى الحياة السياسية وحدوث انقلابات عسكرية.

الا ان المؤسسات السياسية حاولت الحصول على دعم المؤسسة العسكرية في عملية تسوية خلافاتها، فقد برز الخلاف في العام ١٩٩٣، بين رئيسة الوزراء بناظير بوتو ورئيس الجمهورية فاروق لغاري حول تعيين رئيس اركان الجيش وعين رئيس الجمهورية الجنرال جهانجير كرامت لهذا المنصب وشكل مجلس الامن القومي من اجل تعزيز سلطاته في البلاد.([1]) وادى ذلك فيما بعد الى اقالة الحكومة في العام ١٩٩٦.

وجاءت حكومة نواز شريف الثانية (١٩٩٧-١٩٩٩) لتبرز اهمية قضايا الامن القومي وتأكيد مكانة وقدرة باكستان في الدفاع عن مصالحها، ففي نيسان(ابريل) ١٩٩٨، اجرت باكستان بنجاح تجربة الصاروخ غوري، وقد لعب رئيس اركان الجيش دوراً مهماً في قرار الحكومة القيام بالتجارب النووية يومي ٢٨و٣٠ ايار(مايو) ١٩٩٨. وكان القرار نموذجاً واضحاً لتأثير المؤسسة العسكرية.

---

[1]- K.Subrahmanyam. Military and Governance. Op.cit. pp.218-219.

الا ان محاولات الجنرال جهانجير كرامت ترسيخ دور الجيش باقتراحه اعادة تشكيل مجلس الامن القومي الذي تلعب فيه المؤسسة العسكرية الدور الابرز في صنع القرار واجه انتقادات شديدة وسرعان ما قدم استقالته ليخلفه الجنرال برويز مشرف الذي قدم على اثنان من الضباط الاقدم، وبدا وكأن نواز شريف قد حقق تفوقاً للسلطة المدنية على القوات المسلحة وهو ما لم يحدث في باكستان منذ عهد ذو الفقار علي بوتو.([1])

حاول نواز شريف ترسيخ سلطته على المؤسسة العسكرية ولجأ الى اقالة الجنرال مشرف وتعيين الجنرال خواجة ضياء الدين رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية بدلاً منه، الا ان تحرك الجيش رداً على قرار الاقالة في ١٢تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٩٩، اعاد من جديد رفض المؤسسة العسكرية وقادتها لأي هيمنة مدنية تحاول التأثير على تماسكها وهيبتها واستقلالها.([2]) لقد جاء انقلاب ١٢تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٩٩، ليؤكد عدة حقائق مهمة ابرزها:

أ. فشل التجربة البرلمانية في حقبة (١٩٨٨-١٩٩٩) في تحديد دور المؤسسة العسكرية، والواقع ان طبيعة الاوضاع السياسية في هذه الحقبة والتي شهدت تنافساً سياسياً بين رؤساء الجمهورية ورؤساء الوزارات، كانت عاملاً مهماً في غياب محاولات تحديد دور المؤسسة العسكرية ولجوء كل طرف منهما الى محاولة ضمان مساندة الجيش له في صراعه السياسي.

ب. فشل محاولة خلق توازن للقوى داخل صفوف المؤسسة العسكرية، فقد سبق الانقلاب العسكري تحالف نواز شريف مع الجنرال خواجه ضياء الدين الذي رشحه لشغل منصب رئيس الاركان، الا ان تحرك الجيش وقادته اثبت فقدان الخواجة ضياء الدين لأي قاعدة قوية داخل المؤسسة العسكرية.

ج. اكد الانقلاب العسكري قوة المؤسسة العسكرية وقدرتها على مواجهة اي تحد لطموحاتها كما اشر ذلك الى عودة النظام الرئاسي لباكستان بقيادة مشرف ومحاولة حل مشاكل البلاد المختلفة.

---

[1]- Ibid , pp.219-220.

[2] –باكستان: الجيش يستولي على الحكم، ص١. المصدر :

http://www.islamonline net/iol-arabic/dowahia/alhadath-13/alhadath11. Asp.

د.تفوق اعتبارات الامن القومي على الاعتبارات الاخرى، وقد جاء الانقلاب ليؤكد هذه الحقيقة، فقد تحركت المؤسسة العسكرية بعد عدة اخطاء للقيادة السياسية بقيادة نواز شريف، فقد قام بسحب القوات من منطقة كارجيل في ايار(مايو) ١٩٩٩ دون استشارة القيادة العسكرية وقائد العملية الجنرال مشرف، ثم تحرك نواز شريف مرة اخرى في ايلول(سبتمبر) ١٩٩٩، بعد تأكيده بانه يدرس مسألة التوقيع على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية، وفي كلا الحالتين كان تحرك رئيس الوزراء موضع رفض المؤسسة العسكرية وقادتها وخصوصاً مع استمرار التهديد الهندي ورفض الهند التوقيع على الاتفاقية.

هـ. وختاماً لقد جاء الانقلاب ليؤكد حقيقة قوة تماسك المؤسسة العسكرية في وجه اي تهديد لسلطتها ونفوذها، واستمرارها في الامساك بمقاليد السلطة في باكستان وتأكيد فشل السياسيين في قيادة العسكريين، واستمرار جدلية المؤسسة العسكرية والنظام الرئاسي مقابل المؤسسات السياسية والنظام البرلماني في باكستان.

وختاماً يثار التساؤل حول تقييم دور المؤسسة العسكرية في التجربة الباكستانية. وللاجابة على هذا التساؤل لابد من النظر الى تاريخ المؤسسة العسكرية والذي يبرز عدة حقائق اهمها:

١. ان المؤسسة العسكرية قد تبنت اسلوب الانقلابات العسكرية لتولي السلطة وانهاء اكثر من تجربة برلمانية في باكستان.

٢. اقترن الحكم العسكري بالنظام الرئاسي ورفض الشكل البرلماني في حكم باكستان.

٣. ان سجل حكم المؤسسة العسكرية في باكستان اقترن بأهم هزيمة عسكرية في الحرب الثالثة مع الهند العام ١٩٧١.

٤. فشل الحكم العسكري في حل مشاكل البلاد المختلفة، واستخدام القوة في حل المشاكل السياسية في باكستان الشرقية مما ادى الى انفصالها بعد حرب ١٩٧١.

٥. محاولة المؤسسة العسكرية وانظمة الحكم العسكرية المختلفة في باكستان قمع كل اشكال المعارضة السياسية وحظر نشاط الاحزاب السياسية المختلفة.

٦. محاولة بعض النظم العسكرية تبني الاسلام كأساس لنظام حكمها وبالشكل الذي يخدم اهداف النخبة العسكرية في الاستمرار في السلطة ومنع اي تطور ديمقراطي في البلاد.

الا ان كل هذه الحقائق لا تنفي استمرار قوة وتأثير المؤسسة العسكرية في باكستان وذلك في ضوء عدة اعتبارات مهمة في مقدمتها:

أ. استمرار ضعف المؤسسات السياسية، وغياب الالتزام السياسي بآليات العمل الديمقراطي.

ب. ضعف الاحزاب السياسية، وفقدان الحزب السياسي القادر على قيادة البلاد وحل مشاكلها المختلفة دون الانغماس في الفساد السياسي والمالي.

ج. استمرار قضية كشمير دون حل، وما يتطلبه ذلك من استمرار الاستعداد العسكري لأي مواجهة او حرب مع الهند.

د. بقاء العديد من مشاكل باكستان دون حل وهذا ما يفتح الحديث عن اهمية التغيير في النخبة الحاكمة ويمنح الجيش الفرصة في التدخل ومحاولة طرح بعض الحلول لهذه المشاكل.

هـ. استمرار تأثير القوى الكبرى في المنطقة وخصوصاً الولايات المتحدة التي تسعى لضمان مصالحها السياسية والاقتصادية، وتواصل الحملة الامريكية لمكافحة الارهاب في افغانستان واستمرار اهمية باكستان فيها كأحد اركان الاستراتيجية الامريكية في المنطقة.

وبعد كل ما تقدم نجد ان المؤسسة العسكرية في باكستان ستبقى احدى القوى المهمة في تحديد المستقبل السياسي لباكستان، واستمرار امكانية تدخلها في الحياة السياسية مع استمرار الظروف اعلاه، وفي كل ذلك كانت المؤسسة العسكرية في باكستان على العكس تماما من المؤسسة العسكرية في الهند.

المبحث الثاني

دور العوامل والقوى الاقتصادية

ابرزت التجربة الباكستانية تأثيراً واضحاً لبعض العوامل والقوى الاقتصادية، فتأثير جماعات المصالح والاتحادات المختلفة لم يبرز بشكل واضح كما في التجربة الهندية، والى جانب ذلك نجد ان تأثير تجربة التنمية الاقتصادية كان متفاوتاً في الحكومات المختلفة وتبني باكستان للرأسمالية ثم الاشتراكية ثم الايديولوجية الاسلامية وعودة الحكومات الى النموذج الرأسمالي بالتحول نحو اقتصاد السوق. واخيراً يبرز تأثير المؤسسات المالية الدولية ودورها بشكل يفوق تأثير العوامل الاخرى في التجربة الباكستانية .

وفي ضوء ما تقدم يمكن ان نتناول ابرز ثلاثة عوامل وقوى وهي :

أ- جماعات المصالح والاتحادات المختلفة.

ب- تجربة التنمية الباكستانية ونتائجها.

جـ - المؤسسات المالية الدولية وتاثيرها.

أ- جماعات المصالح والاتحادات المختلفة

فقد حظيت هذه الجماعات والاتحادات باهمية متفاوتة في التجربة البرلمانية الباكستانية، وفي ضوء اهمية هذه الجماعات يمكن تقسيمها على:

١. جمعيات رجال الاعمال المختلفة.
٢. جماعات المصالح الدينية المختلفة.

١- جمعيات رجال الاعمال المختلفة

وتضم مجموعات واسعة من الاتحادات والنقابات التي تدافع عن مصالح فئات مختلفة في المجتمع الباكستاني ويمكن ان نحدد ابرزها بـ:

أولا- الاتحادات التجارية والصناعية

فأهم التنظيمات في هذا الاطار كان فدرالية اتحاد تجار باكستان **PTUF** وتأسست في العام ١٩٤٨. وقد كانت مرتبطة بمؤتمر اتحاد تجار عموم الهند.

وفـي باكسـتان الشـرقية ايضـاً شـكلت الاتحـادات فدراليـة اتحـاد تجـار باكسـتان الشرقية، الا ان الفدرالية علقت نشاطاتها في العام ١٩٥٤، لعلاقتها مع الحزب الشيوعي الباكستاني.([1])

والحقيقـة ان الجماعـات التجاريـة المسـلمة المهمـة كانـت قد هـاجرت مـن الهنـد، وتحديـداً مـن بومبـاي وكاثيـاوار وجوجرات وكذلك وصـول العديـد مـنهم مـن بورمـا وشـرق افريقيا، ولم يواجه اية منافسة تجارية وبدأوا يلعبون دوراً مهماً في تنمية البلاد الصناعية.

الا ان اهم مايميز باكستان الغربيـة هو الهيكل الاقطاعي، وتأريخ يتميز بهيمنـة النخبة العسكرية وملاك الارض والنخبة الدينية، وكان هنـاك اثنـا عشر عائلـة تجاريـة هـي التي تسيطر على المؤسسات الصناعية الخاصـة وقد بـرزت عدة مؤشرات مهمـة فـي هذه المرحلة هي: ([2])

١. لم يكن هناك استثمار في باكستان الشرقية من قبل هذه النخبة الصناعية.
٢. ان هذه النخبة كانت اساساً من البنجاب ومن مجموعات المهاجرين من جوجرات وكاثياوار وسورات في الهند.
٣. ان مراكـز تجـارتهم تركـزت فـي لاهـور وكراتشـي وهـو مـا ادى الـى ازدهـار هـذه المناطق واهمال المناطق الاخرى من البلاد.

وخلال العقد الاول بعد الاستقلال، كان هناك اكثر من ١٣٠٠ غرفة تجارة ورابطـة تجاريـة، ولكـل منهـا مصـالح واسـعة، وتتنـافس علـى الاولويـة فـي سياسـة الحكومـة الاقتصادية، الا ان تعدد هذه الجماعات وفقدانها للتماسك التنظيمي وتنافسها كان عاملاً مهماً في الحد من تاثيرها السياسي.([3]) وهذا ما جعل من البيروقراطيـة المدنيـة والعسكرية وملاك الارض الاقطاعيين قوى مهمة في تحديد السياسة الاقتصادية في باكستان.([4])

وعلـى مـدى تـاريخ باكسـتان نجد ان مـلاك الارض اسـتمروا فـي ممارسـة تـأثيرهم على الحياة السياسية، وهذا ما نجده في البنجاب والسند، وقد ارتبطوا بعلاقات وثيقـة مـع النخب المدنيـة والعسكرية، ويمكن تفسير جانـب مهم من قوتهم الـى قلـة عددهم وحجم

---

[1]- Zafar A. Shaheed.Role of the Government in the Development of the Labour Movement. In Hassan Gardezi and Jamil Rashid(ed) Op.Cit., P. 272-274.

[2]- Asaf Hussain. Elite Politics in an Ideological State,Op.Cit., P. 94.

[3]- Ibid.,P. 97.

[4]- Rehman Sobhan,Op.Cit., P. 326.

ملكياتهم الكبيرة حيث يشير الاحصاء الزراعي لعام ١٩٦١، الى ان ٥% من العائلات الاقطاعية تسيطر على ٧٠% من مجموع الاراضي الزراعية.([1])

الا ان قوة تأثير ملاك الارض لا تعني غياب النخبة الصناعية فقد اعيد تنظيم غرفة التجارة والصناعة الفدرالية في العام ١٩٥٩، اضافة الى تولي العديد من الصناعيين للسيطرة على بعض الصحف، وقيام عدد آخر منهم بتمويل الاحزاب السياسية، والسياسيين وفي هذا السياق نجد ان مجموعة عائلة هارون الصناعية قد دعمت مجيب الرحمن، اضافة الى قيام عدد آخر بدعم الرئيس ايوب خان في حملاته الانتخابية للرئاسة في عامي ١٩٦٠ و١٩٦٥ وبرزت هنا بشكل واضح مجموعة داوود وغيرها.([2])

ومنذ مطلع عقد الثمانينات من القرن الماضي شكلت مجموعة شركات الاتفاق التي تضم معامل لتصنيع الحديد ومعامل للسكر وغيرها، وتملكها عائلة نواز شريف القوة الصناعية الابرز تأثيراً في الحياة السياسية والاقتصادية لباكستان وخصوصاً بعد تولي نواز شريف لرئاسة الوزراء في الحكومة المركزية.([3]) وهذا ما ارتبط كذلك بظهور النزاع في المصالح بين عائلة شريف وعائلة بناظير بوتو وزوجها وتزايد المنافسة الاقتصادية بينهما. الى جانب المنافسة السياسية وتزايد حالات الفساد الذي كان اهم مميزات التجربة البرلمانية في حقبة (١٩٨٨-١٩٩٩).

ثانيا: نقابات العمال

ورثت باكستان ٩% فقط من المنشآت الصناعية الموجودة في شبه القارة الهندية عند الاستقلال، ولهذا نجد ان المستوى المتدني من النمو الصناعي اقترن بمستوى متدني في تنظيم الطبقة العاملة والتي تركزت اساساً في قطاعي السكك الحديد والموانئ، وفي هذا الصدد نجد ان الحركة العمالية في باكستان كانت ضعيفة مقارنة بالتنظيمات الموجودة في الهند.

---

[1]- John Adams and Sabiha Iqbal.Exports,Politics and Economic Development, Pakistan 1970-1980.Westview Preee.USA.1983,P. 73.

[2]- Asaf Hussain. Elite Politics in an Ideological State,Op.Cit., P.99.

[3] –هاجرت عائلة ميان شريف من كشمير الهندية الى لاهور واستوطنت منطقة (رام جلي) واسست شركة الاتفاق الا انها تعرضت للتأميم في عهد بوتو (١٩٧٢-١٩٧٧)، ولكنها استعادت قوتها في عهد ضياء الحق، وخصوصاً بعد ان اصبح نواز شريف رئيس وزراء اقليم البنجاب في العام ١٩٨٥، وادار الشركة في عقد التسعينات شهباز شريف أخ نواز وقد نفي معه الى السعودية .وللمزيد انظر : باكستان وحكم العائلات، ص ٣. المصدر:
http: / / WWW.aljazeer.net/programs under-Scope/articles/2000/12/12-17-3.htm.

كانت اولى التنظيمات العمالية التي برزت في باكستان، هي الفدرالية الباكستانية للعمل وتأسست في العام ١٩٤٧، وسرعان ما اندمجت المنظمات العمالية لتشكل كونفدرالية عموم باكستان للعمل (APCOL) في نهاية العام ١٩٥٠، بجهود الدكتور أ.م.مالك الذي اصبح رئيساً لها، وكان من ابرز القيادات العمالية قبل التقسيم، واصبح وزيراً للعمل في الحكومة المركزية في العام ١٩٥٠، وكان هذا عاملاً مهماً في تزايد تأثير الحكومة على الكونفدرالية وتوجهاتها.([1])

فالجماهير العمالية تالفت من مجموعتين اساسيتين هما المهاجرون من الهند والافراد الذين هاجروا من المناطق الريفية ، فقد استوطن المهاجرون من الهند اساساً في كراتشي وشكلوا ٢٤% من القوى العاملة في قطاع التصنيع العام ١٩٥٠، ووصل العدد الى حوالي ٢٩% في العام ١٩٦١، فيما شكل القادمون من المناطق الريفية في البنجاب واقليم الحدود الشمالية الغربية معظم النسب الاخرى. وتميزت الجماهير العمالية بأنها اكثر تنظيماً من الفلاحين وعملوا بتعاون وثيق مع الاحزاب السياسية التي حاولت تلبية بعض مطالبهم.([2])

وبتزايد التصنيع تزايدت معه مشاكل عمال المدن ،وفي العام ١٩٦٢، كان هناك حوالي ٦٠٠ اتحاد مسجل ،وصل عدد اعضاءها الى ٥٠٠ ألف شخص، اغلبهم اعضاء في كونفدرالية عموم باكستان للعمل (APCI) وفروعها في كل اقليم،([3]) وتزايد عدد الاتحادات التجارية بشكل واضح حيث وصل الى ٨٤٤ اتحاداً، كان اغلبية اعضاءها من مؤسسات يعمل فيها الف الى عشرين الف عامل، وبالرغم من ضخامة العدد الا ان اغلب هذه الاتحادات مجرد تنظيمات على الورق، واستفاد رؤساء هذه الاتحادات في علاقاتهم مع النخبة السياسية، وكان هذا احد مظاهر فشل هذه القيادات حيث برز مجلس العمل المشترك الذي تأسس في العام ١٩٦٩، الذي ساهم في الحركة المناهضة للرئيس ايوب خان واسقاطه في العام ١٩٦٩. وقدمت سياسة عمالية جديدة بموجب مرسوم العلاقات الصناعية لعام ١٩٦٩، في عهد يحيى خان (١٩٦٩-١٩٧١) وتضمن المرسوم انتقادات لاصحاب العمل، والحقيقة ان هدف المرسوم كان منع التحركات غير القانونية للعمال،

---

[1]- zafar A. Shaheed,Op.Cit.,P.273.
[2]- Asaf Hussain.Elite in an Ideological State,Op.Cit.,P. 105.
[3]- Keith Callard and Richard S.Wheeler,Op.Cit., P. 513.

وسرعان ما وقع الصدام مع الحكومة بعد اندلاع الاضراب العمالي في كراتشي في العام ١٩٦٩.([1])

حظي بوتو بمساندة الجماهير العمالية في الانتخابات العامة العام ١٩٧٠ حيث سعى بعد ذلك الى توفير حماية لحقوق العمال ومشاركة اكبر في الادارة والسكن وتأمين العمل واقامة العديد من التنظيمات العمالية،([2]) ابرزها مجموعات متطوعي التنمية الوطنية (NDVc) وهيئة التنمية الوطنية (NDC) وكان الهدف توفير فرص العمل في القطاعين العام والخاص الا انها لم تحدث أي تغيير جدي في اوضاع العمل وتزايد البطالة.([3])

من جانب آخر حاولت الحكومة تعزيز قبضتها على التنظيمات العمالية ففي تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٧٤، عدل مرسوم رئاسي العديد من قوانين العمل القائمة، وقدمت لائحة العلاقات الصناعية الى الجمعية الوطنية في شباط(فبراير) ١٩٧٥. وكان الهدف منها الحد من تعددية اتحادات التجارة والتي تعيق حركة اتحاد التجارة، واوضح وزير العمل ان القانون يهدف الى التعامل مع قضايا الفساد الموجه الى الزعامات العمالية والتي تعمل على عرقلة الاستقرار الصناعي لخدمة اغراضهم الشخصية.([4]) وكان واضحاً ان اللائحة جاءت بعد مرحلة من التطورات المهمة وابرزها:

١. تزايد المعارضة السياسية والخوف من انضمام القيادات العمالية اليها وبما يعزز من قوتها.
٢. تعثر تطبيق الاشتراكية التي حاول بوتو من خلالها حل مشاكل البلاد المختلفة.
٣. عدم الوفاء بالوعود التي اطلقها بوتو في حملته الانتخابية في العام ١٩٧٠، وما حدث كان العكس تماماً حيث تزايدت قوة ملاك الارض الاقطاعيين والعديد من افراد النخبة الصناعية.
٤. تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد وبما اثر بشكل واضح على حياة العمال وظهور بوادر التحرك ضد حكم بوتو.

---

[1]- Zafar A.Shaheed,Op.Cit., PP. 279-280.
[2]- Asaf Hussain.ElitePolitics in an Ideological,Op.Cit., P. 106.
[3]- Shahid Javed Burki.Employment Strategies for Economi Stability in Pakistan: New Initiatives. In Monzooruddin Ahmed (ed),Op.Cit., P.193.
[4] Zafar A. Shaheed,Op.Cit., P. 284.

والحقيقة ان الحركة العمالية في عقد الثمانينات عانت من حصيلة تجربة طويلة ومريرة من العمل مع الصيغ القانونية للعلاقات الصناعية المطبقة من قبل الحكومات الباكستانية المتعاقبة.([1])

فيما شهدت باكستان منذ مطلع عقد التسعينات تزايد هيمنة حركة المهاجرين القومية على الاتحادات العمالية والطلابية، وتقييد حرية الصحافة في كراتشي، وتحكمت نقابات العمال التابعة لها، باعداد كبيرة من عمال كراتشي وميناءها. وهذا ما اكده استطلاع للرأي جرى في العام ١٩٩٠، حيث اظهر ان ٢٢ من اصل ٣٦ من رؤساء الاقسام في المؤسسات المالية في كراتشي هم من المهاجرون و ٨٠% من عمال مصنع الصلب ايضاً.وهذا ما اعطى قوة لتحرك الحركة بعد قرار ادارة المصنع تسريح ٦ آلاف عامل مما دفع بهالى التهديد بسحب اعضائها من الجمعية الوطنية، الا ان اهم نقاط الضعف في الاتحادات العمالية التابعة لحركة المهاجرين القومية هو التنافس الشديد فيما بينها مما يدفعها الى استخدام كل الوسائل المشروعة وغيرها في الصراع.([2])

واليوم يبلغ عدد القوى العمالية اكثر من ١٥ر٣٧ مليون عامل، الا ان اهم ما يسجل على التنظيمات العمالية في باكستان هو تأثرها بالسياسات الحكومية المختلفة وتباين تاثيرها وتفاوت قوتها في التجربة الباكستانية، حيث نجد ان بوتو كان اول زعيم سياسي توجه نحو العمال والفلاحين الا ان مرحلته اشرت تزايد حدة المشاكل المختلفة وغياب الاهتمام الجدي بأحوال العمال والفلاحين، ولم تتغير الصورة في العقود اللاحقة ونجد ان ذلك يعود الى النقابات التي غابت عن التأثير في الساحة السياسية.

٢- جماعات المصالح الدينية المختلفة :

وتتألف من الجماعات الدينية المختلفة التي تعمل سواء كأحزاب سياسية او كروابط للارتقاء بمصلحة جماعة او مجموعة معينة، وتتميز التجربة الباكستانية بتعدد التنظيمات الاسلامية ذات الاهداف المختلفة الى جانب عدد من التنظيمات لابناء الاقليات.

---

[1] -Ibid., P. 284.

[2] –ابهادكسيت، مصدر سابق، ص ٧٤.

فالمجموعات الاسلامية المختلفة في باكستان يمكن تقسيمها على خمس مجموعات كبيرة تبعاً لعلاقاتها مع الحركات السياسية والدولة والاكثر اهمية ان اغلب الباكستانيين ينتمون الى تنظيمات واحزاب وجماعات اسلامية.([١])وهي:

١- الجماعات الاسلامية ذات البرنامج الديني:

وهي جماعات ليس لها اهتمامات سياسية، وتعمل من اجل نشر تعاليم الدين الاسلامي وتبليغ دعوة الاسلام الى الناس ويلتزم دعاة التبليغ بتقديم العمل الجماعي على العمل الفردي وتسمى عملية تربية الامة على الكتاب والسنّة بالتدريب والتربية او التصفية والتربية والمثال الابرز في هذا الصدد هي جماعة التبليغ التي اسسها الشيخ محمد الياس في مطلع القرن العشرين.([٢])

٢- الجماعات الاسلامية ذات برنامج ديني – سياسي داخلي :

وهي الجماعات المنغمسة في قضايا السياسة الداخلية وتدعو الى اقامة حكم الشريعة وتطبيق القانون الاسلامي، وتغيير النظام المصرفي وقد ساهمت هذه الجماعات في دعم الحكم العسكري للجنرال ضياء الحق (١٩٧٧-١٩٨٨) الذي اطاح بالتجربة البرلمانية في عهد بوتو(١٩٧٢-١٩٧٧). ولهذا كانت هذه المجموعة في عملها مناهضة للبرلمانية وتطورها.

٣- الجماعات الاسلامية ذات برنامج ديني – سياسي خارجي :

وتضم العديد من الجماعات التي تدعو الى تطبيق الشريعة، الى جانب انغماسها في قضايا مثل مشكلة كشمير وافغانستان وارتباطها بالعديد من التنظيمات مثل حزب المجاهدين في كشمير وموقفها المناهض للسياسة الامريكية تجاه المنطقة.([٣]) والمثال الابرز في هذا الاطار هي الجماعة الاسلامية، وقد ادى نشاط هذه الجماعات الى عدة نتائج مهمة على التجربة الباكستانية:

---

[1]- Mandavi Mehta and Teresita C.Schaffer,OP.Cit.,P. 10.

[2] –عبد المنعم الحفني، مصدر سابق، ص ٢١٤-٢١٦.

[3] –تأسس حزب المجاهدين عام ١٩٨٩ بقيادة سيد صلاح الدين ويرفع راية الجهاد كطريق اوحد لتسوية مشكلة كشمير واجراء استفتاء طبقاً لقرارات الامم المتحدة ، وقد رفض الحزب الانتخابات التشريعية في الجزء الهندي من كشمير في ايلول- تشرين الاول(اكتوبر) ٢٠٠٢ داعياً الشعب الى مقاطعتها. وللمزيد انظر: احمد طاهر، ازمة كشمير بين معضلة الانتخابات والدور الامريكي ، السياسة الدولية، العدد ١٥٠، اكتوبر ٢٠٠٢، ص ١٦٢.

١. معارضة هذه الجماعات لاي نظام سياسي لا يقوم على تطبيق الشريعة الاسلامية.
٢. اثارة حالة من عدم الاستقرار السياسي في الداخل نتيجة تدخلها في الشؤون الداخلية لدول الجوار.
٣. استمرار التوتر في العلاقات مع دول الجوار وخصوصاً الهند وافغانستان نتيجة نشاطات هذه الجماعات.
٤. استمرار هذه الجماعات في الضغط على الحكومات الباكستانية المتعاقبة لحل المشاكل المختلفة مع دول الجوار.

٤- المليشيات الطائفية المتشددة :

وقد استهدفت المسلمين من ابناء مذاهب محددة داخلياً اضافة الى ابناء الاقليات الاخرى مثل الاحمدية والمسيحية تحديداً، ويعود الجزء الاكبر من العنف الطائفي في باكستان الى هذه المليشيات التي لجأت الى كل وسائل العنف الطائفي في سبيل الوصول الى اهدافها وابرزها الاشقر الانجفي المناهضة للشيعة والصباح المحمدي المناهضة للسنّة. وقد واجهت محاولات الجنرال مشرف الحد من نشاطاتها مناهضة خارجية واسعة.

وادى نشاط هذه المليشيات الى عدة نتائج مهمة على التجربة الباكستانية ابرزها:

أ. اثارة المشكلة الطائفية في البلاد وبما يعرقل عملية الاندماج الوطني ويهدد الوحدة الوطنية.
ب. ان استهداف الاقليات من قبل هذه المليشيات جعل من الاقليات المسلمة في دول الجوار موضع استهداف وقتل من قبل سكان الدولة رداً على قتل ابناء اقليتهم.
ج. ان ظهور بعض هذه المليشيات وتزايد نشاطها ارتبط بعملية تطبيق الشريعة في باكستان من قبل نظام ضياء الحق، وهذا ما جعل من هذه المليشيات قوة معارضة لاي حكم ديمقراطي ومشاركة عامة .
د. فقدان الاستقرار السياسي مع تزايد نشاط هذه المليشيات وما يتركه من آثار سيئة على حياة البلاد.

٥- المليشيات المتشددة المتداخلة في المناطق الخارجية :

وهي الجماعات التي ارسلت مليشيات للقتال في مناطق النزاع في خارج البلاد مثل كشمير وافغانستان وغيرها، وهي تنظيمات غير شرعية وتعتمد على العنف وسيلة لتحقيق اهدافها، وابرزها جماعة عسكر طيبة وحركة المجاهدين الى جانب ذلك العديد من الافراد الذين قاتلوا الى جانب حركة طالبان.([1])

لقد ادت المواجهات الطائفية بين السنّة والشيعة الى تزايد واضح في حدة العنف في باكستان.ففي اقليم السند مثلاً نجد ان جماعة جيش الصحابة وهي جماعة سنية متشددة تاسست في العام ١٩٨٥ تخوض حرباً لا هوادة فيها مع الطائفة الشيعية عموماً ومع جماعة جيش محمد الشيعية في البنجاب حيث ان هدف كل من الجماعتين الوصول الى اقامة دولة اسلامية.([2])

والواقع ان العديد من التنظيمات الاصولية الباكستانية قد وضعت على قائمة المنظمات الارهابية وقد حظر نشاطها وجمدت ارصدتها في الداخل والخارج بعد احداث ١١ أيلول(سبتمبر) ٢٠٠١ في الولايات المتحدة والحملة الامريكية العسكرية على افغانستان وقيام احدى هذه المجموعات بالهجوم على مبنى البرلمان الهندي في كانون الاول(ديسمبر) ٢٠٠١، مما زاد حدة الحملة ضد هذه التنظيمات وخصوصاً جماعة صباح الصباح الباكستانية وحركة المجاهدين وتنظيم جيش محمد بقيادة مسعود ازهر المتهم بتدبير الهجوم على مبنى البرلمان الهندي.([3])

والى جانب الجماعات الاسلامية نجد جمعيات مختلفة لنشر المعرفة والديانة المسيحية مثل جمعية الكتاب المقدس المشهورة والتي تعمل على نشر الكتاب باللغات الباكستانية المختلفة، يضاف الى ذلك رابطة الشباب والرجال المسيحيين (YMCA) ورابطة الشابات والنساء المسيحيات (YWCA) وتعملان في نشر الثقافة والديانة المسيحية في كل اقاليم باكستان.([4])

---

[1] –تأسست جماعة عسكر طيبة في العام ١٩٩٥، من قبل البروفيسور حافظ سعيد، وهي جماعة سلفية جهادية تضم اكثر من ستة آلاف مقاتل، ويقسم العمل فيها على مجموعتين، الاولى جماعة الدعوى بقيادة البروفيسور سعيد حافظ والثانية جماعة عسكرية بقيادة عبد الواحد الكشميري وتطالب بضم وادي كشمير لباكستان . وللمزيد انظر: احمد طاهر، مصدر سابق، ص ١٦٢-١٦٣.

[2] –ماجدة علي صالح، مصدر سابق، ص ١٥٥.

[3]- **Mandavi Mehta and Teresita C. Schaffer,Op.Cit.,PP. 11-12.**

[4]- **Anthony D'Souza. Christian in Pakistan.In Minorties in Pakistan,Op.Cit.,P.4.**

والواقع ان نشاط الجماعات الاسلامية المختلفة شكل عقبة مهمة امام أي تطور ديمقراطي في باكستان خلال العقود الماضية، وخصوصاً مع غياب الايديولوجية السياسية الواضحة، بالمقابل فقد تبنت هذه الجماعات وشجعت النخب العسكرية التي وصلت الى السلطة بعد انقلابات عسكرية وانهائها لتجارب ديمقراطية وقدمت رؤية منغلقة للاسلام خدمت في استمرار النظم الديكتاتورية وتأكيدها ان الديمقراطية البرلمانية نموذج يتعارض مع قيام حكم اسلامي في باكستان، ولهذا نجد ان نشاط هذه الجماعات المختلفة كان له آثار مهمة على التجربة البرلمانية في باكستان ابرزها:

١. ان هذه الجماعات قدمت نموذج الدولة الاسلامية، ورفضت نموذج الديمقراطية الغربية وتطبيقه.
٢. لقد رفعت بعض هذه الجماعات شعار الاسلام في خطر في مواجهة أي تطور او ممارسة ديمقراطية.
٣. ان سعي هذه الجماعات لتطبيق الشريعة الاسلامية اقترن بتزايد حدة المشكلة الطائفية.
٤. كان نشاط هذه الجماعات عاملاً مهماً في حالة عدم الاستقرار السياسي الداخلي في باكستان.
٥. ادى نشاط هذه الجماعات خارج الحدود الى بروز التوتر في العلاقات بينها وبين الدول المجاورة لها.
٦. ان نشاط هذه الجماعات شكل ورقة ضغط مهمة على الحكومات الباكستانية المتعاقبة ، وخصوصاً مع تزايد جهود الولايات المتحدة في حملة مكافحة الارهاب الدولي.
٧. ان بروز العديد من الجماعات الاسلامية المتشددة جعل من باكستان دولة مصدرة لنموذج الاسلام المتشدد الى دول الجوار وخصوصاً بعد بروز حركة طالبان التي تعود جذورها الى المدارس الدينية الباكستانية.
٨. ما تحظى به بعض هذه الجماعات من دعم مالي خارجي يجعل منها اداة مهمة لتدخل الدول الاجنبية في باكستان.
٩. ان استمرار بعض المشاكل دون حل وخصوصاً كشمير يعطي الحافز لاستمرار نشاط هذه الجماعات وتطورها.

ب - تجربة التنمية الباكستانية ونتائجها :

ورثت باكستان اقتصاداً استعمارياً، واتسمت الاقاليم التي شكلت الباكستان بالانخفاض الشديد في مستوى التطور الاقتصادي، فاغلبية سكان البلاد يعيشون دون خط الفقر، وحرمت من المراكز التجارية والصناعية التي اصبحت ضمن الهند وهي بومباي وكلكتا، وغادر العديد من العمال المهرة غير المسلمين الى الهند وحل المهاجرون مكانهم، وكان حوالي ٩٠% من السكان يعتمدون بشكل مباشر او غير مباشر في حياتهم على انتاج الارض، ولهذا فالاصلاح الزراعي قد حدد منذ البداية كأساس لاي تقدم اقتصادي.([1])

وكان اغلبية سكان باكستان يعيشون في الريف ولم يكن التفاوت في النسبة كبيراً بين الشطرين، ففي باكستان الشرقية كانت نسبتهم حوالي ٩٥,٢%، وفي باكستان الغربية كانت نسبتهم حوالي ٨٥,٢%، اضافة لذلك حصلت باكستان على نسبة ضئيلة بلغت ٩,٦% من اجمالي المشروعات الصناعية في شبه القارة الهندية.([2]) وفي ضوء دراسة تجربة التنمية الباكستانية يمكن تقسيمها الى عدة مراحل ابرزها:

المرحلة الاولى (١٩٤٧-١٩٥٨)

كان هناك اتفاق عام بين النخبة السياسية بان التنمية الاقتصادية في باكستان يجب ان تكون مخططة، وبدأ التخطيط في باكستان منذ العام ١٩٥١، بوضع برنامج التنمية لست سنوات وعرف" بخطة كولومبو"([*])، وهي اول خطوة تخطيط منظمة،([3]) وشكلت هيئة التخطيط في العام ١٩٥٤، لمراجعة التقدم في التنمية وزيادة الموارد المتوافرة ، وتهيئة الخطط المستقبلية.

---

[1]- Keith Callard and Richard S.Wheeler,Op.Cit., P. 510.

[2] –لم تحصل باكستان الا على ثمان مدن تزيد كل منها على ١٠٠ ألف نسمة حسب تعداد ١٩٥١. وهي لاهور وكراتشي ودكا وحيدر آباد وروالبندي ومولتان وسالكوت وبيشاور. وللمزيد انظر : جانكوفسكي وبولانسكايا، مصدر سابق، ص ٢٠-٢٢.

([*]) يعد المشروع احد اقدم الترتيبات الاقليمية وظهر في العام ١٩٥٠ واعضاء مشروع كولومبو للتعاون الاقتصادي هم الولايات المتحدة وبريطانية واستراليا ونيوزلندا واليابان وكندا وتقدم هذه الدول المعونات الاقتصادية ورؤوس الاموال. يضاف الى ذلك كل من الهند وسريلانكا وباكستان والنيبال وماليزيا وسنغافورة واندونيسيا ولاوس وكمبوديا ويهدف المشروع الى دعم القاعدة الاقتصادية والاجتماعية وتطوير التنمية الاقتصادية الصناعية والزراعية. وللمزيد انظر: اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية- دراسة في الاصول والنظريات ، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩، ص ٤٨٦-٤٨٧.

[3]- Pakistan 1995,An official Handbook.Government of Pakistan.Islamabad,P. 62.

فالخطة الخمسية الاولى (١٩٥٥-١٩٦٠) حاولت تطوير القطاع العام الا انها واجهت نقصاً مالياً ادى الى تراجع نتائجها وسرعان ما تم الغائها بعد انقلاب العام ١٩٥٨، واستبدلت هيئة التخطيط بلجنة التخطيط وكلفت بمهام أكثر.(١) فأهم ما يميز هذه المرحلة هو الاعتماد على الزراعة وعوائد التصدير وتحديداً الجوت والقطن، وقد حققا عوائد كبيرة خلال الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣) بعد ارتفاع اسعارهما، الا ان نهاية الحرب ادت الى هبوط اسعارهما، الى جانب ذلك شكل القطن والارز ربع الصادرات الكلية ومعه العديد من الصادرات التقليدية الاخرى(٢) ولم يظهر أي اهتمام جدي بتطوير الصناعة او وضع قاعدة لها.

وانحصر اهتمام اغلب السياسيين بالقضايا الدستورية والصراع على السلطة ونجح ملاك الارض الاقوياء في باكستان الغربية في تحويل الاهتمام عن الاصلاح الزراعي الى قضايا اخرى،ولم يكن هناك أي حزب سياسي كبير قادر على تبني برنامج اصلاح زراعي منظم قبل فرض الاحكام العرفية في العام ١٩٥٨.

أما في باكستان الشرقية فقد اقرت حكومة الرابطة الاسلامية في العام ١٩٥٠ قانون حالات الاقتناء والحيازة والغيت كل حالات الايجار بين المزارعين والدولة، وحددت الملكية بـ ١٢٥ ايكر كحد اقصى. الا ان القانون لم يطبق.(٣)فيما عانت البلاد من ازمة غذائية شديدة عامي ١٩٥٢-١٩٥٣، ادت الى ازمة اقتصادية، وهبطت عوائد البلاد بشكل كبير واوقفت العديد من الخطط الحكومية وحددت النفقات الدفاعية بشكل كبير.(٤) وفي تقييم اداء هذه المرحلة نجد انها اظهرت عدة مؤشرات مهمة ابرزها :

١. غياب السياسة الاقتصادية الواضحة التي تضع الحلول اللازمة لمشاكل المجتمع الباكستاني.
٢. تفاوت الاهتمام الاقتصادي بين شطري البلاد ففي الوقت الذي اقرت فيه بعض القوانين لاصلاح الزراعة في باكستان الشرقية نجد ان هذا الاجراء لم يتخذ في

---

[1]- Keith Callard and Richard S.Wheeler,Op.Cit.,P.514.

1- Bidanda M.Chengappa.Pakistan Economy: Trends and Issues.Asian Strategic Review 1998-1999.New Delhi 2000,P. 226.

1-kieth callard and Richard S.wheeler.op.cit.pp.510- 511

[4]- Javid Iqbal,Op.Cit.,P. 126.

باكستان الغربية وكان ذلك انعكاساً واضحاً لغياب الاتفاق السياسي بين النخبة في شطري البلاد حول سياسة اقتصادية واضحة المعالم.

المرحلة الثانية (١٩٥٨-١٩٧١)

تحسنت الاوضاع العامة بعد انقلاب العام ١٩٥٨، فقد حددت الاسعار وفرضت السيطرة وحدد الاستيراد وفرضت عقوبات شديدة على التهريب والسوق السوداء وحددت الخدمة المدنية ومؤهلاتها لاقصاء الفاسدين وشكلت لجان لدراسة اصلاح الزراعة والادارة والتعليم والضرائب والنظام والقانون وغيرها.(١)

وجاء الاصلاح الزراعي في العام ١٩٥٩ كخطوة ضرورية وعملية، الا ان الرشوة والفساد السياسي لم تمنح الفقراء ومن لا يملك ارضاً أي فائدة من هذه الاصلاحات، فالاراضي التي تم الاستيلاء عليها وزعت كمنح او بيعت اغلبها الى مؤيدي النظام او العناصر الاخرى التي تخدم هذه التوجهات.(٢)

وبموجب الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٠-١٩٦٥) زاد الاستثمار ليصل الى ٨ر٤ مليار دولار منها ٣ر٢ مليار دولار مساعدات خارجية، واستهدفت الخطة زيادة بنسبة ٢٠% في الدخل القومي وتحقيق نمو صناعي في باكستان الشرقية.(٣) وحققت الخطة زيادة في الانتاج الصناعي بنسبة ٦٠% وتم تحقيق الاكتفاء في العديد من السلع الاستهلاكية والرأسمالية ، وزاد الناتج الاجمالي بنسبة ٨ر٤% عن السنوات السابقة بالرغم من الاحوال الجوية السيئة والحرب مع الهند في العام ١٩٦٥، وقطع المساعدات الاجنبية.(٤)

---

[1]- Rafiushan Kureishi,Op.Cit.,P.39.

[2]- Javid Iqbal,Op.Cit.,P. 129.

[3] -زادت مساهمة الحكومة المالية في ميزانية باكستان الغربية من ٢ر٧١٤ مليون روبية باكستانية في موازنة (١٩٥٨-١٩٥٩) الى ٢٨٦٠ مليون روبية باكستانية في موازنة ١٩٦٤-١٩٦٥، أي بزيادة اكثر من ٣٠٠% عما كانت عليه في موازنة ١٩٥٨-١٩٥٩، وفي باكستان الشرقية بلغت المساهمة المالية ٧ر٩٥مليون روبية باكستانية موازنة ١٩٥٨-١٩٥٩، لترتفع الى ١٥٣٠ مليون روبية باكستانية في موازنة ١٩٦٤-١٩٦٥، أي بزيادة مقدارها ٣٣٥% تقريباً. كما ارتفع الميزان التجاري لصالح باكستان الشرقية من ٥ ملايين روبية باكستانية عامي ١٩٥٨-١٩٥٩ الى ٢٠٠ مليون روبية باكستانية عامي ١٩٦٤-١٩٦٥، اضافة الى اعفاء العديد من المواد التي تستوردها من الرسوم الكمركية وخصوصاً الفحم والسمنت . وللمزيد انظر: محمد حسن الاعظمي ، حقائق عن باكستان، مصدر سابق، ص ٢٠٨-٢١٨. ايضاً: Keith Callard and Richard S.Wheeler,Op.Cit.,P.514.

[4] -فالمساعدات لباكستان كانت من الكونسورتيوم الدولي الذي ضم الولايات المتحدة وبريطانية وكندا وفرنسا والمانيا الغربية واليابان . وللمزيد انظر: Rafiushan Kureishi,Op.Cit.,P.40.

وحققت الخطة الخمسية الثالثة (١٩٦٥-١٩٧٠) زيادة في انتاج القطن والجوت من خلال تزايد الاستثمار الخاص، وكانت مساهمة القطن في الناتج القومي الاجمالي ٣٠% وتصدر الجوت صادرات باكستان الخارجية.([1])

وعند المقارنة في النمو الصناعي بين حقبتي (١٩٥٠-١٩٦٠) و(١٩٦٠-١٩٧٠) نجد ان الحقبة الاولى تميزت بالجمود النسبي، وتساوى النمو الاقتصادي مع النمو السكاني، بينما شهدت الحقبة الثانية تحسن الاوضاع الاقتصادية في مجال التنمية وتزايد الناتج القومي بأكثر من ٥ر٤% وتزايد الدخل بنسبة ٢,٨% في السنة وتزايد الاستثمار نسبة الى الناتج القومي الاجمالي من ٩,٧% في عام ١٩٦٠الى ١٧,٣% في العام ١٩٦٥.([2])

الا ان اهم المؤشرات السلبية على الحقبة الثانية (١٩٦٠-١٩٧٠) هو تزايد اعتماد باكستان على القروض الاجنبية، حيث حصلت باكستان على قروض مختلفة من الكتلة الغربية مما اعطى الاولوية للقطاع الخاص، وادى ذلك الى تزايد ثروة عدد محدود من العائلات بسرعة وتجنب اغلبها دفع الضرائب وزيادة ثرائهم من السوق السوداء ونشاطات غير قانونية اخرى، وكان الفساد ايضاً مظهراً مهماً في كل المستويات.([3])

ومن المؤشرات المهمة في تجربة التنمية الباكستانية، هو التفاوت الاقتصادي بين شطري باكستان، فتحالف النخبة الصناعية مع النخبة الحاكمة اثر على السياسات الاقتصادية لصالح النخبة الصناعية، وهذا ما برز بشكل واضح في التركز الصناعي الكبير في باكستان الغربية مقارنة بباكستان الشرقية، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (٣) وهذا ما ادى الى تزايد النقمة الشعبية في باكستان الشرقية وتدني الاجور في المناطق المختلفة، وتزايد انتقال الموارد من باكستان الشرقية الى باكستان الغربية، واستخدمت العوائد لسد العجز المالي فيها، وعند المقارنة بين الشطرين نجد ان كراتشي في باكستان الغربية والتي كان عدد سكانها أقل من ٤% من عدد سكان البلاد، استثمر فيها ١١٤٦ مليون دولار

[1]- Rafiushan Kureishi,Op.Cit.,P.40.

[2]- Joseph J. Stern. Growth, Development and Regional Equlty in Pakistan. In Walter P. Flcon and Gustav F. Papanek (ed). Development Policy the Pakistan Experice. Harvard University Press. Cambridge.1971,PP. 10-11.Also.Wlter P. Falcon and Joseph J. Stern. Pakistan's Development: An Introductory Perspective. In Walter P. Falcon and Gustav F. Papanck (ed) .Op.Cit.,PP.1-2.

[3]- Javid Iqbal,Op.Cit.,P. 129.

من اصل ١٩٤٠ مليون دولار في العام ١٩٥٨، وتركز التصنيع في البنجاب وكراتشي اكثر من المناطق الاخرى في باكستان الشرقية والحدود الشمالية الغربية والسند وبلوشستان.([1]).

جدول رقم(٣) نفقات التنمية في باكستان (١٩٤٧-١٩٧٠) (بملايين الروبيات)

الخطة	باكستان الشرقية	باكستان الغربية	نسبة حصة باكستان الشرقية
مرحلة قبل التخطيط(١٩٤٧-١٩٥٥)	٢٤٠	٦١٨	%٢٨
الخطة الخمسية الاولى(١٩٥٥-١٩٦٠)	٣٣٦	٧٢٢	%٣٢
الخطة الخمسية الثانية(١٩٦٠-١٩٦٥)	٩٧٠	١٨٦٠	%٣٤
الخطة الخمسية الثالثة(١٩٦٥-١٩٧٠)	١٦٨٠	٢٦١٠	%٣٩
المجموع (١٩٤٧-١٩٧٠)	٣٢٦٦	٥٨١٠	%٣٥ر٧

المصدر :ِAsaf Hussain.Elite, Politics in an Ideological State,Op.Cit.,P.1.

المرحلة الثالثة (١٩٧٢-١٩٧٧)

كانت النخبة الصناعية متخوفة من وصول بوتو الى السلطة لعدة اعتبارات مهمة في مقدمتها، ان بوتو نتاج ثقافة سياسية اقطاعية، وتحالفاته الافقية مع نخبة ملاك الارض، كما انه مثل الى حد كبير الارستقراطية الاقطاعية. والاهم من ذلك شعبية بوتو العامة وتحديداً لدى العمال والفلاحين، ووعده في الانتخابات العامة العام ١٩٧٠، بالطعام والملبس والمأوى وكل هذا لا يمكن ان ينجز بدون توزيع عادل للثروة في باكستان.([2])

وفي ضوء تحركه الاشتراكي امم بوتو ٣١ وحدة صناعية في عشرة قطاعات اساسية، وكانت في قطاعات الحديد والفولاذ والصناعات الثقيلة وغيرها في كانون الثاني(يناير) ١٩٧٢، وتلا ذلك تأميم ٣٢ شركة في قطاع التأمين على الحياة في آذار(مارس) ١٩٧٢، وامممت البنوك الخاصة في كانون الثاني(يناير) ١٩٧٤، وفقدت بعض العائلات الصناعية كل ممتلكاتها، فيما احتفظت عائلات اخرى بحوالي ٥٠% منها،

1- Asaf Hussain. Elite,Pol;itics in an Ideological State ,Op.Cit.,P.103.
2- Mohammed Asghar Khan,Op.Cit.,P.48.

وبالرغم من كل هذه الاجراءات، الا ان هذه العائلات بقيت قوة اقتصادية مهمة في استثمارات اخرى.(١)

وبين عامي ١٩٧٢-١٩٧٧، كان هناك الكثير من التعديلات في قرار الاصلاح الزراعي، الا ان جميعها تقريباً ساعدت في تقوية القوة الاقتصادية المتنامية لملاك الارض والذين اصبحوا اكثر اعتماداً على التمويل الحكومي لتحديث الزراعة يضاف الى ذلك تقديم مشروع ضريبة الدخل الزراعي في كانون الاول(ديسمبر) ١٩٧٦، والغاء نظام السرداري وهو النظام الذي يفوض رئيس القبيلة في بلوشستان جمع الضرائب الزراعية وقدم تعديل لقانون الاصلاح الزراعي وحدد بموجبه الحد الاقصى للملكية بـ١٠٠ ايكر للاراضي المروية و٢٠٠ ايكر للاراضي غير المروية.(٢)

الا ان الواقع ان نظام بوتو لم يفعل شيئاً لتغيير الاولويات الاساسية للتنمية او لاصلاح هيكل الادارة الاقتصادية، فمشاريع الاستثمار الرأسمالي الواسعة حظيت بنفس الاولوية كالسابق، ولكن في ظل ملكية عامة الا انها كانت اقل قدرة ادارية مما في ظل الملكية الخاصة، مما جعل من المشاريع اكثر كلفة وغير فعالة، وما جرى للاصلاح الزراعي هو شيء غامض ولكن لم يتوقع احد نتائج اقتصادية جيدة بشكل مفاجئ.(٣)

فبوتو كان اقطاعياً ولم يكن في الحقيقة اشتراكيا"، ولهذا لم تكن اجراءاته شديدة الفاعلية، وكانت استراتيجيته الاقتصادية هي المحافظة على النخبة الصناعية تحت سيطرته، وكان التأميم سلاحا" سياسيا" للسيطرة على الدخول الصناعية التي ارتفعت بنسبة ٦٠% عن حقبة ايوب خان(١٩٥٨-١٩٦٩).(٤)

والحقيقة ان طابع قرارات بوتو كان شخصياً بشكل متزايد وابتعد عن اليسار،(٥) واثارت سياساته خلافات جدية في الرأي بين صفوف حزب الشعب الباكستاني، وخصوصاً تجاه القطاع الصناعي، فالجناح اليساري في الحزب بقيادة مبشر حسن وزير المالية كان مع قيادة الدولة للاقتصاد، بينما ساند بوتو والاخرون سياسات اكثر اعتدالا، وهذا ما قاد

1- Asaf Hussain.Elite Politics in an Ideological State,Op.Cit.,P.106.
2- Jamil Rashid and Hassan N. Gardezi,Op.Cit.,P.12.
3- Stanislaw Wellisz.Some Remarks on Pakistan's Economic System Before, During, and After the Bhutto Period.In Manzooruddin Ahmed(ed),Op.Cit,P. 143.
4- Asaf Hussain.Elite Politics in an Ideological State,Op.Cit.,P.107.
5- John Adams and Sabiha Iqbal ,Op.Cit.,P. 84.

الى اقصاء الجناح اليساري، وأقالة مبشر حسن في ٢٢ تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٧٤، ليحل محله محمد حنيف الذي كان اكثر اعتدالا.([1])

ولم تقدم اشتراكية بوتو أي تغيير جذري في توجيه التنمية الرأسمالية باستثناء تقديمها توجهات ضد الصناعات والملكيات الكبيرة، ويمكن القول ان مرحلة بوتو كانت محاولة ديمقراطية اجتماعية ضعيفة لاعادة ترتيب الاوضاع الاقتصادية لارضاء تحالف الطبقات الجديدة التي ظهرت في نهاية مرحلة يحيى خان (١٩٦٩-١٩٧١).([2])

وفي تقييم خطوات بوتو السياسية والاقتصادية ونتائجها نجد انها لم تكن مستبعدة في ضوء تطورات الاوضاع العامة التي مرت بها باكستان والتي برزت بشكل واضح بعد انفصال باكستان الشرقية العام ١٩٧١، والازمة النفطية العالمية وما تبعها من ارتفاع حاد في الاسعار العالمية وخصوصاً النفط في عامي ١٩٧٣-١٩٧٤، واخيراً الهبوط العالمي في تجارة القطن الذي يشكل السلعة الرئيسة في صادرات باكستان خلال نفس الفترة. وادى ذلك الى توجه بوتو نحو الدول النفطية في الشرق الاوسط، وتوجه الالاف من العمال الباكستانيين الى دول الخليج العربي طلباً للعمل هناك، وترافق ذلك مع تزايد استثمارات منظمة اوبك في مختلف قطاعات الاقتصاد الباكستاني.([3]) وفي تقييم نتائج هذه المرحلة نجد انها اظهرت عدة مؤشرات مهمة ابرزها:

١. طرح الاشتراكية من قبل بوتو محاولة لحل مشاكل باكستان المختلفة بعد عقود من الرأسمالية.
٢. ان اجراءات التأميم التي قام بها بوتو استهدفت تحريك قطاعات الاقتصاد الباكستاني الرئيسة.
٣. ان طرح الاصلاح الزراعي كان محاولة لحل مشاكل القطاع الزراعي ، الا ان قوة النخبة الاقطاعية من ملاك الارض كانت اقوى من اجراءات القانون وساهمت بشكل مباشر في فشله.
٤. تأثير الازمات السياسية والاقتصادية التي عانت منها باكستان في توجهات السياسة الخارجية التي سار عليها بوتو.

---

[1]- Asaf Hussain.Elite Politics in an Ideological State,Op.Cit.,P.148.
[2] -Jamil Rashid and Hassan N. Gardezi,Op.Cit.,P. 12.
[3]- Bilal Hashmi,Op.Cit.,P. 167.

المرحلة الرابعة(١٩٧٧-١٩٨٨)

اعلن الجنرال ضياء الحق تطبيق نظام المصطفى في العام ١٩٧٨ واستهدف اجراء اصلاحات مهمة وطموحة في المؤسسات الاقتصادية الباكستانية، وتحديث النظام من خلال أقامة "بنوك اسلامية" تعمل على الغاء الفائدة المصرفية (الربا) وتقديم وثيقة جمع الزكاة من العوائد المصرفية للمسلمين السنّة، واقامة مشاركة في ودائع البنوك وتقديم ضريبة الارض الاسلامية (العشر) واقامة العديد من المؤسسات لدراسة اقامة اقتصاد اسلامي.([1]) وفي حزيران(يونيو) ١٩٨٤، اتخذت العديد من الخطوات للتحول نحو النموذج المالي الاسلامي في المصارف، وتضمن هذا النموذج عدة خطوات مهمة ابرزها: ([2])

١. حرية الشركات المالية لجعل اموالها وفق أي نموذج مالي، وضمان الاقراض على اساس المنفعة كاجراء انتقالي.
٢. ان النموذج الجديد يشمل كل الاموال المتوافرة في المؤسسات المصرفية للحكومة الفدرالية والحكومات الاقليمية وهيئات وشركات القطاعين العام والخاص.
٣. ان أي خلاف حول أي قضية مالية سيحل بوساطة الاتفاق بين المؤسسة المصرفية والعملاء.
٤. عدم قبول البنوك لاي نسبة فائدة على الودائع، وتكون هناك مشاركة في المنافع والخسائر لكل حسابات التوفير بغض النظر عن تاريخ فتحها واستثني من ذلك ودائع الحساب الجاري التي لا تعود بالنفع او الفائدة على البنوك.

ولانجاز هذه الخطوات اتخذ البنك المركزي الباكستاني عدة اجراءات لتحقيق اسلمة النظام المالي في باكستان ابرزها: ([3])

أ. ان البنك المركزي سيحدد طريقة تقدير نفقات الخدمة، والتي تغطي قروض البنك او مؤسسات التنمية المالية الاخرى.

1- Charles Kennedy,Op.Cit.,P. 34.
2- Pakistan 1995,Op.Cit.,P.59.
3 - Pakistan 1995,Op.Cit.,P.59..,P. 59.

ب. اصدار تعليمات تتعلق بعوائد الفائدة العليا والدنيا فيما يخص البنوك ومؤسسات التنمية المالية وفيما يخص التجارة وطريقة الاستثمار المالي.

ج. ان الاموال المقدمة من البنك بموجب "خطة المال المصدر" سيكون ضمن احد نماذج عدم الفائدة، وبما يتناسب والاهمية المالية المحددة من قبل البنك.

الا ان محاولات باكستان لجعل نظامها المصرفي متوافقاً مع قوانين الشريعة وتقديم وسائل مصرفية جديدة ومختلفة لتحل محل الفائدة واجه تحديات جدية بعد قرار محكمة الشريعة الفدرالية عدم شرعية اغلب الوسائل المقدمة في حزيران(يونيو) ٢٠٠٢. وهذا ما اثار مشاكل عديدة لباكستان في الداخل والخارج.([1])

وتميزت عملية اسلمة النظام الاقتصادي في باكستان بتأكيد اهمية دور المحتسب الذي يسيطر على الحساب العام للحكومة ويراقب صرفها بما يتلائم مع فقرات الميزانية ، ويعين من قبل رئيس الجمهورية، ويقدم تقريراً سنوياً عن الحسابات الفدرالية الى رئيس الجمهورية وآخر الى الحاكم في الاقليم.([2]) ويدير المحتسب مكتب الاحتساب وهو هيئة مستقلة عن الحكومة، الا ان تعيين رئيس المكتب من قبل رئيس الجمهورية يجعل منه وسيلة مهمة لتحقيق اهداف سياسية عديدة ابرزها معاقبة الخصوم السياسيين من جانب وحماية بعض المسؤولين الحكوميين المتهمين بقضايا الفساد من جانب آخر.([3])

وقد اصبح مكتب الاحتساب في عهد حكومة شريف الثانية (١٩٩٧-١٩٩٩) اداة بيد رئيس الوزراء لمحاسبة ومعاقبة السياسيين المعارضين والبيروقراطية وتزايدت قوة المكتب مع اقرار قانون الاحتساب لعام ١٩٩٧.الا ان اهم عيوب القانون كان اعفاء حقبة (١٩٨٥-١٩٩٠) من المحاسبة وهي الحقبة التي شغل فيها نواز شريف منصب رئيس وزراء اقليم البنجاب، ولهذا استهدف الاستثناء التغاضي عن عمليات سوء استخدام

---

[1]- Mandari Mehta and Teresita C.Schaffer,Op.Cit.,P.7.
[2]- Mazhar UL-Haq,Op.Cit.,PP.138-139.
[3]- Bidanda M. Chengappa,Op.Cit.,P. 258.

السلطة من قبله واتباعه اضافة الى تناقض القانون مع روح المادة ٢٥ من دستور ١٩٧٣.([1])

والحقيقة ان تطور الاوضاع في حكومة شريف الثانية اشر توجهات حكومية قوية لاقصاء أي معارضة سياسية لتوجهات رئيس الوزراء وليس جديداً ان نجد ان المكتب قد استخدام كأداة مهمة في فرض الرقابة والسيطرة على نشاطات السياسيين في كل المجالات وهذا ما ظهر واضحاً في المرحلة اللاحقة.

المرحلة الخامسة (١٩٨٨-٢٠٠٢)

حافظ الاقتصاد الباكستاني في عقد الثمانينات على نسبة نمو ٦% و تزايدت الى ٧ر٧% في عامي ١٩٩١-١٩٩٢، الا ان تدهور الاوضاع بشكل سريع، ادى الى تراجع نسبة النمو الى ٣ر٢%، وتراجعت مساهمة القطاع الزراعي الى ٣ر٥% بعد ان كانت ٥ر٩% عامي ١٩٩١-١٩٩٢، وتراجعت مساهمة التصنيع الى ٤ر٥% بعد ان كانت ١ر٨% لنفس الحقبة.([2])

وكان من اهم مؤشرات هذه المرحلة،انخفاض قيمة الروبية الباكستانية بشكل كبير بلغت نسبته ٢٠% في النصف الثاني من ١٩٩٥،وانخفضت قيمة العملة بنسبة ٨,٥% فضلا عن تناقص تحويلات العمالة الباكستانية في دول الخليج،وكانت هذه التحويلات هي المصدر الرئيس للعملات الاجنبية،وقد ادى ذلك الى ارتفاع اسعار السلع الاساسية،مما دفع الحكومة الى فرض مزيد من الضرائب التي اثقلت كاهل المواطن الباكستاني الذي لم يزد دخله السنوي عن ٤٠٠ دولار طبقا لتقديرات الامم المتحدة لعام ١٩٩٧.([3])

وكانت العولمة من ابرز الظواهر التي واجهت باكستان خلال هذه المرحلة،وكشفت ضعف القدرة الاقتصادية التنافسية لباكستان خاصة وان اقتصادها تقليدي

---

[1] -تناولت المادة ٢٥ من الدستور المساواة بين المواطنين امام القانون وحماية القانون لهم والغاء التمييز على اساس الجنس، ووضع الدولة لقوانين لحماية االنساء والاطفال. وللمزيد انظر :
Asif Saeed Khan ,Op.Cit.,P.11.Also.Bidanda M.Chengappa,Op.Cit.,PP. 257-258.

[2]- **Pakistan 1995, Op.Cit.,P.55.**

[3] – جلال السعيد الحفناوي.جمهورية باكستان الاسلامية.محمد السيد سليم و رجاء ابراهيم سليم(محرران).الاطلس الاسيوي.مركز الدراسات الاسيوية.كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.جامعة القاهرة.٢٠٠٣.ص١٤٨.

يعتمد على الزراعة اساسا،والتي تساهم بنحو ٢٤% من الناتج القومي الاجمالي،وعلى محصول رئيسي هو القطن،الذي تقوم عليه الصناعات الرئيسة في البلاد،واشارت تقارير مجموعة البنك الدولي الصادرة عن الاقتصاد الباكستاني خلال حقبة (١٩٩٧-١٩٩٩)،الى تباطؤ نمو القطاع الزراعي خلال عقد التسعينيات،ويرجع ذلك الى انخفاض الموارد المالية اللازمة لتمويل النشاط في هذا القطاع،والفشل في التأقلم مع التغير التقني في المجال الزراعي،وضعف الحوافز المشجعة،وانعكس هذا في حقيقية استمرار باكستان في استيراد مايزيد عن اربعة ملايين طن من القمح سنويا،وهو مايحمل ميزان الدفوعات اعباء كبيرة.

كما ان معدل النمو الصناعي في عقد التسعينيات كان مخيبا للآمال،فقد حقق القطاع الصناعي في بداية العقد معدل نمو وصل الى ٣،٥% ثم تراجع الى ١،٦% في حقبة (١٩٩٤- ١٩٩٨)،ويرجع ذلك الى تعطل وحدات الطاقة في المصانع وتدهور البنية الاساسية،وعدم كفاية الموارد اللازمة للاستثمار الصناعي،وارتفاع تكلفة الانتاج نتيجة للادارة السيئة للاقتصاد،وتدني المستوى التكنولوجي في القطاع الصناعي،الامر الذي يتطلب سياسة جديدة تستهدف زيادة الاستفادة من العلم والتكنولوجيا في الصناعة الباكستانية.([1])

وخلال حقبة نواز شريف الاولى (١٩٩٠-١٩٩٣) شكلت لجنة الخصخصة في كانون الثاني(يناير) ١٩٩١، وحددت ١١٥ وحدة صناعية لغرض خصخصتها، وحتى منتصف ١٩٩٣، قامت اللجنة بخصخصة ٦٤ وحدة من هذه الوحدات، وكان الهدف من الخصخصة هو تقليل نفقات الحكومة وزيادة الموارد من خلال استثمارها، اضافة الى فتح مجالات جديدة امام القطاع الخاص في قطاعات الطاقة وبناء الطرق والمصارف وغيرها.([2])

---

[1]–وللمزيد من التفاصيل انظر: محمد سعد ابو عامود.باكستان والعولمة.محمد السيد سليم و السيد صدقي عابدين(محررين).آسيا والعولمة.مركز الدراسات الاسيوية.كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.جامعة القاهرة.٢٠٠٣. ٣٦٩- ٣٧٠.

[2] -في تشرين الثاني ١٩٩٠ ، اسس نواز شريف عدة لجان لوضع سياسة اقتصادية جديدة تضمنت :

أ. اصلاحات في التبادل والمدفوعات.ب-وضع سياسة صناعية واستثمارية. ج-رفع القيود وتحرير التجارة.د- اصلاح النظام الضريبي .ه-زيادة الصادرات والتأكيد على الاعتماد الذاتي . وللمزيد انظر :

Bidanda M. Chengappa,Op.Cit.,PP. 239-240.

وقدم مشروعين الاول هو اجازات حمل الدولار (DBCs) والثاني هو اجازات حمل العملة الاجنبية (FCBCs) لضمان دخول موارد مالية اضافية للبلاد. الا ان المشروعين لم يحققا النتائج المتوقعة ووصل الاستثمار المالي في كلا المشروعين حتى منتصف العام ١٩٩٦ الى حوالي ١٠٨ مليون دولار.([1])

وكانت الخصخصة محور انتخابات ١٩٩٧، وهي المرة الاولى التي تدرك فيها الاحزاب السياسية جسامة المشاكل الاقتصادية، ومحاولة اجراء تغيير ملموس في الاولويات العامة،واصبحت مسألة النمو الاقتصادي محور السياسات العامة. وزادت الاموال الواردة الى باكستان لتصل الى ١١ مليار دولار حتى ايار(مايو) ١٩٩٨.([2])

وللنهوض بالاقتصاد واصلاح الادارة الحكومية،ورفع مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية الى مستويات مقبولة،جاء قرار حكومة نواز شريف في العام ١٩٩٨،في اعداد برنامج طويل الامد من اجل النمو والتثبيت الهيكلي،وتعزيز مكانة باكستان في المجتمع الدولي،وعرف هذا البرنامج بأسم باكستان ٢٠١٠.لقد كان هدف برنامج باكستان ٢٠١٠،تحقيق مايلي: ([3])

١- ان يكون متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي ٧،٤% سنويا،ومعدل النمو السكاني ٢،١% بحلول العام ٢٠١٠،الامر الذي يؤدي الى زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي بمعدل ٥،٣% سنويا،مما يؤدي الى مضاعفة الدخل الفردي من ٤٧٠ دولار الى ١٠٠٠ دولار عام ٢٠١٠.

٢- تحقيق معدل ادخار يصل الى ٢٣% من الناتج القومي الاجمالي،ومعدل استثمار يصل في المتوسط الى ٢٦%،ومعدل نمو في النقد الاجنبي الى ٣%،وزيادة التصدير ليصل الى ٢٥% من الناتج القومي الاجمالي،وهو ما يتطلب معدل نمو سنوي في الصادرات يصل الى ٩% سنويا.

٣- زيادة اسهام القطاع الصناعي من ١٥% الى ٢٢% وهو ما يتطلب نمو سنوي في هذا القطاع يصل الى ٩%.

---

[1]- Khurshid Ahmed(ed).Pakistan Economy,External Sector Crisis.Institute of Policy Studies.Islamabad,1997,PP. 2-3.

[2]- Bidanada M. Chengappa,Op.Cit., PP. 239-253.

[3] – وللمزيد من التفاصيل انظر: محمد سعد ابو عامود.باكستان والعولمة.مصدر سابق.ص٣٧٧-٣٧٨.

٤- في القطاع الاجتماعي،خفض نسبة الأمية من ٦٥% الى ٣٣% عام ٢٠١٠،وتوفير التعليم الاساسي بنسبة ١٠٠% وزيادة التسجيل للتعليم الثانوي بنسبة ٥٠%،وخفض معدل الفقر من ٣٥% الى ٢٠%.

وبالرغم من هذه الاهداف الطموحة التي سعت حكومة نواز شريف الى تحقيقها من خلال البرنامج،الا ان هناك العديد من العقبات التي واجهت انطلاق هذا البرنامج ووضعه موضع التنفيذ،منها ما يعود الى مشكلات البناء الاقتصادي الباكستاني ذاته ومنها ما يرجع الى ضعف وفساد الادارة الحكومية،ومنها ما يرجع الى عدم الاستقرار السياسي الذي عانت منه باكستان على مدى عقد التسعينيات.

الا ان الازمة الاقتصادية الاسيوية في العام ١٩٩٧، ادت الى نتائج معاكسة فقد جعلت المستثمرين اكثر حذراً في وضع اموالهم في بيئة سياسية غير مستقرة وتراجع نمو الناتج المحلي من ٣ر٤% في عامي ١٩٩٧-١٩٩٨، الى حوالي ١ر٣% عامي ١٩٩٨-١٩٩٩، وتراجعت الصادرات من نسبة ٢ر١٥% عامي ١٩٩٧-١٩٩٨، الى ٤ر١٤% عامي ١٩٩٨-١٩٩٩، بينما تزايد الانفاق العسكري الذي وصل الى نسبة ٦٤% من اجمالي الانفاق العام وخصوصا بعد التجارب النووية في ايار(مايو)١٩٩٨،وتزايد حدة التوتر مع الهند، وادت الاضرابات العامة في ايلول(سبتمبر) ١٩٩٩، الى تراجع الحكومة عن فرض ضريبة مبيعات بنسبة ٦% بموجب برنامج الاصلاحات الهيكلية الذي فرض من قبل المؤسسات المالية الدولية.(١)

ولتجاوز المصاعب التي واجهت اقتصاد البلاد خلال هذه المرحلة،جاءت الميزانية التي قدمها وزير المالية سارتاج عزيز الى البرلمان الباكستاني،وكان عنوانها(الاعتماد على الذات)،وتضمنت وسائل مواجهة العجز الناجم عن العقوبات الاقتصادية بعد التجارب النووية التي اجرتها البلاد،وكان المتوقع ان يصل الى حوالي مليار ونصف المليار دولار.وقد شملت هذه الوسائل اجراءات التقشف الحكومي،وتكوين صندوق قومي لتعبئة الموارد الداخلية والخارجية للعمال الباكستانيين في الخارج،وزيادة الصادرات،والحصول على القروض السلعية النفطية من دول الخليج،مع محاولة الاستمرار في التنمية والحفاظ

---

1 –ايزابيل كوردونير، مصدر سابق، ص ٤٢.

على مستوى الضرائب نفسه دون زيادتها لكي تستمر باكستان جاذبة للاستثمارات في الداخل،ومن الخارج ايضا،وهي كلها اجراءات غاية في التعقيد.([1])

الواقع ان اسباب هذا التراجع الاقتصادي تعود الى عوامل داخلية وخارجية.([2]) فالاسباب الداخلية كان ابرزها:

١. عدم الاستقرار السياسي، حيث ادى التنافس بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء من جانب وبين رئيسي الوزراء من جانب آخر الى غياب السياسات الاقتصادية الواضحة.
٢. فقدان الامن والنظام، الذي أثر على الاستثمار الاجنبي المباشر في باكستان.
٣. اعباء خدمة الدين الكبيرة وعدم قدرة الحكومة على جمع الضرائب.
٤. تزايد النفقات العسكرية، مما أثر بشكل واضح على القطاعات الاقتصادية الاخرى.

اما ابرز الاسباب الخارجية فهي:

١. توقف المساعدات الامريكية في اعقاب الانسحاب السوفيتي من افغانستان.
٢. تدهور العلاقات مع الهند واستمرار التوتر على الحدود مما ادى الى تزايد في مستوى الانفاق العسكري بشكل كبير.
٣. الازمة الاقتصادية الاسيوية في العام ١٩٩٧ وما اصاب الاقتصاد الباكستاني منها.
٤. العقوبات الدولية التي فرضت بعد التجارب النووية في ايار(مايو) ١٩٩٨ ونتائجها.
٥. تداعيات ازمة كارجيل في ايار(مايو) ١٩٩٩، السياسية والاقتصادية المباشرة على البلاد.

والواقع ان هذه المرحلة كشفت عن المشاكل البنيوية العميقة التي يعاني منهاالاقتصاد الباكستاني،واثارها الخطيرة على الكفاءة والقدرة الاقتصادية لباكستان،كاختلال التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي،والعجز المالي المزمن ومعدل التضخم المرتفع،وهو ما ادى الى اعتماد باكستان على التمويل قصير الاجل من خلال

---

[1]-ابراهيم نافع واخرون.ماالذي يجري في اسيا؟ .مركز الاهرام للترجمة والنشر.القاهرة.الطبعة الاولى.١٩٩٨.ص٢٨.

[2]- V.D.Chopra Militarisation of Political and Economic Structures of Pakistan. In Kalim Bahadur and Uma Singh(ed),Op.Cit.,P.37.Also. Pakistan 1995, Op. Cit., PP. 55-58. Also. Bidanda M. Chengappa, Op. Cit., PP. 250-262.

الاقتراض،الامر الذي يجعل اقتصاد البلاد معتمدا على المانحين الاجانب وهو ما يؤدي الى شدة حساسيته للصدمات الخارجية.

واشارت تقارير البنك الدولي عن الاقتصاد الباكستاني الى المشكلات الحادة التي اعاقت نمو القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الاجنبية،كعدم توافر البنية الاساسية،وضعف القطاع المصرفي،والتعريفة الكمركية العالية،وعدم كفاءة المؤسسات العامة،وضعف النظم القانونية،وغياب الشفافية،وتفشي الفساد والرشوة ومشكلات الحكم،وان ازالة هذه المعوقات تعد شرطا ضروريا لنمو القطاع الخاص القادر على المنافسة وتحقيق النمو السريع والذي بدونه يصعب تحقيق التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي،والحد من مشكلة الفقر.

وفي نفس السياق اشارت تقارير مكتب جنوب اسيا في وزارة الخارجية الامريكية عن حقبة(١٩٩٧-١٩٩٩) الى ان الخلل في الميزان التجاري الباكستاني تزايد نتيجة زيادة وارداتها من القمح والبترول والسلع الراسمالية والمواد الخام الصناعية الامر الذي جعل العجز مزمنا،وادى الى زيادة المديونية الخارجية للبلاد وتعثرها عن سداد فوائد الديون في بعض السنوات،تلك الفوائد التي مثلت ٢٧% من حصيلة الصادرات عام ١٩٩٧/١٩٩٦ ووصلت الى ٣٤% عام ١٩٩٩/١٩٩٨.([1])

وبعد تولي الجنرال مشرف لقيادة البلاد لم يكن هناك تحسن كبير في الاوضاع الاقتصادية، فبالرغم من ارتفاع عوائد الضرائب الى نسبة ٦ر١٦% من الناتج المحلي الاجمالي في العام ٢٠٠٠، الا ان العجز المالي وصل الى ٤ر٦% في نفس العام وكذلك تراجع الاستثمار الاجنبي بنسبة ٧٣% بين النصف الثاني من العام ١٩٩٩ والنصف الثاني من العام ٢٠٠٠، وتراجع الاستثمار الداخلي الاجمالي بنسبة ٦ر١٥% من الناتج المحلي الاجمالي في النصف الثاني من العام ١٩٩٩، وتزايد البطالة بشكل واضح.([2])

ومن اجل النهوض بواقع البلاد الاقتصادي،تم تشكيل مجلس استشاري اقتصادي في وزارة المالية لوضع خطة للانعاش الاقتصادي،وقد حدد الجنرال مشرف الاهداف الاقتصادية للحكومة في ١٥ كانون الاول(ديسمبر)١٩٩٩،على النحو الاتي:تحقيق الاعتماد على الذات واخراج البلاد من لعبة الديون،وضمان ان يكون تاثير كل السياسات

---

[1]- نقلا عن:محمد سعد ابو عامود.باكستان والعولمة.مصدر سابق.ص.٣٧٠.

[2]- **Mandav, Mehta and Teresita C.Schaffer,Op.Cit.,PP.2-4.**

الاقتصادية ايجابي على الرجل العادي،والتركيز اولا على اقتصاد الاعتماد على الذات،وتقليل حجم الديون،وتقليل الفقر.وعلى المستوى التكتيكي ركز على قطاعات اربعة لانعاش الاقتصاد هي:احياء القطاع الزراعي،وترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة،وتشجيع اكتشاف البترول والغاز الطبيعي وتطوير ماهو قائم،وتنمية تكنولوجيا المعلومات وصناعة البرامجيات .وفيما يتعلق باصلاحات سوق راس المال وفقا لما جاء في دراسة المجلس الاستشاري الاقتصادي،فان عملية اصلاح سوق راس المال تقوم على الاسس والمبادىء التالية:تقوية دور العدالة والانصاف كمصدر رئيسي للتمويل،حماية مصالح صغار المستثمرين،رفع مستوى التعاون الحكومي،تحسين متطلبات انشاء المعلومات ونشرها،تمكين السوق القومي من التكامل مع السوق العالمي.([1])

ونتيجة تأثرها باحداث ١١ أيلول في الولايات المتحدة وما اعقب ذلك من حملة عسكرية امريكية على افغانستان، تلقت باكستان مساعدات بلغت حوالي ٥ر١ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٠٢.([2]) وقدر الدعم الامريكي بحوالي ٧ر٧ مليار دولار اضافة الى العديد من المنح والمساعدات الاقتصادية من الدول الاخرى.([3])

ففي ٢٣ ايلول(سبتمبر)٢٠٠١،رفعت الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية التي فرضت على باكستان اثر القيام بالتفجيرات النووية عام١٩٩٨،ووقعت الدولتان اتفاقا ينظم عملية تقديم المساعدات الامريكية لباكستان،والذي تضمن برنامجا لإعادة جدولة ديونها المستحقة للولايات المتحدة،اذ تمت جدولة ٣٧٩ مليون دولار،اضافة الى ١٠٠مليون دولار منحة لدعم الميزانية،فضلا عن اعفاء اسلام اباد من سداد قروض وديون اخرى بلغت ١،٥ مليون دولار،كما قامت واشنطن بتخفيضات تجارية وجمركية على السلع المستوردة من باكستان،كما قدمت لها ايضا مساعدات اغاثة بلغت ٥٠٠مليون دولار.

وفي كانون الاول(ديسمبر)٢٠٠١،قدمت الولايات المتحدة ١٠٠ مليون دولار مساعدة لباكستان لمراقبة المدارس الدينية،وفي العام٢٠٠٢ تنازلت واشنطن عن ٦٠٠ مليون

---

[1]– محمد سعد ابو عامود.باكستان والعولمة.مصدر سابق.ص٣٨٠-٣٨١.

[2]- Mandav, Mehta and Teresita C.Schaffer,Op.Cit , P. 13.

[3] -اذ رفعت اليابان عقوباتها في تشرين الثاني(نوفمبر) ٢٠٠١ وقدمت مساعدات لباكستان، وتم تحويل ٨٣ر٢٢ مليون دولار من ديوان المانيا الى منح للقطاع الخاص لعامي ٢٠٠١-٢٠٠٢ ورفع بنك التنمية الاسيوي مساعداته الى ٩٥٠ مليون دولار بعد ان كانت ٦٢٦مليون دولار لعام ٢٠٠١ . وللمزيد انظر: سنية محمود الفقي، الاقتصاد الباكستاني والحملة الامريكية على الارهاب ،مجلة السياسية الدولية، العدد ١٤٧، يناير٢٠٠٢، ص ١٨٤.

دولار من الديون المستحقة لها ذلك العام،وفي العام٢٠٠٣ قامت بخصم١٨٦ مليون دولار من دين بلغ مليار دولار،وبين عامي٢٠٠٤ و٢٠٠٧،قدمت الولايات المتحدة دعما لباكستان قدره ٨٠٠ مليون دولار تحت بند صندوق الدعم الاقتصادي،بالاضافة الى ذلك،مولت مساعدات تنموية وبرامج رعاية الطفولة والصحة بمبلغ٥٣٠ مليون دولار،وفي العام٢٠٠٧،قدمت٨٢٤ مليون دولار ضمن المساعدات الاقتصادية والامنية.وتحت بند جهود اغاثة ضحايا الزلزال واعادة البناء،قدمت الولايات المتحدة الامريكية ١٠٥ مليون دولار،وقدمت مخصصات اضافية قدرها ٢٠٠مليون دولار من اجل اعادة البناء في كشمير والمناطق الشمالية الغربية.([1])

ولهذا كانت نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية وتزايد حجم المساعدات واضحة على الاقتصاد الباكستاني،فقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي من ٦١،٦٧٣ مليار دولار في العام٢٠٠٠،الى١١٠،٧٣٢ مليار دولار في العام٢٠٠٥،بزيادة قدرها٦،٥٥%.وارتفع معدل النمو الاقتصادي بمقدار ١% عام٢٠٠٥ وبمقدار٣،٤% عام٢٠٠٧ عما كان عليه عام٢٠٠٠،وزاد نصيب الفرد من الدخل القومي من ٤٧٠ دولارا عام٢٠٠٠ الى١،٦٨% عام٢٠٠٧.وزادت الصادرات بنسبة٢،٧٥% على ماكانت عليه في عام٢٠٠٠،والوردات بنسبة٦،٤٣%،والاستثمارات الاجنبية المباشرة بنسبة٤،٤٧%،والمساعدات الانمائية الرسمية المقدمة من دول العالم بنسبة٥٥%،وانخفضت الديون الخارجية بنسبة ٨% من اجمالي الدخل القومي،والتضخم بنسبة ٤%.([2]) ويمكن تفسير الدعم الامريكي لباكستان بـ:

١. تقوية حكم الجنرال مشرف الذي وصل الى السلطة بعد انقلاب على حكومة مدنية منتخبة.
٢. تحسين الوضع الاقتصادي في باكستان والذي يعد مؤشراً مهماً لامكانية استمرار حكم الجنرال مشرف.
٣. الاستفادة من جهود باكستان في الحملة الامريكية على افغانستان.

---

[1]– وللمزيد من التفاصيل انظر: محمد حافظ عبد المجيد.الحرب على الارهاب والمساعدات الامريكية لباكستان.مجلة السياسة الدولية.العدد١٧٠.اكتوبر٢٠٠٧.ص١٨٧.

[2]– محمد حافظ عبد المجيد. مصدر سابق.ص١٨٨.

٤. احتواء المعارضة السياسية في باكستان والتي تعارض جهود الحكومة في دعم الحملة الامريكية وجعل المشاركة الباكستانية كشرط لاستمرار المساعدات الاقتصادية والعسكرية الامريكية لباكستان.
٥. طمأنة باكستان وتأكيد استمرار الدعم الامريكي لها بالرغم من تحرك الولايات المتحدة نحو الهند وتعزيز روابطها الاقتصادية والعسكرية معها.
٦. التأكيد من خلال الدعم على عودة باكستان لتكون احد المحاور المهمة في الاستراتيجية الامريكية في المنطقة.

في ضوء ماتقدم نجد ان تجربة التنمية الباكستانية واجهت العديد من العقبات المهمة ابرزها:

أ -هيمنة الزراعة على النشاط الاقتصادي

فقد شكلت الزراعة اساس اقتصاد باكستان فأكثر من ٧٥% من السكان يعتمدون عليها في حياتهم وحتى أواخر التسعينات كان القطاع الزراعي يساهم بحوالي ٦٠% من الناتج المحلي الاجمالي للبلاد.([1])

الا ان نمو القطاع الزراعي تراجع في عقد السبعينيات، فبعد ان كانت نسبة النمو ٥ر٧% في حقبة (١٩٦٦-١٩٧٠) تراجعت الى ٩ر١% في حقبة (١٩٧٠-١٩٧٨). وعاد الانتاج الزراعي ليزيد مجدداً بعد توافر الظروف الجوية الملائمة وزيادة الاسعار ليصل الى ٤ر٤% في الخطة الخمسية الخامسة (١٩٧٨-١٩٨٣) وجاءت الخطة الخمسية السادسة (١٩٨٣-١٩٨٨) لتؤشر تحولاً مهماً من الاكتفاء الذاتي الى التصدير بعد ان وصل نمو الزراعة الى ٣ر٢% خلال هذه المرحلة.([2])

فأهم ما يميز الزراعة في باكستان هو الهيكل الاقطاعي حيث يصل عدد ملاك الارض الاقطاعيين الى ٨٠٠ ألف شخص يملكون اكثر من ١١ مليون ايكر.([3]) ولم

[1]- Sreedhar. Pakistan's Economy Dilemma .Strategic Analysis. New Delhi. Vol XXII. No3. June, 1998.P.448.

[2]- I.N.Mukherjee.State of Economy of Pakistan.In Kalim Bahadur and Uma Singh(ed),Op.Cit.,P. 21.

[3]- فقد اشارت دراسة نشرت في العام ١٩٧٧، ان هناك حوالي ٤٩ مليون ايكر من الاراضي الزراعية في باكستان منها ٩% فقط هي مزارع صغيرة لا تقل عن خمسة ايكرات و٤٣% هي مزارع متوسطة مساحتها ما بين ٥-٢٥ايكر وهناك حوالي ٤٣% هي مزارع كبيرة تتجاوز مساحتها ٢٥ ايكر .وللمزيد انظر:
Sreedhar and Nilesh Bhagat,Op.Cit.,P.128.

تسمح هذه الطبقة بأي تغيير في مكانتها الاجتماعية بالرغم من محاولات الاصلاح الزراعي عامي ١٩٥٩و١٩٧٢، الا انها بقيت قوية ومؤثرة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد. والواقع ان الزراعة في باكستان تعاني من مشاكل عديدة ابرزها: ([1])

١. عدم وجود توازن في قوة العمل المستخدمة في الزراعة ووجود نسبة عالية من البطالة المقنعة.

٢. نقص القدرات العلمية لتطوير الزراعة وتوسيعها وضعف الانتاج الزراعي بصورة عامة.

٣. ان الزراعة في باكستان تعاني من تزايد نسبة الملوحة في الارضي الزراعية وبما يحد من امكانية زيادة المساحات الزراعية وانتاجيتها.

٤. قدم نظام الري الذي يروي الاراضي الزراعية والتي تقدر بحوالي ١٩ر٤ مليون هكتار والحاجة الى تحديث هذا النظام وبما يحقق اقصى فائدة ممكنة.

٥. غياب الدور الحكومي في تطوير وتقدم الزراعة وعدم وضع استراتيجية محددة لتطوير امكانيات البلاد الزراعية.

وبالنتيجة ادت هيمنة الزراعة على الاقتصاد الباكستاني الى عدة نتائج مهمة ابرزها:

١. ان اغلبية سكان باكستان ظلوا يعيشون في القرى ويعتمدون على ملاك الارض في معيشتهم.

٢. ان هيمنة نخبة ملاك الارض في بعض الاقاليم لعبت دوراً مهماً في اختيار النواب في الجمعية الوطنية وجمعيات الاقاليم.

٣. الدور القيادي لنخبة ملاك الارض الاقطاعيين في قيام باكستان وغياب الطبقات الاجتماعية الاخرى جعل منهم قوة مؤثرة وقفت في طريق أي محاولة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

وعند تحليل الاداء الاقتصادي الباكستاني من منظور تأريخي نستنتج ان التقلبات العديدة في الماضي كانت نتيجة ظرفين:

---

[1] –باسل الهاشمي، الاقتصاد الباكستاني ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٣، ص ١٢.

الاول،عجـز الحكومـات المتعاقبـة عـن تبنـي نهـج متماسـك تجـاه التنميـة الاقتصادية،والثاني،بعض التغييرات المفاجئة في البيئة الاقتصادية الخارجية للبلاد.اذ كان عقد الخمسينيات راكدا من الناحية الاقتصادية،فالقطاع الزراعي ولاسباب سياسية لم يحظى بالرعاية التي يستحقها.بالاضافة الى ذلك،جاء الغاء الاتحاد الكمركي مع الهند ليزيد من التأكيد على التصنيع،وكان ارتفاع نسبة الصادرات المرتبط بالحرب الكورية هو الشيء الايجابي الوحيد الذي ميز تلك المرحلة الا انه كان قصير الآمد.

وشهدت حقبة الستينيات تحولا ملحوظا في الاداء الاقتصادي،لأن حكومة الرئيس ايوب خان واستجابة لدوافع سياسية بدأت تهتم وتؤكد على تنمية القطاع الزراعي.وساهمت العلاقة الوثيقة مع الولايات المتحدة في ايجاد وفرة في النقد الاجنبي،لكن هذا الوضع تغير في عقد السبعينيات بعد فتور العلاقة مع الولايات المتحدة،وترافق ذلك مع تدهور حاد في صيغ التجارة بسبب الزيادة في اسعار النفط،وفي الوقت نفسه،أعيد بناء الاقتصاد بصورة مركزية ليحقق وعد الرئيس ذوالفقار علي بوتو بوضع كل قوى الانتاج المهمة تحت الاشراف العام.وكانت بداية عقد الثمانينيات مؤشرا لتحسن الوضع الخارجي والاعتماد بشكل اكبر على المبادرة الخاصة والمشاريع الفردية،واستجاب الاقتصاد لهذه التغيرات في المحيط الخارجي والادارة الداخلية بشكل اثار موجة من التفائل بمستقبل الاقتصاد في السنوات اللاحقة.([1])

ب - الضغط السكاني المتزايد:

فأهم المؤشرات على التجربة الباكستانية هو بطء النمو الاقتصادي، مقابل واحدة من اعلى نسب النمو السكاني في العالم بحوالي ٣ر٤٥% سنوياً، وهذا ما يزيد من عملية التحضر وتشكيل القوى العاملة والبطالة وبما يجعل من هذه الزيادة مصدراً مهماً للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.([2]) فالزيادة السكانية ادت الى تراجع في مساحة

---

[1]-شاهد جاويد بوركي.الخطة السادسة في باكستان،مساعدة البلاد للتغلب على الفقر.سلسلة الدراسات الاقتصادية.مركز البحوث والمعلومات.بغداد.١٩٨٦.ص٢-٣.

[2]- **Mohammad Arif Changur and K.Henry Korson. The Effect of Population and Urbanization Growth Rates on the Ethnic Tensions in Pakistan. In Manzooruddin Ahmed(ed), Op. Cit., P. 215.**

الاراضي الزراعية وكل يوم هناك ١٥٠٠ ايكر من الاراضي الزراعية تخصص للاستخدامات السكنية والطرق والمصانع والاغراض غير الزراعية الاخرى.(١)

وفي كل عام هناك اكثر من ٤٠ ألف هكتار تفقد بسبب نقص المياه ومشاكل التصحر ويعود هذا في جانب كبير منه الى انظمة الري وتزايد مستويات الملوحة التي تضر بالخصوبة والزراعة وانخفاض الانتاج الزراعي بنسبة ٢٥%، بينما تحتاج النسبة العالية من النمو السكاني الى غذاء اكثر وسد الاحتياجات المتزايدة ومثل هذه الخسائر في الارض تجعل من المشكلة اكثر حدة.(٢)

وفي العام ١٩٩٧، قدر عدد سكان باكستان بحوالي ١٣٥ر٢٨ مليون نسمة، وبنسبة مواليد تصل الى ٣٩ بالالف ونسبة وفيات قدرت بحوالي ١١ بالالف، ومعدل وفيات في الاطفال قدر بحوالي ٩١ بالالف، ومن المتوقع ان يرتفع عدد السكان الى ٢٦٩ مليون في العام ٢٠٢٥، وحوالي ٣٥٧مليون في العام ٢٠٥٠ وسوف يستقر عند حوالي ٥٠٠ مليون نسمة بعد العام ٢١٠٠.(٣)

والواقع انه وبعد عقود من اهمال الصحة والتعليم والاحتياجات الاساسية الاخرى، فقد ادى التزايد السكاني الى وجود ما بين ٣٣-٤٠%من السكان دون مستوى خط الفقر، ونجد ان مستوى التعليم والخدمات الصحية هو الادنى بين الدول الاسيوية، وقدر برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP النفقات الصحية في باكستان بحوالي ٩ر٠% ونفقات التعليم بحوالي ٧ر٢% من الناتج المحلي الاجمالي واستمرار اعتماد ٧٠% من السكان على الزراعة في حياتهم في العام ١٩٩٨.(٤)

وبعد الانقلاب العسكري في ١٢تشرين الاول(اكتوبر)١٩٩٩،تم تشكيل مجلس استشاري اقتصادي في وزارة المالية،وحددت اهدافه من قبل الجنرال برويز مشرف في ١٥ كانون الاول(ديسمبر)١٩٩٩،وفي برنامج تقليل الفقر فيه،تم تبني برنامج تألف من اربعة عناصر اساسية: (٥)

---

[1]- Bidanda M. Chengappa, Op. Cit., P. 233.
[2]- Ibid.,P. 234.
[3]- V.A.Pai Panadiker,Op.Cit., P. 28.
[4]- Teresita C.Schaffer.Reviving Pakistan's Economy.In Teresita C. Schaffer (ed), Op. Cit., PP. 2-3.
[5]- محمد سعد ابو عامود.باكستان والعولمة.مصدر سابق.ص٣٨٠-٣٨١.

اولا- برنامج خاص للتنمية خصص له ١٥ بليون روبية باكستانية سنويا يوجه الى الاكثر فقرا والاقل دخلا في المناطق الريفية والحضرية لتمويل الاعمال الصغيرة.

ثانيا- احياء مشروع زراعة الارض لاجل الغذاء لتوفير الاحتياجات الطبيعية للفقراء.

ثالثا- انشاء بنك للتسليف لتقديم القروض الصغيرة لتعزيز وصول القروض للفقراء.

رابعا- إعادة تشجيع نظام الزكاة والعشر وزيادة موارده وتوسيع نطاق المستفيدين منه لتوفير إعادة جدولة الديون التي ستستخدم لبرنامج تقليل الفقر فقط. وتعكس المؤشرات السابقة عدة حقائق مهمة ابرزها:

١. غياب السياسة الاقتصادية الواضحة التي تعمل على التنسيق بين قطاعات الاقتصاد الرئيسة.
٢. ان باكستان تعاني من تزايد واضح في السكان وهذا ما يفرض على الحكومة وضع خطط مناسبة لاحتواء هذه الزيادة وتخصيص الانفاق الصحي والتعليمي بما يتناسب معها.
٣. ان الزراعة في باكستان لا تزال تعاني من مشاكل خطيرة، بالرغم من اعتماد السكان الكبير عليها وهذا ما يطرح بشكل جدي اهمية وضع سياسة زراعية واضحة تعالج هذه المشاكل.
٤. اهمية الاعتناء بالجوانب الصحية وبما يقلل من نسبة الوفيات والاستفادة من تجربة الهند في ذلك.

جـ - التفاوت الاقتصادي :

فقد شهد عقد الستينات تزايد القوة الاقتصادية لعدد من العائلات الصناعية بشكل كبير، واصبح ثرائها احد العلامات المهمة في التنمية السياسية، حيث سيطرت ٣٤ عائلة على خمسي قطاع الصناعات الكبيرة، وثلاثة اخماس الصناعات الخاصة، وتدير اربع عائلات نصف هذه الممتلكات وتمتلك عشرين عائلة ثلث الممتلكات الصناعية و٤٥% من الصناعات الخاصة، ومن المهم الاشارة الى ان ممتلكات هذه العوائل لم تقسم بالتساوي بين شطري باكستان بل ان حوالي الثلثين منها كان متمركزاً في باكستان الغربية.([1])

---

[1]- John Adams and Sabiha Iqbal,Op.Cit.,P.80.

واعلن الدكتور محبوب الحق رئيس لجنة التخطيط في العام ١٩٧٢، ان ٦٦% من ممتلكات الدولة الصناعية و ٧٠% من ارصدة التأمين و ٨٠% من العوائد المصرفية هي في يد ٢٢ عائلة.(١) وهذا ما يوضح التفاوت الاقتصادي في باكستان.

وبعد قرار التأميم في العام ١٩٧٢، فقدت ١١ عائلة اكثر من ٥٠% من ممتلكاتها الكلية، الى جانب خسائر مهمة لبعض العوائل مثل عائلة حبيب التي فقدت في تأميم بنك حبيب ٧٥% من ممتلكاتها الكلية.(٢) وكان هذا مؤشراً مهماً لتراجع القطاع الخاص.الا ان الاجراءات الاقتصادية التي قام بها نظام ضياء الحق (١٩٧٧-١٩٨٨) جاءت لتعيد من جديد نفوذ الرأسماليين والصناعيين والاقطاعيين تحت شعار "اسلمة الدولة" حيث شجعت الاستثمارات الخاصة مقابل تقليص نفوذ القطاع العام وادت هذه السياسة الى تعزيز التفاوت الطبقي في المجتمع واتساع الفجوة بين مستويات الدخل الفردي.(٣)وتظهر قضية التفاوت الاقتصادي في التجربة الباكستانية عدة مؤشرات مهمة ابرزها:

١. ان التفاوت الاقتصادي بين شطري باكستان كان واضحاً منذ قيام الدولة في العام ١٩٤٧.

٢. بروز هيمنة النخبة البنجابية في التجربة الباكستانية شكل عاملاً مهماً في التفاوت الاقتصادي حيث سعت هذه النخبة الى تركيز المشاريع الصناعية المهمة والخدمات في باكستان الغربية عموماً وفي اقليم البنجاب تحديداً.

٣. ان قضية التفاوت الاقتصادي بين شطري باكستان وما عانت منه باكستان الشرقية كانت ركناً اساسياً في طرح قضية الحكم الذاتي وضرورة تحرير المبادلات التجارية والمحاصيل التي تصدرها.

٤. كانت حالة التفاوت الاقتصادي عاملاً مهماً في تقوية رابطة عوامي وخصوصاً في طرحها لبرنامج النقاط الست التي شكلت نقطة تحول مهمة في حياة باكستان الشرقية وبداية التحرك نحو الاستقلال.

---

[1]- Mohammed Asghar Khan,Opo.Cit.,P. 54.Also .Rashid Amjad,Industrial Concentration and Economic Power.In Hassan Gardezi and Jamil Rashid(ed),Op.Cit.,PP. 238-239.

[2]- Rashid Amjad,Op.Cit.,P. 255.

[3] -هاني الحديثي، المعضلات الاساسية للتنمية في باكستان. في مجموعة باحثين، مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث، مصدر سابق، ص ٢٠١.

د- الفساد :

اشرت حقبة (١٩٨٨-١٩٩٩) تزايد حالات الفساد في الاوساط السياسية والمالية في باكستان، وكان الابرز في هذا الصدد فضيحة PPL حيث اقدمت لجنة التنسيق الاقتصادي للحكومة بالسماح ببيع اسهم احدى مؤسسات الغاز الطبيعي لاحدى الشركات الخاصة، حيث وصف الرئيس فاروق لغاري القرار بأنه تم في ظروف غامضة ومناقضاً لقرارات حكومية سابقة بعدم بيع مستودعات الغاز المكتشفة حديثاً وطالب رئيسة الوزراء بناظير بوتو بأعادة النظر في القرار.([1])

وفي اطار محاولات الحد من الفساد الاداري وجه الرئيس فاروق لغاري رسالة مباشرة الى البرلمان في ايلول(سبتمبر) ١٩٩٦، يقترح فيها انشاء آلية قضائية مستقلة لمحاسبة المسؤولين في الوظائف العامة، وتكليف محتسب الدولة صلاحية التحقيق في قضايا سوء استغلال السلطة، وعند ثبوت التهمة يحال الملف الى محكمة مؤلفة من ثلاثة قضاة يتم اختيارهم من قبل رئيس الجمهورية بعد مشاورة رئيس الوزراء وزعيم المعارضة وقاضي القضاة، واقترح الرئيس ايضاً حرمان من تثبت ادانته بسوء استغلال السلطة من تسلم أي منصب عام لمدة ٧ سنوات، على ان يتم البت في أي قضية خلال ٩٠ يوماً من تاريخ احالتها الى المحكمة.([2])

وتبرز أهمية مقترحات رئيس الجمهورية من زاويتين الاولى ، انها تعكس تزايد مستويات الفساد في الدولة ومبادرة رئيس الجمهورية الى استخدام دوره في مخاطبة مجلسي البرلمان للتحرك للحد منه، والثانية ان المقترحات تجسد اختباراً حقيقياً لكل من الحكومة والمعارضة في الحد من الفساد. الا ان اجراءات الحكومة في هذا الصدد لم تكن بمستوى الطموح، فقد اقترحت تشريعات فضاضة ابرز ما فيها الاساءة الى السلطة القضائية باقتراح موافقة ١٥% من اعضاء الجمعية الوطنية على اسقاط أي عضو من اعضاء المحكمة لاجباره على التخلي عن منصبه.([3])

وقدمت الحكومة مشروع المحاسبة دون عرضه على رئيس الجمهورية وتجاوز المادة ٢٤٦ من الدستور التي تلزم رئيس الوزراء الاتصال برئيس الجمهورية في جميع

[1] -أمجد الشلتوني وعائشة ولي، مصدر سابق، ص ٢٢.
[2] -مجلة قضايا دولية، أسلام آباد، العدد ٣٥٣. في ٧ تشرين الاول ١٩٩٦.
[3] -امجد الشلتوني وعائشة ولي، مصدر سابق، ص ٢٣.

القرارات الحكومية المعنية بأدارة الشؤون الفدرالية والمقترحات المقدمة الى البرلمان،[1] وكان هذا الخلاف احد اسباب اقالة الحكومة في ٤ تشرين الثاني(نوفمبر) ١٩٩٦.

ومع تزايد مظاهر الفساد وصف احد الكتاب باكستان بأنها" اقطاعية خاصة يمتلكها بعض سادة العصور الوسطى"، وايضاً في نيسان(ابريل) ١٩٩٦، صنفت منظمة الشفافية الدولية Transparency International وهي منظمة غير حكومية، باكستان بأنها ثالث دولة في ترتيب الدول الاكثر فساداً على مستوى العالم بعد الصين واندونيسيا، فقد استشرى الفساد في عهد حكومة نواز شريف الثانية (١٩٩٧-١٩٩٩) وشمل مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[2]

والواقع ان التجربة البرلمانية الباكستانية في حقبة (١٩٨٨-١٩٩٩) ابرزت مختلف اشكال الفساد الذي مارسته النخبة السياسية بالشكل الذي جعل من المال معياراً اساسياً للولاء في الحياة السياسية وما ترتب عليه من نتائج مهمة على الانتخابات والمشاركة السياسية واضعاف المؤسسات السياسية التي وقفت عاجزة امام هذه المشكلة.وتظهر قضية الفساد في باكستان عدة حقائق مهمة ابرزها:

١. ان قضية الفساد ظهرت مع ظهور باكستان الى حيز الوجود، ويؤكد هذه الحقيقة محمد علي جناح الحاكم العام للباكستان في العام ١٩٤٧ بقوله" ان اول واجب تلتزمه الحكومة هو المحافظة على الامن واحترام القانون وواجبها الثاني ان تجتث الفساد من جذوره".[3]
٢. لقد كان ضعف البرلمان سواء الجمعية الوطنية او مجلس الشيوخ وعدم وضعه قوانين تحد من حالات الفساد في اوساط النخبة السياسية عاملاً في تفاقم حدة المشكلة وتزايدها بمرور الزمن.
٣. ان الفساد بشقيه المالي والسياسي كان احد الاسباب المهمة في انقلاب تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٩٩.

---

[1] -مجلة قضايا دولية، اسلام آباد، العدد ٣٥٧. في ٤ نوفمبر ١٩٩٦.

[2] -بعد الانقلاب العسكري في ١٢ تشرين الاول ١٩٩٩، اعتقل كل من شهباز شريف أخ نواز شريف وأصف علي زرداري زوج رئيسة الوزراء السابقة بناظير بوتو وجعفر لغاري ابن عم الرئيس الاسبق فاروق لغاري وانور صفي الله الابن بالتبني للرئيس الاسبق غلام اسحاق خان وبدرجة وزير فدرالي. وللمزيد انظر : ايزابيل كوردونير،مصدر سابق، ص ٤٣. ايضاً :
Syed Ali Dayan Hasan. The Maskis off. India Today.New Delhi. November 29,1999,P. 75.

[3] -عبد الحميد البطريق، ومحمد مصطفى عطا، مصدر سابق، ص ١٨٠.

٤. لقد ادت قضية الفساد في جانب كبير منها الى فشل تجربة التنمية في باكستان، وخصوصاً الفساد المالي والذي ادى الى عدم جمع الضرائب وغياب احد أهم المصادر لتمويل الميزانية.

٥. غياب دور الاحزاب السياسية في معالجة قضية الفساد وتزايد مظاهره في صفوفها بشكل واضح.

وبعد الانقلاب العسكري في ١٢تشرين الاول(اكتوبر)١٩٩٩،تم تشكيل ديوان المحاسبة القومي لاستئصال الفساد،والممارسات الفاسدة،ومحاسبة كل الاشخاص المتهمين بارتكاب هذه الممارسات وقد تضمن المرسوم المنشأ لهذا الديوان ان من اختصاصاته التحري والفحص والفصل السريع في قضايا الفساد وسوء استخدام السلطة،والاختلاس.

وبالنسبة لنظام المراقبة فانه يستهدف مساعدة رئيس السلطة التنفيذية في ضمان الحكم الجيد والتطوير التدريجي للنظام الذي قد يتيح الفرصة لمقاومة التغيير والتلاعب السياسي والفساد.واهدافه هي:مراقبة البناء الاداري للمساعدة في تحسين فعاليته وكفاءته وقدرته على الاستجابة،وتقليل الفساد.وتقديم المساعدة حينما تكون ضرورية للمنظمات الحكومية من اجل انطلاقها للقيام بوظائفها،ومراقبة تاثير الحكم على التصورات والمدركات الشعبية.([1])

هـ – ازمة المديونية:

شكل عبء الدين في باكستان احد الملامح المهمة في تجربة التنمية الباكستانية ففي نهاية عقد الثمانينات تزايدت حاجة الميزانية الى اقتراض مبالغ ضخمة لاستمرار عملية التنمية، فقد اقترضت باكستان بشكل كبير من مصادر داخلية وخارجية، الا ان الاموال المقترضة لم تستخدم لاغراض انتاجية، مما ادى الى فقدان أي مصدر مهم لتسديد القروض.

ووصل الدين الخارجي لباكستان في نهاية العام ١٩٩٨ الى ٢٢٨ر٣٢ مليار دولار وبلغت نسبة الفائدة عليه ١٧-٢٢%، وهناك الدين قصير المدى وهو اكثر من ١٠ مليار دولار وقد تم اقتراضه بفائدة ٥ر٧%، وفي المحصلة وصلت نسبة الدين العام الى ٩٠%

---

[1]– محمد سعد ابو عامود.باكستان والعولمة.مصدر سابق.ص٣٨٠.

من الناتج المحلي الاجمالي ونسبة ٤١% من الناتج القومي الاجمالي وحوالي ٢٢٥% من صادرات السلع والخدمات.[1]

وتشكل خدمة الدين بنداً مهماً في نفقات الميزانية الفدرالية وفي السنة المالية (١٩٩٧-١٩٩٨) قدرت الخدمة بحوالي ٢ر٨ مليار دولار سنوياً، وهذا المبلغ وصل الى نسبة ٥٤% من النفقات الجارية ونسبة ٧٨% من عوائد الضرائب الكلية،[2] وفي السنة المالية (١٩٩٨-١٩٩٩) خصص مبلغ ١ر١ مليار دولار لخدمة الدين الخارجي وهي زيادة بنسبة ٩ر١٢% عن السنة السابقة بالرغم من ان المطلوب هو ٧٤ر١ مليار دولار، وقدر الدين الداخلي بحدود ٣ مليار دولار وقدر الدين الخارجي لباكستان بحوالي ٢٢٨ر٣٢ مليار دولار طبقاً لتقرير المسح الاقتصادي الباكستاني لعام ١٩٩٨-١٩٩٩.[3] اعيدت جدولة ديون باكستان الى صندوق تنمية ما وراء البحار(ODA) في كانون الثاني(يناير) ١٩٩٩، وهذا ما اكده وزير المالية اسحاق دار مشيراً الى ان ديون باكستان قد اعيد جدولتها لمدة عشرين عاماً، منها ٣١٧ مليون دولار مستحقة السداد في ٣١ كانون الاول(ديسمبر) ١٩٩٩، وكذلك اعاد نادي باريس جدولة ديون باكستان والتي تمثل ثلث المبلغ الذي يجب ان يسدد في غضون عامين ويبلغ دين باكستان لنادي باريس ٤ر٩ مليار دولار.[4] والجدول رقم (٤) يوضح ديون باكستان.

---

1 -سنية محمود الفقي، مصدر سابق ص ١٨٣.

2- Sreedhar,Op.Cit.,P.454.

3- Bidanda M. Chengappa ,Op.Cit.,P. 242.

4 -Ibid .,P.243.

جدول رقم (٤) دين باكستان الداخلي لحقبة(١٩٨٧-١٩٩٧) (بملايين الروبيات الباكستانية) (دولار= ٥٥ روبية باكستانية)

السنة	الدين الثابت	الدين المعوم	الدين خارج الرصيد	المجموع	نسبة الدين من الناتج المحلي الاجمالي
١٩٨٨-٨٧	٦٣ر٧٩١	١٢٧ر٥٢٤	٩٨ر٧٨٢	٢٩٠ر٠٧٩	٤٣ر٤
١٩٨٩-٨٨	٧٨ر٨٢٧	١٣٥ر٢٣٨	١١٩ر٢٤٥	٣٣٣ر٢١٠	٤٣ر٣
١٩٩٠-٨٩	٩٨ر٧٠٣	١٤٤ر٩٧٨	١٣٧ر٦٣٠	٣٨١ر٢١١	٤٤ر٥
١٩٩١-٩٠	١٥٧ر٠١٢	١٥٠ر٩٢٩	١٤٠ر٢٢٠	٤٤٨ر١٦٢	٤٣ر٩
١٩٩٢-٩١	١٨٥ر٠٧٠	١٩٧ر٢٥٢	١٤٢ر٧٥٤	٥٢٥ر٠٧٦	٤٣ر٣
١٩٩٣-٩٢	٢٤٥ر٤٧٠	٢١٥ر٨٢٠	١٥٠ر٢٣٦	٦١١ر٥٢٦	٤٥ر٦
١٩٩٤-٩٣	٢٦٤ر١٧٣	٢٥٧ر٦٣٨	١٨٩ر٢١٦	٧١١ر٠٢٧	٤٥ر٤
١٩٩٥-٩٤	٢٩٠ر١٣٣	٢٩٤ر٢٣٢	٢٢٣ر٣١٥	٨٠٧ر٦٨٠	٤٢ر٩
١٩٩٦-٩٥	٢٩١ر٢٧٠	٣٦١ر٢٩٨	٢٦٥ر٩٥٢	٩١٨ر٥٢٠	٤٢ر٣
١٩٩٧-٩٦	٣٠٥ر٥٢٥	٣٨٤ر٢٩٨	٣٠٨ر٢١١	١ر٠٠٠ر٠٠٣	٣٩ر٩

المصدر: Sreedhar and Nilesh Bhagat,Op.Cit.,P. 135.

والواقع ان مشكلة الدين في باكستان تظهر عدة حقائق مهمة ابرزها :

١. فشل تجربة التنمية في باكستان في معالجة مشكلة الدين بل ان العكس حدث فقد تفاقمت حدتها.
٢. تزايد اعتماد باكستان على المصادر الخارجية في تمويل خطط التنمية في ظل غياب تنمية المصادر الداخلية.
٣. ان تفاقم مشكلة الدين في باكستان، ادى الى فقدان باكستان القدرة على اتخاذ القرار السياسي المستقل دون الاخذ بنظر الاعتبار آثاره الاقتصادية وتأثيرها على الاوضاع العامة في البلاد.
٤. ان فشل التجربة البرلمانية في معالجة مشكلة الدين كان احد اسباب الانقلاب العسكري العام ١٩٩٩.

٥. ان موقف باكستان المؤيد للحملة الامريكية العسكرية في افغانستان ، استند في جانب كبير منه الى اعتبارات اقتصادية في ضوء حاجة باكستان الى دعم المؤسسات المالية الدولية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة.

و- الانفاق العسكري :

لا يمكن دراسة تجربة التنمية في باكستان، واسباب الازمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد دون التطرق الى الانفاق العسكري، فقد حكمت المؤسسة العسكرية باكستان لاكثر من ٣٥ عاماً منذ الاستقلال، واستمدت اغلب الحكومات شرعيتها من القوات المسلحة والتي اصبحت المؤسسة الاولى في البلاد، وقاد هذا الى تخصيص كل الموارد المتاحة للدفاع ثم بعد ذلك للتنمية.

واصبح الانفاق العسكري من أهم بنود الميزانية،([1]) وطرح التهديد الهندي كمبرر مهم للنفقات الدفاعية التي اصبحت الاولوية رقم واحد، وتجاوزت نفقات التنمية في حقبة (١٩٨٧-١٩٩٧)، الا ان المحاولات قد بذلت من الحكومات المنتخبة لايجاد بعض التوازن في الاولويات، وقد حاول كل من بناظير بوتو ونواز شريف في فترة حكمهما الاولى تحقيق درجة من التكافؤ بين النفقات الدفاعية والتنموية ولكن دور القوات المسلحة كان واضحاً في اقالة الحكومات.([2]) وبالرغم من ان النفقات الدفاعية قد شهدت تقلصاً بنسبة ٢% في حقبة (١٩٩٠-١٩٩٢) الا ان القوات المسلحة حصلت على معدات واسلحة حديثة، ووصل الانفاق العسكري الى ٥ر٢ مليار دولار خلال عامي(١٩٩٨-١٩٩٩) وشكل حوالي ٨ر٤% من الناتج المحلي الاجمالي، وكما في الجدول رقم (٥)، وهذا ما جعل باكستان تحتل المرتبة السابعة في ترتيب القوى العسكرية العشر الكبرى في آسيا.([3]) الواقع ان الانفاق العسكري في باكستان يجد تبريره في عدة قضايا ابرزها:

١. استمرار سباق التسلح التقليدي والنووي مع الهند.
٢. بقاء مشكلة كشمير دون حل وسعي باكستان الى ضمان التفوق العسكري في النزاع.
٣. هيمنة المؤسسة العسكرية على المؤسسات السياسية الاخرى وسعيها الى استمرار نفقاتها دون أي تحديد سياسي عليها.

---

[1] -شكل الانفاق العسكري ٥٠% من الانفاق العام لحقبة (١٩٤٧-١٩٥٠) وارتفع الى ٧٣% في حقبة (١٩٥٠-١٩٥١) وتراجع الى ٦٤% في حقبة(١٩٥٥-١٩٥٦) . وللمزيد انظر: ايزابيل كوردونير،مصدر سابق، ص ٢٢.

[2]- Sreedhar,Op.Cit.,P.451.

[3]- Biadanda M. Chengapp,Op.Cit.,P.247.

٤. استمرار التوتر على حدود باكستان وخصوصاً مع افغانستان وتزايد جهود ايران في تطوير قدراتها العسكرية، وهو ما يفرض على باكستان مزيداً من الانفاق وتطوير قدراتها العسكرية.

جدول رقم (٥) الانفاق الدفاعي في باكستان(١٩٨٧-١٩٩٧)(بملايين الروبيات)
(دولار= ٥٥ روبية باكستانية)

السنة	الانفاق الدفاعي	نسبة الى الانفاق الجاري	الانفاق التنموي	نسبة الى الانفاق الجاري
١٩٨٧-١٩٨٨	٤٧ر١٠٥	٢٦ر١	٤٦ر٧٢٨	٢٥ر٩
١٩٨٨-١٩٨٩	٥١ر٠٥٣	٢٥ر٤	٤٨ر١١٠	٢٣ر٩
١٩٨٩-١٩٩٠	٥٨ر٧٠٨	٢٦ر٥	٥٦ر٠٥٠	٢٥ر٣
١٩٩٠-١٩٩١	٦٤ر٦٢٣	٢٤ر٨	٦٥ر٢٩٣	٢٥ر٠
١٩٩١-١٩٩٢	٧٥ر٧٥١٢	٢٣ر٦	٩١ر٣٥٤	٢٨ر١
١٩٩٢-١٩٩٣	٨٧ر٤٦١	٢٥ر٠	٧٦ر١٩٦	٢١ر٩
١٩٩٣-١٩٩٤	٩١ر٧٧٦	٢٥ر٢	٧١ر٤٥٣	١٩ر٦
١٩٩٤-١٩٩٥	١٠٤ر٥١٢	٢٤ر٤	٨٢ر٣٤٣	١٩ر٢
١٩٩٥-١٩٩٦	١١٩ر٦٥٨	٢٣ر١	٩٤ر٢٣٢	١٨ر٢
١٩٩٦-١٩٩٧	١٣١ر٣٩٥	٢٣ر١	١٠٤ر٧٥٧	١٨ر٤

المصدر : Sreedhar and Nilwsh.Bhagat,Op.Cit.,P.134.

جـ - المؤسسات المالية الدولية وتأثيرها:

ارتبطت باكستان مع الغرب منذ بدء نشوؤها ولعب الموقع الجيوسياسي الذي تتمتع به دوراً مهماً في تطور علاقاتها مع القوى الغربية واتخذ انماطاً متعددة في تحقيق مصالحها، واعتمد الاقتصاد الباكستاني على استمرار المساعدات والقروض الخارجية خصوصاً من الولايات المتحدة الامريكية وصندوق النقد الدولي.([1])

اذ بدأت المساعدات الاقتصادية الاجنبية لباكستان في عامي (١٩٥٠-١٩٥١)،([2]) وخلال الخطة الخمسية الاولى (١٩٥٥-١٩٦٠) وصل حجم المساعدات الاجنبية الكلية الى حوالي ٩٩٣مليون دولار، منها ٥٨% على شكل منح و٢٢ر٧% على

[1] –هاني الحديثي، المعضلات الاساسية للتنمية في باكستان، مصدر سابق، ص ١٩٩-٢٠١.

[2]- Pakistan 1995,Op.Cit., P.70.

شكل قروض يعاد تسديدها بالعملة الاجنبية، وفي الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٠-١٩٦٥) وصل حجم المساعدات الى ٣٦٥ر٢مليون دولار، منها ١ر١٧% على شكل منح و٨ر٧٨% على شكل قروض يعاد تسديدها بالعملة الاجنبية، وخلال الخطة الخمسية الثالثة (١٩٦٥-١٩٧٠) شهدت المنح تقلصاً شديداً ووصل حجم المساعدة الاجنبية الى (٧٠ر٢ مليون دولار منها ٩ر٨% فقط على شكل منح فيما شكلت القروض التي يعاد تسديدها بالعملة الاجنبية ١ر٩١% من اجمالي المساعدات، وفي حقبة (١٩٧٠-١٩٧٥) وصلت المساعدات الكلية الى ٨٧٤ر٢ مليون دولار.(١)

وكان الكونسورتيوم(*) الدولي هو المصدر الرئيس للمساعدات الاقتصادية لباكستان بحوالي ٧٣% من اجمالي المساعدات، يضاف الى ذلك حوالي ١٠% من المساعدات تم توفيرها من دول الكونسوريتوم خارج الترتيبات الاساسية وبشكل اعتمادات جارية وقروض من مؤسسات مالية ومساعدات من الدول الاجنبية والاسلامية شكلت ٨% و٥% على التوالي الى جانب توفير ٤% كمساعدات انسانية للاجئين الافغان.(٢)

وشكلت الدول العربية والاسلامية مصدراً مهماً للمساعدات التي لم تكن موجودة قبل عامي ١٩٧٣-١٩٧٤، وحتى عام ١٩٧٦، وصلت القروض والمنح التي قدمتها خمس دول عربية وايران الى ٩٩٣ مليون دولار ومثلت ثلث المساعدات الاجنبية.(٣)

الا ان مستوى مساهمة الدول العربية والاسلامية شهد تراجعاً مقارنة بالحقبة السابقة، وبلغ حجم المساهمة المالية لحقبة(١٩٨٨-١٩٩٤) حوالي ٢٢٤ مليون دولار، وكانت اكبر الدول المانحة هي المملكة العربية السعودية والكويت ومنظمة الاوبك وبنك التنمية الاسلامي، وشكلت مساعدات التنمية حوالي ٩٠% من الالتزامات المالية الكلية

---

[1]- M.Mahmood Awan.The Role of Foreign Capital in Pakistan's Development. In Monzooruddin Ahmed(ed),OP.Cit.,P.165.

(*)تألف الكونسورتيوم من الولايات المتحدة وبريطانية واليابان وكندا والمانيا وشكل في العام ١٩٦٠ ، لتقديم المعونة الفنية والاقتصادية للدول التي تلجأ الى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

[2]- Pakistan 1995,Op.Cit.,P.70.

[3] –وصلت قيمة المساعدات والمنح من الدول العربية وايران حتى منتصف العام ١٩٧٧كما يلي: ايران ٧٣٠ مليون دولار والامارات ١٩٢مليون دولار ومن ليبيا ١٣٣مليون دولار ومن الكويت ٥٠مليون دولار يضاف الى ذلك قرض من الرصيد الخاص بمنظمة اوبك بقيمة ٥ر٢١مليون دولار ومنحه بقيمة ٤٤مليون دولار من البنك العربي. وللمزيد انظر :
Mohan Kaushik and O.N.Mehrotra.Pakistan Nuclear Bomb.Sopan Publishing House . New Delhi.1980,P. 131.

البالغة ٩ر٤٩ مليار دولار.([1]) وحتى حزيران(يونيو) ١٩٩٤، وصل حجم الالتزامات المالية الاجمالية الى ٩ر٤٧ مليار دولار تتألف من: ([2])

١. المنح وتمثل مبلغ ٢ر٨ مليار دولار.

٢. القروض وتقسم على صنفين:

أ. القروض التي يعاد تسديدها بالنقد الاجنبي وتمثل مبلغ ٠ر٣٩ مليار دولار.

ب. القروض التي يعاد تسديدها بالروبية الباكستانية وتمثل مبلغ ٧ر٠مليار دولار.

وتأثرت عملية الاصلاح الاقتصادي في باكستان بالعجز المالي، ولهذا سعى صندوق النقد الدولي الى الحد من العجز المالي وتقليصه عند ٥% من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع ٢ر٦% في عامي (١٩٩٦-١٩٩٧)،([3]) يضاف الى ذلك تزايد فوائد خدمة دين الصندوق من ٣ر١مليار دولار في عامي(١٩٩٠-١٩٩١) الى ١ر٢ مليار دولار في عامي (١٩٩٥-١٩٩٦).([4]) ووعد الصندوق بتغطية الاستثمارات الاجنبية في باكستان، الا ان المؤشرات الاقتصادية اشارت الى ان البلاد تلقت استثمارات اجنبية مباشرة وصلت الى ١٤٢مليون دولار خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٠مقارنة بـ ٣٠٦ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام السابق، وكانت مؤشرات استثمار الاوراق المالية سلبية حيث وصلت الى ٤ر٦٧ مليون دولار خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٠مقارنة بتدفق ٤ر٢٩مليون دولار في السنة السابقة، وقد ادت سياسة الصندوق الى تقلص في الاستثمار المباشر بحوالي ٥٥% وزيادة في خروج الاوراق المالية بنسبة ١٠٠%.([5])

من جانب اخر،واجهت باكستان كدولة عضو في منظمة التجارة العالمية العديد من المشكلات التي تواجه الدول النامية،فيما يتعلق بإزالة القيود امام حركة التجارة

---

[1]- Pakistan 1995,Op.Cit.,P.70.Also. Jamil Rashid.Pakistan in the Debt Trap.In Hassan Gardezi and Jamil Rashid(ed),OP.Cit.,PP. 188-189.

[2] - Pakistan 1995,Op.Cit.,P.70.

[3]- Sreedhar,Op.Cit.,P. 455.

[4]- Ibid.,P.455.

[5] بالرغم من مناشدة الجنرال مشرف للمؤسسات المالية بالغاء ديون كل الدول النامية خلال خطابه في مؤتمر الدول النامية الثمان D8 وهي منظمة تضم باكستان ومصر ونايجيريا وماليزيا وتركيا وبنغلاديش وايران واندونيسيا الذي عقد في الفترة ما بين ٢٤-٢٥ شباط(فبراير) ٢٠٠١ الا ان صندوق النقد الدولي اعلن من جانبه ان الديون لن تلغى ، مؤكداً ان ديون باكستان سوف يعاد جدولتها مع زيادة في فائدة التسديد مطالباً باكستان باستقرار الحسابات الخارجية وتبني سياسة مالية صارمة وتخفيض العجز المالي والحد من الانفاق الحكومي وللمزيد انظر:
Ramtaun Maitra.IMF Pushes Pakistan Toward Chaos.Excutive Intelligence Reviw (EIR).Vol.28.No.10.March 9,2001, PP. 63-64.

العالمية من السلع والخدمات،وتامين حقوق الملكية الفكرية،وهو ما يحمل العديد من المخاطر بالنسبة للصناعة الوطنية التقليدية،ولصناعة الخدمات في مجال البنوك وشركات التامين،نظرا لضعف قدرتها التنافسية في السوق.كما بينت الاثار الاقتصادية للعولمة ضرورة ان تتجه باكستان نحو مايطلق عليه انشطة الاقتصاد الجديد في مجال صناعة الاتصالات والمعلومات،باعتبار ان هذه الانشطة تحقق معدلات نمو سريعة وكبيرة في ذات الوقت مقارنة بالانشطة الاقتصادية التقليدية.(١)

واظهرت الحرب الامريكية على افغانستان التي بدأت في ٧ تشرين الاول(اكتوبر) ٢٠٠١ تأثيراً واضحاً لدور المؤسسات المالية الدولية في باكستان، فالموقف الباكستاني المؤيد للحملة، ادى الى رفع العقوبات الامريكية التي فرضت في أيار(مايو) ١٩٩٨، وتزايدت مكاسبها المالية بالاتفاق الذي عقد مع الولايات المتحدة لتنظيم عملية تقديم المساعدات الامريكية في٢٤ ايلول(سبتمبر)٢٠٠١،والذي كان بمثابة اشارة خضراء لقيام حلفاء واصدقاء واشنطن في العالم بضخ المنح والقروض والتسهيلات التجارية والمالية في شرايين الاقتصاد الباكستاني،كالبنك الدولي،وصندوق النقد الدولي،وبنك التنمية الاسيوي،ودول الاتحاد الاوربي واليابان،وبعض الدول العربية.

فقد قدم البنك الدولي قروضا ومنحا ومعونات انمائية لباكستان تقدر بـ ٥ مليارات دولار في الفترة من٢٠٠١ الى٢٠٠٦،بينما قدم صندوق النقد الدولي اعتمادات تقدر بنحو ملياري دولار،واستأنفت اليابان تقديم معونات لباكستان تقدر بنحو٩٠٠ مليون دولار سنويا،وقدم بنك التنمية الاسيوي عدة قروض اخرها ٣٠٠ مليون دولار،وتقدم بريطانيا ٩٦٠ مليون دولار سنويا لقطاعات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية،ووقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية مع اسلام اباد اتفاقية قرض بقيمة ١١ مليون دينار كويتي(٣٧٥ مليون دولار) وذلك بجانب قرض سابق بلغ ٢٨٦ مليون دولار في الفترة من عام٢٠٠١ الى٢٠٠٦.وقدمت السعودية عام ٢٠٠٥،لباكستان مساعدات قيمتها ٥٧٣ مليون دولار من اجل مشروعات الاعمار واعادة تاهيل في المناطق التي دمرها الزلزال،وقدم مؤتمر المانحين الذي عقد في العاصمة اسلام اباد في تشرين الثاني(نوفمبر)٢٠٠٥،مبلغ ٦مليارات دولار لصالح جهود الاعمار والتوطين،كما صدق

---

[1]– انظر: محمد سعد ابو عامود.باكستان والعولمة.مصدر سابق.ص٣٧١.

الاتحاد الاوربي على مبلغ ٢٠مليون يورو كمساعدات انسانية عاجلة لباكستان،اضافة الى ٢٠٥ ملايين يورو تكلفة مشروعات قائمة وغيرها.([1]) كما وافق نادي باريس اعادة جدولة ديونها البالغة ٥ر١٢ مليار دولار،ومنح النادي باكستان ايضاً اعفاءات وتسهيلات على صعيد المديونية غير مسبوقة حيث قضى الاتفاق خفض معدل الدين بمقدار ٣٠%، وتسديد نسبة ٧٠% من اجمالي ديون باكستان المستحقة على باكستان للنادي في غضون ٣٨ عاماً مع فترة سماح تمتد الى ١٥ عاماً، والحصول على تسهيلات ائتمانية بشكل قروض تقدر بـ٦ مليارات دولار خلال الاعوام الثلاثة المقبلة عبر اتفاقيات متعددة وثنائية . الا ان كل هذه القروض والمنح اشترطت اصلاح النظام الضريبي وابقاء سعر صرف الروبية الباكستانية معوم وابقاء معدل التضخم دون ٥% والعمل على زيادة الايرادات الحكومية وكل هذا يستلزم تحقيق الاستقرار السياسي ووجود مؤسسات حكم ديمقراطي في البلاد. وتظهر تجربة باكستان مع المؤسسات المالية الدولية عدة مؤشرات مهمة ابرزها:

١. ان المساعدات الاقتصادية والعسكرية الخارجية ،قد ساعدت في تقوية نظم الحكم العسكرية وبما جعل من باكستان احدى الحلفاء المهمين للولايات المتحدة كما في انقلابي ١٩٥٨و١٩٩٩.([2])
٢. ان المساعدات والقروض الاجنبية، كانت اداة مهمة في تقييد السياسة الداخلية للحكومات الباكستانية المتعاقبة ووضعها في اطار محدد، مما ادى الى ابتعادها عن وضع نموذج تنموي مستقر يساهم في حل مشاكل المجتمع الباكستاني المختلفة([3]).
٣. ارتباط المساعدات بمصالح الدول الكبرى، حيث اخذت منحاً سياسياً اكثر من كونه اقتصادياً فقد قطعت المساعدات عن باكستان في حرب ١٩٦٥، بالرغم من

---

[1] – وللمزيد من التفاصيل انظر: محمد حافظ عبد المجيد.مصدر سابق.ص١٨٧.

[2]- **Mohammed Asghar Khan,Op.Cit.,P. 12.**

[3] – فقد اقر الكونغرس الامريكي تشريعا في تموز(يوليو)٢٠٠٧،يربط تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لباكستان مستقبلا بالخطوات التي تتخذها للقضاء على معسكرات تدريب المتشددين،واعتقال زعمائهم،ووقف الهجمات عبر الحدود،وكذلك تنفيذ اصلاحات ديمقراطية،ويطالب القانون من رئيس الجمهورية في الولايات المتحدة التأكد من ان باكستان تحرز تقدما فيما يتعلق بهذه الخطوات.وللمزيد انظر:محمد حافظ عبد المجيد.مصدر سابق.ص١٨٦.

الحاجة لها، فيما تدفقت المساعدات على باكستان اقتصادياً وعسكرياً في اعقاب الغزو السوفيتي لافغانستان العام ١٩٧٩ لارتباطها بمصالح هذه القوى.(١) وكذلك الحال في الحملة الامريكية على افغانستان في العام ٢٠٠١ حيث تدفقت المساعدات على باكستان.

٤. ان تجربة باكستان مع المؤسسات المالية الدولية تعد نموذجاً مهماً في تجارب دول العالم الثالث مع القروض والمساعدات، فقد ادت هذه التجربة الى خلق ازمة مديونية داخلية وخارجية مما ادى الى تخصيص جزء كبير من موارد باكستان الاقتصادية لغرض تسديد خدمة الدين وليس الدين الاصلي الذي اصبح اهم اعباء الميزانية التي تواجه أي تخطيط اقتصادي تضعه أي حكومة باكستانية.

٥. ان باكستان بحاجة الى وضع استراتيجية اقتصادية بعيدة المدى، تضع حلولاً لمشكلة الاعتماد على التمويل الاجنبي.

[1] – هاني الحديثي، المعضلات الاساسية للتنمية في باكستان، مصدر سابق، ص ٢٠٢.

المبحث الثالث

دور العوامل والقوى الاجتماعية

تشكلت باكستان على اساس الدين من شطرين متباعدين في اقصى طرفي شبه القارة الهندية، حيث شكل المسلمون اغلبية السكان في شمال شرقي وشمال غربي الهند البريطانية، وتفصل بينهما مساحة كبيرة من اراضي الهند تمتد لمسافة تقارب الالف ميل، ولم توضع أي اعتبارات للتركيب القومي او العرقي لسكان الاقاليم المختلفة، كما غاب الاهتمام بالروابط الاقتصادية والثقافية القائمة او بالتماسك الاقليمي والجغرافي ،وكانت الفروق الدينية بين السكان هي النقطة الوحيدة التي وضعت في الاعتبار.

وفي ضوء ما تقدم نجد ان التجربة الباكستانية اظهرت تأثيراً لبعض العوامل والقوى الاجتماعية والتي يمكن تحديدها بالآتي:

أ. التنوع العرقي والجغرافي.

ب. التنوع الديني.

ج. التنوع القومي.

د. التنوع اللغوي.

أ- التنوع العرقي والجغرافي :

تميزت باكستان بوضع جغرافي فريد، فقد ظهرت الدولة مقسمة الى جزئين شرقي وغربي، يفصلهما مئات الاميال من الاراضي الهندية وهذا ما اوجد مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية بين الشطرين، وعرقل عملية الاندماج الوطني وتوحيد البلاد.

فقد ظهرت مشكلة الاتصال بين الشطرين بوضوح نتيجة عدم وجود ممر بري مشترك يربط الشطرين، وهذا ما حدّ من الحركة البشرية بينهما، ولم يكن هناك سكة حديد وكان الطريق الوحيد بينهما هو البحر او عن طريق الجو الذي كان في مراحله البدائية بينما استغرق السفر بحراً سبعة ايام من ميناء كراتشي الى ميناء شيتاغونج، وكان فقدان السفن والقوارب عاملاً مهماً في ضعف هذا النقل ايضاً.

وتشغل اراضي باكستان الغربية احدى ضفتي نهر الاندوس التي شهدت ازدهار حضارة وادي الاندوس بمساحة ٩٥٠ر٦٩٦ كم٢ أي ٤٠٣ر٣١٠ ميل مربع من ارض متنوعة المناخ

والجغرافية، تبرز فيها ثلاثة مناطق متميزة هي منطقة الجبال وهضبة بلوشستان وسهل نهر الاندوس. وتقع الجبال في منطقة الشمال والشمال الغربي وهي تزود انهار البلاد بالمياه، وتبرز اهمية سهول حوض نهر الاندوس التي تمتد من الهملايا الى البحر العربي، في كونها من اخصب الاراضي الزراعية القادرة على انتاج مختلف المحاصيل الزراعية.([1])

وتتميز باكستان الغربية بموقع شديد الاهمية في آسيا، ففي شمالها الشرقي تقع مناطق سيكانج والتبت من الصين وقمم الهملايا وهندكوش في الشمال تفصلها عن روسيا وفي الغرب تحاذي افغانستان وفي الجنوب الغربي تقع ايران وفي الشرق ولايتي البنجاب وراجستان الهنديتين.([2])وتبرز أهمية موقع باكستان الغربية في عدة جوانب اهمها:

١. ان موقع باكستان هذا اوجد تداخلاً جغرافياً وعرقياً مع كل من الهند وافغانستان وايران.
٢. تركز الزراعة والاراضي الخصبة في منطقة البنجاب والسند دون المناطق الاخرى من البلاد.
٣. ان موقع باكستان المتميز جعل منها مرتكزاً استراتيجياً مهماً في استراتيجية القوى الكبرى في المنطقة.
٤. ادى التباعد الجغرافي بين شطري باكستان الى تزايد في حدة المشاكل المختلفة التي عانت منها باكستان منذ نشوئها، واستمرار هذه المشاكل حتى وقوع الانفصال العام ١٩٧١.

وتتألف باكستان الغربية من اربعة اقاليم هي البنجاب والسند والحدود الشمالية الغربية وبلوشستان، وتبلغ مساحة اقليم البنجاب ٢٠٥ر٣٤٤كم٢ ويمثل نسبة ٢٦% من مساحة البلاد وتبلغ مساحة اقليم السند ١٤٠ر٩١٤كم٢ ويمثل نسبة ٢٢% من مساحة البلاد واقليم الحدود الشمالية الغربية ٧٤ر٥٢١كم٢ أي حوالي ١٣ر١% من مساحة البلاد، اما اقليم بلوشستان فمساحته ٣٤٧ر١٩٠ كم٢ ويمثل نسبة ٤٣ر٦% من مساحة البلاد الا ان عدد سكانه قليل.([3]) وتظهر اقاليم باكستان ومساحتها عدة جوانب هي:

أ. عدم التناسب بين مساحة الاقاليم واهميتها السياسية والاقتصادية وخصوصاً بين البنجاب الذي يعدّ مركزاً مهماً للسلطة السياسية والاقتصادية مقارنة بمساحته، فيما نجد اقليم بلوشستان يفتقد ذلك.

---

[1]- Kazi S. Ahmad,Op.Cit.,PP.1-3.
[2]- George Thomas Kurian.Pakistan,Op.Cit.,P. 1359.
[3]- Tahir Amin,Op.Cit.,PP.59-60.Also.Pakistan Basic Facts,OP.Cit.,P.1.

ب. التمايز الواضح بين الاقاليم الاربعة ليس في المساحة فقط بل في اللغة والعرق واعمال السكان وحرفهم، فالبنجابيين والسنديين كانوا من الملاك الاقطاعيين بينما كان الباشتون والبلوش بعيدين عن الزراعة.

ج. ان التقسيم لم يؤثر على الاهمية السياسية والاقتصادية والعسكرية التي يتمتع بها اقليم البنجاب.

أما بالنسبة لسكان هذه الاقاليم فأنهم متفاوتون في الاعمال والتوجهات، فالسنديون على عكس الباشتون والبنجابيين ليسوا من النوع المحارب فهم اكثر ميلاً نحو التجارة والاعمال الا انهم متأخرون تعليمياً، اما البلوش فهم يعيشون في مناطق صحراوية واسعة.([1])

أما باكستان الشرقية فهي تحاذي الهند في حدودها من الشمال والشرق والجنوب وفي اقصى الجنوب الشرقي الحدود البورمية بمحاذاة منطقة شيتاغونج وهي المنطقة الوحيدة التي لا تشترك في حدود مع الهند.

والحقيقة ان باكستان الشرقية التي ضمت شرق البنغال بعد اقتطاع الجزء الغربي منه واقتطع وادي سلهيت من أسام، والذي عد وفق خطة التقسيم منطقة اغلبية اسلامية اساساً.([2])

ومن اهم الانهار في باكستان الشرقية نهر الجانج وهو نهر مقدس عند الهندوس وينبع من جبال الهملايا ويسير باتجاه الجنوب الشرقي عبر الاراضي الهندية ثم يدخل اراضي باكستان الشرقية ويصب في خليج البنغال. والنهر الثاني هو نهر براهما بوترا ويصل طوله الى حوالي ١٦٨٠ميل وينبع من قمم التبت ويمر بها غرباً وشرقاً ويتحرك بسرعة نحو الجنوب في الاراضي الهندية ويدخل اراضي باكستان الشرقية، ويلتقي بنهر الجانج في مدينة جلندو حيث يشكلان اكبر دلتا في العالم وتدعى سندرباند، وهي مصدر اقتصادي مهم للاقليم.([3])

تبلغ مساحة باكستان الشرقية ٢٠٠ر١٤١كم٢ أي حوالي ٥٠١ر٥٤ميل مربع ويعيش فيها ٨ر٥٠مليون نسمة حسب تقديرات العام ١٩٦٨. وهي اصغر مساحة من

---

[1]- Keith Callard and Richard S. Wherrler,Op.Cit.,P.443.

[2] -عبد الوهاب الكيالي، مصدر سابق، ص ٥٧٠. ايضاً: باكستان حقائق اساسية، بغداد، ص ٤.

[3]- Rafiushan Kureishi,Op.Cit.,PP. 62-63.

الشطر الغربي الا انها الاكثر سكاناً، ففي باكستان الشرقية هناك ٩٩٢شخص في الميل المربع الواحد بينما نجد بالمقابل ١٣٨ شخص في الميل المربع الواحد في باكستان الغربية. يضاف الى ذلك التزايد السكاني في الشطر الشرقي بمعدل ٢% سنوياً وهذا ما قلل من نتائج التنمية الاقتصادية.([1])

واغلبية سكان باكستان الشرقية من البنغاليين، وهو اصل مختلط فجزء منه منغولي وجزء آخر درافيدي وهم سكان شبه القارة الهندية الاصليين، وتأثير المنغوليين يعود الى قرون ماضية، وعلى العكس من باكستان الغربية حيث ان كل منطقة لها صفاتها المتميزة الا ان اهم ما ميز البنغاليين انهم يتحدثون لغة واحدة هي البنغالية وقد تطورت من السنسكريتية القديمة وتكتب بحروف Devangain وهي مشابهة للهندية بشكل كبير.([2]) والواقع ان باكستان الشرقية تميزت عن باكستان الغربية في عدة جوانب مهمة ابرزها:

١. ان باكستان الشرقية محاطة في اغلب حدودها بالهند وهذا ما جعلها ضعيفة من الناحية العسكرية تحديداً.
٢. كانت باكستان الشرقية اكثر تجانساً من الناحية القومية والعرقية من باكستان الغربية ولعب عامل اللغة والعرق دوراً مهماً في استمرار الروابط مع الهند بعد التقسيم ووجود اقلية هندوسية كبيرة فيها لعبت دوراً مهماً في خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي، وتشجيع الهند على التدخل العسكري في العام ١٩٧١.
٣. افتقدت باكستان الشرقية الى المراكز الصناعية المهمة التي كانت من حصة الهند، وبقيت تتميز بالطابع الزراعي وانتاج المواد الخام للتصدير مثل الجوت والقطن، فيما كانت باكستان الغربية افضل حالا.
٤. لقد ادت حالة الاهمال التي عانت منها باكستان الشرقية واستمرار هيمنة البنجابيين على مقاليد السلطة في الباكستان الى بروز نخبة وطنية بنغالية سعت الى الحكم الذاتي في مراحل مبكرة من عمر الدولة الا ان تجاهل مطالبها عزز من شعبيتها في الاقليم وجعل منها قوة سياسية مهمة في المرحلة اللاحقة وتطورها الى الاستقلال في العام ١٩٧١.

---

[1]- Rafiushan Kureishi,Op.Cit.,P.63.

[2] -جانكوفسكي وبولانسكايا، مصدر سابق، ص ١٨.

٥. مثلت باكستان الشرقية نموذجاً مهماً لفشل سياسات النخبة المدنية والعسكرية البنجابية في حل مشاكل الوحدة الوطنية، وتأكيد فشل الدين في ان يكون رابطاً وحيداً لشطرين متباعدين جغرافياً.

ب – التنوع الديني :

لم يقتصر التنوع في باكستان على العامل العرقي والجغرافي أو القومي، حيث نجد ان هناك بعض التنوع الديني، فبالرغم من ان غالبية سكان البلاد يدينون بالاسلام حيث يشكل المسلمون حوالي ٩٥% من مجموع السكان، منهم حوالي ١٥% شيعة الى جانب وجود مسيحيين وهندوس،([1])وكما يأتي:

١– الاسلام :

مثَّل الاسلام العامل الوحيد الذي جمع شطري باكستان، وقد ساد الاعتقاد ان الايمان بدين واحد كفيل بأزالة كل الاختلافات بين الشطرين.الا ان الصراع من اجل الاستقلال لم يحل قضية فيما اذا كانت باكستان ستدار على خطى العلمانية ام الاسلام.والحقيقة ان الجدل حول دور الاسلام في الحياة العامة لباكستان استمر لمايقارب النصف قرن منذ الاستقلال،وبتركيز متساو على العلاقة بين القومية الباكستانية والولاءات الاثنية واللغوية،وقوتها مقارنة مع هوية الدولة المركزية في بناءها الحديث يمكن اجماله بالعبارة المشهورة للزعيم الوطني الباشتوني ولي خان وهو ابن الزعيم عبد الغفار خان (غاندي الحدود) عندما اعلن في الثمانينيات (أني كنت باشتوني لمدة٤٬٠٠٠ سنة ومسلم لمدة ١٬٤٠٠ سنة وباكستاني لمدة ٤٠سنة).

فقد كان واضحا ان باكستان لم تنجح في رأب الخلافات،وبرز ذلك بشكل اكثر واقعية في تزايد حدة النزاع مع القومية البنغالية،والذي ادى الى انهيار البلاد في العام ١٩٧١.فلم يتم الاعتراف بالاختلافات فقط وانما كان هناك توجه للتعامل معها جميعا كونها تخص القانون والنظام وليست مشكلة سياسية.([2]) فالواقع كان مختلفاً فليس كل

[1] –هاني الحديثي، التكوين القومي لباكستان، مصدر سابق، ص ١٧٨.

[2]– Ian Talbot.India and Pakistan.ARNOLD,LONDON.2000.pp196-197.

البنغاليين مسلمين، وهناك مايزيد على عشرة ملايين هندوسي بقوا يعيشون في باكستان الشرقية اضافة الى عدة آلاف من البوذيين.([1])

من جانب آخر برزت الاختلافات بشكل كبير بين المسلمين في باكستان الغربية حيث ان المسلمين فيها هم ٨٠% سنّة و١٥% شيعة وهناك ٥% من غير المسلمين وهي تضم اقلية من الهندوس والمسيحيين والفارسيين وايضاً جماعة الاحمدية التي تعدّ نفسها مسلمة الا ان الدولة تعدها غير مسلمة. فالمسلمون السنّة ينتمون الى المذهب الحنفي وفيه ثلاثة مدارس هي: ([2])

أ- البريلوية (الصوفيون):

فأغلبية المسلمين الباكستانيين من السنَة يتبعون المدرسة البريلوية **Barelvi** للتفسير الاسلامي السني والتي نظمت في مدينة هندية هي **Bareilly** في اواخر القرن التاسع عشر وهي متأثرة بشدة بالمعتقدات الصوفية، ويتميز تفسير البريلوية للاسلام بالتسامح وتوحيد الممارسات الدينية، وتدير حوالي ٢٥% من المدارس الدينية في باكستان، اضافة الى التنظيم السياسي وهو جماعة علماء باكستان، وجناحيها التحريك السني في كراتشي وتحريك البنجاب السني.

ب - الديوبندية :

وقد نظمت في مدينة ديوبند الهندية في اواخر القرن التاسع عشر، وقد دعت الى تطهير الاسلام والابتعاد عن التقاليد المحلية المتشددة، وبعض الممارسات الصوفية، وقد تبنى الجنرال ضياء الحق النموذج الديوبند لتطبيق عملية الاسلمة ولا تمثل سوى ١٥% من السكان. وتدير الديوبندية اكبر عدد من المدارس الدينية في باكستان وتصل الى ٦٤% من العدد الكلي، ويمثل الديوبندية حزب جماعة العلماء الاسلامية الذي تأسس في العام ١٩٤١، اضافة الى العديد من التنظيمات الطائفية الاخرى.

جـ - اهل الحديث :

وهي حركة اصلاحية اسلامية محافظة تعود الى القرن التاسع عشر ، تأثرت بالحركة الوهابية في المملكة العربية السعودية، وتتميز الحركة بالتشدد في التفسير وتتبع

---

[1] -استقر غير البنغاليين في منطقة شيناغونج وتقع اقصى الجنوب الشرقي، وعلى ضفاف نهر **Karnaphuli** حيث استقر البوذيون ولهم ثقافة متميزة. وللمزيد انظر: **Rafiushan Kureishi,Op.Cit., PP. 65-66.**

[2]- **Mandavi Mehta and Teresita C.Sschaffer,Op.Cit., PP.11-12.**

علماء السعودية، وتعارض الممارسات الصوفية وتدعو الى احياء الاسلام المجرد في عهد الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) وخلفائه.([1]) وللحركة ١٧ تنظيم في باكستان اشهرها جماعة الدواء (الدعوة والارشاد).

وقد تزايد نفوذ الحركة منذ بداية عقد الثمانينات وتزايد عدد مدارسها بنسبة ١٣١% منذ العام ١٩٨٨، وهناك حوالي ١٥% من طلاب هذه المدارس من الاجانب وتستخدم الحركة العنف الطائفي ضد البريلوية والشيعة وتمارس تنظيمات اهل الحديث الجهاد في كشمير وافغانستان. والواقع ان نشاط هذه الجماعة ادى الى عدة نتائج مهمة ابرزها:

١. ان هذه الحركة تطرح نموذج الاسلام المتشدد الذي يعد مصدراً مهماً للخطر على المذاهب الاخرى والاقليات عموماً وهو ما يثير حالة من العنف الطائفي وفقدان الاستقرار السياسي في البلاد.

٢. اعتماد الحركة على الدعم الخارجي يجعل منها اداة مهمة في يد الدول الاخرى للتدخل في الشؤون الداخلية لباكستان.

٣. ان لجوء الحركة الى ارسال مقاتلين للجهاد في كشمير وافغانستان، يجعل منها مصدراً مهماً لاثارة المشاكل مع دول الجوار الاخرى، وخصوصاً في كشمير حيث تعد الحركة مصدراً لاستمرار التوتر مع الهند.

٤. ان نشاط هذه الحركة كان مصدراً مهماً لمعارضة التجربة البرلمانية في باكستان وتشجيع النظم العسكرية والتي تستخدم الاسلام شعاراً لها للاستمرار في السلطة وتجاهل مسألة الشرعية.

اما المسلمون الشيعة فاكبرهم الاثني عشرية والتي ظهرت في كراتشي ولاهور وجنوب البنجاب وضمت عائلات اقطاعية كبيرة ومعروفة، والبهرة والاسماعليين وهم الاقل في جماعة الشيعة في باكستان ويتمركزون في مناطق كراتشي وجيليت ويتبع الاسماعليين الاغاخان، ويتميزون بكونهم جماعة ثرية وجيدة التعليم ولهم مواقف سياسية معروفة.

---

[1] -وقد ظهرت بتأثير كتابات نواب صديق حسن خان المتوفى ١٨٩٠م وبتعاليم سيد نذير حسين المتوفى سنة ١٩٠٢، وكانا من اهل الحديث ومدرّسيه لمدة تزيد على نصف قرن في دلهي، وعقد اول مؤتمر لها في دلهي العام ١٩١٢ويدعون الى التوحيد والعودة للاصول وبرنامج يشبه برنامج الوهابية ولهذا يطلق عليهم الوهابيين. وللمزيد انظر : عبد المنعم الحفني، مصدر سابق، ص ١٠٧-١٠٨.

والمجموعات العسكرية الشيعية في باكستان ثلاثة وهي الصباح المحمدي الباكستانية وتحريك نفاذ الفقه الجعفري والتي اصبحت لاحقاً التحريك الجعفري الباكستاني وتنظيم الطلاب الامامية.(١)

وقد ابدى الشيعة بالرغم من انهم لا يتجاوزون ١٥% في باكستان معارضة شديدة لتطبيق بعض اجراءات الاسلمة وخاصة جمع الزكاة والعشر من قبل الحكومة وعارضوا تطبيق الحدود بحجة انها تطبق بموجب المذاهب الحنفي بينما في حالتهم يجب ان تطبق بموجب المذهب الجعفري (الاثني عشري) حيث يؤكد احد العلماء في رأيه حول تطبيق حد السرقة بقطع اليد بقوله "نحن ناضلنا من اجل نظام المصطفى وليس نظام الحنفية". الى جانب ذلك اكد علماء الدين الشيعة انه لا يجوز تطبيق حد السرقة اذا لم يقض على الفقر، ولهذا نجد ان المعارضة الشيعية العنيفة واتساعها ادت الى تراجع الحكومة والسماح للشيعة بجمع وتوزيع الزكاة بطريقتهم الخاصة.(٢)

والحقيقة ان كل اجراءات الجنرال ضياء الحق قد وسعت الهوة بين الطوائف والجماعات المختلفة، وتزايدت حدة المواجهة في اقليم السند بين السنّة والشيعة، وبين المنظمات المسلحة التي تمثل الطرفين في مختلف الاقاليم، فقد تحركت جماعة جيش الصحابة وهي جماعة من المتشددين السنّة بعنف ضد ابناء الطائفة الشيعية عموماً، وضد جماعة جيش محمد الشيعية في البنجاب، وهدف كل من الجماعتين أقامة دولة اسلامية وفق افكارها.(٣)

والواقع ان تجربة الاسلام في باكستان وبعد مرور اكثر من نصف قرن على قيام الدولة تظهر عدة مؤشرات مهمة ابرزها:

---

[1]- Mandavi Mehta and Teresita C.Schaffer,Op.Cit.,P.12.

[2] – حسن حمدان العلكيم.الصحوة الاسلامية في القرن العشرين.في قضايا اسلامية معاصرة، تحرير حسن حمدان العلكيم، مركز الدراسات الاسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،الطبعة الثانية. ١٩٩٧، ص ١٢٣.

[3] –في العام ١٩٧٩، تأسس تنظيم تحريك نفاذ الفقه الجعفري (TNFJ) للدفاع عن مطالب الشيعة وفي العام ١٩٨٥، ظهر تنظيم جيش الصحابة السني . وللمزيد انظر : ماجدة علي صالح، مصدر سابق، ص ١٥٥.
ايضاً.Smruti S. Pattanaik,OP.Cit., P. 1283

١. استمرار الانقسامات المذهبية بين المسلمين في باكستان والتي اصبحت اكثر رسوخاً مع طرح بعض الانظمة لعملية تطبيق الاسلمة وفق مذهب معين وبما أثار ابناء المذاهب الاخرى.

٢. ويرتبط مع ما تقدم بروز العنف الطائفي بين ابناء المذاهب الاسلامية المختلفة وبالشكل الذي أدى اثارة حالة من عدم الاستقرار السياسي في عموم البلاد.

٣. ان تعدد الجماعات والحركات التي تعمل بأسم الاسلام ادى الى اضعافها وغياب قدرتها على التأثير في صفوف الشعب وبالشكل الذي ادى الى عدم تمكنها من الوصول للسلطة مثل الاحزاب الاخرى.

٤. ان تجربة باكستان مع الاسلام تؤكد فشل البرلمان في وضع الاسلام في صيغة واضحة وبما يجعل منه اداة مهمة لتقوية ايديولوجية الدولة وصهر الجماعات العرقية المختلفة في البلاد.

٢- الهندوسية:

شكل الهندوس الاقلية الدينية الاكبر في باكستان بعد التقسيم العام ١٩٤٧ ويشير احصاء العام ١٩٥١، الى ان عدد هذه الاقلية ٤١٧ر٥٩٠ر٤ مليون أي حوالي ١ر١٤% من مجموع السكان، منهم ٦٢٣ر٣٨٦ر٤ في باكستان الشرقية حيث شكلوا نسبة ٢ر٢٣% من سكان الاقليم وتمركزوا اساساً في منطقة شيتاغونج.([1])

وقد شغل الهندوس مركزاً اقتصادياً مهماً في حياة باكستان الشرقية، فالعدد الاكبر من ملاك الارض واصحاب شركات الاستيراد والتصدير الكبيرة وبيوت الاعمال والحصص المهة في المؤسسات المصرفية والقطاعات التجارية والصناعية وتحديداً تصدير الجوت وصناعة السمنت وجزء لا يستهان به من القطاع الزراعي كان في يد هذه الأقلية.([2])

وفي الجانب الثقافي نجد عددا من المنظمات الثقافية الهندوسية الفاعلة ابرزها هي " **Varendra Research** " والتي لها العديد من الانشطة الثقافية وقد انشئت في العام ١٩١٠، ولها متحف مهم في منطقة **Rajshahi** وهو الاهم في شبه القارة الهندية.([3]) وتظهر قضية الهندوس في باكستان عدة حقائق مهمة ابرزها:

---

[1]- S.K.Gupta.Hindus in Pakistan.In S.K. Gupta(ed) op.Cit.,P. 7.Also. Bashir A. Malik, Op. Cit., P.72.

[2] - Ibid ,P.8.

[3]- Ibid.,P.11.

١. ان الاقلية الهندوسية التي بقيت في باكستان بعد التقسيم كانت من النخبة الاقطاعية والملاك والصناعيين وخصوصاً في باكستان الشرقية.
٢. ان النسبة الكبيرة من الهندوس في باكستان بعد التقسيم وخصوصاً في باكستان الشرقية كانت عنصراً مهماً في محاولات الهند التدخل في الشؤون الداخلية لباكستان وهذا ما ظهر واضحاً في العام ١٩٧١.
٣. ان الروابط العرقية واللغوية والدينية للاقلية الهندوسية مع الهند كانت عاملاً مهماً في استمرار الهجرة من باكستان نحو الهند وإثارة حالة من عدم الاسقرار السياسي في باكستان الشرقية.
٤. ولهذا كان استمرار هجرة الهندوس من باكستان مؤشراً مهماً لفشل التجربة الباكستانية ومؤسساتها السياسية في معالجة مشكلة الاقليات ووضع الحلول لها وبما يضمن اندماجها في المجتمع الباكستاني.

٣- المسيحية :

كانت اقدم كنيسة مسيحية في الجنوب الغربي لشبه القارة الهندية وهي **Syrian**، في باكستان ولهذا من الصعب تحديد اول ظهور للمسيحية، وتتركز القرى المسيحية في باكستان الغربية ولها تقاليدها ونمط حياتها الخاص.وقد رحبت باكستان بنشاطات البعثات المسيحية، وقدمت الحكومة الباكستانية يد المساعدة للعديد من المؤسسات المسيحية التي عملت في باكستان.(١)

وتعود جذور الكنيسة المسيحية في باكستان الى تاريخ دخول البريطانيين الى الهند وقيام عدد من الجنود الاسكتلنديين الكاثوليك بقيادة الجنرال نابير الذي فتح السند بأقامة كنيسة لهم في المنطقة وتوسع المسيحيين لاحقاً في مدينة لاهور بأقامة كنسية ومستشفى ومدارس دينية مسيحية لابناء الطائفة. ولعب جنود الجنرال نابير دوراً واسعاً في نشر المسيحية في كراتشي وتأسيس كاتدرائية السيرياترك وعرفت بكنيسة كارسون وايضاً هناك مدرسة كارسون وتطورت لاحقاً الى كلية السير جوزيف.(٢)

والحقيقة ان انضمام باكستان الى تحالف الولايات المتحدة ضد الارهاب بعد هجمات ١١ أيلول(سبتمبر)٢٠٠١، جعل من الاقلية المسيحية في باكستان عرضة

1- Anthony D'souza,Op.Cit., PP. 23-25.
2 - Ibid ,PP.27-29.

للتهديد من الجماعات المسلحة التي تعارض الجنرال مشرف وارتباط المؤسسات المسيحية مع الغرب، واصبح المسيحيون هدفاً للهجوم، فقد هوجمت كنيسة في بهاولبور وقتل ١٨ مسيحي في تشرين الاول(اكتوبر) ٢٠٠١، والاسوء في هذا الصدد هو الهجوم على كنيسة في اسلام آباد في آذار(مارس) ٢٠٠٢ وكذلك الهجوم على مدرسة تبشيرية في موري ومستشفى كنسي في تاكسيلا في آب(اغسطس) من نفس العام، فأذا كانت حادثة بهاولبور قد استهدفت مسيحيين باكستانيين، فأن الهجومين الآخرين كانا موجهين مباشرة ضد المسيحيين الاجانب.[1]

٤- القاديانية :

وهي احدى الاقليات الدينية في باكستان وتعود فكرتها الى ميرزا غلام احمد القادياني (١٨٣٩-١٩٠٨) الذي ادعى بأنه المسيح المنتظر في العام ١٩٠٤، وبعد وفاة مؤسسها انقسمت القاديانية على قسمين: [2]

١. الاحمدية، حيث يعدون ميرزا غلام احمد اماماً ومصلحاً فقط، ويسمون بجماعة لاهور ومن زعمائهم محمد علي، وهو اول محرر في صحيفة الاحمدية " مراجعة الاديان" والخواجة كمال الدين في بيشاور، وقد حاول كلاهما تقديم تعاليم غلام محمد بطريقة حرة وعقلانية، حيث اكد محمد علي ان دور غلام محمد هو المصلح لكل الاديان،ومهمته هي تأكيد حيوية الاشكال القديمة في التعبير الديني وليس اقامة دين جديد. فيما اكد كمال الدين في العام ١٩١١، ان الاحمدية لا تختلف عن أي طائفة اسلامية، سوى انها قبلت غلام محمد كمكمل لنبوة محمد (صلى الله عليه وسلم) فيما يخص ظهور وعودة المصلح، وهم الاقلية.[3]

---

[1]- Mandavi Mehta and Teresita C. Schaffer,Op.Cit., PP. 12-13.
ايضاً : تظاهرة للمسيحيين الباكستانيين ، المصدر الفرنسية. ايضاً: انفجار في باكستان يقتل ويجرح سبعة اشخاص ، المصدر رويترز. ايضاً: سبعة قتلى في هجوم على مركز مسيحي بباكستان، المصدر الوكالات. المصدر:
http:// WWW.aljazeera.net/ news/asia/2002/9-9.

[2] –ينسب ميرزا غلام احمد الى قرية قاديان من اعمال البنجاب الهندية، وعرفت بالاحمدية كعادة الغربيين في ان يطلقوا اسم صاحب الديانة على اتباعه،وفي ١٨٩٨،وضع لاتباعه قانونا بعدم تزويج بناتهم لمن لايصدق بنبوته،وفي ١٩٠٠،اسس مسجدا في قاديان،وفي ١٩٠٧ انحاز الى جانب الانكليز ضد الحركة الوطنية في البنجاب،توفي في ١٩٠٨،ودفن في مدينة قاديان. وللمزيد انظر: عبد الله سلوم السامرائي، القاديانية والاستعمار الانجليزي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١، ص ١٥-٢٠.ايضاً: محمد حسن الاعظمي. البهائية والقاديانية.منشورات مؤسسة الاعلمي للمطبوعات. بيروت. الطبعة الاولى. ١٩٥٣. ص٨٨-١١٧.ايضا:محمود الملاح.النحلة الاحمدية وخطرها على الاسلام.مطبعة اسعد.بغداد.١٩٥٥.ص٤-٥.

[3]- Charles Kennedy,Op.Cit.,P. 152.

٢. القاديانية: حيث يؤمن اتباعها بأن ميرزا غلام احمد هو نبي، وهم الاغلبية الواسعة، وتأكيدهم بأن غلام محمد اكثر من ان يكون انعكاساً لنبي، وفي العام ١٩١١، نشر محمد احمد ابن غلام محمد واتباعه اعلاناً اكد بأن كل من هو من غير الاحمدية فهو كافر.([1])

وقد برزت قضية الاحمدية في باكستان عامي ١٩٥٣و١٩٥٤، حيث طالب كبار علماء المسلمين وبعد اضطرابات عنيفة في البنجاب ضد الاحمدية بـ: ([2])

أ. اعلان الاحمدية كأقلية.

ب. اقالة جودري ظفر الله خان وزير الداخلية من منصبه.

ج. اقالة اياً من اتباع الاحمدية من أي منصب مهم.

ومنذ مطلع السبعينات بدأت الاحمدية في توسيع تنظيماتها واصبحت استراتيجيتها هو الحصول على قرار نهائي في قضية هوية الاحمدية – المسلمين، ولهذا الغرض شكلت الجمعية الوطنية لجنة لحل الجدل حول قضية الاحمدية،وبعد مناقشات اقرت لائحة تعلن ان الاحمدية أقلية غير مسلمة من قبل البرلمان، وعدلت المادة(٢٠٦)من دستور ١٩٧٣.([3])

كذلك ادت عملية تطبيق الاسلمة من قبل الجنرال ضياء الحق الى اثارة قضية الاحمدية من جديد، ودعت حركة تحريك خاتمية النبوة التي تأسست في العام ١٩٨٣الى مزيد من العقوبات ضد الاحمدية، وقدم اعضاء الحركة في نيسان(ابريل) ١٩٨٤، عدة مطالب للحكومة ابرزها: ([4])

١. اقصاء الاحمديين من البيروقراطية المدنية والمناصب العسكرية.
٢. غلق مساجد الاحمدية ومنع مناداتهم للآذان.
٣. منع نشاطات جماعات الاحمدية وتأميم ممتلكاتها واوقافها.
٤. منع نشر وترويج كتب الاحمدية ومحاربة افكارها.
٥. اطلاق سراح عالم الدين محمد اسلام قريشي الذي خطف من قبل الاحمديين في العام ١٩٨٣.

1- Ibid.,P. 153.
2- Ibid.,P.161.Also.Keith Collard.Pakistan,Op.Cit.,PP. 204-205.
3- Charlles Kennedy,Op.Cit.,PP. 163-166.
4- Ibid.,PP. 168-169.

واستجابت الحكومة بأصدار مرسوم رئاسي مناهض للاحمدية في ٢٦ نيسان(ابريل) ١٩٨٤ وعرف بمرسوم(النشاطات المناهضة للاسلام من مجموعة القاديانية ومجموعة اللاهورية والاحمدية (منع ومعاقبة) لعام ١٩٨٤).[1]

وفي الجانب السياسي نجد ان الدستور قد خصص مقاعد لمرشحي الاحمدية من خلال الانتخاب المنفصل لعضوية مجلس الشورى (البرلمان) بموجب المادة ٥١ فقرة ٢ أ ولجمعيات الاقاليم بالمادة ١٠٦ فقرة ٣.[2]

والواقع ان النظر الى القاديانية وظروف نشأتها يعكس جانباً مهماً من واقع المسلمين في شبه القارة الهندية، وما عانى منه المسلمون من مختلف اشكال الاضطهاد ولهذا نجد ان اتباع القاديانية وجدوا في الانكليز مناصرين لهم ووصفوهم بأنهم حماة المسلمين في الهند، وكانوا يرون ان الاحتلال الانكليزي ضمان لامن المسلمين الهنود، الا ان تطور الاوضاع وخصوصاً في باكستان ومحاولة بعض الحكومات الباكستانية تطبيق عملية الاسلمة جعل من الاحمدية اقلية مضطهدة بالرغم من ان نسبتهم لا تتجاوز ١٢% من السكان.

٥- الاديان الاخرى :

فالبوذية هي الاقلية الاهم في باكستان بعد الهندوسية ، واكثر البوذيين في شبه القارة الهندية كانوا في باكستان وليس الهند البلد الذي ولدت فيه البوذية وشكلوا اغلبية السكان في منطقة تلال شيتاغونج في باكستان الشرقية، ووصل عددهم الى حوالي ٣١٩ألف شخص في الخمسينات.[3] وخلال انتخابات ١٩٥٤، في باكستان الشرقية انتخب اثنان من البوذيين لتمثيل طائفتهم على اساس الانتخاب العام.

وتألفت الطائفة البوذية في باكستان الشرقية من ثلاثة قبائل هي Bomong,Mony, Chakma وكل قبيلة لها رئيس يدير شؤونها، وفي منطقة شيتاغونج هناك اكثر من ١٦٨ معبد بوذي.[4]

1- Charles Kennedy,Op.Cit.,P. 169.

2 حول نص المواد ٥١و١٠٦ وفقراتهما انظر: Asif Saeed Khan,Op.Cit.,PP. 21-53.

3- Shachi.N.Barua. Buddhists in Pakistan.In.S.K.Gupta(ed),Op.Cit.,P. 51.

4 - Ibid ,PP. 53-54.

ايضا عن تاريخ البوذية انظر:بوكيو ديندو كيوكا.تعاليم بوذا.ترجمة حازم مالك محسن.دار الشؤون الثقافية العامة.بغداد.2008.ص٢٥٩- ٢٦٣.

اما الاغلبية الفارسية فتعود في اصولها الى انهيار العائلة الساسانية ودخلوا في جزيرة صغيرة في خليج Cambag ثم هاجروا الى منطقة جوجرات. واشـــهر الطوائـــف الفارسية هي الزرادشتية حيث عاشت منذ القرنين الخامس والسادس الميلادي ولا زالت العديد من تقاليدها ومبادئها قائمة دون تغييـــر، واقدم كتب الطائفة هو Avesta وهو اقدم مجموعة مكتوبة من الاغاني الالهية التي جمعت من قبل زرادشت نفسه وتشكل ايضاً الوثائق الاصلية لمرحلة النبي زرادشت نفسه. وقد تزايد عدد الفارسيين في باكستان الغربية حيث هاجر العديد منهم من بومباي وحيدر آباد.([1])

والواقع ان البوذية قد انتهت تقريباً من باكستان بعد انفصال باكستان الشرقية، حيث تمركز فيها البوذيون، الا ان الفرس قد عانوا ايضاً مع الاقليات الاخرى من سياسيات الحكومات الباكستانية المتعاقبة وتصاعد قوة الاحزاب الاسلامية المتشددة التي تسعى الى تحويل باكستان الى دولة اسلامية. وفي ضوء ما تقدم نجد ان التنوع الديني في باكستان كان له آثار مهمة:

١. بروز الاسلام المتشدد من خلال بعض الحركات التي حاولت تطبيق افكارها على المجتمع من خلال عملية تطبيق الشريعة الاسلامية مستفيدة من بعض الحكومات الباكستانية.
٢. تزايد معاناة الاقليات الدينية وخصوصاً المسيحيين نتيجة تطورات الاوضاع الدولية واستمرار الحملة الامريكية في افغانستان وموقف الحكومة الباكستانية المؤيد لها.
٣. ان التجربة الباكستانية تظهر بوضوح غياب دور البرلمان في وضع تشريعات لحماية مصالح وحقوق الاقليات وبما يؤمن اندماجها في المجتمع الباكستاني وتعزيز الوحدة الوطنية.
٤. ان حقوق الاقليات الدينية وحمايتها وضمانها سيظل معياراً لتقييم التجربة الباكستانية ونجاحها.

---

[1]- Maki Dhnnjibhoy.Parsis in Pakistam.In.S.K.Gupta(ed), Op.Cit., PP. 38-49.

جـ - التنوع القومي:

نشأت باكستان العام ١٩٤٧، من توحيد عدة مناطق لا تجمعها الا الرابطة الدينية التي كانت القاسم المشترك والاساس الذي ولدت فيه ولاجله باكستان، الا ان السياسات السلطوية للحكومات الباكستانية المتعاقبة فشلت في جعل البلاد أمة واحدة، وخصوصاً بعد انفصال باكستان الشرقية العام ١٩٧١،لاسباب قومية وسياسية واقتصادية، وتحولت باكستان الى دولة تعج بالمشاكل القومية والعرقية وغيرها.(١)

وتتألف باكستان اليوم من اربعة اقاليم هي البنجاب ويضم ٨قطاعات و ٣٤ محافظة،والسند ويضم ٥ مقاطعات و ٢١ محافظة،واقليم الحدود الشمالية الغربية(سرحد) ويضم ٨ مقاطعات و ٢١ محافظة،وبلوشستان ويضم ٦مقاطعات و ٢٦ محافظة.الى جانب إسلام أباد العاصمة الفدرالية والمناطق القبلية التي تضم ١٢ محافظة ومنطقة فاتا.(٢) وتضم هذه الاقاليم اربع قوميات متميزة، حسب عدد ابنائها ونفوذها السياسي والاقتصادي وهم البنجابيين والسنديين والباتانيين والبلوشيين. وفي ضوء ذلك سوف نتناولها بحسب الاهمية السياسية والاقتصادية وكما يأتي:

١- البنجاب:

احتل اقليم البنجاب اهمية مركزية في الهند البريطانية فهو سلة غذاء الامبراطورية اضافة الى اعتماد التجنيد على ابناء الاقليم مما وفر فوائد اقتصادية عديدة.(٣) وعاصمة الاقليم هي لاهور، ويعدّ من اكبر اقاليم باكستان ويشكل سكانه حوالي ٥ر٥٦% من مجموع سكان البلاد، ويسيطر ابناء الاقليم على الجيش والمؤسسات المدنية، وحوالي ٩٠% من ضباط الجيش و ٨٠% من البيروقراطية الادارية والمؤسسات الاقتصادية والمشاريع الكبرى تقع في الاقليم.(٤)

---

[1] –هاني الحديثي، التكوين القومي لباكستان، مصدر سابق، ص ٢٠٥-٢٠٦.

[2] – جلال السعيد الحفناوي.جمهورية باكستان الاسلامية.محمد السيد سليم ورجاء ابراهيم سليم (محرران).الاطلس الاسيوي.مركز الدراسات الاسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.جامعة القاهرة.٢٠٠٣.ص١٤٦.

[3] –ايزابيل كوردونير، مصدر سابق، ص ١٩.

[4] –هاني الحديثي، التكوين القومي لباكستان، مصدر سابق، ص ١٧٥. ايضاً: هاني الحديثي ، المعضلات الاساسية للتنمية في باكستان، مصدر سابق، ص ٢٠٥.

ويتميز اقليم البنجاب بالتنوع الجغرافي حيث تمتد اغلب سهوله في الشمال والجنوب بينما تمتد المنطقة الملحية من الشرق الى الغرب،([1]) ومن الناحية اللغوية نجد ان اللهجات البنجابية تبرز حسب ثلاثة مناطق، فالاجزاء الشمالية وهي منطقة بوتوهار وتضم غازي خان واسماعيل خان وروالبندي يتحدثون لهجة "هندكو" بينما يتحدث سكان منطقة البنجاب السفلى اللهجة "السيرايكية" وهي مناطق مولتان وبهالبور وسيالكوت، اما منطقة وسط الاقليم فيتحدثون البنجابية وهم الاغنى.([2])

وقد تزايدت اهمية الاقليم الاقتصادية بشكل واضح في عقد التسعينات وبالرغم من تقدم التصنيع فقد حقق الاقليم انتاجاً كبيراً من القطن والقمح في عامي ١٩٩١-١٩٩٢. وزاد تركيز الحكومة الفدرالية بتخصيص المزيد من الاموال وصل الى ٣٨١ مليار روبية باكستانية لتطوير الزراعة في الاقليم.([3]) وهذا ما يعزز اهمية الاقليم الاقتصادية الى جانب اهميته السياسية. وتبرز اهمية اقليم البنجاب في التجربة الباكستانية في عدة اعتبارات اهمها:

١. الكثافة السكانية التي يتمتع بها الاقاليم وموارده الاقتصادية التي تعد المصدر الرئيس لغذاء البلاد.
٢. هيمنة ابناء الاقاليم على المؤسسة العسكرية التي حكمت البلاد لاكثر من نصف عمرها.
٣. تركز المؤسسات الادارية في الاقليم والتي تعدّ مركزاً لادارة مؤسسات البلاد.
٤. اشتراك الاقليم في الحدود مع الهند اعطى الاقليم اهمية سياسية وعسكرية في مواجهة الهند وخصوصاً مع استمرار العديد من المشاكل بين البلدين دون حل.
٥. تمركز النخبة الصناعية في الاقليم والتي تمثل القوة الصناعية لباكستان.

٢- السند:

ويعد من الاقاليم الزراعية المهمة وعاصمته كراتشي وتبلغ مساحته ٩١٤ر١٤٠كم٢ أي ٦ر٢٢% من مساحة البلاد واهم ما يميزه هو قوة نفوذ حزب الشعب الباكستاني والذي يستند الى العديد من رجال الاقطاع السنديين، وعند مقارنته بأقليم

[1] –حيث يقسم الاقليم الى الجبال الشمالية والجبال الجنوبية الغربية وهضبة بوتوهار وسهول الاندوس العليا واخيراً الصحاري . وللمزيد انظر : Pakistan 1995,Op.Cit.,P. 247.

[2] –ابها دكسيت ، مصدر سابق، ص ٣٥.

[3]- Pakistan 1995,Op.Cit., P.248.

البنجاب نجد ان عدد السنديين في الجيش لا يزيد عن ١% وكذلك بالنسبة للمراكز الادارية في الدولة، اضافة لذلك يتميز الاقليم بأن اكثر من ٦٠% من الفلاحين فيه يعيشون حالة فقر واعتمادهم على مساعدة الدولة لهم.([1]) ويتميز اقليم السند بأهميته الاقتصادية ، حيث يتمتع الاقليم بالعديد من الموارد الطبيعية ابرزها النفط والفحم والانهار وغيرها، وتعتمد النسبة الاكبر من اقتصاده على الانتاج الزراعي حيث يساهم الاقليم بحوالي ١٦% من انتاج القمح و٤٥% من انتاج الارز و١٣% من انتاج القطن و٣٥% من انتاج السكر في البلاد.([2]) الا ان اقليم السند شهد تزايداً في حركة المهاجرين اليه بعد التقسيم، وتركزوا في كراتشي التي كانت عاصمة الدولة ومقر الحكومة المركزية.ويمكن تقسيم المهاجرين الى باكستان في ثلاث فئات مهمة هي الاستقراطية، والاغنياء وهم الذين قادوا حركة باكستان وفئة اخرى تبحث عن المكاسب في الدولة الاسلامية الجديدة، واخيراً مجموعة الفقراء التي تبحث عن البقاء وقد مثلوا ثلث المهاجرين تقريباً.([3])وعموماً كان المهاجرون اكثر تعليماً من اقرانهم السنديون، وقد تركزوا في المدن المهمة كما يظهر في الجدول رقم (٦) ومثلوا نسبة كبيرة من السكان التي ادت الى زيادة في النمو الحضري وتغيير كبير في التكوين الاثني للاقليم.([4])

جدول رقم (٦) اعداد السكان المهاجرين في ستة مدن في اقليم السند عام ١٩٥١

المدينة	المهاجرين	السكان المسلمين	سكان غير مسلمين	المجموع
حيدر آباد	١٥٩ر٨٠٥	٧٤ر٧٩٢	٧ر٢٠٤	٢٤١ر٨٠١
سوكور	٤١ر٧٩١	٣٣ر٥٥٨	١ر٦٧٧	٧٧ر٠٢٦
شيكابور	١٦ر٠٨٧	٢٦ر٤٢٩	٢ر٨١٩	٤٥ر٣٣٥
ميربوركاس	٢٧ر٦٤٩	١٠ر٩٨٨	١ر٧٧٥	٤٠ر٤١٢
نواب شاه	١٨ر٧٤٢	١٣ر٨٦٥	١ر٥٩٤	٤٣ر٢٠١
لاركانا	١١ر٧٦٧	١٨ر١١٤	٣ر٣٦٦	٣٣ر٢٤٧

المصدر : Mohammad Arif Ghayur and J.Henry Korson,Op.Cit.,P.213.

وقد اصبحت كراتشي مركزاً للصراع السياسي بين القيادات المحلية وقيادات المهاجرين الذين تولى العديد منهم قيادة حركة باكستان لعدة عقود، وادى هذا الصراع الى خلافات اثنية وعرقية تركت آثاراً واضحة على الاقليم حتى بعد انتقال العاصمة الى منطقة

[1] -هاني الحديثي، التكوين القومي لباكستان ، مصدر سابق، ص ١٧٦.

[2]- Pakistan 1995,Op.Cit., P. 253.

[3] -ابهادكسيت،مصدر سابق، ص ٤٠.

[4]- Mohammad Arif Ghayur and J.Henry Korson,Op.Cit., PP. 214-215.

اسلام آباد،([1]) وفي اواخر عقد السبعينات بدأت بوادر التحرك السياسي في اوساط المهاجرين في اقليم السند وبرزت حركة المهاجرين القومية التي طالبت بحقوق ثقافية واقتصادية واجتماعية للمهاجرين في اقليم السند، وقد نجحت الحركة في الوصول الى اتفاق مع حزب الشعب الباكستاني في العام ١٩٨٨، يؤكد حقوق المهاجرين المختلفة وكان الاتفاق نقطة مهمة، فهي المرة الاولى التي يوقع فيها الحزب الحاكم اتفاقية شاملة مع احدى الجماعات العرقية في تأريخ باكستان.([2]) وتظهر قضية المهاجرين في اقليم السند تحديداً وفي باكستان عموماً عدة حقائق مهمة ابرزها:

١. فشل السياسات الحكومية في حل واحتواء مشكلة المهاجرين في اقاليم باكستان في الوقت الذي نجحت فيه الهند.
٢. عدم تبني القيادة السياسية في باكستان لرؤية واضحة واستراتيجية محددة لمعالجة مشكلة المهاجرين.
٣. غياب دور البرلمان في تحديد وحماية حقوق المهاجرين السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
٤. تزايد حدة الصراع القومي في اقليم السند بين السنديين والمهاجرين مما زاد من حدة المشكلة الطائفية.
٥. ان تحرك حزب الشعب نحو حركة المهاجرين القومية كان محاولة لحل المشكلة وعلى غرار النموذج الهندي في الاتفاق الذي تم بين حزب المؤتمر وزعماء السيخ في العام ١٩٨٧، الا ان اقالة حكومة الحزب افشل المحاولة في مرحلة مبكرة.

٣- اقليم الحدود الشمالية الغربية:

ظهر اقليم الحدود الشمالية الغربية (NWFP) في العام ١٩٠١ من جمع اربعة مناطق وراء نهر الاندوس هي بيشاور وكوهات وبونا ودار اسماعيل خان واخذت هزار من البنجاب وتبلغ مساحته ٥٢١ر٧٤كم٢ ويمثل سكانه ١٢% من سكان باكستان وعاصمته بيشاور وتمتد روابط الاقليم العرقية مع افغانستان وايران.([3])

---

[1]- Smrati S. Pattanaik,Op.Cit.,P. 1278.

[2] -ابهادكسيت ، مصدر سابق، ص ٧٥.

[3]- Smruti S.Pattanaik.Pakistan's North-West Frotier:Under a New Name. Strategic Analysis. India .Vol XXII.No.5.August. 1998,P. 767.Also.Tahir Amin,Op.Cit.,P. 63.

وتعود أصول قبائل الباتان الى احدى القبائل الآرية التي تسكن اريان أي افغانستان القديمة التي كانت تعرف بأسماء بثت اويخت وموطنهم الاصلي كان جبال سليمان جنوب شرقي افغانستان الحديثة.

وتعيش قبائل الباتان في اقليم الحدود بين جبال سليمان ونهر الاندوس حيث يوجد ممر خيبر والبيئة الجبلية، كما تمركزت بعض هذه الجماعات في الجهات الشمالية الشرقية من افغانستان على جانبي الحدود ومناطق اخرى من شمال اقليم بلوشستان وفي اقليم البنجاب غرب نهر السند، وتعد مدينة بيشاور اهم مناطق تركز هذه القبائل، ويعد خط ديوراند الحد الذي يفصل يبين قبائل الباتان في باكستان وافغانستان.([1])

وعند مقارنة وضع الباشتون نجد انه افضل من وضع البلوش والسنديين فبالرغم من انهم لا يشكلون سوى ١٢% من سكان باكستان الا ان حصتهم في القوات المسلحة تقدر ما بين ١٥-٢٠% ويرز منهم العديد من الجنرالات، اضافة الى وجود العديد من المنشآت العسكرية المهمة في الاقليم، ابرزها قيادة القوة الجوية الباكستانية والاكاديمية العسكرية في كاكول وكلية القوة الجوية في راسبلابور وغيرها.([2])

وقد شهد اقليم الحدود تطورات مهمة منذ مطلع السبعينات، ففي ١٢ شباط(فبراير) ١٩٧٣ شكلت حكومة ائتلافية في الاقليم من حزب عوامي الوطني وجماعة علماء الاسلام الا ان الحكومة سرعان ما اقيلت بعد احتجاجها على قرار الحكومة المركزية بأقالة حكومة اقليم بلوشستان، ووضع الاقليمين تحت الحكم المركزي المباشر لتشكل بعد ذلك حكومة من حزب الشعب الباكستاني في كلا الاقليمين.([3]) الا ان الامور تدهورت بشكل خطير بعد اغتيال حياة محمد خان شيرباو رئيس وزراء الاقليم وعضو حزب الشعب في جامعة بيشاور في ٨ شباط(فبراير) ١٩٧٥، وادى ذلك الى تعليق نشاط حزب عوامي الوطني واعتقال العديد من قياداته منهم غوص باكش بيزنجو حاكم اقليم بلوشستان السابق وعطا الله خان مينجال رئيس وزراء الاقليم وفي اقليم الحدود اعتقل ارباب اسكندر

---

[1] -وقعت اتفاقية الحدود العام ١٨٩٣ بين مونيمور ديوراند والامير عبد الرحمن ، وذكرت اول مرة كخط حدودي بين افغانستان والهند البريطانية في العام ١٩١٩، في معاهدة روالبندي الا ان اتفاقية الخط تجاهلت الروابط العرقية للقبائل على طرفي الحدود. وللمزيد انظر: رشيد مجيد محمد، قضية باختونستان ومشكلة الحدود الافغانية- الباكستانية. في مجموعة باحثين، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في العالم الثالث ، مصدر سابق، ص ٢٠٥-٢٠٦. ايضاً: هاني الحديثي، سياسة باكستان الاقليمية، مصدر سابق، ص ٨٦، ايضاً:
Smruti S. Pattanaik.Pakistan's North –West Frontier,OP.Cit.,P. 766.

[2]- Urmila Phanis.Misperception and Perception.In Pran Chopra(ed).Op.Cit.,P. 65.

[3]- Mohammed Asghar Khan,Op.Cit., P.70.

خان حاكم الاقليم وعبد الوالي خان، ولم يكن هناك أي رد فعل في الاقليم.([1]) لكن اقالة حكومتا الاقليمين من قبل الحكومة المركزية كان مؤشراً مهماً لعدة نتائج ابرزها:

١. فشل حزب الشعب الحاكم في التوصل الى اتفاق سياسي مع هذه الاحزاب لحل مشاكل الاقليمين.
٢. فشل المؤسسات السياسية وفي مقدمتها البرلمان في وضع آلية سياسية لحل مشاكل الاقاليم المختلفة.
٣. زيادة حدة المعارضة السياسية لحكم حزب الشعب الباكستاني في الاقليمين ونجاح التحالف المعارض في اسقاط بوتو لاحقاً.

وبانقلاب ٥ تموز(يوليو) ١٩٧٧، اطلق سراح زعماء حزب عوامي الوطني، واستمر الحزب الديمقراطي الوطني الذي شكل في العام ١٩٧٦، بزعامة ولي خان ممثلاً للحركة الوطنية في اقليم الحدود الا ان الاوضاع العامة في الاقليم شهدت تحولاً مهماً مع وقوع الغزو السوفيتي لافغانستان في كانون الاول(ديسمبر) ١٩٧٩، حيث استقبل الاقليم حوالي ١ر٢مليون لاجيء من اصل ٣ ملايين لاجيء وهم يمثلون ٧٥% من مجموع اللاجئين، منهم ٨% من الباشتون.([2]) الا ان الغزو السوفيتي ادى الى تراجع واضح في الحركة القومية في اقليم الحدود وجاء بروز حركة طالبان ليمثل املاً في تقوية المشاعر القومية،([3]) لكن سقوط حركة طالبان افقد المسألة القومية في اقليم الحدود الشمالية الغربية العديد من عناصر قوتها.والواقع ان اقليم الحدود تميز بعدة جوانب مهمة ابرزها:

١. التداخل العرقي واللغوي للاقليم مع افغانستان وبما شكل تهديداً لسلامة باكستان ووحدتها الاقليمية مع استمرار افغانستان في المطالبة بالاقليم استناداً الى هذه الروابط.
٢. ويرتبط مع ما تقدم تدهور الاوضاع الداخلية في باكستان وبما هدد الاستقرار السياسي نتيجة موقف الحكومة الباكستانية المؤيد للحملة الامريكية العسكرية على افغانستان ٢٠٠١.

---

[1]- Ibid .,PP.70-71.
[2]- Tahir Amin,OP.Cit.,PP. 184-189.
[3] –ابهادكسيت، مصدر سابق، ص ٢٠.

٣. ان للاقليم حصة جيدة في الحياة السياسية والمؤسسة العسكرية في باكستان منذ نشوئها.

٤- بلوشستان :

وهو الاقليم الاوسع في باكستان ويشغل مساحة ١٩٠ر٤٧ر٣ كم٢، أي حوالي ٤٣% من مساحة البلاد الكلية، ويمثل سكانه نسبة ١ر٥% من سكان البلاد ويعيش اكثر من ٢٠% من سكان الاقليم في المناطق الحضرية، بينما يتوزع حوالي ٨٠% من السكان في نواحي وقرى عديدة، وعاصمة الاقليم كيوته.(1)

وينحدر البلوش من اصول وقبائل متعددة تجمعت من الغزوات والهجرات المختلفة التي تعرضت لها المنطقة، فالبعض يرى ان البلوش ساميون ومن اصل عربي يعود الى الفتح الاسلامي للبلاد، وان القبائل الخمسة الرئيسة وهي الرند واللاشاري والكورائي والهوت والجنوئي مؤلفة من افخاذ قحطانية وعدنانية، الا ان هناك من يرى ان البلوش آريون وينتمون الى الاكراد قدموا من الشواطيء الجنوبية في بحر ايجة، بينما يرى آخرون انهم يعودون الى أصول هندو-اوربية ولم يكونوا منقطعين عن العالم العربي.(2)

والى جانب البلوش هناك الباشتون ويمثلون ثلث سكان الاقليم ويرتبطون مع اقليم الحدود ومناطق شرق افغانستان، والبنجابيين ويمثلون مجموعة قليلة حوالي ٥% من سكان الاقليم وهم اغنى السكان.(3)

وقد ادى تزايد تدفق اللاجئين الافغان الى الاقليم بعد العام ١٩٧٩ الى زيادة في عدد السكان فيه حيث عبر قادة وزعماء البلوش عن مخاوفهم من ان يؤدي استمرار تدفق اللاجئين الى اختلال التوازن بين البلوش والباشتون وبما يجعل من البلوش اقلية في اقليمهم وكذلك الاثار الاقتصادية الناجمة عن تزايد الضغط على المراعي في الاقليم.(4)

ولاقليم بلوشستان ارتباط جغرافي وعرقي وثيق مع ايران وافغانستان وهذا ما أثار المناداة بأقامة "بلوشستان الكبرى" من المناطق التي يعيش فيها البلوش في الدول الثلاث، وفي العام ١٩٧٤، عقدت الاحزاب والحركات السياسية في الاقليم مؤتمراً لها، ادى

1- Pakistan 1995,Op.Cit.,P.261.

2 -هاني الحديثي، التكوين القومي لباكستان ،مصدر سابق،ص ١٨٣.

3- Mohammed Asgha Khan,Op.Cit.,P. 187.

4- بيرفايز أقبال شيما، الازمة الافغانية ومعضلة الامن في الباكستان ، ترجمة هجير عدنان زكي، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٥، ص ١٧.

الى تشكيل الجبهة الشعبية لتحرير بلوشستان وهذا مادى الى الصدام مع الحكومة المركزية.(١)

ففي ١٠ شباط(فبراير) ١٩٧٣، اعلنت الحكومة الباكستانية اكتشاف كميات كبيرة من الاسلحة في السفارة العراقية في اسلام آباد واوضحت ان الاسلحة كانت مخصصة لبلوشستان لاثارة التمرد المسلح في الاقليم، وسرعان ما اندلعت الاضطرابات في منطقة لاسبيلا. وقد حاولت حكومة الاقليم مواجهة الموقف الا انها لم تتمكن من ذلك وطالبت بدعم الحكومة المركزية، الا ان الطلب رفض واقيلت حكومة الاقليم.(٢)

ادت اقالة الحكومة الى اندلاع عصيان قبلي واسع النطاق في الاقليم وشمل العصيان قبائل البلوش والبراهوي، وبحلول العام ١٩٧٤، أشترك ما يصل الى ٥٥ الف رجل من قبائل المينجال والماري ،في التصدي لقوات حكومية قدرت بحوالي٧٠ألف جندي،(٣)وبمشاركة فاعلة من سلاح الطيران الايراني ضد المتمردين.(٤)

وفي تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٧٦، اعلنت الحكومة الفدرالية انتهاء تمرد البلوش باستسلام حوالي ٥٥٠٠ من رجال القبائل واشارت الاحصائيات الحكومية ان ٣٨٥ شخصاً قد قتل منهم ١٤٤ شخص من قوات الامن الفدرالية فيما اشارت مصادر باكستانية خاصة الى ان الجيش الباكستاني فقد منذ العام ١٩٧٣، ما بين ٣-٦ آلاف جندي بين قتيل وجريح.(٥) من جانبه يقدر سيلج هاريسون ان ٥ آلاف شخص على الاقل من المتمردين واكثر من ٣ آلاف من جنود الحكومة قد لقوا حتفهم في مئات الاشتباكات الدموية.(٦)

وادعت الحكومة الباكسشتانية ان بيزنجو ورئيس وزرائه عطا الله مينجال كانا يعملان مع العراق والاتحاد السوفيتي (السابق) لتقسيم باكستان وايران،(٧) يضاف الى ذلك سعي بعض الرؤساء القبليين (السردارات) الى مقاومة أي شكل من اشكال التغيير الاقتصادي والاجتماعي الذي من شأنه ان يعضف سلطاتهم الاقطاعية المطلقة.(٨)

---

[1] -هاني الحديثي، التكوين القومي لباكستان،مصدر سابق، ص ١٨٤-١٨٧.
[2]- Mohammed Asghar Khan ,OP.Cit., P. 70.
[3] -روبرت روسينج، البالوش والباتان، مصدر سابق، ص ١٤٩.
[4]- John Keegan.World Armies,Pakistan,Op.Cit.,P.539.
[5]- John Keegan.World Armies,Pakistan,Op.Cit .,P.540.
[6] -نقلا عن:روبرت روسينج، البالوش والباتان، مصدر سابق، ص ١٤٦.
[7] -ابها دكسيت، مصدر سابق، ص ٢٥.
[8] -روبرت روسينج، البالوش والباتان، مصدر سابق، ص ١٤٦.

الا ان واقع الحال يكشف ان استمرار الحكم المركزي للاقليم حتى العام ١٩٧٠، وانعدام تمثيل البلوش في النخبة العسكرية العليا وضآلة نسبة تمثيلهم في الخدمة المدنية فهم حوالي ٢٥% مقابل نسبة اعلى للقوميات الاخرى كالبنجابيين الذين لهم ٤٨ر٨٩% او المهاجرين الذين لهم ٣٠ر٢٩% وغيرهم، يضاف الى ذلك موقف الحكومات الباكستانية المتعاقبة في فرض الامر الواقع بالقوة على الاقليم، هي اسباب تفسر جانباً مهماً من تمرد البلوش " فالحكومات والانظمة العسكرية التي حكمت قد اشتركت كلها في موقف واحد هو ظلم البلوش واضطهادهم".([1])على حد تعبير عطا الله مينجال رئيس وزراء الاقليم.

وفي اعتقادنا الى تجربة بوتو في محاولة قمع حركة التمرد في اقليم بلوشستان اكدت بما لا يقبل الشك فشل خيار استخدام القوة في حل مشاكل البلاد، وهو خطأ جسيم يتحمل بوتو جانباً مهماً في المسؤولية عنه وما اعقب ذلك من تزايد الاعتماد على الجيش الذي وجد الطريق مفتوحاً امامه ليعود للاستيلاء على السلطة مجدداً في٥ تموز(يوليو) ١٩٧٧.

د - التنوع اللغوي :

برزت الانقسامات الثقافية بشكل واضح في باكستان وتزايدت مع بروز النزاع اللغوي، ففي اول خطاب له في باكستان الشرقية اكد محمد علي جناح الحاكم العام بشكل واضح "ان لغة الدولة في باكستان ستكون الاوردية وليس أي لغة اخرى" وعندما قدمت اول مسودة للدستور الى الجمعية التأسيسية فأنها تضمنت توصية تؤكد "يجب ان تكون الاوردية اللغة الوطنية في الدولة".([2])

الا ان هذا الامر واجه استنكاراً كبيراً واندلعت اعمال العنف في باكستان الشرقية وكانت شدة هذه الاضطرابات كافية للقضاء على أي أمل في لغة وطنية واحدة يمكن ان تقلل من الخلافات الكبيرة بين شطري البلاد وادت الى مزيد من التوتر في العلاقات.([3])

ولفهم جانب مهم من اسباب الاضطراب حول قضية اللغة المركزية نجد ان ٥٥% من مجموع السكان يتحدثون البنغالية، و٢٨% يتحدثون البنجابية بينما يتحدث ٧%

---

[1] -نقلا عن ابهادكسيت، مصدر سابق، ص ٢٥.

[2]- Keith Callard and Richard S. Wheeler,OP.Cit.,P. 483.

[3]- Rafiushan Kureishi,Op.Cit.,P. 29.

الاوردية وتكتب البنغالية بحروف نابعة من السنسكريتية، بينما تستخدم الاوردية والبنجابية حروف فارسية والاوردية هي اللغة الرئيسة للمسلمين الهنود قبل ١٩٤٧، بينما نجد ان البنغالية تحمل جزءاً كبيراً من تأثير الهندوسية، وارتباطها مع البنغال الهندية،([1])جعل منها لغة غير مرغوب بها.

وفي باكستان الغربية نجد ان الاقليم يقسم على عشرة مناطق لغوية متميزة، اقليم الحدود الشمالية الغربية وغرب البنجاب وبلوشستان والسند وولايات بهاولبور وكايبور وكالات ومكران ولاسبيلا، فكل منطقة لها خصائص لغوية متميزة، فابناء اقليم الحدود يتحدثون لغة الباشتو وفي غرب البنجاب اللغة البنجابية التي تقسم على لغتي الهندو والسرايكية وتتميز هذه المناطق بالالمام وفهم اللغة الاوردية التي تشترك مع اللغات الاقليمية الاخرى في حروف الكتابة.([2])

وتزايدت اهمية اللغة الاوردية بصدور قرار تبني اللغة الواحدة في التعليم في عموم باكستان الغربية وحظر استخدام اللغات الاقليمية الاخرى التي كانت مستعملة بناءاً على توصية لجنة التعليم في عام ١٩٥٨، وكان الهدف من القرار هو خلق ثقافة واحدة من خلال لغة وطنية واحدة وتأكيد ان الاوردية هي لغة الثقافة والحضارة الاسلامية في شبه القارة الهندية.([3])

ولتجاوز مشكلة اللغة فقد اكد دستور ١٩٥٦ على وضع مساو للاوردية والبنغالية وذلك في المادة ٢١٤ الفقرة ١،([4]) اما دستور ١٩٦٢، فقد اكد ذلك مضيفاً بأن اللغة الانكليزية يمكن ان تستخدم للاغراض الرسمية حتى العام ١٩٧٢.([5])

الا ان مشكلة اللغة في باكستان الغربية لم تنته، ففي العام ١٩٧٢، اعلن بوتو جعل اللغة السندية هي اللغة الرسمية في اقليم السند بالرغم من انه يضم اعراقا متعددة وبالنسبة للمهاجرين كان التحرك جزءاً من سياسة التمييز الذي يمارسها قائد سندي ومحاولة النخبة السياسية استغلال القضية لترسيخ قواعدها الانتخابية.([6])

1- Keith Callard and Richard S. Wheerler,OP.Cit., P. 483.
2- Rafiushan Kureishi,Op.Cit., PP. 56-57.
3- Tahir Amin,OP.Cit., P. 85.
4- Keith Callard.Pakistan ,Op.Cit.,P. 339.
5- Keith Callard and Ricard S.Wheerer,Op.Cit., P. 483.

٦- فأحصاء عام ١٩٦١، اظهر ان عدد سكان اقليم السند هو ٤٠٤ر٤٤٠ر٢ مليون شخص منهم ٧٧٦ر١٠١ر١مليون شخص او حوالي ٩ر٥٣% منهم متحدثوا الاوردية، ويتحدث البنجابية ٧٤٧ر٢٦٠ ألف شخص أي حوالي ٨ر١٢% ومتحدثي السندية ٨٢٣ر١٧٤ألف شخص أي حوالي ٦ر٨% من عدد السكان ومتحدثي الجوجراتية حوالي ٤٧١ر١٥٢ ألف شخص أي حوالي ٥ر٧% ووفق هذا الاحصاء فالسندية رابع لغة في الاقليم. وللمزيد انظر:

والواقع ان مشكلة اللغة في باكستان اصبحت اقل حدة بعد العام ١٩٧١ وانفصال باكستان الشرقية، ولم يكن لها تأثير مهم في الحياة السياسية بالشكل الذي ظهر في العام ١٩٧٢في اقليم السند والجدول رقم (٧) يوضح اللغات الباكستانية ونسبة متحدثيها لعام ١٩٨١.

الاقليم	الاوردية	البنجابية	باشتو	سندية	بلوشية	براهوي	هندكو	سيريكية	اخرى	المجموع
البنجاب	٤ر٢٧	٦٨ر٨٧	٧٦ر٠	٠٨ر٠	٥٧ر٠	٠١ر٠	٠٤ر٠	٩٠ر١٤	٦٩ر٠	١٠٠%
السند	٦٤ر٢٢	٦٩ر٧	٠٦ر٣	٤٠ر٥٢	٥١ر٤	٠٩ر١	٣٦ر٠	٢٩ر٢	٩٧ر٥	١٠٠%
الحدود	٨٣ر٠	١٠ر١	٣٠ر٦٨	٠٥ر٠	٠٤ر٠	٠١ر٠	١٣ر١٨	٩٥ر٣	٥٩ر٧	١٠٠%
بلوشستان	٣٧ر١	٢٤ر٢	٠٧ر٢٥	٢٩ر٨	٣١ر٣٦	٦٨ر٢٠	١٣ر٠	٠٨ر٣	٨٢ر٢	١٠٠%
اسلام آباد	٢٣ر١١	٧٢ر٨١	١٦ر٤	١٨ر٠	١٦ر٠	٠١ر٠	٦٠ر٠	١٠ر٠	٨٣ر١	١٠٠%
أدارة فدرالية	٠١ر٠	١٠ر٠	٧٠ر٩٩	٠٥ر٠	٠١ر٠	٠٠ر٠	٠٢ر٠	٠٠ر٠	٠٩ر٠	١٠٠%

Mohammed Arif Ghayur and J.Henry Korson,OP.Ccit.,P.212. ايضاً: ابهادكسيت،مصدر سابق٣٧.

الفصل الخامس

مستقبل النظام السياسي

في باكستان

شـــهدت باكســـتان تطـــورات مهمـــة منـــذ اواخـــر العـــام ٢٠٠٧، ومطلـــع العام٢٠٠٨.واكدت هذه التطورات ان كل ماجرى ويجري في باكستان، لايترك مجالا للشك في ان خارطة الصراع الداخلي بدأت طريقها للتحول على نحو كبير، وبدى واضحا" نجاح خطة الجنرال مشرف التي قامت على استعادة خارطة الصراع القديمة التي كانت موجودة قبل استيلاءه على الحكم، لمواجهة التغييرات التي حدثت في باكستان وانتجت قوى جديدة خلال المرحلة الماضية من حكمه. ان هذه التغييرات وتلك القوى لم تعد تستدعي فقط العودة الى خارطة الصراع القديمة، ولكن الاهم في هذه التغييرات وقوى الصراع الجديدة انها باتت تتطلب استدعاءاً لأطراف من المعادلة القديمة لمواجهتها بفعالية على ساحة الصراع، بعد ان اصبحت تمثل خطراً على كل من القادة السياسيين والاحزاب القديمة معا، كما انها باتت تمثل خطراً على تماسك الدولة وقوتها وقدرتها وعلى تماسك المجتمع الباكستاني ايضاً.

ويمكن القول ان ماجرى هو محاولة لاعادة تأسيس النظام السياسي الباكستاني وفق حالة واسعة من الانفتاح على التيارات السياسية غير المتشددة، كما هو محاولة لاحتواء الحالة الاسلامية المتفجرة في باكستان التي اتسمت بحالة من العنف على نحو بات يهدد بأحداث تغييرات جذرية في الدولة والمجتمع، وربما بات يهدد بحدوث حرب اهلية مفتوحة دون اغفال ان هذه الرؤية تستهدف ايضا" عزل القوى الاسلامية غير المتشددة عن تلك المتشددة.

وهذا تحول كبير في باكستان، حيث هي المرة الاولى التي يجري فيها تشكيل حالة مثل تلك في مواجهة الحركات الاسلامية وفق رؤية انها الخطر على وحدة الدولة والمجتمع. ولذلك كان قرار الجنرال مشرف استدعاء القوى القديمة في المجتمع واعادة النشاط السياسي، لتشكل محتوى ومحور الصراع في باكستان مرة اخرى. في محاولة لاضعاف الحشد الشعبي حول حالة الصراع والقوى الجديدة في مناطق القبائل ومناطق

نشاط طالبان.. ويما يسهم في تعزيز شرعية الدولة مجدداً في المجتمع، وتقوية تماسك المجتمع وفق شروط الصراع السياسي الحزبي لاالعسكري والقبلي كما هو الحال لدى طالبان والقبائل والقاعدة وحركة انفصال بلوشستان.

في ضوء كل ماتقدم، نجد ان باكستان قد شهدت تطورات مهمة إعادت تشكيل هيكل وبنية النظام السياسي الباكستاني،وإعادت من جديد الصراع الحزبي الذي كان موجودا قبل الانقلاب العسكري في العام ١٩٩٩، ومن هنا تبرز اهمية معرفة اهم هذه القوى الفاعلة في هذه التطورات وما فرضته من تغييرات سياسية سيكون لها تاثير واضح على مستقبل البلاد بعد هذه المرحلة المهمة.

وتنطلق الرؤية المستقبلية، من عدة جوانب داخلية وخارجية في ضوء اهمية باكستان الاستراتيجية، ولهذا سوف نركز على العوامل الداخلية ودورها في تأطير بعض ملامح المستقبل، الى جانب تناول بعض العوامل الخارجية التي تعد في بعض نقاطها مكملة لتأثير العوامل الداخلية ومنسجمة او متأثرة بدرجة أو اخرى بهذه العوامل، وكل هذا في محاولة لتقديم صورة واضحة الى درجة ما عن طبيعة المستقبل السياسي للباكستان.

المبحث الاول: الاوضاع السياسية قبل الأنتخابات العامة ٢٠٠٨.

المبحث الثاني: الأنتخابات العامة ٢٠٠٨ ونتائجها.

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية.

المبحث الاول

الاوضاع السياسية

قبل الأنتخابات العامة ٢٠٠٨

بدءا" لابد من الانطلاق من حقيقة ان الرئيس برويز مشرف انتزع السلطة من نواز شريف رئيس الوزراء المنتخب عن طريق انقلاب عسكري في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٩، وقد فوض لكي ينفذ اجندته الاصلاحية ثم يسلم السلطة بعد ثلاث سنوات الى حكومة مدنية منتخبة. واكتسبت الحكومة العسكرية شعبية نتيجة لسلسلة من الخطوات الشجاعة بداءها بتطهير الادارة من عدم الكفاءة والفساد في المناصب العليا، وتحسنت صورة باكستان الى حد ما في المجتمع الدولي.وبالرغم من ذلك اصبح قرار الرئيس مشرف الذي اتخذه في٣٠ نيسان (ابريل) ٢٠٠٢، والخاص بتمديد ولايته الرئاسية الى خمس سنوات اخرى عن طريق الاستفتاء مثارا" للجدل.

فاحزاب المعارضة عدت تصرف الجنرال مشرف خرقا للدستور، علاوة على ذلك،لم يكن الاستفتاء ضروريا وكان يعني مزيدا" من تدخل القوات المسلحة في شؤون البلاد وابقاء نفسها في السلطة لأطول وقت ممكن. وقد تسبب قراره في المزيد من الاستقطاب وسط الأمة، وكان مناورة للحيلولة دون اشتراك قادة الاحزاب السياسية التي تحظى بشعبية في الأنتخابات العامة. وفي رأي البعض كان الاستفتاء مناورة قصد منها ارضاء الغرب وآطالة آمد بقائه في السلطة. ويشير المنتقدون لحكم الجنرال مشرف بان الحقب الثلاثة التي حكم فيها الجيش باكستان قد تركت في اعقابها مزيدا من المشكلات والأزمات.

وعلى الرغم من أن علاقات التبعية التي نسجها مشرف مع الغرب وتحديدًا الولايات المتحدة منذ وصوله للسلطة، ليست جديدة –فهي امتداد للسياسة التي اتبعتها إسلام أباد منذ خمسينيات القرن الماضي– فإن الجديد هو التعارض الناشئ عن متطلبات التبعية الجديدة للغرب والمتمثلة في المواجهة مع قوى مهمة في المجتمع الباكستاني.وبعد أحداث ايلول (سبتمبر)٢٠٠١ تجددت علاقات التبعية للولايات المتحدة ولكن بصورة أكبر

من ذي قبل، حيث سعت الإدارة الأمريكية لاستغلال باكستان كدولة وكموقع جغرافي وسياسي إستراتيجي في مواجهة قوى الإرهاب([1]).

وبطبيعة الحال ترتب على ذلك أن دخلت الدولة الباكستانية في صراع مع قوى مهمة في النسيج الاجتماعي ترى أن الحرب على الإرهاب موجهة ضد الإسلام والمسلمين وضد القوى الجهادية التي ساعدت أفغانستان على التخلص من الاحتلال السوفيتي في ثمانينيات القرن الماضي.دخلت الدولة في صراع مع هذه القوى التي تحتل مكانة مهمة في المجتمع الباكستاني حصلت عليها عبر عقود متتالية منذ رحيل زعيمها القائد الاعظم محمد علي جناح المفاجئ في العام ١٩٤٨ وصعود رفاقه إلى السلطة، حيث لم يجد هؤلاء ما يستعينون به في ظل فقدانهم للكاريزما الجماهيرية والشرعية التاريخية واصطدامهم بالتهديد الخارجي وتحديات بناء الدولة المستقلة، سوى الارتكان إلى الدين كعامل جامع وموحد للقوميات التي يتشكل منها الشعب الباكستاني([2]). هذه القوة التي اكتسبها الدين كان من الصعب إن لم يكن من المستحيل، مواجهتها دفعة واحدة وبدون مقدمات بعد أحداث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١، وهو الأمر الذي ترتب عليه اندلاع هذه الأزمة الحادة، وخاصة أن الرئيس مشرف لم يكن أمامه بديل، فوجوده في السلطة يتوقف إلى حد كبير على الدعم الأمريكي له، وهذا الدعم يحتاج إلى تنفيذ الأجندة الأمريكية الخاصة بمحاربة الإرهاب. ولذلك برزت العديد من الازمات يمكن تحديد ابرزها بالاتي:

الأزمة الأولى: المواجهة بين النظام والمجتمع المدني

بعد ثماني سنوات من الحكم العسكري بزعامة الجنرال برويز مشرف، اندلعت الأزمة الأولى، في ضوء قيام الرئيس مشرّف في التاسع من آذار (مارس) ٢٠٠٧، بطرد رئيس المحكمة العليا الباكستانية افتخار محمد شودري. وكانت التهمة سوء التصرّف. أمّا السبب الحقيقي فكان التحدّي الذي فرضه شودري أمام استئثار الجيش بسلطة الدولة بوسائلٍ غير شرعية.

---

[1] - للمزيد من التفاصيل انظر:ستار جبار علاي.التجربة البرلمانية في الهند وباكستان-دراسة مقارنة-مصدرسابق .ص١٢١-١٢٢.

[2] - أنظر في هذا السياق حسن ن.جرديزي وجميل رشيد.مصدر سابق .ص١١٧-١١٨.

وقد بدأت هذه الازمة بعد ان أصدر شودري حكما بعدم شرعية سياسة الخصخصة التي باعت ممتلكات الدولة بأدنى الأسعار إلى ضبّاطٍ في الجيش وأتباعهم من نخبة رجال الأعمال الباكستانيين. وقد حاول بشجاعة أن يعمل على مساءلة الأجهزة الأمنيّة الباكستانية التي كانت تلعب في الخفاء، وبخاصّة منها مديريّة المخابرات العامّة التابعة للجيش.

ومن المعلوم أن الجيش الباكستاني يضمّ تحت قيادته ٦٠٠ ألف رجل وامرأة، ونحو ٥٠ رأس حربي نووي. وتحت رعاية مشرّف، أضحت هذه المؤسسة عملاقاً يسيطر على ما يمكن تقييمه بـ٢٠ مليار دولار من الأصول، وعلى ثلث الصناعات الثقيلة، كما تتملّك ٥ ملايين هكتار من الأراضي. ولدى مئات الضبّاط العسكريين وظائف مدنيّة أيضاً في الوزارات ومؤسّسات الدولة. وتقوم وكالة الاستخبارات المسيّسة في العمق بتنظيم الانتخابات قبل استحقاقها وبتشكيل أو بحلّ التحالفات السياسية لمصلحة الرئيس.

قادت الأزمة مع القاضي افتخار محمد شودري إلى تطور الاشتباك السياسي بين المجتمع المدني الذي تتزعّمه سلطةٌ قضائيّةٌ مستقلّة وبين الجيش. وفي العام ٢٠٠٧ شهدت باكستان انبثاق معارضة ديمقراطية متمثلة في «حركة المحامين» التي قادت خلال الأشهر الأخيرة من السنة عينها أكبر حملة مناهضة للجنرال برويز مشرف منذ توليه السلطة في العام ١٩٩٩. هؤلاء المحامون والقضاة الجدد شكلوا عاملا مهماً في الساحة السياسية الباكستانية التي صودرت من قبل جنرالات الجيش، والعائلات الكبيرة المالكة للأراضي الخصبة، والسياسيين الفاسدين، ومؤخراً الإسلاميين المتشددين.

ويمكن وصف الحركة بـ«الثورية»، بعد ان وقفت في طليعة المدافعين عن رئيس المحكمة العليا القاضي افتخار شودري. وكان تعداد الحركة في مدينة لاهور لوحدها ١٢٠٠٠عضواً ناشطاً. وأصبح القاضي افتخار شودري الذي اصطدم في السابق مع الجنرال ضياء الحق (١٩٧٧-١٩٨٨) بمنزلة المثل الأعلى للمحامين، والمنارة في عملية المواجهة المباشرة مع الجيش لإجباره العودة إلى الثكنات، ومن أجل بناء دولة القانون، الا ان الحركة شهدت تراجعا واضحا عندما وافق اربعة قضاة مقالون على العرض الذي تقدمت به الحكومة باداء اليمين لتولي مناصبهم من جديد،وذلك حسبما يتفق مع خطط إعادة القضاة الى مناصبهم على مراحل.

ويبدو ان حكومة حزب الشعب الباكستاني أرادت كسر شوكة حركة المحامين عن طريق إعادة القضاة المفصولين تدريجيا الى السلطة القضائية العليا بينما تتجاهل إعادة رئيس المحكمة المقال افتخار محمد شودري.

الا ان الحركة ظلت من أكثر الحركات المعارضة تنظيما وقوة في باكستان طوال العام ٢٠٠٧، ويعتقد العديد من المحللين السياسيين ان حركة المعارضة التي اطلقها المحامون كانت من ابرز الاسباب التي ساهمت في الأطاحة بالرئيس مشرف. وهناك من يرى ان قرار الحكومة بالإعادة المرحلية للقضاة يمكن ان يضعف من قوة الحركة،وهذا ما يوضحه اعتزاز احسان زعيم حركة المحامين بقوله: (لقد ظلت حركة المحامين ثابتة في مواجهة القوة الغاشمة التي استخدمتها حكومة برويز مشرف، ولكن يؤلمني ان بعض القضاة وقعوا في فخ حكومة حزب الشعب الباكستاني)([1]). وعلى الرغم من مطالب جماعات المحامين وحزب الرابطة الاسلامية،تجاهلت الحكومة لمدة إعادة رئيس المحكمة افتخار محمد شودري، وتبرير الحكومة ان شودري انغمس في السياسة، مما يعني ضمنا انه غير مناسب للعمل كرئيس للمحكمة العليا في باكستان.

وهناك من رأى ان الرئيس آصف علي زرداري كان غير متحمس لإعادة القضاة وعلى رأسهم رئيس المحكمة السابق شودري، لانه- في حال عودته-سيفتح ملفات فساد زرداري التي كانت قد اغلقت في أواخر العام ٢٠٠٧ ،بموجب صفقة سياسية بين رئيسة الوزراء الراحلة بناظير بوتو والرئيس برويز مشرف، الى جانب ذلك سعى حزب الشعب الى تقليص صلاحيات قضاة المحكمة ومدة خدمتهم،ليضمن لحكومتة اختيار قضاة جدد للمحكمة،يمكن لاحقا تلافي الصدام معهم([2]).

وبعد إعادة رئيس القضاة الى منصبه في اذار(مارس)٢٠٠٩،امرت المحكمة العليا التي تتكون من ١٤ قاضيا بتسريح او إعادة ١١٠ قضاة في المحكمة العليا كان الرئيس السابق برويز مشرف قد عينهم،الى مناصبهم الاولى.

واعلن مسؤلول في المحكمة،ان ١١٠ قضاة على الاقل في المحكمة العليا ومحكمة الشريعة الفدرالية والمحاكم العليا،سوف يتقاعدون اويرجعون الى مناصبهم بعد حكم هيئة المحكمة،وقال احد المسؤولين الكبار في المحكمة (ان ذلك الحكم يشمل ١٥ قاضيا في

[1] -جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٨٦٩.بتاريخ٢٠٠٨/٨/٣١.

[2] -انظر: سيد عيسى.الداخل الباكستاني بعد برويز مشرف.مجلة السياسة الدولية.العدد١٧٤.اكتوبر٢٠٠٨.ص١٩٠.

المحكمة العليا و٤١ قاضيا في محكمة لاهور العليا،و٢٧ قاضيا في محكمة السند العليا و١٠ قضاة في محكمة بيشاور العليا وجميع محاكم بلوشستان العليا الخمسة،والمحاكم الثمانية العليا في اسلام اباد واربعة محاكم شرعية فدرالية).([1])

الأزمة الثانية: تزايد حدة المواجهة مع التنظيمات الاسلامية

لقد اقتضت طبيعة النظام السياسي الباكستاني أن تغدو القوى الإسلامية طرفاً مهماً في معادلة توازن هذا النظام، ليس لميل أغلبية الشعب الباكستاني إلى الخيار الإسلامي فحسب، ولكن لما حظيت به المعارضة الإسلامية بقيادة مجلس العمل الموحد المعارض، الذي ضم ستة أحزاب إسلامية، من حضور سياسي بارز إثر الانتخابات البرلمانية التي أجريت في العام٢٠٠٢، ونتيجة للتحالف الوثيق بين الإسلاميين والجيش منذ أيام الرئيس الراحل الجنرال ضياء الحق، والذي منحهم حق تكوين إمارات إسلامية تابعة لسلطة نظام إسلام آباد، لكن العمليات الانتحارية التي شنها المقاتلون القبليون في شمال غرب باكستان ضد قوات الجيش والشرطة، الى جانب احداث المسجد الاحمر واغلاق مشرف لعدد كبير من المدارس الدينية ،انهت هذه العلاقة بين الجيش والمتشدديين الاسلاميين وعلى رأسها الجماعة الاسلامية وجمعية علماء باكستان الذين لا يخفون تعاطفهم مع حركة طالبان وتنظيم القاعدة([2]).

لقد تطورت العلاقة بين الحركات الإسلامية المتشددة والجيش خلال العقود الأخيرة، وازداد ثقل الرهان هذا بكونه يندرج ضمن إطارٍ محلّيٍّ مشحون، يتدخّل فيه الإسلام المتشددً الباكستاني، على درجاتٍ مختلفة، سواء في كشمير أم في المناطق القَبَلية المُحيطة بأفغانستان، ولاسيما إبان حكم الجنرال ضياء الحق الذي جاء إلى السلطة العام ١٩٧٧ على إثر الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكم ذو الفقار علي بوتو. وأَدْخَلَ الانقلاب البلاد في مرحلة ثانية من الحكم العسكري، توطدت خلالها العلاقات العسكرية بين باكستان وواشنطن على أثر الاجتياح السوفييتي لأفغانستان في٢٧ كانون الاول(ديسمبر)١٩٧٩. ([3])

---

[1]–جريدة الشرق الاوسط.العدد١١٢٠٥.بتاريخ٢/٨/٢٠٠٩.

[2] - مجلة الوطن العربي .العدد ١٦٠٦ في ١٢/١٢/٢٠٠٧.

[3] - للمزيد من التفاصيل عن هذه التطورات انظر:ستار جبار علاي.تطور النظام السياسي في باكستان.مصدر سابق .ص.١٥٠-١٥١.

ولا يمكن تجاهل الدور السياسي القوي الذي تقوم به المدارس الدينية في باكستان، ونقصد بالدور السياسي في هذا الاطار امرين، اولهما: الدور الجهادي الذي تقوم به المدارس، سواء داخل باكستان او خارجها، وثانيهما: الدور السياسي "المحلي" الذي تقوم به المدارس في توازنات القوة داخل النظام السياسي الباكستاني.

بالنسبة للبعد الجهادي، فنظراً لاهتمامها الشديد بالمناهج الدينية والتزامها خطاً سلفياً واضحاً، باتت المدارس الدينية في باكستان مقصداً لكل من ينشد الالتزام الديني المحافظ والعودة للعصر الاسلامي الاول، وبالتالي استقطبت كل من يرغب في تحصيل العلوم الشرعية في نسختها الاولى، وبالاضافة الى الطلاب الباكستانيين، فقد استقطبت هذه المدارس العديد من الطلاب الاجانب الذين جاءوا من مختلف الدول العربية والاسلامية على مدى العقود الخمسة الماضية، وهي في ذلك كانت تحصل على دعم مادي من بعض "المحافظين" الاثرياء، سواء من دول الخليج العربي او غيرها من البلدان الاسلامية وتشير الاحصاءات الى ان المدارس تتلقى ما يقرب من ١,٥ مليون دولار سنوياً كمنح وتبرعات، لذا، لم يكن غريباً ان يصدر الرئيس الباكستاني برويز مشرف- وفي اطار تحولات ما بعد الحادي عشر من ايلول(سبتمبر)- قراراً بطرد عشرات الطلاب الاجانب من باكستان، وذلك في اطار محاولاته للسيطرة على المدارس الدينية وكسر شوكتها([1]).

كان احتلال المسجد الأحمر حدثاً فريداً، حيث أنّه جرى بين شوارع إسلام أباد وأمام وسائل الإعلام العالميّة. وكانت هذه المحاولة لفرض الشريعة الإسلامية انعكاساً للإستراتيجية التي تقوم على طول الحزام الباشتوني في المنطقة الحدودية الشمالية الغربية وعلى طول الحدود الأفغانية. هذه الإستراتيجيّة هي "الطلبنة"، يقوم بها مجاهدون إسلاميون كهؤلاء الذين حاربوا عند المسجد الأحمر. قادة هذه الحركة رجال دين يستلهمون من أسامة بن لادن، ولكنّهم تعلّموا في ظلّ المدارس السنيّة التي ترعرعت في زمن حكم الجنرال ضياء الحق (١٩٧٧-١٩٨٨) الموالي لأمريكا. وقد كان ٧٠% من الطلاّب، ذكوراً وإناثاً من اقليم الحدود الشمالية الغربية ومن المناطق الحدودية، نشئوا في مزيجٍ سامّ من القبلية، وشكوى الباشتون، والإسلام الطالباني.

---

[1] - انظر:- خليل العناني.ظاهرة المدارس الدينية في باكستان:الابعاد السياسية والاجتماعية.مجلة السياسة الدولية .العدد١٧٠.اكتوبر٢٠٠٧.ص١٨٣.

كان المقاتلون من جماعات جهادية محظورة مثل "جيش محمّد"، وكانت المخابرات العامّة قد وظّفتهم في حرب باكستان بالوكالة في أفغانستان وكشمير الهندية. ولكنّهم اعتبروا تخلّي الجنرال مشرف بعد أحداث ١١ أيلول(سبتمبر) عن طالبان وبدء مسيرة السلام مع دلهي بمثابة "ردّة" كافرة. إذ تقول المصادر أنّه إذا كان أحد قد تمتّع بروابطٍ مع تنظيم القاعدة وتغاضٍ من ضباط المخابرات العامّة، فهم هؤلاء المجاهدون([1]). لقد تدهور الوضع في باكستان منذ حصار المسجد الاحمر وقد ركز المقاتلون في باكستان على هدفين:

الاول: التجمعات والزعامات الشيعية ردا على الهجمات التي يتعرض لها السنّة.

الثاني: الاهداف العسكرية، اذ وقعت هجمات انتحارية عديدة ضد اهداف ومنشأت عسكرية، وتبنت حركة طالبان باكستان المسؤولية عن هذه العمليات ردا على العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة في منطقة القبائل (باجور) اذ يؤكد الناطق باسم طالبان باكستان والزعيم القبلي في باجور مولوي عمر (اذا لم تتوقف هجمات الجيش،فان مثل هذه العمليات ستستمر) اما الزعيم بيت الله محسود فاشترط للمشاركة في محادثات سلام، ان تتخلى الحكومة عن السياسة الموالية لامريكا التي اتبعها نظام مشرف.

واصبحت المناطق الحدودية الباكستانية الاخرى،جنوب وشمال وزيرستان معاقل لزعيم طالبان باكستان بيت الله محسود، واصبحت ملاذات امنة لطالبان افغانستان بقيادة جلال الدين حقاني ،ويتراوح عدد المقاتلين التابعين لهما مابين ٢٠و ٣٠ الفا يشنون حرب عصابات ضد القوات الامريكية وقوات حلف شمال الاطلسي في جنوب افغانستان،كما انهم يقومون بعمليات انتحارية داخل باكستان([2]).

وكان من تداعيات اقتحام القوات الخاصة الباكستانية المسجد في شهر تموز(يوليو) ٢٠٠٧، تزايد حدة العمليات الانتحارية التي شنها المقاتلون القبليون في شمال غرب باكستان ضد قوات الجيش والشرطة، والتي أسفرت عن مئات القتلى والجرحى، ونهاية التحالف البنيوي بين الجيش الباكستاني والمتشددين الإسلاميين.

---

[1] - توفيق المديتي.لماذا تخلت واشنطن عن برويز مشرف؟ مجلة الوحدة الاسلامية.السنة السابعة.العددالثاني والثمانون.شوال ١٤٢٩هـ.تشرين الاول(اكتوبر)٢٠٠٨م.ص٦٧.

[2] - هدى الحسيني.هل يكون زرداري رجل اميركا الجديد في باكستان؟ جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٨٦٦.بتاريخ٢٨/٨/٢٠٠٨.

ان المغزى عميق لدى الشارع الباكستاني حول أحداث المسجد الأحمر فبعد مرور سنة كاملة على هذه المجزرة خرج الالاف من الاسلاميين المعارضين للرئيس مشرف والمقربين من حركة طالبان ورددوا هتافات تحي شهداء المسجد الأحمر ،مما يؤكد ان القضية ستبقى عصية على النسيان لدى الشارع الباكستاني وعلى رأسهم عشرات العلماء المسلمين الذين توالت مطاليبهم على الرئيس مشرف لاطلاق سراح امام المسجد الاحمر الشيخ عبد العزيز غازي مع كشف أسرار عملية المسجد والتي كانت السببب بل وضمن احد الاسباب الرئيسة التي اقدم من جرائها الرئيس مشرف على تقديم استقالته، فالشارع الباكستاني أراد الانتقام من مشرف بسبب هذه الاحداث الى جانب قضية شودري([1]).

الأزمة الثالثة: أغتيال بناظير بوتو:

عادت السيدة بناظير بوتو الى باكستان في ١٨تشرين الاول(اكتوبر)٢٠٠٧،وتعرضت الى محاولة اغتيال فاشلة في الساعات الاولى من صباح١٩ تشرين الاول(اكتوبر)،واودت بحياة ١٧٩شخصا،وكانت العودة قد جاءت عقب الضغوط الأمريكية التي مورست على الرئيس برويز مشرف من أجل إبرام تحالف معها، يدعم المركز الضعيف للرئيس، مقابل إشراك المعارضة العلمانية الليبرالية في حكومته، وتخلي مشرف عن قيادته للجيش استجابة لمطالب المعارضة بإعادة البلاد إلى الحكم المدني. ويشار في هذا الصدد إلى أن منصب قائد الجيش هو الركيزة الأساسية لقوة مشرف. وكان هذا الخيار الأمريكي الذي يقوم على إبرام تحالف بين مشرف وبوتو، الذي من شأنه أن يعزز قوة الرئيس مشرف في باكستان في ظل تنامي قوة الإسلاميين المتشددين([2]).

لقد قدمت بوتو نفسها ،ليس كزعيمة سياسية تستطيع مساعدة باكستان على العودة الى الحكم المدني ،ولكن ايضاً تستطيع الوقوف امام موجة التطرف، وقالت ان هناك جبهتين للمعركة في باكستان الاولى،الديكتاتورية في مواجهة الديمقراطية والثانية،الاعتدال في مواجهة التطرف، ورأت بوتو ان الانتخابات قد تكون أخر فرصة أمام باكستان لأخذ مسار معتدل .وخصوصا ان الرئيس مشرف واجه معارضة متزايدة لخططه وتوجهاته اذ اكدت بناظير بوتو ان حكم مشرف جعل من القاعدة وطالبان تستخدم

---

[1] -عرفان صديقي.طالبان لاتمثل تهديدا وكل مايجري تضخيم. المصدر:- pp.1-2http;\\www.elaph.com.2004

[2] - مجدي كامل.مصدر سابق. ص١٠٩- ١٢٥.

المناطق البعيدة عن سلطة القانون في شمال باكستان لأعادة التجمع ولاحداث الفوضى افغانستان وفي باكستان نفسها([1]).

من جانبها رحبت احزاب المعارضة الباكستانية بقرار رئيسة الوزراء السابقة بناظير بوتو بالعودة الى البلاد من منفاها، الا انها اعربت عن املها في ان لا تبرم بوتو اتفاقاً مع الرئيس برويز مشرف.وقال رجا ظفر الحق رئيس حزب الرابطة الاسلامية في باكستان الذي يتزعمه رئيس الوزراء السابق نواز شريف ،ان الأعلان عن عودة بوتو هو نبأ سار" واضاف ظفر الحق يجب على بوتو ان تتجنب ابرام اي اتفاق لتقاسم السلطة مع مشرف ،لان ذلك سيضر النضال الديمقراطي".واكد لياقت بالوش احد زعماء "التحالف الاسلامي" انه سيعارض عودة بوتو اذا تمت بموجب اتفاق مع مشرف واضاف انه اذا جاءت عودتها دون الاتفاق "فان قرارها بالعودة سيكون صحيحاً"([2]).

واعلن شيخ رشيد وزير السكك الحديد الباكستاني ان الحكومة اصدرت عفواً عن بوتو المتهمة بالفساد ملبية بذلك احد مطالب رئيسة الوزراء السابقة للتوصل الى اتفاق حول تقاسم السلطة، بعد ما كانت هذه المباحثات بدأت تعاني من الركود. واكد الوزير "ان الحكومة قبلت سحب التهم الموجه ضد بناظير بوتو" مضيفاً ان القرار اتخذ في اجتماع برئاسة رئيس الوزراء شوكت عزيز" ويوضح مسؤول اخر ان "الرئيس سيصدر مرسوماً يمنح بموجبه عفواً عن الشخصيات السياسية التي وجهت اليها اتهامات بين عامي ١٩٨٥-١٩٩٩. كاجراء يندرج في اطار المصالحة الوطنية". وبالفعل وقع الرئيس مشرف في ٥ تشرين الاول (اكتوبر) ٢٠٠٧، مرسوماً لاسقاط الاتهامات عن بناظير بوتو التي دفعتها الى الأقامة في المنفى منذ العام ١٩٩٩ ممهداً الطريق بذلك لتقاسم السلطة معها من خلال تحالف مع حزب الشعب الباكستاني الذي تتزعمه في الأنتخابات العامة.

وبدورها سحبت بوتو تهديدها باستقالة نواب حزبها من البرلمان وهي الخطوة التي كان يمكن ان تفقد الانتخابات الرئاسية شرعيتها ،بالرغم من تاكيد امين عام الحزب بأن اعضاء الحزب في البرلمان لن يدلوا بأصواتهم مؤكداً "لايمكننا ان نصوت لرئيس

---

[1] - كارلوتا نحال.بنظير بوتو ،افكر بالعودة الى باكستان بين سبتمبر وديسمبر. جريدة الشرق الاوسط .العدد ١٠٤١٦ .في ٢٠٠٧/٦/٥.

[2] - جريدة الشرق الاوسط .العدد ١٠٥١٩ في ٢٠٠٧/٩/١٦.

يتولى قيادة الجيش ويحصل على دعم مجالس من المرتقب حلها خلال شهرين " مضيفاً "تمتنع عن التصويت"([1]).

الا ان الامور لم تسر في الاتجاه الصحيح فقد اغتيلت السيدة بوتو في ٢٧كانون الاول(ديسمبر)٢٠٠٧،في مدينة روالبندي بعد خروجها من مؤتمر انتخابي لمناصريها،وكانت قد وقفت من فتحة سقف سيارتها لتحية الجماهير المحتشدة، فتم إطلاق النار عليها وقتلت "برصاص في العنق والصدر"، تبعها عملية تفجير قام بها إنتحاري يبعد عنها ٢٥ مترا.وهزّ الانفجار المنطقة التي كان يمرّ بها موكبها في المدينة. وأعلن وقتها أنّها غادرت الموكب، ثم أعلن زوجها لمحطات محلية "إنّها أصيبت بجروح بالغة"، ثم أضافت مصادر من حزبها أنها "تخضع لعملية جراحية عاجلة". ليعاد بعد عشرين دقيقة إعلان وفاتها. حيث روت التقارير الأولية "أصابتها برصاصة برأسها وأخرى بعنقها".([2])

واكد مصدر من حزب الشعب ان(اشخاصا نافذين للغاية كانوا وراء اغتيالها واتهم الحكومة بانها لم توفر لها الحماية الأمنية الكافية)،في الوقت نفسه أعلن ناطق باسم شبكة القاعدة المسئولية عن العملية التفجيرية التي وقعت وادت الى مقتل السيدة بوتو،وقال القيادي في تنظيم القاعدة في افغانستان مصطفى ابو اليزيد :(لقد نجحنا في تصفية الصيد الاثمن لأمريكا،بعد ان كانت قد اعلنت عزمها على تصفية المجاهدين).الا ان مسئولا سابقا في جهاز الاستخبارات الباكستانية أكد ان هؤلاء لايمكنهم العمل بدون دعم لوجستي من اشخاص في مواقع السلطة.

واصابع الاتهام في عملية اغتيال السيدة بوتو لاتشير فقط الى تنظيم القاعدة،رغم ان عملاء التنظيم ذكروا انهم وراء عملية الاستهداف،الا ان تعقيدات الخريطة السياسية وكثرة اعداء السيدة بوتو تشير الى جهات اخرى ربما تقف وراء عملية الاغتيال،ومن بين هؤلاء جنرالات متقاعدون من انصار الرئيس الاسبق محمد ضياء الحق والذين سبق واتهمتهم السيدة بوتو بالوقوف خلف محاولة اغتيالها عقب عودتها بالهجوم الذي استهدف موكبها في مدينة كراتشي،ولاينجو نظام الرئيس مشرف من تهمة الاغتيال ايضا

[1] - جريدة الشرق الاوسط .العدد ١٠٥٤٠ في ٢٠٠٧/١٠/٧.

[2] -مجدي كامل.مصدر سابق.ص٧٧-٩٢.

حيث اتتهمت عائلة بوتو الحكومة بعدم توفير الحماية الامنية اللازمة بل وتسهيل عملية الاغتيال من خلال توفير الدعم اللوجستي للمنفذين.([1])

أما رواية السلطات الرسمية الباكستانية، فتحدثت عن وفاتها "جراء ارتطام رأسها بسقف السيارة المصفحة التي كانت تركبها"([2]).وقد جاء الاغتيال بعد أن دخلت باكستان في دوّامة من القمع العسكريّ والإرهاب؛ وبعد أن نُكِبَت البلاد أيضاً بنوبةٍ جديدة من الأحكام العرفية، والتي عرفتها باكستان خلال عقود، وسجن المعارضة السياسيّة وناشطي الحقوق المدنيّة، وتطهير السلطة القضائية، وتكميم وسائل الإعلام الحرّة نسبيّاً، وقبل ثلاثة عشر يوماً من موعد الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في بداية العام ٢٠٠٨، والتي كانت تأمل بوتو أن تحقق فيها فوزاً عظيماً، سيلقي بظلاله على المشهد السياسي في البلاد، في ظل العداء العام للجيش من قبل الشعب، والذي توظفه الحركات الإسلامية.([3])

وهناك منَ يؤكد ان عملية اغتيال السيدة بوتو كانت اكبر من مجرد اغتيال زعيمة سياسية، وانما كانت اغتيالا لأمكانيات التحول الديمقراطي الذي كانت تحاول الوصول اليه،عندما قررت العودة الى باكستان مرة اخرى،وما ظهر بعد الاغتيال لم يكن حالة من التماسك القومي لمواجهة كارثة محتملة كما مرت به الهند سابقا،وانما حالة من التفكك التي كانت ظاهرة بجلاء قبل ذلك بوقت طويل.الى جانب حالة الحساسية بين النساء والجماعات الاسلامية لاسيما اولئك الراغبات في الحكم وقيادة الرجال وتولي رئاسة الوزارة،وهي كذلك متعلمة في الغرب،وليبرالية وتريد حكما ديمقراطيا في زمن اصبحت فيه الديمقراطية مشروعا غربيا.([4])

والحقية ان السيدة بوتو كانت تحب الحكم والسلطة إلى أبعد الحدود، فالسلطة هي محور حياتها التي دارت أحداثها حولها، وكانت ستفعل المستحيل لأجل الوصول إلى

---

[1] –محمود قابل.من قتل بوتو؟ مجلة الوطن العربي.العدد ١٦٠٩.بتاريخ٢/١/٢٠٠٨.

[2] –بنازير بوتو.المصالحة:الاسلام والديمقراطية والغرب.شركةالمطبوعات للتوزيع والنشر.بيروت.الطبعة الاولى.٢٠٠٨.ص٧–٨.ايضا:الموسوعة الحرة ويكبيديا.

[3] –وللمزيد من التفاصيل انظر:مجدي كامل.مصدر سابق.ص٢٠٧–٢٣٢.

[4] –عبد المنعم سعيد.عودة الى المسألة الباكستانية مرة اخرى!جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٦٢٧.بتاريخ٢/١/٢٠٠٧.

السلطة. و"بوتو" في ذلك ليست الحالة الوحيدة في العالم الإسلامي، وأمثال هؤلاء لا يهمهم شيء مثل أهمية الوصول إلى السلطة، يهون الكثير أمام هذا الهدف، فإذا اقتضى التدين تظاهروا بالتدين، وإذا اقتضى غير ذلك فعلوه.. تسود حياتهم البرجماتية بكل معنى الكلمة، لا توجد ثوابت في حياتهم، بل هي تابع للمصلحة عندهم، وبذا حياتهم ليست شرا محضا ولا خيرا محضا، بل تتغير حسب مقتضيات مصلحتهم وهدفهم الأساسي في الحياة. خلفية الأسرة السياسية نشأت "بنظير بوتو" في أسرة سياسية عريقة .

أما مواقف "بناظير بوتو" من القضايا المختلفة فكانت تابعة لمصلحتها السياسية أولا وأخيرا، ولا أدل على ذلك من مواقفها الأخيرة، فقد كانت تعتقد مثل الساسة الباكستانيين الآخرين أنه لا يمكن الوصول إلى الحكم في باكستان والاستمرار فيه إلا برضا أمريكا وموافقتها، بل قد قال بعض السياسيين منهم: "من يكون معه ثلاثة (A) سيحكم باكستان ويقصد بذلك (Allah) و(America) و(Army) (الله، أمريكا، والجيش). ومن هنا كان هم "بوتو" لفت نظر السياسة الأمريكية إليها واستمالتها، وإقناع الحكومة الأمريكية بأنها تستطيع أن تقوم بما تريده أمريكا بأحسن مما يقوم به الجنرال مشرف، وأمثلة ذلك كثيرة؛ منها: تأييد الحرب الأمريكي على ما تسميه إرهابا، وأنها تستطيع أن تلعب دورا مؤثرا في ذلك، كما أنها أيدت العملية العسكرية التي قام بها مشرف ضد مدرسة البنات (جامعة حفصة) و(لال مسجد) ولم يؤيدها من السياسيين في باكستان إلا شخصان أحدهما "بوتو" والآخر "ألطاف حسين" قائد الحركة القومية المتحدة، وحليف مشرف في الحكم.

كما وافقت على السماح للجيش الأمريكي بإجراء عملياته داخل الأراضي الباكستانية، إذا توفرت المعلومات الاستخبارية بتواجد أسامة بن لادن في الأراضي الباكستانية، وقولها إنه يمكن إعادة التحقيق في قضية الدكتور عبد القدير خان المتهم ببيع الأسرار المتعلقة بالأسلحة النووية.وبعد ما حصلت على الرعاية الأمريكية دخلت في المحادثات مع الجنرال مشرف، لتصل بذلك إلى المشاركة في الحكم، وهي محادثات ضربت كل الوعود والاتفاقيات التي كانت قد وقعت عليها والتي كانت تحظر فيها التعاون مع العسكر، فقد رأت أن هذه المحادثات والتعاون مع الجيش يسهلان لها مهمة الوصول إلى الحكم.

فقد وقعت من قبل على (Charter of Democracy) "وثيقة الديمقراطية" مع "نواز شريف" في عام ٢٠٠٦م في اجتماع بينهما، وكانا قد قررا في الوثيقة المذكورة أن ينهيا تدخل الجيش في السياسة، وأنهما لن يتعاونا مع الحكومة العسكرية، وأن الحزبين سيتعاونان على إعادة الديمقراطية عن طريق العمل السياسي.وتنازلت عن أشياء كثيرة كانت تعتبرها مبادئ وأصولا قبل ذلك مثل إعادة القضاء كما كان قبل تدخل الجنرال مشرف، وإعادة الدستور إلى الحالة التي كان عليها قبل مجيء الجنرال مشرف إلى السلطة.

الازمة الرابعة: رئاسة الجمهورية وقيادة الجيش

تمتع الرئيس الجنرال برويز مشرف بسلطات مطلقة خلال السنوات الثماني التي اعقبت انقلابه العسكري، وقد شهدت هذه المرحلة استمرار تراجع شعبية الجنرال واستمرار الازمة السياسية بعد ان فرض قانون الطوارئ في اوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٧، وخصوصا بعد تصاعد المد الاسلامي المتشدد لا سيما في منطقة شمال غرب البلاد بالقرب من الحدود الافغانية والتأكيد على انها سترفع في اقرب وقت ممكن([1]). ولهذا كانت اهم التطورات في هذه المرحلة ماياتي:

اولا- اعلان حالة الطوارئ

فقد تصاعدت حدة التوتر السياسي والامني في البلاد في مطلع تشرين الثاني(نوفمبر)٢٠٠٧،بعد اصدار الرئيس برويز مشرف قانونا يقضي بفرض حالة الطوارىء وتعليق العمل بالدستور في٣تشرين الثاني(نوفمبر)٢٠٠٧،وادعى الرئيس مشرف ان فرضه حالة الطوارىء في البلاد كان أمرا ضروريا لحماية الوحدة الوطنية في مواجهة تدهور الاوضاع الامنية في البلاد والذي تجلى في تزايد اعمال العنف في مناطق القبائل على طول خط الحدود الباكستانية – الافغانية،وندلاع القتال في منطقة سوات الشمالية الغربية بين قوات الجيش الباكستاني والمسلحين الاسلاميين الذين يسيطرون على المنطقة،وحدوث المزيد من التفجيرات التي راح ضحيتها المئات،خصوصا التفجيرات العنيفة التي ترافقت مع عودة رئيسة الوزراء السابقة بناظير بوتو الى مدينة

---

[1] - جريدة الشرق الاوسط. العدد ١٠٥٩٢ في ٢٨ /٢٠٠٧/١١.

كراتشي،وحدوث بعض التفجيرات في مقاطعة روالبندي التي توجد فيها قيادات القوات المسلحة الباكستانية.

كما اكد الرئيس مشرف ان قراراته تعد بمثابة بداية للمرحلة الثالثة لازالة العراقيل أمام ترسيخ الديمقراطية،اذ اتهم المحكمة العليا وكبار رجال القضاء بالخوض في السياسة على نحو أضر بالبلاد،وقوض مساعي اقرار الديمقراطية وساعد على تفاقم الارهاب وتنامي عدم الاستقرار.واتهمهم بالتسبب في شل الاجهزة الحكومية،والتدخل في عمل السلطتين التنفيذية والتشريعية،مما اثر سلبا على النمو الاقتصادي،واضر بهيبة الحكومة،فضلا عن تباطؤ القضاء وعجزه عن حسم وتسوية القضايا في مستوياتها الاولية،مما عطل مصالح وحقوق المواطنين.([1])

لقد استخدام الرئيس مشرف سلطات اعلان حالة الطوارئ لعزل معظم قضاة باكستان ووضع كبار القضاة رهن الأقامة الجبرية وأمر الشرطة باعتقال معظم قيادات المعارضة وفرضت الاقامة الجبرية على السيدة بناظير بوتو زعيمة حزب الشعب الباكستاني واعتقال أي شخص يعد مثيراً للقلاقل. وفرض ايضاً قيوداً على اجهزة الاعلام وتوقفت القنوات الاخبارية الخاصة عن البث وثم تعطيل بث المحطتين الاجنبيتين (بي بي.سي) و(السي.ان.ان) على الرغم من ان الصحف بقيت تصدر بحرية، وشددت الحكومة الخناق على أجهزة الأعلام بأصدار أوامر لثلاثة صحفيين بريطانيين بمغادرة البلاد.

ولتبرير هذه الاجراءات تعلل الرئيس مشرف بوجود نظام قضائي مناوىء وتزايد التشدد في البلاد كسببين لأعلان حالة الطوارئ في البلاد. وكان الرئيس قد تحدث مع قادة الجيش وابلغهم بان اعلان حالة الطوارئ كان قراراً صعباً للغاية ولكنه ضروري لضمان فاعلية الحكم والحفاظ على جهود مكافحة الارهاب وتوفير المناخ لانتقال سياسي مستقر([2]). الا ان الرئيس مشرف بقي محتفظا بدعم الجيش الباكستاني وهو المؤسسة الوحيدة المتماسكة في تاريخ البلاد.

[1]- وللمزيد من التفاصيل انظر: بشير عبد الفتاح.الانقلاب الثاني لبرويز مشرف.مجلة السياسة الدولية.العدد ١٧١ .يناير٢٠٠٨.ص١٢٠-١٢١.

[2] - جريدة الزمان.العدد ٢٨٤٤ في ٢٠٠٧/١١/١٢.

وكان من نتيجة اعلان الطوارىء ان اعتقل نحو ٢٥٠٠ من المعارضين والمحامين ونشطاء حقوق الانسان وشكا مشرف من سلوك السيدة بوتو منذ عودتها الى البلاد قائلاً انها عادت في حالة مصالحة مفترضة، وقبل ان تهبط مباشرة تحولت الى حالة صدامية وهذا يخلق اجواء سلبية.

وطالب الرئيس مشرف من واشنطن المزيد من الدعم والصبر مؤكداً ان الجيش لديه موارد محدودة في القتال مع هذه العناصر مشيراً الى انه وقبل مدة كانت هناك مروحية واحدة من اصل كل مروحيتين كوبرا صالحة للاستخدام واضاف "تريد المزيد من الدعم" واكد ان الجيش اعاد تجميع نفسه في منطقة جنوب وزيرستان حيث يواجه تحديا قوياً وصفه مشرف بـ"عدو شرس" واضاف" الان واينما ظهرت اضطرابات سنضرب بقوة". وقد ادت هذه الاوضاع الى مطالبة بوتو لمشرف بالاستقالة ،لكن الرئيس مشرف رد على هذه الدعوة بالقول: "لا يحق لها ان تطلب هذا الامر"([1]).

وقبل نهاية شهر تشرين الثاني(نوفمبر)٢٠٠٧ ،خطا الرئيس مشرف ثلاث خطوات مهمة في محاولة تعديل مسار الامور وان كان بشكل مرحلي،اما اول تلك الخطوات،فكانت دعوته لنواز شريف رئيس وزراء باكستان الاسبق ورئيس حزب الرابطة الاسلامية(جناح نواز شريف)،للعودة الى البلاد يوم الخامس والعشرين من تشرين الثاني(نوفمبر)٢٠٠٧ ،بل والسماح له ولحزبه بخوض الانتخابات البرلمانية المقبلة،على الرغم من انتقاداتهم المستمرة للرئيس مشرف واصرارهم على مناهضة ديكتاتوريته واقرار الديمقراطية في البلاد.واما الخطوة الثانية،فكانت تنازل الرئيس مشرف عن قيادة الجيش وخلعه بزته العسكرية عشية ادائه القسم الدستوري رئيسا مدنيا بعدما اقر قضاة المحكمة العليا ،شرعية فوزه في الانتخابات الرئاسية التي جرت في السادس عشر من شهر تشرين الاول(اكتوبر)٢٠٠٧ ،على الرغم من خوضه لها محتفظا بمنصبه العسكري.وبعد ساعات من ادائه اليمين رئيسا مدنيا للبلاد لولاية جديدة مدتها خمس سنوات،جاءت الخطوة الثالثة للرئيس مشرف متمثلة في اعلانه عن عزمه الغاء حالة الطوارىء في البلاد بحلول يوم السادس عشر من شهر كانون الاول(ديسمبر)٢٠٠٧.([2])

---

[1] - جريدة الشرق الاوسط.العدد ١٠٥٧٨ في ٢٠٠٧/١١/١٤.

[2] – وللمزيد من التفاصيل انظر: بشير عبد الفتاح.الانقلاب الثاني لبرويز مشرف.مصدر سابق.ص١٢٣.

وهذا ما اكده المدعي العام مالك عبد القيوم بقوله: (ستنتهي حالة الطوارئ خلال شهر او شهرين الامر كله يعتمد على وضع النظام والأمن. اذا عادوا لطبيعتهما سترفع حالة الطوارئ).([1]). وبالفعل اعلن الرئيس مشرف في ١٥تشرين الاول (اكتوبر) ٢٠٠٧، رفع حالة الطوارئ في البلاد التي استمرت ستة اسابيع وقال مشرف : (حققنا كل الاهداف التي اردنا تحقيقها من فرض حالة الطوارئ والان انا آمر برفع حالة الطوارئ واعادة العمل بالدستور) .

وقبل يوم من رفع حالة الطوارئ قام مشرف بتعديل العديد من مواد الدستور لتوفير غطاء قانوني للاجراءات التي اتخذها خلال حالة الطوارئ، وقال رئيس المحكمة العليا مالك قيوم ان" الرئيس اعلن عن بعض التعديلات في الدستور مثل التعديل الذي ينص على ان كل كبار القضاة الذين لم يؤدوا اليمين في ظل حالة الطوارئ لن يحتفظوا بمناصبهم"([2]) والقصد هنا واضح في عزل اي قاض يعارض توجهات السلطة العسكرية ومحاولة لتقييد اي امكانية للتحرك مستقبلا.

وفي مطلع اب(اغسطس)٢٠٠٩،اصدرت المحكمة العليا في باكستان والمؤلفة من ١٤ قاضيا برئاسة القاضي افتخار جودري الذي اعيد الى منصبه،قرارا بإعادة أو تسريح ١١٠ قضاة كان الرئيس السابق برويز مشرف قد عينهم،الى مناصبهم الاولى.واكد القرار ان التعيينات التي قام بها الرئيس مشرف لم تكن قانونية بعد فرض حالة الطوارىء في البلاد في ٣تشرين الثاني(نوفمبر)٢٠٠٧،كما نص القرار على ان(اعلان حالة الطوارىء الذي اصدره الجنرال برويز مشرف بوصفه قائدا للجيش في الثالث من تشرين الثاني(نوفمبر)٢٠٠٧،يعد غير دستوري...وغير قانوني)،واوضح جودري ان مشرف اقال بشكل غير قانوني نحو ٦٠ من قضاة المحكمة العليا،كما ان قيامه بتعيين رئيس جديد للمحكمة العليا كان ايضا(غير دستوري).([3])

ثانيا: الأنتخابات الرئاسية

وافقت اللجنة الانتخابية الباكستانية في ٢٩ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٧، على ترشيح الرئيس برويز مشرف للتنافس في انتخابات الرئاسة، على الرغم من اعتراضات

---

[1] - جريدة الشرق الاوسط العدد ٢٨٤٣ في ٢٠٠٧/١١/١١.

[2] - جريدة الشرق الاوسط.العدد ١٠٦١٠ في ٢٠٠٧/١٢/١٦.

[3]- جريدة الشرق الاوسط.العدد١١٢٠٥ في٢٠٠٩/٨/٢.

خصومه ومحاولات قانونية لمنع ترشيحه مع احتفاظه بقيادة الجيش. والى جانب الرئيس وافقت اللجنة على خمسة مرشحين آخرين.

وقد انحصرت المنافسة الانتخابية بين الرئيس مشرف واثنين فقط من المرشحين وهما وجيه الدين احمد وهو قاض متقاعد رفض أداء قسم الولاء لمشرف بعد انقلاب العام ١٩٩٩. ومخدوم امين فيهم نائب رئيس حزب الشعب الباكستاني بزعامة رئيسة الوزراء السابقة بناظير بوتو.

ومن بين المرشحين الستة قدمت الرابطة الاسلامية (جناح قائد اعظم) الحليف لمشرف المرشح تشودري امير حسين رئيس مجلس الشعب ومحمد ميان سومرو رئيس مجلس الشيوخ، وقد سحبت الرابطة ترشيح المرشحين بعد ان اقرت المحكمة العليا شرعية ترشيح الرئيس مشرف. كما ان المرشحة السادسة فريال تلبور، هي مرشحة حزب الشعب الباكستاني وقد قدمها الحزب في حال رفضت اللجنة الانتخابية ترشح مخدوم أمين فهيم.

حظي الرئيس مشرف بغالبية مريحة من المؤيدين في جميع المجالس الوطنية والمحلية التي تختار رئيس الجمهورية وكان لحزب الرابطة الاسلامية (جناح قائد اعظم) الحليف لمشرف الأغلبية في مجلسي البرلمان وثلاثة من المجالس المحلية. وهذا مايؤكده عظيم تشودري القيادي في الحزب بقوله ان "المشكلة الحقيقية لمشرف هي التحدي القانوني لترشيحه وقد انتهى جزء كبير من هذه المشكلة، والمتوقع ان يكسب في الانتخابات بسهولة". ويضيف الشيخ رشيد احمد المستشارالمقرب من مشرف " سنحصل على اعادة انتخاب الرئيس مشرف باغلبية مريحة".الا ان المرشح مخدوم امين فيهم من حزب الشعب الباكستاني هو الوحيد الذي يتمتع بوجود قوي في البرلمان والمجالس المحلية الذي يستطيع منافسه مشرف في الانتخابات ، ولكنه لايتمتع بالاغلبية([1]).

اجريت الانتخابات الرئاسية في ٦ تشرين الاول (اكتوبر) ٢٠٠٧، وفاز فيها الرئيس برويز مشرف بولاية جديدة مدتها خمس سنوات. واعلن المفوض الرئيسي للجنة الانتخابات القاضي محمد فاروق نتائج التصويت في مجلسي البرلمان. قائلاً: "الجنرال مشرف حصل على ٢٢٥صوتاً والقاضي وجيه الدين حصل على صوتين" رغم رفض ثلاث

---

[1] - جريدة الشرق الاوسط. العدد ١٠٥٣٣بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٣٠.

اصوات من اصل ٢٣٠ صوتا في البرلمان. وقال رئيس الوزراء شوكت عزيز في البرلمان "هذه النتيجة توضح ان الشعب يريد استمرار السياسة "([1]).

وأضاف رئيس اللجنة الانتخابية القاضي محمد فاروق (ان عدد الاصوات التي تم الادلاء بها في البرلمان الوطني ومجلس الشيوخ بلغ ٢٣٠صوتاً، حصل مشرف على ٢٢٥منها. وحصل القاضي المتقاعد وجيه الدين احمد على صوتين، وتم رفض ثلاثة اصوات)([2]).

من جانب اخر، واحتجاجا على إعادت انتخاب الرئيس مشرف قدم حوالي ٨٥ من نواب المعارضة استقالتهم من البرلمان، معتبرين ان الامر يناقض الدستور، وتضم الجمعية الوطنية ٣٤٢عضواً.وسلم نواب تحالف جميع الاحزاب من أجل الديمقراطية الذي يضم كل احزاب المعارضة الدينية والعلمانية وبينها الحركات الاسلامية المتشددة المقربة من طالبان الاستقالأت الى رئيس الجمعية الوطنية([3]).

ثالثا– قيادة الجيش

استمر الجنرال مشرف في الحكم محتفظاً بمنصبيه السياسي والعسكري، وعندما حاول إعادت انتخابه رئيساً للدولة كان محتفظا بالصلاحيات الواسعة التي حصل عليها نتيجة تعديل الدستور الباكستاني في بداية مجيئه، ولم يرد مشرف التنازل عن منصبه العسكري، ومع ان الاحتفاظ بالمنصبين يتعارض صراحة مع الدستور الباكستاني، حيث ينص الدستور على ان الموظف الحكومي، خاصة الموظف في الجيش، لا يجوز له تقلد المناصب السياسية، خاصة منصب رئيس الدولة. بل ان التعهد بعدم التدخل في السياسة يعد جزءاً من اليمين الدستورية لرئيس اركان حرب القوات المسلحة([4]). ولهذا كانت هذه واحدة من اهم المشاكل التي واجهت الرئيس مشرف وهي الجمع بين رئاسة البلاد وقيادة الجيش.

وبعد إعادة انتخابه رئيسا لولاية ثانية،قدم الجنرال مشرف استقالته من منصبه كقائد للجيش في اواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٧، ليصبح رئيساً مدنياً للبلاد وتسلم

---

[1] - جريدة الشرق الاوسط . العدد ١٠٥٤٠، في ٧/١٠/ ٢٠٠٧.
[2] - جريدة الزمان . العدد ٢٨١٦في ٧/١٠/٢٠٠٧ .
[3] - جريدة الشرق الاوسط . العدد ١٠٥٣٦في ٣/١٠/٢٠٠٧ .
[4] - مصباح الله عبد الباقي.مشرف وأزمة النظام السياسي في باكستان.مجلة السياسة الدولية.العدد١٧٠.اكتوبر ٢٠٠٧.ص١٧٢.

نائبه الجنرال اشفاق بارفيز كياني قيادة الجيش. وكان الاختيار من قبل الرئيس مشرف اذ تم ترقيته الى رتبة جنرال وسبق ان كان له موقف واضح في التحقيق في محاولتي الاغتيال التين تعرض لهما الرئيس مشرف.

واعلن المتحدث باسم القوات المسلحة الباكستانية،ان الرئيس مشرف عين رئيس جهاز الاستخبارات السابق اشفاق كياني قائداً للجيش خلفاً له. وكان كياني يشغل منصب رئيس الاستخبارات منذ العام٢٠٠٤ ([1]).

[1] - جرت ترقية كياني الى رتبة جنرال ليكون صاحب اعلى رتبة عسكري في الجيش الباكستاني ويعد موالياً لمشرف ، وهو رئيس الاستخبارات الباكستانية منذ العام ٢٠٠٤، وقد اكتسب ثقة الرئيس مشرف في العام ٢٠٠٣ عندما ترأس التحقيق في محاولتي اغتيال الرئيس في نفس العام،وتمكن من اختراق جماعة ارهابية في غاية التنظيم نفذت عملاً ارهابياً رئيساً وكان لديها مخططا خطيراً ضد الدولة.ونتيجة لتلك التحقيقات تم القبض على عدد من الارهابيين المعروفين وحكموا.وللمزيد انظر :- جريدة الشرق الاوسط .العدد ١٠٥٣٦ في ٢٠٠٧/١٠/٣.

المبحث الثاني

الأنتخابات العامة ٢٠٠٨ ونتائجها

آجلت هذه الانتخابات من الثامن من كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٨ حتى ١٨ شباط (فبراير) ٢٠٠٨، بعد اغتيال السيدة بوتو في هجوم انتحاري في ٢٧ كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٧. وباقتراب موعد الانتخابات العامة، برزت مناورات قامت بها السلطات الباكستانية لجهة منح تاشيرات لمراقبين دوليين للاشراف على نزاهة الانتخابات. اذ اكدت المتحدثة باسم السفارة الامريكية في إسلام اباد اليزابيث كولتون، ان المسؤولين الامريكيين اضطروا للتدخل لدى الرئيس مشرف لضمان منح تاشيرات لمراقبي الانتخابات واشارت الى ان المسؤوليين الامريكيين اثاروا القضية ايضاً مع رئيس الوزراء المؤقت محمد ميان سومرو([1]).

وفي اطار الجهود الحكومية لفرض الأمن خلال الانتخابات نشرت الحكومة مالايقل عن نصف مليون من قوات الجيش والأمن للحفاظ على الأمن والأستقرار اثناء سير العملية الانتخابية الا انها فشلت في تحقيق ذلك في بعض المناطق،اذ قتل مالايقل عن ٢٢ شخصا وجرح مالايقل عن ١٠٠اخرين في هجمات على مراكز انتخابية في اقاليم البلاد المختلفة وآجلت الانتخابات في عدة مناطق بسبب التوتر الأمني([2]).

اشارت نتائج الانتخابات الى تصدر حزبا المعارضة الرئيسان حزب الشعب الباكستاني وحزب الرابطة الاسلامية (جناح نواز) للنتائج، الا ان ايا منهما لم يحصل على الاكثرية ليتمكن وحده من تولي الحكم. فقد حصل الاول على ١٢١ مقعدا، فيما حصل الثاني على ٩١مقعدا، وحصل حزب الرابطة الاسلامية (جناح قائد اعظم) المؤيد للرئيس مشرف على ٣٨ مقعدا، من اصل مقاعد البرلمان البالغة ٣٤٢مقعدا، وعزا الرئيس مشرف هزيمة حلفائه في الانتخابات الى تضافر عوامل عديدة ابرزها:

١. موجة التعاطف العام مع حزب الشعب الباكستاني الذي كانت تقوده الراحلة بناظير بوتو.

---

[1] - جريدة الشرق الاوسط ١٠٥٩٦ في ٢٠٠٧/١٢/٢.
[2] - جريدة الزمان.العدد٢٩٢٢.بتاريخ٢٠٠٨/٢/٢٠.

٢. تدهور الاوضاع الاقتصادية في البلاد، وكان ذلك واضحا في الارتفاع الكبير في اسعار الدقيق والطاقة الكهربائية والغاز.

٣. المواجهة مع السلطة القضائية التي اضعفت من سلطة الحكومة بشكل كبير.

وكانت نتيجة الانتخابات موضع ترحيب الاطراف المشاركة فقد وصف مشاهد حسين الامين العام لحزب الشعب الباكستاني الانتخابات العامة بانها "انتخابات حرة ونزيهة وقد شابها بعض احداث العنف الا انه لايمكن وصفها الا بالنزيهة كما لم تؤثر اعمال العنف على سير العملية الانتخابية وعلى جميع الاحزاب القبول بنتائج الانتخابات لان الديمقراطية فيها خاسر وفائز"([1]). وبعد اعلان نتيجة الانتخابات العامة برزت عدة تطورات مهمة هي:

ا- تشكيل الحكومة

اعلن حزب الشعب الباكستاني ترشيح رئيس البرلمان السابق يوسف رضا جيلاني لمنصب رئيس الوزراء، وكان جيلاني قد تراس البرلمان لحقبة١٩٩٣-١٩٩٦ خلال ولاية السيدة بوتو الثانية،وسجن لمدة اربع سنوات بعد اتهامه باساءة استعمال السلطة كرئيس للبرلمان([2]). وبعد التصويت في الجمعية الوطنية انتخب جيلاني في ٢٤اذار (مارس) ٢٠٠٨، رئيسا للوزراء اذ حصل على ٢٦٤ صوتا في حين حصل منافسه تشودري برويز من حزب الرابطة الاسلامية (جناح قائد اعظم) على ٤٢ صوتا من اصل٣٤٢ صوتا، واعلنت فهميدة ميرزا رئيسة جلسة البرلمان (فاز يوسف رضا جيلاني باغلبية اصوات النواب)([3]).

وشكلت حكومة ائتلافية من الحزبين الرئيسين الفائزين في الأنتخابات، الا ان الخلافات سرعان ما برزت بين قادة الائتلاف الحاكم آصف زرداري ونواز شريف، وعلى

---

[1] - جريدة الزمان.العدد٢٩٢٣.بتاريخ٢٠٠٨/٢/٢١.

[2] - يوسف رضا جيلاني (٥٦ عاما) نائب رئيس حزب الشعب الباكستاني، من مواليد كراتشي جنوب باكستان لأسرة متدينة. وهو حاصل على دبلوم الصحافة من جامعة البنجاب سنة١٩٧٦، والتحق بعد ذلك ببريطانيا لاستكمال دراسته. بدأ جيلاني مشواره السياسي بالانتماء إلى حزب الرابطة الإسلامية وانتقل بعدها إلى حزب الشعب سنة ١٩٨٨. شغل جيلاني منصب وزير الإسكان والأشغال بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦.ثم اصبح وزيرا للسكك الحديدية سنة ١٩٨٦.ثم وزيرا للسياحة بين ١٩٨٩ و١٩٩.وانتخب مرات عديدة نائبا في البرلمان، وشغل منصب رئيس البرلمان الباكستاني بين ١٩٩٣ و١٩٩٦ في حكومة رئيسة الوزراء الراحلة بناظير بوتو.اعتقل جيلاني في شباط(فبراير) ٢٠٠١، واتهمه مكتب المحاسبة الذي أنشئ بعد مجيء الرئيس الباكستاني برويز مشرف بسوء استعماله السلطة عندما كان رئيسا للبرلمان، واستغلال عدد من موظفي الحكومة لخدمة مصالح خاصة.وحكم عليه بالسجن ٦ سنوات ليطلق سراحه سنة ٢٠٠٦.وللمزيد من التفاصيل انظر:سيرة يوسف رضا جيلاني .الجزيرة نت.٢٠٠٨/٣/٢٣.ايضا:جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٧٠٨.بتاريخ٢٠٠٨/٣/٢٣.

[3] - جريدة الشرق الاوسط .العدد١٠٧١٠.بتاريخ٢٠٠٨/٣/٢٥.

الرغم من جلسات الحوار العديدة لكنها انتهت دون التوصل الى اي صيغة تفاهم حول قضايا الخلاف بينهم، وكان ابرزهذه الاجتماعات بحضور كل من مولانا فضل الرحمن زعيم جماعة علماء الاسلام واسفندياري ولي خان رئيس حزب عوامي الوطني.وكان الاجتماع قد دعا اليه زعيم حزب الشعب آصف زرداري وعقد يومي ١٨- ١٩اب (اغسطس) ٢٠٠٨، لبحث الموقف السياسي في البلاد بعد تنحي الرئيس برويز مشرف من منصبه، واعلن بعده: (ناقش الاجتماع ثلاث قضايا، الاولى قضية إعادة القضاة الـ٦١ الذين اقالهم مشرف، والثانية النظر في اسماء المرشحين لتولي منصب الرئاسة والثالثة تحديد مصير الرئيس مشرف فيما اذا كان سيقدم الى المحاكمة ام لا). واعرب الخواجة سعد رافقي احد قادة حزب الرابطة الاسلامية (جناح نواز شريف)، ان حزبه لن يوافق على خطة الحكومة تامين مخرج أمن لمشرف بالقول: (يجب ان يحاكم على اخطائه)، وهذا تحديدا هو موقف رئيس الحزب نواز شريف خلال اجتماع قادة الحزب.الا ان موقف زعيم حزب الشعب كان مختلفا اذ اكد في اجتماعه مع شريف ان الحكومة لن تتمكن من تقديم مشرف الى القضاء لانها قدمت تعهدات لحلفائها الاجانب بانها لن تفعل ذلك. واكد وزير العدل الباكستاني فاروق نائق قبل الاجتماع بانه لايوجد اتفاق مع مشرف بشأن استقالته. وقال: (لم يكن هناك اتفاق او اي شيء اخر. رئيس باكستان استقال طوعا.وفيما يتعلق بمحاسبته قلت بالفعل ان ذلك سيتقرر من قبل شركاء الائتلاف)([1]).

وبتزايد الخلافات في اوساط الائتلاف الحاكم وعدم التوصل الى صيغة حل للقضايا موضع الخلاف ،اعلن نواز شريف سحب جميع وزراء حزبه (حزب الرابطة الاسلامية (جناح نواز)) من الحكومة الائتلافية في ايار (مايو) ٢٠٠٨، الا انه استبعد انذاك ،ان ينهي تحالفه مع حزب الشعب الباكستاني في البرلمان،وجاء الاعلان بعد فشل المحادثات مع زعيم حزب الشعب الباكستاني آصف زرداري بشأن اعادة القضاة .وكانت هذه الخطوة مؤشرا مهما القى ضلالا من الشك على مستقبل الحكومة الجديدة التي نظر اليها على انها نقطة تحول مهمة نحو الديمقراطية في باكستان.

وجاء الخلاف حول المرشح لرئاسة الجمهورية ليزيد من هوة الخلاف بين الطرفين ،اذ أقدم نواز شريف على اعلان انسحاب حزبه من صفوف الائتلاف الحاكم في

---

[1] - جريدة الشرق الاوسط .العدد١٠٨٥٨ .بتاريخ٢٠/٨/٢٠٠٨.

٢٥اب (اغسطس) ٢٠٠٨، بسبب خلاف مع شريكه الرئيس حزب الشعب الباكستاني حول هيئة القضاة ومن ينبغي ان يكون رئيسا للجمهورية، فقد اعلن شريف عن ترشيح حزبه للقاضي سعيد الزمان صديقي لانتخابات رئاسة الجمهورية وقال: (طلبنا من سعيد الزمان صديقي قبول عرضنا له بان يصبح مرشحنا للرئاسة)، واضاف (هو باكستاني صالح وغير حزبي).

ولتبرير قرار الانسحاب من الائتلاف الحاكم قال شريف ان حزبه قرر ان يكون في صفوف المعارضة في البرلمان(اتخذنا هذا القرار بعد ان فقدنا الامل،كما لم يتم الايفاء بأي من الالتزامات التي قطعها لنا) آصف زرداري زعيم حزب الشعب الباكستاني الشريك في الائتلاف([1]).

كما انسحب حزب اسلامي اخر من الحكومة،ففي ١٤كانون الاول(ديسمبر) ٢٠١٠،انسحب حزب جماعة علماء الاسلام فصيل فضل الرحمن الذي يملك ٧ مقاعد في الجمعية الوطنية و٢٢مقعدا في مجلس الشيوخ،وللحزب ثلاثة وزراء في الحكومة اقيل احدهم واستقال الاثنان بعد ذلك،الا ان التحرك مثل اضعافا للحكومة ولكنه لم يحرمها من الاغلبية.([2])

وفي مطلع العام٢٠١١،نجحت حكومة جيلاني في تجاوز تحرك بسحب الثقة منها،وأعلن أكبر حزبان للمعارضة في باكستان أنهما لن يسعيا لإجراء اقتراع بسحب الثقة من رئيس الوزراء يوسف رضا جيلاني مما يمثل إنقاذا مؤقتا للحكومة التي تعاني من موقف سياسي ضعيف بعد انسحاب شريك أساسي في الائتلاف الحاكم.ومن المرجح أن تستمر الحكومة الائتلافية في باكستان بعملها رغم انسحاب الحركة القومية المتحدة الشريك الرئيسي بسبب زيادة أسعار الوقود التي لن يتحملها المواطن الباكستاني وفق ما جاء في مبررات الانسحاب.

وفقدت الحكومة الباكستانية أغلبيتها البرلمانية بعد انسحاب شريكها الرئيسي حزب الرابطة الاسلامية(جناح نواز)، وانضمامه للمعارضة، وكان رئيسها على عتبة مواجهة اقتراع بسحب الثقة، لكنه نجح في تجاوزه مبدئيا.وبعد لقاءات أجراها جيلاني مع أحزاب

---

[1] – جريدة الشرق الاوسط.العدد ١٠٨٦٤.بتاريخ٢٠٠٨/٨/٢٦.

[2] – جريدة الشرق الاوسط.العدد ١١٧٠٥.بتاريخ٢٠١٠/١٢/١٥.

المعارضة أعلن حزبا الرابطة الإسلامية جناح نواز شريف والرابطة الإسلامية جناح قائد أعظم أنهما لن يسعيا لإجراء اقتراع بسحب الثقة من جيلاني لأن ذلك سيزيد من سوء الأوضاع في البلاد. وقال راجا ظفر الحق رئيس حزب الرابطة الإسلامية جناح نواز إن الحزب الذي ينتمي له رئيس الوزراء الأسبق نواز شريف يعتقد أن مثل هذا الاقتراع "سيضر بالبلاد بأكملها".وبدلا من المطالبة باقتراع على سحب الثقة قد يفضل حزب الرابطة الإسلامية جناح نواز شريف وغيره من الأحزاب إرهاق رئيس الوزراء بخطوات منها عرقلة التشريع وباحتجاجات في الشوارع لإرغام السلطات على الدعوة لانتخابات مبكرة تبدو فيها حظوظ شريف الأكثر بين الساسة الباكستانيين.واتخذ الموقف ذاته شجاعت حسين زعيم حزب الرابطة الإسلامية جناح قائد أعظم تشودري الذي صرح بأن الرابطة لا تريد ابتزاز الحكومة، مضيفاً أن الحزب يريد أن تزهر الديمقراطية.

ويتعين على حكومة جيلاني تنفيذ مطالب صندوق النقد الدولي الذي يدعم اقتصاد باكستان بقرض قيمته ١١ مليار دولار جرى الاتفاق عليه في تشرين الثاني(نوفمبر) ٢٠٠٨.وتتمثل المطالب التي يجب على باكستان تنفيذها من أجل صرف الشريحة السادسة من القرض فرض ضريبة المبيعات المعدلة، وهو الأمر الذي عارضته معظم الأحزاب الباكستانية. كما أعرب الرئيس الباكستاني آصف علي زرداري عن ثقته في رئيس الوزراء المحاصر بالمشاكل والذي يسعى جاهدا للحيلولة دون سقوط حكومته.وقال المتحدث باسم الرئاسة فرحات الله بابر في بيان إن زرداري "يضع ثقته الكاملة في رئيس الوزراء يوسف رضا جيلاني ويقف وراءه بقوة لإحباط أي محاولة لزعزعة استقرار الحكومة الائتلافية".([1])

والواقع ان هذه

الخلافات داخل الائتلاف

الحاكم كانت على حساب التحديات المهمة التي تواجه الحكومة وفي مقدمتها الارهاب الذي تزايد بشكل واضح في البلاد واقترن بموجة هجمات غير مسبوقة ادمت باكستان في مدنها الرئيسة، وتبناها او نسبت الى ناشطين اسلاميين مقربين من تنظيم القاعدة وحركة

---

[1]–بعد موافقة اكبر احزاب المعارضة الباكستانية،جيلاني يتجاوز اقتراحا بسحب الثقة.الجزيرة نت.٢٠١١/١/٤.

طالبان. الى جانب ذلك تواجه باكستان صعوبات اقتصادية جمة مع نسبة تضخم مرتفعة،خصوصا في القطاع الغذائي وتزايد العجز الاقتصادي.

ب- الانتخابات الرئاسية

بعد انتهاء الانتخابات العامة وفوز المعارضة فيها بدأت مرحلة مهمة في الحياة السياسية الباكستانية، فقد اتفق زعماء الائتلاف الحاكم على تقليص سلطات رئيس الجمهورية وتحويلها الى رئيس الوزراء ،وهذا ما اكده فارنا راجا رئيس كتلة حزب الشعب الباكستاني في البرلمان بقوله: (لقد اتفق القائدان على بذل اقصى جهد ممكن لسحب كل السلطات الدستورية من الرئيس ونقلها الى رئيس الوزراء). ويوضح الخبير الدستوري الباكستاني أكرم شيخ ان هذه التعديلات تقلل من مكانة رئيس الجمهورية الى مجرد رئيس شرفي، بعد سحب اهم سلطتين يتمتع بهما الرئيس بموجب الدستور الحالي وهما سلطة حل البرلمان وما يترتب عليها من حل الحكومة، وتعيين رؤساء اركان القوات المسلحة. ولهذا فالهدف من حزمة التعديلات الدستورية هو سحب السلطات الواسعة من رئيس الجمهورية([1]).

وكان الرئيس مشرف قد اعلن استقالته من منصبه في ١٦اب (اغسطس) ٢٠٠٨، لتجنب قيام الحكومة بمساءلته بهدف عزله، وأعلنت لجنة الانتخابات الباكستانية ان السادس من ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٨، هو موعد الانتخابات الرئاسية لأنتخاب رئيس جديد للبلاد، وحددت اللجنة موعد ٢٦ اب (اغسطس) ٢٠٠٨، كاخر موعد لقبول اسماء المرشحين للانتخابات الرئاسية في البلاد([2]). واشارت بعض المصادر الى ان قرار مشرف جاء بعد التوصل الى صفقة بوساطة الجيش الباكستاني والولايات المتحدة تضمن عدم توجيه أية أتهامات جنائية له.والواقع ان قرار مشرف جاء بعد عدة تطورات مهمة ابرزها:

١. الفشل الانتخابي وتراجع شعبية الرئيس مشرف وخسارة حلفائه في الانتخابات العامة وإعلان الائتلاف الحاكم استعداده للمضي قدما في مساءلة الرئيس مشرف وبتهم عديدة لعل في مقدمتها انتهاك الدستور، وهي تهمة تصل عقوبتها الى الاعدام.

---

[1] - جريدة الشرق الاوسط،العدد ١٠٧٧٤،بتاريخ٢٨/٥/٢٠٠٨

[2] - جريدة الشرق الاوسط،العدد ١٠٨٦٤،بتاريخ٢٦/٨/٢٠٠٨.

٢. قرار الرئيس مشرف باقالة القضاة في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٧، مما اثار احتجاجات واسعة في البلاد.مما دفع الرئيس الى اعلان حالة الطوارىء في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٧، في مواجهة حملة الاحتجاجات الواسعة ضد سلطاته المدنية والعسكرية، مما اجبره في مرحلة لاحقة على التخلي عن منصبه كقائد للجيش.

٣. الازمة الاقتصادية وتزايد الفجوة بين الاثرياء والفقراء وارتفاع اسعار الغذاء والطاقة العالمية اضافة الى سوء الادارة وارتفاع مستوى التضخم الى اعلى نسبة خلال ٣٠عاما وتزايد مديونية البلاد.

٤. مواجهات المسجد الأحمر بين قوات الأمن والمتحصنين في المسجد في تموز (يوليو) ٢٠٠٧، مما ادى الى تدهور الوضع الأمني في عموم البلاد وخصوصا في المناطق القبلية، ولجوء الرئيس مشرف الى زج القوات المسلحة لمواجهة التمرد المسلح في المناطق القبلية ،مما ادى الى جعل الجيش والاجهزة الامنية عرضة للهجمات المختلفة التي نفذها مقاتلو طالبان وادت الى مقتل اكثر من الف شخص وبالشكل الذي هدد وحدة وسلامة البلاد.

٥. الضغوط الخارجية المتزايدة على الرئيس مشرف بعد تزايد نشاط المسلحين الاسلاميين في مناطق القبائل على طول الحدود الباكستانية- الافغانية. وتحميل باكستان مسؤولية تزايد العنف في افغانستان واستهداف قوات حلف شمال الاطلسي (الناتو).

في ضوء كل ماتقدم نجد ان الرئيس مشرف لم يكن امامه اي فرصة للبقاء بعد مواجهة مع برلمان مستقل، في وقت خسر فيه سلاحه الرئيس بتخليه عن منصبه العسكري. ولم يعد لديه سوى خيارين: اما الاستقالة او الهزيمة في معركة حامية مع البرلمان. وتولى محمد ميان سومرو رئيس مجلس الشيوخ مهام رئيس الجمهورية وكالة،وسبق ان تولى سومرو مهمة رئاسة الحكومة الباكستانية اثناء فترة فرض حالة الطوارىء([1]).

[1] - جريدة الزمان.العدد٣٠٧٨.بتاريخ٢٠/٨/٢٠٠٨.

*- آصف زرداري الذي انتخب رئيسا مشاركا لحزب الشعب بعد مقتل بينظير بوتو، من مواليد سنة ١٩٥٦ ووالده حكيم علي زرداري أحد رجال الاقتصاد المعروفين في باكستان. ارتبطت شهرة زرداري بزواجه من بوتو سنة

لقد كان واضحا مسعى حزب الشعب الباكستاني للفوز بالانتخابات الرئاسية فقد رشح زعيمه آصف علي زرداري(*) للتنافس في الانتخابات، وهذا ما اعلنه الامين العام للحزب رضا رباني (آصف زرداري قبل الترشيح للانتخابات الرئاسية بعدما رشحه الحزب بالاجماع)، وسمى نواب الحزب زرداري في اجتماع للجنة التنفيذية في الحزب. ورأى رباني في اختيار زرداري لهذا الترشيح تكريما لزوجته التي قتلت في اعتداء استهدفها وسط تجمع لانصارها في كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٧. من جانبه اعرب نواز شريف رئيس حزب الرابطة الاسلامية (جناح نواز) عن استعداده لقبول زرداري رئيسا للبلاد بشرط اجراء تعديل دستوري يسحب من الرئيس صلاحية حل البرلمان واقالة الحكومة (المادة١٧)، واوضح شريف (ان هناك اتفاقا ثابتا مع زرداري بشأن إعادة القضاة المقالين، موضحا انه ليس لديه هو او اي شخص من حزبه نية للترشيح للرئاسة،مشيرا الى ان الاتفاق يؤكد ان اختيار الرئيس القادم للبلاد سيكون عقب تعديل المادة ١٧ من الدستور وحينها لحزب الشعب الحق في اختيار رئيس الدولة).([1]).. وهذا يوضح ان قرار نواز شريف كان على

١٩٨٧.شغل آصف زرداري منصب وزير البيئة ونائب في البرلمان، وكان عضوا في مجلس الشيوخ في باكستان حتى سنة ١٩٩٩.اعتقل زرداري سنة ١٩٩٠ بتهمة الابتزاز والتهديد وأطلق سراحه سنة ١٩٩٣. واعتقل مرة أخرى سنة ١٩٩٧ إلى سنة ٢٠٠٤ بتهم القتل والفساد المالي وقبض الرشى، وأطلق سنة ٢٠٠٤ بكفالة بعدما قالت المحكمة إن التهم المنسوبة إليه لم تكن صحيحة.وقضى ما يقارب الثماني سنوات من الاعتقالات المتتالية، وهو يقول إن التهم الموجهة إليه دائما كانت لها دوافع سياسية.وهو متابع قضائيا أيضا في سويسرا منذ سنة ٢٠٠٦ بتهمة تبييض الأموال. وقد اتهم سابقا بإيداع أموال في حسابات سرية بمصارف أوروبية متعددة.بعد مرحلة المنفى برفقة زوجته رئيسة الوزراء الراحلة، كان زرداري يتنقل بين دبي بالإمارات العربية المتحدة ومنهاتن بالولايات المتحدة الأميركية.ارتبط اسم آصف زرداري ببوتو، وبعد مقتلها عاد إلى الواجهة السياسية من جديد برفقة ابنه، ليتوليا زعامة حزب الشعب.انتخب رئيسا لباكستان يوم ٦ أيلول(سبتمبر) ٢٠٠٨ خلفا للرئيس برويز مشرف الذي أجبر على الاستقالة. أدى زرداري اليمين أمام رئيس المحكمة العليا عبد الحميد دوجار في احتفال أقيم في القصر الرئاسي في ٩ سبتمبر، ٢٠٠٨. وألقى خطابا في البرلمان لأول مرة يوم ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٨، ولكن الحدث قد طغى عليه التفجير الإنتحارى الذي دمر فندق ماريوت في إسلام أباد. على الرغم من أن آصف علي زرداري قد انتخب دستوريا، إلا أنه كان يديراليمين الدستورية برئاسة المستشار عبد الحميد دوغار الذي أدى اليمين الدستورية كرئيس العدل لباكستان بموجب الأمر الدستوري المؤقت. وقد نقضت المحكمة العليا الحكم الصادر من ٧ مقاعد لبدلاء أعضاء اللجنة الدائمة لمكتب المشاريع والعقود. الحكم الصادر عن ٧ أعضاء مقاعد للبدلاء ما يلي : "أن تعيين رئيس المحكمة العليا أو قضاة من المحكمة العليا أو كبار القضاة في المحاكم العليا في إطار مكتب المشاريع والعقود الجديدة سيكون غير قانونى ودون سلطة القضاء."وقال شفقات محمود، وهو شريك سابق لبوتو: "زرداري لديه مشكلة الصورة، وذلك بسبب سمعتة المتعلقه بالفساد، وأنه على الرغم من عدم ادانته بارتكاب أي مخالفات. إلا أنه سيكون في حاجة إلى تغيير هذه الصورة.وتعهد زرداري عقب انتخابه بمحاربة "الإرهاب" ومقاتلي حركة طالبان في منطقة القبائل.وقع على الاتفاق مع حركة تطبيق الشريعة المحمدية لتطبيق الشريعة في وادي سوات بعد تصويت البرلمان عليه منتصف نيسان(ابريل) ٢٠٠٩، لكن ما لبث أن أمر الجيش بالقضاء على مسلحي طالبان وشن هجوم واسع بعد زيارته للولايات المتحدة في وقت لاحق من نفس الشهر ولقائه الرئيس باراك أوباما.وللمزيد من التفاصيل انظر:ويكيبيديا الموسوعة الحرة.ايضا:الجزيرة نت ٢٠٠٨/١/٣.

[1] - جريدة الشرق الاوسط.العدد ١٠٨٦٤.بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٢٤.

درجة عالية من الخبرة السياسية اذ ان منصب رئاسة الجمهورية لم يعد مهما كما هو منصب رئيس الوزراء الذي نعتقد ان شريف ستظل عينه علية في المرحلة القادمة.

اجريت الانتخابات الرئاسية في ٦ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٨، وفاز آصف زرداري فيها، اذ صوت المجمع الانتخابي الذي ضم اعضاء البرلمان بمجلسيه واعضاء المجالس الاقليمية لاختيار رئيس الجمهورية وحصل زرداري على ٤٨٠ صوتا من مجموع الاصوات البالغة ٧٠٢ صوتا[1]. وكانت قضية الاتهامات القضائية ضد زرداري هي احدى العوائق المهمة في وجه ترشيحه، وقد تم تسوية كل هذه القضايا فقد أعلن فاروق نايك محامي زرداري ان محكمة باكستانية اسقطت قضايا فساد مرفوعة ضد زرداري في خطوة مهمة لافساح الطريق امام توليه منصبا حكوميا.واكد (المحكمة الغت خمس إحالات ضد زرداري) مضيفا: (كل أوامر المصادرة والاستيلاء على ممتلكاته انتهت)[2].

والواقع ان هذه التطورات لاتترك مجالا للشك في ان هناك صفقة بين الطرفين مشرف وبوتو والتي فسحت المجال امام استمرار مشرف في السلطة بدعم غير مباشر من حزب بوتو واعادتهم الى الحياة السياسية في باكستان.في الوقت الذي تحرك فيه حزب الشعب الباكستاني نحو اهم المناصب مستفيدا من انتصاره في الانتخابات العامة.

---

[1] - جريدة الزمان.العدد٣٠٩٣.بتاريخ٢٠٠٨/٩/٧.

[2] - جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٦٩١.بتاريخ٢٠٠٨/٣/٦.

المبحث الثالث
رؤية مستقبلية

تثير مسألة الحديث عن الرؤية المستقبلية للنظام السياسي في باكستان العديد من القضايا والمشاكل الداخلية والخارجية. فالساحة السياسية الباكستانية شهدت العديد من التطورات المهمة التي حاولنا رصدها في المبحثين السابقين وما يرتبط بها من تطورات هو محور هذا المبحث، ولغرض الاحاطة ببعض ملامح صورة المستقبل في باكستان نجد ان هذه الصورة ذات بعدين داخلي وخارجي وكما يلي:

اولا: البعد الداخلي حيث تبرز اهمية هذا البعد في العديد من التطورات الداخلية التي تقدم صورة واضحة عن الواقع الباكستاني ومايتميز به اليوم، ولهذا نجد ان ابرز التطورات في هذا البعد كانت:

١- تدهور الوضع الأمني في البلاد

فقد تميزت هذه المرحلة من عمر باكستان بحالة واضحة من التدهور الامني الذي القى بظلاله على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والامنية، وكان من ابرز المؤشرات هي محاولة اغتيال رئيس الوزراء الباكستاني يوسف رضا جيلاني عندما اطلق شخص غير محدد الهوية النار على سيارته عندما كان عائدا الى إسلام اباد من لاهور ،وقد عد الهجوم تراجعا امنيا خطيرا، اذ وقع في الطريق الرئيس الذي يصل بين إسلام اباد والمطار في ٤ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٨. واعلنت حركة طالبان باكستان مسؤوليتها عن الهجوم على موكب رئيس الوزراء وقال المتحدث باسم الحركة مسلم خان (تم القيام بذلك انتقاما من العمليات التي يقوم بها الجيش في وادي سوات ومنطقة القبائل) واضاف (سياسات اولئك الذين يحكمون هذا البلد ضد الاسلام والوطن.ان هؤلاء الناس يريدون فقط ارضاء الامريكين) وحذر من ان الحركة ستواصل استهداف كبار المسؤولين في إسلام

اباد اذا لم يغير جيلاني وحكومته سياساتهم الحالية الموالية للولايات المتحدة (نريد ان نقول لهم انه اذا لم يشعر اطفالنا بالأمن في ديارهم فلن يستطيعوا هم الشعور بالأمن حتى في سياراتهم المصفحة)([1]).

والواقع ان هناك اربع محاولات جرت ضد القيادة السياسية في باكستان منذ ان شاركت باكستان في الحرب على الارهاب منذ العام ٢٠٠١، منها محاولتان ضد الرئيس السابق برويز مشرف، الاولى في العام٢٠٠٣ بتفجير قنبلة تحت جسر كان سيمر من فوقه موكبه، والثانية في العام ٢٠٠٤ بمحاولة انتحارية مزدوجة ضد موكب الرئيس مشرف، ونجا رئيس الوزراء السابق شوكت عزيز من محاولة تفجير انتحارية في العام ٢٠٠٤، الى جانب اربع محاولات انتحارية فاشلة ضد وزير الداخلية الاسبق افتاب شيرياو([2]).

وفي ٤كانون الثاني(يناير)٢٠١١،اعتقلت الشرطة الباكستانية مالك ممتاز حسين قادري منفذ عملية اغتيال حاكم إقليم البنجاب وأحد قادة حزب الشعب سلمان تاسير.وقال وزير الداخلية الباكستاني رحمن مالك إن أحد حراس تاسير هو الذي قتله، وربما يكون ذلك بسبب معارضته لقانون التجديف المثير للجدل في باكستان. والحاكم القتيل هو أحد أبرز قادة حزب الشعب الذي يقود ائتلافا حاكما في باكستان، ويعد اغتياله هو الأهم سياسيا منذ اغتيال رئيسة الوزراء الباكستانية السابقة بينظير بوتو في كانون الأول(ديسمبر) ٢٠٠٧.

وأعلن رئيس الوزراء الباكستاني يوسف رضا جيلاني الحداد ثلاثة أيام لاغتيال تاسير، وأمر بإنزال الأعلام إلى منتصف السواري.ووصفته إحدى مساعدات الرئيس الباكستاني آصف علي زرداري بأنه أقوى صوت -بعد الراحلة بينظير بوتو- في الدفاع عن حقوق المرأة والأقليات الدينية.

واستنادا إلى ضابط استخبارات حقق مع المتهم قادري، فإن القاتل -وهو من قوات النخبة- أعلن فخره بقتل حاكم إقليم البنجاب بوصفه "أحد المجدفين".ونقل عن قادري قوله إنه قتل تاسير بسبب مواقفه الداعية لإلغاء قانون سب المقدسات (التجديف)، الذي يحكم بالإعدام على أي شخص يدان بالتطاول على الذات الإلهية، أو سب الرسول محمد(ص)

---

[1] - جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٨٧٣.بتاريخ٤/٩/٢٠٠٨.
[2] - وللمزيد من التفاصيل حول هذه المحاولات انظر:-برويز مشرف.مصدر سابق .ص٣١٥- ٣٣٥.

أو القرآن الكريم.وكان تاسير قد أعلن مرارا وقوفه ضد هذا القانون، ورغبته في العفو عن المسيحية آسيا بيبي التي حكم عليها بالإعدام بتهمة الإساءة إلى النبي محمد(ص).

ويذكر أن إضرابا عاما نظم في كل باكستان احتجاجا على احتمال إجراء تعديلات على قانون التجديف، واشتبك المحتجون على طرح القانون للتغيير في البرلمان مع الشرطة التي لجأت لاستخدام القنابل المدمعة وإطلاق الرصاص في الهواء.([1])

من جانب اخر، برزت العمليات الانتحارية في باكستان لتشكل تهديدا جديا للاستقرار في البلاد، وكان من ابرز هذه العمليات هي التي استهدفت المراكز الحيوية للسياحة والمراكز العسكرية المهمة ،ففي ٢٠ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٨، استهدف هجوم انتحاري بشاحنة مفخخة فندق (ماريوت) وسط العاصمة إسلام اباد وادى الى مقتل ستين شخصا وجرح نحو ٢٠٠شخص، وكان من بين القتلى شخص امريكي وجرح عدد كبير من الاجانب. وعد الهجوم واحدا من اسوء الهجمات التي تعرضت لها باكستان بعد الانتخابات العامة في مطلع العام٢٠٠٨([2]).

وتعرضت المراكز الرسمية وخصوصا العسكرية الى موجة من الهجمات الارهابية كان ابرزها ماتعرضت له اكاديمية الشرطة على مشارف مدينة لاهور، اذ هاجمت مجموعة من المتشددين هذه الاكاديمية وقتل في الهجوم اكثر من ٢٠ متدربا كما قتل ٤ من المتشددين، واتهم وزير الداخلية رحمن مالك، مقاتلين موالين لزعيم طالبان الباكستانية بيت الله محسود بتنفيذ الهجوم على اكاديمية الشرطة.

كما تعرض مقر للاستخبارات والشرطة في مدينة لاهور الى هجوم بسيارة ملغمة في٢٧ ايار(مايو)٢٠٠٩، ادى الى سقوط ٢٢قتيلا على الاقل واصابة نحو ٣٠٠ اخرين،فيما وصفته الحكومة بانه هجوم انتقامي من الحملة التي تشنها ضد طالبان،واوضح وزير الداخلية رحمن مالك ان الهجوم الذي وقع في لاهور قد يكون انتقاما من العمليات العسكرية التي تشن في وادي سوات،واكد (بعد الهزيمة التي لحقت بالمسلحين في سوات والمناطق القبلية،اصبحوا يستهدفون حاليا المراكز المدنية الكبرى في البلاد).([3])

---

[1]-اعتقال قاتل حاكم اقليم البنجاب.الجزيرة نت .٢٠١١/١/٤.

[2] - جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٨٩١.بتاريخ٢٠٠٨/٩/٢٢.

[3] جريدة الشرق الاوسط.العدد١١١٣٩.بتاريخ٢٠٠٩/٥/٢٨.

وفي رده على الادعاءات بتدهور الوضع الامني في باكستان وتزايد هجمات المتطرفين، اكد مالك ان (من الخطاء القول ان القانون والنظام في باكستان انهارا، فنحن اقترينا من رصد المهاجمين الضالعين في هذه) الهجمات واضاف (هذا هجوم ارهابي مخطط ومنظم، ويظهر المدى الذي يمكن ان يذهب اليه اعداء هذا البلد.علينا ان نقاتل بوحدة ويجب التخلص من العناصر العدائية من خلال وحدتنا)(١).

والواقع ان تدهور الوضع الامني في باكستان سيظل عائقا مهما امام اي تقدم يمكن ان يتحقق في باكستان ،وسيبقى هدف الجماعات المتشددة هو زعزعة أمن واستقرار البلاد الآن وفي المستقبل، ومحاولة هذه التنظيمات المختلفة البرهنة على عدم قدرة الحكومة وقواتها على ضبط الوضع في البلاد.

٢- تدهور العلاقة مع قوى المعارضة

يمكن القول ان الازمات السياسية مزمنة في باكستان،بسبب التركيبة السياسية الضعيفة التي لم يسمح لها بالنمو واشتداد صلبها،نتيجة لتدخل المؤسسة العسكرية، ودعم الدول ذات المصالح الاستراتيجية في باكستان، للضباط العسكريين للاستيلاء على الحكم،او للديكتاتورية بايصال تلك البلاد الى ايدي العسكر.

وتزايدت ازمات البلاد بعد تولي آصف علي زرداري رئاسة البلاد، فالمناورات السياسية التي قامت بها المؤسسة العسكرية بموافقة واشنطن، اوصلت زرداري الذي لاخبرة له، ولامصداقية، والمتهم بالفساد الى منصب رئيس الجمهورية من دون تحجيم صلاحيات الرئيس التي كرسها الجنرال مشرف لنفسه.وبرهنت المظاهرات الواسعة المطالبة بإعادة القضاة المعزولين والتي استمرت من اذار (مارس) ٢٠٠٧، وانتهت في اذار (مارس) ٢٠٠٩، وخروج هذا الكم من الباكستانيين، كشفت امرين: الاول، بعد زرداري عن الواقع اليومي للشعب في باكستان.والثاني،ان الباكستانيين يريدون نظاما ديمقراطيا يحترم حقوق الانسان وينشىء مؤسسات ليبرالية.

لقد كشف الرئيس زرداري عن ميله الى الديكتاتورية في الحكم،وبرز ذلك في عدم تقبله للمعارضة اوحرية الرأي، وشكوكه بكل النشطاء السياسيين، وعدم اهتمامه ولامبالاته بما يتعرض له البلوش والباشتون، ولجوئه الى الاساليب القاسية في التعامل

---

[1] - جريدة الشرق الاوسط.العدد ١١٠٨١ .بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٣١.

مع مناوئيه السياسيين، ادى كل ذلك الى مواجهات الشارع التي كادت تفقده رئاسته وتغرق البلاد في الفوضى.

لقد بات واضحا غياب اي رؤية او تصور لدى الحكومة لمعالجة المشاكل المختلفة،فقد وافقت الحكومة برئاسة يوسف رضا جيلاني على إعادة كبير القضاة افتخارشودري مع خمسين قاضيا اخرين الى مناصبهم.وجاء الاعلان بعد لقاء قائد الجيش الجنرال اشفاق كياني مع الرئيس زرداري ورئيس الوزراء جيلاني، اذ طلب منهما التراجع عن القرارات المتخذة وهي عدم إعادة القضاة، وحكم المحكمة العليا بعدم اهلية زعيم المعارضة نواز شريف للمشاركة السياسية الصادر في ٢٥ شباط (فبراير) ٢٠٠٩،والغاء حكومة حزب الرابطة الاسلامية (جناح نواز) التي يراسها شهباز شريف، شقيق نواز ورئيس اقليم البنجاب.

طالب كياني بالتراجع عن كل هذه القرارات لان الوضع سيتفجر،وهي ضمن صفقة تم التوصل اليها بين واشنطن والمؤسسة العسكرية الباكستانية لدفع الرئيس زرداري للقبول بالتراجع.

والواقع انه لم يكن امام جيلاني خيارات كثيرة،ذلك ان رجال الشرطة في لاهور تحدوا حكومة حزب الشعب،وسمحوا لالاف المتظاهرين بالانطلاق نحو العاصمة إسلام اباد.ان تراجع الحكومة عن قراراتها لن ينهي الازمات في باكستان، فاكتفاء نواز شريف بتحقيق مطالبه الان، لايعني انه لم يعد يتطلع الى الاطاحة بحكومة زرداري،خصوصا بعدما رفض الجيش التجاوب مع تلميحات الادارة الامريكية للتدخل([1]).

فاهم مايميز هذه الحقبة من حكم حزب الشعب الباكستاني،هو استمرار تدهور العلاقة بينه وبين حزب الرابطة الاسلامية(جناح نواز شريف) اكبر احزاب المعارضة،اذ يتهم الحزب الحاكم بالفشل في ادارة الملف الاقتصادي وتورطه في الفساد المستشري في الاجهزة الحكومية.الا ان حزب الرابطة(جناح نواز شريف) لازال يعارض اسقاط الحكومة بوسائل غير دستورية،وهذا مايؤكده شودري نزار علي خان القيادي في حزب الرابطة الاسلامية وزعيم المعارضة في البرلمان بقوله: (نحن مستعدون لأن نصبح جزءا من تغيير يأتي من خلال العمل الملتزم بالأطر الدستورية)ويضيف خان (هناك كثير من الخيارات

---

[1] - هدى الحسيني.مشكلة باكستان:رئيسها آصف زرداري.جريدة الشرق الاوسط.العدد١١٠٦٩ .بتاريخ١٩/٣/٢٠٠٩.

التي يتيحها التغيير الديمقراطي،وسيكون هذا تغييرا سياسيا،ونحن لن نقف كعقبة في وجهه،بل سنؤيده.وقد يكون هناك تغيير في البرلمان ويرغم رئيس الوزراء على تقديم استقالته.كما ان انتخابات التجديد النصفي خيار اخر متاح،وإذا جاء تحالف اخر الى السلطة،فسوف نعمل على ضمان ان يوافق على اجراء انتخابات تجديد نصفي).([1])

٣- تزايد حدة الصراع الشخصي بين الزعماء السياسيين.

ان تأمل الخارطة السياسية الباكستانية يبرز ان الامور كانت تتجه نحو التصعيد،بل نحو الانهيار السياسي والاقتصادي بسبب الصراعات الفردية والفئوية الكبيرة التي عصفت بهذا البلد بأكمله. والاسباب وراء هذه الصراعات ليس الدفاع عن باكستان وانما الطموحات الفردية لشخص او طرف يحاول البقاء في السلطة او القفز اليها وبأية وسيلة حتى ولو ادى ذلك الى حرق البلاد.

وهنا يثار التساؤل الاهم وهو هل ان إعادة رئيس القضاة الى السلطة هو الهدف؟ ان السبب المعلن للمشكلة هو إعادة رئيس القضاة شودري وباقي القضاة الذين عزلهم الرئيس مشرف في العام٢٠٠٧، ولكن الحقيقة ان إعادة رئيس القضاة ليس هدفا، بل وسيلة يمكن من خلالها ان يعود رئيس حزب الرابطة الاسلامية (جناح نواز) اقوى احزاب المعارضة الى السلطة. وهنا نعود الى المشكلة الحقيقية والتي استغلت استغلالا جيدا من قبل نواز شريف. لقد بدأت المشكلة عندما تحالف آصف زرداري مع نواز شريف لعزل الرئيس مشرف من السلطة الا ان الاتفاق كان انه اذا تم عزل مشرف يتم تعيين تكنوقراط حيادي غير حزبي،والذي حدث ان زرداري نقض العهد مع نواز شريف وتولى السلطة، وهو تصرف دل على ان زرداري لم يحسن اللعبة السياسية، وكان تصرفه هذا احد الاسباب الرئيسة للازمة في باكستان.

لقد استغل نواز شريف مشكلة رئيس القضاة وجعلها جسرا" لمحاولة الوصول الى السلطة، فمن المعلوم ان رئيس القضاة اصدر اوامر بفتح ملفات الفساد التي تخص زرداري، وقد جمدت القضية بعد عزل رئيس القضاة، ومحاولة التيارات الاسلامية اعادته الى منصبه فان هذا يعني انه سيعيد فتح ملفات الفساد لزرداري وهذه الملفات قد تبعده

---

[1] –وللمزيد من التفاصيل انظر: زعيم المعارضة في البرلمان الباكستاني:نعارض اسقاط الحكومة بوسائل غير دستورية.جريدة الشرق الاوسط.العدد١١٦٨٨.بتاريخ ٢٨/١١/٢٠١٠.

عن السلطة.. ومعنى ذلك وصول نواز شريف اليها، لذلك نرى ان زرداري كان متمسكا بعدم إعادة القاضي الى السلطة ولو ادى ذلك الى اغراق البلاد في الفوضى. وبالمقابل كان شريف متمسكا هو الاخر بإعادة القاضي الى منصبه.

وللوصول الى هدفه استخدمت الجماهير كأداة لذلك، فقد زحفت حشود كبيرة نحو العاصمة اسلام اباد والتي تعد معقلا لنواز شريف، وكان في طليعة هذه الحشود محامون وهدفها المعلن اعادة القاضي الى منصبه. وحقيقتها موقف سياسي يناصر نواز شريف،الذي قاد هذه الحشود. لقد قاد شريف حشودا كبيرة تقلهم نحو١٠٠٠ مركبة وحاول ان يعتصم اولا امام البرلمان لزيادة حجم التاييد له([1]).الى جانب ذلك يبرز التحرك الامريكي ففي الوقت الذي تتضاءل فيه ثقة الادارة الامريكية في الحكومة الباكستانية،تسعى ادارة الرئيس اوباما الى التواصل مع نواز شريف بصورة مباشرة واكثر من ذي قبل،وتعكس الخطوة الجديدة المخاوف الكبيرة التي تنتاب ادارة اوباما بشأن امكانية استمرار حكومة زرداري،والاستفادة من احترام شريف بين الجماعات الاسلامية في البلاد،وإمكانية ان يدعم شريف موقف حكومة زرداري،([2])ويبقى التساؤل قائما هل يقبل نواز شريف التعامل مجددا مع زرداري بعد ان اخل بكل وعوده السابقة؟ وهل يقبل زرداري تقديم تنازلات لخصمه السياسي ويعرض عليه المشاركة في الحكم؟

٤- تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد

كانت باكستان تعاني من وضع اقتصادي صعب، فقد شهدت مرحلة من تراجع النمو الاقتصادي إلى مستوى ٤% سنوياً، طيلة عقد التسعينيات، وصولاً إلى مستوى ٦،٢ % عام ٢٠٠٠- ٢٠٠١. ويُرجِع المحللون هذا التراجع الاقتصادي إلى عوامل خارجية لا علاقة للباكستانيين أنفسهم بها. فخلال العشر سنوات الممتدة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٥ كان الاقتصاد الباكستاني يتغذى بصورة أساسية من العملات الصعبة التي يدخلها العمال الباكستانيون العاملون بكثافة في بلدان الخليج العربي وفي المملكة العربية السعودية بصورة خاصة التي كانت تنعم بذروة الطفرة النفطية، وبعدما كانت عوائد العمال الباكستانيين "النفطيين" تشكل وحدها حوالي٣,٩ % من الدخل القومي السنوي الصافي،

[1] - جريدة الزمان.العدد٣٢٤٨ .بتاريخ٢٠٠٩/٣/٢٢.

[2]- هيلين كوبر ومارك مازتي. بوادر انقلاب على زرداري...وواشنطن تغازل نواز شريف.جريدة الشرق الاوسط.العدد١١١١٤ .بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٣.

تراجعت إلى مستوى ٢% فقط في السنوات الأخيرة بفضل البطء الذي أصاب اقتصاديات البلدان العربية النفطية.

إضافة إلى ذلك، كانت باكستان تأمل، من خلال دعمها لـ"طالبان" تعزيز صادراتها إلى آسيا الوسطى وبناء خط أنابيب غاز من تركمنستان يمر بهيرات وقندهار، غير أن ازدهار عمليات التهريب أطاح بهذه الآمال الباكستانية. وكان الفساد داخل الطبقة السياسية قد أتاح لبعض رجال الأعمال أخذ قروض ضخمة من مصارف القطاع العام بدون أن يسددوها للدولة واستعيد منها مؤخراً ٧٢٠ مليون دولار فقط والباقي يتجاوز ٣ مليارات دولار، على أن المديونية الخارجية الباكستانية ليست أقل قسوة من مديونيتها الداخلية، ويقدر الخبراء حالياً قيمتها بحوالي ٣٨ مليار دولار.

وكانت إدارة الرئيس بوش رفعت الحظر الكامل على العقوبات الاقتصادية التي فرضت على باكستان عقب قيامها بالتفجيرات النووية في عام ١٩٩٨، وحصول الانقلاب العسكري عام ١٩٩٩. وقدمت أيضاً مساعدة مالية ضخمة، وعملت لمصلحة جدولة ديونها الخارجية. وحصلت باكستان على دعم البلدان الصناعية الغنية الدائنة لها، لأن هذا يخدم الأهداف الجيوبوليتيكية الغربية، وفي الوقت عينه يسمح لإسلام أباد بالمضي قدماً في طريق الإصلاح الهيكلي([1]).

ونجحت باكستان في التوصل الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي من اجل الحصول على قرض بقيمة ٧،٦مليار دولار، وهذا ما اكده وزير المالية شوكت تارين في ١٥تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨ واوضح الوزير الى ان القرض سيشكل جزءا من برنامج يرمي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وقال تارين (من المقرر ان يستمر البرنامج على مدار ٢٣ شهرا وان يتم سداد القرض خلال مدة خمس سنوات، وستتراوح معدلات الفائدة بين ٣،٥١ و٤،٥١ في المائة). واضاف (من المتوقع تلقي اول دفعة مالية من صندوق النقد الدولي في شهر تشرين الثاني (نوفمبر)٢٠٠٨).

واكد وزير المالية ان باكستان حصلت على قرابة ٤ مليارات دولار من صندوق النقد الدولي خلال العام المالي ٢٠٠٨،بينما ستحصل على باقي الاموال في العام ٢٠٠٩. واوضح الوزير ان القرض سيتم توجيهه لتعزيز احتياطي النقد الاجنبي،بعد ان

[1] - توفيق المديني،مصدر سابق ،ص٦٧.

باتت باكستان في مواجهة ازمة ميزان المدفوعات، الان صندوق النقد الدولي يفرض شروطا على قروضه اهمها تقليص حجم الحكومة والحد من الانفاق خارج المجال التنموي والغاء الاعانات ذات الاهمية السياسية، وجميع هذه الشروط تعد سلبية من منظور حكومة إسلام اباد، وتعرضت الحكومة لانتقادات قوية وحادة من الاحزاب السياسية المعارضة لسعيها للحصول على مساعدة صندوق النقد الدولي([1]).

كما تعهد مؤتمر المانحين الدوليين في طوكيو في ١٨ نيسان(ابريل)٢٠٠٩،بتقديم ٥مليارات دولار لباكستان لمكافحة التطرف،الا ان الرئيس زرداري دعى الى دعم دولي اكبر لمكافحة الارهاب،(لانه اخطر من الركود الاقتصادي)،وتشير بعض التقديرات الى ان الحاجة قد تصل الى خمسين مليار دولار،ففي كراتشي كبرى مدن باكستان والعالم الاسلامي برمته،فان ١٧ مليون شخص لايصلهم التيار الكهربائي سوى بضع ساعات في اليوم.ووعدت نحو ٢٧ دولة و١٦ منظمة اجتمعت في طوكيو برعاية اليابان والبنك الدولي،بتقديم مساعدة لباكستان بقيمة ٥،٢٨مليار دولار على شكل هبات او قروض،معظمها على مدى سنتين.ووعدت الولايات المتحدة واليابان وهما ابرز جهتين مانحتين بتقديم مليار دولار على مدى عامين.

والوعود التي جمعت ستخصص لدعم برامج مدنية لاستئصال الفقر وتشجيع العمل ومساعدة المزارعين وتطوير الانظمة التربوية والصحية والنقل والطاقة.ويقول الخبراء ان الظروف الاقتصادية الصعبة في هذا البلد الذي يعاني من الفساد تفاقمت بالفعل مع الازمة المالية العالمية،وان نحو٤٠% من اصل حوالي ١٦٠ مليون نسمة يعيشون بأقل من دولار في اليوم.([2])

وجاءت ازمة السيول التي تسببت في مقتل ١٤٠٠ شخص لتنذر بأزمة غذاء واوبئة،فقد بدأت الكارثة في مطلع اب(اغسطس)٢٠١٠،عندما تعرضت مناطق شمال غربي باكستان الى اسوء موجة من السيول التي لم تتعرض لها منذ ثمانين عاما،ودمرت حياة اكثر من ثلاثة ملايين شخص.([3])وتدهورت الاوضاع بشكل اكبر بالفيضانات التي ضربت المناطق الجنوبية من البلاد،وخلفت نحو ١٥ مليون منكوب،وخصوصا في اقليم

---

[1] - جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٩٤٦.بتاريخ١٦/١١/٢٠٠٨.

[2] – جريدة الشرق الاوسط.العدد١١١٠٠.بتاريخ١٩/٤/٢٠٠٩.

[3]–جريدة الشرق الاوسط.العدد١١٥٧٣.بتاريخ٥/٨/٢٠١٠.

السند الذي يمر فيه نهر الاندوس حيث تم اجلاء مليون شخص.وهذا ما دفع الحكومة الباكستانية الى توجيه نداء عاجل الى المجتمع الدولي لمساعدتها على انقاذ واجلاء ضحايا الفيضانات،من جهتها اعلنت الامم المتحدة ان الاحتياجات هائلة في بلد فقير انهكته هجمات الاسلاميين المتطرفين،واكدت ان اكثر من٤،٥ مليون باكستاني تضرروا من السيول التي غمرت قرى بكاملها،وخلفت مالايقل عن١٦٠٠قتيل في ظرف اسبوعين.(١)

وفي تقدير حجم كارثة الفيضانات صرح مسؤول في الامم المتحدة بان كارثة الفيضانات في باكستان أسوأ بضخامة وقعها من اعصار تسونامي الذي اجتاح آسيا في العام ٢٠٠٤،وقال الناطق بأسم الامم المتحدة للشؤون الانسانية موريسيو جوليانو:(ان نحو ١٣،٨ مليون شخص تضرروا بسبب الفيضانات الاخيرة في باكستان حتى الان)،واضاف ان (هذه الازمة اسوأ من تسونامي ومن الزلزال الذي ضرب باكستان في ٢٠٠٥،ثم هايتي.....انها اكبر لأن اكثر من ٣ملايين شخص تضرروا بسبب الزلزال في باكستان في ٢٠٠٥،وخلال تسونامي تضرر ٥ ملايين شخص..) (٢)

والواقع ان كارثة الفيضانات في باكستان التي بدأت في اواخر شهر تموز(يوليو)٢٠١٠،نتيجة لامطار موسمية غزيرة سقطت على حوض نهر الاندوس في شمال غرب البلاد،ادت الى غمر خمس مساحة البلاد، زادت من السخط الشعبي مع بطء استجابة الحكومة للكارثة،مما دفع الشعب الى اللجوء الى الجماعات الخيرية الاسلامية ذات الصلة بالجماعات المتشددة،وهنا برز التناقض الاهم فهذه الجماعات ذات صلة بالقاعدة وحركة طالبان الباكستانية والطرف الاهم في مواجهة الحكومة الباكستانية في الحرب على الارهاب،نجحت في كسب التأييد الواسع من قطاعات الشعب الباكستاني بعد جهودها في التحرك لمواجهة اثار الكارثة،وهذا ما اثار قلق الحكومة وحلفائها الغربيين.

وتبقى القضية الاهم في باكستان هي الاصلاح الاقتصادي وتجاوز تركة الماضي،وهنا يؤكد الرئيس آصف علي زرداري على هذه القضية بالقول: (تطلبت مواجهة اثار دكتاتورية استمرت على مدى عشرة اعوام اتخاذ اجراءات جريئة،البعض منها لايحظى

---

[1] –جريدة الشرق الاوسط.العدد ١١٥٧٦.بتاريخ٢٠١٠/٨/٨.

[2] –جريدة الشرق الاوسط.العدد١١٥٧٨.بتاريخ٢٠١٠/٨/١٠.

بشعبية،...وتسعى حكومتنا الديمقراطية الى تنفيذ سياسة تحسين الاوضاع المعيشية للباكستانيين بصورة كبيرة،وبمرور الوقت،ستثمر السياسات الجيدة ساحة سياسية صالحة.) ويضيف الرئيس زرداري : (تحتاج ازمتنا الاقتصادية الى اجراءات غير مسبوقة.وفيما يتعلق بالضرائب والتعليم والزراعة والطاقة،اشرنا الى انه يجب ان نتكيف ونجري اصلاحات كي نعتمد على انفسنا...وتعين زيادة اسعار الوقود ورفع الضرائب من اجل استعادة الاقتصاد لعافيته.ومفهوم ان هذه الاجراءات لاتحظى بشعبية،وكان يجب قبول شروط صارمة كي نقيم شراكة مع صندوق النقد الدولي،ولكننا نتفهم ظروف اقتصادنا والاقتصاد العالمي ونعمل بحسم.).([1])

٥- تدهور العلاقة بين الجيش والتنظيمات الاسلامية.

منذ الحادي عشر من أيلول(سبتمبر)٢٠٠١، دفعت القيادة الباكستانية ثمناً باهضاً لتحالفها مع واشنطن في حربها ضد افغانستان وطالبان خاصة بعد اغلاق المدارس الدينية المشتبهة بأن لها علاقات مع الجماعات المحظورة حيث اصبحت تواجه قضية الوضع الساخن لجبهة الحدود في افغانستان المجاورة والعجز عن ضبطها ووقف نمط الخلاف والصراع بين الحكم والمعارضة المتمثلة في الحركة الاسلامية، ويمكن للاوضاع بين الطرفين ان تتصاعد الى ما يهدد استقرار نظام الحكم او المجتمع، عند النظر الى المظاهرات والاضرابات التي تنظمها الحركة الاسلامية في الشوارع والبرلمان ضد سياساتها ،وتمثل احدى الاوراق التي يمكن استخدامها في تقليل الضغوط الامريكية والهندية على النظام السياسي لتقديم المزيد من التنازلات. لكن الاوضاع تغيرت بعد امتداد طالبان بنشاطها العسكري الى داخل باكستان مع نشأة ما سمي بطالبان باكستان،وبدخول المناطق القبلية الى جانب القاعدة وطالبان في موقفها ووحدتها ويظهور او بعودة ظهور حركة انفصال بلوشستان وتصاعد الأعمال العسكرية في المناطق المتاخمة للحدود الافغانية مع الجيش الباكستاني، وهنا نجد ان الأمر وصل الى مرحلة الخطر،وان القوى الصاعدة في الداخل ونمط الصراع الذي يسيطر على ما عداه من الصراعات الاخرى هو الصراع العنفي الذي تحول الى نمط من انماط حرب العصابات ضد الجيش الباكستاني

---

[1] – آصف علي زرداري.لاتراجع عن الاصلاح داخل باكستان.جريدة الشرق الاوسط.١١٣٧٤.بتاريخ١٨/١/٢٠١٠.

الذي هو عماد الدولة، وبما يتطلب تغييراً في استراتيجية الحكم حيث الدولة والمجتمع باتا مهددين([1]).

وتبرز المشكلة هنا في تزايد نشاط الجماعات المسلحة،فقد تعهد بيت الله محسود زعيم طالبان باكستان بمواصلة قتال قوات حلف شمال الاطلسي والقوات التي تقودها الولايات المتحدة في افغانستان بغض النظر عن المفاوضات على اتفاق سلام مع الحكومة الباكستانية، وكان محسود قد وقع اتفاق سلام مع الحكومة في العام٢٠٠٥، الاانه خرقه في العام ٢٠٠٧ باسره نحو ٢٥٠ جنديا واطلق سراحهم مقابل الافراج عن رجاله.واكد محسود بانه فخور ان يكون عدوا للولايات المتحدة، موضحا ان الافغان يقودون القتال ضد القوات التي تقودها الولايات المتحدة في افغانستان فيما يشكل الباكستانيون وغيرهم من الاجانب خمسة في المئة فقط من المسلحين([2]).

وعلى الرغم من مقتل بيت الله محسود حسبما أعلنت مصادر في حركة طالبان باكستان في ٧ اب(اغسطس)٢٠٠٩، اذ أوضحت المصادر أن محسود قتل في ٥ اب(اغسطس) في هجوم صاروخي أمريكي بمنطقة جنوب وزيرستان القبلية قرب الحدود الافغانية. واشارت المعلومات إلى أن الهجوم الأمريكي الذي تم من طيارة بدون طيار أسفر أيضا عن مقتل أربعة أشخص، بينهم إحدى زوجتي محسود.([3]) الا ان نشاط الحركة

---

[1]- تنتمي حركة طالبان باكستان عرقيا وقوميا الى قومية البشتون التي تتركز بالاساس في اقليم الحدود الشمالية الغربية،وهي لاتمثل كتلة واحدة متماسكة،اذ تضم العديد من الفصائل والاجنحة المختلفة،ومن ثم لايمكن الحديث عن اجندة موحدة للحركة،فهناك من يرفع هدف تطبيق الشريعة الاسلامية واقامة العدل الاسلامي،وهناك من يرفع هدف انهاء التحالف الباكستاني – الامريكي،وهناك من يكتفي بوقف الغارات الامريكية المباشرة داخل الاراضي الباكستانية،وبمعنى اخر،فان اسقاط النظام الباكستاني،او اعادة بناء الدولة الباكستانية لايشكل هدفا اصيلا في حد ذاته،وذلك على العكس تماما من طالبان-افغانستان. وتضم الحركة مابين ٢٠ و٢٥ الف مقاتل من انحاء منطقة القبائل الباكستانية،كما ان لها مابين ١٠ و١٢ الف مقاتل جنوب وزيرستان،اذ يبلغ تعداد سكان هذه المنطقة تحديدا حوالي ٦٠٠الف شخص،وتعد قبيلة محسود اكبر قبائل جنوب وزيرستان.اما قبيلة وزير التي تعد ثاني اكبر قبيلة فتعيش على الحدود الافغانية وتتحالف مع الحكومة.ووقع فصيل صغير من قبيلة محسود بزعامة قاري زين الدين اتفاق سلام مع الحكومة الانه اغتيل من قبل حركة طالبان باكستان في حزيران(يونيو)٢٠٠٩، وللمزيد من التفاصيل انظر: محمد فايز فرحات.باكستان...معركة البقاء بين الدولة والمتشددين.مجلة السياسة الدولية.العدد١٧٧.يوليو ٢٠٠٩.ص١٤٣-١٤٤.ايضا: مجلة الوطن العربي العدد ١٦٠٦ بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٢.ايضا: جريدة الشرق الاوسط.العدد١١٢٨٤.بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٠.

[2] - جريدة الشرق الاوسط .العدد١٠٧٧١.بتاريخ٢٠٠٨/٥/٢٥.

[3]- بيت الله محسود (١٩٧٤ –٥ اب(اغسطس)٢٠٠٩).توجه الى افغانستان في منتصف التسعينيات للقتال الى جانب طالبان في الحرب الاهلية، وقبل عودته الى البلاد، كانت طالبان في وزيرستان الجنوبية بقيادة السجين السابق في غوانتانامو عبد الله محسود الذي قتل في عام ٢٠٠٧ خلال هجوم شنه الجيش. وبالرغم من انه لم يكن معروفا في تلك الفترة فقد تسلم بيت الله محسود قيادة حركة طالبان.وعلى الرغم من توقيعه اتفاقات سلام مع الحكومة، إلا

استمر في التصاعد بعد تعيين حكيم الله محسود وتزايدت جهود الحكومة الباكستانية العسكرية وما تعرضه من مكافأت مالية لقاء المعلومات التي يمكن ان تقود الى القبض على زعماء الحركة احياء او اموات،فبالاضافة الى المبلغ الذي وضع لقاء القبض على بيت الله محسود هناك قائمة بأحد عشر مطلوبا تراوحت المبالغ مابين ١٠ و١٥ مليون روبية باكستانية لكل منَ يدلي بمعلومات عن مساعدي زعيم طالبان باكستان مولوي فقير محمد وقاري حسين،وينحدر المطلوبين باستثناء اثنين منهم من منطقة القبائل،وتبقى الحقيقة الاهم هي تزايد نفوذ الحركة واتساعه في العديد من المناطق الباكستانية،ووصل الى شمال وزيرستان وباجور ومدن تان ودير اسماعيل خان وغيرها.([1])

وفي مواجهة تزايد نشاط الجماعات المسلحة تعهد الرئيس الباكستاني آصف علي زرداري بمواجهة نشاط هذه الجماعات، وقال زرداري (لن تسيطر طالبان على اي جزء من بلادي) مضيفا ان التقارير التي تحدثت عن تطبيق الشريعة الاسلامية في بعض المناطق في باكستان ليست سوى (دعاية اعلامية). واضاف زرداري ان المجتمع الدولي يجب ان يقر بدوره في تصاعد حركات التشدد الاسلامي والارهاب الدولي. واوضح انه (يجب ان يقبل العالم باننا مسؤولون جميعا عن خلق هذا الوحش،اعتقد ان العالم لم يبلغ بهذا،انه لايتحدث عنه،لقد كان في حالة انكار)([2]).

وبعد تزايد نشاط المسلحين في المناطق القبلية وشمال غرب البلاد اشارت بعض التقارير الى انشاء مقاتلي طالبان نظام قضائي خاص وفرض احكام الشريعة في المناطق

أنه فتح معسكرات تدريب للمجندين ووسع نفوذه في المنطقة.وفي صيف ٢٠٠٧ شن الجيش هجوما على المسجد الاحمر في اسلام اباد الذي اصبح معقلا للمسلحين بيد ان الحركة ردت بتنفيذ موجة من الاعتداءات اودت بحياة حوالى ٢٠٠٠ شخص.يشار إلى أن واشنطن كانت قد اعلنت عن منحها مكافأة بقيمة ٥ ملايين دولار للحصول على بيت الله محسود حيا او ميتا في حين قدمت اسلام اباد عرضا بنحو خمسين مليون روبية باكستانية أي مايعادل ستمائة وعشرين الف دولار لذات الغاية بسبب اتهامه بجرائم منها اغتيال رئيسة الوزراء الباكستانية السابقة بينظير بوتو بالاضافة الى اتهامه بأنه وراء موجة الانفجارات الانتحارية التي شهدتها باكستان . قتل يوم الأربعاء ٥ آب ٢٠٠٩ في هجوم صاروخي لطائرة أميركية بدون طيار في منطقة نائية من مقاطعة وزيرستان الجنوبية.المصدر: www.alarabiya.net/articles/2009/08/07... ايضا: الموسوعة الحرة .ويكبيديا.

[1] – جريدة الشرق الاوسط.العدد ١١١٧١ .بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٩.

[2] - جريدة الشرق الاوسط.العدد ١١٠٧٤ .بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٤.

الخاضعة لهم وتشكيل محكمتين تعتمدان الشريعة الاسلامية أحداهما في مدينة سوات والاخرى في جنوب وزيرستان،وهذا ما اثار جدلا واسعا في انحاء البلاد، مما دفع رئيس الوزراء يوسف رضا جيلاني الى القول ان حكومة بلاده لن تسمح بقيام نظام قضائي مواز على يد مسلحين في الشريط القبلي شمال غرب البلاد.واضاف ان نظام الشريعة القضائي،الذي اعتمده المسلحون،امر غير مقبول على الاطلاق، ولن نسمح لهذا النظام ان يزدهر في باكستان([1]).

والواقع ان منطقة الشريط القبلي التي تتألف من سبع مقاطعات هي(باجور،وخيبر،وكورام،ومهمند،وشمال وزيرستان،واوراكزي،وجنوب وزيرستان)،وتبلغ مساحته ٢٧الف كم٢،ويقطنه حوالي ٣،٣ مليون شخص ينتمون الى قبائل الباشتون،ويرفض العديد من سكان المنطقة الاعتراف بخط ديوراند الذي يفصلهم عن افغانستان،ويحكم منطقة القبائل (تشريع الجرائم الحدودي) الذي وضعه الاستعمار البريطاني عام ١٩٠١،انطلاقا من حرصهم على ارضاء مقاتلي الباشتون الاشداء،الذين قاوموا اية محاولة للاستعمار.وتتمركز حركة طالبان-باكستان التي يتزعمها حكيم الله محسود في غالبيتها في منطقة جنوب وزيرستان،رغم ان لها نفوذا مسلحا في المقاطعات السبع جميعا،([2]) كما ان وادي سوات،الذي يبعد ١٦٠كم عن العاصمة أسلام اباد، اصبح محورا للصراع بين طالبان والجيش الباكستاني منذ العام٢٠٠٨، مما اسفر عن تشريد الاف من السكان ،وأتلاف الممتلكات الخاصة،ومقتل المدنيين.وهذا مايؤكده شوكت طاهر المسؤول في هيئة ادارة الازمات الوطنية ،بان الهيئة سجلت نحو٥٥٧٢٩ عائلة نازحة او ٣٣٧٧٧٢فردا([3]).

لقد تعهدت باكستان مرارا باتخاذ اجراءات لوقف المتشددين الا ان مشاعر الانكار والتردد والاستياء الشديد من الولايات المتحدة بين الشعب الباكستاني تعوق تطبيق سياسة فعالة،ويثير تصعيد المتشددين لوتيرة العنف وتشديد قبضتهم على بعض المناطق وتسللهم الى مناطق اخرى المخاوف من انتشار نفوذ طالبان.واستنزفت هجمات المتشددين في مدينة لاهور والتفجيرات في اماكن اخرى الثقة،والى جانب انحاء الشمال الغربي يتسلل

---

[1] - رئيس وزراء باكستان:لن نسمح لمحاكم الشريعة بالازدهار في الشريط القبلي.جريدة الشرق الاوسط.العدد١١٠١٨.بتاريخ٢٠٠٩/١/٢٧.

[2]- جريدة الشرق الاوسط.العدد ١١٢٨٤.بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٠.

[3] - جريدة الشرق الاوسط.العدد١١٠٤١.بتاريخ٢٠٠٩/٢/١٩.

مقاتلو طالبان الى اقليم البنجاب ومدينة كراتشي،فيما تأرجحت السياسة الحكومية بين الهجمات العسكرية غير الحاسمة واتفاقات السلام التي يقول منتقدون انها تزيد المتشددين جرأة.وهناك من يوجه الانتقادات الى الجيش الذي لاتزال له صلات مع بعض الجماعات المتشددة التي يعدها ادوات في مواجهته مع الهند،ويبدو الجيش غير كفوء في الاسلوب الذي يجري به العمليات ويعاني خسائر ضخمة ثم يوقع اتفاقات سلام.وهنا نصل الى حقيقة مهمة وهي ان اتفاقات السلام تم توقيعها من موقف ضعف والمتشددون كسبوا شعبية.([1])

ثانيا: البعد الخارجي، اذ يكمل هذا البعد الداخلي في دوره وتاثيره،و(يمكن القول بأن دوائر السياسة الخارجية الباكستانية قد تبلورت منذ نشأت الدولة وحتى الان في نطاق الدوائر التالية:دائرة الجوار الجغرافي المباشر،ويشمل ادارة الصراع مع الهند،وتوطيد العلاقات مع الصين،والسعي لتحقيق الاستقرار في افغانستان.دائرة الخليج العربي،حيث تتواجد مصالح اقتصادية واستراتيجية وروابط تاريخية وحضارية مهمة بدول هذه المنطقة،ومن ثم سعت باكستان الى اقامة علاقات قوية مع ايران والسعودية ودول الخليج العربية الاخرى.الدائرة الاسلامية،وهي دائرة لها قيمة معنوية خاصة بالنسبة لباكستان بحكم طبيعة نشأة الدولة الباكستانية ذاتها،ومن ثم فأحد المبادىء الاساسية للسياسة الخارجية الباكستانية هي تقوية روابط الاخوة والصداقة والتعاون مع الدول الاسلامية.الدائرة الآسيوية،حيث سعت الى اقامة علاقات تعاونية مع الدول الاسيوية.الدائرة العالمية،وبرزت في اقامة علاقات ثنائية على نطاق واسع مع الولايات المتحدة والدول الغربية،بالاضافة الى الانضمام الى المنظمات الدولية المختلفة ومحاولة ممارسة نشاط فعال في اطارها).([2])

---

1 – محمد فايز فرحات.مصدر سابق.ص١٤٢–١٤٤.

2 – انظر:محمد سعد ابو عامود.باكستان والعولمة.مصدر سابق.ص٣٨٣.

وسنحاول هنا التركيزعلى بعدين مهمين هما البعد الاقليمي والبعد الدولي قدر تعلق بالدراسة وكما يلي:

اولا- البعد الاقليمي

١- العلاقة مع الهند

في البدءا" لابد من تأكيد حقيقة مهمة وهي ان حالة العداء بين باكستان والهند تعود بداياتها الى عقود عديدة سبقت قيام الدولتين في العام ١٩٤٧، وما يؤكد هذه الحقيقة هي الحروب الثلاث التي خاضها البلدان في الاعوام ١٩٤٨، و١٩٦٥، و١٩٧١، والعديد من حالات التوتر التي كادت ان تصل الى حد اعلان الحرب بينهما. كما يمكن الاشارة هنا الى الخلل الواضح في التوازن بين البلدين،فالهند قارة مترامية الاطراف، مقارنة بمساحة باكستان.وتتفوق الهند في تعداد سكانها الذي تجاوز المليار نسمة منذ العام ٢٠٠١،وما تملكه الهند من قاعدة علمية وادارية واقتصادية تكونت في عهد الاحتلال البريطاني،فيما كان على باكستان ان تبدأ من الصفر تقريبا.ولايقف الخلل في التوازن عند هذا الحد بل يمتد الى اوضاعهما الجيو- استراتيجية،فالهند مفتوحة على المياه الزرقاء للمحيط الهندي وبحر العرب،اما باكستان فهي ممتدة في شكل مستطيل مائل من الجنوب الى الشمال،قاعدته ضيقة على بحر العرب، وبعدها لاتوجد الا حدود مهددة بجميع انواع الخصومات والازمات.

اذن فالتاريخ والجغرافية اوجدا الاطار الذي كان على النخبة الباكستانية التعامل معه بحساسية أمنية شديدة تبدو كأنها مبالغ فيها،ولكنها تظل بالنسبة للباكستانيين حقائق تتعلق بالحياة والوجود ذاته.([1])

---

[1] - ابراهيم نافع وآخرون.مالذي يجري في آسيا؟ .مركز الاهرام للترجمة والنشر.القاهرة.الطبعة الاولى.١٩٩٨.ص٢٣-٢٤.

ويمكن تحديد ابرز المشاكل بين باكستان والهند بما يلي: -

اولا- قضية كشمير

قضية كشمير من القضايا المحورية في السياسة الخارجية لكل من باكستان والهند منذ استقلالهما ،وهي من اهم القضايا التي تؤثر سلبا وايجابا في علاقات البلدين،او كما يسميها البعض بعقدة العلاقات الهندية- الباكستانية.([1])

تقع منطقة جامو وكشمير والتي تعرف اختصارا بكشمير شمال خط الاستواء من الدرجة ٣٢،١٧ الى٣٦،٠٥درجة،وتبلغ مساحتها ٨٤٤٧١ميل مربع من الاراضي الجبلية يتخللها سهلان اولهما المعروف بوادي كشمير وطوله ٨٤ميلا وعرضه ٢٥ ميلا تتوسطه عاصمته سرينغار الواقعة على ضفتي نهر جيلوم وثانيهما سهل جامو المتاخم للبنجاب ويمر بقسمه الشرقي نهر شناب وفي غربه نهر جيلوم الفاصل بين جامو والبنجاب.

يحد جامو وكشمير من الشمال تركستان الصينية، ومن الجنوب ولاية البنجاب بقسميها الشرقي والغربي،ومن الشرق جبال الهملايا التي تفصل بينها وبين التبت،ومن الغرب اقليم الحدود الشمالية الغربية الذي يمتد من شمالها الغربي الى جنوبها الغربي،وتعلوها في الشمال الشرقي سلسلة جبال قره قورم وفي الشمال الغربي سلسلة بدخشان وهندكوش وفي الشرق سلسلة الهملايا وتحيط بوادي كشمير سلسلة جبال بيريانجال التي يبلغ ارتفاعها ١٤٠٠٠ قدم من كل الجهات.([2])

ويمتد نهر الاندوس عبر جامو وكشمير من الشرق الى الغرب في طريقه من منابعه في جبال غرب التبت الى مصبه في اقليم السند.واحد الروافد الكبيرة لهذا النهر هو نهر جيلوم،ومنابعه داخل جامو وكشمير ،ويعد شريان الحياة في وادي كشمير ،كما يعد نهر شناب رافدا اخر لنهر الاندوس حيث يمر خلال اقصى الجنوب في كشمير في طريقه من منبعه الهندي في لاهول الى سهول البنجاب الباكستانية.ومن ثم فان ثلاثة من الانهار الخمسة في البنجاب اما تنشأ منابعها من داخل جامو وكشمير او تعبرها ،كنهر رافي الذي

---

[1]- السيد صدقي عابدين.تطور قضية كشمير من سنة ١٩٦٥ وحتى سنة ١٩٨٩. محمد السيد سليم و محمد سعد ابو عامود(محرران).قضية كشمير. مركز الدراسات الاسيوية.كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.جامعة القاهرة.٢٠٠٢.ص٥٢.

[2]-وللمزيد من التفاصيل انظر: نور الدين داود.كشمير، محنة في الفردوس.مطبعة المعارف.بغداد.١٩٥٠.ص٩-١١.

يرسم على امتداد قصير منه الحدود بين جامو وكشمير في اقليم جورد اسبو.وتعتمد الزراعة في البنجاب والسند الى حد كبير على المياه الناتجة عن ذوبان الثلوج المتراكمة في الجبال.([1])

تبلغ نسبة المسلمين في جامو وكشمير مايقرب من ٨٠% من السكان وذلك حسب الاحصاءات الهندية،وبعد اعلان تقسيم الهند الموحدة في ١٤ اب(اغسطس)١٩٤٧،طالب حكم الولاية الانضمام الى الهند بينما طالب السكان الانضمام الى باكستان،ونشبت الحرب بين الهند وسكان كشمير الى ان اوقفت بقرار من مجلس الامن في ١٧ كانون الثاني(يناير) ١٩٤٧،بعد ان سيطرت الهند على ثلثي مساحة كشمير ومايقرب من اربعة اخماس سكانها،بينما تدير باكستان الثلث الباقي من الولاية وهو الجزء الواقع في شمال كشمير وغربها.([2])

تبلغ مساحة جامو وكشمير الاجمالية حوالي ٢٢٢،٢٣٦ الف كم٢،وتصل مساحة المنطقة الخاضعة للسيطرة الباكستانية،والتي تسمى ازاد كشمير(كشمير الحرة)،حوالي ٧٨،٩٣٢كم٢،اما الجزء الذي تسيطر عليه الهند من جامو وكشمير،والذي يعرف باسم

---

[1]– احمد ابراهيم محمود.الاهمية الاستراتيجية لكشمير ودورها في الصراع الهندي– الباكستاني.محمد السيد سليم و محمد سعد ابو عامود(محرران).قضية كشمير.مصدر سابق.ص٤.

[2]– لم يعلن حاكم جامو وكشمير هاري سنغ الانضمام الى الهند او باكستان،ووقع مع باكستان اتفاقا لاستمرار الوضع الراهن وذلك في ١٥ اب(اغسطس)١٩٤٧،وبعد ظهور بوادر امكانية انضمام الحاكم الى الهند، بدأت باكستان التحرك في ٢٢تشرين الاول(اكتوبر)١٩٤٧،لضم كشمير اليها ووصلت قواتها الى مشارف مدينة سرينغار في ٢٧ تشرين الاول(اكتوبر)،وهنا توجه حاكم الولاية نحو الهند للمساعدة كخيار اخير،وفي رسالته المؤرخة في ٢٦تشرين الاول(اكتوبر)١٩٤٧،الموجهة الى الحاكم العام للهند اللورد مونتباتن كتب: (..نظرا للوضع الراهن في دولتي ونظرا لحالة الطوارىء الخطيرة التي تتعرض لها الان،لامفر من طلب المعونة من دومينيون الهند.وبطبيعة الحال لاتستطيع الهند تقديم المعونة المطلوبة الا اذا انضمت دولتي اليها،ولذلك قررت الانضمام وطي هذا وثيقة طلب الانضمام..).وقبل اللورد مونتباتن،حاكم عام الهند،طلب الانضمام على الصيغة التالية: (..بالنظر الى الظروف الخاصة التي ذكرتها فخامتكم فان حكومتي قررت قبول انضمام دولة كشمير الى دومنيون الهند،وعملا بسياسة حكومتي التي ترى انه اذا كان امر انضمام اية دولة محل نزاع،فان الانضمام يجب ان يتم وفقا لارادة شعب هذه الدولة.ولذلك فان حكومتي ترغب في تسوية قضية انضمام كشمير باجراء استفتاء شعبي بعد استتباب الامن فيها وتطهيرها من قوات الغزاة..).وللمزيد من التفاصيل انظر: Kashmir,A factual survey.Information Service Of India.New Delhi.1956.pp.24-29.

ايضا:سمعان بطرس فرج الله.تطور قضية كشمير من سنة١٩٤٧– حتى سنة ١٩٦٥.محمد السيد سليم و محمد سعد ابو عامود(محرران).قضية كشمير.مصدر سابق.ص٢٥.

جامو وكشمير،فهو يقدر بحوالي ١٠٠،٥٦٩ الف كم٢،هذا بالاضافة الى ٤٢،٧٣٥كم٢،تسيطر عليها الصين،فيما اعطت باكستان حوالي ٥٠٠٠كم٢ الى الصين.[1]

ولايمكن ان ننكر هنا مسؤولية بريطانية المباشرة عن نشوؤ هذه المشكلة،فبعد قبول الهند لطلب حاكم الولاية هاري سنغ الانضمام اليها،وفي ٤تشرين الثاني(نوفمبر)١٩٤٧،اعلن الميجور براون منطقة جلجيت جزءا من باكستان،وهذا بيان واضح بان بريطانيا من الخارج قد قررت تقسيم كشمير.وفي ١كانون الثاني(يناير)١٩٤٨ احالت الهند القضية الى الامم المتحدة،وفي ١٣اب(اغسطس)،اقرت الامم المتحدة قرارها المعروف بالاستفتاء في كشمير.ولم تتحقق الظروف لذلك ابدا،وفي ١كانون الثاني(يناير)١٩٤٩ قبلت الهند وقف اطلاق النار.[2]

في العام ١٩٦٢،نشب نزاع مسلح بين الهند والصين على الحدود في جبال الهملايا.وحاولت الولايات المتحدة وبريطانيا انتهاز هذه الفرصة لتسوية قضية كشمير،الا ان المحاولة باءت بالفشل،ليس بسبب تصلب الجانبين فقط،ولكن لأن باكستان كانت قد ابرمت اتفاقا مع الصين بخصوص الحدود بين الجزء الذي تحتله باكستان من كشمير(ازاد كشمير) واقليم سينكيانج الصيني.وعدت الهند الاتفاق تعديا على سيادتها.وازداد الموقف توترا في كانون الاول(ديسمبر)١٩٦٣ وكانون الثاني(يناير)١٩٦٤،وبهدف تحريك القضية من جانب باكستان،بدأت المصادمات بين القوات الباكستانية والقوات الهندية منذ شهر ايار(مايو)١٩٦٥،واعترفت حكومة باكستان بدعم المتسللين الى القطاع الهندي من كشمير،وصرح الرئيس ايوب خان: (ان الهند تتهمنا بمساندة المقاتلين من اجل الحرية في كشمير ضد الجيش الهندي ولكننا لم نفعل شيئا اكثر من مساعدة شعب كشمير على مباشرة حقه في تقرير مصيره)،ووقع الطرفان اتفاقا لوقف اطلاق النار في حزيران(يونيو)١٩٦٥،لتسوية النزاع على منطقة كوتش.

الا ان المصادمات استمرت بين الدوريات العسكرية من الطرفين على خط الهدنة في شمال كشمير منذ ٥ اب(اغسطس)١٩٦٥،وتطورت الاحداث بسرعة مذهلة حتى ان

---

1 - احمد ابراهيم محمود.الاهمية الاستراتيجية لكشمير ودورها في الصراع الهندي- الباكستاني.مصدر سابق.ص٤.

2 - Rajinder Puri.A Tale of Two Countries,Chronicles of a Columnist 2004-2008.Har-Anand.New Delhi.2008.p.151.

القتال شمل كشمير بأكملها،وامتد الى مناطق اخرى من باكستان والهند.وساد القلق مختلف الدوائر العالمية خشية ان يتسع نطاق القتال اكثر فأكثر على ما في ذلك من تهديد خطير للسلم والامن العالمي.وتحت ضغط الرأي العام العالمي وتدخل الدول الكبرى لوضع حد للقتال،وبالنظر الى استحالة احراز نصر عسكري حاسم من اي الجانبين،وافقت الهند وباكستان في ٢٠ ايلول(سبتمبر)١٩٦٥،على وقف اطلاق النار بناء على طلب مجلس الامن.[1]

ولم تغير حرب ١٩٦٥،من وضع الولاية على الرغم من عقد اتفاق طشقند في عام ١٩٦٦،وجاءت حرب ١٩٧١،لتزيد من تفاقم المشكلة وخصوصا بالنسبة لباكستان التي خرجت من الحرب مهزومة وفقدت شطرها الشرقي،مقابل تعاظم قوة الهند في المنطقة وعقدت اتفاقية سيملا بين البلدين في العام ١٩٧٢.

فقد اجتمع الرئيس الباكستاني ذوالفقار علي بوتو مع انديرا غاندي رئيسة وزراء الهند في مدينة سيملا الهندية الواقعة على سفوح جبال الهملايا في ٢٨ حزيران(يونيو)١٩٧٢،وتوصل الجانبان الى اتفاق سيملا في ٣تموز(يوليو) ١٩٧٢،الذي اصبح نقطة تحول جوهرية في علاقات باكستان مع الهند.وبموجب الاتفاق استعادة باكستان كل المناطق التي فقدتها في حرب ١٩٧١،وتبلغ مساحتها ٨٢٢٠كم٢،واعادت باكستان الى الهند المناطق التي احتلتها في قطاع البجاب وصحراء راجستان وتبلغ مساحتها ٦٠٠كم٢،ولم تعد الهند المناطق الواقعة على خط وقف اطلاق النار في كشمير وتبلغ مساحتها ٨٦٢٠كم٢،الا ان اهم مانصت عليه الاتفاقية هو اتفاق الدولتين على حل المنازعات بينهما بما فيها مشكلة كشمير بشكل ثنائي.وقد استعملت الهند هذا النص فيما بعد للادعاء بان اتفاق سيملا قد الغى قرارات مجلس الامن الخاصة بكشمير حيث ان حل النزاع حولها لايحل الا بشكل ثنائي،وهو ماترفضه باكستان مؤكدة ان قرارات مجلس الامن لاتلغى الا بقرارات جديدة من المجلس ذاته.ومازالت باكستان تصر على التطبيق الكامل لقرارات مجلس الامن الصادرة عامي١٩٤٨،و١٩٥٠ بشأن كشمير.[2]

1- سمعان بطرس فرج الله.تطور قضية كشمير من سنة١٩٤٧- حتى سنة ١٩٦٥.مصدر سابق.ص٣٥-٣٧.

2- وللمزيد من التفاصيل انظر:محمد السيد سليم.العلاقات الهندية- الباكستانية.هدى ميتيكس(محررة).العلاقات الآسيوية-الآسيوية.مركز الدراسات الآسيوية.كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.جامعة القاهرة.٢٠٠٧.ص٣٢-٣٤.

وبعد العام ١٩٧٢،دخلت قضية كشمير مرحلة من الجمود،فقد اختفت القضية تقريبا من اجندة الاهتمامات الدولية،وساد نوع من السكون النسبي في كشمير ذاتها.ولكن ابتداء من العام ١٩٨٩ تجددت القضية الكشميرية،واندلعت الانتفاضة المسلحة داخل كشمير،وتجدد الاهتمام الدولي بالقضية،وعودة القضية لتمثل مكانة محورية في العلاقات الهندية- الباكستانية وتصبح مصدرا رئيسا للتوتر بين الدولتين.

لقد ارتبط عقد التسعينيات من القرن العشرين بتزايد نسب التعليم والوعي في كشمير بما ادى الى وجود جيل اكثر معرفة وخبرة،ولكنه محبط بسبب نقص فرص العمل وعدم وجود مشاركة سياسية ديمقراطية.وفجرت انتخابات العام١٩٨٧ في الولاية الاوضاع حيث سعت الجبهة الاسلامية المتحدة للحصول على موقع خلال هذه الانتخابات.وقد حظيت بتأييد واسع وتوقع لها الفوز،الا انها لم تحصل الا على اربعة مقاعد فقط مما اثار العديد من التساؤلات حول حرية وعدالة هذه الانتخابات هذا من جانب.

ومن جانب اخر،اثار التساؤلات المتعددة حول الوسائل السلمية ودورها واليأس من امكانية الحصول على القوة السياسية مما ادى الى اعطاء العديد من الشباب لاهتمام كبير لوسائل بديلة للصراع السياسي لتغيير مصيرهم،وبدأت جماعات المقاومة تتجمع في الوادي في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩،وردت الهند على ذلك بشكل عنيف كما تم حظر اصدار الصحف ودخول المراسلين الاجانب،كما اعيد الجيش الى كشمير في كانون الثاني(يناير) ١٩٩٠،وتم اعطاءهم سلطات خاصة مع حصانة من المحاكمة،وباشروا حملة اعتقالات وتفتيش ومداهمات وانتهاكات عديدة.([1])

وشهد خط الهدنة بين جزئي كشمير العديد من المواجهات التي توصف عادة بأنها اقل من الحرب واكبر من المعركة.ولكنها ظلت مواجهات محكومة بحيث لاتتحول الى حرب شاملة.وتبرز هنا أزمة كارجيل في ايار(مايو)١٩٩٩،والتي نتجت عن اختراق المجاهدين للجزء الهندي من كشمير،ومحاولة باكستان تغيير خط وقف اطلاق النار بالقوة من خلال الاستيلاء عليه،وخلق حالة من النزاع على ارض الواقع في محاولة لتدويل القضية بعد ان بدأت تتجه وفقا لظروف الواقع نحو الحل الثنائي.وبضغط امريكي مباشر

---

[1] -عبير محمد ياسين.تطور قضية كشمير منذ نهاية الحرب الباردة. محمد السيد سليم و محمد سعد ابو عامود(محرران).قضية كشمير.مصدر سابق.ص٧٣-٧٥.

انتهت الازمة وعادت الامور الى مسارها السابق دون اي حل واضح للقضية سوى التأكيد على اعلان لاهور الموقع بين الطرفين الباكستاني والهندي في ٢١ شباط(فبراير)١٩٩٩،والذي اكد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدين،وتكثيف الحوار فيما بينهما،واتخاذ خطوات لتقليل مخاطر الاستخدام العرضي او غير المشروع للاسلحة النووية.(١)

والواقع ان ازمة كارجيل اوضحت عدم وجود سياسة باكستانية محددة تجاه قضية كشمير،كما بينت الازمة مدى عمق الخلاف بين السياسيين والعسكريين في باكستان بصدد هذه القضية،الامر الذي ادى في النهاية الى استيلاء العسكريين على السلطة بانقلاب ١٢ تشرين الاول(اكتوبر)١٩٩٩،بقيادة الجنرال برويز مشرف الذي اعاد البلاد مجددا الى قبضة الحكم العسكري.(٢)

وجاءت قمة اكرا في ١٥ تموز(يوليو)٢٠٠١ بين الرئيس الباكستاني برويز مشرف ورئيس الوزراء الهندي فاجباي في محاولة لتطبيع العلاقات بين البلدين ووضع حد لحالة العداء بينهما،وهي اول قمة بين البلدين منذ قمة لاهور في ١٩٩٩،كما انها اول زيارة لرئيس باكستاني الى الهند منذ زيارة الرئيس الاسبق ضياء الحق في العام ١٩٨٧.

حاول الرئيس برويز مشرف خلال ايام القمة الثلاث،قصر الحديث على كشمير الا انه وافق على مناقشة القضايا الاخرى الثنائية خاصة خط الغاز الطبيعي من ايران الى الهند عبر باكستان،والاعمال الارهابية عبر الحدود،والعلاقات التجارية.الا ان القمة لم تتوصل في الواقع الى اتفاق سوى مواصلة الحوار بين الطرفين،وكان واضحا استمرار نقاط الخلاف في رؤى البلدين للصراع في كشمير،وبالرغم من تأكيد الرئيس مشرف على الحل السلمي لكنه اكد على دعم بلاده الدبلوماسي والمعنوي للجماعات الانفصالية في كشمير خلال لقائه مع زعماء هذه الجماعات في ١٤ تموز(يوليو) ٢٠٠١.(٣)

---

[1]-المصدر نفسه.ص٧٩-٨٠.

[2]- محمد سعد ابو عامود.السياسة الباكستانية تجاه قضية كشمير. محمد السيد سليم و محمد سعد ابو عامود(محرران).قضية كشمير.مصدر سابق.ص١٩٢.

[3] – عبير محمد ياسين.تطور قضية كشمير منذ نهاية الحرب الباردة.مصدر سابق.ص٨٣-٨٥.

لقد كان لاحداث ١١ ايلول(سبتمبر)٢٠٠١،في الولايات المتحدة اثارها الواضحة على سياسة باكستان تجاه كشمير،وكان اهم ملامح هذه السياسة،بالقول بأنها لاتقوم على تقديم اي دعم مادي ملموس لقوى المقاومة الكشميرية،والتركيز على الحل السلمي لهذه القضية،ويرجع هذا التحول الى تراجع اهمية القضية الكشميرية في الاجندة الباكستانية،نتيجة لظهور تهديدات دولية واقليمية تهدد كيان الدولة الباكستانية،الامر الذي جعل الجنرال مشرف يقول ويوضح في خطابه الى الامة في ١٢ كانون الثاني(يناير)٢٠٠٢،ان باكستان اولا،وازدياد حدة الضغوط الهندية على باكستان في محاولة لتوظيف الظروف الدولية الجديدة الناتجة عن الحرب الامريكية ضد ماتسميه الارهاب،لخدمة موقفها تجاه كشمير.([1])

في ضوء ماتقدم يتلخص الخلاف الهندي- الباكستاني حول كشمير في اصرار الهند على ضم الجزء الذي تسيطر عليه باكستان باعتباره جزءا من كشمير او على الاقل اعتراف باكستان (بخط السيطرة) الذي يقسم كشمير الى خط حدود نهائي بين الدولتين فيما تصر باكستان على اجراء استفتاء في كامل اقليم كشمير حول الانضمام للهند او باكستان.وقد سعت الهند الى توظيف الحملة الامريكية على الارهاب بعد احداث ١١ايلول(سبتمبر)٢٠٠١،لتصفية مشكلة كشمير من خلال وضع منظمات المقاومة الكشميرية على لائحة المنظمات الارهابية التي تسعى الولايات المتحدة الى تصفيتها.وهذا ما اكده السفير الامريكي في دلهي في ٢٤ تشرين الثاني(نوفمبر)٢٠٠١،بأن الولايات المتحدة ستسعى الى تصفية المنظمات الكشميرية بعد الانتهاء من حملتها الافغانية.كما استغلت الهند الهجوم الارهابي الذي تعرض له برلمانها في ١٣كانون الاول(ديسمبر)٢٠٠١،لتتهم منظمات المقاومة الكشميرية بتدبير الهجوم واتهمت باكستان بمساندة وايواء المهاجمين،وبضغط غربي قام الرئيس برويز مشرف بالضغط على المنظمات المتمركزة في باكستان لوقف عملياتها في الجزء الهندي من كشمير وتم القاء

[1] – محمد سعد ابو عامود.السياسة الباكستانية تجاه قضية كشمير.مصدر سابق.١٩٥.

القبض على كثير من عناصر تلك المنظمات،وفرضت الولايات المتحدة التهدئة على الطرفين.([1])

ثانيا- النزاعات الحدودية

لايقتصر الخلاف بين باكستان والهند على مشكلة كشمير وحدها،وانما هناك خلافات اخرى على الحدود وتقسيم مياه الانهار مازالت مطروحة على جدول اعمال البلدين.واهم هذه النزاعات هو تخطيط الحدود في منطقة سياشن في شمالي كشمير،وتخطيط الحدود في جدول (سير) بين منطقة جوجرات الهندية ومنطقة السند الباكستانية.والنزاع حول القناطر التي تزمع حكومة الهند اقامتها على نهر جيلوم عند بحيرة وولار،وعلى الرغم من ان كل مشكلة من تلك المشكلات لاتشكل حيزا مهما في علاقات باكستان مع الهند الا ان حل او عدم حل اي منها يؤثر على المشكلة الكبرى.

فالخلاف على منطقة سياشين برز بعد اتفاق سيملا عام ١٩٧٢،الذي حدد خطا جديدا للسيطرة بين البلدين،ولكن هذا الخط لم يحدد بشكل واضح في سهل سالتور الذي يطل على منطقة سياشين الجبلية،وكاد الخلاف ان يصل الى حالة الحرب مع تحريك الطرفين لقواتهما للسيطرة عليها،وبدأت الجهود الدبلوماسية في عام١٩٩٢،للتوصل الى تسوية للخلاف تتضمن سحب القوات من سهل سالتور،وعدم استعمال القوة العسكرية والدخول في مفاوضات لتحديد خط السيطرة في المنطقة،الا ان الاتفاق لم يوقع،وبقي النزاع قائما بينهما.([2])

كما ان هناك خلافاً بين البلدين حول الجدول النهري المسمى(سير) على حدودهما ويمتد بطول ٦٠كم ويصب في بحر العرب،والمنطقة المحيطة بالنهر غنية بالمواد الطبيعية فضلا عن غنى النهر ذاته بالثروة السمكية،والمنطقة المتنازع عليها بين الدولتين لاتزيد مساحتها عن ٥كم٢ من المستنقعات،لكن حسم النزاع حول هذه المنطقة يؤثر على حقوق الدولتين في المنطقة الاقتصادية الخالصة في بحر العرب.وترى باكستان انه لايمكن تقسيم النهر طبقا لمبدأ المنتصف(الثالوج) لأن النهر غير قابل للملاحة،ولذلك

---

[1] - محمد السيد سليم.العلاقات الهندية- الباكستانية.مصدر سابق.ص٣٧.ايضا:السيد صدقي عابدين.أثر العامل النووي على قضية كشمير. محمد السيد سليم و محمد سعد ابو عامود(محرران).قضية كشمير.مصدر سابق.ص١٠١.

[2] - المصدر نفسه.٤٥.

يجب ان تكون الحدود الى شرقي النهر بما يعطي باكستان كامل السيطرة عليه.بينما ترى الهند ان النهر قابل للملاحة في حالة ارتفاع المد وان سفن صيد السمك تستعمل النهر بالفعل ومن ثم يجب تقسيمه عند المنتصف.

واخيرا هناك النزاع حول قناطر وولار،فقد تنازعت باكستان والهند مسألة اقتسام مياه نهر الاندوس وروافده منذ الاستقلال،وبوساطة البنك الدولي وقع البلدين معاهدة نهر الاندوس في عام ١٩٦٠،وقد احترمت الدولتان المعاهدة برغم نزاعاتهما السياسية.بيد ان النزاع مالبث ان نشأ حول قناطر وولار ،والذي تشير اليه الهند بأسم مشروع ملاحة تولبول،اذ شرعت الهند في اقامة قناطر على نهر جيلوم عند بحيرة وولار وذلك عام١٩٨٤،واحتجت باكستان عليها لانها تنتهك اتفاقية نهر الاندوس لعام١٩٦٠،ولانها تعني ان الهند تقوم بتخزين المياه،فيما اكدت الهند ان هدفها هو تسهيل الملاحة في النهر في اوقات الجفاف فقط،وهو امر مسموح به في اطار المعاهدة،وتحركت باكستان نحو البنك الدولي الذي نجح في وقف المشروع،وبقيت المشكلة بدون حل.([1])

ثالثا– دعم الارهاب

تتهم الهند باكستان بالوقوف وراء كل عمل تخريبي او ارهابي يقع داخل اراضيها،مثلما حدث في الاعتداء على مقر البرلمان الهندي في اواخر كانون الاول(ديسمبر)٢٠٠١،واحداث بومباي الارهابية التي وقعت في تشرين الثاني (نوفمبر)٢٠٠٨،ناهيك عن دعم الحركات الانفصالية في ولايات البنجاب، واسام،وكشمير،وكان ابرز المواجهات في هذا الاطار احداث كارجيل في عام ١٩٩٩،ومن جانبها،لم تقف الهند عاجزة،بل بادلت هذا التدخل الباكستاني في شئونها الداخلية باستراتيجية متكاملة الابعاد حول تحقيق هدف وحيد،هو اضعاف وتفتيت باكستان،سواء بتشجيع ودعم الحركات الانفصالية المختلفة وابرزها انفصال بنغلاديش في عام ١٩٧١،او

[1]– تشترك باكستان والهند في نهر الاندوس الذي ينبع من غربي التبت ويتجه الى الشمال الغربي عبر كشمير الهندية،ومنها يمتد جنوبا عبر باكستان حيث يصب في بحر العرب على طول ٢٩٠٠كم،وله ست روافد اهمها جيلوم وسوتلج ورافي وشناب،وبعد التنازع على النهر تدخل البنك الدولي في عام١٩٥٤،بحلول تضمنت تقاسم الروافد بحيث تستثمر باكستان الروافد الغربية الثلاث بمفردها مقابل استثمار الهند للروافد الشرقية بمفردها،وعليه وقعت اتفاقية نهر الاندوس عام ١٩٦٠.وللمزيد من التفاصيل انظر:محمد السيد سليم.العلاقات الهندية–الباكستانية.مصدر سابق.ص٤٥–٤٦.

من خلال تاكيد تفوقها العسكري ومحاولة استنزاف قدرات باكستان الاقتصادية بالحروب او سباق التسلح وغيرها.([1])

الا ان هذا لاينفي حقيقة ان البلدين سعيا الى الحد من مخاطر المواجهة بينهما وخصوصا انهما يمتلكان القدرة النووية، وفي هذا الاطار وقع البلدان اتفاقا لخفض مخاطر الحوادث المرتبطة بالاسلحة النووية، وكان الاتفاق ثمرة جهود اللجنة المشتركة التي شكلت في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٤، بمناسبة استئناف عملية السلام في محاولة لتسوية خلافاتهما المرتبطة بشكل خاص بقضية كشمير([2]).

وتواصلت الجهود الدبلوماسية بين البلدين،فقد التقى رئيسا وزراء البلدين في كولومبو (سريلانكا) في مطلع اب (اغسطس) ٢٠٠٨، واتفقا على ابقاء عملية السلام مستمرة على الرغم من التوتر المتزايد،اثر الاعتداء الذي استهدف سفارة الهند في العاصمة الافغانية كابل واسفر عن مقتل ٦٠ شخصا وعزته نيودلهي الى عناصر من باكستان. وصرح وزير الخارجية الهندي شيفشانكر مينون حينها ان عملية السلام التي بدأت عام٢٠٠٤ (يشوبها التوتر)، وتناولت المحادثات الأعلى مستوى منذ ١٥ شهرا كذلك زيادة انتهاكات وقف اطلاق النار على الحدود وتسلل المقاتلين الى كشمير كما افاد وزير الخارجية الهندي([3]).

ولهذا يمكن القول ان اهم مايميزعلاقات باكستان مع الهند هو حالة التوتر التي تبرز كل مرة بعد اي حادث يقوم به احد الطرفين في اراضي الطرف الآخر،ولعل حادث التفجير الذي شهدته مدينة ومومباي الهندية هو الحدث الاهم، وبدأت المشكلة عندما هزت ثلاثة انفجارات قوية دوت جنوب مدينة مومباي الهندية في ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٨، استهدف احداها مبنى تستأجره عائلة حاخام إسرائيلي قيل إنه أحتجز من قبل مسلحين، في حين أعلنت السلطات الهندية أنها أنهت أزمة الرهائن في فندق تاج محل بالمدينة نفسها. وقال قائد شرطة ولاية مهاراشترا إيهان روي إن قوات الشرطة تمكنت من إنقاذ جميع نزلاء فندق تاج محل، الذي هاجمه مسلحون ضمن مواقع أخرى، من بينها فندق

---

[1] – وللمزيد من التفاصيل انظر:عبد الرحمن عبد العال.الهند وباكستان..صراعات التاريخ والهوية والدين.مجلة السياسة الدولية.العدد١٧٧.يوليو٢٠٠٩.ص١٣٢– ١٣٤.

[2] - جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٣١٣.بتاريخ٢٠٠٧/٢/٢٢.

[3] - جريدة الزمان.العدد٣٠٦٤.بتاريخ٢٠٠٨/٨/٤.

أوبروي، الذي أكد المسؤول الهندي وجود رهائن آخرين فيه، في حين أعلن الجيش الهندي استمرارعملية تحرير الرهائن ورفض التفاوض مع الخاطفين، الذين لم تكشف السلطات عما إذا كانت لديهم مطالب أم لا. وقد نفذت مجموعات صغيرة من المسلحين هجمات متزامنة على مواقع متعددة في مومباي قتل فيها أكثر من مائة شخص وجرح مئات آخرون، كما احتجز المسلحون رهائن تضاربت الأنباء عن عددهم. واستهدفت هذه الهجمات، إضافة إلى الفندقين المذكورين فندقا ثالثا ومستشفى ودار سينما ومطعما ومحطة قطار، وقتل فيها أربعة مسلحين و ١١ شرطيا بينهم قائد وحدة مكافحة الإرهاب في شرطة المدينة.

وقال أرار باتيل، نائب رئيس حكومة ولاية مهاراشترا الهندية التي تعد مومباي مركزها،إن عدد النزلاء والعاملين المحاصرين داخل فندق أوبروي تراوح بين مائة ومائتين وإن عدد المتشددين في الداخل تراوح بين عشرة و١٢. وإن عدد الرهائن في فندق أوبروي قد يكون عشرين رهينة.وأكدت الشرطة الهندية أن عائلة إسرائيلية ضمن الرهائن وأنها احتجزت في مبنى سكني، كما أعلن اتحاد يهود الهند أن حاخاما يهوديا وأفراد أسرته تم احتجازهم.الا أن أي مسؤول من الخارجية الإسرائيلية لم يؤكد هذه المعلومات، وأن هناك اتصالات إسرائيلية مع الشرطة الهندية للتحري عن الموضوع.

وقتل أيضا في الهجمات ستة أجانب على الأقل بينهم إيطالي وبريطاني وياباني وأسترالي. وقال بيان لوزارة الخارجية الإيطالية إن بين القتلى في الهجمات مواطنا إيطاليا، وأعلنت شركة طاقة يابانية أن أحد عمالها اليابانيين هو أيضا بين القتلى.و ذكر المفوض البريطاني الأعلى في الهند ريتشارد ستاغ أن سبعة من مواطنيه أصيبوا في الهجمات، مضيفا أنه زار أغلب المستشفيات المركزية التي نقل إليها الجرحى وأنه من المحتمل أن يكون هناك مصابون بريطانيون آخرون. وذكرت مصادر اخرى أن برلمانيين ومسؤولين أوروبيين كانوا بين المحاصرين في الهجمات، حيث كانوا في زيارة لمومباي،ونقل عن مسؤول في البرلمان الأوروبي تأكيده أنه تم إنقاذهم وأنهم لم يصابوا بأي أذى([1]).

---

[1] - براكريتي جوبتا.وسط حالة غضب عام...اكبر مسؤول في مومباي يعرض استقالته.جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٩٦٢ .بتاريخ٢/١٢/٢٠٠٨.

لقد وضعت الهجمة "الإرهابية" التي تعرضت لها عاصمة الهند التجارية بومباي في ٢٦-٢٩ تشرين الثاني(نوفمبر)٢٠٠٨، الهند وباكستان على حافة الحرب مرة أخرى بعد أن شهدت العلاقات بين البلدين هدوءا في الخمس سنوات الماضية، فضلا عن الخسائر التي تكبدتها الهند والتي تقدر بحوالي ٢٠ مليار دولار. وكادت ان تتحول الأزمة بسرعة إلى حرب شاملة بين البلدين كما حدث عام ١٩٦٥ و ١٩٧١ أو أن تتحول إلى حرب باردة طويلة المدى، خصوصا مع عدم تعاون باكستان مع الهند في التحقيقات.

فالأزمة الجديدة سواء إن أدت إلى نشوب حرب أم لا، فهي بدون شك قد أدت إلى نشوء مرحلة جديدة من الحرب الباردة والقطيعة السياسية والاقتصادية والثقافية بين الهند وباكستان. وقد تشهد المرحلة القادمة بث الحياة من جديد في الحركة الانفصالية في الجزء الهندي من كشمير، وتقوية الطائفية في الهند، حيث أن القوى الهندوسية المتطرفة ستقوى وحزبها السياسي حزب الشعب الهندي (بهاراتيا جاناتا) سيستفيد منها في الانتخابات العامة القادمة.

أما على الصعيد الدولي فستؤدي هذه الأحداث إلى زيادة مشاركة الهند في الحرب الأميركية على الإرهاب، بعد أن حاولت الهند طوال هذه السنوات المحافظة على قدر ملحوظ من البعد عن الحرب الأميركية خوفا من ردود فعل قد يقوم بها مسلمو الهند. وسيكون من الآثار الأخرى لهذا النزاع الجديد بين الهند وباكستان بدء سباق تسلح جديد في المنطقة، فحتى مجرد الاستنفار على جانبي الحدود سيعنى المزيد من شراء الأسلحة من موردي السلاح في الغرب. (١)

ويبقى السؤال الاهم هل منحت أحداث مومباي فرصة لتحسين العلاقات بين باكستان والهند؟ وهل ما تزال الفرصة قائمة أم أنها ضاعت؟

لقد اتخذت جملة من الإجراءات لإعادات بناء جسور الثقة بين البلدين خلال السنوات القليلة الماضية، من ضمنها لقاءات متعددة على مستوى القمة، وسلسلة حوارات منتظمة،

---

[1] – ظفر الاسلام خان.احداث بومباي الدامية،السياق الاسباب والانعكاسات على العلاقات الثنائية والمنطقة.الجزيرة نت.٢٠٠٨/١٢/٢١.

وتبادل الإشارات والرسائل الودية، والتواصل بين الشعبين، فضلا عن العديد من الأنشطة التي قامت بها مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات غير حكومية. وقد كان من الممكن أن تستغل هذه اللحظة الحرجة من أجل تعزيز الثقة بين البلدين وترسيخ القواعد التي بنيت عليها لو كان هناك تحلي بالمسؤولية؛ لكن شيء من هذا لم يقع. فهل ضاعت الفرصة بسبب ردة فعل متهورة؟ أم أن ردة الفعل هذه كانت جوابا مفكرا فيه سلفا؟ مع انبساط نتائج الأحداث وظهورها، تميل الأغلبية من المتتبعين إلى الاعتقاد بأن الجواب لم يكن ردة فعل متهورة—بل كان جزء من خطة محكمة، ولذلك فإن مع مرور الوقت يغلب الانطباع أن فرصة تحسين العلاقة بين البلدين قد انزلقت من بين أصابع اليدين.

في البداية، كان الموقف الباكستاني من الأحداث موقف صدمة وحزن وتعاطف. إن هذه الأحاسيس، المعبر عنها من طرف الرأي العام والمسؤولين في باكستان على السواء، كانت أحاسيس ومشاعر طبيعية؛ فالباكستانيون فقدوا الآلاف من أبناء وطنهم في حوادث مماثلة، كما أن آخرين كثر تضرروا بشكل أو بآخر بمثل هذه الأحداث. فبالنظر إلى أن أحداث العنف قد انتقلت من جهات الوطن البعيدة باتجاه المناطق المستقرة وصولا إلى العاصمة نفسها، فليس من المبالغة القول بأن عشرات الآلاف من الناس أصبحوا عرضة لمشاهد مشابهة لهذه الأحداث المقيتة، وأن الملايين منهم يشاهدون الدم يسفك في الشوارع على شاشات التلفزيون. ففي نهاية الأمر، يحس هؤلاء بأن ضحايا أحداث مومباي بشر مثلهم. فأولئك الذين فقدوا أرواحهم في محطات القطار والمستشفيات هم أناس عاديون مثلهم، ولئن كان الرهائن المحتجزون في فنادق "تاج" و"أويروي" من النخبة، فإن أحداث فندق "ماريوت" التي شهدتها إسلام أباد تجعلهم يتعاطفون مع ضحايا مومباي.

فهل كان بالإمكان الحصول على فرصة أفضل لمد جسور الثقة بين البلدين والتقريب بين الشعبين؟ في الواقع، إن اشتراك الشعوب في المعاناة واقتسامها للمعضلات يجعلها بالضرورة تسند بعضها البعض، خصوصا حين يحصل لهم الاقتناع بأن عدوهم عدو واحد مشترك. لكن هذه المشاعر والأحاسيس لم تحي إلا لبضع ساعات...يبدو أن الفرصة ولدت ميتة.

كان الصراع على أشده وكان عناصر الشرطة يطوقون فندقي مومباي حين بدأت وسائل الإعلام توجه أصابع الاتهام نحو باكستان. وبعد ذلك، خرج وزير الخارجية والوزير الأول الهنديان عن صمتهما ليضعا الختم الرسمي على تخمينات الإعلاميين، حيث قاما بذكر "عناصر باكستانية" و"عناصر خارجية" في تصريحهما لوسائل الإعلام. وقد تم تجاهل وزير الخارجية الباكستاني الموجود حينها في نيوديلهي في وقت كان بالإمكان استغلال وجوده بغرض الدفع باتجاه إستراتيجية موحدة لإنجاح التحقيقات في حال وجود أدلية أولية حقيقية، عوض توجيه أصابع الاتهام إلى باكستان عبر وسائل الإعلام.

وبالرغم مما حدث، فإن الفرصة ظلت متاحة إلى هذا الحد. لقد جاءت تصريحات الوزير الأول ووزير الخارجية غامضة بعض الشيء، لكن ومع كامل الأسف قاما بتبديد هذا الغموض خلال ردود أفعالهما اللاحقة وهرعت وسائل الإعلام الهندية لتملأ الفراغ. في وقت كان التعاطف مع ضحايا الهند ما يزال حيا في قلوب الباكستانيين، جاءت محاولات إثبات التورط الباكستاني في الأحداث لتنعش في عقول الباكستانيين ذكرى أحداث سابقة ثبتت تورط وكالات هندية وعناصر هندية غير حكومية فيها بغرض الوصول إلى أهداف معينة والضغط على باكستان.

لا شك أن الباكستانيين يشعرون بالأمن والطمأنينة نظرا لقدراتهم النووية، هذا الرادع الذي ساهم في إبعاد شبح الحرب خلال عشرين سنة الماضية، بالرغم من تجدد المخاوف من اندلاعها من حين إلى آخر. كما أن موقف القيادة الباكستانية العام المتحلي بالمسؤولية ساهم في ردع إمكان اندلاع حرب بعد أحداث مومباي.([1])

---

[1]- يوضح اجمل امير كساب المهاجم الوحيد الذي بقي على قيد الحياة واعتقل في احداث مومباي بانه احد افراد جماعة عسكر طيبة(دفعني والدي للانظمام الى عسكر طيبة،حيث يمكن إعالة الاسرة بواسطة الاموال التي احصل عليها في المقابل)،واضاف كساب البالغ من العمر ٢١ عاما وينحدر من منطقة فريدكوت تشيبلبوراتالوكا بمنطقة اخادزيللا باقليم البنجاب، وينحدر من اسرة شديدة الفقر،بانه انضم الى الجماعة قبل عامين،وحصل على اموال في مقابل هذا. وان والده تقاضى ٢٠٠الف روبية باكستانية،وللمزيد من التفاصيل انظر:هدى الحسيني. عملية مومباي تعيد المتطرفين الهندوس الى الحكم.جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٩٦٤. بتاريخ٢٠٠٨/١٢/٤.ايضا:صادق بلال. الهند وباكستان ...السلام الضائع.جريدة الزمان. العدد٣١٧٧. بتاريخ٢٠٠٨/١٢/٢٤. ايضا: جريدة الشرق الاوسط. العدد١٠٩٦٢.بتاريخ٢٠٠٨/١٢/٢.ايضا: خالد رحمن.الفرصة الضائعة؟ هجمات مومباي.الجزيرة نت .٢٠٠٩/٥/١٩.

والواقع أن القيادة الباكستانية أثبتت أنها قيادة مسؤولة ورزينة وناضجة، وهو الأمر الذي انسحبت مزاياه على الصعيدين الداخلي والخارجي على السواء. فقد استجابت القيادة الباكستانية للضغوط الاقليمية والدولية عقب هجمات بومباي من الصين والسعودية والولايات المتحدة،للتعاون بدرجة اكبر مع المطالب الهندية،بتقديم مرتكبي تلك الهجمات للعدالة،وهو ما تمثل في اقرار باكستان في ٢٣شباط(فبراير)٢٠٠٩- ولاول مرة- بأن تلك الهجمات قد تم التخطيط لها جزئيا داخل الاراضي الباكستانية،ثم اعتقالها لنحو ٧١ شخصا من عناصر جماعة عسكر طيبة،المتهم الرئيس من جانب الهند بتدبير تلك الهجمات،واغلاق نحو عشرة معسكرات لهم.وكان الرئيس آصف علي زرداري قد ادان هجمات بومباي،مناشدا الهند عدم معاقبة بلاده على تلك الهجمات،واصفا المتشددين الاسلاميين بأنهم يملكون قوة اشعال حرب في المنطقة.(١)

وتبقى الحقيقة هي ان العلاقات مع الهند تتجاوز بكثير قضية كشمير كقضية محورية في هذه العلاقات الى كونها تعبر عن ابعاد نفسية افرزتها ظروف تاريخية معينة ناجمة عن تجربة التعايش بين المسلمين والهندوس بجوانبها الايجابية والسلبية في الفترة السابقة على تقسيم شبه القارة الهندية على اساس ديني.واذا كانت الهند قد نجحت الى حد كبير في تحييد التاثير الباكستاني في الداخل الهندي،أي لدى مسلمي الهند،فضلا عن نجاحها ايضا في اضعاف باكستان،عبر تفتيت وحدتها الاقليمية في عام ١٩٧١،باقامة دولة بنغلاديش، فان الهند في الوقت نفسه اخفقت الى حد كبير في تحييد اوتحجيم باكستان دوليا،وذلك بفضل ما اتاحته الظروف الدولية،مثل الغزو السوفيتي لافغانستان واحداث ١١ايلول(سبتمبر)٢٠٠١،من فرص ذهبية لباكستان لتاكيد اهميتها الاستراتيجية لدى الولايات المتحدة والبلدان الغربية والعالم اجمع في الحرب القائمة ضد الارهاب.

واذا كانت ثمة دلالة لذلك،فانها تؤكد للهند ضرورة تبني نهج جديد تجاه باكستان،تتجاوز معه ذكريات الماضي،وحادثة تقسيم شبه القارة الهندية،وذلك بالقدر الذي يمكنها من ارساء علاقات تقوم على التعاون والاحترام المتبادل،وتسمح للهند ذاتها بالتفرغ

1- عبد الرحمن عبد العال.الهند وباكستان .. الفشل في تجاوز الجمود.مجلة السياسة الدولية.العدد ١٨٠.ابريل ٢٠١٠.ص١٤٩.

لمواجهة التحديات الحقيقية،الاقتصادية والاجتماعية،التي يعانيها شعبها.([1]) لقد بات واضحا ان حسم الصراع مع الهند خاصة فيما يتعلق بكشمير،لايمكن ان يتم من خلال الاداة العسكرية،خاصة مع دخول البلدين الى النادي النووي،وما يفرضه ذلك من قيود وضغوط دولية فيما يتعلق باستخدام الاداة العسكرية خشية التصعيد الذي قد يؤدي الى استخدام السلاح النووي.

رابعا- التنافس على آسيا الوسطى

كان استقلال دول آسيا الوسطى عن الاتحاد السوفيتي متغيراً جديدا في السياسة الباكستانية،وفتح آفاقا استراتيجية جديدة امام باكستان وأمدها بأوراق اضافية للتعامل مع الهند،وفي الوقت ذاته،فان باكستان كانت اقرب جغرافيا،وحضاريا الى دول آسيا الوسطى.

لقد ادى ظهور هذه الدول الجديدة الى تفجر صراع اقليمي باكستاني- هندي إما لاستثمار الفرص الجديدة او للأقلال من المزايا المتاحة للخصم في اسيا الوسطى،وإعادة بناء المعادلة الاستراتيجية في هذه المنطقة بما يحقق أمن اياً من الدولتين.وبرزت محاولات الحصول على مركز استراتيجي متميز في المنطقة،ولم يكد العام ١٩٩٢ ينتهي حتى كانت الدولتان قد تبادلتا العلاقات الدبلوماسية مع كل دول اسيا الوسطى،وزار رئيسا وزراء الهند وباكستان هذه الدول،وتم توقيع سلسلة من اتفاقات التعاون الفني والعلمي والثقافي مع دول اسيا الوسطى.([2])

استخدمت باكستان عدة ادوات لتطوير علاقاتها مع دول اسيا الوسطى ابرزها: ([3])

١. ان تكون باكستان منفذا لدول اسيا الوسطى الى البحار المفتوحة،فالطريق البري من اسيا الوسطى الى كراتشي على بحر العرب،بيد ان المعضلة الباكستانية تكمن في ان الطريق تمر عبر افغانستان،وبالتالي فهي معطلة نتيجة الاوضاع في افغانستان.

---

[1] - عبد الرحمن عبد العال.الهند وباكستان..صراعات التاريخ والهوية والدين.مصدر سابق.ص١٣٧.

[2] -محمد السيد سليم.التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى. محمد السيد سليم(محررا)آسيا التحولات العالمية.مركز الدراسات الاسيوية.كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.جامعة القاهرة.١٩٩٨.ص٣٤٠-٣٤١.

[3] -المصدر نفسه.ص٣٤١- ٣٤٣.

٢. ضم دول اسيا الوسطى وأذربيجان الى منظمة التعاون الاقتصادي،وذلك في المؤتمر الوزاري للمنظمة الذي عقد في إسلام أباد في ٢٨ تشرين الثاني(نوفمبر)١٩٩٢.وكانت تلك محاولة من باكستان لاستعمال المنظمة كعنصر استراتيجي موازن للهند.

٣. توقيع اتفاقات التعاون الاقتصادي والتي شملت العديد من المجالات اهمها مد طاجيكستان بالكهرباء،واعطاء ائتمان مقداره ٣٠ مليون دولار لكل دولة (عدا تركمنستان) وغيرها من اوجه التعاون.

والواقع ان كل من باكستان والهند لم يكن لهما قصب السبق في اسيا الوسطى،لعدة اعتبارات،فليس لدى باكستان او الهند الموارد المالية الكافية لترجمة تطلعاتها في اسيا الوسطى،وما قدمته الدولتان من ائتمان مالي هو ذو طبيعة رمزية،وليس لديهما المقدرة لتنفيذ كثير من المشروعات التي تم طرحها على هذه الجمهوريات،وذلك كله بالمقارنة بالقدرات المتاحة لتركيا وايران في تعاملهما مع اسيا الوسطى.

٢- العلاقة مع الصين

لباكستان روابط وثيقة بدولتين هامتين في شرق آسيا هما الصين وكوريا الشمالية،فيما تستمر اليابان مانحا اساسيا،وبعد استقالة الرئيس مشرف توقعت مصادر صينية ان تبقى روابطها مع باكستان قوية، واشادت بكين بسعيه من اجل النهوض بالعلاقات بين البلدين، وزار مشرف بكين عدة مرات لتوطيد الروابط الدبلوماسية والاقتصادية،وقال المتحدث باسم الخارجية الصينية كين جانغ، انه يتوقع ان تبقى العلاقات الوثيقة في عهد خلفاء مشرف، (نأمل ونعتقد انه من خلال الجهود المشتركة للصين وباكستان سيستمر التعاون الودي بين البلدين في التقدم)، واضاف (في عهده رئيسا لباكستان لعب مشرف دورا مهما في تطوير العلاقات الصينية الباكستانية). وكان البلدان قد وقعا اتفاقية للتجارة الحرة في العام ٢٠٠٦، والسعي لزيادة التبادل التجاري الى ١٥ مليار دولار خلال الخمسة اعوام القادمة([1]).

[1] - جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٨٥٨.بتاريخ٢٠/٨/٢٠٠٨.

واتفقت باكستان والصين على بدء التعاون في المجال النووي ،بعد ان رفضت الولايات المتحدة توقيع اتفاقيات تعاون نووي مع اسلام آباد كما فعلت مع الهند جاء ذلك بعد زيارة قام بها الرئيس الباكستاني آصف زرداري لبكين في منتصف تشرين الاول (اكتوبر) ٢٠٠٨. فقد وافقت الصين على بناء محطتين للطاقة النووية في باكستان ،ويؤكد شاه محمود قريشي وزير الخارجية الباكستاني ذلك بقوله: (وقعت باكستان والصين اتفاقا لبناء محطتي تشاسما-٣ وتشاسما-٤ وستولد المحطتان ٦٨٠ ميجاوات من الكهرباء)، وكانت الصين قد بنت محطة تشاسما-٢ في العام١٩٩٩ ،فيما بنيت المحطة الاولى بمساعدة كندية في العام١٩٧٢. الى جانب ذلك، هناك تحرك لشركات وبنوك صينية لبدء استثمارات كبيرة لمساعدة باكستان، وتحديدا في بناء سد ضخم ومشروع لتوليد الطاقة الكهرومائية، وتنوي باكستان اقامة مناطق صناعية للشركات الصينية وخصوصا في قطاعات التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات([1]).

٣- العلاقة مع افغانستان

تبلغ حدود باكستان مع افغانستان ٢٥٦٠ كم وكانت تلك الحدود قبل هجمات ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١،مفتوحة ومن السهل المرور من الجانبين وقد ارسلت الحكومة الباكستانية ٩٠ الف من قوات الجيش الباكستاني الى المنطقة القبلية الحدودية، اذ يوجد نحو الف نقطة حدودية في تشامان وبلوشستان وطورخم يقابلها نحو ١٠٠ نقطة حدودية في الجانب الافغاني. ويعبر هذه الحدود ٣٠ الف شخص تقريباً يومياً([2]).

ويشهد تاريخ العلاقات الباكستانية–الافغانية ان افغانستان كانت الدولة الوحيدة التي عارضت انضمام باكستان الى الامم المتحدة في العام ١٩٤٧،الا انها سحبت الاعتراض بعد شهر، وكانت الدولتين قاب قوسين او ادنى من الالتحام في حرب في بداية عقد الستينيات من القرن الماضي. وقد شهدت سنوات الحرب الباردة توترا بين البلدين خاصة عند كل مرة أثار فيها حكام كابل مشكلة بلوشستان المتنازع عليها مع باكستان.

[1] - جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٩١٨.بتاريخ١٩/١٠/٢٠٠٨.

[2] - انظر تصريحات تسنيم اسلم المتحدثة بأسم الخارجية الباكستانية في جريدة الشرق الاوسط. العدد ١٠٤٥١ في ٢٠٠٧/٧/١٠.

ونتيجة هذا الترابط التأريخي تعد باكستان دولة فاعلة على مسرح الصراع الافغاني والذي استرعى الاهتمام الباكستاني الرسمي والشعبي على السواء.

وفيما بقيت الخلافات الباكستانية – الافغانية خافتة امام العلاقات الباكستانية – الهندية المتوترة وحروبهما المتتالية خلال الثلاثين سنة الاولى من عمر باكستان،اصبحت الحدود الباكستانية مع افغانستان نقطة صراع ساخنة بعد مجيء الشيوعيين الى الحكم والغزو السوفيتي لها اواخر السبعينيات من القرن الماضي،وكسبت اهتماما اقليميا وعالميا اكبر.([1])

فقد لعبت باكستان دورا مهما خلال حقبة الاحتلال السوفيتي لافغانستان،الا ان الدعم الباكستاني للمجاهدين الافغان خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي لم تكن نتائجه ايجابية دائما وذلك لسببين.الاول،تدفق اكثر من ثلاثة ملايين لأجى افغاني على باكستان مما سبب ضغوطا هائلة على البنى الاساسية المختلفة،وازدهرت التجارة غير المشروعة للمخدرات والسلاح كما ازدادت انشطة المتشددين الاسلاميين. والثاني، ان التعاون الباكستاني مع المخابرات المركزية الامريكية في اكبر عملية ضد القوات السوفيتية منذ حرب فيتنام فتحت باكستان المجال امام اعمال التخريب والعنف في مناطق وسط آسيا وجنوب آسيا والشرق الاوسط([2]).

وبعد نجاح المجاهدين الافغان في طرد الروس من اراضي افغانستان وسقوط الاتحاد السوفيتي تخلى الجميع عن افغانستان ونفضت الولايات المتحدة والدول الغربية ايديهم من المشكلة وبسبب حروب المجاهدين الافغان داخل افغانستان، انعكست المشكلة داخل أراضي باكستان بوجود نحو ٣٠,٣٢٠ الفا من الافغان الذين لا يريدون العودة الى

---

[1]– في العام ١٩٤٨،اقيمت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لكنها قطعت اثر قصف طائرات باكستانية لقرى افغانية عام ١٩٤٩،واعلنت افغانستان عدم اعترافها بمعاهدة ديوراند وجميع الاتفاقيات التي وقعت بعدها بين كابل ولندن،بما فيها اتفاقية ديوراند التي تم تأكيدها اكثر من اربع مرات في اتفاقيات جديدة في الفترة مابين ١٨٩٣ حتى١٩٣٠.وللمزيد من التفاصيل انظر:مطيع الله تائب.افغانستان وباكستان.. تقاطعات التاريخ والجغرافية.مجلة السياسة الدولية.العدد١٧٧.يوليو٢٠٠٩.ص١٢٦–١٢٧.ايضا عن جهود باكستان خلال هذه المرحلة انظر: احسان حقي.افغانستان،نشأتها وكفاحها.دار الفكر.دمشق.الطبعة الاولى.٢٠٠٤.ص٢١٧–٢٢٩.

[2] - مؤنس احمر.القوى الاقليمية والمسألة الافغانية.في ابراهيم عرفات(محررا)القضية الافغانية وانعكاساتها الاقليمية والدولية.مركز الدراسات الآسيوية.كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.جامعة القاهرة.١٩٩٩.ص١٥٤.

ديارهم لانهم مطلوبين هناك، ونحو ٤ ملايين لاجئ افغاني فروا من ويلات الحرب بين قادة المجاهدين.

لم تثمر الجهود الباكستانية في دعم المجاهدين الافغان كما خططت،وشهدت افغانستان تطورات بعيدة عن توقعات اسلام اباد عام ١٩٩٢،بعد سقوط الحكم الشيوعي،حيث لم تتمكن الجماعات القريبة من باكستان من السيطرة على الاوضاع في كابل.وبدأت الاوضاع تتغير لصالح اسلام اباد مع ظهور حركة طالبان عام١٩٩٤،التي سيطرت على العاصمة كابل في ايلول(سبتمبر)١٩٩٤،وبقيت تسيطر على معظم الاراضي الافغانية حتى سقوطها عام٢٠٠١،عقب الغزو الامريكي لافغانستان تحت شعار الحرب على الارهاب.([1])

وبعد احداث١١ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١، قدم الرئيس بوش إلى مشرف إنذاراً نهائياً: إما التخلي عن دعم طالبان والانضمام إلى الحرب الأمريكية على الإرهاب أو تحمُّل النتائج باعتباره عدواً للولايات المتحدة. ومع إذعان باكستان، استفادت أمريكا من التسهيلات العسكرية حينها مقابل تجديد الالتزام طويل الآمد بتقديم المساعدات، وحصلت باكستان على لقب «حليف أساسي». وتم تجاهل نقاط حيوية على الرغم من المخاطر الهائلة التي مازالت كامنة. وقدم الرئيس برويز مشرف تعهدات شملت إدخال إصلاحات داخلية ومحاربة التطرف الأصولي، والدخول في مباحثات سلام مع نيودلهي ومنع المسلحين من دخول كشمير ودعم الحكومة الافغانية. فالالتزام بهذه التعهدات كان يعني تخلي باكستان فجأة عن كل السياسات الجوهرية التي سارت عليها منذ اليوم الأول لاستقلالها ونكران «القومية الإسلامية» التي كانت لمدة طويلة الدافع وراء الصراع حول كشمير مع الهند والسيطرة على أفغانستان.([2])

---

[1]– مطيع الله تائب.مصدر سابق.ص١٢٨.

[2]– يوضح الرئيس مشرف ان وزير الخارجية الامريكية كولن باول اتصل به في١٢ايلول(سبتمبر)٢٠٠١،واكد له تحديدا(إما أنك معنا أو ضدنا).واعتبرت هذا انذارا نهائيا صارخا..واخبرته اننا مع الولايات المتحدة وضد الارهاب،حيث عانينا منه سنوات عديدة،وسوف نحارب مع بلاده ضد الارهاب.ويضيف مشرف في مكان اخر ولكن من الواضح ان الولايات المتحدة قررت ان تضرب من ضربها،وتضرب بقوة.وللمزيد من التفاصيل انظر:برويز مشرف.مصدر سابق.ص٢٦٣.

وبات استمرار الحرب على الإرهاب في أفغانستان،يشكل عبئاً ثقيلاً على باكستان، التي أضحى نظامها مهدداً بسبب استمرار العمليات العسكرية مدة طويلة، الأمر الذي جعل الرئيس مشرف مثلا يضيق من شدّة الضغوط عليه، مشبهاً الحرب بالمستنقع، ومحذراً من استمرار تدفق اللاجئين الأفغان إلى الأراضي الباكستانية لأن ذلك يفرض ضغوطاً اقتصادية واجتماعية على بلاده.وفي غضون ذلك، احتدم الخلاف بين إسلام أباد وكابول حول تسلّل المُحاربين القادمين من باكستان-المناطق القبليّة وبلوشستان-، في حين تنبّه الجيش الأمريكي لهذه التسرّبات الكثيفة ولتقدّم حركة طالبان في جنوب شرق أفغانستان، على حساب قوى حلف شمال الأطلسيّ التي جرى حشدها في المقاطعات الحدوديّة. بيد أن استمرار دعم المخابرات الباكستانية للأحزاب الدينية يعزز التشدد في أفغانستان وغيرها([1]).

ومع تزايد حدة المواجهات بين الجيش الباكستاني والمسلحين الاسلاميين في منطقة وزيرستان،ومحاولات عقد اتفاقيات سلام فاشلة اكثر من مرة،تزايدت واتسعت رقعة المواجهات المسلحة الى بقية مناطق القبائل وخارجها.وهذا ما دفع الحكومة الباكستانية وتحت ضغط كبير من الولايات المتحدة والدول الغربية الى القيام بعمليات واسعة في تلك المناطق،للسيطرة عليها وانهاء الوجود المسلح فيها.

ولاتتردد جهات باكستانية في اتهام افغانستان،ومن ورائها الهند،بتسليح هذه المجموعات المسلحة التي تقاتل الجيش الباكستاني،كما انها كررت اتهاماتها بايواء افغانستان لمعسكرات التدريب للبلوش القوميين الذين يقاتلون السلطات الباكستانية في في اقليم بلوشستان منذ العام٢٠٠٦،بالتعاون مع الهند.ويعدها مسئولون باكستانيون من امثال حاكم اقليم الحدود الشمالية الغربية(سرحد)،محاولات لتفتيت باكستان من قبل جهات اقليمية ودولية.([2])

ثانيا- البعد الدولي

١. العلاقة مع الولايات المتحدة

(في اطار الدائرة العالمية،كان هناك تحول مؤثر بالنسبة لباكستان،وذلك بصدد رؤية الولايات المتحدة للاهمية الاستراتيجية لباكستان في سياق سياستها الكونية وفي

---

[1] - توفيق المديني.مصدر سابق.ص٦٧.

[2] – مطيع الله تائب.مصدر سابق.ص١٢٩.

سياق سياستها الاسيوية،وبدأت ابعاد هذا التحول تظهر بوضوح في اعطاء الولايات المتحدة اهمية خاصة للهند المنافس التقليدي لباكستان،في سياق الاستراتيجية الامريكية الامر الذي اثار قلق باكستان،وهو ما يتطلب ان تقوم باكستان بصياغة دور جديد اقليميا ودوليا،بما يؤدي الى الحفاظ على الاهمية الاستراتيجية لباكستان في اطار التفاعلات العالمية).([1])

منذ أحداث ١١ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١، اعتبرت الولايات المتحدة باكستان حلقة رئيسة في الصراع ضد تنظيم القاعدة وحركة طالبان، وهي تحاول أن تجامل وتداري حساسية الجنرال مشرف مقابل تعاونه في مجال الاستخبارات، ولكن أيضاً في مجال الدعم اللوجستي، بما أن باكستان قبلت فتح مجالها الجوي للتحالف الدولي لمقاومة الإرهاب.

وفي شباط(فبراير)٢٠٠٢،بعد عامين فقط من رفض رئيس الولايات المتحدة الامريكية العلني الاعتراف بالحكومة العسكرية الجديدة في باكستان،وقف الرئيس الباكستاني الجنرال برويز مشرف على منصة في واشنطن مع وزير الدفاع الامريكي دونالد رامسفيلد الذي اكد له اهمية دور باكستان بقوله: (سيادة الرئيس نحن-بلدنا- والعالم بأسره نعتمد على بلدكم ودوره في العالم،ونتمنى لكم التوفيق في عملكم الهام).([2])

لقد سلط التحول المثير في الاحداث بعد ١١ايلول(سبتمبر) الاضواء على باكستان،والتي تحولت من بلد منبوذ دوليا لدعمها الطويل الامد لطالبان والمتمردين عبر الحدود في كشمير الى شريك استراتيجي رئيس في الحرب الامريكية على الارهاب،واصبح القادة العسكريون انفسهم الذين قدموا التسهيلات لشبكات المجاهدين لشن الحروب بالنيابة في افغانستان وكشمير،والذين غضوا الطرف عن مبيعات المواد النووية غير القانونية،حلفاء الولايات المتحدة الاقليميين.([3])

بالمقابل اثار موقف الرئيس مشرف المؤيد للولايات المتحدة في حربها على الارهاب المخاوف من تعرض الترسانة النووية الباكستانية الى المخاطر والخوف من وقوع بعض الاسرار النووية والمعدات في ايدي بعض الجماعات الارهابية المعادية للولايات

---

[1] -محمد سعد ابو عامود.باكستان والعولمة.مصدر سابق.ص٣٨٤.

[2] - وللمزيد من التفاصيل انظر :زاهد حسين.جبهة باكستان،الصراع مع الاسلام المسلح.ترجمة مروان سعد الدين.الدار العربية للعلوم ناشرون.بيروت.الطبعة الاولى.٢٠٠٧.ص٩.

[3] - المصدر نفسه .ص٩.

المتحدة،وخلال الاعوام الستة بعد احداث ايلول(سبتمبر)٢٠٠١، انفقت ادارة بوش ما يقرب من ١٠٠ مليون دولار على برنامج شديد السرية لمساعدة الرئيس برويز مشرف لتوفير حماية كافية لترسانة البلاد النووية .وهذه المساعدة المتضمنة في بنود سرية من الميزانية الفدرالية دفعت كنفقات لتدريب موظفين باكستانين في الولايات المتحدة ودعم مركز تدريب لأمن الاسلحة تم انشاوه في باكستان.كذلك اعطيت باكستان أعداد كبيرة من طائرات الهليكوبتر ونظارات ليلية من اجل مساعدتها على ضمان أمن سلاحها النووي ورؤوس صواريخها ومختبراتها النووية.

وجاء اطلاق البرنامج الامريكي عقب هجمات ١١ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١ حينما تدارست ادارة بوش مسألة اشراك باكستان في التعامل مع التكنولوجيا الامريكية المخصصة لحماية الأسلحة النووية الامريكية وهو نظام يعرف باسم PALS وهو قادر على منع انفجار الأسلحة النووية من دون استخدام شفرات وأذون خاصة. ويؤكد الليفنتانت جنرال خالد كيداوي تسلم بلاده مساعدة دولية لطمأنة واشنطن من سد كل نقاط الضعف في البرنامج الباكستاني.

وهنا يوضح الادميرال مايك مولن رئيس هيئة اركان الجيش الامريكي "لا ارى اي مؤشر حتى الان يدل على ان أمن تلك الأسلحة مهدد لكننا بالتاكيد نراقب الوضع جيداً وهذا ما يجب ان نقوم به". وجاءت كلمات الادميرال مولن استناداً الى تقيميين منفصلين قامت بهما اجهزة الاستخبارات وتوصل احدهما الى ان ترسانة الاسلحة النووية الباكستانية في حالة أمنة تحت الظروف الحالية اما الاخر فتوصل الى ان المختبرات النووية هي الاخرى أمنة([1]).

الا ان الامر الذي اثار قلقا امنياً كبيرا هو تدهور الوضع الأمني في باكستان ، فالولايات المتحدة لم تضغط بما يكفي من أجل العودة الى الحكم الديمقراطي،وكان هناك اعتقاد بان الحكومة المنتخبة ديمقراطيا سوف تنجح في استئصال الارهاب والتطرف وفي

[1] - وللمزيد من التفاصيل انظر: محمد عبد السلام.مشكلات أمن الاسلحة النووية الباكستانية.مجلة السياسة الدولية.العدد١٧١.يناير ٢٠٠٨.ص١١٨.ايضا: ديفيد سانغر وويليام برود.واشنطن قدمت مساعدة سرية لباكستان لحماية منشأتها النووية من المتطرفين .جريدة الشرق الاوسط . العدد ١٠٥٨٣ في ٢٠٠٧/١١/١٩ .

الوقت نفسه واصلت ادارة الرئيس بوش دعم الرئيس مشرف الذي شكل حليفاً اعتمد عليه في الحرب على الارهاب([1]).

ووصلت العلاقات بين الجيشين الامريكي والباكستاني وهما حليفان في الحرب على الارهاب، الى اسوأ حالاتها منذ احداث ١١ ايلول(سبتمبر)٢٠٠١، بعد تولي الجنرال اشفاق كياني قيادة الجيش وخصوصا بعد انسحاب القوات الباكستانية من عدة مناطق قبلية على الحدود مع افغانستان يسكنها قادة طالبان والقاعدة والالاف من مقاتليهم. وقد اخبر الجنرال كياني، مسؤولي الجيش الامريكي والناتو انه لن يحتفظ او يجهز قوات لمحاربة المتمردين على الحدود الغربية الجبلية لباكستان كما يطلب الامريكيون. وبدلا من ذلك، سيظل الجيش متمركزا على الحدود الشرقية لباكستان ويستعد لأي صراع مع العدو التقليدي الهند.

الا ان المسؤولين الباكستانيين اكدو بانهم سوف يستمرون في نشر قوات حرس الحدود ووحدات شبه عسكرية بطول الحدود مع افغانستان، ولكنهم يفتقدون الى المعدات،وغير مدربين جيدا، وفقدوا القدرة على الاحتكاك مع المسلحين. وقام الجيش الامريكي بتدريب وتجهيز حوالي١٠٠ الف من هذه القوات، ولكنه رفض مطالب باكستانية بتجهيز من ٤–٥ وحدات جديدة. وقد ادى الاحباط المتزايد بين قوات الولايات المتحدة والناتو في افغانستان الى زيادة مطالب المسؤولين الامريكيين والافغان والقادة الاوربيين، والامم المتحدة بحث باكستان على الاستمرار في دعم الحرب ضد التطرف.

والواقع ان الجيش الباكستاني غير مستقر،حيث فقد اكثر من ١٠٠٠ جندي ومدني منذ هجومه الاول على طالبان العام٢٠٠٤، وقد توصل الى اتفاقية سلام غير رسمية مع قادة حركة طالبان الافغانية في المناطق القبلية،والتي تعهدوا فيها بعدم مهاجمة القوات الباكستانية. وهذه الاتفاقية لاتمنع طالبان من مهاجمة قوات الناتو والقوات الافغانية في افغانستان([2]).

ان واشنطن تريد من باكستان ان توقف تدفق المتشددين بحرية من ولاياتها الحدودية التي ينعدم فيها القانون تقريبا الى افغانستان للانظمام الى مقاتلي طالبان ولكن

---

[1] - فريال ليغاري.باكستان :هل يحتمل الوضع الامني اجراء انتخابات؟ جريدة الشرق الاوسط.العدد ١٠٥٨٤ في ٢٠٠٧/١١/٢٠.

[2] -احمد رشيد.قلق من انسحاب الجيش الباكستاني.جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٧٨٦ .بتاريخ٢٠٠٨/٦/٩.

إسلام اباد قلقة من اثارة رد فعل عنيف.ويوضح الرئيس الباكستاني آصف زرداري ذلك بان إسلام اباد ستشجع الاستثمار في المناطق المضطربة وتحاول الحصول على مزيد من المعاملة التفضيلية لمنتجاتها في الاسواق الامريكية. وترفض باكستان شن هجمات عسكرية اجنبية على اراضيها قائلة انها لاتنتهك سيادتها فحسب ولكنها غير مثمرة وتزيد التأييد للمتشددين في بلد يعارض فيه كثيرون دعم الولايات المتحدة.([١]).

ولهذا منعت القوات الباكستانية مروحيات تابعة للجيش الامريكي ورجال الكوماندوز الامريكيين من العبور الى الاراضي الباكستاني بالقرب من منطقة انجورادا القريبة من الحدود الافغانية.ولمواجهة الانشطة العسكرية الامريكية المتزايدة داخل الاراضي الباكستاني، قال المتحدث باسم الجيش الباكستاني أثار عباس ان الجيش الباكستاني سوف يرد اذا ما انتهكت الحدود الباكستانية من قبل قوات اجنبية.

وقال الجنرال اشفاق كياني قائد الجيش الباكستاني ان باكستان لن تسمح للقوات الاجنبية بالعمل داخل اراضيها وان بلاده ستدافع عن سيادتها ووحدة اراضيها باي ثمن.وتاتي هذه التصريحات في الوقت الذي تسببت فيه الغارات الامريكية باحتجاجات داخلية قوية في باكستان في الوقت الذي ادان فيه البرلمان الغارات الامريكية وطلب من الادارة الامريكية وقف تعديها على الاراضي الباكستانية([٢]).

وهنا يؤكد الرئيس الباكستاني اصف علي زرداري على الكلف الجسيمة للحرب على الارهاب بقوله: (لقد كلفت الحرب على الارهاب الدولة الباكستانية ارواحا واقتصادا،حيث انها اصابت الاستثمارات الدولية بحالة من الجمود وحولت الاولويات عن القطاعات الاجتماعية وغيرها.) ([٣])

كما أثّرت أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ سلباً في الإستراتيجيّة المُرتكِزة على مواجهة الإسلام المتشدد. وأدرك الجنرال مشرّف بسرعة الرهانات من الجهة الأفغانية والمخاطر التي قد تترتّب على رفض المقايضة التي تقترحها إدارة بوش: فانضمَّ إذاً إلى "الحرب ضدّ الإرهاب"، بعد تخلّيه عن حركة طالبان التي كانت ترفض تسليم، لا بل حتى

[1] - جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٩١٨.بتاريخ١٩/١٠/٢٠٠٨.
[2] - جريدة الشرق الاوسط.العدد١٠٨٨٥.بتاريخ١٦/٩/٢٠٠٨.
[3] – آصف علي زرداري.لاتراجع عن الاصلاح داخل باكستان.جريدة الشرق الاوسط.العدد ١١٣٧٤.بتاريخ١٨/١/٢٠١٠.

إخراج، أسامة بن لادن. وغيّر الجنرال مشرّف قسماً من قادة أركانه وندّد بالتطرّف وأوقفَ، على مرّ السنين، مئات المُنتمين إلى تنظيم القاعدة، ومن بينهم مسؤولون كبار أمثال السيّد خالد شيخ محمد، المُخطِّط لأحداث ١١ أيلول (سبتمبر) والذي تمّ اعتقاله في العام ٢٠٠٣([1]).

وقدمت واشنطن للجنرال مشرف البراهين التي تمكنه من تعزيز وضعه في مواجهة الإسلاميين، وبشكل خاص الضباط في الجيش الذين يتخوفون من المنحى الذي اتخذته الحرب ضد نظام طالبان، ومن الخسارة المحتملة "للعمق الاستراتيجي" الذي اكتسبته باكستان في أفغانستان.

ففي٢٥اذار(مارس)٢٠٠٥،اعلنت أدارة بوش سياسة شاملة تتناول جنوب آسيا وهي السياسة الاولى على الاطلاق المعلن عنها حيال المنطقة في العقود الاخيرة،وبأيجاز،أعلنت ألادارة انه سيتم بيع باكستان عددا غير محدد من طائرات اف-١٦، وأعلنت في الوقت نفسه أنها مهدت الطريق أمام تقنية عسكرية متقدمة مع الهند،وتكمن اهمية الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في إعادة نسج الروابط مع حليفتها القديمة باكستان، التي أصبحت الآن قوة نووية من أجل وضعها تحت المراقبة. وتملك باكستان الآن من ١٥ إلى ٢٠ رأساً نووياً يمكن حملها على صواريخ (غوري ١.) التي يبلغ مداها ١٣٠٠ كلم، والتي طورتها بالتعاون مع كوريا الشمالية، إذ يزن الصاروخ لدى انطلاقه ١٦ طناً منها ٨٠٠ كيلوغرام من المتفجرات أو بواسطة طائرات أف١٦. ويرتبط تاريخ السلاح النووي الباكستاني بتاريخ صراعها مع الهند. ([2]).

الا ان ادارة بوش كانت بطيئة وغير ثابتة في استيعاب طبيعة القضايا السياسية في باكستان وحتى منتصف العام ٢٠٠٧ ،توصل المسؤولون الامريكيون والبريطانيون الى ان مشرف قد فقد لمسته السياسية التي كانت بارعة ذات يوم في العلاقة مع محاكم البلاد والمحامين والطلاب في المجابهات الغاضبة ولكن غير الحاسمة وسعت واشنطن ولندن من ثم الى انقاذ مشرف من نفسه عبر اقناعه بالسماح لرئيسة الوزراء السابقة بناظير بوتو بالعودة من المنفى في تشرين الاول ٢٠٠٧ والفكرة ان الاثنان يقتسمان

[1] - وللمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر:برويز مشرف. مصدر سابق.ص٢٨٧- ٣١٥.

[2] - ستيفن بي.كوهين.باكستان ومنطقة هلال الأزمات.في أيفو دالدر وآخرون.هلال الأزمات،الاستراتيجية الأمريكية-الأوربية حيال الشرق الأوسط الكبير.الدار العربية للعلوم-ناشرون.بيروت.٢٠٠٦.ص٢١٩.ايضا:توفيق المديني.مصدر سابق.ص٦٧.

السلطة فهي تقوم بمهمة الدعم السياسي لمشرف وهو سيمهد الطريق لها لادارة البلاد في نهاية المطاف.

من جانب اخر فشلت ادارة بوش حين توفرت فرصة لها في دفع مشرف بشكل اقوى لمحاربة الفساد ولتدريب جيشه لغرض مكافحة الارهاب على طوال الحدود مع افغانستان .واذا كان مشرف ظل يهدد بالمضي في تحقيق ذلك فان واشنطن ظلت تنتظر ما سيحدث وهذا الصراع اصبح لاحقا حول ديناميكيات السلطة المحلية اكثر منه ترسيخ الديمقراطية التي لم تنبت لها جذور عميقة في باكستان([1]).

لقد توسطت الولايات المتحدة من اجل ابرام اتفاق بين الرئيس برويز مشرف ورئيسة الوزراء السابقة بناظير بوتو للحد من الازمة السياسية في إسلام آباد وابقاء حليفيها مسيطرين على بلد تعده واشنطن الخط الامامي في مواجهة التطرف. الا ان مسؤولون ومحللون سياسيون اشاروا الى ان الادارة الامريكية واجهت صعوبات متزايدة في تحقيق هدفها الاساسي في انعاش الحملة المتعثرة ضد تنظيم القاعدة وحركة طالبان.([2]).

فالولايات المتحدة وبريطانية قد خيرا الجنرال مشرف بين احترام تعهداته باجراء الانتخابات والتنحي عن منصبه كقائد للجيش وبين مواجهة فقدان الدعم الغربي.لقد قدم الجنرال مشرف تعهدات الى رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون ووزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس بانه سيتمسك بموعد اجراء الانتخابات في موعدها ويتنحى عن منصبه كقائد للجيش وذلك قبل مدة وجيزة من اعلانه حالة الطوارئ وتجميد العمل بالدستور في باكستان .وتعهده باحترام حرية الصحافة والتعاون مع الاحزاب السياسية الاخرى واخلاء سبيل السجناء السياسيين([3]).

الا انه وبعد سبع سنوات من الدعم القوي والمساعدات لباكستان ،خلصت ادارة بوش في نهاية الامر الى ان وقت الرئيس مشرف قد انتهى، وهو قرار رأى منتقدو الادارة انه جاء متاخرا للغاية.فالادارة كانت بطيئة للغاية في خلق مسافة بينها وبين مشرف بسبب التقدير البالغ الذي يكنه بوش لشخص الرئيس الباكستاني وانعدام الثقة في

[1] - جيم هوغلاند ."طوارئ" مشرف ... جرت البلد الى حافة الهاوية.جريدة ،الشرق الاوسط.العدد ١٠٥٧٧ في ٢٠٠٧/١١/١٣.

[2] - جريدة الشرق الاوسط.العدد ١٠٥٤٠ في ٢٠٠٧/١٠/٧.

[3] - جريدة الزمان.العدد ٢٨٣٩ في ٢٠٠٧/١١/٦.

منافسيه من السياسيين الباكستانيين.لقد استمروا في النظر اليه كعامل من عوامل الاستقرار بباكستان لفترة طويلة تجاوزت ما يقتضيه المنطق السليم. ففي بعض الاحيان بدا ان الرئيس بوش بصورة خاصة متحالف وهناك من يرى ان الادارة الامريكية عمدت الى البقاء جانبا مع شروع السياسيين الباكستانيين في مناقشة ما اذا كان ينبغي سحب الثقة من الرئيس، ولم تتخذ اي خطوة لدعمه.وحتى عندما فرض الرئيس مشرف حالة الطوارىء في البلاد،وقف الرئيس بوش الى جانبه واشاد به باعتباره مقاتلا قويا في مواجهة المتطرفين والراديكاليين داخل المنطقة.ورغم الهزيمة المنكرة التي مني بها حزب مشرف في الانتخابات العامة ٢٠٠٨، اجرى الرئيس بوش اتصالا هاتفيا مع الرئيس الباكستاني في ايار (مايو) ٢٠٠٨، اكد خلاله على تطلعه لاستمرار دور مشرف في تعزيز العلاقات الامريكية- الباكستانية.

في حين رأى بعض المسؤولين الامريكيين ان التوجه الذي انتهجته ادارة بوش اثمر عن انتقال اكثر سلاسة واقل عنفا للسلطة عما كان سيصبح عليه الحال اذا ما تخلى بوش عن مشرف على الفور.فقد حرصت وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس ومسؤولين اخرين دوما على ان يصاحب اعلانهم للتاييد لمشرف دعوات للاصلاح الديمقراطي في باكستان.

والواقع ان واشنطن لاتبدي حماسا كبيرا ازاء قدرات الحكومة المدنية الجديدة التي تولت السلطة بعد الانتخابات العامة ٢٠٠٨، بل ان المسؤولين الامريكيين اعربوا على الصعيد غير المعلن عن تشككهم حيال قدرة هذه الحكومة على التغلب على التحديات السياسية والاقتصادية التي تجابه البلاد. وهذا مايؤكده ريتشارد ارميتاج النائب السابق لوزارة الخارجية بقوله: (سنرى الان ما اذا كان بامكانهم تحويل اهتمامهم الى الحكم وتناول المشكلات التي تواجههم،لقد ظلوا يستغلون قضية مشرف كذريعة لعدم الاضطلاع باعباء الحكم)([1]).

لقد مثلت (الازمة الافغانية- الباكستانية احدى التحديات الرئيسة التي تواجه ادارة الرئيس الامريكي باراك اوباما،وثمة اسباب كثيرة تدفع بالولايات المتحدة للانخراط في الشأن الباكستاني بشكل كثيف،ليس اقلها الرغبة في ضمان استقرار الاوضاع

---

[1] - مايكل ابراموفيتز وجلين كيسلر.واشنطن لم تمد يد العون لمشرف.جريدة الشرق الاوسط .العدد١٠٨٥٨.بتاريخ٢٠/٨/٢٠٠٨.

هناك،والتخوف من انهيار الحكومة الباكستانية تحت وطأة المواجهة مع المتشددين،فضلا عن ضمان عدم توتر العلاقات مع الهند.وقد احتلت الاوضاع في باكستان وافغانستان حيزا مهما اهتمامات ادارة اوباما الذي وضع استراتيجية شاملة لمعالجة الاوضاع في كلا البلدين في السابع والعشرين من اذار(مارس)٢٠٠٩.([1])

وعلى العكس من سلفه،جورج دبليو بوش،لم يحاول الرئيس اوباما الاقتصار على البعد الامني والاستراتيجي في معالجة الاوضاع في افغانستان وباكستان،وانما محاولة توسيع استراتيجيته كي تشمل كافة الابعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية.وفيما يخص باكستان،فقد ركزت الاستراتيجية الامريكية على ضرورة التصدي بحزم للتنامي المتزايد لحركة طالبان-باكستان،وذلك من خلال عدة طرق،اولها: وقف حالة التمدد الاستراتيجي لطالبان داخل المناطق والاقاليم الباكستانية،وذلك من خلال توجيه ضربة عسكرية قاصمة في منطقة وادي سوات ومنطقة الحدود الشمالية الغربية المحاذية لافغانستان.ثانيها: رفع كفاءة الجيش الباكستاني في مواجهة طالبان،وذلك من خلال توفير الدعم الامريكي اللازم لذلك،وبالفعل قام الجيش الباكستاني بالعديد من الحملات العسكرية ضد معاقل حركة طالبان- باكستان خلال نيسان(ابريل)وحزيران(يونيو) ٢٠٠٩،في مناطق بونير ومهمند وباجور شمال غربي باكستان.ثالثها: ضمان عدم وقوع المواقع النووية في ايدي المتشددين،وقد استفادت الحكومة الباكستانية في مواجهتها حركة طالبان من ضعف التأييد الشعبي لقادة الحركة،ورفض العديد من زعماء القبائل العمليات الانتحارية التي تقوم بها طالبان في المساجد،والتي تؤدي الى خسائر كبيرة بين المدنيين الباكستانيين.([2])

كما اهتمت الاستراتيجية الامريكية بضرورة زيادة حجم الدعم الاقتصادي والتنموي في باكستان من اجل دعم الاقتصاد الباكستاني،وابعاد فئات اجتماعية كثيرة من الانضمام الى حركة طالبان،وعقد مؤتمر دولي في طوكيو لتوفير دعم مادي لباكستان بنحو ٥مليارات

---

[1] – وللمزيد من التفاصيل انظر: خليل العناني.الاستراتيجية الامريكية تجاه "الافباك".مجلة السياسة الدولية.العدد١٧٧.يوليو ٢٠٠٩.ص١٤٦.

[2] – المصدر نفسه.ص١٤٧.

دولار من اجل اقامة مشاريع مختلفة ،وتكليف اليابان والبنك الدولي بتولي عملية جمع الاموال بشكل قروض او هبات لهذا الغرض.([1])

وتبقى (التحديات الكبيرة تنتظر الاستراتيجية الامريكية،فمن جهة يبدو ان الجيش الباكستاني غير قادر على القضاء على حركة طالبان–باكستان وانهاء تهديدها للنظام السياسي،ووقف نموها داخل المجتمع الباكستاني.ومن جهة ثانية،تعاني حكومة زرداري هشاشة سياسية وضعفا داخليا يجعلها عرضة للانهيار في أي وقت،ومن جهة ثالثة،لاتوجد ضمانات ببقاء سيطرة الجيش الباكستاني على المواقع النووية في البلاد،خاصة في ظل وجود تعاون بين اجهزة الاستخبارات الباكستانية وبعض عناصر طالبان.ومن جهة اخيرة، لايبدو الاقتصاد الباكستاني قادرا على النهوض مجددا بفعل الفساد وعدم الشفافية،ناهيك عن تداعيات)،([2]) الازمات الاقتصادية الداخلية والخارجية عليه الموقف الامريكي من مشكلة كشمير (يزداد تعقيد القضية الكشميرية وموقف الاطراف المختلفة حولها عقب ارتباطها المباشر بالأمن في الجنوب الاسيوي من خلال امتلاك كل من الهند وباكستان فضلا عن الصين وهي الدول التي يسيطر كل منها على جزء من الارض الكشميرية للسلاح النووي،...أما بالنسبة لباكستان،فهي وان كانت تتمسك بموقفها بمنح الشعب الكشميري حقه في تقرير مصيره الا انه توجد ضغوط عدة عليها اخيرا من جانب الولايات المتحدة للتخلي عن موقفها هذا خاصة بعد ان باتت الولايات المتحدة تنحاز لموقف الهند من القضية).وتتمحور الرؤية الامريكية الحالية لحل القضية الكشميرية حول قضيتين اساسيتين:-

الاولى،مطالبة باكستان بمنع الجماعات المسلحة من عبور الخط الحدودي الفاصل بين شطري كشمير،حيث اقترحت اقامة منظومة لمراقبة عمليات التسلل بين الشطرين.

الثانية،ضرورة اعتراف الهند بوجود المشكلة الكشميرية التي اقرت الامم المتحدة وجودها،مع عدم ربط هذا الاعتراف بالانفصال الفوري عن الهند،او اتخاذ هذا كدليل على

---

[1]- تندرج الاستثمارات الامريكية في اطار قانون كيري- لوغار الذي اقره الكونغرس الامريكي في عام٢٠٠٩،ومنح باكستان مساعدة امريكية قياسية تصل قيمتها الى ٧،٥ مليار دولار على مدى خمس سنوات،وركزت جهودها على قطاعي المياه والطاقة وبناء السدود في مناطق جمال زام وساتبارا وبلوشستان،وتحسين الزراعة والانتاج الحيواني.انظر:جريدة الشرق الاوسط.العدد١١٥٥٦.بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٩.

[2]- خليل العناني.الاستراتيجية الامريكية تجاه "الافباك" .مصدر سابق.ص١٤٨-١٤٩.

ان الكشميرين الخاضعين للحكم الهندي يرغبون في الانفصال.وهو موقف يبدو من خلاله عدم رغبة الولايات المتحدة في حسم الصراع اذ تعمل على تهدئة الموقف بين الطرفين لمنع حدوث مواجهة عسكرية بين البلدين وهو ما يعني استمرار المشكلة دون حل حقيقي واحتمال تصاعدها في أي وقت من جانب حركات المقاومة الكشميرية المختلفة في اطار بحث الكشميرين عن حريتهم وما يحقق لهم هويتهم المستقلة،وهو الحق الذي يرونه فيما اقره مجلس الامن من ضرورة استفتاء عام لتقرير المصير.([1])

في ضوء كل ماتقدم، يمكن ان نرصد بعض جوانب التحرك الباكستاني على صعيد السياسة الخارجية وذلك على النحو الاتي: ([2])

اولا- محاولة تأكيد أهمية باكستان ودورها في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة جنوب اسيا وفي العالم،ومن هنا جاء القرار الباكستاني باجراء التجارب النووية ردا على ماقامت به الهند في ايار(مايو)١٩٩٨.

ثانيا- تحرك باكستان النشط على صعيد المنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية،واتخاذ بعض الاجراءات لتوفيق الاوضاع الداخلية للاقتصاد الباكستاني بما يتواءم واتفاقات التجارة الحرة،هذا بالاضافة الى دور نشط في الوكالات المتخصصة للامم المتحدة.

ثالثا- التوقيع على بعض الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمناخ والحفاظ على البيئة والبدء باتخاذ اجراءات داخلية تتوافق وهذه الاتفاقيات.

رابعا- تحرك باكستان النشط على المستوى الاقليمي من خلال المشاركة في عدد من التجمعات الاقليمية وغير الاقليمية،مثل منظمة جنوب اسيا للتعاون الاقليمي(سارك)،ومنظمة التعاون الاقتصادي،ومجموعة الدول الثماني الاسلامية.([3])

---

[1] - وللمزيد من التفاصيل انظر :ماجدة علي صالح.الحركات الانفصالية في القارة الاسيوية.هدى ميتكيس(محررة).العلاقات الاسيوية- الاسيوية.مصدر سابق.ص١٩٣-١٩٤.

[2]- محمد سعد ابو عامود.باكستان والعولمة.مصدر سابق.ص٣٨٤-٣٨٥.

[3]- تضم رابطة جنوب اسيا للتعاون الاقليمي(سارك) سبع دول هي:باكستان،وبنغلاديش،وبوتان،وسريلانكا،والمالديف،ونيبال،والهند.ووقع رؤساء هذه الدول ميثاق انشاء الرابطة في اجتماع للقمة في دكا عاصمة بنغلاديش في ٨كانون الاول(ديسمبر)١٩٨٥. فيما تأسست منظمة التعاون الاقليمي للتنمية في ٢١تموز(يوليو)١٩٦٤،من ايران وتركيا وباكستان وكانت تعنى بالجوانب الاقتصادية،وفي العام ١٩٨٥حلت منظمة التعاون الاقتصادي محل منظمة التعاون الاقليمي للتنمية،وضمت دول جديدة هي اذربيجان واوزبكستان وتركمنستان وافغانستان وطاجيكستان وكازاخستان وقيرغيزستان.وللمزيد من التفاصيل انظر: محمد

الخاتمة

عانت باكستان من ازمات وتحديات مهمة منذ تاسيسها في العام ١٩٤٧،الا ان التطورات التي واجهت باكستان منذ الانقلاب العسكري للجنرال برويز مشرف في العام ١٩٩٩ ، اوجدت معادلات وقضايا جديدة قديمة في نفس الوقت وإعادت من جديد الحديث عن دور باكستان في التطورات الاقليمية والدولية وادت مساندت باكستان للولايات المتحدة الى ضخ واشنطن مايصل الى ١١مليار دولار من الدعم لباكستان، مما أجل تفاقم الازمة الاقتصادية في البلاد لكنه لم يوقفها، خاصة ان غالبية الدعم كان للميزانية الدفاعية. وادى التحالف القوي مع واشنطن الى انتشار التشدد في باكستان بسبب رفض شريحة كبيرة من المجتمع الباكستاني المحافظ لهذا التحالف. وقد طالب قادة تنظيم القاعدة مرارا" باستهداف الرئيس مشرف، الذي تعرض لأربعة محاولات اغتيال. وبينما تراجعت شعبية الرئيس مشرف في البلاد، عززت العناصر الموالية لحركة طالبان والقاعدة مواقعها في شمال غرب البلاد وعلى الحدود الافغانية.

ومع استمرار الحرب بلا هوادة في أفغانستان، ودخول الولايات المتحدة الأمريكية في الصراع الأفغاني بعد سبع سنوات من الحرب، دخلت باكستان مرحلة التطورات الخطرة وأول ملامحها رحيل الرئيس مشرف، لقد قبلت الولايات المتحدة بالتخلي عن برويز مشرف، حين وجدت البديل الأكثر شعبية على المستوى الداخلي. ففي الوقت الذي تعمل فيه الولايات المتحدة الأمريكية على فرض رؤيتها فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب على الحكومة الباكستانية الجديدة برئاسة يوسف رضا جيلاني، وتستعد الولايات المتحدة الأمريكية لمرحلة ما بعد الرئيس مشرف، وسط خشيتها من عدم قدرة باكستان على الاستمرار في الحرب على الإرهاب، ومن حالة عدم استقرار هذا البلد الذي يمتلك سلاحاً نووياً، إذ تشعر واشنطن بالذعر من إمكانية انتقال القنبلة النووية الباكستانية إلى أيادي متشددين باكستانيين. وفي ظل غياب بديل موثوق، يبقى الغرب مقتنعاً أن المؤسسة العسكرية هي الضامن الوحيد لبقاء هذا البلد متماسكاً. وبما ان باكستان موجودة في نقطة تقاطع العديد من الاهتمامات الامريكية والاوربية،فقد ربطت بالأرهاب،والانتشار

محمود الامام.تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.الطبعة الاولى.٢٠٠٤.ص٢٥٩ – ٢٧٨.

النووي،والتشدد الاسلامي.وتقع باكستان ايضا في تقاطع طرق جيواستراتيجي،انها مرتبطة بالهند جغرافيا،وثقافيا،وبعداء مزمن.وترتبط باكستان بالعالمين الاسلامي والعربي بروابط عديدة،ولديها طموحات في افغانستان،وآسيا الغربية،والوسطى منذ أمد بعيد،وتحتفظ بروابط عسكرية واستراتيجية مع الصين وكوريا الشمالية.

وبعد هجمات ١١ايلول(سبتمبر)٢٠٠١،أجبرت باكستان على التعاون مع الولايات المتحدة لتعقب عناصر تنظيم القاعدة،الا انها كانت أقل حماسا في التعاطي مع ماتبقى من طالبان.وبعد المواجهة الحدودية مع الهند(٢٠٠١-٢٠٠٢)،وتحت تأثير ضغط امريكي وهندي كبير،قامت بتعديل موقفها من دعم الارهابيين الذين يستهدفون الهند.كما ان برنامج إسلام اباد النووي الذي ينمو بسرعة ادخل البلاد في سباق مع الهند على التسلح النووي،ونشر التكنولوجيا النووية في جنوب آسيا،والخليج العربي،والشرق الأوسط.وتشكل هذه النشاطات تهديدا للمصالح الامريكية الحيوية.لقد اتخذت باكستان بعض الخطوات ملزمة نفسها بسياسة صارمة للحد من انتشار الاسلحة النووية وهي تزود الوكالة الدولية للطاقة الذرية،وربما هيئات اخرى ايضا،بنماذج من برنامجها للتخصيب النووي بهدف إثبات عدم وجود علاقة بين باكستان والبرنامج الايراني.ومجددا،ستكون المعونة العسكرية الامريكية مشروطة بقيود نووية الى اقصى حد،ويجب على واشنطن الاشارة سرا الى ان باكستان لن تواجه قطع المبيعات العسكرية فحسب ان هي سربت هذه التكنولوجيا الى دول معادية او جماعات متفرعة عن الدولة،بل ستواجه ايضا امكانية فرض عقوبات امريكية متجددة،وربما عمل امريكي مباشر،لابل ايضا تعزيز القدرات الاستراتيجية والنووية للهند.

ان باكستان دولة تترنح منذ زمن على شفير العجز والسقوط.ويبقى ايجاد حلول للاقتصاد امرا صعبا،والنظام السياسي غير متماسك وتنقصه المؤسسات.ولايمكن للغرباء ان يكونوا بديلا للقيادة الباكستانية،ولكنهم قادرون على اتخاذ خطوات قد تساعد على تجنب الكوارث.وتتمثل المشاكل الاساسية في هذا البلد بمثابرة التشدد الاسلامي،وبالاقتصاد اللامتوازن،والتوجه القائم على التقدم خطوتين الى الأمام والتراجع ثلاث خطوات في ميادين حقوق الانسان،وإعتماد الديمقراطية،والانفتاح السياسي.

لقد ازدهر التشدد الاسلامي في باكستان بسبب عقود من الدعم من مصادر اجنبية لأجهزة المخابرات الباكستانية.ويقوم هذا التشدد على عنصر قوي في معاداة الولايات

المتحدة الامريكية،وقد انتشر على نطاق واسع بسبب تشجيع المتشددين الاسلاميين،والاعمال الامريكية التي يمكن ملاحظتها،والتراخي الحكومي.واليوم،يمكن اعتبار باكستان احدى الدول الاكثر معاداة للولايات المتحدة في العالم،وهو واقع يشكل تهديدا للمصالح الامريكية في المنطقة وخارجها.

ومن شأن تصحيح الأوضاع في باكستان ان يضع هذه الدولة في مصاف الدول المستقرة والحرة نسبيا،والا فأنها ستتجه بشكل متسارع نحو الفاشستية،والراديكالية الاسلامية،والتفرقة المناطقية،والعداء المتجدد للهند،وعجز الدولة.ويجب على السياسة إقامة التوازن بين المصالح المتنافسة،والاخذ بعين الاعتبار صعوبة تشجيع التغيير في مؤسسات اخرى للدولة على المدى القريب والبعيد،والاستعداد في الوقت نفسه لحالات مستقبلية أسوأ.

وتطرح باكستان مشاكل اكثر شدة وتعقيدا.وفي هذا البلد،يحتمل حدوث الازمة اكثر مما هي قائمة في الواقع،ولكنها قد تكون اكثر فداحة من اي حالة تمرد اخرى يمكن تصورها.فتنامي التأثير الاسلامي على امتداد البلاد،اضافة الى تغلغل ماتبقى من عناصر القاعدة وطالبان انطلاقا من غرب البلاد،وكون الازمة متقلبة مع وجود الجار الاكبر في الشرق،ووجود حكومة ضعيفة،اضف الى ذلك البعد النووي،ويوحي هذا المزيج باحتمالات مروعة.واذا كانت هناك حاجة ما لحوار استراتيجي امريكي- اوربي يهدف الى قطع دابر امكانية حدوث أزمة كارثية،فباكستان تجسد هذه الحاجة.

كما أدى اغتيال بينظير بوتو في الأيام الأخيرة من العام ٢٠٠٧، إلى هزة عنيفة شككت في قدرة باكستان على الاستمرار ككيان سياسي واحد، فضلا عن بقاء الجنرال السابق برويز مشرف في قيادة البلاد، فقد عمت الفوضى وانتشر العنف غير المنظم في أنحاء البلاد لأيام كانت حالكة السواد بالنسبة لها، وتعالت أصوات في بعض أقاليم باكستان تنادي بالانفصال عن الدولة الأم.

وحتى لو اعتبرنا هذه الأصوات انفعالية، فإن انطلاقها يعني شيئا خطيرا لبلاد لم تظهر على الخريطة العالمية ككيان مستقل إلا منذ ستة عقود من الزمان فحسب، وقد انقسمت بقيامها الهند إلى كيانين عام ١٩٤٧، ثم عانت باكستان نفسها من انقسام آخر باستقلال

بنغلاديش عنها سنة ١٩٧١، وهي في غنى تام عن أن تنقسم إلى دولتين من وقت إلى آخر.

وقد أدرك النظام الحاكم في إسلام آباد صعوبة الوضع الذي عاشه عقب الاغتيال الخطير للسيدة بوتو، وأدرك كذلك أن هزة أخرى مماثلة قد تودي به تمامًا، وتدخل البلاد في فوضى عارمة، وأكثر ما يمكن أن يدفع إلى هذه الفوضى هو أن يُقال للشعب الباكستاني بعد هذا كله إن أنصار الرئيس مشرف قد نالوا ثقة الأمة، وفازوا بالانتخابات النيابية، ولو كان هذا القول صحيحا!

فقد عرف النظام جيدا أنه لم يبق له رصيد من المؤيدين في الداخل، إلا هذا الحزب الشاحب الذي شقه من حزب الرابطة الإسلامية، وحركة المهاجرين القومية (MQM). والسبب في فقدان النظام للنصير الحقيقي والمؤثر في الداخل هو سياساته الأمنية والاقتصادية والخارجية التي صدَّعت علاقات الرئيس مشرف بكل طوائف الشعب ومكوِّناته تقريبًا، بل أسخطتها عليه بعمق واتساع ليس من اليسير علاجه.

ويأتي على رأس هذه السياسات تلك المواجهات الداخلية المستمرة التي يخوضها الجيش في أنحاء باكستان من وقت إلى آخر، والأحوال المعيشية المتردية لعشرات الملايين من أبناء الشعب الباكستاني، وكذلك انتهاك حرمة القضاء بشكل سافر، ومغازلة إسرائيل في مناسبات موسمية تحت زعم أننا "لا ينبغي أن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين" كما قال الرئيس مشرف نفسه.

وبعد الانتخابات العامة٢٠٠٨،حصل التحالف بين حزب الشعب الباكستاني وحزب الرابطة الاسلامية(جناح نواز شريف) الا انه لم يكن طويل الأمد بسبب خلافات أيدولوجية وتباين الموروث الثقافي والسياسي، وبرزت بينهما قضايا شائكة شكلت عقدة منشار، فحزب زرداري ليس متحمساً لعودة القضاة، فهو يحملهم مسؤولية شرعنة إعدام مؤسس الحزب ذو الفقار علي بوتو، كما أن إزاحة مشرف من منصبه ومحاكمته –وهو مطلب آخر لحزب شريف– يتهرب زرداري منه. يضاف إلى ذلك حساسيات تاريخية، فزرداري سُجِن في ظل حكومة شريف لمدة ١١ سنة، كما أن ذو الفقار علي بوتو –مؤسس

الحزب- أمم كل ممتلكات والد شريف إلى أن جاء ضياء الحق -خصم حزب الشعب- وعين شريف وزيرا للمالية بإقليم البنجاب، ليرقّيه لاحقاً إلى كبير وزراء الإقليم وتنفتح أمامه أبواب السياسة.

وهنا يكمن التحدي الأكبر، ففي حال نجاح الحزبين الفائزين في مأسسة علاقة عمل بينهما سيشكل ذلك مرحلة جديدة من العمل السياسي. فقد كان الحزبان يتآمران ضد بعضهما البعض عبر المؤسسة العسكرية صاحبة السيطرة على السياسي كما لا يخفى، إذ من يمارس السياسة على الأرض في باكستان مؤسسات غير منتخبة على رأسها المؤسسة العسكرية ومؤسسة البيرقراطية، أما الأحزاب السياسية فلم تنضج حتى تمارس العمل السياسي بعيداً عن الاستقواء بالعسكر. ويبقى الاستقرار الداخلي مرهون بجملة عوامل ومعطيات، أولها مقاطعة شريحة مهمة من الشارع لهذه الانتخابات وعلى رأسها الجماعة الإسلامية القادرة على تعبئة الشارع، بالإضافة إلى حزب الإنصاف بزعامة نجم الكريكت العالمي عمران خان، ورابطة المحامين الباكستانيين التي تمثل قوى المجتمع المدني.

والعامل الثاني في الاستقرار الداخلي مرهون بالمسلحين القبليين الذين أعلنوا هدنة بمناسبة الانتخابات، وربطوا مواصلتها بمقاومة الحكومة الجديدة للضغوط الأميركية. وقد أشاد قائد الجيش الجديد بهذا الهدوء في مناطق القبائل، إلا أنه مما لا شك فيه أنه في حال تحقق السيناريو التفاؤلي فإن عمليات المسلحين ستتراجع إن لم تتوقف نهائيا، بخلاف ما إذا تحقق السيناريو التشاؤمي.وهنا نسجل بعض النقاط الهامة التي أفرزتها انتخابات ٢٠٠٨، في باكستان:

١- رغم فوز حزب الشعب بالمرتبة الأولى، وصلت نسبة أصوات حزب الرابطة بأجنحته المختلفة الثلاث إلى ٥٣% من المقترعين، في حين نال حزب الشعب نسبة ٣٧% فقط.

٢- خسارة الإسلاميين وحصولهم على أربعة مقاعد في البرلمان الاتحادي مقابل ٥٩ مقعدا في البرلمان السابق، وهذا قد يعود إلى مشاركة جمعية علماء الإسلام لوحدها

ومقاطعة أحزاب أخرى، بالإضافة إلى دخول نواز شريف الانتخابات واكتسابه أصوات المتعاطفين مع الإسلاميين المقاطعين.

٣- حالة انعدام الأمن التي هيمنت في مناطق البشتون دفعت المقترعين إلى التصويت لصالح حزب عوامي البشتوني القومي، لكن هذا الحزب -حتى لو نجح في تشكيل حكومة محلية- سيفقد شعبيته إذا ما استجاب للسياسة الأميركية وحربها على المسلحين.

٤- ان التصويت في الانتخابات أثبت أنه تصويت هش وتفويض أكثر هشاشة، فتشكيل حكومات ائتلافية في المركز والأطراف مسألة عويصة بالنظر إلى صعوبة تشكيل تحالفات بين السياسيين، ولو أنه أكثر سهولة بالنسبة للناخبين في محاسبة الائتلافيين تفادياً لاستفراد طرف واحد بالسلطة والاستبداد بها.

٥- الانتخابات الأخيرة بددت المخاوف الأربعة المتمثلة في عدم إجراء الانتخابات أو تزويرها، أو حصول أعمال عنف، أو الإقبال الضئيل على الاقتراع، فقد عرفت إقبالا يمكن اعتباره الأضخم من نوعه خلال العقدين الماضيين.

٦- التزام الجيش بعدم التدخل في الانتخابات جاء على عكس توقعات كثير من الباكستانيين في احتمال تدخله لصالح فريق ضد آخر.

٧- كان مشرف -ربما للمرة الأولى- دقيقاً في وصفه حين نعت هذه الانتخابات بأنها "أم الانتخابات"، فالشعب قد صوت للتغيير الذي تمثل أساسا في خسارة الموالين لمشرف ولفظ وزير خارجيته الممثل لسياسته الخارجية.

٨- بروز باكستان كدولة ديمقراطية قادرة على تأمين الاستقرار، خلافا للأساطير الغربية التي تنعتها بالدولة المتطرفة والفاشلة.

٩- الدور البارز للسفيرة الأميركية في باكستان ألن بالمرستون لم يسبق أن تجلى بنفس هذا القدر من الوضوح، بحيث التقت قادة الأحزاب لتشكيل الائتلاف المقبل، وهو يعكس قلق الأميركيين من المستقبل.

١٠- نتائج الانتخابات الأخيرة أعادت ثقة الشعب في قدرته على التغيير بعدما حل الخصوم محل مشرف وأنصاره.

ملحق رقم (١) وثيقة تطبيق الشريعة لعام ١٩٩١[1]

نص لائحة الشريعة المقرة من قبل التحالف الوطني الباكستاني :

حيث ان السيادة على الكون تعود الى الله العلي القدير وحده، وان السلطة في باكستان وممارستها من قبل ممثلين منتخبين ضمن الحدود التي وضعها كوديعة أمينة وبما ان الاسلام قد اعلن كدين للدولة في باكستان ، فقد اصبح لازماً على كل المسلمين اتباع تعاليم القرآن الكريم والسنّة لتنظيم الخضوع للقانون الالهي . وحيث ان قرار الاهداف قد ضمن في دستور جمهورية باكستان الاسلامية كجزء اساسي. وحيث ان احد الالتزامات الاساسية للدولة الاسلامية في حماية الشرف والحياة والممتلكات والحقوق الاساسية للمواطنين، وتأكيد السلام وتوفير القضاء اليسير والسريع بكل الطرق للشعب من خلال نظام اسلامي مستقل للقضاء . وحيث ان الاسلام يتضمن أقامة نظام اجتماعي يستند الى القيم الاسلامية في أقامة ما هو حق ومنع ما هو خطأ (الامر بالمعروف والنهي عن المنكر). وحيث ان الغرض هو تحقيق هذه الاغراض والاهداف ، فمن الضروري منح هذه الاجراءات الاساس الدستور القانوني .ولهذا يطبق ما يأتي :

١- عناوين قصيرة ومضمون الالتزامات :

أ- ان هذا القانون سيكون قانون تطبيق الشريعة لعام ١٩٩١.

ب- ان القانون يغطي كل ارجاء باكستان .

جـ - ان القانون سوف يطبق حالاً .

د - ان مواد هذا القانون لن تشمل القوانين الشخصية والدينية وحرية وعادات وتقاليد وطريقة حياة غيرالمسلمين

٢- تعريف: في هذا القانون " فالشريعة" تعني تعاليم الاسلام كما جاءت في القرآن الكريم والسنّة.

---

[1] Asif Saeed Khan Khasa,Op.Cit., PP. 225-226.

توضيح ١- ان تفسير وشرح الشريعة، قد حدد بمبادىء التفسير والشرح للقرآن الكريم والسنّة باتباع تفسيرات وآراء قضاة معروفين في الاسلام، والعودة الى المدارس الاسلامية الحالية في القضاء يمكن ان يؤخذ بنظر الاعتبار .

توضيح ٢- كما ورد في المادة ٢٢٧ من الدستور في تفسير الشريعة سوف يحترم القوانين الشخصية لاي طائفة اسلامية ، وتعبير القرآن والسنّة كتفسير كما فسر من قبل تلك الطائفة .

٣- سمو الشريعة ، فتعاليم الشريعة في الاسلام كما جاءت في القرآن والسنّة ستكون هي القانون الاعلى في باكستان ، وتوضيح ان النظام السياسي وشكل الحكومة القائمة سوف لن يتأثر .

٤- ان القوانين سوف تفسر في ضوء الشريعة لاغراض هذا القانون .

أ- اذا كان هناك اكثر من تفسير للقانون القائم، فأن المتوافق منها مع مبادىء واحكام الاسلام سوف يؤخذ به من قبل المحكمة .

ب- اما اذا كان هناك تفسيران او اكثر متوافران ، فأن التفسير الذي يعلي المبادىء السياسية والشروط الاسلامية في الدستور هو الذي تأخذ به المحكمة .

٥- مراقبة الشريعة من قبل المواطنين المسلمين: فكل المواطنين المسلمين في باكستان سيراقبون الشريعة وقانونها تباعاً.

٦- التعليم والتدريب على الشريعة الخ، فالدولة سوف تضع الترتيبات الفعالة:

أ- فالشريعة ملزمة في القضاء الاسلامي تعليماً وتدريباً، وفروع القانون الاسلامي في المسؤوليات المناسبة في التعليم والتدريب المهني .

ب- تكون هناك كورسات في الشريعة في كل فروع كليات القانون .

جـ - تعليم اللغة العربية .

د - ان تكون خدمات الاشخاص حسب الكفاءة في الشريعة والقضاء الاسلامي والافتاء في النظام القضائي .

٧- اسلمة التعليم .

أ- ان الدولة سوف تتخذ الخطوات اللازمة للتأكد من ان النظام التعليمي في باكستان يستند الى القيم الاسلامية في العلم والمعرفة وبناء الشخصية .

ب- ان الحكومة الفدرالية وفي غضون ثلاثين يوماً من نفاذ هذا القانون ستعين لجنة تضم متعلمين وقضاة وخبراء وعلماء وممثلين منتخبين لتعيين ماهو مناسب وانتخاب احد اعضائها كرئيس لها .

جـ - ان مهمة اللجنة ستكون تدقيق النظام التعليمي في باكستان لتحقيق الاهداف المشار اليها في الفقرة (أ) وتقديم التوصيات بهذا الصدد .

د - ان تقرير توصيات اللجنة سوف يقدم الى الحكومة الفدرالية والتي ستقدمه امام مجلسي البرلمان(مجلس الشورى) .

المصادر

اولا: الكتب

١. ايفو دالدر وآخرون.هلال الأزمات،الاستراتيجية الامريكية– الاوربية حيال الشرق الأوسط.الدار العربية للعلوم–ناشرون.بيروت.٢٠٠٦.

٢. جودة حسنين جودة.جغرافية أوراسيا الاقليمية.منشأة المعارف بالاسكندرية.مصر.٢٠٠٠.

٣. عادل غنيم وعبد الرحيم عبد الرحمن.تاريخ الهند الحديث.مكتبة الخانجي بمصر.الطبعة الاولى.١٩٨٠.

٤. خليل ابراهيم احمد وعوني عبد الرحمن.تاريخ العالم الثالث.وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.جامعة الموصل.١٩٨٩.

٥. ك.م.بانيكار.آسيا والسيطرة الغربية.ترجمة عبد العزيز توفيق.دار المعارف بمصر.١٩٦٢.

٦. عبد المنعم النمر.تاريخ الاسلام في الهند.دار العهد الجديد للطباعة.مصر.١٩٥٩.

٧. ....كفاح المسلمين في تحرير الهند.مكتبة وهبة.مصر.الطبعة الاولى.١٩٦٤.

٨. ....ابو الكلام ازاد.مطابع الاهرام التجارية.مصر.١٩٧٣.

٩. جواهر لال نهرو.لمحات من تاريخ العالم.نقله للعربية لجنة من الاساتذة الجامعيين.المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع.بيروت.١٩٥٧.

١٠..............من السجن الى الرئاسة.دار العلم للملايين.بيروت.الطبعة الاولى.١٩٥٩.

١١..............قصة حياتي.نقله للعربية مروان الجابري.منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر.بيروت.١٩٥٩.

١٢.عبد الرزاق مطلك الفهد.تاريخ العالم الثالث.وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.جامعة بغداد.١٩٨٩.

١٣.محمد حسن الاعظمي.حقائق عن باكستان.الدار القومية للطباعة والنشر.مصر.

١٤.................محمد علي جناح،باعث باكستان.منشورات دار مكتبة الحياة.بيروت.بلا.

١٥.نورمان د.بالمر.النظام السياسي في الهند.ترجمة محمدفتح الله الخطيب.مكتبة الانجلو مصرية.مصر.١٩٦٥.

١٦.عبد الوهاب الكيالي.موسوعة السياسة.المؤسسة العربية للدراسات والنشر.بيروت.١٩٨٦.

١٧.عمر فروخ.باكستان دولة ستعيش.دار الكشاف.بيروت.١٩٥١.

١٨. بيتر وورسلي.العالم الثالث.ترجمة حسام الخطيب.منشورات وزارة الثقافة والسياحة والارشاد القومي.دمشق.١٩٦٨.
١٩. ستانلي ولبرت.محمد علي جناح مؤسس الباكستان.ترجمة سهيل زكار.دار قتيبة.دمشق.١٩٨٨.
٢٠. علي زيعور.الفلسفات الهندية.دار الاندلس.بيروت.١٩٨٠.
٢١. اشتياق حسين قريشي.سيرة ميلاد أمة.ترجمة خليل جواد.مؤسسة علا للصحافة والطباعة والتوزيع.دمشق.١٩٩٦.
٢٢. عباس العقاد.القائد الاعظم محمد علي جناح.كتاب الهلال.العدد٢١.كانون الاول١٩٥٢.
٢٣. سلامة موسى.غاندي والحركة الهندية.سلامة موسى للنشر والتوزيع.مصر.الطبعة الثانية.بلا.
٢٤. آغاخان.مذكرات اغاخان.نقله للعربية دار العلم للملايين.بيروت.١٩٥٩.
٢٥. عبد المنعم الحفني.موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والاحزاب والحركات الاسلامية.مكتبة مدبولي.القاهرة.١٩٩٩.
٢٦. احمد عطية الله.القاموس السياسي.دار النهضة.مصر.الطبعة الثالثة.١٩٦٨.
٢٧. فاروق العمر.محمد علي جناح سفير الوحدة وقائد الانفصال.مطابع صوت الخليج.الكويت.١٩٧٧.
٢٨. نوبارهوفسبيان.باكستان الدولة والمجتمع والاسلام.مؤسسة الابحاث العربية.بيروت.١٩٨٦.
٢٩. رومن رولان.مهاتما غاندي.ترجمة عمر فاخوري.منشورات دار الافاق الجديدة.بيروت.الطبعة الاولى.١٩٨١.
٣٠. لويس فيشر.غاندي الثائر القديس.ترجمة صوفي عبدالله.دار الهلال.١٩٥٨.
٣١. غاندي قصة تجاربي مع الحقيقة.نقله للعربية منير البعلبكي.دار العلم للملايين.بيروت.الطبعة الاولى.١٩٥٨.
٣٢. فنسنت شيان.المهاتما غاندي صورة من حياة عظيم.ترجمة محمد عبد الهادي.المؤسسة الوطنية للطباعة والنشر.بيروت.١٩٦٤.
٣٣. قدري قلعجي.غاندي ابو الهند.دار العلم للملايين.بيروت.الطبعة الرابعة.١٩٥٩.
٣٤. راجندرا برسادا.عند قدمي غاندي.نقله للعربية منير البعلبكي.دار العلم للملايين.الطبعة الاولى.١٩٥٩.
٣٥. سفارة باكستان في القاهرة.باكستان.مطبعة الكيلاني.مصر.١٩٧٠.
٣٦. حسن محمد جوهر ومحمد مرسي ابو الليل.باكستان.دار المعارف.مصر.١٩٦٥.
٣٧. محمد علي جناح.خطب وبيانات ورسائل.ترجمة سهيل زكار.دمشق.١٩٩٤.

٣٨. وفيق حسين الخشاب واخرون.الجنوب الاوسط للقارة الاسيوية.وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.جامعة بغداد.١٩٨٠.
٣٩. عبد الحميد البطريق ومحمدمصطفى عطا.باكستان في ماضيها وحاضرها.دار المعارف.مصر.١٩٥٥.
٤٠. لياقت علي خان.دستور باكستان واغراضه.قسم الصحافة والاستعلامات سفارة باكستان.مصر.١٩٤٩.
٤١. محمد ايوب خان.اصدقاء لاسادة.تعريب عمرفروخ.مكتبة لبنان.بيروت.١٩٦٨.
٤٢. ميشيل ستيوارت.نظم الحكم الحديثة.ترجمة احمد كامل.دار الفكر العربي.القاهرة.١٩٦٢.
٤٣. ذوالفقار علي بوتو.كشمير قصة شعب يكافح من اجل حقه في تقرير مصيره.سفارة باكستان.بيروت.١٩٦٥.
٤٤. ....اذا ما اغتالوني.ترجمة عبدالوهاب الزنتاني.مركز دراسات العالم الاسلامي.مالطا.١٩٩٣.
٤٥. حسين عبد الجبار.الحرب الهندية الباكستانية١٩٧١.وزارة الدفاع.مديرية التدريب العسكري.بغداد.١٩٧٢.
٤٦. برويز مشرف.على خط النار،مذكرات الرئيس الباكستاني.شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.بيروت.٢٠٠٧.
٤٧. لاري دايموند(معدا).مصادر الديمقراطية ثقافة المجموع ام دور النخبة.ترجمة سمية فلو عبود.دار الساقي.بيروت.١٩٩٤.
٤٨. ماجدة علي صالح(محررة).الاسلام والتنمية في اسيا.مركز الدراسات الاسيوية.كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.جامعة القاهرة.١٩٩٩.
٤٩. ....عظماء آسيا في القرن العشرين. مركز الدراسات الاسيوية.كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.جامعة القاهرة.٢٠٠٠.
٥٠. سيف الدين عبد الفتاح والسيد صدقي عابدين(محرران). مركز الدراسات الاسيوية.كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.جامعة القاهرة.٢٠٠١.
٥١. محمد السيد سليم ومحمد سعد ابو عامود(محرران).قضية كشمير. مركز الدراسات الاسيوية.كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.جامعة القاهرة.٢٠٠٢.
٥٢. محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين(محرران).آسيا والعولمة. مركز الدراسات الاسيوية.كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.جامعة القاهرة.٢٠٠٣.

٥٣. هدى ميتكيس(محررة). العلاقات الآسيوية– الآسيوية. مركز الدراسات الاسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. ٢٠٠٧.
٥٤. هدى ميتكيس(محررة). آسيا الوسطى والتنافس العالمي. مركز الدراسات الاسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. ٢٠٠٨.
٥٥. دراسة في الدستور الباكستاني(١٩٦٢). قسم الصحافة. سفارة باكستان. بيروت. ١٩٦٢.
٥٦. ابهادكسيت. المشاكل القومية والعرقية في باكستان. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ابو ظبي. ١٩٩٩.
٥٧. محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين(محررين). التحولات الديمقراطية في اسيا. مركز الدراسات الاسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. ١٩٩٩.
٥٨. انورعبد الملك(محررا)الجيش والحركة الوطنية. ترجمة حسن قبيسي. دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. ١٩٧١.
٥٩. ادوارد س. ماسون. التخطيط الاقتصادي في المناطق المتخلفة النمو. ترجمة عبد الغني الدلي. منشورات مكتبة المعارف. بيروت. ١٩٦١.
٦٠. مجموعة باحثين. النظم السياسية في العالم الثالث.. معهد الدراسات الاسيوية والافريقية. الجامعة المستنصرية. بغداد. ١٩٨٧.
٦١. ....الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في العالم الثالث. مركز دراسات العالم الثالث. كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد. ١٩٨٩.
٦٢. ....مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث. مركز دراسات العالم الثالث. كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد. ١٩٩٠.
٦٣. محمد عمارة. الصحوة الاسلامية والتحدي الحضاري. دار المستقبل العربي. مصر. ١٩٨٥.
٦٤. علا عبد العزيز ابو زيد(محررة). الحركات الاسلامية في آسيا. مركز الدراسات الاسيوية. كلية الاقتصادوالعلوم السياسية. جامعة القاهرة. ١٩٩٨.
٦٥. ابو الاعلى المودودي. الحكومة الاسلامية. نقله للعربيةاحمد ادريس. المختار الاسلامي للطباعة والنشر والتوزيع. مصر. ١٩٧٧.
٦٦. ....نظرية الاسلام وهديه في السياسة والقانون والدستور. الدار السعودية للنشر والتوزيع. جدة. ١٩٨٥.
٦٧. ابراهيم علي. التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ١٩٩٦.

٦٨. ايزابيل كوردونير. النظام العسكري والسياسي في باكستان. ترجمة عبدالله جمعة الحاج. سلسلة دراسات عالمية. العدد٣٧. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ابو ظبي. ٢٠٠١.
٦٩. غيورغي ميرسكي. الجيش والمجتمع والسياسة في البلدان النامية. ترجمة دار التقدم. موسكو. ١٩٨٧.
٧٠. هاني الحديثي. سياسة باكستان الاقليمية(١٩٧١-١٩٩٤)مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ١٩٩٨.
٧١. اسماعيل صبري مقلد. العلاقات السياسية الدولية-دراسة في الاصول والنظريات. مطبوعات جامعة الكويت. ١٩٧٩.
٧٢. باسل الهاشمي. الاقتصاد الباكستاني. معهد الدراسات الاسيوية والافريقية. الجامعة المستنصرية. بغداد. ١٩٨٣.
٧٣. حسن حمدان العلكيم(محررا). قضايا اسلامية معاصرة. مركز الدراسات الاسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. ١٩٩٧.
٧٤. عبدالله سلوم السامرائي. القاديانية والاستعمار الانجليزي. دار الرشيد للنشر. بغداد. ١٩٨١.
٧٥. بيرفايز اقبال شبما. الازمة الافغانية ومعضلة الامن في الباكستان. ترجمة هجير عدنان زكي. معهد الدراسات الاسيوية والافريقية. الجامعة المستنصرية. بغداد. ١٩٨٥.
٧٦. محمد محمود الامام. تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية بيروت. ٢٠٠٤.
٧٧. بنازير بوتو. المصالحة: الاسلام والديمقراطية والغرب. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. بيروت. الطبعة الاولى. ٢٠٠٨.
٧٨. مجدي كامل. بي نظير بوتو.. ابنة القدر. دار الكتاب العربي. دمشق – القاهرة. الطبعة الاولى. ٢٠٠٨.
٧٩. زاهد حسين. جبهة باكستان، الصراع مع الاسلام المسلح. ترجمة مروان سعد الدين. الدار العربية للعلوم ناشرون. بيروت. الطبعة الاولى. ٢٠٠٧.
٨٠. سانشيتا سينها ومفضل خمري. أغتيالات غيرت مجرى التاريخ. ترجمة ضحى الخطيب. الدار العربية للعلوم ناشرون. بيروت. الطبعة الاولى. ٢٠٠٧.
٨١. محمد إقبال. الاعمال الكاملة لشاعر الاسلام محمد إقبال. ترجمة وتحقيق دكتور حازم محفوظ. دار الافاق العربية. القاهرة. الطبعة الاولى. ٢٠٠٤.
٨٢. عبد الوهاب عزام. محمد إقبال، سيرته، فلسفته، شعره. القاهرة. بلا.

٨٣. محمد حسن الاعظمي. البهائية والقاديانية.منشورات مؤسسة الاعلمي للمطبوعات. بيروت. الطبعة الاولى. ١٩٥٣ .

٨٤. محمود الملاح.النحلة الاحمدية وخطرها على الاسلام.مطبعة اسعد.بغداد.١٩٥٥ .

٨٥. ابراهيم نافع واخرون.ما الذي يجري في آسيا؟مركز الاهرام للترجمة والنشر.القاهرة.الطبعة الاولى.١٩٩٨ .

ثانيا: البحوث

١. همايون كبير.ثورة الهند لعام١٨٥٧.مجلة ثقافة الهند.المجلد٩.العدد٤.كانون الاول ١٩٥٨.

٢. عبد المنعم مخلوف.ديوان(بيام مشرق) لمحمد اقبال.تعريب عبد الوهاب عزام.مجلة الرسالة.العدد١٩٥١,٩٦٣.

٣. سلطان شاهين.صورة الهند:خمسون سنة من الاستقلال ثورة صامتة.مجلة ثقافة الهند.المجلد٤٨.العدد٤.نيودلهي.١٩٩٧.

٤. هالة سعودي.الانقلاب العسكري في باكستان.مجلة السياسة الدولية.العدد٥٠.اكتوبر١٩٧٧.

٥. محمد جواد علي.مستقبل النظام السياسي في باكستان.مجلة العلوم السياسية.العدد٣.تشرين الثاني ١٩٨٨.

٦. باكستان :تركة الجنرال .مجلة المنار .العدد٤٥.ايلول ١٩٨٨.

٧. جمال الدين محمد علي.انتخابات باكستان بين الديمقراطية والحكم العسكري.مجلة السياسة الدولية.العدد٩٥.يناير١٩٨٩.

٨. خالد ديوران.باكستان...بعد سقوط بنازير بوتو.مجلة السياسة الدولية.العدد١٠٣.يناير١٩٩١.

٩. محمد ابو الفضل احمد.الباكستان وحكومة شريف الجديدة.مجلة السياسة الدولية.العدد١٠٤.ابريل ١٩٩١.

١٠. طارق دحروج.التطورات السياسية في باكستان.مجلة السياسية الدولية.١١٣.يوليو١٩٩٣.

١١. عبد الله صالح.الانتخابات ومستقبل الديمقراطية في باكستان.مجلة السياسة الدولية.العدد١١٥.يناير١٩٩٤.

١٢. رمضان عادل.نتائج الانتخابات الرئاسية الباكستانية وتاثيراتها الداخلية والخارجية.مجلة قضايا دولية.العدد٢٠٤.اسلام اباد.نوفمبر١٩٩٣.

١٣. ....باكستان:الانتخابات واستمرار الازمة.مجلة قضايا دولية.العدد٣٦٩.اسلام اباد.يناير١٩٩٧.

١٤. تشودري عمر.ازمة الحكومة مع القضاء.مجلة قضايا دولية.العدد٤٣٩.سبتمبر١٩٩٦.

١٥. امجد الشلتوني وعائشة ولي.الديمقراطية الباكستانية بين سلاح الرئيس وفساد الحكومات المنتخبة.مجلة قضايا دولية.العدد٣٦٠.اسلام اباد.نوفمبر١٩٩٦.

١٦. بدر حسن شافعي.الباكستان:تحديات مابعد اقالة الحكومة.مجلة السياسة الدولية.العدد١٢٧.يناير١٩٩٧.

١٧. مختار شعيب.الانتخابات ومستقبل الاستقرار السياسي في باكستان.مجلة السياسة الدولية.العدد١٢٨.ابريل١٩٩٧.

١٨. احمد رشيد.بعد الانتخابات الباكستانية،نواز شريف يملك مفاتيح البرلمان فهل يملك مفاتيح الاصلاح.مجلة قضايادولية.العدد٣٧٢.فبراير ١٩٩٧.

١٩. ستارجبار علاي.التفجيرات النووية وتاثيراتها على النظام السياسي الباكستاني.نشرة قضايا دولية.العدد٣٠.مركز الدراسات الدولية.جامعة بغداد.١٩٩٩.

٢٠. بشير عبد الفتاح.الصراع الهندي- الباكستاني حول اقليم كشمير.مجلة السياسة الدولية.العدد١٣٧.يوليو١٩٩٩.

٢١. احمد دياب.الموقف الامريكي من ازمة كشمير(الابعاد والدلالات).مجلة السياسة الدولية.العدد١٣٨.اكتوبر١٩٩٩.

٢٢. عبد الرحمن عبد العال.الانقلاب العسكري ومستقبل الديمقراطية في باكستان.مجلة السياسة الدولية.العدد١٣٩.يناير٢٠٠٠.

٢٣. عبد الرحمن عبد العال.الهند وباكستان .. الفشل في تجاوز الجمود.مجلة السياسة الدولية.العدد١٨٠.ابريل٢٠١٠.

٢٤. ستارجبار علاي.باكستان:الازمة الاقتصادية وتداعياتها.اوراق اسيوية.العدد٨٧.مركز الدراسات الدولية.جامعة بغداد.٢٠٠١.

٢٥. ....مستقبل النظام العسكري في باكستان بعد قرار المحكمة العليا الباكستانية.اوراق اسيوية.العدد٥٣.مركز الدراسات الدولية.جامعة بغداد.٢٠٠٠.

٢٦. عبدالحليم غزالي.مستقبل النظام العسكري في باكستان.مجلة السياسة الدولية.العدد١٤١.يوليو٢٠٠٠.

٢٧. اكرم خميس.برويز مشرف،جنرال يتحدى العولمة تحت العباءة الامريكية.مجلة الموقف العربي.العدد١٠٤.القاهرة.تموز٢٠٠١.

٢٨. سعدهجرس.الطريق المسدود للنموذج الباكستاني.مجلة المنار.العدد٤٦ .باريس.اكتوبر١٩٨٨.
٢٩. عبد الملك احمد ياسين.لماذا باكستان؟والى اين؟ مجلة المنار.العدد٤٦ .باريس.اكتوبر١٩٨٨.
٣٠. مروان الخطيب.باكستان:شريف يحمل العالم مسؤولية البؤس والفساد.مجلة الوسط.العدد٣٥١ .تشرين الاول١٩٩٨.
٣١. ا.س.د.موناي.التجربة الديمقراطية في جنوب اسيا،الاتجاهات والاشكال.ترجمة ستار جبار علاي.متابعات دولية.العدد٦٨ .مركز الدراسات الدولية.جامعة بغداد.٢٠٠١.
٣٢. اسماعيل صبري مقلد.الازمة السياسية في باكستان.مجلة السياسة الدولية.العدد٢٤. ابريل١٩٧١.
٣٣. ياسر خطاب.الانتخابات البرلمانية الاخيرة ومستقبل باكستان.تقديرات استراتيجية.العدد٤٦ .الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة.مصر.شباط١٩٩٧.
٣٤. نسيم زهرة.ازمة حكومة بوتو ونظرية المؤامرة.مجلة قضايا دولية.العدد٣٥٧ .اسلام اباد.نوفمبر١٩٩٦.
٣٥. رياض حسن.الاسلمة:تحليل في التغيير الديني والسياسي والاجتماعي في باكستان.ترجمة ستار جبار علاي.مجلة العلوم السياسية.العدد٢٧ .كلية العلوم السياسية.جامعة بغداد.كانون الثاني٢٠٠٣.
٣٦. ناراسيما راو.الهند في عامها الخمسين:رؤية شخصية.مجلة ثقافة الهند.المجلد٥٠ .العدد١-٢ .نيودلهي. ١٩٩٩.
٣٧. احمد ابراهيم محمود.دوافع التحول:اهداف التجارب النووية الهندية والباكستانية.مجلة السياسة الدولية.العدد١٣٣ .يوليو١٩٩٨.
٣٨. هاني الحديثي.التعددية الحزبية في باكستان:دراسة في ضوء التطورات الدستورية١٩٥٦-١٩٩٣ .مجلة العلوم السياسية.العدد١١ .كلية العلوم السياسية.جامعة بغداد.كانون الثاني ١٩٩٤.
٣٩. احمد طاهر.ازمة كشمير بين معضلة الانتخابات والدور الامريكي.مجلة السياسة الدولية.العدد١٥٠ .اكتوبر٢٠٠٢.
٤٠. سنية محمود الفقي.الاقتصاد الباكستاني والحملة الامريكية على الارهاب.مجلة السياسة الدولية.العدد١٤٧ .يناير٢٠٠٢.

ثالثا: الرسائل الجامعية

١. ليلى ياسين حسين.حزب المؤتمر الوطني(١٩١٩-١٩٣٠)دراسة تاريخية.رسالة ماجستير(غير منشورة)كلية الاداب.جامعة البصرة.١٩٨٣.
٢. ستار جبار علاي.تطور النظام السياسي في باكستان(١٩٤٧-١٩٩٧).رسالة ماجستير(غير منشورة).كلية العلوم السياسية.جامعة بغداد.١٩٩٨.

Books:

1. **Asaf Hussain, Elite Politics in an Ideological State; the Case of Pakistan.Dawson**
2. **Asaf Hussain.Islami Movement in Eygpt,Pakistan and Iran,Mansell Publishing Limits,1980.**
3. **Asian Strategic Review 1998-1999.Institute for Detence Studies and Analysis,New Delhi,1999.**
4. **Asif Saeed Khan Khasa .The Consititution of Pakistan 1973/Kausar Brathers,Lahore,1998.**
5. **Authony Mascarenhas.The Rape of Bangla Desh.Vikas Publication.India,1971.**
6. **B.L.C.Johnson Heineman.South Asia.Educational Book LTD,London ,1971.**
7. **Bangla Desh Documents.Ministry of External Affairs,New Delhi.**
8. **Bashir A. Malik.Political Tragedies of Pakistan.Green Book House.Trablis ,1980.**
9. **C.N.Vakil and G.Raghava Rao.Economic Relations Between India and Pakistan.Vora & Co Publishers Private LTD.Bombay,1972.**
10. **C.W. Choudhury.Pakistans Relations with India (1947-1966).Pall Mall Press,London,1967.**
11. **Charles Kennedy.Islamization of Laws and Economy.Cas Studies of Paskistan .institute of Policy Studies.Islamabad, 1996.**

12.Chaudhri Muhammad Ali.The Emergence of Pakistan.Researc Society of Pakistan. University of Punjab,Lahore,1973.
13.D.N.Banerjee.East Pakistan, Acase- Study in Muslim Politics, Vikas Publication,Delhi, 1969.
14.Dilip Mukerjee.Zulfiqar Ali Bhutto, Quest For Power,Vikas Publihing House, PVI LTD, 1972.
15.Eric A.Nordlinger.Soldiers in Politics, Military Coups and Governments.Prentice-Hall. New Jersey,1977.
16.Fakar Zaman.Prfile of a Leader,Benazir Bhutto,Apictorial recorf,National Commission on History and Culture.Islamabad,1995.
17.Frederic Bennett, Kashmir Today.UK,1995.
18.G.S.Bhargava,Pakistan in Crisis. Vikas Publications.Delhi,1969.
19.George Meturnan Kahin (ed)Major Governments of Asia.Cornell University Press,New Yorkl 1963.
20.George Thoms Kurion.Encyclopedia of the Third World.Vol.2.Mansell Publishing Limited,London,1982.
21.Gunnar Myrdal.Asian Drama.Volume 1.Pantheon,New York,1968.
22.Harold Plaskitt and Percy Jordan.Government of Britain,London,1950.
23.Hassan Gardizi and Gamil Rashid (ed).Pakistan,The Roots of Dictatorship.Zed press,London,1988.
24.Herbert Feldman.A Consititution For Pakistan .Oxford University Press,London,1955.
25.Herbert Feldman.Pakistan 1969-1971,the End & the Beginning,Oxford University Pres kLondon, 1975.
26.J.C.Hurewitz.Middle East Polities: The Military Dimension.Praeger Publishers.New York,1970.

27.J.C.Hurewitz. Middle East Politics: The Military Dimension.Praeger Publishers,New York, 1970.
28.J.Kennedy.Asian Nationalism in the twentiethg Century.Meemi Ibustmartia's Press,new York,1968.
29.Javid Iqbal.Ideology of Pakistan .Ferozsons Ltd.Karachi,1971.
30.John Adams and Sabiha Iqbal Export,Politisc, and Economic Development, Pakistan 1970-1982.Westview Press.USA. 1983.
31.John Keegan. World Armies.The Macmillan Press.London, 1979.
32.K.J.Newman. Essays on the Constitution of Pakistan. Pakistan Co-Operative Book Society LTD.Daccak 1956.
33.Kalim Bahadur and Uma Singh(ed).Pakistan Transitoin to Democracy.Patriot Publishers ,New Delhi, 1989.
34.Kanti Bajpai and Others (ed).Kargil and After,Challenges For India Polocy.Haranand Publications PVT LTD.New Delhi,2001.
35.Kazi.S.Ahmad.Ageorraphy of Pakistan.Oxford University Press,Karachi, 1964.
36.Keith Callard.Pakistan,Apolitical Study.George,Allun & Unwin LTD,London,1968.
37.Khalid B.Sayeed .Pakistan ,The Formative phase,1857-1947,Oxford University Press,London.
38.Khurshid Ahmad (ed).Pakistan Economy, External Sector Crisis.Institute of Policy Studies.Islamabadk1997.
39.L.F.Rushbrook Williams.The State of Pakistan. Faber and Farer,London,1962.
40.Larry Diamond(ed).Democracy in Developing Countries,Vol.3Asia, Lynney Reienner Publishers.USA,1988.
41.Leonard A.Gordon.Bengal: The Nationlist Movement 1876-1940Columbia University Press,1974.

42.Manzooruddin Ahmed (ed).Contem Porarg Pakistan; Polities,Economy and Society.Royal Book Company,Karachi,1982.
43.Masuma Hasan (ed).Pakistan in a changing World.Pakistan Institute of International Affairs.Karachi, 1978.
44.Mazhar UL-HaQ.The 1973 Consitution of Pkaistan.Book Land(PVT) LTD,Lahore,1994.
45.Minorities in Pakistan.Pakistan Publications.Karachi: 1954.
46.Mogammad Asghar Khan.Generals in Polititics,Pakistan 1958-1982,Groom Helm ,London,1983.
47.Mohamed Raza Khan, What price Freedom . Indus Publication. Karachi,1977.
48.Mujtaba Razvi.The Forntiers of Pakistan. National Publishing House LTD. Karachi,1971.
49.N.C.Sahni.Political Struggle in Pakistan,New Academic Publishing Co.India,1969.
50.Pakistan 1977-1978,Government of Pakistan .Islamabad,1978.
51.Pakistan 1995,An Official HandBook,Government of Pakistan.Islamabad, 1996.
52.Pakistan Basic Facts.Government of Pakistan .Islamabad,1997.
53.Pakistan From 1947 to the Creation of Bangladesh.Charles Scribner's sons.New York, 1973.
54.Pran. Chopra(ed).Contemporary Pakistan: New Aims and Images.Vikas Publishing House. PVT LTD,New Delhi,1983.
55.Prem Shankar Jha.Kashmir,1947. Oxford University Press,Delhi, 1996.
56.Rafiusham Kureishi.The Nation of Pakistan. Pergaman Press,Londonk 1969.
57.Rajeev Sharma(ed).The Pakistan Trap.UBS Publisher's Distributors LTD,New Delhi, 2001.

58.Report on General Elections, Pakistan 1970-1971.Vol,1.Government of Pakistan.Islamabad, 1972.
59.Robert Jackson. South Asion Crisis.India, Pakistan,Bangla Desh.Vikas Pubishing House,New Delhi,1978.
60.Robert N. Kearney(ed).Politics and Modernization in South and South east A Schenkman Publishing Company,New York,1975.
61.Salamn Tasser. Bhutto, apolitical bilography.Ithaca Press,London,1979.
62.Sisir Gupta.Kashmir astudy in India-Pakistan Relations.India Council of World Affeirs.New Delhi,1998.
63.Sreedhar and Nilesh Bhagat.Pakistan; Awithering State? Word Smiths.Delhi, 1999.
64.Syyed Ziaullah and Samuel Baird.Pakistan,An End Without aBeginning,Lancer International,New Delhi,1985.
65.Tahir Amin.Ethno- National Movement of Pakistan, Institute of Policy Studies.Islamabadk1988.
66.Tarik Jan(ed).Pakistan between Secularism and Islam,Ideologyk issues & Conflict.Institute of Policy Studies .Islamabadk1998.
67.V.A.Pai Panan diker(ed).Problems of Governance in South Asia.Konark Publishers PVT LTD,New Delhi,2000.
68.Walter.P.Falcon and Gustav.F.Papaneek(ed).Development Policy II.The Pakistan Experience Harvard University Pree.USA,1971.
69.Wayne Wileox. The Emergence of Bangladesh.American Enterprise.Institute For Public Policy Research. Woshington, 1973.
70.Zulfikar Ali Bhutto. Political Situation in Pakistan.Classic.Lahorek1995.

71.Zulfikar Ali Bhutto.If Iam Assassinated- Classic ,Lahore,1995.
72.Zulfikar Ali Bhutto.My Dearest Daughter.Classic,Lahore,1995.
73.Zwfikar Ali Bhutto.The Great Tragedy.Classic.Lahore,1995.

6. Periodical :

1. Change in Pakistan; Continuity in India.South Asia Monitor .Number 15,No,1,1999.
2. Governance in South Asia, Comparative Overview.Spotlight on Regianal Affairs.Vol,XVII,No,11-12,Islamabad,1998.
3. India and Pakistan: Can Crisis Become opportunity.South Asian Monitor,No,42,Feb1,2002.
4. India Pakistan Relations,World Focus ,Vol,22,Number 10-12,Oct-Dec 2001.
5. Pakistan: Musharraf's First Hundred Days.South Asia Monitor,No,19,March 1,2000.
6. Riaz Hassan, An Analysis of Religions, Political Social Change in Pakistan Middle Eastern Studies.Vol.21,No,3July, 1985.
7. Smruti S. Pattanaik.Islamabad the Ideology of Pakistan.Strategic Analysis,Vol XXII,No,9.Institute for Defence studies and Analysis,New Delhi.Dece 1998.
8. Sreedhar, Pakistan's Economic Dilemma.Strategic Analysis.Vol,XXII, No,3 Institute For Defence Studies and Analysis,New Delhi, June, 1998.
9. Stephen Philip Cohen.The Nation and The State of Pakistan.The Washington Quarterly .Summer 1,2002.
10. The Wasjington Times.July,10,2002.
11. Zahid Hussain,Pakistan in aHoly Mess.India Today,New Delhi,Sptember 14, 1998.

7. Internet:

1- http: // www.aljazeera,net/
news/asia/2002/11/11 htm.
2- http: // www.islamonline,net/
Arabic/Polities/2002/article.shtml.
3- http: // www.Pak-gov-pk/public/chieflce-
Profile-htm.
4- http: // www-aljazeera.net/ in- depth/ India-
Pakistan –Crisis.
5- http: // www-Csis.org/saprog/sam 42.htm.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاهداء	٣
المقدمة	٥
الفصل الاول،التكوين السياسي لشبه القارة الهندية	٧
المبحث الاول،الاستعمار البريطاني لشبه القارة الهندية	٨
المبحث الثاني،التكوين السياسي للباكستان	٤٤
الفصل الثاني،النظام السياسي في باكستان	٧٣
المبحث الاول،تطور النظام السياسي في باكستان	٧٤
المبحث الثاني،خصائص النظام السياسي في باكستان	١٠٠
الفصل الثالث،الاحزاب السياسية في باكستان	١١٩
المبحث الاول،طبيعة الاحزاب السياسية في باكستان	١٢٠
المبحث الثاني،الاحزاب السياسية والانتخابات في باكستان	١٤٦
الفصل الرابع،العوامل والقوى المؤثرة في باكستان	١٥٩
المبحث الاول،دور العوامل والقوى السياسية	١٦٠
المبحث الثاني،دور العوامل والقوى الاقتصادية	١٩١
المبحث الثالث،دور العوامل والقوى الاجتماعية	٢٣٦
الفصل الخامس،مستقبل النظام السياسي في باكستان	٢٦١
المبحث الاول،الاوضاع السياسية قبل انتخابات ٢٠٠٨	٢٦٣
المبحث الثاني،انتخابات ٢٠٠٨ ونتائجها	٢٨٢
المبحث الثالث،رؤية مستقبلية	٢٩١
الخاتمة	٣٣٨
المصادر	٣٤٧

باكستان

دراسة

في نشأة الدولة وتطور التجربة الديمقراطية

د. ستار جبار علاوي



تصوير

أحمد ياسين